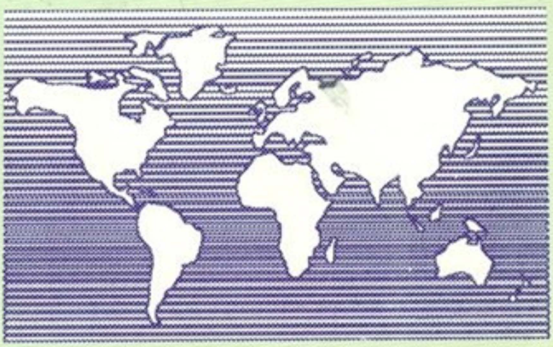
جيمس دورتي

روبرت بالستغراف

النظريات المتضاربة

في العلاقات الدولية



ترجمة

د. وليد عبد الحي

توزيع
مركز أحمد ياسين
846676

الطبعة الاولى

١٩٩٥

النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

هذا الكتاب ترجمة :

Contending theories of international relations

James E. Dougherty
Robert L. Pfaltzgraff. Jr.

Philadelphia: J . B. Lippincott.

النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية

جيمس دورتي - روبرت بالتسغراف

كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م

إسم الكتاب : النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية
المؤلف : جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف
اسم المترجم : د. وليد عبد الحي
الناشران : مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص.ب. (٢٧٨٦ حولي) ت: ٢٥٥٥٩٦٨ ـ ٢٥٤٣٣٢٩ الكويت
برقياً : دوراستي ـ تلكس ٤٤٠٧٨ RIFADA
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع (مجد)
ص. ب: ٦٣١١ / ١١٣ بيروت ت : ٨٠٢٤٠٧ / ٣١١٣١٠
تلكس : ٢٠٦٨٠ ـ Joeint
الطبعة : الأولى
التاريخ : كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٥
الرقم : ٥٦ / ١٧ / ١٢ / ١٩٨٥ / ٣٠٠٠

مقدمة المترجم

يشير جيمس روزينيو الذي يعد من أشهر أساتذة العلاقات الدولية المعاصرين في دراسة صادرة عام ١٩٨٠ تحت عنوان دراسة الاعتماد المتبادل الى أن كتاب النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية كان واحداً من بين ٢٦ كتاباً في العلاقات الدولية أجمعت المعاهد والجامعات الامريكية على أنها أكثر الكتب شمولية وأكاديمية في مجال العلاقات الدولية .

وقد شجعني على ترجمة هذا الكتاب شكوى يرددها الطلاب والباحثون العرب في الجامعات والمعاهد حول النقص الشديد في المراجع النظرية للعلاقات الدولية ، بل ان المشكلة التي تواجهني كمدرس للعلاقات الدولية هي النقص في المراجع العربية التي يمكن أن أحيل الطلاب اليها .

ويقدم الكتاب السياسة الدولية على أنها أعقد كثيراً من مجرد كونها مجموعة من « الخدع » التي يتهم رجل الشارع السياسة بها ، ولكنه كذلك يحسس القارىء بأولوية متغير القوة في عقول الكتاب وصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة خاصة والمجتمع الغربي عامة .

د. وليد عبد الحي

الفصل الأول

المناهج النظرية في العلاقات الدولية

يدرك معظم العلماء السياسيين وطلاب العلاقات الدولية ضخامة وتعقيد ميدان دراساتهم ، كما أنهم متنبهون الى أنه وبالرغم من الوصفات العديدة لعلاج المشكلات العالمية ، فإن التوصل إلى حلّ دائم لمشكلات الصراع والحرب ليس أقل صعوبة من العثور على علاج لمرض السرطان .

ويواجه الفكر البشري تحديات عميقة سواء لفهم العملية البيولوجية أو العملية السياسية التي تجري في إطار النظام الدولي ، وذلك بهدف السيطرة على العمليتين ، لتحقيق أهداف معنوية وفكرية ، ولا ريب أن الفهم العميق هو الذي يوفر إمكانية ظهور نظرية لمثل هذه الموضوعات .

ومن الملاحظ أن العقل البشري يسعى ومنذ قرون وربما بإلحاح أكثر في الوقت الحالي لدراسة العلاقات غير المستقرة بين الجماعات الكبيرة ، ويبدو أن استعراض النظريات التي تناولت هذه المسألة ستمكن القارىء سواء كان طالباً أو سياسياً أو صحافياً من تحسين قدرته على فهم العلاقات الدولية ، ويسعى هذا الكتاب لتتبع تطور العلاقات الدولية كحقل يخضع للدراسة المنظمة وتمكين القارىء من التعرف على أهم النظريات في هذا المجال .

المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية

يعود التنظير لطبيعة العلاقات بين الدول الى فترة تاريخية بعيدة ، إذ بدأت محاولات التنظير في العصور القديمة في الهند والصين واليونان . وبالرغم من قلة أو ضحالة الإشارات الواردة في دراسات أفلاطون وأرسطو فإن دراسة المؤرخ اليوناني ثوكيديدس التي تتناول تاريخ الحرب البلوبونزية تمثل بحثاً كلاسيكياً يمكن لدارس

العلاقات الدولية أن يجد فيه ما يفيده . ويمثل كتاب الأمير لميكافيللي طليعة البحث في تحليل القوة والنظام الحكومي بأسلوب معاصر حيث أكّد على جعل القيم السياسية تعلو أي قيم أخرى لدى صناعة القرار السياسي الداخلي أو الخارجي ، وتمثل دراسة الحكومة العالمية لدانتي واحدة من أهم الأدبيات السياسية الغربية الداعية لخلق منظمة دولية تكون قادرة على فرض السلام العالمي . وهناك عدد آخر من دعاة تكتل الدول القومية في إطار كونفدرالي أو عصبة أمم أمثال بيير دبوا وهو محام فرنسي وكاتب سياسي في أواخر القرن الرابع عشر وأوائل القرن الخامس عشر والراهب الفرنسي اميريك غروسيه الذي عاش في نهاية القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ووزير هنري الرابع دي سال الى جانب دراسات جان جاك روسو وبنثام وكانت .

وبالرغم من وجود هذه الدراسات الكلاسيكية يصعب القول بأن دراسات العلاقات الدولية عرفت تطوراً منتظماً قبل الحرب العالمية الأولى على عكس الدراسات التي تناولت النظريات السياسية والتي تبحث في السياسة الداخلية . وقد عزا بعض الدارسين ذلك الى أنه منذ دراسات غروشيوس ١٥٨٣ ـ ١٦٤٥ وبوفيندورف ١٦٣٢ ـ ١٦٩٤ وقعت معظم الدراسات التي تتناول المجتمع الدولي في إطار دراسات القانون الدولي ، أما الدراسات التي تناولت علاقات الدول فيما بينها قبل هذه الفترة فقد جاءت في إطار الدعوات لتحقيق السلام من خلال الجهود الفكرية للفلاسفة والمؤرخين أو أشير اليها بشكل عابر في المذكرات التي كتبها بعض الساسة والدبلوماسيون دون أن تكون هذه المسألة ـ أي العلاقات بين الدول ـ موقع دراسات متخصصة بل جاءت متناثرة في دراسة هؤلاء الكتاب الذين اتينا على ذكر بعض منهم فيما سلف .

ووصف مارتن ويت ـ Martin Wight ـ الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية في فترة ما قبل القرن السابع عشر بأنها دراسات « مبعثرة وغير منهجية وغالباً ما كانت عسيرة الفهم للقارىء العادي الى جانب انها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها »[1] .

أما الفترة التاريخية الواقعة بين ١٦٤٨ ـ ١٩١٤ فقد مثلت في التاريخ الأوروبي مرحلة ازدهار ثلاثة موضوعات هي الدبلوماسية وتوازن القوى والقانون الدولي . وقد تركزت جهود الفكر السياسي على الدولة القومية ذات السيادة وذلك

من خلال دراسة الأصول والوظائف وحدود السلطات الحكومية وحقوق الأفراد في نطاق هذه الدولة ومستلزمات النظام وحق تقرير المصير والاستقلال .

ويمكن القول بأن الفكر الاشتراكي مثل الاستثناء الرئيسي لا سيما في النظرة الخاصة بالامبريالية والتي استفادت الى درجة كبيرة من دراسات الاقتصادي البريطاني جون هوبسون ١٨٥٩ ـ ١٩٤٠ .

وحتى عام ١٩١٤ كان الانطباع السائد لدى منظّري العلاقات الدولية بأن هيكل المجتمع الدولي وانقسام العالم إلى دول ذات سيادة هو أمر ضروري وطبيعي ومن الصعب تغييره ، ولذا كانت الدراسات في مجال العلاقات الدولية تتمثل بشكل رئيسي في دراسات التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والنظرية السياسية ولم تتناول البحث في الكيفية التي تعمل الدولة في إطارها للحفاظ على وجودها .

المناهج المعاصرة : في نظرية العلاقات الدولية

بدأ التنبه الى ضرورة دراسة العلاقات الدولية بشكل يتخطى دراسة القانون الدولي أو التنظيم الدولي في الكتابات التي ظهرت في الولايات المتحدة وبريطانيا في فترة الثلاثينات من هذا القرن ، ومع أن بعض الكتاب مثل بريلي ، ايغيلتون ، فينويك ، هل ، لوترباخت ، مور ، أوبنهايم وبوتر حاولوا وضع نظرية في العلاقات الدولية ترتكز على القانون والتنظيم الدوليين وتستند الى المواد القانونية والخبرة الإدارية الدولية إلا أن عدداً آخر من الباحثين سعى لدراسة ظاهرة العلاقات الدولية خارج نطاق القانون وانطلاقاً من السعي لتفسير القوى والوقائع في العلاقات الدولية بشكل أكثر ديناميكية وشمولية .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، سعى الباحثون لا سيما المؤ رخون الدبلوماسيون الغربيون الى التعرف على « أسباب » ، و« جذور » تلك الحرب ، وبرزت دراسات هايز كوهن ومؤ رخين آخرين سعوا للتعرف على المضمون العاطفي الأيديولوجي لظاهرة القومية والتي اعتبرت من قبل أغلب هؤلاء الباحثين المتغير الرئيسي في المجتمع الدولي المعاصر ، وظهرت دراسات متخصصة في عدد من المناطق تتناول بعض الظواهر مثل الامبريالية والدبلوماسية والمفاوضات وتوازن القوى ودراسات الجغرافية السياسية التي استندت الى أعمال ماهان وماكيندر وتاريخ نظريات

العلاقات الدولية والعوامل الاقتصادية لا سيما دورها في الحرب ـ كالأهمية الاستراتيجية للمواد الخام ودور الاقتصاد في العلاقات الدولية .

وخلال فترة الحرب ظهرت مجموعة من الدراسات في العلاقات الدولية التي تحاول التعرف على العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والسكانية والجغرافية والاستراتيجية بهدف فهم التطور الحقيقي للسياسات الخارجية للقوى العظمى ، كما ساهمت مجموعة من الدوريات المتخصصة في تنشيط هذا الاتجاه .

ومع بداية فترة الثلاثينات أدرك الباحثون في العلاقات الدولية أن ثمة فجوة بين منظري هذا الميدان السياسي لا سيما بين أصحاب النظرة المثالية من جهة ودعاة النظرة الواقعية من جهة ثانية ، وطغى على الجو الأكاديمي عقب الحرب العالمية الأولى الاهتمام من قبل المثاليين والواقعيين على حد سواء بالبحث عن السبل التي تحول دون اشتعال حرب دولية ثانية وهو الأمر الذي ساهم بدوره في تنشيط دراسات العلاقات الدولية بخاصة نتيجة اشتداد حدة الحوار بين الاتجاهين حول أنجع السبل لضمان السلام الدولي .

ويمكن اعتبار « ادوارد هاليت كار » أفضل من بحث جوانب الخلاف الفلسفية بين المثاليين والواقعيين بخاصة في دراسته المنشورة عام ١٩٣٩ والتي استند اليها أغلب الباحثين الذين جاءوا من بعده[٢] .

وقيّم كار المثاليين على أنهم من الناحية الفكرية ورثة التفاؤل الفكري الذي أتى به عصر التنوير في القرن الثامن عشر من جهة وليبرالية القرن التاسع عشر من جهة ثانية والمثالية التي اتسم بها القرن العشرين متأثراً بأطروحات ويلسون من جهة ثالثة .

ويبدو أن المثالية ارتبطت بشكل وثيق بالتوجه الانغلو أمريكي القائم على افتراض وجود مجال اختيار واسع أمام صانع القرار السياسي في تقرير الشكل الذي تتخذه سياسة بلاده الخارجية .

ونتيجة لإستناد المذهب المثالي على أساس معرفة « كيف يجب » أن يتصرف السياسيون في العلاقات الدولية لا على أساس « كيف يتصرف هؤلاء فعلاً » وقف المثاليون موقف الرفض من مجموعة من المبادىء السائدة في العلاقات الدولية كمبدأ

توازن القوى المرتبط تاريخياً بأوروبا ومبدأ استخدام القوة في الشؤون الدولية والمعاهدات السرية للحلفاء والتقسيم المجحف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى وطرحوا مبادىء مقابلة تمثلت في الحقوق والإلتزامات القانونية الدولية والتناسق الطبيعي بين المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي والتركيز على دور العقل في إدارة الشؤون العالمية وإبداء ثقة في الوظيفة التي يمكن أن يقوم بها الرأي العام .

وفي مقابل هذا التيار يركّز أنصار المدرسة الواقعية على القوة من جهة والمصلحة من جهة أخرى دون إيلاء اهتمام بالمُثل في العلاقات الدولية وهم في ذلك يركزون على الدروس المستفادة من التاريخ لدعم وجهة نظرهم ولذا هم متشائمون في نظرتهم للسياسة الدولية على عكس سابقيهم .

ويعتبر الواقعيون القوة بأنها المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية مثلها في ذلك مثل الطاقة في الفيزياء إلا أن علاقات القوى تختفي غالباً خلف مصطلحات أو تعابير أخلاقية وقانونية كما أنهم يحددون وظيفة النظرية في العلاقات الدولية بالعمل على تقديم تفسير منطقي وعقلاني للأحداث لا العمل على تشكيل هذه الأحداث على نحو أو آخر ، ومن هنا ينصب نقدهم على المثاليين من حيث أنهم ـ أي المثاليون ـ يتيحون المجال لأهدافهم المتخيلة = ما يجب أن يكون = لتشويه تقنية التحليل العلمي ، ويثير الواقعيون الذين برزوا خلال الثلاثينات من هذا القرن عجز الرأي العام في الحفاظ على السلام وعجزه في الحيلولة دون وقوع « العدوان » على منشوريا أو أثيوبيا ، وهكذا ففي الوقت الذي يأمل المثاليون بتغيير قد يسمح بنزع السلاح يواصل الواقعيون انشغالهم بالأمن القومي والحاجة للقوة العسكرية لدعم العمل الدبلوماسي .

ويرى كار أن الأزمات الدولية المعاصرة تحمل في طياتها الدلالة الكافية على انهيار التحليل المثالي المستند لمبدأ التناسق أو التناغم في المصالح القومية ولكنه ينتقد كلا المذهبين الواقعي والمثالي ، على أساس أن الأول ينظر للتاريخ نظرة تشاؤمية في الوقت الذي يتجاهل الثاني الدروس المستفادة من التاريخ ذاته ، وفي الوقت الذي يبالغ فيه المثاليون في حرية الاختيار لصانع القرار يبالغ خصومهم في التأكيد على ضرورة العِلّية أو السببية وينزلقون نحو شكل من أشكال الحتمية ، كما أن المثاليون

يخلطون بشكل كبير بين المصالح الذاتية القومية والمبادىء الأخلاقية العالمية في الوقت الذي يحصر الواقعيون أنفسهم في غلبة المصالح الذاتية متجاهلين الأفعال أو التصرفات البناءة والمفيدة وهو الأمر الذي يجعل من الواقعيين ينكرون إمكانية تعديل السلوك الإنساني من خلال الفكر .

ويقول كار في إطار نقده للمذهب الواقعي لا سيا العلاقة بين الفكر والسلوك أن الكيائيين الذين حاولوا تحويل الرصاص الى ذهب عاودوا تفحص ما بدا لهم في البداية « حقائق » بعد أن فشلوا في تحقيق فكرتهم وخلص من ذلك الى نتيجة مؤداها أن النظريات السياسية تتضمن عناصر مثالية وواقعية ممثلة في القوة والقيم الأخلاقية .

النظام السياسي والعلاقات بين الدول

سعت دراسات العلاقات الدولية في بداياتها الى محاولة تحديد طبيعة ومجال هذه العلاقات لا سيا في نطاق الدراسات الجامعية وهو ما يتضح من إشارة ألفريد زيمرن الذي كان استاذاً للعلاقات الدولية عام ١٩٣٥ في جامعة أكسفورد حيث يقول « إن دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة الى الفلسفة الأخلاقية من جهة ثانية » . وعرّف هذا الحقل من الدراسة لا على أساس انه موضوع أو نسق واحد ولكن على أساس انه « مجموعة من الموضوعات ينظر اليها من زاوية مشتركة » .

وتكثفت الدراسات حول مجال وطرق بحث العلاقات الدولية قبيل الحرب العالمية الثانية واستمرت عقب ذلك وحتى يومنا هذا ، وقد كان نيكولاس سبيكمان(٣) من بين أوائل الباحثين الذين حاولوا تقديم تعريف لهذا الحقل من الدراسة الذي أطلق عليه مصطلح « العلاقات بين الدول » وعرف سبيكمان العلاقات الدولية بأنها « العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة ، والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون الى دولة أخرى » .

ويتضح أن التعريف السابق فضفاض الى درجة تجعل من العلاقات الدولية حقلاً يشمل نشاطات مختلفة ومتعددة مثل الاتصالات الدولية والتبادل التجاري

والمباريات الرياضية والسياحة والمؤتمرات العلمية وبرامج التبادل الثقافي ونشاطات البعثات الدينية ، غير أن العالم السياسي معني ببعض الظواهر كالمعارض الدولية أو الإتصال بالأقمار الصناعية أو الألعاب الاولومبية أو التعاون الدولي أو الإقليمي أو تذبذب التجارة الخارجية اليابانية أو علاقات الفاتيكان بالدول العربية وإسرائيل طالما أن ثمة ارتباطاً بين هذه الظواهر والعلاقات السياسية الدولية .

وانطلاقاً من وجهة النظر السابقة فإن تعريف العلاقات الدولية يعتمد أولاً على تعريف السياسة ، فالعمل السياسي كبعد متميز في الحياة الاجتماعية لا يمكن تحجيمه في أي مجال آخر كالمجال الاقتصادي أو السيكولوجي .

ومن بين التعريفات التي تتردد كثيراً لمفهوم السياسة ذلك الذي أتى به ديفيد ايستون (David Easton) والذي يعرف السياسة بأنها « عملية توزيع القيم بواسطة السلطة[٤] » ، غير أن مثل هذا التعريف قاصر الى حد بعيد حيث يضع فرضية مسبقة تتمثل في تنظيم المجتمع تحت سلطة حكومية فعالة . وطالما أن المجتمع الدولي يفتقر الى مثل هذه السلطة فإن التعريف يعجز عن أن يضع أساساً لتعريف العلاقات الدولية دون أن ننكر أن السياسة كنشاط داخل الجماعات وفيما بينها تشمل الأبعاد الداخلية والخارجية ، كما أن العملية السياسية تتضمن تنظيم وتوجيه القوة الاجتماعية بأشكال مختلفة بهدف تحقيق الأهداف التي تسعى لها جماعة معينة ، ولا شك أن قيم ومصالح الجماعات هي التي تحدد الوسائل والغايات للعمل السياسي .

ويقول مورتون كابلان في تناوله لمفهوم السياسة بأنها « قانون النظام . . . انها تتضمن العمل الذي يسمح بإظهار الامكانية أو القوة ، بل قد تتضمن إعادة هيكلة العلاقة بين الوظائف أو الأدوار أو خلق هذه العلاقة أو انهائها الى جانب دورها - السياسة - في توزيع المنافع أو القيم »[٥] .

والقوة تعني تحقيق الغايات من خلال توفر الامكانيات على الرغم من أن هذه القوة قد تصبح غاية في حد ذاتها ، وهو أمر ممكن على الصعيد الداخلي - داخل الدولة - أو على الصعيد الخارجي - في العالم - ، شريطة عدم إغفال الفارق الرئيسي بين المجتمعات القومية حيث يكون الاتجاه الطبيعي نحو مركزة السلطة والقيم وبين المجتمع الدولي حيث لا مركزية السلطة أو القيم .

الواقعية عقب الحرب العالمية الثانية

أدت الحرب العالمية الثانية والفترة التالية عليها الى تحويل التفكير في العلاقات الدولية من المثالية نحو الواقعية ، أي من القانون والتنظيم الى عنصر القوة ، وبدا ذلك كما لو أنه إثبات الى حد ما للجدلية التي أتى بها هيغل [حيث يجري تطور التاريخ من خلال تصارع المتناقضات] إذ أن الحرب زادت من الرغبة في تحقيق السلام .

غير أن ثمة إمكانية للنظر الى المسألة من زاوية أخرى ، فالحرب العالمية الثانية حرب شارك فيها بشكل مباشر أو غير مباشر ملايين الأفراد وسخّرت الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول القومية الحديثة لهذه الحرب الشاملة ، كما شارك العلماء والمهندسون فيها من خلال جهودهم لخلق نماذج اسلحة جديدة ، وبالتالي فإن الجيل الذي سيأتي في الفترة التالية لهذه الحرب ونتيجة لتأثره بوقائعها ونتائجها سيجد نفسه مضطراً لاعتبار السياسات الدولية مجرد صراع قوي ، بل إن أنصار المذهب المثالي كانوا أقل ثقة وأكثر تشاؤماً تجاه مذهبهم وبدأوا يدعون الى دمج القانون والتنظيم الدوليين بقوة مؤثرة تمكّن من إستتباب السلام الدولي والأمن للدول القومية ولتسوية عادلة للنزاعات الدولية .

ونتيجة لهذه الظروف ثم ما عرف فيما بعد بالحرب الباردة وزيادة العلاقات بين الدول برزت الدعوات الى ضرورة تسيير الشؤون الخارجية للدول من قبل أشخاص مدرّبين أو مؤهلين لذلك إضافة الى اشتداد الدعوات داخل المجتمع الامريكي للخلاص من مبدأ العزلة الامريكية عن العالم ، لا سيما وأن ذلك قد تعزز بزيادة اهتمام القوى الاقتصادية الامريكية بالتجارة الدولية وإمكانيات الاستثمار الخارجي ، إلى جانب ان التحذير من آثار وخطورة الأسلحة النووية وهي التحذيرات التي ساهم فيها العلماء ومختلف المنظمات والهيئات المدنية دفعت المواطن العادي الى إبداء المزيد من الاهتمام بالسياسة من زاويتها الدولية .

وعرفت فترة الأربعينات سلسلة من الدراسات في العلاقات الدولية والتي تركز على منهج القوة في دراسة العلاقات الدولية وهو الأمر الذي يخصه مارتن وييت بالقول « إن ما يميز التاريخ المعاصر عن تاريخ العصور الوسطى هو سيطرة فكرة القوة على فكرة الحق وأضحى من الأهمية بمكان إطلاق مصطلح القوة بالتحديد

لوصف الوجه الدولي لدولة معينة كما أن نظرة رجل الشارع الذي يميل بطبعه لاعتبار السياساسات الخارجية سياسات قوى لا تخلو من نفاذ البصيرة » .

ووصف الباحث البريطاني جورج تشوارزينبرغر القوة بأنها المتغير الأصيل في السياسات الدولية وقال « في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس عمل ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدلاً من عمل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية ولذا لا يجوز اعتبار القوة بأنها مجرد نوع من الشهوة المدمرة ، بل انها مزيج من الإقناع والإكراه ، إذ أن أولئك الذين يستخدمون القوة يفضلون عادة تحقيق أهدافهم من خلال التهديد باستخدامها بدلاً من اللجوء اليها فعلاً ، والتهديد يستهدف الاقناع في حين يرتبط الاكراه بالاستخدام الفعلي للقوة »(٦) .

والقول بأن السياسة الدولية تعزى الى مفهوم القـوة لا يعنـي بالضرورة أن الأفراد أو الجماعات يسعون بشكل دائم الى زيادة قوتهم والا لأصبح ذلك يعني أن كل الدول هي دول عدوانية وتوسعية . بل إن زيادة القوة قد لا يعني الرغبـة في فرض ضغوط على الآخرين بمقدار ما يكون مدفوعاً بدوافع ذات طبيعة اقتصادية أو سيكولوجية أو اجتماعية أو ثقافية كما أن السعي لتحقيق مثـل هذه الأحـداث غـير السياسية يفرض بدوره قيوداً على استخـدام القـوة السياسية خارج حدود الـدول القومية ، وثمة بعض الدول تستخدم الجزء الأكبر من طاقتها ـ قوتها ـ للتنمية الذاتية وتحسين مستوى الحياة الثقافية والاجتماعية داخلها ، وثمة دول أخرى تركز على القوة من زاوية مختلفة حيث تسعى لضمان أمنها من خلال عدم التورط أو العزلة أو الحياد أو الاسترضاء (appeasement) أو القبول بالدوران في فلك قوة أعظم .

بل إن القوى العظمى التـي أرسـت من النـاحية التـاريخية أسس التنـافس السياسي الدولي ليست في حالة صراع دائم فيما بينها ، فتاريخ العلاقات بين الدول مزيج من الصراع والتعاون ، وربما تكون فترات السلام بين هذه القوى العظمى مشحونة بجو من التوتر في بعض الأحيان ، ولكنها ـ أي القوى العظمى ـ ربما تجد في فترات السلام النسبي أن تعاونها قد يكون أكثر جدوى من تناحرها ، ومع ذلك فإن هذه الدول لا تتورع عن اللجوء لاستخدام قوتها أو التهديد باستخدامها للدفاع عن ما تعتبره مصالحها الحيوية ، وبالتالي تبقى الحقيقة الأساسية في النظام الدولي

هي لا مركزية كلاً من القوة أو القيم ، وان النظام الدولي ليس إلا مجموعة من الوحدات السياسية القومية المواجهة لبعضها البعض والمؤثرة في بعضها البعض وان ليس ثمة من قيم مشتركة كافية على صعيد هذا النظام تسهل التعاون والتنظيم بين وحداته وتحول دون اللجوء للعنف .

ويمكن اعتبار دراسات هانز مورغانثو بأنها الأكثر تأثيراً في البحوث الصادرة في الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين التالية على الحرب العالمية الثانية من حيث دورها في تأكيد دور القوة في العلاقات الدولية واعتبارها تعبيراً عن المصلحة القومية ، ويتضح أثرها في أن معظم الدراسات تدور حول مناقشة القوة كمفهوم في العلاقات الدولية أو مناقشة المتغيرات التي تتشكل منها هذه القوة كالمتغيرات الجغرافية أو السكانية أو المواد الخام . . . الخ ، ولكن دون إهمال الموضوعات التي تناولتها دراسة العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كالقانون الدولي والتنظيم الدولي والتسوية السلمية للمنازعات والدبلوماسية وإدارة العلاقات الخارجية ، الى جانب بروز موضوعات جديدة كالقومية والامبريالية والاستعمار وظهور العالم الثالث والايديولوجيا والدعاية والتحالف والتكامل الدولي والاقليمي ونزع السلاح والرقابة على التسلح أو عدم الانحياز أو العزلة أو دراسات تاريخية أو معاصرة لنماذج من السلوك الخارجي لبعض الوحدات السياسية الكبرى .

واتسعت دائرة الدراسات في العلاقات الدولية من خلال المحاولات التنظيرية في هذا الحقل وهو ما نجده في دراسة العلاقات الدولية عندكوينسي رايت ودراسات مورتون كابلان للنظام الدولي وكينيث تومبسون للواقعية السياسية وريتشارد سنايدر لصناعة القرار السياسي الخارجي وجون هيرز للسياسة الدولية في العصر النووي وايرنست هاس للتكامل الوظيفي وريتشارد روزيكرانس للفعل ورد الفعل في السياسة الدولية وكارل دويتش للاتصال الاجتماعي وتوماس شيلنج لاستراتيجية الصراع وجورج ليسكا لنظرية التوازن . . . . الخ .

تطور دراسة العلاقات الدولية

خطت دراسات العلاقات الدولية في الفترة ما بعد الستينات من هذا القرن خطوة للأمام نحو وضع قواعد لمناهج وتقنيات البحث في العلاقات الدولية وبرز ذلك في دعم بعض الحكومات لهذه الجهود وإقامة مراكز الأبحاث وعقد المؤتمرات

وتشكيل منظمات غير حكومية وبروز سلسلة من الدوريات لا سيما في الولايات المتحدة تتناول هذه المسائل كما فرض التطور العلمي في الميدان العسكري الاهتمام بموضوعات كالردع ومراقبة التسلح ونزع السلاح .

وتركزت جهود الباحثين على موضوعات تتناول بعض المشاكل المحددة مثل طبيعة الإستقطاب ، دبلوماسية التحالف ، التكامل الاقليمي ـ خاصة في أوروبا الغربية ـ سياسات الدول النامية والمتطورة ، تحلل الاستعمار وظهور الدول الأفرو أسيوية والسياسات الاقتصادية في ظل الصراع العقائدي الى جانب تناول البحوث المعمقة للاستراتيجية السيكولوجية والصراع ودور النخب في السياسة الخارجية وطبيعة عملية اتخاذ القرار وأصبحت مناهج البحث في العلاقات الدولية هي محور المناقشات بين المثاليين والواقعيين وبين التقليديين والسلوكيين وهي المناقشات التي سنتناولها فيما بعد ، غير أننا نشير على عجل هنا بأن أياً من هذه النظريات لم تعد قادرة لوحدها على تفسير العلاقات الدولية بشكل متكامل ومرضٍ ، وبالتالي لا بد من التعرف على معظم هذه النظريات ليمكن تفهم خريطة العلاقات الدولية .

نظرية العلاقات الدولية : المجال ـ الطبيعة ـ الوظيفة

يمكن القول إنه في إطار دراسات العلاقات الدولية في المجتمعات الغربية بعد عام ١٩٤٥ لم تظهر محاولات جادة لبلورة نظرية للعلاقات الدولية تتصف بالتماسك باستثناء المحاولة التي قام بها مورغانثو الذي حاول صياغة نظرية تفسر السلوك الدولي مستنداً في ذلك الى شكل قريب من مفهوم الواقعية لدى ثوكيديدس وأغسطين .

وهذا المنحى الذي نحاه مورغانثو يستند الى الواقعية الكلاسيكية في فهمها للطبيعة البشرية واعتبارها المصالح القومية ـ التعبير المستخدم بدلاً من القوة ـ هي الهدف الحقيقي الذي تسعى له الدول .

وبالرغم من أن معظم الدراسات كانت تدور حول مناقشة نظرية معينة أو تلخص أهم المواقف النظرية المختلفة حول بعض الموضوعات كالقوة أو النظام الحكومي أو ميزان القوى أو الامبريالية أو تأثير التكنولوجيا العسكرية المتطورة على العلاقات الدولية . . . . فإن قلة منها حاولت الربط بين هذه الجهود النظرية أو

محاولة خلق رؤ يا موحدة تجمع كل هذه النظريات على أن لا يفهم من ذلك أن هؤ لاء الباحثين لم يتبنوا نظرية معينة .

ما الذي تدرسه العلاقات الدولية

ليس ثمة إجماع بـين دارسي العلاقـات الـدولية على حدود هذا الحقـل من الدراسات ، فالبعض يصفها بأنها «العلاقات الفعلية التي تجري عبر الحدود أو مجموع المعلومات التي لدينا حول هذه العلاقات في وقت محدد» وهـذا التعـريف يتصف بالشمولية حيث يحتوي على العلاقات الرسمية وغير الرسمية ، ولكن التعـريف يثير مشكلة ترتيب الأولويات بين هذه العلاقات لا سيما وانها ليست في مستوى واحد ، وهنا يصبح التساؤ ل هل نرتبها على أساس أهميتها السياسية وبالتالي سنجد انفسنا مضطرين لقبول النظام السياسي على أنه الإطار المركزي المنظم لدراستنا إضافة الى أن شمولية التعريف السابـق لمجـال العلاقـات الـدولية تعـوزه الدقـة إذ أن قصر العلاقات الدولية على ما يتم منها « عبر الحدود » يعني عدم اشتمال التعريف على تلك الوقائع التي تجري في نطاق العلاقات الدولية ذاتها كالعلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية .

ما هي الوحدات التي يجب دراستها في العلاقات الدولية وما هو مستوى التحليل

تبدو الإجابة عن هذا التساؤ ل هينة للوهلة الأولى ، لكن التعمق ومتابعة الموضوع تثير عدداً من الإشـكالات ، ففـي البـداية ينصرف الذهـن الى الـدول والحكومات فقط وبالتالي تصبح العلاقات الدولية إذا أخذنا بهذا الرأي هي العلاقات بين الدول ، غير أن هذه الدول ـ الوحدات ـ خضعت بدورها الى تغيرات مستمرة من الناحية التاريخية وهو ما يتضح من تغير الخريطة الدولية منذ الحرب العالمية الأولى حيث تمزقت الامبراطوريات وانبثقت دول جديدة وهذا يعني أن هذه الوحدات تتغير تاريخياً .

والإشكالية الأخرى هي هل نحصر مجال البحث في العلاقات بين الدول ذات السيادة . . . . فماذا إذن عن المستعمـرات ، المحميات ، الخاضعـة للوصـايـة أو الدول المقسمة أو الأقاليم التي تعيش حالة استثنائية ؟ ثم ماذا عن المنظمات الاقليمية أو الدولية كالأمم المتحدة أو حلف شمال الأطلسي أو السوق الأوروبية المشتركة أو الجامعة العربية . . . وهي مؤ سسـات قد تجـري في داخلهـا علاقـات دبلومـاسية

هامة . . . ولعل هذه المسائل هي التي دفعت بكوينسي رايت الى تحديد العلاقات الدولية « بالعلاقات بين عدد وافر من الكيانات ذات السيادة غير المحددة . . . وهي كموضوع للدراسة غير مقصورة على التشكيلة النظامية أو القانونية التي تحدد بدقة ما هي الكيانات ذات السيادة والكيانات التي تفتقدها » .

وثمة من يضيف الى ذلك بعض الوحدات الأخرى التي تلعب دوراً في تنظيم المجتمعات السياسية من داخلها كالمنظمات أو الهيئات أو الجماعات مثل الأحزاب السياسية والكنائس أو الأقليات العرقية أو الصحافة أو جماعات الضغط ـ (إتحادات العمال والمزارعين وأرباب العمل) ، وهذا ما دفع البعض من الباحثين للإشارة الى أن السنوات الأخيرة شهدت رفضاً لاعتبار الدولة هي المتغير الوحيد الذي على دارس العلاقات الدولية أن يمحور دراسته حولها ، وهو ما يتضح في اعتبار الفرد أو المنظمات الدولية أحد المتغيرات التي لا بد من دراستها ، وقد ساهمت البحوث التي تناولت الفرد كأحد وحدات العلاقات الدولية في وضع حجر الأساس لنظرية صناعة القرار فيما بعد والتي تمثلت في تحليل أفكار وإرادات ومشاعر الأفراد بدلاً من الدولة .

ولكن بعض الباحثين نبّه الى أن من الخطأ افتراض أن مجرد انتهاج مجموعة معينة من الأفراد في الدولة أ ـ سلوكاً معيناً لتحقيق أهداف يسعى لتحقيقها مجموعة مقابلة من أفراد في الدولة ب ـ يعني أن ذلك سيؤدي وببساطة الى تحقيق تناسق وعزل لحالة العداء بين الدولتين أو كبح الرغبة والتخطيط في المؤسسات الحكومية للحصول على القوة أو المزيد منها .

ويقول أرنولد ولفرز(٧) : « إن المنهج الذي يقتصر الأمر على أفكار الأفراد في تحليل العلاقات الدولية يؤدي بدرجة كبيرة الى الوقوع في الخطأ ، لأن الوقائع السيكولوجية لا تمثل كل المقومات التي تتشكل منها السياسات الدولية مع الإقرار الى حد ما أن هذه السياسات تحتل مكاناً في أذهان الأفراد الى جانب وجودها خارجها ، وعلى هذا فإن الباحث السيكولوجي لا يستطيع دون مساعدة الباحث السياسي أن يفسر بشكل دقيق الواقع الدولي الذي ينبثق لا من الأفراد فقط بل ومن الجماعات المنظمة ذات المستويات المتباينة والمتعددة » .

ولعل هذه المناقشة تقودنا الى أحد أهم المآزق التي تواجه العلوم الاجتماعية

وهي العلاقة بين الكلي والجزئي أي بين كافة مؤسسات السلطة وبين الفرد . وهو ما حفز البعض الى محاولة ردم هذه الفجوة بين مستويي التحليل في العلاقات الدولية وذلك بدمج البيانات أو المعلومات السيكولوجية بالمفاهيم السياسية وهو ما يبدو في محاولة ستيوارت بيري لتحليل هذه المسألة من خلال تسليط الأضواء على سلوك المواطن عندما يتعامل مع مواطنين آخرين لا ينتمون الى بلده ، غير أن مفهوم ـ بلده أو وطنه ـ أصبح موضع شك في ظل التطورات التقنية الحديثة ، ففي عام ١٩٥٧ أشار جون هيرز الى أن الدولة القومية يمكن أن تكون الوحدة الرئيسية في النظام الدولي طالما أن لديها قدرة الحيلولة دون التسلل اليها أو اختراقها وضمان الأمن والحماية لسكانها ، ولكن في ظل الأسلحة النووية تصبح مثل هذه المفاهيم أقل دقة في دلالاتها من السابق وهو الأمر الذي ينطبق على مفاهيم القوة وعلاقات القوة والسيادة والاستقلال . . . الخ ، كما أن أرنولد توينبي في دراسته للتاريخ أشار بشكل ضمني الى أن الدولة القومية لا تمثل الوحدة الكافية للدراسة التاريخية أو السياسية وحبذ استبدالها بدراسة « المنطقة الحضارية »[٨] .

وفي مقابل ذلك قدم مورتون كابلان تصوره القائم على أساس جعل النظام الدولي ككل هو موضع التحليل في دراسة العلاقات الدولية في حين قدم جورج موديلسكي فرضيته المبنية على وجود نموذجين رئيسيين للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي وهما النموذج الزراعي والنموذج الصناعي ولكل منهما مضامين متميزة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدول منفردة وللسياسات الدولية ككل[٩] .

على أية حال لا بد من مواجهة الاختيار بين المستوى الكلي والمستوى الجزئي وهو أمر صعب من جهة ومثير للجدال من جهة ثانية ويتضح ذلك على النحو التالي « في دراسة نظرية النظم بشكل عام يواجه الباحث : نظاماً تتفرع منه نظم فرعية وبيئات لكل من هذه النظم ، وبينما يكون للباحث حق اختيار الظواهر (كما يختار النظام نفسه) من أصغر مكوناتها وصولاً الى الظاهرة في شموليتها ، فإن هذا الاختيار لا يكون نتيجة نزوة أو رغبة أو عادة فقط . . . إن على الباحث أن يتنقل صعوداً وهبوطاً بين مكونات الظاهرة متحرراً من أية قيود . . . .والملاحظ أن هذا التنقل يستقرّ في النهاية عند الدولة ، ومع ذلك فإن بعض الباحثين يصعدون أو يهبطون عن هذه النقطة متأثرين بميولهم الذاتية مغفلين أهمية الاستقرار عند نقطة

مركزية للبحث ، وإذا كان هذا الإغفال والانحراف عن النقطة المركزية هو نتيجة لطبيعة الموضوع أو نتيجة لطبيعة التقاليد الفكرية التي نبعت منها هذه المواقف فإنها تبقى المتغير الرئيسي أو العنصر الهام في ظل الركود العام الذي ميّز تطور دراسة العلاقات بين الدول بهدف الوصول الى نظرية لهذا الموضوع » .

هل تركز الدراسة والنظرية على الواقع الدولي المعاصر

ثمة مجموعة من العوامل التي يوفرها النظام الدولي الحالي وتغري الباحث أن يركز دراسته على هذا النظام ، فالمادة الدراسية بل والدعم المالي أكثر يسراً عندما يكون موضوع الدراسة مرتبطاً بقضية معاصرة ، كالموضوعات التي تتناول ظواهر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ورغم ذلك فإن معظم الباحثين في العلاقات الدولية يدركون أن الوصول الى نظرية في العلاقات الدولية تعطي قدراً كافياً من إمكانية التنبؤ لا بد لها أن تعطي اهتماماً للعلاقات الدولية في الفترات التاريخية السابقة لا سيما وانها تزود الباحث بالأسانيد الإضافية التي تدعم وجهة نظره .

وأهمية المعلومات التاريخية في دراسة العلاقات الدولية مرتبطة بقدر معين بالنقاش الذي يدور بين التقليديين وأنصار المذهب السلوكي ، ففي الوقت الذي يعتبر فيه التقليديون الواقع المعاصر = الذي يستند اليه السلوكيون في دراساتهم = هو امتداد لتقاليد سابقة في السياسات الدولية ، فإن أغلب السلوكيين لا يعيرون الاهتمام الكافي أو لا يعملون في بحوث تاريخية تحتاج للقدرة على استخدام تقنيات البحث التاريخي ، ولكن من الصعب القول بأن كل الباحثين معادون للتاريخ ، فهذا مورتون كابلان يمهد لإحدى دراساته بالتأكيد على أهمية التاريخ حيث يقول « ثمة جانب واحد تدين به دراسات العلاقات الدولية للتاريخ . . . فالتاريخ هو المختبر الضخم الذي يحدث فيه السلوك أو النشاط الدولي » كما دعا كابلان للبحث في نظام « الدولة المدينة » اليوناني والدولة الايطالية في عصر النهضة ونظام توازن القوى الذي ساد في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وذلك بهدف مقارنة أنماط السلوك في فترات زمنية مختلفة .

إن على باحث العلاقات الدولية أن يولي اهتماماً لكافة النظم الدولية التاريخية والحاضرة والمستقبلية والمفترضة ، ولذا عليه أن لا يحصر نفسه في نظام الدولة القومية فقط ، كما أنه لا يستطيع أن يدرك بشكل كاف الواقع القائم ما لم يكن لديه

معلومات عما جرى سابقاً والذي تطور الوضع الحالي عنه ، كما أنه لا يستطيع معرفة ما يمكن أن يحدث دون معرفة الوقائع السابقة ، وتاريخ العلاقات الدولية ليس نظرية للعلاقات الدولية ولكنه المادة الخام الرئيسية التي يستخدمها المنظر سعياً لصياغة نظرية لهذه العلاقات .

ما هي العلاقة بين النظرية والتطبيق

ميّز أرسطو بين المعرفة والسلوك أي بين الفكر التأملي الذي يستهدف فهم وإدراك الظاهرة وبين الفكر العملي الذي يختار مساراً محدداً للسلوك في ظل ظروف محددة ، أما ديفيد هيوم فقد ذهب الى أبعد من ذلك حين قابل بين ثلاثة أصناف متغايرة من المعرفة

أ ـ التفكير الإستدلالي ـ الرياضيات والميتافيزيقيا .
ب ـ المعرفة التجريبية .
حـ ـ الأحكام القيمية .

ومن وجهة نظر هيوم فإن السياسة والأخلاق مرتبطتان بشكل وثيق بالأحكام القيمية ولذا لا يمكن اعتبارها استدلالية أو تجريبية ، ولتحديد المشكلة بين النظرية والتطبيق مستخدمين مصطلحات هيوم يمكن القول انه في الوقت الذي يؤدي التفكير الاستدلالي والمعرفة التجريبية لوضع نظرية عامة ، فإن صانع القرار السياسي يهتم عادة بالمعرفة الاستدلالية والتجريبية المنبثقة من تجربته الشخصية لا من جهد علمي منظم ، الى جانب أن صانع القرار يعطي الأولوية لموضوعات أو قضايا معينة فيغرق نفسه في تفصيلاتها ليتمكن من اتخاذ قرار يناسب هذه الحالة المحددة دون أن يكون معنياً بالوصول الى نتيجة لها صفة الشمولية للظواهر السياسية ، بمعنى أن صانع القرار معني بمعالجة حالات محددة أكثر من أن يكون معنياً بالوصول الى قانون أو نظرية تفسر الظواهر أينما وجدت ، وفي الوقت الذي يسعى الباحث السياسي أو المنظر الى تحديد المتغيرات التي تتكرر في وضعيات متغيرة ومتعددة فإن صانع القرار يبحث في أدق تفصيلات المتغيرات التي ليس لها صفة التكرار وذلك بسبب الخلاف في هدف كل من الطرفين ، ولكن على الباحث وصانع القرار وخوفاً من الوقوع في الخطأ أن يبدي كل منهما قدراً من الإهتمام بالنماذج التي يستخدمها الآخر .

والخط الفاصل بين النظرية والتطبيق يؤدي الى إثارة عدد من التساؤلات :
هل كان لدى السياسيين ذوي الخبرة الطويلة في ممارسة الحكم نظرية في العلاقات الدولية جديرة بالدراسة ؟ وهل كان هؤلاء أمثال ديغول ، ميترنيخ ، تشرتشل ، بيسمارك ، تيودور روزفلت . . . الخ ، يعملون استناداً الى نظرية يؤمنون بها أم أن سلوكهم كان مجرد سلوك يستند الى تقديرات أو تقييمات براغماتية تكون مجرد رد فعل لضغوط سياسية في وقت معين . . . ؟ يبدو أن من الصعب الإجابة بدقة على هذا التساؤل . . . . فالبعض من الساسة يميل بشكل أو بآخر أكثر من غيره نحو شكل من أشكال النظريات ، فميترنيخ وتشرتشل كانا أميل الى نظرية توازن القوى في حين أكد ويلسون على مبدأ حق تقرير المصير بينما نظّر لينين وستالين للعلاقات بين الرأسمالية الامبريالية والمناطق المستعمرة في العالم ـ مع ضرورة الإقرار بأن هذين الأخيرين يعلنان انتماءهما الى تقاليد نظرية محددة أكثر من أي سياسي آخر في الأمثلة الواردة سابقاً ـ ولكن التساؤل العام يدور حول الآتي : إلى أي مدى كانت قرارات هؤلاء الساسة استجابة للموقف . وإلى أي مدى كانت قراراتهم نابعة من نظريات ما تزال موضع مناقشة ؟ وبشكل عام يمكن القول بأن أغلب رجال السياسة « ربما » يضعون أغلب قرارات سياستهم الخارجية من خلال قدر معين من التفكير النظري مع احتمال أن يمزجوا بين نظريات عدة ليتمكنوا من الفهم والاختيار والتنبؤ ، وربما تكون هذه النظريات التي يستندون اليها ليست تلك التي يتبنونها أمام الرأي العام ، بل انهم في بعض الأحيان الأخرى قد يكونون قادرين على التنبؤ بالاتجاهات والنتائج في وقت محدد دون اللجوء الى نظريات ذات مستوى عال .

ويلاحظ ان رجال السلطة يحبذون النظريات النابعة من تجربتهم الشخصية أو من تجربة مؤسسات عملوا فيها لفترة طويلة [وزارة الخارجية مثلاً] أكثر من ميلهم لتنظيرات الأكاديميين التي كثيراً ما استخدمت مصطلحات غير محببة لهم . . . وهذه المناقشة تقودنا للسؤال التالي : هل نحن ندرس وننظر للسياسة الخارجية أم للعلاقات الدولية . . . . وهل السياسة الخارجية لا تختلف عن العلاقات الدولية ؟

ثمة بعض العلاقة وإن تكن غير كافة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية في بعديهما النظري والتطبيقي ، ولا بد لنا بداية من توضيح التمايز بينهما ومن ثم تناول الجانبين النظري والتطبيقي .

لقد افترض بعض الكتاب في السابق وفي الوقت الحالي أن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية مفردتان مترادفتان ، بل وحتى عندما لا يساوي هؤلاء بين السياسة الخارجية لبلادهم والعلاقات الدولية فإنهم يعودون ليعرفوا العلاقات الدولية بأنها المجموع الإجمالي للسياسات الخارجية لكل الدول أو على الأقل للدول التي تعنيهم من الناحية العملية .

وصحيح أن أية علاقات بين دولتين تمثل جزءاً من « المدخلات » في دراستنا المخبرية للعلاقات الدولية غير أننا لا نحبذ تطوير نظرية عامة من مثل هذه « المدخلات الضيقة » ، ولو سلمنا بأن صنّاع القرار في السياسة الخارجية مضطرّون لأخذ عمليات الفعل ورد الفعل في حسابهم فإننا لا نعتقد بأن العلاقات الدولية هي مجرد مجموع السياسات الخارجية لمجموعة من الدول ، إذ أن مفهوم السياسة الخارجية يشير الى تشكيل وتنفيذ وتقويم الاختيارات السياسية الخارجية في دولة واحدة وعلى أساس مصالح أو وجهة نظر هذه الدولة فقط ، بل اننا عندما نبحث في النظام الدولي لا بد من الإشارة الى أن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لها جذورها الداخلية بغضّ النظر عن مدى البعد الدولي لهذه السياسة ، إذ أن السياسة الخارجية تصنع في داخل الدولة بينما العلاقات الدولية تجري في الخارج في « مكان ما » بين دولتين أو أكثر دون أن يعني ذلك اغفالنا للعلاقة بين العلاقات الدولية والسياسات الداخلية ، وفي الوقت الذي يمكن القول بأن السياسة الخارجية موضوع يصنعه الى حد كبير صنّاع القرار السياسي ، فإن العلاقات الدولية تتضمن حصيلة قوى متعددة وشبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من عمليات التفاعل التي قد لا يتحسسها صانع القرار ، وبتعبير آخر فإن العلاقات الدولية تمثل قطاعاً أكبر من مجرد تجميع السياسات الخارجية للدول ، فهي تركز بشكل رئيسي على التفاعل الأوسع لا على الكيفية التي تنظر منها الدول المشاركة الى عملية التفاعل ، بمعنى أن العلاقات الدولية تأخذ التفاعل من زاوية شمولية في حين تعني السياسة الخارجية بالتفاعل من زاوية مصلحة ووجهة نظر الأطراف المشاركة في هذا التفاعل .

كيف تختلف العلاقات الدولية عن علم السياسة

نتساءل أولاً ما هي العلوم السياسية ؟ إنها شكل من أشكال النظرية ، غير أن هذه النظرية لا تسعى لمجرد فهم الظواهر بل انها معنية بالحركة أو الفعل ، ويسعى

علماء السياسة لفهم الظواهر لتحسين قدرتهم على الاختيار الأفضل بين البدائل ، والمشكلة التي يسعى عالم السياسة لحلها هي تلك التي يُعنى بحلهـا مجتمـع ذلك العالم ، ومن هنا يمكن القول بأن الجهود النظرية لعلماء السياسة تتخذ الوضعية التالية : « إذا ـ فإن » «If- Then» ، أي إذا افترضنا أن هناك مجتمعاً معيناً يسعى لتحقيق أهداف معينة . . إذن فإن ما تبقى ينصرف نحو وصف وتحديد السبل الأمثل والممكنة لتحقيق هذه الأهداف في ظل الظروف القائمة ، كذلك فإن عالم السياسة يحدد الوسائل الأنسب لتحقيق أهداف لم يحددها هو ، فهو يتصرف على أساس أن الأهداف محددة وما عليه الا تقديم وسائل لتحقيقها .

وقد يكرّس عالم السياسة جهوده لمشكلات تقع في نطاق السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية ، فلو أخذنا المشكلات السياسية الخارجية لدولة كبرى على سبيل المثال ، فإن ما يهم عالم السياسة في هذه المشكلات هو : مشكلة انتشار الأسلحة النووية ، تشجيع السياحة مع دول يعاني ميزان مدفوعات هذه الدولة الكبرى من عجز معها ، تحسين العلاقات بين هذه الـدول وحلفائهـا في إطـار حلف معـين ـ الولايات المتحدة وحلفائها في حلف شمال الأطلسي ـ ، زيادة دور الدعم الاقتصادي أو العسكري أو تحسين البرامج الاعلامية بما يخدم الأهداف والمصالح القومية لهذه الدولة أو زيادة مصداقية هذه الدولة في المجتمع الدولي . . . . الخ ، أما المشكلات التي تهم عالم السياسة في مجال العلاقات الدولية فتشمل على سبيل المثال : تدعيم دور القانون الدولي ـ بغض النظر عن طبيعة هذا القانون ـ لتحقيق السلام العالمي ـ بغض النظر عن مفهوم هذا السلام ـ، وتقليل فرص الحروب الدولية ، وموضوعات نزع السلاح ، وتأكيد التوازن القائم على الردع المشترك ، وموضوعـات التكامـل الاقليمي . . . أما عالم السياسة الذي يهتم بالسياسة الخارجية والعلاقات الدولية معاً فقد يكون أكثر اهتماماً بمجموعة متعددة من القضايا من اهتمامه بقضايا أخرى . ولكن أياً من علماء السياسة لن يكون مهتماً بلعب دور خلاق في تأصيل نظرية دولية بمقدار اهتمامه باستخدام نظرية جاهزة والعمل على تكييفها طبقـاً للمصلحـة التي يسعى لتحقيقها .

ماذا تعني « نظرية للعلاقات الدولية » وما الذي نتوقعه منها

إن النظرية في مفهومها البسيط ـ أية نظرية ـ عبـارة عن اختيار مجموعـة من

الظواهر المحددة وتفسيرها تفسيراً عاماً يرضي أو يقنع أي شخص مطلع أو ملمّ بخصائص الظاهرة التي تجري دراستها ، غير أن هذا التعريف يواجه مشكلة المعرفة الذاتية والموضوعية إذ أن النظرية قد تكون مقنعة لصاحبها وغير مقنعة لمتلقيها وكل منهما يزعم إلمامه بخصائص الواقع الذي تتناوله تلك النظرية وهو أمر يثير موضوع المعرفة ـ البستمولوجي ـ الذي يخرج عن نطاق الدراسة ، ولكن يمكن تعريف النظرية بشكل آخر بالقول انها تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة .

وعلى الرغم من أن الباحثين في العلوم الاجتماعية حاولوا خلال السنوات الماضية وضع نظريات على غرار نظريات العلوم الطبيعية ، فإن مصطلح النظرية في العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم الاجتماعية بشكل عام يحمل معان متعددة سنتعرف عليها في الفصول القادمة من الدراسة .

والملاحظ كما يشير ديفيد سينغر أن الخلاف بين التقليديين والسلوكيين من الناحية المنهجية التي يسلكها كل منهما للوصول الى النظرية هي في النسبة بين الحالات والمتغيرات المدروسة ، فالتقليديون يقللون من عدد الحالات التي يدرسونها ويكثرون من عدد المتغيرات في الوقت الذي ينتهج السلوكيون منهجاً معاكساً [بمعنى الاهتمام لدى كل من المذهبين هل ينصرف إلى دراسة أكبر عدد من الظواهر أم الى أكبر عدد من المتغيرات ـ العوامل ـ التي تشكل الظواهر] .

ويبدو أن ثمة مبالغة [وإن تكن من زوايا مختلفة] لدى المنهجين فالذي يدرس ظاهرة ـ نظام سياسي مثلاً في دولة أو دولتين أو ثلاث ـ ويتعمق في دراسة المتغيرات المكونة لهذه الظاهرة أو لعدد محدود من الظواهر يكون قد وقع في خطأ المبالغة من زاوية اعتبار هذه الظواهر المحدودة كافية للوصول الى نظرية في الموضوع أما الذي يأخذ عدد كبير من الظواهر ولكنه يقلل عدد المتغيرات ـ الشعور القومي في خمسين دولة ـ يكون قد وقع في خطأ المبالغة في تجانس هذه الدول من ناحية المتغيرات الأخرى ، أي أن الفارق بين المذهبين هو في مدى المبالغة في التجانس أو الاختلاف بين الوحدات السياسية التي يراد دراستها ، ويرجح سينغر بأن الميل نحو المبالغة في التجانس أقل خطراً من المبالغة في الاختلاف[١٠] .

وتتباين مستويات التنظير واتساعه لدى الباحثين في العلوم الاجتماعية ، فثمة من يسعى لوضع نظرية « كبرى » حيث يجري تناول عدد كبير أو قليل من المتغيرات ودراسة العلاقة بينها لتفسير عدد كبير من الظواهر السياسية أو الاجتماعية ، فمحاولات بارسونز وايستون لتطوير اطارات لتنظيم المعلومات الخاصة بالنظم السياسية والاجتماعية توضح المقصود بالنظرية « الكبرى » حيث تشمل هذه الإطارات التي وضعوها معظم - إن لم يكن - السلوك السياسي ، وفي مجال العلاقات الدولية يمكن اعتبار دراسات مورغانثو أو ريمون أرون من قبيل الجهود الساعية لبناء نظرية « كبرى » .

وحاول بعض الباحثين الآخرين تطوير نظرية ذات « مدى متوسط » ، حيث سعى لوضع نظرية تفسر أو تدرس مدى محدود من الظواهر السياسية بعدد محدود من المتغيرات ، والمثال على هذه الجهود تلك الدراسات التي تتناول شروط التكامل السياسي أو موضوع الصراع أو سلوك الدول في نطاق حلف معين . ويسعى هؤلاء الى ايجاد ركائز نظرية حول هذا الموضوع وذلك على امل امكانية خلق علاقات بين هذه الركائز بدمجها فيما بعد في نظرية « كبرى » ، ولعل أغلب الدراسات في العلاقات الدولية تقع في نطاق هذه الجهود التنظيرية وهو ما يتضح في الدراسات التي تحاول أن تجيب على أسئلة مثل : لماذا يؤدي أو لا يؤدي التكامل الوظيفي في قطاع اقتصادي معين الى التكامل السياسي بين الدول القومية ؟ إلى أي مدى تتعلق إجراءات مراقبة التسلح الفردية أو غير المعلنة بعملية التفاوض للوصول الى اتفاقية بهذا الصدد ؟ أو ما هي ديناميكيات تورط الدول العظمى سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً في الحروب الثورية في دول العالم الثالث ؟ متى ينسحب عضو معين من حلف معين . . . . وما أثر ذلك على بقية الأعضاء ؟ . . . . الخ . . .

وفي تعريفه للنظرية الكبرى أو العامة في العلاقات الدولية ، طالب كوينسي رايت هذه النظرية بأن تجمع عدداً من الصفات :-

١ - أن تغطي النظرية جميع جوانب العلاقات الدولية - الشمولية .

٢ - أن يعبر عنها بفرضيات عامة تكون واضحة ودقيقة وقليلة قدر الإمكان .

٣ - أن يتسق كل جزء من النظرية مع بقية الأجزاء .

٤ - أن توضع النظرية في إطار يمكن الاستمرار من خلاله في تطوير النظرية وجعلها ملائمة للعصر .

٥ ـ أن تعبر عن الواقع الدولي لا أن تكون انعكاساً لوجهة نظر قومية .
٦ ـ أن تمكننا من التنبؤ على الأقل في بعض الجوانب وتجعلنا قادرين على وضع أحكام قيمية .

غير أن رايت يعود ـ ونحن نتفق معه ـ للقول بأن من الصعوبة بمكان صياغة نظرية تستجيب لكل هذه الشروط .

ويقدم كوينسي رايت بعض الأفكار التي تلقي أضواء على دراسة العلاقات الدولية ونظريتها ، ففي دراسته الرئيسية المعنونة ـ دراسة العلاقات الدولية ـ يشير الى أن حقل العلاقات الدولية يمكن أن يفهم بشكل أفضل من زوايا فكرية أربع هي : التاريخ والأدب والعلوم والفلسفة ، ومن وجهة نظره فإن الواقع الاجتماعي يتضمن أربعة أبعاد :

أ ـ الحقيقي : أي ما كان وما هو كائن وهو بعد يمكن التعرف عليه بالوصف .
ب ـ الممكن : أي ما يمكن أن يكون وهو ما يمكن التعرف عليه بالإدراك النظري .
حـ ـ المحتمل : أي ما قد يكون وهو بعد يمكن معرفته بالتنبؤ .
د ـ المرغوب : ما يجب أن يكون وهو بعد مرتبط بالفكر الأخلاقي والقيمي .

ويرى رايت أن هذه الأبعاد الأربعة متطابقة مع الزوايا الفكرية السالفة الذكر والتي تساعد على فهم العلاقات الدولية[١١] .

النظرية التقليدية : توازن القوى

سوف نتناول نظرية ميزان القوى كمثال على النظرية التقليدية ، لا سيما وان لهذه النظرية أهميتها واستمراريتها كما أنها مثار مناقشات واسعة .

وقد كانت هذه النظرية معروفة في الهند القديمة واليونان القديمة بشكل عام دون أن تكون ذات بناء نظري متكامل ، وكما لاحظ ديفيد هيوم فإنه وبالرغم من أن مصطلح توازن القوى مصطلح حديث إلا أنه كان يمارس منذ العصور القديمة وحتى القرن الثامن عشر .

ويرتبط مفهوم توازن القوى بالمفهوم الذي تحدث عنه نيوتن والخاص بالتوازن في الكون ، ومعلوم أن النظريات الاجتماعية تعمل على الإفادة من النظريات العلمية

في العلوم التطبيقية أو تتأثر بالتطور في إحدى هذه النظريات ، وفي الحقيقة فإن مفهوم التوازن يعد أحد المفاهيم الرئيسية في عدد من العلوم ، فعالم الأحياء يحذر من نشاطات بشرية تهدد التوازن الطبيعي، والباحث السياسي يحلل ـ غالباً ـ تفاعل المصالح بين الجماعات أو المؤسسات الحكومية في نطاق مجتمع معين على أساس المنافسة والتوازن ـ ويستخدم باحثو الواقع الاجتماعي الدولي التوازن كمفهوم مركزي لنظم علاقات القوى بين الدول ، حيث أن هذه العلاقة القائمة على القوة تستبدل بالبحث من قبل هذه الدول عن الأمن من خلال توازن القوى .

مشكلة تعريف توازن القوى

يثير مفهوم توازن القوى عدداً من المشكلات فيما يتعلق بتعريفه ، وقد أشار أرنست هاس الى ثمانية معان لهذا المفهوم .

أ ـ التوازن أو عملية التوازن (السعي لتحقيقه) .

ب ـ الهيمنة أو البحث عنها .

جـ ـ الإستقرار والسلام المبني على القوة .

د ـ عدم الاستقرار والحرب .

هـ ـ سياسات القوة بشكل عام .

و ـ القانون العام للتاريخ .

ي ـ النظام والدليل للسياسي . . . . والمشكلة ليست في أن توازن القوى ليس له تعريف معين بل المشكلة في تعدد تعريفاته .

وصحيح أن مفهوم توازن القوى مفهوم غامض ، إلا أنه يمكن القول بشكل عام بأن توازن القوى يشير الى وضع أو إتجاه أو قانون عام لسلوك دولة معينة أو دليل لرجل الدولة أو هو صيغة تمثل إطاراً يتم من خلاله الحفاظ على عدد محدد من النظم الدولية .

وتوازن القوى كوضع يعني ترتيباً أو وضعاً تكون فيه عملية توزيع القوة مقبولة الى حد ما أما توازن القوى كقانون عام فإنه يصف احتمالاً ويساعد على التنبؤ بأن أعضاء أو أطراف النظام مهددون بظهور عنصر مخلّ للتوازن فمثلاً بروز دولة

تسعى للهيمنة الدولية سيؤدي الى تحالف لمواجهة ذلك وهو أمر قريب في معناه من مفهوم توازن القوى كمرشد أو دليل لرجل الدولة . . . أما توازن القوى كنظام فإنه يشير الى مجتمع متعدد القوميات يحتفظ فيه جميع الأطراف بهويتهم واستقلالهم ووحدة أراضيهم من خلال عملية التوازن بينهم .

توازن القوى : الأهداف والوظائف

لو درسنا الأغراض التي توخاها بعض الساسة ممن تبنوا هذا المفهوم أمثال كاسلريه ومترنخ سنجد أن هذه الأغراض تتلخص في الآتي .

أ ـ الحيلولة دون حدوث هيمنة كلية .
ب ـ الحفاظ على العناصر المؤسسة للنظام وعلى النظام نفسه [نظام توازن القوى] .
جـ ـ تأكيد الاستقرار والأمن المشترك في النظام الدولي .
د ـ تدعيم وإطالة أمد السلام بالحرب الرادعة ، فمثلاً يجب إشعار المعتدي بأن أي سياسة توسع ستؤدي على الأرجح الى تشكيل تحالف لمواجهته .

أما الوسائل التقليدية التي كانت تستخدم لخلق أو المحافظة على التوازن هي :

أ ـ سياسة فرّق تسد والتي تهدف إضعاف الطرف الأقوى .
ب ـ التعويضات الاقليمية بعد الحرب .
جـ ـ خلق دول عازلة .
د ـ إقامة التحالفات .
هـ ـ مناطق النفوذ .
و ـ التدخل .
ز ـ المساومة السياسية ـ التفاوض ـ
ح ـ التسويات السياسية والقانونية للنزاعات .
ط ـ تخفيض التسلح .
ق ـ سباق التسلح
ل ـ الحرب .

ومراجعة سلسلة الأهداف والمناهج السابقة يشير الى عدم اتساق داخلي في النظرية والتطبيق ، غير أنه من الصعب تلافيه ـ عدم الاتساق ـ في ظل تذبذب الدولة القومية من الناحية التاريخية بين التوازن والاختلال . فإذا أدى توازن القوى وظيفته كما يتوقع له الساسة ، وإذا لم يؤد توزيع القوى الحالي الى تهديد الأمن القومي لبعض الوحدات السياسية فإن توازن القوى ـ كسياسة ونظام وقانون ووضع ـ سيؤدي بالتأكيد الى إطالة أمد السلام ، غير أن ديناميكيات النظام السياسي الدولي لا تفضي الى الإستقرار الراسخ ولا الى اتخاذ قرارات عقلانية في كل وقت ، كما أن رجال السلطة يسعون لتحقيق ما يعتبرونه مصالحهم القومية المشروعة ـ وهو مصطلح يرتبط بنظام توازن القوى ـ وهي المصالح التي قد تبدو في عيون الآخرين إخلالاً بالنظام الدولي وتفضي الى تحقيق الهيمنة ، بل إن سعي دولة نحو تحقيق الهيمنة قد لا يؤدي الى تشكيل تحالف مضاد للحيلولة دون وقوع حرب تستهدف إعادة التوازن إلا في مرحلة متأخرة جداً أو بعد فوات الأوان . . . . ومن هنا فالتناقض بين النظرية والتطبيق في موضوع توازن القوى يتمثل في الآتي : إن التوازن ـ في النظرية ـ يساعد في الحفاظ على السلام وعلى كيانات الدول الأعضاء غير أنه في التطبيق يؤدي في بعض الأحيان الى الحرب وتقسيم العناصر الأقل أهمية فيه (مثل تقسيم بولونيا في أواخر القرن الثامن عشر) .

وثمة مفهوم رئيسي في النظرية التقليدية لتوازن القوى وهو الذي يؤكد على الحيلولة دون تحقيق دولة من الدول مركزاً مهيمناً مع الإقرار بحق الدول في السعي نحو زيادة قوتها ولكن من خلال السبل التي تحفظ التوازن [كالتي ذكرناها فيما سبق] ، غير أنه ولأسباب مختلفة قد ينهار التوازن ، إذ قد لا تبدي بعض الوحدات اهتماماً بسعي دولة معينة للاخلال بالتوازن وتصبح المسألة مرهونة بوجود عنصر أو وحدة تستطيع تعديل الخلل بمجرد حدوثه ، ويقدم لنا التاريخ بريطانيا كمثال على الدولة التي لعبت هذا الدور في أوروبا وهو ما يتضح في المذكرة التي نشرت سنة ١٩٠٧ على لسان كرووي والتي يحدد فيها دور بريطانيا بالانتقال من موقع الى آخر لمنع هيمنة دولة واحدة أو مجموعة من الدول على النظام الأوروبي ، كما أن الموقف نفسه ورد على لسان ونستون تشرتشل سنة ١٩٣٦ ، بل يمكن القول بشكل عام أن نظرية توازن القوى كدليل لرجل السلطة هي نظرية بريطانية الى حد بعيد .

الانتقادات الموجهة لمفهوم توازن القوى

إضافة الى الانتقادات التي تناولت الدلالة اللفظية لتوازن القوى وجهت عدة انتقادات لهذا المفهوم من حيث عدم قدرته على تفسير السلوك الدولي بشكل كاف .

فسبيكمان يقول أن الدولة تكون معنية بالتوازن أو عدم التوازن طبقاً لما هو لمصلحتها ، والدولة لا يهمها التوازن بمقدار ما يهمها امتلاك قوة قادرة على مواجهة العدو المحتمل ، كما أن هذه الدولة تدرك أن إمكانية الحركة لها مرهونة بعدم وضع الضوابط على تنمية قوتها ، كما أن السياسة الخارجية لدولة معينة تكون فعّالة وإيجابية بمقدار اتساع هامش القوة الذي تستطيع أن تستخدمه في الواقع الدولي .

أما مورغانثو فحدد نقاط الضعف في توازن القوى في إشارات مختلفة حول فشل هذا المنهج ، فهو - أي توازن القوى - لم يتمكن من الحفاظ على استقلال عدد من الدول منذ القرن الثامن عشر ، كما أن التحالفات لمواجهة هيمنة دولة معينة ، وتحقيق التوازن في القوى كان يتم من خلال حروب باهظة التكاليف ، وبالتالي فإن توازن القوى من وجهة نظر مورغانثو :

أ - غير محدد المعنى : إذ ليس ثمة من وسائل وسبل يمكن الركون اليها في تقويم ومقارنة القوى الموجودة .

ب - غير واقعي : حيث أن رجال السلطة يسعون لتحقيق التفوق لدولهم نتيجة الشك في دور هذا التوازن .

حـ - غير كاف : إذ أنه يهمل الجوانب الأخلاقية والمعنوية من زاوية دورها في تقليل فرص الحرب الى حد ما .

أما أرنست هاس فيشير الى أن استخدام توازن القوى كموجه أو دليل لصانع القرار يفترض درجة عالية من المرونة في صناعة القرارات القومية ، وانغماس صانع القرار في حسابات دائمة للقوى ، كما أن هذا المفهوم يفترض استعداد صانع القرار للتدخل أو الدخول في التحالف بشكل فوري للحفاظ على التوازن بغضّ النظر عن أية اعتبارات ايديولوجية أو مصالح اقتصادية أو اتجاهات سياسية داخلية . . . . . وهنا تساءل هاس عن درجة المرونة التي يجب أن يتحلى بها صانع القرار لتمكنه من الاستجابة لمتطلبات توازن القوى[١٢] .

وثمة كتّاب عديدون يعتقدون أن التجانس الثقافي في النظام الاوروبي منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر كان أحد الشروط الأولية الهامة لنجاح عملية توازن القوى في الوقت الذي يشهد القرن الحالي نظماً حكومية تلعب دور الموجه للدولة ولكنها تنبع من خلفيات ثقافية مختلفة ، بل إن الكثير بدأ يتحدث عن تحديات جدية للقوة التي لعبت الدور الرئيسي في الحياة السياسية وهي القومية ، وقد لاحظ وليم كارلتون عام ١٩٤٧ أن الولاء السياسي الذي مركزه الدولة القومية أقوى من الايديولوجيات الدولية ، ولكنه لاحظ أن الصراع الايديولوجي داخل وبين المجتمعات القومية ساعد دون شك على تعقيد عملية توازن القوى ونبّه الى أن السياسات الدولية في الجزء الأخير من هذا القرن بدأت تشير الى احتمال تراجع العامل القومي لحساب الايديولوجيات الدولية .

النماذج المعاصرة لتوازن القوى

يبدو أن من الخطأ القول بأن الانتقادات السابقة ـ على صحتها ـ قد أدت الى الإجهاز على نظرية توازن القوى . وثمة عدد من الباحثين غير التقليديين أمثال مورتون كابلان اعتبر توازن القوى أحد نماذجه الستة التي وضعها للنظم الدولية بل إنه أفرد الجزء الأكبر من الدراسة لهذا النموذج وهو ما سنتعرف عليه في الفصول القادمة ، كما أن أرثر لي بيرنز بعد أن درس مشكلة النظام في التوازن المستقر استنتج أن أكثر الإجراءات استقراراً أو ثباتاً هو وجود نظام يضم حوالي خمس قوى كبرى مستقلة ومتساوية تقريباً في قوتها لأن ذلك يحول دون انقسام العالم الى كتلتين متساويتين مع إشارته الى امكانية تبادل المواقع بين الوحدات المكونة للكتل أو القوى الخمس الكبرى . وبالرغم من هجمات الباحثين الأكاديميين على توازن القوى فإن هذه النظرية ما تزال تحظى باهتمام السياسيين والصحفيين ورجل الشارع السياسي وتمثل بالنسبة لهؤلاء أداة التفسير القوية لما يجري في الواقع الدولي .

بعد ذلك ننتقل الى سؤال هام وهو هل ثمة امكانية لنظرية « علمية » في العلاقات الدولية؟

إن طرح السؤال على هذه الشاكلة بعد تناول نظرية توازن القوى لا يعني اعتبار تلك النظرية بأنها غير علمية . . . والعلمية مسألة نسبية كما هو معروف . . . . وهي تشير الى بناء معرفي ووسيلة لاكتشاف معرفة جديدة .

والعلمية تعني في شكلها العام ثُبوت صحة الفرضية من خلال الاختبار ، وهذا يتطلب بناء نموذج لكيفية الاختبار ولكيفية جمع المعلومات التي تستخدم في الاختبار وعقب ذلك يتم إخضاع الفرضية للاختبار حيث تكون النتيجة تعديل أو إعادة تشكيل أو تأكيد الفرضية .

غير أن الحكم على نظرية معينة من حيث علميتها يستند الى قدرتها على التنبؤ . . . وهنا ندخل في مجال مناقشة **النظرية والتنبؤ** : فعلى الرغم من إمكانية وضع بعض القوانين العامة للسلوك البشري سواء على صعيد فردي أو جماعي فإن أياً من الباحثين في العلوم الاجتماعية لا يستطيع أن يزعم أن لديه القدرة الكافية على التنبؤ . . . . غير أن ثمة ضرورة للتفريق بين بعدين في مسألة التنبؤ ، فمع الإقرار بأن ذلك أصبح مسألة صعبة عند الحديث عن وحدة واحدة مثل التنبؤ بحدوث أو عدم حدوث حرب نووية أو حدوث انقلاب أو عدم حدوثه في دولة معينة إلا أن التنبؤ الذي يتناول ظواهر ذات تجانس وذات شمولية أثبت قدرة أفضل من الحالات الأولى . . . حيث يمكن التنبؤ بأن تياراً سياسياً سوف يتسع أو يضيق ، بمعنى أننا وإن عجزنا عن التنبؤ بقرارات محددة فإن لدينا القدرة على التنبؤ إلى حدٍ ما بظواهر في البيئة التي يصنع فيها هذا القرار .

البحث عن النماذج المتكررة

لا بد من الإقرار أولاً أن الباحث في العلوم الاجتماعية يواجه مشكلة العلاقة بينه وبين موضوع بحثه بحدة أكثر مما يواجهه العالم الذي يبحث في الذرّة أو النجوم ، بل ان الأدوات التي يستخدمها الباحث الثاني تكاد أن تكون هي نفس الأدوات التي يستخدمها الباحثون في نفس المجال ولكنه من جهة ثانية لا يشعر بأي انتماء = بغضّ النظر عن حماسه لموضوع البحث وهو ما يساعد على عدم التأثير على موضوعيته .

أما الباحث الاجتماعي فلديه أفكار مسبقة عن موضوعات كالحرب أو الإرهاب

أو القيم القومية أو السكان أو الجوع أو التنظيم الدولي أو نزع السلاح أو الديمقراطية أو الديكتاتورية .... الخ .... ومثل هذه الأفكار المسبقة تلعب دوراً هاماً في مدى تمسك الباحث بالمنهجية العلمية .

وثمة نقطة أخرى في دور الباحث الاجتماعي .... هل يسعى هذا الباحث من خلال دراسته لظواهر معينة ـ كالحرب والسلام ـ لأن يفهم الظاهرة ويتنبأ بحدوثها أم أنه يسعى لدراستها لإعادة تشكيلها نحو إتجاه معين [وهذا يعني أن التصور المسبق للهدف سيؤثر على الموضوعية] .

ولنوضح ذلك سنأخذ مثال الحرب والسلام .... فهل الباحث يسعى بحيادية تامة بدون غرض مسبق لفهم السلوك العدواني بغرض تفسيره والتنبؤ بحدوثه أم أن لديه التزاماً معنوياً بدراسة الحرب بهدف القضاء عليه واحلال السلام مكانه ؟

ويبدو أن الجهد لبناء نظرية دولية علمية سيبقى انعكاساً لواحد من هذين التوجهين .

إن مشكلات البحث للعالم الاجتماعي أكثر من أن تحصى ، ولكننا نشير الى أن هذا الباحث وهو يسعى لوضع يده على المتغير المتكرر في مختلف الظواهر التي يدرسها ليتمكن من صياغة نموذج يستند الى هذا المتغير ويفسر الظواهر ذات الصلة ، يواجه مشكلة هامة تتمثل في قدرته على اخضاع الظاهرة للتجريب ، فالظاهرة في الواقع الاجتماعي لا تعرف الاستقرار ، وإلقاء نظرة على الواقع الدولي يدلل على ذلك ، ولذا تصبح الأهمية في قدرة الباحث على توضيح منهجية معالجة الظاهرة وهو أمر يعود بنا الى الأثر السلبي للعلاقة بين الباحث وموضوع بحثه .

ثمة مشكلات أخرى تتمثل في شمولية موضوع العلاقات الدولية واتساع ميدانه ثم تعذر الحصول على المادة العلمية في كثير من الأحيان لا سيا تلك التي تغلق الحكومات أبواب خزائنها عليها أو الممارسات والأفكار التي تدفن مع أشخاص عايشوا الواقعة الدولية ولديهم المعلومات الدقيقة حول ما يجري أو جرى .

إنطلاقاً من كل هذه المعطيات لا يستطيع الباحث في العلاقات الدولية في

سعيه لوضع نموذج لتفسير الظواهر الدولية إلا تقديم نتائج عامة تعوزها الدقة والشمولية .

وقد لجأ الباحثون منذ بداية الستينات الى استخدام الكومبيوتر ـ الحاسب الالكتروني ـ لا سيما تحت إغراء قدرة هذا الجهاز على معالجة كمية هائلة من البيانات بهدف الوصول الى صياغة نظرية للعلاقات الدولية ، ومع أننا سنأتي على دراسات من هذا القبيل ، لكننا سنوضح الآن نموذجاً لدراسة العلاقة بين الصراع الدولي والصراع الداخلي مثل [الحرب الأهلية] .

المنهجية الكمية في دراسة الحالة

في محاولته لوضع يده على النماذج السياسية المتكررة داخل الدولة وفيما بين الدول ، قام رادولف رومل بجمع بيانات تتمثل في ٢٣٦ متغيراً في ٨٢ دولة خلال سنة واحدة هي عام ١٩٥٥ وقام بتحليل هذه المعطيات من خلال تقنية منهجية أطلق عليها تحليل العامل وهي عبارة عن استخدام فني للاحصاء يتم من خلال جمع عدد كبير من المتغيرات ثم وضعها في مجموعات طبقاً للعلاقة بين هذه المتغيرات بشكل يساعد الباحث على بناء نماذج تربط بين هذه المتغيرات(١٣) .

وقد طبقت الدراسة ثلاثة تحليلات على هذه البيانات المعطاة :ـ

أ ـ تحديد العلاقات المترابطة بين متغيرات السلوك الخارجي من جانبه الصراعي ، وقد حلل هذا العامل لوحده .

ب ـ ربط متغيرات الصراع الخارجي بأبعاد تتعلق بالخصائص القومية والصراع الداخلي ، والمعالجة هنا تشير الى المدى الذي يمكن فيه جمع معلومات دقيقة عن متغير محدد من خلال معلومات عن مجموعة من المتغيرات الأخرى .

جـ ـ تحليل متغيرات الصراع الداخلي والصراع الخارجي مع بعضهما .

ومن بين ٢٣٦ متغيراً استخدم رومل ٩٤ منها كمقاييس لبعض جوانب العلاقات الدولية ، كالتجارة أو العضوية في المنظمات الدولية أو الإتفاقيات الموقعة أو مبدأ « خذ واعط » أو التصويت مع موقف الولايات المتحدة في الأمم المتحدة . . الخ .

ووصل الباحث الى نتيجة هي أن الصراع لا يرتبط بدرجة تورط أو انشغال

الدولة بالشؤ ون الخارجية أي أن دولة ما قد تكون مرتبطة بمجالات واسعة في الشؤ ون الدولية ولكنها لا تلجأ بالضرورة للعنف ، وفي استخدام تحليل العامل نبين أن عوامل الصراع الداخلي ظهرت في نماذج مختلفة تماماً عن نماذج الصراع الخارجي ، ولكن هذه النتائج استندت الى منهجية لا تفرّق في الحقيقة بين الدول التي جرت عليها الدراسة .

وأعادت دراسة أخرى لجوناثان ويلكنفيلد تقويم البيانات التي استخدمها رومل بحيث تم اعادة ترتيب الدول التي أجريت عليها الدراسة في مجموعات طبقاً لطبيعة أو نمط الدولة لتقرير ما إذا كان ذلك له تأثير على العلاقة بين السلوك الداخلي والخارجي . وقسمت الدراسة ٧٤ دولة الى ثلاث مجموعات على أساس الاختلاف فيما بينها في : القيادة هل هي شخصية [ديكتاتورية] ؛ أو مركزية [حكومة مركزية] أو نيابية [حكومة برلمانية تضم حزبين أو أكثر] ، ثم قام الباحث بربط متغيرات السياسة الداخلية والخارجية ـ قدر الامكان ـ في داخل كل مجموعة من المجموعات الثلاث إضافة الى إيلاء الاهتمام للعنصر الزمني ، وكانت نتيجة البحث هي وجود علاقة بين السلوك الداخلي والخارجي فيما يخص الصراع ، وتعتمد العلاقة على نمط الدولة وبعد الصراع حيث يتغير هذا الجانب الأخير ـ بعد الصراع ـ عندما ننتقل من الدولة الديكتاتورية الى المركزية أو البرلمانية ، غير أن الباحث أشار الى عدم وجود علاقة محددة بين الصراع الداخلي والخارجي بحيث يمكن تطبيقها على جميع الدول أو المجموعات . . . وبين أن الدولة لا تتصرف في نطاق النظام الدولي على أساس معطيات الواقع الدولي فقط ، إذ انطلاقاً من نمط الدولة لا بد من النظر الى الوضع الداخلي للتعرف على ردود الفعل لتلك الدولة[١٤] .

أما كوينسي رايت الذي يدين رومل له بقسط كبير من الناحية الفكرية ، فقد طور ما يمكن تسميته بالنظرية الميدانية المستندة الى الجغرافيا والتحليل النفسي ، أما الجانب الأول فيصف الواقع الدولي من حيث توزيع السكان والموارد والانتاج الزراعي والصناعي والقوى السياسية والاقتصادية وتغيرات هذه العوامل زمنياً ، أما التحليل النفسي وهو متأثر هنا بدراسات عالم النفس كورت ليوين ـ فيضم ميدانين هما القيم والقدرات ، واستند في هذا التقسيم الى أن صناع القرار يشكلون ويتبعون سياسات تربط بين البعدين .

وموقع الدولة في النظام الدولي طبقاً لكوينسي رايت يتحدد طبقاً للمركز الذي تحتله في هذا الميدان المتعدد الابعاد [جغرافي نفسي] ، وهذا المركز يتحدد بوضع تلك الدولة قياساً إلى كل متغير من متغيرات كل بعد [المتغيرات الجغرافية أو النفسية التي ورد ذكر بعض منها] ، ولتوضيح الغاية من ذلك نقول : إن الإفتراض المبدئي في النظرية الميدانية هو أن ما يسمى بالميدان أو حقل الدراسة يمكن وصفه في أي لحظة من لحظات التاريخ [منظمة دولية مثلاً] أما نظم الحركة في نطاق كل ميدان قد تتغير وتنتقل من نقطة الى أخرى وبالتالي من علاقة لأخرى ، ولندع رايت يوضح القضية حيث يقول :

« إن الميدان قد يتجه أو يميل ليصبح نظاماً قانونياً مستقراً مثل التوازن المستقر أو منظمة ذات كفاءة أو حتى تجمع متناسق . . . غير أن النظرية لا تلزم نفسها بأي من هذه النتائج فهي ليست نموذجاً لوضع فلسفة أو ممارسة فنّ العلاقات الدولية ولكنها بناء نموذج لوضع علم يفسر تاريخ العلاقات الدولية » .

السياسات الدولية : وحدة التحليل واللغة

معلوم أن الوحدات التي نقوم بدراستها كالطبقات الاجتماعية والاقتصادية أو المؤسسات أو الحكومات أو الدول أو الأمم أو الكيانات داخل الحكومات أو الثقافات هي وحدات تخضع للتغير المستمر وهو أمر يجعل العلوم الاجتماعية أقل استقراراً من العلوم التطبيقية وأكثر صعوبة من حيث القدرة على بحث موضوعاتها ، وبالرغم من أن العلوم التطبيقية تتطور وتعدَّل إلا أن الظاهرة المدروسة مستقرة ودائمة ، فذرة الهيدروجين في الولايات المتحدة هي ذاتها في الاتحاد السوفييتي أما التنظير للعلاقات بين الدول أشبه ما يكون بالتنظير لوعاء صغير فيه عدد من الذرات المتحركة باستمرار وليس هناك ذرتان متشابهتين فكل واحدة منها تختلف عن الأخرى ويختلف وزنها من حين لآخر ويتغير موقعها باستمرار الى جانب اختلاف حجمها وان كان الأغلب فيها هي الصغيرة ، كما أن العدد الاجمالي لهذه الذرات غير مستقر ، ثم إن العلاقة بين هذه الذرات هي الاندماج حيناً والتفكك حيناً آخر . . . . الخ .

أخيراً نأتي الى اللغة التي يجب أن تستخدمها كل نظرية ، ونستطيع القول أنه في الوقت الذي يعبر العالم التطبيقي عن معطياته بلغة كمية يستخدم العالم

الاجتماعي اللغة الكيفية على الرغم من أن كلاً منهما يحتاج في عمله لأسس تجريبية يبني عليها دراساته ، والمنهج لا يعد تجريبياً ما لم يتضمن عملية التعداد والتسمية ، وفي كل العلوم يعد الجانب الأول ـ التعداد ـ هو الأسهل أما التسمية فهي المشكلة ، فلا أحد يجادل في معنى السائل أو المغناطيسية أو كلوريد الصوديوم ولكن الجدل لا ينتهي حول معنى الديمقراطية أو العدوانية أو الثورة أو العنف ، ومن هنا تصبح المشكلة في العلوم الاجتماعية ليس التعداد أو استخدام الرقم ولكن المشكلة هي ماذا نعد . . . لو أخذنا الموضوع الى العلاقات الدولية سنجد أن الاتفاق على ذلك محدود الى درجة كبيرة .

الخلاصة

إن الوظيفة الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية هي في تمكيننا من تحسين معرفتنا بالواقع الدولي سواء لفهمه فقط أو لتغييره ، إنها تساعدنا على تنظيم معلوماتنا وعلى اكتشاف معلومات جديدة أكثر دقة ، إنها تزودنا بإطار للتفكير نحدد فيه أولويات البحث ونختار أفضل الوسائل المتوفرة لجمع وتحليل المعلومات ، كما أن النظرية تلفت انتباهنا الى التماثلات والتباينات وتشحذ أذهان الآخرين لمعرفة دقتها أو عدم دقتها من خلال البحوث التي تطبق أو تجري على أساسها .

وليس ثمة من نموذج واحد للنظرية ، والنظرية الدولية التي تتجاوز نظرية السياسة الخارجية تتضمن عناصر وصفية وعقلية ومعيارية وتنبؤ ية ، وربما يركز باحث على واحدة من هذه العناصر ، ومع ازدياد التطور في نظرية العلاقات الدولية يتجه الاهتمام نحو نظرية مركبة من : ماذا يكون . . . ماذا يجب أن يكون . . . ماذا يمكن أن يكون ، وجودة النظرية غير مرهونة بكليتها أو جزئيتها ، فكل النظريات صالحة ما دامت تستخدم منهجية علمية مع الأخذ في الاعتبار أن النظرية تنتهي الى العموميات ، حيث أن اهتمامها هو بالشمولية أو العمومية أكثر من عنايتها بالظواهر الفردية أو الخاصة دون أن يعني ذلك إغفال الظواهر الأخيرة لما يمكن أن تقود اليه من نتائج تعمق النظرية .

الفصل الثاني

علاقات الانسان والبيئة

دور البيئة في العلاقات الدولية

يعود الاهتمام المتزايد بين العلماء الاجتماعيين بالعلاقة بين الانسان والبيئة الى العصور القديمة ، وعرّف هارولد ومارغريت سبروت البيئة بأنها كل ما يحيط بنا من عوامل انسانية أو غير إنسانية ملموسة أو غير ملموسة .

وكان أرسطو يعتقد أن لا انفصال بين الانسان وبيئته ، وان الانسان يتأثر بالعوامل أو الظروف الجغرافية والمؤسسات السياسية ، فوقوع مدينة معينة قرب البحر يشجع على النشاط التجاري الذي يتسع ليشمل دولة المدينة ، كما تؤثر الظروف المناخية في تشكيل وتطور الطابع القومي والقدرات الذهنية والطاقوية ، بل ان جين بودين زعم أن الظروف المناخية تحدد السياسات الخارجية ، أما مونتسكيو فتحدث عن عوامل مناخية تؤثر في السلوك السياسي وحيويته ، وإن الجزر تستطيع حماية أمنها لأنها مطوقة بالبحر أكثر من الدول القارية ، وقد تركت كتابات علماء البيئة أثرها في النظرية العلمية المعاصرة ، فقد أشار ماهان وماكيندر الى علاقة وثيقة بين العوامل الجغرافية والامكانيات السياسية القومية وربطت المدرسة الجغرافية الألمانية بين المجال الحيوي والقوة القومية .

كما بحث المثاليون والواقعيون علاقة الانسان بالبيئة ولكنهم وسعوا مفهوم البيئة ليشمل الانتاج الثقافي الإنساني والتضاريس الجغرافية ، وتحدث المثاليون عن تغيير السلوك السياسي للانسان من خلال تغيير البيئة الدولية بل ان الواقعيين اعتبروا الموقع الجغرافي يحدد السلوك السياسي وهو الأمر الذي على رجال الحكم أن يضعوه في

اعتبارهم ، وسوف نلاحظ أن أغلب الباحثين على اختلاف مدارسهم المنهجية أولوا العنصر الجغرافي اهتماماً كافياً .

العوامل المناخية ـ دراسات بكل وهنتينغتون :

ثمة الكثير من باحثي القرنين التاسع عشر والعشرين المقتنعين على غرار الباحثين الكلاسيكيين بأهمية المناخ في تكييف السلوك السياسي .

ويعتقد المؤرخ البريطاني هنري توماس بكل ١٨٢١ ـ ١٨٦٢ أن هناك ثلاثة عوامل تعتمد على بعضها البعض وهي المناخ والغذاء والتربة . . . فالمناخ يؤثر في نوع المحصول الذي يتواءم مع هذا المناخ ، ونوعية الغذاء تعتمد على التربة التي ينبت فيها .

وفسّر بكل نشاط العامل في المناطق الشمالية كنتيجة لنوعية الغذاء الذي يتناوله ويتوفر في المناخ البارد،وفي البلاد ذات المناخ البارد يلاحظ اتسام أفراد المجتمع بالشجاعة وروح المغامرة أكثر مما هو موجود لدى المناطق ذات التغذية العادية والتي يحصل عليها أفراد المجتمع دون عناء ويقول « إن المواد الغذائية الضرورية للحياة نادرة في بلاد الشمال قياساً الى ما هو عليه الحال في الدول الحارة كما أنها ـ المواد الغذائية ـ مطلوبة أكثر في بلاد الشمال ، ولذا لا يوجد تشجيع في تلك البلاد لزيادة عدد السكان على أساس ندرة الغذاء . وبالتالي فإن عدد الأيدي العاملة يبقى قليلاً قياساً لزيادة العمال الناتجة عن زيادة السكان في الدول الحارة . . . ولذا نلاحظ أن ثمة اتجاهاً قوياً وثابتاً في البلاد الحارة لبقاء الأجور منخفضة على عكس ما هو عليه الحال في المناطق الباردة ، ويقول بأن الحضارات التي تظهر في المناخات الحارة وفيها مستويات أجور متدنية تؤدي الى ظهور طبقات عمالية واسعة ومقهورة وهو ما يترتب عليه نتائج سياسية واقتصادية ، بل ويضيف بكل أن عدم التساوي في توزيع الثروة والقوة السياسية والنفوذ الاجتماعي أدّى بالحضارات القديمة للوصول الى مرحلة معينة من التطور تليها بداية التراجع[١٥] .

أما عالم الجغرافيا الامريكي السوورت هنتينغتون ١٨٧٦ ـ ١٩٤٧ فلاحظ أن المناخ لا يحدد فقط الحالة الصحية والنشاط والانتاج الغذائي ولكنه يحدد الهجرة السكانية واختلاط الاجناس كذلك ، وهو يربط بين الهجرة أو النزوح وبين قلة

الغذاء وتوفر روح المغامرة والذكاء واللياقة البدنية ، ويقدم هنتينغتون مثالاً على ذلك بالقول أن الجفاف الذي أصاب آسيا الوسطى في فترات زمنية مختلفة أدّى الى غزو موجات من البربر لأوروبا ، حيث غزا الدوريون والايونيون اليونان القديمة وغزا المغول جنوب شرق آسيا .

ويقول العالم الامريكي أن تحسن الأوضاع الاقتصادية والذي تلعب العوامل المناخية دوراً فيه حرر قطاعاً كبيراً من السكان من وظيفة جمع وانتاج الغذاء وسمح لهذا القطاع بالتفكير والتطوير في مجالات الفن والأدب والعلم والحياة السياسية .

ودعم هذا الباحث الامريكي وجهة نظره بخصوص عزوف الأفراد عن العمل الشاق في البلاد الحارة بإحصاءات تشير إلى أن معظم الحضارات الرئيسية التي عرفها العالم برزت ونمت في مناطق ذات معدل حراري يقترب من الحد الذي يتيح أفضل إمكانية للنشاط الانتاجي [٦٥ ـ ٧٠ فهرنهايت] أما الحضارات الكبرى التي قامت في نطاق المناطق المدارية فقد ظهرت في المناطق المرتفعة حيث درجة الحرارة المساعدة على النشاط أو بمحاذاة الشواطىء حيث لا تتعدى درجة الحرارة الحد المعقول المساعد للنشاط الانساني ومثال ذلك حضارة المايا في المكسيك وغواتيمالا أو الخمير في الهند الصينية إضافة الى جاوة القديمة . . . الخ .

التحدي والاستجابة عند توينبي

يعتقد أرنولد توينبي أن الحضارات ولدت في بيئات قاسية حيث خلق هذا الوضع الصعب شعوراً بالتحدي لدى الإنسان ، وقسم توينبي هذه البيئات القاسية وما خلقته من تحديات الى خمسة أنماط : اثنان منها تحديات مادية كالبلاد ذات الطبيعة الجغرافية القاسية أو البلاد البكر التي تخلق تحدياً للانتاج والاكتشاف ، أما الأنماط الثلاثة الأخرى فليست مادية وتتمثل في :

أ ـ تهديد خارجي .
ب ـ ضغط خارجي مستمر .
حـ ـ التعويض عن العقوبة ، والذي يعني بأنه لو أن دولة من الدول فقدت إحدى أجزائها الرئيسية فإنها تقوم بالإستجابة لذلك بالعمل على زيادة دور جزء آخر لتعويض الضرر الذي وقع عليها من فصل الجزء الأول .

ولكن توينبي لم ينكر احتمال وقف التحديات المادية الشديدة لتطور الحضارة حيث يكون من الصعب مواجهة مثل هذه التحديات كما جرى مع الاسكيمو والاسبارطيين أو العثمانيين .... الخ ....

والحضارة عند توينبي لا تنمو إلا نتيجة مواجهة المجتمع لسلسلة من التحديات ، حيث تخلق هذه التحديات حيوية لدى المجتمع فيواجه التحدي حتى يصل الى مرحلة توازن ليعود مرة أخرى ليواجه تحد آخر وهكذا ، غير أن نموذج التحدي والاستجابة لا يسمح لنا بالتنبؤ بحدود الاستجابة أو إمكانياتها .

وتفسخ الحضارة عند توينبي ناتج عن تحلل القلة أو النخبة الخلاّقة لتصبح قلة متسلطة تحاول المحافظة على موقعها بالقوة رغم أنها لم تعد أهلاً لهذا الموقع وهو الأمر الذي يؤدي بالبروليتاريا الى الثورة على أوضاعها لا سيما وانها في هذه الحالة تصبح غير أسيرة لإعجابها بأسيادها .

العوامل الجغرافية في قوة الدولة

يتجه أغلب الكتاب الذين تناولوا علاقة الانسان بالبيئة الى اعتبار البيئة متغيراً يحتّم أو على الأقل يكيّف السلوك السياسي .

ويرى هؤلاء المنظرون أن التوزيع غير العادل للثروة أو المصادر والاختلافات البيئية والمناخية تؤثر في قوة الدولة ، إذ أن حجم ـ مساحة ـ الدولة يؤثر في كمية الموارد الطبيعية المتاحة ، كما أن المناخ يؤثر على تعبئة الموارد البشرية الضرورية لاستغلال هذه الموارد الطبيعية ، كما أن التباين في هذه العوامل قد يؤدي الى حد بعيد للتأثير على بناء النظام السياسي وعلى قدرة هذا النظام على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها .

غير أنه إذا كانت البيئة تؤثر في نمط السلوك السياسي فإن الإنسان قادر على تغيير هذا السلوك من خلال تلاعبه بالبيئة . وقد تناول المؤرخ وضابط البحرية الامريكي الفرد ماهان ١٨٤٠ ـ ١٩١٤ والجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر اثر التكنولوجيا في تغيير بيئة الانسان وهذا لا يعني إبطال أثر البيئة على السلوك السياسي ولكن التكنولوجيا تنقل هذا الأثر من ناحية لأخرى . وقد رأى ماهان في القوة البحرية المفتاح لسيطرة الانسان على البيئة في حين رأى ماكيندر المفتاح في وسائل

النقل البرية إضافة الى أن القوة الجوية واكتشاف الفضاء الخارجي لها دور في السيطرة على البيئة .

بل وحتى في عصرنا الحالي حيث الصواريخ العابرة للقارات يجري البحث بين المنظرين لموضوع الردع عن أثر حجم أو مساحة أو عدد السكان وتوزيعهم في بلد معين وتوزيع الأسلحة بشكل يتلاءم مع طبيعة تضاريس البلاد البرية والبحرية .

وعلى الرغم من أن قدرة الإنسان محدودة في تغيير البيئة إلا أن سلوكه يبقى في بعده الرئيسي انعكاساً لهذه البيئة ، غير أن بعض الباحثين الفرنسيين أمثال لوسين فبغري وفايدل دو لا بلاش لم يوافقوا على النظريات الحتمية ـ حتمية تأثير البيئة على السلوك السياسي ـ التي ظهرت في التقاليد الألمانية والبريطانية والامريكية ، ورجحوا بدلاً من ذلك النظريات الاحتمالية .

وتأثراً بالتراث الفكري لعصر النهضة ، يرى الباحثون الفرنسيون أن لدى الإنسان القدرة على تغيير بيئته أو تعديلها وهذا يعني أن الإنسان هو الذي يقرر في النهاية الخيارات أو البدائل المتاحة أمامه ، والبيئة ـ الجغرافية خاصة ـ ليست إلا عنصراً من بين عدة عناصر تؤثر في نشاط المجتمع الانساني .

أما الباحثون الجغرافيون في القرن الحالي فيتأرجحون بين التفسيرات الحتمية والتفسيرات الاحتمالية . فإذا لم تكن البيئة هي التي تضع حدوداً حتمية للسلوك الانساني فإنها على أية حال تلعب دوراً هاماً في تكييف هذا السلوك ، وتشير إحدى الدراسات إلى أن علماء الجغرافيا السياسية المعاصرين لا ينظرون الى خريطة العالم بهدف التعرف على ما تجبرنا الطبيعة على عمله ولكن على ما تنصحنا هذه الطبيعة أن نعمل وهي بالتالي تتيح لنا مجال الاختيار الأفضل .

ماهان : البحر والقوة

تأثرت كتابات ماهان بالفترة التي كتب فيها والمتمثلة في زيادة التوسع الأوروبي وظهور الولايات المتحدة كقوة عالمية ، حيث كان ماهان صديقاً حميماً ومستشاراً لتيودور روزفلت في الشؤون العسكرية والبحرية ، ومعلوم أن روزفلت ساهم الى درجة كبيرة في دفع الولايات المتحدة لتكون في طليعة القوى البحرية في العالم .

المنطقة التي تشكل تقريباً الجزء الأساسي من الامبراطورية الروسية القيصرية السابقة تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً وغنية بموارد وثروات لا تحصى ، ويحيط المنطقة هلال داخلي يضم دولاً تقع على الحدود مثل ألمانيا وتركيا والهند والصين وهلال خارجي يضم دولاً مثل بريطانيا وجنوب افريقيا واليابان ، ومن هنا خلص ماكيندر الى القول :

- إن من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على المنطقة الرئيسية [القلب] .
- ومن يسيطر على المنطقة الرئيسية يتحكم في أوراسيا .
- ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في العالم .

وأبدى ماكيندر مخاوف من تزايد قوة ألمانيا والاتحاد السوفييتي فيما بعد ، إذ أن كلا البلدين ربما تكونان قادرتين على التحكم في المنطقة الرئيسية (Heartland) وتصبحان قوى بحرية مؤثرة تهدد بريطانيا ، وهذا يعني أن ماكيندر وان أعطى القوة البرية أولوية فإنه لم يغفل دور القوة البحرية بل وأكّد على ذلك ، وأشار الى أن منطقة أوراسيا وإن كانت منطقة برية فإنها قد تصبح قوة بحرية على الرغم من أن القوة البحرية لا تستطيع غزو المركز البري لهذه المنطقة ، ولعلّ هذه النظرية استندت الى اعتقاد ماكيندر أن السياسات الدولية في القرن العشرين هي صراع ألماني روسي للسيطرة على هذه المنطقة والمناطق المحاذية لها .

غير أن ماكيندر وعلى أثر الحرب العالمية الثانية أعاد النظر في نظريته الجغرافية حيث رأى في الكتلة الاطلسية محوراً مضاداً لتكتل القوى في أوراسيا ، فعلى الرغم من أن الاتحاد السوفييتي خرج من الحرب العالمية الثانية كأقوى قوة برية في العالم وفي أفضل المواقع الدفاعية استراتيجية فإن شمال الأطلسي يستطيع أن يكون القوة المواجهة الى جانب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة للحيلولة دون غزو ألمانيا وتحقيق توازن مع الاتحاد السوفييتي .

ويعتقد باحثون آخرون أمثال نيكولاس سبيكمان وستيفان جونز أن حافة أوراسيا ربما تكون أكثر أهمية استراتيجية من قلب هذه المنطقة إذا أمكن إقامة مراكز صناعية ونقاط اتصال حول برها ، ولعل هذا التفكير يمثل الخلفية التي قامت عليها نظرية الاحتواء التي طرحها جورج كينان عقب الحرب العالمية الثانية لتطويق الاتحاد السوفييتي .

الجغرافية السياسية : الأهمية السياسية للمجال « المساحة »

عرفت الدراسات في هذا المجال اصطلاحاً أطلقه الجغرافي الألماني فردريك راتزل ١٨٤٤ ـ ١٩٠٤ وهو اصطلاح الجغرافيا السياسية الانثروبولوجية وهو كما يلاحظ مركب من ثلاثة فروع : الجغرافيا ، الانثربولوجي والسياسة ، وهكذا ولد مصطلح الجغرافيا السياسية في ألمانيا في القرن التاسع عشر .

ويسعى هذا البناء الفكري الجديد الى دراسة الانسان والدولة والعالم كوحدات عضوية ، حيث نظر الى الدولة ككائن عضوي يحتل مساحة ينمو فيها ويتقلص ثم يموت ، وهو لم ينظر الى الدولة كواقع مادي تماماً وإنما هي تكتل عضوي يتشكل بفعل القوى الروحية والمعنوية .

وكرّس علماء الجغرافيا السياسية دراساتهم لبحث العلاقة بين الانسان والطبيعة وتناولوا علاقة الحضارة بالمناخ والطوبوغرافية والموارد الطبيعية ، فراتزل عزا تطور الحضارات الكبرى ـ الحضارة الأوروبية على وجه الخصوص ـ إلى ظروف مناخية موائمة ، ورأى أن العقل البشري منهمك في صراع أبدي لامتلاك مجال حيوي ، والمساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها ولذا تسعى الدول بشكل دائم لتوسيع حدود إقليمها ، والرغبة في التوسع تبدو أوضح لدى الدول القومية وهو ما يمكن الاستدلال عليه من تغير الحدود بشكل دائم ، حيث أن هذه الحدود تمثل مناطق الصراع بين الدول ولذا يطلق علماء الجغرافيا السياسية على هذه الحدود اصطلاح « الحدود المتحركة » ، وفي القرن العشرين نظر هؤلاء العلماء الألمان وسبيكمان كذلك الى الحدود على أنها تحديد للمناطق التي توقف التوسع مؤقتاً عندها .

أما الجغرافي السويدي رادلف كجيلين ١٨٦٤ ـ ١٩٢٢ فكان أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية .

وإنطلاقاً من الاعتقاد بالنظرية العضوية في دراسة الدولة ، وصف هذا العالم الدولة بأنها تشبه الحيوان في النظرية الداروينية حيث تنهمك في صراع شديد من أجل البقاء . وبالرغم من هذا التشبيه ـ حيث الدولة تمتلك حدوداً وعاصمة وخطوط اتصالات وثقافة ووعي . . . الخ ـ فإنه لم ينف أن وجود الدولة بحد ذاتها مرتهن في

النهاية بأيدي الأفراد ، ومن هنا اعتبر ظهور عدد قليل من القوى العظمى كنتيجة لجهود حكومات قوية سعت نحو التوسع .

وسعى الباحثون الألمان خلال فترة ما بين الحربين الى تطوير هذه النظريات كإطار تبريري للتوسع الألماني ، فأوجد كارل هوشوفر ١٨٩٦ ـ ١٩٤٦ ـ ضابط متقاعد ـ الاكاديمية الألمانية في جامعة ميونخ عام ١٩٢٥ ومجلة جغرافية سياسية وتم دعم المشروعين من قبل الرايخ الثالث ، وكان لهوشوفر تأثيراً كبيراً في الدوائر العسكرية وأصبح موثوقاً به الى درجة جعلته من بين أهم المستشارين السياسيين لهتلر .

ورأى هوشوفر أن الجغرافيا السياسية تقوم على العلاقة بين الظواهر السياسية والمعلومات الجغرافية ولذا فهي تمكن القادة الألمان من تحديد الأهداف والسياسات القومية .

ودعا المفكر الجغرافي السياسي الالماني الى ضرورة توسيع القوى العظمى لحدودها للحصول على مجال حيوي للاكتفاء الذاتي من المواد الخام وللصناعة وللاسواق وللنمو السكاني ، ولذا فإن ثمة ترابط شديد بين اتساع المجال الجغرافي والقوة الذاتية للدولة ، واستند هوشوفر لدعم رأيه الى التوسع الياباني وخلق مجال حيوي في فترة الثلاثينات . وهو مدين في تفكيره لنظرية ماكيندر بأن السيطرة على « القلب » تؤدي الى السيطرة على العالم .

ويرى منظّرو الجغرافية السياسية الألمان أن الصراع بين الدولة الكبرى مسألة لا ضرار منها ، وإن هذا الصراع سيدفع القطاع القاري من أوروبا بقيادة ألمانيا الى التحالف مع مجموعة المحيط الهادىء تحت زعامة اليابان لمواجهة التكتل الاطلسي تحت قيادة بريطانيا والولايات المتحدة ، حيث ستقاتل المجموعة الأولى للحصول على مجال حيوي أفضل مما هو قائم .

والنظرية العضوية للحدود عند هوشوفر تتضمن بعداً آخر في التفكير الجغرافي السياسي الألماني حيث دعا الدولة الى خلق منطقة تضم مستوطنات متفرّقة خارج منطقة المجال الحيوي لتقوم بدور العازل بينها وبين الدول المجاورة .

ويعتبر هوشوفر وتلامذته أن العالم مكوّن من دول **حيوية** وأخرى متفسخة ،

فمثلاً يعود تفسخ بريطانيا الى عدم قدرتها على وقف تزايد التوجه داخل الامبراطورية نحو إنشاء حكومة ذاتية لكل من الأقاليم الخاضعة لها ، وهو ما يعني أن بريطانيا في حالة وقوع حرب أخرى لن يكون لديها الثقة في استمرار تأييد تلك الحكومات الذاتية لها .

أخيراً طور علماء الجغرافيا السياسية الألمانية استراتيجية عسكرية تستند الى الجغرافيا وتدور حول جمع كافة المعلومات حول الخصم ليمكن عقب ذلك شنّ حرب خاطفة وحاسمة عليه .

وتدور خلاصة الفكر الجغرافي السياسي الألماني حول خمسة مفاهيم :-

١ - إن الحكم المطلق والاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية يحولان دون الحاجة للانتاج الخارجي .

٢ - المجال الحيوي : وجود مساحة وموارد طبيعية كافية لسدّ حاجات سكان الدولة .

٣ - إستبدال المفهوم التقليدي للحدود - نقاط معينة - بجعله يعني مساحات أو أقاليم حدودية .

٤ - إعتبار البرّ أو الأراضي التي تشمل أوراسيا وافريقيا هي المركز للسيطرة على العالم لا سيما مع وجود عدد السكان الكبير وتوفر امكانيات القوة البرية والبحرية .

٥ - إن للدولة الحق في الحدود الطبيعية التي ترسمها الطبيعة .

العلاقات بين البيئة والانسان : دراسات هارولد ومارغريت سبروت[١٦]

يمكن القول أن دراسات هارولد سبروت وزوجته مارغريت « عائلة سبروت » حول علاقة الانسان بالبيئة هي من أكثر الدراسات وضوحاً في مفاهيمها وتطور فرضياتها وتقديم اطارات لتفحص علاقات البيئة والانسان .

ورغم القناعة التي كانت لدى عائلة سبروت بأهمية الجغرافيا في تفسير السلوك السياسي إلا أنهما يعتقدان بأن معظم النشاطات الانسانية تتأثر بعدم عدالة التوزيع في الموارد البشرية وغير البشرية .

وتؤثر عوامل البيئة البشرية وغير البشرية في النشاط الانساني من جانبين :

الأول : انها تستطيع أن تؤثر على قرارات الانسان إذا أدرك هذه العوامل .

الثاني : انها تستطيع أن تحد من القدرة على الممارسة أو الإنجاز .

وعلم الجغرافيا لدى عائلة سبروت معني بتنظيم الأشياء الموجودة على سطح الأرض ثم الربط بين هذه الأشياء بشكل يعطي سمة معينة لمنطقة من المناطق ، وتعتقد العائلة بأن الجغرافيا تؤثر على الإنسان وغيره وعلى الظواهر المادية وغير المادية التي تحدد طبيعة العلاقة مع الطبيعة .

وعندما ننقل هذه الأفكار الى المجال السياسي نجد أن كل مجتمع سياسي له قاعدة جغرافية تتمثل في إقليم يتفرد في خصائصه المناخية والطوبوغرافية والمساحية والموقع والمصادر الطبيعية ، ولذا فإن العلاقات بين الدول تتضمن جوانب هامة من الناحية الجغرافية ، وهكذا كانت العلاقات الدولية على مرّ العصور تتضمن في جوهرها أبعاداً جغرافية ثابتة يتم التعبير عنها بمفردات سياسية .

السلوك بين : البيئة كما ندركها والبيئة كما هي فعلاً

يشير سبروت إلى أن الانسان يستجيب للبيئة طبقاً لإدراكه لها وليس طبقاً لأي عامل آخر ، وبالتالي فإن الأفكار الخاطئة عن البيئة قد تكون هامة في تشكيل الامزجة والأفضليات والقرارات والسلوكيات مثلها في ذلك مثل الأفكار الصحيحة ، أي أن عائلة سبروت تسعى للتمييز بين البيئة كما ندركها وبين البيئة كما هي في الحقيقة ، وبالتالي فإن الخطأ في التفسير فيما يخص الظروف الجغرافية قد يكون له نتائج سلبية .

إن المواقف الشعبية وقرارات الحكومات ترتكز على مفاهيم جغرافية تعتمد بدورها الى حد ما على طبيعة الخريطة التي اعتادوا على استخدامها ، من هنا فإن تحليل السلوك السياسي لا بد أن يستند الى المفاهيم التي لدى القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها ، ولكن هذه المفاهيم تتحدد بالمصادر التي تكونت من خلالها في أذهان هذه القيادات .

ويرفض سبروت وزوجته فكرة الدافع والحاجة في تفسير سلوك الدولة ، كما أنهما يرفضان استخدام المفاهيم السيكولوجية على التنظيمات الاجتماعية لنفس السبب

الذي يرفضان على أساسه إطلاق الأوصاف « البشرية » على القومية أو النظام الدولي لأن مثل هذه الأوصاف لا تستخدم إلا للبشر ، كما أن مثل هذا التحليل ـ التحليل السيكولوجي للتنظيمات الاجتماعية ـ يزيد المسألة غموضاً عند محاولة دراسة الكيفية التي تجري فيها السياسات الدولية .

ومع أن القرارات السياسية تعتمد على إدراك القادة السياسيين لبيئاتهم غير أن نتائج هذه القرارات محدودة بحقيقة الواقع كما هو كائن لا كما هو في ذهن صانع القرار .

غير أن من الضروري أن نتذكر أن سبروت لا يرى أن العامل الجغرافي يملي الخيارات على صانع القرار وإنما هذا الأخير هو الذي يضع في حسابه الامكانيات المتاحة وحدود الحركة في البيئة التي يدركها ، كما أن الفرد أو السكان في مجموعهم هم الذين يتحركون في إطار البيئة وليست الدولة ككائن مجرد وبالتالي فإن اهتمام دارس العلاقات الدولية يجب أن ينصبّ على الفرد أو السكان لا على المجرد .

دور التنظير الجيوبولتيكي

إن سبروت وزوجته يؤكدان على أن التكنولوجيا والتغير الاجتماعي يلعبان دوراً كبيراً في العلاقة بين الانسان والبيئة ، وبالرغم من أن التكنولوجيا لم تؤد الى تغيير أو تحويل الطبيعة براً أو بحراً بشكل يؤثر في هيكلها إلا أنها أضافت عناصر معينة للبيئة الدولية .

ومع أن التفكير الجيوبولتيكي أثرى تفكيرنا في النظام الدولي فإن الخلل الرئيسي يتمثل في الفشل التام للجيوبولتيكيين في توقع معدل التغيرات التكنولوجية أو التقييم السليم للأدوات والمهارات والابتكارات التكنولوجية المتوفرة للوحدات التي يجري بينها التفاعل وهو أمر هام وحاسم للتنظير في مجال الجغرافيا السياسية ، ويورد سبروت مبدأ بيئياً وهو أن تغيراً رئيسياً في إحدى قطاعات البيئة ربما يؤدي الى تبعات هامة وربما مدمرة على قطاعات أخرى .

ومن الملاحظ أن القيود التي تفرض على التقدم التكنولوجي من قبل النظام الاجتماعي هي أكثر أهمية من الناحية السياسية الى حد ما من العراقيل الطبيعية التي تواجهها التكنولوجيا ، إضافة الى أن سرعة التقدم التكنولوجي عمقت الهوّة بين

الحقيقة والخيال في ظل المعجزات العلمية التي لم تتحقق سابقاً منذ تشكيل النظام الدولي [الذرة وأثرها على العالم في كل المجالات وقدرتها على الإفناء] .

إن الجغرافيا والأفراد والبيئة النفسية والبيئة الواقعية والمعتقدات . . . كلها عوامل تؤ ثر في بعضها البعض . فالتغير الرئيسي سواء في البيئة أو في الكائنات يؤ دي الى سلسلة من ردود الأفعال تتوزع على شبكة الحياة في المجتمع الحي . والملاحظ أن هذا التأثير المتبادل بين العوامل أصبح يتزايد بشكل واضح نتيجة لتزايد عدد السكان والتقدم التكنولوجي ، بل أدى ذلك الى تزايد التعقيد في الظواهر بحيث أضحى من الصعب تصنيف وعزل نشاطات الإنسان واعتبارها مجرد نشاط محلي أو مجرد نشاط خارجي أو اعتبار النشاط سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً فقط .

لقد اقتصرت الدراسات التجريبية ـ الميدانية ـ في الماضي على تحديد العلاقة بين الشؤ ون السياسية الداخلية والسياسة الخارجية ، ففي دراسة عن العلاقة بين الانسان والبيئة توصل سبروت وزوجته الى أربع نتائج رئيسية في هذا المجال :ـ

الأول : إن دراسة البيئة تمثل منهجية مفيدة في تحليل السياسة الخارجية وتقييم امكانيات دولة معينة .

الثاني : إنها تساعدنا على التمييز بين علاقة العوامل البيئية بالقرارات السياسية وبين النتائج العملية لهذه القرارات ، ويعتقد سبروت وزوجته أن الاضطراب الذي يلف أغلب مناقشات العوامل البيئية ودورها في السياسات الدولية ينبع بشكل رئيسي من الفشل في هذا التمييز .

الثالث : إن منهج دراسة البيئة يشكل منهجاً **مسانداً ومفيداً** في دراسة السياسة الخارجية والامكانيات الدولية للدول . أما سبب اعتباره منهجاً مسانداً فهو وجود بعض المعطيات التي تكبح دور هذا المنهج مثل مستوى التكنولوجيا المتوفرة ، ومدى إدراك العوامل الرئيسية ونسبة المصادر أو الموارد المتوفرة قياساً الى الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة .

الرابع : إعتبار منهج دراسة البيئة كتوسيع لدراسة السياسات الدولية من خلال إدماجها بنظريات ومعلومات متعلقة بهذه السياسات مثل الجغرافية وعلم النفس والاجتماع وفروع المعرفة الأخرى .

البحوث التجريبية المعاصرة والعوامل البيئية

بالرغم من أن الجيل المعاصر من دارسي العلاقات الدولية لم يولوا اهتماماً كبيراً للعوامل الجغرافية فإن بعضاً منهم يركّز على العلاقات بين البيئة والسلوك السياسي .

ففي محاولة لتحديد أثر وجود المجتمع في جزيرة على سلوك هذا المجتمع ، قامت إحدى الدراسات بمقارنة سياسات بريطانيا وسيلان واليابان[١٧] ، ووصلت الى نتائج مؤداها أن الحكومات الجزيرية لها مشاركة أكثر فعالية مع الدول الأخرى من الحكومات غير الجزيرية ، غير أن الحكومات الجزيرية مقيدة أكثر من غيرها في مدى السياسات الخارجية المتاحة لها . ووجدت الدراسة تماثلات بين السياسة الخارجية لكل من بريطانيا واليابان ، فكل منهما حاول احتلال مناطق برية لا سيما المناطق التي يمكن توقع الهجمات منها كما أن كلاً منهما سعى للحفاظ على توازن القوى بين الدول غير الجزيرية المجاورة بتأييد التحالف الأضعف كما أن كليهما سعى للتحالف مع قوى خارج المنطقة لتدعيم موقفيهما .

وفي دراسة لتقييم أثر عدم التجاور الجغرافي على تكامل أو توحيد الوحدات السياسية ، لاحظ ريتشارد ميريت[١٨] أن عدم التواصل الاقليمي يؤدي الى جعل الأجزاء الابعد هي الأكثر سعياً نحو الخروج على المركز . . . بمعنى أنه كلما ازدادت المسافة بين الوحدات كلما قلل ذلك احتمالات التكامل . فالناس بطبيعتهم يميلون للاتصال بالاشخاص المجاورين لهم ، وسياسة الحكومة ذات الأقاليم غير المتصلة تعتمد على البيئة الخارجية في مدى حفاظها على روابط الاتصال بين هذه الأقاليم المنفصلة عن بعضها البعض اقليمياً ، والاعتماد اليومي على الاتصالات يجعل الحكومات ذات الأقاليم غير المتواصلة حساسة للتغير في البيئة ، إذ قد يؤدي ذلك الى التأثير على الاتصالات ومثل هذه الحكومات تكون معنية بتطبيق القانون الدولي أكثر من غيرها سواء فيما يتعلق بالأنهر الداخلية أو أعالي البحار أو الجو أو حق المرور وهو ما يتضح على سبيل المثال في ماليزيا أو باكستان أو الجمهورية العربية المتحدة « قبل الانفصال » أو اتحاد الوست انديز .

انتقادات النظريات البيئية

لاحظنا أن دراسة عائلة سبروت لا تجعل من البيئة العامل الذي « يحتم »

انتهاج سياسة معينة ولكن الدراسة تعتبر البيئة عاملاً حاسماً من حيث إدراك العوامل البيئية من جهة والقيود التي تضعها البيئة على النشاط الإنساني من جهة ثانية . إلا أن الظروف الجغرافية تمّ تعديلها من قبل الانسان عبر التاريخ وهو ما يضعف مثل هذه الآراء .

وانتقد سبيكمان دراسات ماكيندر على أساس أنه بالغ في أهمية « القلب » وقلل من أهمية « الهلال الداخلي » ولذا فإنه يرى أن تعدل طروحات ماكيندر لتصبح ـ عند دراسة العالم القديم على هذا النحو ـ ان من يتحكم في حواف الاقليم Rimland يحكم أوراسيا وبالتالي يتحكم في العالم كما أنه ينفي أن تكون القوى البحرية قد تحالفت لمواجهة القوى البرية ، بل ان التحالف كان يتم في الأغلب بين بعض أعضاء الحواف [دول برية] وبريطانيا العظمى ضد بعض أعضاء الحواف [دول برية] المتحالفة مع روسيا أو بين روسيا وبريطانيا ضد بعض القوى البرية المهيمنة .

وينفي باحثون آخرون العلاقة بين تزايد السكان والبحث عن مجال حيوي وهو ما تدعو له المدرسة الألمانية بل ان السبب يكمن في عوامل أخرى ، فلو أخذنا اليابان كمثال فإن غزوها وتوسعها في آسيا كان سابقاً على الزيادة الكبيرة في عدد سكانها ، كما أنه ليس بالضرورة أن تتساوى قوة الدولة مع المساحة التي تسيطر عليها ، على الرغم من أنه حيثما توجد مساحة واسعة تديرها حكومة معينة فإن الدول الصغرى لم تستطع أن تقاوم توسع هذه الدول الكبرى .

بل هناك من يعتبر أن النتائج التي توصل اليها ماكيندر أو هوشوفر أصبحت غير مقبولة إذ أن القوة لم تعد مرتبطة بالبحر والسكك الحديدية حيث أن القوى الأنجح هي القوى التي تمتلك قاعدة صناعية أكبر إضافة الى أن التطور التكنولوجي في مختلف المجالات أضعف من تلك التصورات . كما أن مفهوم الحدود الطبيعية يمثل مفهوماً غير دقيق في ظل الوضع الحالي حيث أن التفاعلات في مختلف المجالات أصبحت تحدث في بعض الأحيان في مواقع لا علاقة لها بالحدود البرية أو البحرية ، بل إن الأسلحة النووية تكاد أن تكون لغت مفهوم المسافة بالمعنى الضيق لهذا المفهوم .

التكنولوجيا . . . النمو السكاني . . . والموضوعات البيئية

لا جدال في أن دراسات البيئة ساهمت في فهم السياسات الدولية الى حد بعيد ، إلا أن على الباحثين في هذا المجال أن يعدلوا من وجهة نظرهم بشكل يضع في حسبانهم تأثير التكنولوجيا على البيئة ، حيث أن التكنولوجيا من خلال استخدام الانسان لها أدت الى تحويل البيئة سواء تحويل مقصود أو غير مقصود .

وقد أدّى التطور العلمي والتكنولوجي الى ظهور بعض النتائج السلبية التي لم تكن مقصودة مثل التلوث والازدحام في المواصلات بل إن حجم التطور العلمي وأثره في حياة الشعوب خلال القرن العشرين يكاد أن يكون شكلاً لم يسبق له مثيل .

ويلاحظ أن ظاهرة التلوث أصبحت تثير اهتماماً لدى قطاعات واسعة ولم تعد مقصورة على الشباب ، فالزيادة السكانية وأشكال التحضر المختلفة والنفايات التي تخلفها المنتوجات الصناعية كلها عوامل تترك آثاراً عميقة على البيئة ، ويحذر العلماء من تلوث اليابسة والأنهر والبحيرات والمحيطات والهواء الذي نستنشقه بل وحتى الفضاء الخارجي . . . . أي أن تدخل الانسان بشكل أو بآخر بتحويل بعض المصادر الطبيعية الى طاقة تؤدي بدورها لإفساد الهواء ، مما يعني أن الانسان يخلّ بالتوازن في الطبيعة .

ويبدو أن من المرجح أن تؤدي مشكلات التلوث الى فرض موضوعات أو مشاكل جديدة على السياسات الدولية والمحلية وسيتمثل ذلك في الخلاف بين أولئك الذين يريدون ضبط عملية التلوث وأولئك الذين يؤدي الضبط الى عرقلة نشاطاتهم ، ومن المتوقع أن يشهد العالم زيادة في اهتمام القادة السياسيين في موضوعات مثل تلوث البيئة والبحث عن وسائل وقاية ناجعة ضد النفايات الذرية وتنظيم النمو السكاني وهي موضوعات كلها تشمل جوانب تهم سياسات الأمن القومي والتعاون الدولي في المجال العلمي .

الواقعية السياسية على المستوى الدولي

سيطرت النظرية الواقعية التي جاءت رداً على النظرية المثالية على دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة خلال أكثر من عشرين سنة تبدأ منذ عام 1940 ، والملاحظ أن أساتذة العلاقات الدولية لجأوا الى الدراسات التي وضعها علماء هذه النظرية لا سيما ما كان منها ذو تأثير وتداول في الأوساط الأكاديمية والرسمية مع ملاحظة أن هذه النظرية انبثقت من سياسيين واقعيين أو من منتقديهم .

وتستقي النظرية الواقعية مادتها الخام من التاريخ لتصل الى تعميمات حول السلوك الدولي وهي تتميز عن المثالية في هذه الناحية ، أي الاستناد الواسع للتاريخ .

وترى النظرية الواقعية ـ في إطار هجماتها على المثالية ـ أن الرأي العام يتغير بشكل سريع ولذا لا يصلح لاعتماده مرشداً لصناعة القرار ، ويركز تلاميذ الواقعية على أن الدولة القومية هي الأساس كوحدة للتحليل على خلاف المثاليين الذين يولون الاهتمام الأول لمعايير السلوك الدولي وتطورها والمستندة الى القانون والتنظيم .

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم ، ويرون ان الدول ـ في الغالب ـ تتضارب في مصالحها الى درجة يقود بعضها للحرب ، والامكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين ، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري ، فالقوة مركب من أجزاء عسكرية وغير عسكرية ، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة ، والقوة الى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخرى كمستوى

التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والايديولوجية .

الفرضيات النظرية في المدرسة الواقعية

يعتقد علماء النظرية الواقعية أن ثمة مجموعة من العوامل الثابتة الى حد بعيد تلعب دوراً رئيسياً في تشكيل السلوك الدولي .

وعلى خلاف النظرية المثالية ، يعتقد الواقعيون أن الطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغيرها بسهولة ، فالإنسان ليس مجبولاً على حب الخير والفضيلة ، وثمة قيود شديدة حول المدى الذي تستطيع فيه الاصلاحات السياسية أو التعليم والثقافة أن تغير من هذه الطبيعة . . . فالإنسان ينزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة .

ويوافق الواقعيون بشكل عام على أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في امكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية ، إذ أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها ، وبعض الدول تحتل مواقع استراتيجية أكثر أهمية من غيرها من الدول ، وسهولة الوصول الى الطرق المائية وطبيعة الحدود الصالحة للدفاع عن الدولة تؤثر كذلك في السياسة الخارجية ، والموقع بدوره يؤثر على المناخ وبالتالي على طول الفصول التي تساعد على نمو المحاصيل بمثل ما يؤثر على قدرة الدولة على تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى .

ونتيجة الصعوبة في تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي أو حتى الحكومة العالمية ، يصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتنظيم واستخدام القوة ، ومن هنا يقرّ أغلب الواقعيين بأن ميزان القوى يمثل أحد السبل الهامة في هذا المجال ، إذ عندما تتساوى القوى بين مجموعة من الدول يكون من المتعذر على إحداها أن تسعى للهيمنة .

ويرى الواقعيون كذلك أن المبادىء المعنوية أو الأخلاقية يصعب تطبيقها على الأعمال أو السلوك السياسي ، والمسألة هي في النهاية الى أي مدى يستطيع القائد السياسي أن يحقق أهداف سياسته الخارجية الرئيسية دو ن تعريض الدولة التي يمثلها للخطر ، ولأن القائد السياسي يعمل في نطاق بيئة دولية تختلف عن البيئة المحلية في

فقدانها للسلطة أو المعايير المشتركة للسلوك السياسي فإن المعايير التي تحكمه ـ في البيئة الدولية ـ تختلف عن تلك التي تحكم السلوك السياسي داخل الدولة الواحدة .

ومع أن الواقعيين لا ينظرون الى القائد السياسي كشخص غير أخلاقي إلا أنهم لا يعطون هذه القضية الأهمية التي يعطيها إياها المثاليون ، فالسياسة لدى الواقعي ليست وظيفة الأخلاق ، والنظرية السياسية تنبثق من الممارسة السياسية والخبرة التاريخية .

القوة كمحدد رئيسي للسلوك الدولي

تعتبر كلمة القوة من أكثر المفردات التي تستخدم في العلوم السياسية لا سيما في العلاقات الدولية .

إلا أن غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي يجعل من المتغير المسمى بالقوة أكثر وضوحاً في المستوى الدولي منه في المستوى المحلي .

ويقول فردريك شومان في دراسة له عام ١٩٣٣ انه في نظام دولي يفتقد الحكومة المشتركة من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتماداً على قوتها الذاتية وان تنظر بحذر الى قوة الدول المجاورة لها ، والقوة عند نيكولاس سبيكمان هي في النهاية ما تعتمد عليه الحياة سواء بالاقناع أو الإغراء أو الإكراه ، ومورغانثو يعرّف السياسات الدولية وبالأحرى السياسة ككل بأنها صراع على القوة وبالتالي تصبح القوة غاية ووسيلة وهي عنده السيطرة على عقول وأعمال الآخرين ، والتاريخ لا يقدم لنا إلا عدداً من الدول تتصارع حتى الموت للحفاظ على قوتها . وأرنولد ولفرز يعرف القوة بأنها القدرة على دفع الآخرين نحو عمل ما تريد ومنعهم من عمل ما لا تريد . وهو يفرق بين القوة والنفوذ أو التأثير فالأولى تعني تحريك الآخرين بالتهديد أو معاقبتهم بالحرمان أما النفوذ والتأثير فيعني القدرة على تحريك الآخرين بالوعد والإغراء .

مفكرو الواقعية الأوائل

على غرار المثالية في نظرية العلاقات الدولية ، فإن للواقعية جذورها في الفلسفة السياسية القديمة في الغرب وفي كتابات المفكرين غير الغربيين مثل مينغ تسي

في الصين وكوتيليا في الهند .

وفي تحليله للعلاقات بين الدول في النظام الايطالي خلال القرن السادس عشر توصل ميكافيللي الى نظرية سياسية من ملاحظته للممارسة السياسية في عصره ، وأكد ميكافيللي على حاجة الحاكم لتبني مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي ، وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها ، كما أن اهتمامه بالقوة واعتقاده بأن السياسة هي تصارع على المصالح ثم تشاؤمه تجاه الطبيعة البشرية . . . . كل هذه الأمور جعلته يحتل مكانه بين الواقعيين .

وتوماس هوبز يرى على غرار ميكافيللي أن « القوة عامل حاسم في السلوك الانساني ، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت ، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الانسان » ، وهو على غرار الواقعيين كذلك يعطي الأهمية الأولى لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية ، مع أنه يعتقد بأن السلطة القوية مسألة أساسية لضمان القانون داخل النظام السياسي إلا أنه لا يرى احتمالاً كبيراً في تغير رئيسي لسلوك الانسان أو بيئته ، وهو يختلف عن الواقعية المعاصرة في تأكيده على دور المؤسسات السياسية لتنظيم القوة ومنع الصراع ومن هنا يكون أقرب في نظريته ـ التي تحتوي تناقضات عديدة ـ الى دعاة الحكومة العالمية منه الى الواقعيين الذين يؤكدون على نظرية توازن القوى بين الوحدات السياسية الكبرى .

أما هيغل فيكاد أن يكون أكثر الفلاسفة السياسيين رفعاً لشأن وأهمية الدولة ، ومع أن الكتابات الواقعية تعكس بعض الآراء القليلة لهيغل إلا أنه يلتقي مع هذه الكتابات من حيث قصره وظيفة الدولة الأساسية في الحفاظ على ذاتها .

ويقول هيغل « حيث أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة ولأن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها . . . ولأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها . . . . فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول » والدولة عند هيغل وحدة مطلقة تتطور طبقاً لقوانينها الذاتية ولها واقعها الخاص وهي موجودة بمعزل عن مواطنيها كما أن لها معاييرها الأخلاقية المختلفة والأسمى عن تلك التي لدى الأفراد ، ويلاحظ أن

فكرة أن الدولة تخلق أخلاقياتها وتتصرف بما يضمن لها بقاءها هي فكرة تتخلل معظم الكتابات الواقعية المعاصرة في العلاقات الدولية .

النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في القرن العشرين

ساهم الكثير من الباحثين قديماً وحديثاً في تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية غير أن كتابات عالم اللاهوت البروتستنتي رينهولد نيبور « ١٨٩٢ - ١٩٧١ » كان لها الأثر الأكبر على الكتابات الواقعية في الولايات المتحدة .

وتنطلق نظرية نيبور من الفكرة الدينية حول الإنسان الملطخ بالخطيئة الأولى ولذا فهو مهيأ للشر ، والخطيئة عنده تنبع من القلق الشديد ، وهذا القلق الشديد هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والتقييد .

والإنسان مذنب لأنه ينكر محدوديته أو قيوده ويتظاهر ليكون أكثر مما هو عليه في الحقيقة[١٩] .

ويقول نيبور بالتحديد وهو يقترب من موضوع القوة « إن سعي الانسان لاغتصاب عرش الله يحتّم عليه أن يُخضع حياة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين » وإلى جانب ذلك فإن لدى الإنسان إرادة الحياة التي تؤدي به للسعي نحو القوة ، وحيث أن إرادة الحياة تتجاوز مجرد ضمان الوجود المادي - البقاء - فإنه سيسعى لتحقيق أمنه ضد مخاطر الطبيعة والتاريخ عن طريق زيادة قوته الفردية والجماعية .

وكما هي العلاقات بين الجماعات الصغيرة فإن السياسات الدولية هي صراع نحو القوة ، وفي مناقشته لطبيعة القوة عند الجماعات والأمم يؤكد نيبور على أن القوة القومية ليست إلا انعكاساً لإرادة الأفراد في تحقيق القوة (Will to power) .

وعندما تكون هناك قيود أخلاقية أقل على الفرد كعضو في جماعة ، أو أمة منها عليه عندما يكون مجرد فرد واحد فإن العنف يزداد على مستوى الأمة أو الجماعة ، والفرد الذي يتصرف كعضو في جماعة يفقد ذاتيته ويصبح بدلاً من ذلك عضواً في تكتل غامض ، ومن هنا فإن ميوله نحو القوة تتعاظم داخل الجماعة أو الأمة ، والحقيقة ان الاسم الذي حملته إحدى دراسات نيبور تلخص هذه القضية : إنسان أخلاقي ومجتمع لا أخلاقي .

وينتقد نيبور ما يعتبره توجهاً تاريخياً في الولايات المتحدة إزاء السياسة الخارجية ، ويرى هذا المفكر الامريكي أن الامريكيين غير متنبهين لدافع القوة في السياسات الدولية بسبب فترة العزلة الطويلة التي عاشها المجتمع الامريكي بعيداً عن الصراع على القوة مع الدول الأخرى ، والمثير للسخرية في التاريخ الامريكي هو أن أحلام الآباء المؤسسين بولايات متحدة « طاهرة » قد تلاشت ، وبدلاً من ذلك اقتحمت الولايات المتحدة ميدان التنافس على القوة العالمية ، وكثيراً من الأحلام يدوسها التاريخ ، والمشكلة الأدهى هي في أحلام المثاليين بعالم منظم ، ومن هنا ينتقد دعوات إقامة الحكومة العالمية ويرى أن النظرية السياسية تنبع من الممارسة السياسية ، وحيث أن الأفراد لا يطيعون القانون إلا لأنه في المحصلة النهائية مطابق لأفكارهم عن العدالة وحيث أن قوة الإكراه ما زالت في حدودها الدنيا فإن الدعوات لحكومة عالمية لن تؤتي ثماراً .

والإنسان عند نيبور مسيّر ومخيّر ، فهو وإن كان ملطخاً بالخطيئة الأولى ويسعى نحو القوة ، فلديه إمكانيات الخير والشر ، ومع أن إرادته في الحياة قد تقوده للسيطرة على الآخرين فإنها أيضاً قد تتحول الى السعي نحو تحقيق الذات ، والشكل الاسمى في تحقيق الذات هو ـ وهنا التناقض الظاهري ـ عدم الأنانية ، وهذا يعني أن إرادة الحياة لدى الإنسان قد تقوده للاختيار بين سلوك أو آخر .

ومع أن نيبور يعتقد بأن الصراع مسألة متأصلة في العلاقات بين الجماعات والدول فهو لا يوافق على أن يكون رجل الدولة « كرجل دولة » = غير أخلاقي ، ويرى بدلاً من ذلك أن تلطف الواقعية بالأخلاقية بحيث يكون على الدولة أن تستخدم قوتها بهدف جعلها أداة لتحقيق العدالة ولتحقيق مصالح أكبر من مصالحها فقط ، ومن هنا ينتقد نيبور المفكرين الواقعيين الذين يبالغون في التأكيد على المصلحة القومية لأنه على المستوى القومي والفردي على حد سواء لا يكون علاج تجريدات وطموحات المثاليين بالإفراط في النزاعات الأنانية .

وحيث أن كل دولة تفسر العدالة من وجهة نظرها لا من وجهة نظر خصومها ، فإنه يصبح من الصعب إعطاء معنى عملي للقاعدة التي ترى أن على القائد السياسي أن يشكل سياسته على أساس المصلحة القومية ، وبالنسبة لنيبور فإن توازن القوى يمثل الأداة التنظيمية لتحقيق الحد الأدنى من العدالة ، ويقول « إن بعض توازنات

القوى تشكل القاعدة لتحقيق بعض العدالة في العلاقات الانسانية وحيثما يكون عدم التساوي في القوى كبيراً وعندما ينتفي التوازن في القوى الاجتماعية فلا يمكن لأية دعوات أخلاقية أو عقلانية أن تحقق العدالة » .

وربما نكون أكثر قدرة على تفهم نيبور لو تتبعنا تطور وجهة نظره خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ، وفي هذا السياق فإن نيبور يعكس مأزق دعاة السلام الامريكيين عندما ووجهوا بالنازية ، وقد ميّز بين دعاة السلام المثاليين والذين يستندون لمعطيات دينية وبين دعاة السلام العمليين الذين يستندون بدورهم للأولويات السياسية واعتبر نفسه من الفريق الثاني ، بل إنه دعا الى ممارسة بعض الإكراه ـ ورأى ذلك ضرورياً الى حد ما ـ في الصراع الاجتماعي الداخلي لتغيير الوضع القائم وهو ما يشير الى بعض ميوله الماركسية ، ولكنه بقي الى فترة طويلة يرفض تبرير أي شكل من أشكال الصراعات الدولية المسلحة ، بل ودعا خلال الثلاثينات أعضاء منظمة سلمية كان يترأسها الى عدم المشاركة في القتال في أي حرب دولية .

وبعد غزو إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥ تخلى عن الحركة السلمية الدولية بل وأدان توجهاتها التي تدعو لسلام اليوم على حساب حرب في الغد ، وأصبح يدعو للدفاع عن المدنية ضد البديل الأسوأ لها ، وانتقد تلك الحركات في عدم تمييزها بين إنكار الفرد لذاته وسياسة الإكراه على الخضوع للظلم التي تكون نتيجتها تدمير أنفسنا ومصالحنا .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نيبور يؤكد على ضرورة « إحتواء التوسع الشيوعي » وفي نفس الوقت العمل على منع نشوب حرب نووية ، ولكنه بعد أن يعقد مقارنة بين الديمقراطية الغربية و« حكم القلة » في النظام الشيوعي ليفضل الأولى على الثانية يحذر الامريكيين من الاعتقاد بأنهم بريئون من دوافع البحث عن القوة ويرى أن للولايات المتحدة مغامراتها الامبريالية الخاصة بها .

نيكولاس سبيكمان

ثمة العديد من الكتاب الذين يعتقدون أن الصراع وليس التعاون هو السمة الأبرز في العلاقات الدولية أكثر مما هو سمة العلاقات داخل الدول نفسها ، ويعتقد سبيكمان ١٨٩٣ ـ ١٩٤٣ أن الأوضاع التي تميز العلاقات بين الجماعات داخل دولة

معينة خلال الأزمات أو عند انهيار السلطة المركزية هي أوضاع طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي .

ويعتقد سبيكمان أن الدول تبقى لأنها إما قوية أو لأن دولاً أخرى تضمن حمايتها ، وهو يرى أن العلاقات بين الدول تمر عبر اتجاهات ثلاثة شأنها في ذلك شأن العلاقات بين الجماعات الاجتماعية وهذه الاتجاهات هي التعاون وتسوية الخلافات بينها والمعارضة لبعضها البعض ، ولكي تضمن الدولة بقاءها ، عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة ، ولأن القوة في معناها الأخير تعني القدرة على خوض غمار الحرب فإن الدول تؤكد دائماً على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية .

والمفاهيم الجيوبولتيكية وتوازن القوى مفاهيم أساسية في البناء النظري لواقعية سبيكمان وهو يرى أن التوسع يندفع باتجاه المواقع الأقل مقاومة له ، حيث يتمّ احتلال منطقة ثم ابتلاعها لتكون نقطة ارتكاز نحو اندفاعة جديدة لاحتلال المزيد ، ولذا يمكن القول أن ثمة علاقة بين حجم التوسع وسهولة حركة هذا التوسع ، أي بين التوسع وضعف المقاومة . ويمكن أن يواجه التوسع عراقيل طبيعية كالمحيطات والبحار والجبال ولكن التوسع قد يتشكل بفعل الرغبة في الوصول الى البحار أو السيطرة على مناطق استراتيجية تكون قريبة من طرق الاتصالات .

ودراسة التاريخ تدل على أن حدود الدولة تمثل المؤشر على علاقات القوى بين الدول ، وحدة الصراع تتزايد كلما كانت الكثافة السكانية في تزايد من جهة وكلما بدأت الدول تتخطى حدود بعضها البعض من جهة ثانية ، ومن هنا فإن موقع الدولة يحدد مشكلاتها وبالتالي فإن سياستها الخارجية تتكيف بفعل العامل الجغرافي .

واعتماداً على نظرية ماكيندر الجيوبولتيكية تقدم سبيكمان بتصوراته حول الهدف الذي يجب أن تتبناه السياسة الامريكية خلال وبعد الحرب العالمية الثانية فيقول « لأن نصف الكرة الأرضية الغربي لا يحتوي على مصادر اقتصادية وعسكرية وتقنية قادرة على مقاومة ما لدى البر الأوراسي من موارد فإن من الضروري للولايات المتحدة أن تحافظ على توازن قوى في أوروبا وآسيا » ، وكتب سبيكمان قبل دخول الولايات المتحدة في الحرب الثانية « في اللحظة التي يصبح فيها التحالف الألماني

الياباني مصدر تهديد للأمن الامريكي فإن الدول الأخرى وبالتحديد الصين وروسيا ستخلق مشاكل أمنية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب » ، وان دولة روسية تمتد من الأورال الى بحر الشمال لن تكون أقل خطورة من دولة ألمانية تمتد من بحر الشمال الى الأورال [أي أن الاتحاد السوفييتي لا يختلف عن ألمانيا مع ملاحظة سيطرة الدولتين على نفس المنطقة حيث سيطرت عليها ألمانيا أولاً ثم سيطرت عليها ـ بعد الحرب ـ روسيا] .

وفي آسيا توقع سبيكمان أن تواجه الولايات المتحدة دولة عسكرية حديثة هي الصين لا تهدد مركز اليابان فقط بل والقوى الغربية في آسيا ، ولذا يدعو الى أن تساعد الولايات المتحدة اليابان مثلما تقدمت لمساعدة بريطانيا مرتين في السابق وذلك للحفاظ على توازن القوى في آسيا ، ومع إقراره بأن توازن القوى نظام غير مستقر ومتحول إلا أنه عنصر أساسي لنظام دولي يرتكز على الدول المستقلة .

ولم يطالب سبيكمان الولايات المتحدة بتدمير ألمانيا واليابان كدول، بل بتدمير نظمها الحاكمة لأن هاتين الدولتين لهما دور حيوي في الحفاظ على التوازن في أوروبا وآسيا [لاحظ أنه يتحدث هنا عن فترة الحرب لا بعد استقرار الأوضاع] .

فردريك شومان[٢٠] ـ ١٩٠٤ ـ؟

يرى شومان أن النظام الغربي يتكون من مجموعة من الدول ذات السيادة أو الكيانات السياسية المستقلة التي لا تعترف بسلطة أعلى منها وتسعى لتحقيق مصالحها الذاتية بالحرب والمساومة ، واستناداً الى التاريخ يرى أن حفاظ الدولة على ذاتها هو الهدف النهائي . وطالما أن النظام الدولي يضم دولاً ذات سيادة وتسعى كل منها للحفاظ على ذاتها فإن ثمة امكانية للتنبؤ بسلوكها انطلاقاً من هذه المعطيات .

ويبني شومان نظريته على فقدان عنصر الثقة في العلاقات بين الدول طالما أن كل دولة ليس لديها سلطة ضبط سلوك الآخرين ولا تعرف كيف ستتصرف الدول الأخرى . . . وبالتالي فإن كل دولة ستتوقع الأسوأ من غيرها ، ولذا على كل دولة للحفاظ على استقلالها أن تتنافس مع الدول الأخرى وتجهز على أي تهديد محتمل لها من الدول المجاورة أو المنافسة ، فإذا كان لدى هذه الدولة قوة كافية فإنها ـ وبمنطق رياضي صارم ـ ستهزم الدول التي لا تستطيع مقاومتها .

والقوة عند شومان هي القوة العسكرية أو القدرة على القتال ، وفي مثل هذا النظام فإن الخيار المنطقي والمبرر هو بناء القوة الذاتية للحفاظ على الذات وزيادتها كلما سنحت الفرص للإقدام على ذلك طالما أن هذه الزيادة محسوبة النتائج ، ومن هنا فإن السلام ليس هدفاً سياسياً على الإطلاق ولكنه فرصة لتعزيز القدرات التي تمتلكها الدولة .

وعند البحث في مسار الأحداث ، فإن على صانع القرار أن ينظر في النتائج لأية قضية موضع خلاف لا على أساس البعد الأخلاقي أولاً وإنما على أساس مقارنة أثر مختلف البدائل على ميزان القوى أما المبادىء الأخلاقية فهي ذات قيمة دعائية أو هي مقبولة إذ تطابقت مع بناء القوة .

وفي نظام دولي كهذا الذي يتصوره شومان يصبح توازن القوى ميكانيزماً منظماً وهاماً ، فالدول الأعضاء في هذا النظام ـ للحفاظ على نفسها ـ ستتوحد ضد أي خطر يتهددها جميعاً ومثل هذا السلوك يكبح طموحات الدول الكبرى للهيمنة على العالم ، وهكذا فإن النظام الدولي باق ما بقي استقلال الدول محفوظاً وهذه النتيجة تؤدي الى خلق توازن في القوى .

والدول الصغيرة تستطيع الحفاظ على استقلالها بدخولها في نظام توازن القوى ، أما إلى أي مدى تستطيع هذه الدول أن تحقق مكاسب الى جانب الحفاظ على بقائها فهو أمر يعتمد على مهارتها وعلى أهمية دورها في الحفاظ على التوازن ، فمثلاً تستطيع الدول الصغرى أن تبقى محايدة أو منعزلة عندما تكون الدول الكبرى على درجة كبيرة من التوازن فيما بينها ، كما أن الموقع الجغرافي يؤثر في كثير من الأحيان في سلوك الدول الصغرى في إطار نظام التوازن ، ومع أن هذا النظام يؤدي الى استقرار أعضائه فإن الصراع مسألة مؤكدة لأن التوازن يبقى بشكل دائم في حالة تذبذب .

هانز مورغانثو : ١٩٠٤ ـ؟

ربما يكون مورغانثو في المبادىء التي تقدم بها حول النظرية الواقعية أكثر منظّري الواقعية وضوحاً وصراحة[٢١] .

أولاً : إن العلاقات السياسية محكومة بقواعد موضوعية تضرب بجذورها في

أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أية ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل ، وحيث أن هذه القواعد مستقرة ولا يمكن أن تتغير فإن الحتمية المترتبة على ذلك هي أن المجتمع لن يتطور إلا بفهم هذه القواعد وبناء السياسة العامة على أساس هذا الفهم .

وفي التنظير للسياسة الدولية من الضروري أن نوظف المعلومات التاريخية لتفحص الأعمال السياسية ونتائجها ، وفي تأطير هذه المعلومات الهائلة ، على الباحث السياسي أن يضع نفسه في مركز القائد السياسي الذي سيواجه مشكلة محددة في ظروف محددة في مجال السياسة الخارجية . . . ثم يسأل نفسه . . . ما هي البدائل المنطقية التي على القائد السياسي أن يختارها لمواجهة هذه المشكلة في ظل هذه الظروف، ثم ماهو البديل الأرجح للاختيار [مع الأخذ في الاعتبار أن القائد السياسي يتصرف دائماً بطريقة عقلانية] ، وان اختبار هذه الافتراضات المنطقية في مواجهة الوقائع ونتائجها هو الذي يعطي معنى لحقائق السياسة الدولية ويجعل من الممكن إقامة نظرية سياسية .

ثانياً : إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة ، والتاريخ يثبت صحة ذلك ، وهذا المفهوم ـ وهو نقطة مركزية في واقعية مورغانثو ـ يعطي استمرارية وانسجاماً لما يبدو من سياسات خارجية مختلفة ، كما أن مفهوم ـ المصلحة هي القوة ـ يمكّن من تقييم أعمال القادة السياسيين في مراحل مختلفة من التاريخ ، ولو أردنا أن نضع وصفاً للإطار الذي يتصوره مورغانثو ولكن بلغة عصرية يمكن القول انه نموذج للتفاعل داخل النظام الدولي .

ومستخدماً المعلومات التاريخية يقارن مورغانثو نماذج التفاعل التي يضعها بما يجري فعلاً في الواقع .

ومن وجهة نظره فإن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة . . . . ويوضح فكرته بالقول « إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها . . . . بل العكس انها تفترض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة .

ثالثاً : يوافق مورغانثو على أن معنى ـ القوة هي المصلحة ـ هو معنى غير ثابت ، وعلى أية حال ففي عالم تسعى فيه دول ذات سيادة لامتلاك القوة ، فإن السياسة الخارجية لكل الدول يجب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها ، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين ـ وهكذا تصبح المصلحة القومية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة ومؤسساتها السياسية وثقافتها ، وطالما أن العالم مقسّم الى وحدات قومية فإن المصلحة القومية هي خاتمة المطاف في عالم السياسة . . . . والمصلحة هي جوهر السياسة .

وما أن تضمن الدولة بقاءها حتى تسعى ـ ربما ـ الى مصالح أخرى دون هذه المصلحة في الاهمية ، حيث ان الدول تغفل مثل هذه المصالح ـ فقط ـ عند مواجهتها للفناء ، ولكن في القرن العشرين فان السياسة الخارجية تغلّب ـ احياناً ـ المصالح الادنى على المصلحة القومية التي هي البقاء ، ولكنه يعود ليؤكد ان السياسة الخارجية التي يجب ان تخضع لتفكير عميق يجب ان تولى المصالح الاقل اهمية اهتماماً بعد ان تكون المصلحة القومية ـ البقاء ـ قد ضمنت حمايتها .

رابعاً : يرفض مورغانثو تطبيق المبادىء الأخلاقية على سلوك الدول بل يدعو لتنقية الأخيرة من الأولى ، فالدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم تختلف عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية ، والنتائج السياسية لسياسة معينة هي في الحقيقة معيار الحكم على هذه السياسة ، بل إن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يعني وضع الأساس لكارثة قومية ، لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة هي الحفاظ على بقاء الدولة وهذا الالتزام يتطلب منه أخلاقيات تختلف عن تلك التي للفرد .

خامساً : يؤكد مورغانثو على أن الواقعية السياسية لا تطابق بين التطلعات الأخلاقية أو المعنوية لدولة معينة وبين القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون [الدين] ، ويقول إذا وضعنا السياسات الدولية في إطار يعرّف المصلحة بأنها القوة فبإمكاننا أن نحكم على سلوك الآخرين بمثل حكمنا على سلوكنا ، ويبدو أن مورغانثو متأثر هنا بكتابات عالمي اللاهوت أوغسطين ونيبور .

سادساً : يؤكد مورغانثو على استقلالية الظاهرة السياسية ، بمعنى أن السلوك السياسي يجب أن يحكم عليه من خلال معايير سياسية . . . فالاقتصادي يسأل : كيف تؤثر هذه السياسة على رفاهية المجتمع أو رفاهية قطاع منه . . . ورجل القانون يسأل : هل هذه السياسة متوافقة مع قواعد القانون ، والأخلاقي يسأل : هل هذه السياسة منسجمة مع المبادىء الأخلاقية . . . . والسياسي الواقعي يسأل : كيف تؤثر هذه السياسة على قوة الدولة .

وفي صراعات القوى ، فإن الدول تنتهج سياسات تستهدف الحفاظ على الوضع القائم أو تحقيق توسع امبريالي أو تحقيق الشهرة والنفوذ ـ ، ومن وجهة نظر مورغانثو فإن السياسات الدولية والمحلية ليست إلا إحدى ثلاث : سياسة تسعى للحفاظ على القوة . . . وسياسة تسعى لزيادة القوة . . وسياسة تظاهر بالقوة ـ عرض العضلات ـ .

ومع أن هدف سياسة الحفاظ على الوضع القائم هو إبقاء توزيع القوى على حاله ، فإن الدول التي تنتهج مثل هذه السياسة لا تعمل بالضرورة على منع أي تغير دولي ، وبدلاً من ذلك فإن دول الوضع القائم تحاول منع التغير الذي قد يؤدي الى تحول جذري في توزيع القوى على المستوى الدولي ، ويضع مورغانثو مبدأ مونرو كمثال على سياسة الوضع القائم التي تعنى بمعيارين : الأول : إنه مبدأ استهدف الحفاظ على توازن القوى القائم في نصف الكرة الأرضية الغربي ، والثاني : إنه يعبر عن عدم رغبة الولايات المتحدة في منع أي تغيير ، وبدلاً من ذلك فالولايات المتحدة قد تعمل فقط ضد تغير يهدد توزيع القوى القائم ، وعلى نفس الشاكلة فإن المعاهدات التي يتم التوصل لها في نهاية الحروب هي في الحقيقة موضوعة للحفاظ على الوضع القائم .

والامبريالية عند مورغانثو هي البديل الرئيسي الثاني المتاح أمام الدول ، وهي سياسة تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر ، وتتضمن أهداف القوى الامبريالية : تحقيق تفوق محلي أو إقامة امبراطورية قارية أو هيمنة عالمية ، والدول تتبنى السياسات الامبريالية كنتيجة للانتصار أو لهزيمة وضعف دول أخرى ، والدول التي يتوقع قادتها تحقيق الانتصار ربما يغيرون أهدافهم من إعادة الوضع القائم الى سابق عصره إلى تحقيق تغير دائم في توزيع

القوى . الى جانب ذلك فالدولة المهزومة قد تتبنى سياسة امبريالية لتحطيم الوضع القائم الذي خلقه المنتصر ولتغيير المواقع مع المنتصر في سلم القوى ، وأخيراً فإن وجود دول ضعيفة يمثل إغراء للدول القوية .

ولتحقيق الأهداف الامبريالية ، فإن الدول تلجأ إلى القوة العسكرية أو الوسائل الاقتصادية والثقافية ، والغزو العسكري هو أقدم الأشكال وأوضحها على السلوك الامبريالي ، أما الامبريالية الاقتصادية فهي ليست أسلوباً فعالاً كالغزو العسكري . وإذا لم تستطع دولة معينة تحقيق سيطرة عسكرية على شعب آخر ربما تسعى بدلاً من ذلك للسيطرة الاقتصادية عليه ، أما الامبريالية الثقافية فهي محاولة للغزو والسيطرة على عقول الناس كأداة لتغيير علاقات القوى بين دولتين .

أما سياسة تحقيق النفوذ فتمثل البديل الثالث ، وهذه السياسة تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الامبريالية لتحقيق أهدافها ، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تمتلكها فعلاً أو تعتقد أنها تمتلكها أو تريد أن يعتقد الآخرون بأنها تمتلكها ، ومورغانثو يقترح أسلوبين لهذه السياسة الأول هو الاحتفالات والمراسيم الدبلوماسية والثاني هو عرض العضلات . وهو يرى أن سياسة السمعة أو النفوذ تنجح عندما تكون الدولة التي حققت هذه السمعة غير محتاجة لأن تستخدم القوة فعلاً .

ومورغانثو لا يبحث فقط في موضوع السعي نحو القوة بل ويبحث كذلك في شروط تحقيق السلام الدولي ، ويرتبط مفهومه للنظام الدولي ارتباطاً وثيقاً بمفهومه للمصلحة القومية ، ويعتقد أن السعي لتحقيق أهداف ليس بذات أهمية من الحفاظ على وجود الدولة يساهم في خلق الصراعات الدولية ، وفي القرن العشرين أحلت الدول الكبرى الأهداف العالمية الواسعة بأهداف أكثر تحديداً وذات أهمية في تحقيق المصالح القومية ، وأن تطوز القومية المعاصرة الممتزجة بالايديولوجيات المسيحية أدى الى غموض مفهوم المصلحة القومية ، فتحت ذريعة التوسع الشيوعي أو العمل على نشر الديمقراطية تتدخل الدول في شؤ ون أقاليم ليس لها أهمية حيوية من الناحية الأمنية ، ولو نزعنا الدوافع الايديولوجية عن السياسات الخارجية فإن التنافس بين الدول لن ينتهي .

وقد عارض مورغانثو التدخل الامريكي في فيتنام لأن منطقة جنوب شرق آسيا تقع خارج منطقة المصالح الحيوية الامريكية ولأن الولايات المتحدة ستجد أنه من المستحيل تحقيق توازن في القوى في تلك المنطقة إلا إذا أهدرت موارد ضخمة جداً ، ولذا يعتقد مورغانثو أن عودة الدول القومية لتحقيق مصالح محددة يمثل عاملاً حاسماً في تحقيق المزيد من السلام العالمي .

ويعتقد مورغانثو أن أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة هي توازن القوى الذي يعرفه على أنه توزيع متساو الى حد ما للقوى أو أنه أيٍّ توزيع للقوى ثم يصفه أحياناً بأنه سياسة تستهدف وضعاً معيناً ، وتوازن القوى نفسه لا يحقق السلام الدولي ولكنه الاجماع الدولي الذي يُبنى عليه التوازن هو الذي يؤدي هذه الوظيفة ، فقبل ان يفرض توازن القوى قيوداً على طموحات دولة معينة من خلال تجمع القوى المعارضة لهذه الدولة ، فإن على الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها ، لأن هذا الإتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة التي قد تأخذ شكل العمل على بناء امبريالي ويحول دون تحقيق ذلك .

ويعتقد مورغانثو أن الاجماع الدولي الذي أبقى على توازن القوى في الفترة السابقة على القرن الحالي لم يعد موجوداً ، كما أن التغيرات الهيكلية في النظام الدولي حدث من أثر توازن القوى ، حيث أن التوازن في القوى العالمية أصبح مرتبطاً بدولتين فقط هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وليس بعدد من الدول الكبرى ، وفي مثل هذا الواقع من الإستقطاب فإن تحول حليف من الحلفاء لهاتين الدولتين قد لا يؤدي الى إخلال كبير بتوزيع القوى ، بل وليس هناك من قوة ثالثة قادرة على التدخل في أي من الجانبين وتخلّ بتوزيع القوى الحالي .

وتلعب الدبلوماسية ـ مثل ميزان القوى ـ دوراً هاماً في الحفاظ على السلام ، وفي الحقيقة فإن الشرط المسبق لسلام عالمي هو تطور إجماع دولي جديد يمكن للدبلوماسية من خلاله أن تلعب دوراً في تحقيق السلام عبر سلسلة من التسويات السياسية ، غير أن مورغانثو يقلل من أهمية الدبلوماسية في القرن الحالي ، إذ أن دور الدبلوماسي ضعف الى درجة كبيرة نتيجة التطور في وسائل الاتصال واستخفاف الرأي العام بالعمل الدبلوماسي وبالدبلوماسيين ونتيجة لنزوع رؤساء الدول لحل

مشاكلهم عبر مفاوضات يديرونها بأنفسهم « دبلوماسية القمة » ، كما أن زيادة أهمية التجمعات الدولية وإحلال الدبلوماسية العلنية محل السرية ، وقلة الخبرة الدبلوماسية لدى الدول العظمى أدى الى تدهور قيمة العمل الدبلوماسي ، ويبدو أن مورغانثو يحبذ دبلوماسية على غرار تلك التي حكمت النظام الدولي خلال الفترة ما قبل القرن العشرين . ويرى أن نجاح الدبلوماسية في التعامل مع موضوع القوة مرتبط بأربعة شروط :

١ ـ ضرورة تجريد الدبلوماسية من الروح الصليبية .
٢ ـ إن أهداف السياسة الخارجية يجب أن تحدد في إطار المصلحة القومية وتدعم بالقدر الكافي من القوة المناسبة لها .
٣ ـ إن على الدولة أن تنظر للسياسة الخارجية من نفس الزاوية التي تنظر اليها الدول الأخرى .
٤ ـ إن على الدول أن تبدي استعداداً للتفاوض حول موضوعات غير حيوية لها .

ويقول مورغانثو « إذا أردنا أن نعيد للدبلوماسية دورها الفعال فإن عليها لا أن تساهم في تحقيق السلام عبر التسويات فقط بل وفي بناء إجماع دولي حول انسب المؤسسات السياسية العالمية التي يمكن بناؤها » .

جورج كينان: ١٩٠٤ ـ؟

يبني كينان الذي كان سفيراً للولايات المتحدة في الاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا نظريته الواقعية مستنداً للمادة التاريخية لا سيما خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهو من هذه الناحية يشبه الى حد بعيد تحليلات مورغانثو ، وإذا كانت تحليلات مورغانثو تنبع في أغلبها من البيئة الأوروبية فإن كينان استند الى الدبلوماسية الامريكية خلال الفترة بين ١٧٧٦ و ١٨١٢ ، وهو يقسم السياسة الخارجية الامريكية الى حقبتين الأولى تبدأ من الثورة الامريكية حتى منتصف القرن التاسع عشر والثانية تبدأ من الشق الثاني للمرحلة الأولى وتمتد حتى يومنا هذا[٢٢] .

وفي الحقبة الأولى التي تبدو أقرب الى كينان من حيث الأفضلية ، وضعت الولايات المتحدة أهدافاً رئيسية تجد تعبيراً عنها في بعض الوثائق كإعلان الاستقلال والدستور ، وسعى السياسيون الامريكيون لوضع سياسة تحقق هذه الأهداف ،

وتوصل هؤلاء السياسيون في تشكيلهم للسياسة الخارجية الى « أن علينا أولاً أن نحمي وجودنا المادي من أي خطر خارجي أو سياسي . . . أي أن نهتم أولاً بالأمن القومي ، وثانياً : انه طالما أن نشاطات مواطنينا لتحقيق مصالحهم الخاصة امتدت الى خارج حدودنا وللعالم الخارجي فإن أنسب إجراء يمكن أن نقوم به تشجيعهم وحمايتهم » .

ويرى كينان أن الأهداف الامريكية ثابتة ومحدودة ومجردة من أية ادعاءات « بالكرم » الدولي أو أية مشاعر بالتفوق المعنوي أو الشعور بالنقص تجاه دولة أو أخرى ، ويبدو أن كينان على غرار مورغانثو بنى نموذجه عندما كانت فكرة المصالح القومية المحددة وليس الشاملة هي الفكرة السائدة .

وينتقد كينان النظر الى الواقع الدولي من خلال التجربة الذاتية فقط ، وهو يشير الى اعتقاد الامريكيين بصلاحية الإطار القانوني الذي نظم الأوضاع الداخلية الامريكية ليطبق على المستوى الدولي ليقوم بدور تهدئة الصراعات ويقول « أعتقد أن أكبر خطأ في تركيبة سياستنا السابقة يقع في نطاق ما يمكن تسميته بالمنهج القانوني الأخلاقي الذي اعتمدناه في السياسة الدولية ، وكان هذا المنهج أشبه بخيوط حمراء في سياستنا الخارجية خلال السنوات الخمسين الأخيرة ، وهذا المنهج متأثر بعدد من الظواهر القانونية كالمعاهدات والمواثيق والقانون الدولي أو النظرية كالإعتقاد بإمكانية إقامة حكومة عالمية . . . . ومثل هذا القانون يمثل تهديداً للتطلعات القومية » .

ويرى كينان أن رجال الدولة في الولايات المتحدة تعاملوا خلال الحقبة الأولى بوضوح وثقة مع حقائق القوة ، وإدراكاً لأهمية عوامل القوة في السياسات الدولية ، سعى القادة الأمريكيون بكل قوة لكبح القوى الاوروبية في نطاق الأقاليم التي يطمحون اليها في النصف الغربي للكرة الأرضية ، فشجعوا ـ أي القادة الامريكيين ـ الحركات الساعية للاستقلال السياسي وقدموا ضمانات أمريكية للدول الجديدة التي قطعت علاقاتها مع القوى الاوروبية . . . وكل هذه الأمور منطلقة من اعتبارات القوة . . . ومع ذلك لم ينظر الى أي منها ـ أي هذه السياسات ـ على أنها شريرة وميكافيلية أو أنانية ، بل اعتبرت وببساطة استجابة للاحتياجات المنطقية لوضع أمريكا في تلك الفترة .

أما الفترة الثانية التي تبدأ من منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن فتتميز من وجهة نظره بتغييب عامل القوة واحلال بدائل أخلاقية وقانونية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، ولكنه يفسرّ إهمال عامل القوة بأنه مسألة « طبيعية وحتمية » على أساس أن الولايات المتحدة منفصلة جغرافياً عن أوروبا ومحمية بالأسطول البريطاني ضد القوى الأوروبية البرية ، والإنشغال بقضايا أمريكية داخلية . . . . كل هذه العوامل لا سيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت الى نمو النزعة الرومانسية لدى الامريكيين ويقول « في ذلك الوقت كنا قانعين بحدودنا ، ووجدنا من الأفضل أن نرسم صورة للعالم الخارجي كعالم قانعة شعوبه بحدودها على غرارنا ، ومن هنا كانت المشكلة الرئيسية للسلام العالمي كما بدت لنا ونتيجة لقناعتنا السابقة هي في وضع إطار مناسب من القواعد القانونية التي يتم من خلالها إحكام وإدامة الوضع القائم ، وإذا توفر مثل هذا الإطار فإن الصراعات السياسية الدولية البشعة تتوقف عن تهديد السلام العالمي » ، ويؤكد كينان كغيره من الواقعيين على تباين المعايير الأخلاقية الفردية والمعايير الأخلاقية السياسية ، ولا يمكن إخضاع سلوك الدول لمثل تلك المعايير الأخلاقية الفردية . . . ويقول « إن مكان المبادىء الأخلاقية هو قلوب الأفراد سواء كمدنيين أو مسؤ ولين حكوميين لتقوم بتشكيل سلوكهم ، ولكن عندما يمر سلوك الفرد عبر ماكينة المنظمة السياسية ويندمج بسلوك ملايين الأفراد من خلال العمل أو الحركة التي تقوم بها الحكومة ، لذا فإنه يخضع لتحول عام تصبح فيه المبادىء الأخلاقية غير ذات صلة . . . » .

ومع أنه لا يجوز استبعاد استخدام القوة في العلاقات الدولية استبعاداً تاماً ، فإن ذلك لا يعني عدم الاكتراث بالكيفية التي تستخدم فيها القوة لا سيما الجوانب الأخلاقية لاستخدام الأسلحة ، ويرفض كينان مفهوم العلاقات الدولية الذي يؤ دي بدولة معينة لاعتبار أهدافها أهدافاً أخلاقية في حين تعتبر أهداف خصومها غير أخلاقية ، فالحرب التي تعلن باسم المبادىء الأخلاقية العليا تكون نهايتها شكلاً من أشكال الهيمنة التامة ، ومن هنا فإن اقحام المبادىء الأخلاقية يؤدي الى السعي لتحقيق أهداف لا حدود لها وفرض الاستسلام غير المشروط على الدول المنهزمة الخ . وباختصار فإن العمل على تحقيق المبادىء الأخلاقية أمر غير منسجم مع العمل على تحقيق أهداف محددة بشكل رئيسي للسياسة الخارجية .

وحول تصوره للطبيعة البشرية ، يرى كينان على غرار الواقعيين أن الانسان بطبيعته « غير منطقي ، أناني ، عنيد ، وميال للعنف ، ومن الصعب إن لم يكن مستحيلاً إحداث تغييرات جذرية في أي فرد ، قلة من الأفراد هم الذين لديهم الحماس للشرعية الدولية والذين يستطيعون مواجهة المسائل التي تنبثق منها الحروب ، وليس هناك من دلالة قاطعة على أن الدول في سياستها الخارجية تعبر عن طموحات شعوبها ، انها في المحصلة الأخيرة تعبير عن إرادة نسبة معينة من مجموع الأمة ، سواء كان فعلياً سياسياً ، أو إئتلافاً من عدد من الفصائل ، وبالتالي فالحكومة ليست إلا الحصيلة الآنية لصراع لا ينتمي في نطاق المجتمع ذاته ، وفي السياسة الخارجية فإن الرأي العام لا يستطيع لعب الدور الذي يلعبه على صعيد السياسة المحلية ، إذ أن الشؤون الدولية هي في النهاية مسألة علاقات بين الحكومات لا بين الشعوب .

إن الأسباب العديدة والمختلفة للصراعات الدولية ليست أمراً يمكن للفرد أو الجهد الانساني أن يتخلص منها ، ففتقاد التجانس الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي يساهم في خلق الصراع ، ويعتقد كينان الى جانب ذلك أنه مثلما ليس ثمة من علاقات غير معقدة بين الأفراد . . . فإن العلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء .

ويعطي كينان مثل مورغانثو دوراً هاماً للدبلوماسية للعمل على تخفيف النزاعات الدولية ، فمن خلال الدبلوماسية تستطيع الدول أن تسوي خلافاتها ، ومن هنا تساهم الدبلوماسية في إحداث تغيير سلمي في النظام الدولي ، ولكنه ـ أي كينان ـ يقف موقف المعارض لفكرة الحكومة العالمية والقانون الدولي لأن « وظيفة نظام العلاقاتُ الدولية ليست في وقف عملية التغيير هذه من خلال فرض غطاء قانوني عليه . . . ولكنه وظيفة هذا النظام هي تسهيل وتيسير عملية التغيير في العلاقات الدولية ولعزل وتخفيف الصراعات التي تعيق هذا التغير السلمي » ، وإن توقع قيام الأمم المتحدة بلعب دور كبير في تسوية مشكلات العلاقات بين الشرق والغرب يعني تحميلها عبئاً أكثر من طاقاتها .

وترتكز واقعية كينان كغيره من الواقعيين على المفاهيم الجيوبولتيكية ، ويرى أن الإمكانيات العسكرية القادرة على الوصول لمستوى الولايات المتحدة يمكن أن

تتوفر في عدد من المناطق في العالم وهي بالتحديد تلك الأقاليم التي تتوفر فيها قوة صناعية كبرى وتتمتع بالقدرة على الوصول الى المواد الخام الى جانب توفر طاقات بشرية تقنية وماهرة ، وهذه المناطق جغرافياً هي منطقة شمال الأطلسي واليابان وألمانيا والمناطق الصناعية المجاورة لها والإتحاد السوفييتي ، ومن وجهة نظر كينان ، فإن العلاقات بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي مسألة حاسمة للامن الامريكي .

وأولى كينان عناية كبيرة للعلاقات بين الشرق والغرب ، حيث لعب دوراً رئيسياً كدبلوماسي وباحث في تطور السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، ومن وجهة نظره فإن القادة السوفييت متأثرون الى حد بعيد بالايديولوجية الشيوعية ، ونتيجة لذلك فإن السوفييت ليسوا في عجلة من أمرهم للعمل على توجيه ضربة قاضية للغرب إذ أنهم مقتنعون ـ طبقاً لايديولوجيتهم ـ بأن الرأسمالية تحتوي على بذور فنائها ، وفي الحقيقة فإن تعاليم لينين تدعو للحذر والمرونة في السعي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، والإتحاد السوفييتي ـ حسب رأي كينان ـ سيضغط باتجاه تحقيق مصالحه أينما بدا له الغرب ضعيفاً ، ويسعى لملء أي فراغ قوة يظهر في العالم ، ونتيجة قناعتهم بحتمية انتصار الشيوعية الى جانب المبادىء الاستراتيجية اللينينية ، فإن السوفييت لا يشعرون بأي ندم أو أسف لانسحابهم أمام قوة تفوق قوتهم [لاحظ أن لينين يدعو للتقدم خطوتين والتراجع خطوة واحدة] .

والمشكلة التي تواجه الولايات المتحدة على المدى القصير هي في منع التوسع السوفييتي في الأقاليم التي تعرضت للتهديد في المرحلة الأولى التالية للحرب العالمية الثانية ، أما على المدى الطويل فإن الولايات المتحدة تواجه المشكلة الأصعب لإحداث تغيير داخل الاتحاد السوفييتي ، فإذا تم « إقناع » القيادة السوفييتية بالتخلي عن أيديولوجيتها ، فإن الاتحاد السوفييتي قد يبدل أهدافه الشاملة الى أهداف محددة في مجال السياسة الخارجية ، وبانتهاج سياسة الاحتواء يمكن للولايات المتحدة أن تستجيب بفعالية للمشكلات التي تعترض العلاقات السوفييتية الامريكية سواء منها ما كان مشكلات بعيدة المدى أو قصيرة المدى ، ويرى أنه بحرمان الاتحاد السوفييتي من مكاسبه السياسية الخارجية فإن الولايات المتحدة ستؤدي في النهاية بالزعماء السوفييت لا للتشكك ورفض أيديولوجيتهم فقط بل ولتبني أهدافاً محدودة لسياستهم الخارجية .

وبعد عشرة أعوام تقريبا من طرحه لنظرية الاحتواء ، لاحظ كينان تغيرات في الاتحاد السوفييتي والدول الشيوعية في أوروبا الشرقية . ويرى كينان أنه بالدعوة لفك ارتباط القوات الامريكية في ألمانيا فإن الضغوط على الاتحاد السوفييتي ستدفعه لإنسحاب مماثل من دول أوروبا الشرقية ، وهذا الإنسحاب سيساهم في التحرير الداخلي للانظمة الشيوعية ولإنتهاج سياسة أكثر استقلالية عن السياسة الخارجية السوفييتية ، وهكذا فإن النفوذ السوفييتي في هذه المنطقة الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة سيتراجع .

وفي ظل اهتمامه بالعلاقات الألمانية السوفييتية واعتقاده بالسعي لتحقيق أهداف محددة في السياسة الخارجية ، فإن كينان لا يرى إلحاحاً من مشكلات المناطق النامية ، أما بخصوص قضية المساعدة الاقتصادية . فإن الولايات المتحدة ليس لها مصلحة بالغة الأهمية في التصدي لكل حروب التحرر الوطني التي يديرها الشيوعيون ، ولذا رفض كينان أن يوسع مفهوم الاحتواء الى مناطق غير التي حددها كما عارض تطبيق المبادىء المجردة على كل مشكلات السياسة الخارجية .

أرنولد وولفرز

يختلف جوهر نظرية وولفرز عن غيره من الواقعيين ، على الرغم من أنه يبقى مفكراً واقعياً ، لا سيما وان بين المفكرين الواقعيين خلافات عديدة وهامة[٢٣] .

ففي الوقت الذي يرى فيه وولفرز أن مفتاح دراسة العلاقات الدولية هو « سلوك الدول التي هي تجمعات منظمة من الأفراد » فإنه يدعو الى التركيز على الأفراد الذين يعتمد السلوك الذي ينسب للدول على ردود أفعالهم السيكولوجية » ، والسلوك الدولي للدول هو محصلة ضغوطات مختلفة ، الى جانب ذلك فإن الأطراف فوق القومية ودون القومية وعبر القومية تلعب دوراً هاماً في السياسات الدولية ولا بد من اخضاعها للتحليل .

والدول في علاقاتها تسلك نماذج مختلفة من السلوك تتراوح بين الصداقة والعداوة ، وهو أمر يعتمد على أهداف هذه الدول في سياستها الخارجية ، والدول تحدد لنفسها مجموعة مختلفة من الأهداف :ـ

١ ـ أهداف داخلية مثل الاستقلال القومي والبقاء ووحدة الاقليم .

٢ ـ أهداف خارجية : وهي التي تستهدف التأثير على البيئة خارج نطاق الحدود ، والحقيقة أن هذه الأهداف تختلط فيما بينها ، فالسعي لتحقيق الأهداف الخاصة بضمان أمن الدولة هي في الغالب مسألة ضرورية لتحقيق الأهداف خارج الحدود ، ولذا فإن انتهاج سياسة خارجية ذات أهداف محددة ـ كالحفاظ على الكيان فقط ـ كما يرى كينان وكيسنجر ومورغانثو ستكون نتائجها خطيرة ومن الصعب القيام بها لأنه من الصعب فصل الداخلي عن الخارجي لا سيما في ظل تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول .

والسياسة الخارجية لدى وولفرز هي مزيج من عوامل عدة ، ومع أن راسم السياسة توجهه مفاهيمه حول المصلحة القومية ، إلا أن هذا المفهوم ـ المصلحة القومية ـ يتضمن معان مختلفة لدى مختلف الناس ، ولكنه في حده الأدنى يتضمن الوحدة الاقليمية والاستقلال والبقاء ، مع أن العنصر الأخير ـ البقاء ـ يأخذ تفسيرات متعددة ومتباينة من الدول التي تواجه ظروفاً مختلفة ، إذ أن مستوى الأمن الذي تسعى له الدول ليس متماثلاً ، وفي الحقيقة فإن القائد السياسي غالباً ما يواجه مأزقاً حول ما إذا كانت زيادة معينة في مستوى الدفاع تتعارض مع موضوعات مهمة أخرى ، وكصانع للقرار ، فإن القائد السياسي يواجه دائماً مجموعة من الخيارات الصعبة التي لا يكون قادراً فيها على الفصل بين المصلحة والأخلاق ، وحسابه للمصالح يعتمد في الحقيقة على سلم قيمي ، حيث أن القضايا الرئيسية في السياسة الدولية كما هي في كل مجالات الحياة لا تستطيع أن تخرج القرارات والأفعال من عالم الأحكام القيمية ، فهي نفسها ـ أيَ الضروريات ـ تعتمد على الخيارات الأخلاقية ، فلو أن زعيماً رأى أن الأخطار التي تحدّق بدولته كبيرة الى درجة تستوجب الاقدام على سلسلة من الإجراءات الضرورية التي قد يؤدي تنفيذها للحرب ، فإنه يكون والحالة هذه قد جعل من الأمن القومي القيمة العليا أو المطلقة التي تندرج تحتها بقية القيم .

ويرى وولفرز أن مفهوم توازن القوى يمكن استخدامه لوصف النظام الدولي المعاصر ، ومع أن هذا المفهوم حمل معان عدة فإن وولفرز استخدمه ليعني تساوياً في توزيع القوى بين خصمين وإلا فإن العكس يكون الهيمنة أو السيطرة التامة ، وتوازن القوى الحالي يتكون من دولتين محوريتين هما الولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي ، وخارج نطاق تحالفات هاتين الدولتين فإن الدول المحايدة قادرة على انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا سيما أن الدولتين العظمين تتنافسان على ود هذه الدول المحايدة .

والمشكلة بالنسبة للولايات المتحدة وفق ما يرى وولفرز هي الناجمة عن التوفيق بين السياسات الموجهة نحو الحلفاء ونحو المحايدين حيث أن السياسة تجاه أي منهما تؤثر على الآخر ، ولكنه أي وولفرز يحبذ إعطاء الأولوية للسياسة مع الحلفاء .

ويستنتج وولفرز أن الصراع الايديولوجي وتركز القوة في أيدي دولتين متنازعتين ودخول الأسلحة النووية الى الميدان . . . . كلها عوامل تعمق الفجوة بين الدول وتجعل من هدف الوحدة العالمية هدفاً بعيد المنال تماماً ، ولذا وبالرغم من الثغرات في توازن القوى فإنه يبقى الأسلوب الأفضل لتنظيم القوى ، ولم تبد الدول القومية ميلاً نحو نظم الأمن الجماعي لتسوية النزاعات الدولية ، فلو نظرنا الى السياسة الفرنسية والبريطانية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ، سنرى أن فرنسا كانت تعتبر عصبة الأمم كإطار للأمن الجماعي عنصراً إضافياًأو تكميلياً لتحالفاتها ضد ألمانيا ، فلو أن التحالف فشل في ردع ألمانيا فإن بإمكان فرنسا أن تعتمد على أمن جماعي بإشراف عصبة الأمم لمواجهة ألمانيا ، وبالمقابل فإن وولفرز يعتقد أن التزام بريطانيا نحو الأمن الجماعي هو التزام ضد أية قوة تخرق السلام .

ومن وجهة نظر وولفرز فإن الالتزام بالأمن الجماعي يتطلب درجة من إنكار الذات وهو الأمر الذي يبدو أن قلة ـ إن وجدت ـ من الدول مستعدة للإقدام عليه ، وفي الأمن الجماعي فإن الدول تلزم نفسها بتحويل جزء من مواردها للعمل ضد أي خرق للسلام في أي منطقة من العالم يكون لهذه الدولة فيها بعض المصالح ـ إن وجد مثل هذه المصالح ـ، بل ان الأمن الجماعي يعني أن على الدولة أن تشارك في إجراءات ضد دولة قد ترتبط معها بروابط تجارية كبيرة ، بل إنه يعني أن تدعم الدولة إجراءات استخدام القوة في حالات لا تبرر هي لنفسها أن تستخدم فيها القوة ، والحقيقة هي أن التاريخ لا يقدم لنا أدلة على مثل هذه المسلكيات .

وفي القضية الكورية ، يرفض وولفرز تفسيرها على أنها مثال على الأمن الجماعي الذي مارسته الولايات المتحدة ودول أخرى ، ويرى أن الصراع في كوريا

هو مثال على حالة استخدمت فيها الولايات المتحدة الأمم المتحدة لتحقيق هدف هام من أهداف السياسة الخارجية في آسيا وهو منع التوسع الشيوعي ، بل إن الأمم المتحدة هي التي كيفت نفسها مع الإجراءات الامريكية في كوريا ، ولجوء الولايات المتحدة لإستخدام القوة ضد كوريا الشمالية دعم موقف الولايات المتحدة وفي نفس الوقت موقف خصمها وهو الاتحاد السوفييتي ، وهكذا فإن هذا الصراع لا يختلف عن بقية نماذج الصراع التقليدية .

باختصار إن وولفرز يرفض نظرية الأمن الجماعي ويرى ميزان القوى هو الأسلوب الأفضل للنظام الدولي الحالي ، كما أنه يرفض الفكرة القائلة بأن كل الدول مدفوعة بالرغبة في زيادة قوتها .

هنري كيسنجر - ١٩٢٣ -؟

تستند نظرية كيسنجر الى التاريخ وتحديداً لتاريخ الدبلوماسية الأوروبية ، وقد وضع كيسنجر نموذجين لدراسة العلاقات الدولية : الأول هو النظام أو النموذج المستقر ، والثاني هو النظام أو النموذج الثوري[٢٤] .

ويعتقد كيسنجر أن الاستقرار لا ينتج عن رغبة في السلام بل من شرعية مقبولة بشكل عام ، والشرعية تعني لديه « إتفاق دولي حول طبيعة الإجراءات المستخدمة وحول الأهداف والسبل الجائزة أو المسموح بها في السياسة الخارجية » إنها تعني - أي الشرعية - قبول جميع الدول العظمى للنظام الدولي ، ولكن هذا لا يعني التخلص من النزاعات الدولية ولكنه يحد منها ، والصراع داخل إطار هذا النظام الدولي أقل كثيراً من الصراع على النظام الدولي نفسه ، والدبلوماسية التي هي تسوية الخلافات من خلال المفاوضات تصبح ممكنة فقط في نظام دولي يحظى بالشرعية ، ومن وجهة نظره فإن الأهداف الرئيسية للدول الأطراف في هذا النظام ليست هي الحفاظ على السلام . وفي الحقيقة ، حينما كان السلام - الذي يعني تجنب الحرب - الهدف الرئيسي لقوة أو مجموعة من القوى ، فإن النظام الدولي يكون تحت رحمة أكثر أعضاء المجتمع الدولي تمرداً ، وبالمقابل ، فإنه متى قام النظام الدولي على أساس أن ثمة مبادىء محددة لا يمكن المساومة عليها حتى ولو من أجل تحقيق السلام ، فإن الإستقرار المستند على توازن القوى يكون أمراً قابلاً للتصور .

وإدراك خصائص النظام الدولي الثوري ينبع من تفهم النموذج المستقر ، فأي نظام دولي توجد فيه قوة كبرى غير قانعة بما هي عليه يعني أنها ستسعى لتجعل منه نظاماً ثورياً ـ غير مستقر ، ففي الفترة ما قبل ١٨١٥ ، مثلت فرنسا التحدي الرئيسي للنظام القائم ، حيث أبدت رضاها عن هذا النظام الذي يعطيها مزايا لا تنسجم مع قوتها السياسية .

وفي تتبعه لدبلوماسية القوى الأوروبية بين ١٨١٢ ـ ١٨٢٢ توصل كيسنجر الى أن العودة من النظام الدولي الثوري الى النظام المستقر يعتمد على عدة عوامل :

١ ـ رغبة مؤيدي الشرعية من أطراف النظام للتفاوض مع القوة الثورية وفي نفس الوقت إبداء الإستعداد لاستخدام القوة العسكرية .

٢ ـ قدرة أنصار الشرعية على تجنب انفجار حرب شاملة ، لأن مثل هذه الحرب تهدد النظام الدولي الذي تسعى قوى الوضع القائم أو الراهن للحفاظ عليه .

٣ ـ قدرة الوحدات القومية ـ الدول ـ على استخدام وسائل محددة لتحقيق أهداف محددة ، ولا يجب أن تجبر دولة على تقديم استسلام غير مشروط ثم لا يجب أن تحذف الدول التي تهزم في حرب محدودة من النظام الدولي ، وليس ثمة من دولة منتصرة أو منهزمة راضية تماماً أو ساخطة تماماً ، ووضع قيود على الوسائل والغايات يساعد على إعادة التوازن في القوى بين المنتصر والمنهزم .

وفي دراسات أخرى طبّق كيسنجر مفاهيمه المستوحاة من دراسة تاريخ الدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر على النظام الدولي المعاصر ، وكانت المشكلات التي فرضتها إمكانيات التدمير الهائلة للاسلحة النووية إحدى نقاط الاهتمام الشديد له مما جعله يدعو الدول لأن تطور وسائل محدودة لتحقيق غايات محدودة كما كان الوضع قبل الأسلحة النووية .

ويقول كيسنجر أن السياسة العسكرية القائمة على أساس كل شيء أو لا شيء ستعود بالفائدة على الاستراتيجية السوفييتية التي تسعى للإخلال التدريجي بالتوازن الاستراتيجي وتمزج بين الضغوط السياسية والنفسية والعسكرية لتؤدي الى خلق درجة من التشكك والتردد في عقل الخصم من خلال الغموض الاستراتيجي هذا ، وإذا كان على صنّاع القرار في الولايات المتحدة أن يختاروا بديلاً عدا الاستسلام أو

الانتحـار ، فإن عليهـم أن يختـاروا بديل الحـرب المحـدودة المنبثقـة من التجربـة العسكرية للقرن التاسع عشر ، فقد كان هدف الحروب في ذلك القرن هو خلـق حسابات لدى الخصم بأن استمرار مقاومته ستكلف أكثر من قبوله بشروط السلام التي يسعى مُشعِلُ الحرب لفرضها ، وإن استراتيجية الحرب المحدودة سوف تمنح الولايات المتحدة وسائل لإقامة علاقة حقيقية بين القوة والاستعـداد لاستخدامهـا وبين الجانب المادي والمعنوي في السياسة القومية .

ويحثّ كيسنجر بلاده على امتلاك قوات تقليدية كبيرة وأسلحة نووية تكتيكية لتجنب مواجهة الاختيار بين الاستسلام والانتحار ، لكنه حدد ثلاثة شروط أساسية للحرب المحدودة :

١ ـ أن تكون الحرب المحدودة قادرة على منع العدو من خلق أمر واقع .
٢ ـ أن تكون طبيعة القوة المستخدمة في الحرب المحدودة لا توحي للخصم بأن هذه الحرب ـ المحدودة ـ هي مقدمة لحرب شاملة .
٣ ـ أن يرافقها نشاط دبلوماسي ينجح في الإشعار بأن الحرب الشاملة ليست الـرد الوحيد على العدوان وأن ثمة رغبة للتفاوض على تسوية لا تصل للاستسلام غير المشروط .

ويرى كيسنجر أنه لتطوير استراتيجية الحرب المحدودة ، يجب إدراك المصالح التي لا تصل أهميتها الى حد تهديد وجود الدولة أو بقائها ، كما أن على صانع القرار أن يمتلك قدرة على ضبط الرأي العام إذا نشأ خلاف حول ما إذا كان وجود الدولة يتعرض للخطر أم لا ، وإذا توفر تفاهم ضمني بين الدول حول طبيعة الأهـداف المحدودة ، فإن من الممكن شن حروب تقليدية أو نووية محدودة دون خطر تصعيدها الى مستوى الحرب الشاملة .

ويعطي كيسنجر دوراً هاماً للدبلوماسية في قيامها بتسوية النزاعات الـدولية ويقول « من الناحية التاريخية كانت المفاوضات تسند بالقوة العسكرية التي يمكن استخدامها عند فشل الدبلوماسية ، ولاحظ كيسنجر أن الزيادة الهائلة في إمكانيات التدمير ساهمت في إطالة أمد النزاعات مما يجعل عصرنا يواجه مشكلة تناقض حيث لم يجر حل أية قضية لأن عنف الحـرب أكبـر من الأهـداف المتوخـى تحقيقهـا من

الحرب ، أي أن النزاعات تبقى على حالها ، لأن حلها عن طريق العنف أمر تتجنبه الدول في العصر الحالي نتيجة ما تتوقعه من دمار هائل يترتب على الحرب المعاصرة .

كذلك فإن انخفاض عدد الدول المتساوية تقريباً في قوتها أدى لزيادة صعوبة العمل الدبلوماسي ، فطالما أنه لا يوجد دولة قوية الى درجة تمكنها من تصفية بقية الدول ، فإن التحالفات المتقلبة ستستخدم لممارسة الضغط أو رصّ الصفوف ، وقد لعبت هذه التحالفات دور البديل للصراع المادي ، وفي فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت المرونة الدبلوماسية والموقف التفاوضي لدولة معينة يعتمد على قدرتها في أن تكون شريكاً في التحالف كغيرها من الدول ، لذا لم يكن ممكناً اعتبار أية علاقة بين الدول بأنها علاقة دائمة ، كما أن أي صراع لم يدفع به الى نتيجته النهائية ـ أي الحرب ـ.

ومع أن الحروب كانت تجري بين فترة وأخرى ، فإن الدول لم تغامر بوجودها وكانت قادرة بدلاً من ذلك على استخدام وسائل محدودة لتحقيق غايات محدودة .

ويتفق كيسنجر مع مورغانثو في عدم إقحام الايديولوجية في النظام الدولي لأنها لا تساهم فقط في اتساع نطاق الأهداف القومية بل تؤدي في النهاية لخلق دول هدفها قلب النظام الدولي القائم ، وفي غياب اتفاق بين القوى على إطار هذا النظام أو على الشرعية تصبح ممارسة العمل الدبلوماسي مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة .

وأخيراً ، فإن كيسنجر يرى أن حلف شمال الأطلسي مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة ، فلا الولايات المتحدة ولا دول أوروبا الغربية قادرة لوحدها على حلّ المشكلات التي تواجه الغرب بشكل عام ، وبدون التماسك الداخلي ـ في الحلف ـ فإن مستقبل « الحرية » مظلم ، وهو يدعو الى عدد من التغييرات في هذا الحلف :ـ

١ ـ تطوير ميكانيزم سياسي لوضع الخطط السياسية طويلة الأجل ولمعالجة الأزمات ومراقبة التسلح النووي ، ومثل هذا الميكانيزم يمكن تشكيله من لجنة تنفيذية من مجلس دول الحلف تضم في أعضائها الى جانب الولايات المتحدة كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا في حين تتناوب الدول الصغيرة العضوية في هذه اللجنة .

٢ ـ تشكيل مجموعة من كبار الضباط من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لتقديم الاستشارات العسكرية للجنة التخطيط طويل الأجل .

٣ ـ تشكيل قوة نووية متحالفة تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

روبرت ستروز هوبيه : ١٩٠٣ ـ؟

تتميز كتابة ستروز هوبيه من بين الكتابات الواقعية بتأكيدها على العلاقة بين القوة والقيم وبين القوة وتحول النظام الدولي ، إضافة الى إهتمامه بتحديد طبيعة القوة وممارستها وضبطها ، وهو يعتقد أنه بدون ممارسة القوة من الصعب إقامة أو الحفاظ على النظام السياسي ، فالقوة أداة حماية المجتمع من الفوضى بالرغم من أنها تؤدي الى الاستبداد والعنف وسحق الحرية[٢٥] .

وبالرغم من أن الصراع الدولي يعزى الى أسباب عدة ، إلا أن هذه الأسباب تنبع بشكل كبير من « دافع القوة » لدى الانسان والذي ينبع من دافع أكثر جذرية وهو الرغبة في تأكيد الذات ، ودافع القوة يعبر عن نفسه بأحد الأشكال التالية : الطموح الشخصي ، السعي للشهرة ، أو ببساطة السعي للاستفادة من أعمال الآخرين . وفي العصر الحديث أصبح عامل القوة أكثر أهمية من ذي قبل وذلك بسبب الزيادة السكانية وظهور الهياكل التنظيمية وزيادة البعد المادي للقوة ، بل ان ستروز هوبيه يعتقد « بأن القيود الدينية والميتافيزيقية التي لعبت دوراً في فترة معينة في تقييد صاحب القوة قد انهارت » في حين عزز تعظيم أو « تأليه » الدولة وتطور النظريات الداروينية من دافع القوة ، كما أن التغير الاجتماعي السريع الى جانب اغتراب الأفراد عن مجتمعاتهم القديمة أدى الى القلق الذي يعزز الميول الانتحارية لدى الأفراد والجماعات ويزيد من حوادث الحرب والعدوانية .

وإن نزوع الأفراد للحصول على القوة يؤدي الى جعل المجتمع ككل أكثر عدوانية ، والصراع على القوة داخل المجتمع يمتد الى النظام الدولي ، وهذا النزوع نحو القوة في السياسات الدولية يتبدى في عدد من الأشكال الصراعية مثل ، محاولة إحدى الدول فرض أيديولوجيتها على دولة أخرى ، أو الاختلافات السيكولوجية ومشاعر الخوف المتبادل أو اختلاف العادات والبنى الاجتماعية والثقافية والضغوط السكانية والصراع على المسائل الاقتصادية أو المنازعات الاقليمية أو الأمنية . وتباين النظم السياسية ، ونتيجة لهذه الأوضاع تسعى الدولة لتحقيق هدف معين مثل إعادة

رسم حدودها أو التأثير على النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لدولة أخرى ، أو السعي لزيادة أمنها من خلال إزاحة التهديدات المحتملة لها وتأكيد تفوقها .

ولتحقيق أهداف السياسة الخارجية على صانعي القرار أن يختاروا بين عدد من الوسائل البديلة ، وهذا الاختيار يتأثر بدرجة حماسهم لتحقيق هدف معين والفترة الزمنية المتاحة لإنجاز هذا الهدف الى جانب الثمن الذي سيدفع مقابل هذا الهدف وحجم المخاطرة وكذلك المدى الذي يتعارض فيه هدف مع آخر .

ولإدارة الصراع وجوه عدة ، وثمة أربع وسائل تستخدم لتشكيل سلوك الخصم :ـ التحول التدريجي لنوايا الخصم أو للطبقة الحاكمة أو الثورة من فوق أو الثورة من تحت أو الحرب .

وعناصر القوة لدى ستروز هوبيه هي نفس العناصر التي يتناولها الواقعيون ، كالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والقدرة التكنولوجية والعلمية وخصائص الطابع القومي والمؤسسات السياسية ، الى جانب المساحات والتركيب السكاني ، ويبدو أنه يؤيد الفكرة القائلة بأن تناقص عدد السكان يسبق في العادة التراجع في الموقع الذي تحتله الدولة على الصعيد الدولي .

والدول الأقوى من وجهة نظر ستروز هوبيه هي التي تمتلك أدوات كافية من المواد الاستراتيجية والتكتيكية الرئيسية أو انها تستطيع توفيرها من خلال تحكمها بطرق النقل بحيث يمكن توفيرها في لحظة الحرب ، أما دور المؤسسات السياسية والعسكرية فهو تحويل هذه العناصر أو المقومات الخاصة بالقوة الى حقائق سياسية عالمية .

وبالرغم من أ ن التكنولوجيا والجغرافيا هي مقومات رئيسية لقوة الدولة ، إلا أن ستروز هوبيه يبدي اهتماماً خاصاً بأفكار ماكيندر بخصوص المنطقة المركزية أو « القلب » ، فإذا ربطت السيطرة على الأراضي المتحكمة في سهول الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفييتي بالسيطرة على أوروبا الشرقية بين بحر البلطيق والادرياتيك وايجه ، فإن الشروط التي تصورها ماكيندر للسيطرة على القارة الأوروبية تكون قد توافرت ، ويرى ستروز هوبيه أنه في حالة توحيد القارة الأوروبية سياسياً تحت

زعامة قوة واحدة فإن تحولاً عميقاً في توزيع الامكانيات الاقتصادية والتكنولوجية سيحدث ومن هنا فإن الدفاع عن غرب أوروبا يمثل قضية حيوية للأمن الأمريكي بمعنى أن سيطرة الاتحاد السوفييتي على كل أوروبا سيؤدي لإختلال القدرات المتاحة - التوازن - بينه وبين الولايات المتحدة .

وفي تتبعه للتحولات الجذرية التي حدثت في النظم السياسية يرى ستروز هوبيه أن أول ثورة في النظام كانت في الحرب البلوبونزية ووصلت ذروتها في الحروب الأهلية الرومانية التي بدأت بين بومبيوس وقيصر ثم بين ورثة قيصر ، ولم تكن الثورة محصورة بمدينة واحدة أو قطر واحد بل امتدت الى كل منطقة البحر المتوسط ، وما أن مرت أربعة قرون حتى كان نظام الدولة قد تغير من نظام الدولة المدينة الى الامبراطورية العالمية الوحيدة ، وببزوغ فجر العصر الحالي ممثلاً في حركات النهضة والإصلاح افسح النظام الاقطاعي الطريق للدولة القومية ، ويبدو أن هذا النظام يشهد بدوره مرحلة تراجع ، إذ يعيش المجتمع الدولي على عتبة مرحلة ثورية ، فالدولة القومية لم تعد قادرة على تحقيق المطلوب منها وهو ما يبدو في التطور الذي يشهده المجتمع الدولي المعاصر ممثلاً في التوجه نحو الوحدات الأكبر وربما حتى الوصول لمرحلة توحيد العالم ، وما الصراع بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الا التعبير المؤقت عن صراع يشمل كل الدول والشعوب على مختلف المستويات .

ويرى ستروز هوبيه أن المسألة كلها مرتبطة بالطبيعة الجدلية للواقع ، فكل نظام يحتوي على قوى من داخله تعمل على تقويضه والنتيجة لهذا التغير الثوري في النظام الدولي هي التي ستقرر شكل التنظيم السياسي الدولي القادم .

ومع إعطاء ستروز هوبيه أهمية عظمى لدافع القوة وللعوامل البيئية في تكييف السلوك ، إلا أنه يرى أن لدى الإنسان الإمكانية لتشكيل مؤسساته وعلاقاته السياسية وهو يرى أن الشعوب الغربية والأمريكية على وجه الخصوص تستطيع أن تلعب دوراً حاسماً في تقرير نتيجة الثورة في النظام الدولي لا سيا من خلال حلف شمال الأطلسي ومواجهته للقوة الرئيسية المنافسة والمتمثلة في الاتحاد السوفييتي ، ومن هذه النقطة بالتحديد أبدى اهتمامه بالاستراتيجية الشيوعية وبالمفاهيم الاستراتيجية الملائمة للتحديات التي تواجه الغرب .

ويرى هذا الباحث الواقعي أن الاستراتيجية الشيوعية تدعو لاستخدام وسائل مختلفة أغلبها غير عسكري لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، وركّز دراسته على الوسائل المحددة التي يستخدمها الشيوعيون والتي لا تؤدي الى الحرب الشاملة من خلال ما وصفه « بالصراع المطول » ويقول : « إن أهم سمات مبدأ الصراع المطول هي : هدف شامل والسيطرة الدقيقة على الأدوات والتغيير المستمر لأرض المعركة ثم استخدام تكتيكات تستهدف ارباك الخصم وإفقاده لتوازنه وإنهاك مقاومته ، إن هذا المبدأ ـ الصراع المطول ـ يتم من خلال استراتيجية تسعى لتصفية الخصم عبر فترة زمنية وبعمليات محدودة تستخدم الخداع والمناورة والتلاعب ـ بالبناء النفسي للخصم الى جانب أشكال مختلفة من العنف » .

ولمواجهة هذه الاستراتيجية ومن خلال اهتمامه بالسبل التي على الانسان أن يستخدمها ليكيف أو يشكل نظامه في هذا العصر الثوري ، دعا الى تطوير استراتيجية امريكية تستند التفوق والمرونة وتدعم نظم التحالف ودمج اوروبا الغربية في اتحاد فيدرالي الى جانب استغلال نقاط الضعف لدى الخصم .

وفي عصر أصبح فيه البقاء العضوي مصدر قلق لكثير من الأفراد ، فقد أولى ستروز هوبيه الأهمية الأولى لتطوير نظام عالمي يؤكد على القيم الغربية وبهذا نعمل على استعادة التوازن الفكري بين الدفاع عن القيم والدفاع عن الحياة .

ريمون أرون[٢٦] :

نتيجة لمحاولته التوليف بين العديد من الكتابات السابقة والمعاصرة في العلاقات الدولية لا سيا في كتابه البارز السلام والحرب ، يصعب تصنيف ريمون آرون ١٩٠٤ ـ ١٩٨٣ بين منظري الواقعية .

وأقام هذا المفكر الفرنسي دراسته للواقع الدولي على أربعة أبعاد : النظرية والسوسيولوجية والتاريخ والعلوم التطبيقية ، وما يسميه النظرية يتطابق مع « تنظيم المعلومات واختيار المشكلات والمتغيرات ، وهو يسعى في مفاهيمه لتطوير الافتراضات الخاصة بالدبلوماسية والاستراتيجية وطبيعة القوة والتوازن ونظم القطبية الثنائية والقطبية المتعددة والنظم المتجانسة وغير المتجانسة .

ومن وجهة نظر آرون فإن النظرية تقدم عرضاً مفصلاً لجوهر الظواهر

وللعوامل المؤثرة التي يسعى عالم الاجتماع من خلالها الى تحديد أسباب الظاهرة وتعيين السبب الرئيسي من بين هذه الأسباب ، ويبدي آرون في الفصل الذي عنونه « بعلم الاجتماع » في الكتاب المذكور سابقاً اهتماماً بالعوامل الرئيسية التي تقف وراء السلوك الدولي ، وقد كرّس اهتمامه بشكل خاص للمشكلات المتعلقة بالفضاء والسكان والمصادر الطبيعية وجذور الحروب ، إضافة الى ما أطلق عليه « الأمة والمدنية والإنسانية » كتكتلات تؤثر على السلوك في المستوى الدولي ، وقد سعى آرون في دراسته للتاريخ وهو المستوى الثالث في البناء المفاهيمي الذي قدمه أن يربط بين نظريته وعلم الاجتماع كما يتصوره وبين النظام الدولي منذ عام ١٩٤٥ ، أما المستوى الرابع وهو الجانب التطبيقي ، فقد تمثل في محاولة آرون اشتقاق سلسلة من القواعد للسلوك الدولي من خلال تطبيق إطاره التحليلي على التاريخ المعاصر .

وطبقاً لوجهة نظر آرون ، فإن العلاقات الدولية تتكون من علاقات بين الوحدات السياسية في عالم مقسم دائماً سواء منذ زمن دولة المدينة اليونانية أو الدولة القومية المعاصرة ، ومع أن علم أو فلسفة السياسة تتضمن دراسة العلاقات الدولية ، فإن خصوصية هذه العلاقات تنبع من حقيقة انها تتناول علاقات بين وحدات سياسية يدعي كل منها بأن الحق في جانبه وبأنه صاحب الرأي الوحيد في قرار اللجوء للقتال أو عدمه .

ونتيجة لوجود العديد من الوحدات السياسية المستقلة ، يصبح الهدف الأساسي لكل وحدة هو ضمان أمنها وبالتالي ضمان وجودها ، وإن وجود مثل هذا الهدف يجعل القادة السياسيين عاجزين عن وضع سلوك « دبلوماسي استراتيجي » يتسم بالمنطقية ، وبالرغم من ذلك فإن آرون حاول وضع مثل ذلك ، حيث عمل على وضع نظرية تعالج المفاهيم الرئيسية كالاستراتيجية والدبلوماسية ، الوسائل والغايات ، القوة والامكانية ، المجد والفكر ، والنظم بمختلف أنماطها .

ويرى آرون أن رجل الاستراتيجية يواجه خطر الحرب طالما كان هناك خصوم له يشعر كل منهم بأن له الحق في أن يلجأ الى العنف كوسيلة أخيرة .

ويوافق آرون على أن العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع ، وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كلاً من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات

السياسية الموجودة في العلاقات الدولية [الدول] بعضها البعض حالات العداء أو الود أو الحياد أو ربما اللامبالاة .

ويتحدد مركز كل وحدة سياسية بالموارد المادية والبشرية التي يمكن لهذه الوحدة أن تخصصها لممارسة السلوك السياسي أو الاستراتيجي ، أما المدى الذي يمكن فيه لهذه الوحدات السياسية أن تعبىء مثل هذه الموارد فيعتمد على عدة عوامل من بينها - بالطبع - أن تكون هذه الموارد في وسع هذه الوحدات ، إضافة الى الأهداف التي يريد القادة السياسيون أن يحققوها من خلال استخدام مثل هذه الموارد .

ويؤكد آرون أن الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حد ذاتها وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلام أو المجد أو من أجل التأثير في مستقبل النظام الدولي .

ويشير آرون الى أن هناك عدة ظروف تؤثر في أهداف القادة السياسيين مثل التغيرات في التقنية العسكرية أو الاقتصادية أو التحول في المؤسسات والايديولوجيات إذ أن الاختراعات في المجال العسكري تؤدي إلى التعديل في القيمة الاستراتيجية لبعض المواقع الجغرافية أو في الأهمية الاقتصادية لموارد بشرية أو طبيعية معينة ، غير أن آرون يثير نقطة هامة وهي أن الوحدات السياسية التي تمتلك التأثير الأكبر على الآخرين . . . ليست هي الوحدات التي تسعى دائماً لفرض إرادتها على الآخرين .

أما بخصوص دور متغيرات القوة في تحقيق هدف القائد السياسي ، فإن آرون يعتقد أنه يمكن تعداد وتحديد أهمية هذه المتغيرات لكن الأصعب هو تقييم أثر هذه المتغيرات وفاعليتها في تحقيق ذلك الهدف .

إلى جانب ذلك ، فإن سلوك الدول تجاه بعضها البعض ليست نتيجة علاقات القوى فقط بل ونتيجة الأفكار والعواطف التي تؤثر على سلوك صانع القرار .

ويقدم آرون نموذجين للنظام الدولي : المتجانس وغير المتجانس ، وفي النموذج الأول تنتمي الدول لنفس النظام أو الشكل وتحمل نفس المفاهيم السياسية في حين تنتمي الدول في النظام غير المتجانس لمبادىء مختلفة وتسعى لتحقيق قيم متناقضة .

وفي النظام المتجانس يكون القادة السياسيون متفقين على الأهداف التي يسعون لها ، وربما تحدث منازعات داخل النظام المتجانس غير أن النظام نفسه لا يكون معرضاً للخطر ، ولذا فإن آرون يرى أنه منذ حرب الثلاثين عاماً سنة ١٦٤٨ الى حين الثورة الفرنسية عرف المجتمع الدولي نظاماً متجانساً ، ومنذ ١٩٤٥ أصبح النظام غير متجانس حيث أن الصراع يجري على طبيعة النظام الدولي نفسه وليس على أهداف في إطار هذا النظام .

غير أن آرون يقدم لنا نموذجين آخرين للنظام الدولي الذي يعرفه بأنه « تشكيلة من الوحدات السياسية التي تقيم علاقات منتظمة فيما بينها والتي قد تجد نفسها متورطة في حرب شاملة » وهما النظام ثنائي القطبية أو متعدد القطبية ، والتمييز بينهما قائم على أساس ما إذا كانت الأغلبية من الوحدات السياسية تتكتل حول دولتين لهما قوة كبيرة أو أن النظام يضم عدة وحدات سياسية تتقارب الى حد ما في قوتها .

وفي كل من النظامين الثنائي والمتعدد ثمة ميكانيزم للتوازن الذي يتمثل في ميل أو نزوع دولة أو مجموعة من الدول للحيلولة دون دولة معينة أو تحالف معين من تحقيق التفوق ، ويقول آرون أنه بالرغم من صلاحية هذه القاعدة في كل النظم الدولية ، فمن الضروري بناء نماذج طبقاً لترتيب القوى من أجل توضيح القواعد المتبعة لعملية التوازن ولكن كيف ؟ يقول آرون : في النموذج ثنائي القطبية فإن القاعدة الرئيسية للتوازن هي أن الدولة التي تتزايد قوتها يجب أن تتوقع الانشقاق لبعض حلفائها وانضمامهم للمعسكر الآخر بهدف تحقيق التوازن ، أما في النظام متعدد القطبية فإن القانون العام للتوازن هو أن هدف الأطراف الرئيسية هو أن يتجنبوا لحظة يجدون فيها أنفسهم تحت رحمة منافس معين بمعنى منعه من الحصول على عناصر قوة تفوق ما لدى الآخرين ، ودور الطرف الرئيسي في كل تحالف ـ او قائد التحالف ـ السعي لمنع نمو قوة التحالف المواجه وتدعيم التماسك داخل تحالفه .

والسلام في نظرية آرون يتحقق في ثلاثة أشكال : التوازن ، الهيمنة ، الامبراطورية ، وعند دراسة أية فترة تاريخية نجد أن وضعية القوى للوحدات السياسية هي إما

١ ـ متوازنة .
٢ ـ مهيمن عليها من قبل إحدى القوى .
٣ ـ إن إحدى الوحدات السياسية تفوق بقوتها ما لدى القوى الأخرى بشكل كبير جداً .

وبين السلام القائم على التوازن والسلام الامبراطوري ثمة حالة وصفها آرون بأنها السلام القائم على الهيمنة حيث لا ينازع أياً من الوحدات السياسية الوحدة الكبرى تفوقها ، غير أنه في نظام « الهيمنة » لا تسعى الدولة المهيمنة لابتلاع الوحدات الأخرى رغم عدم سعي تلك الوحدات لتغيير الواقع القائم في حين الامبراطورية تبتلع الوحدات الأخرى ، ويرى آرون أن ألمانيا في فترة الحرب الروسية الفرنسية ١٨٧٠ ـ ١٨٧١ حققت شكلاً من أشكال الهيمنة في القارة الأوروبية والتي سعى بيسمارك لجعلها مقبولة من الدول الأوروبية الأخرى .

وإذا كان السلام هو أكثر أو أقل من الوقت الدائم لأشكال العنف بين الوحدات السياسية فإن الصراع لدى آرون يتألف من جدلية العداء ـ الردع ، الاقناع ، التدمير .

ويتعلق الردع بالوسائل المادية التي تمتلكها دولة لمنع دولة أخرى من القيام بعمل معين من جهة وبالحل الذي يمكن للدولة أن تنقله للدولة الأخرى مصدر التهديد ، من جهة ثانية ومشكلة الردع في الوقت المعاصر هي مشكلته في السابق من جانبيها النفسي والتقني . . . . إذ كيف تستطيع دولة في حالة دفاع ـ من الناحية الدبلوماسية ـ أن تقنع دولة في حالة هجوم ـ دبلوماسي ـ بأنها ستنفذ تهديداتها ؟ فإذا كانت مصداقية الردع تعتمد على إدراك نوايا الدولة مصدر التهديد بأنها ستنفذ تهديدها فإن التهديد يصبح أقل إقناعاً حيث أن تنفيذه يبدو مناقضاً لمصالح أولئك الذين يقومون به . . . . لماذا ؟ لأن أسلحة التدمير الشامل ـ النووية ـ زادت من مخاطر تنفيذ التهديد وبالتالي قلّصت من القدرة على التهديد بشكل دائم [مثال : إن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع التهديد بالحرب الشاملة في كل قضية لأنه يدرك أن تنفيذ التهديد سيعود عليه بالضرر من جهة ومن جهة ثانية فإن هذه النقطة تؤدي الى عزوف الاتحاد السوفييتي ـ أو الولايات المتحدة ـ عن استخدام التهديد ـ] ، ومن هنا يصل آرون الى وضع نموذج شبيه بنموذج الوحدة المعترضة لدى كابلن والذي فيه

تكون كل دولة قادرة على إفناء الآخرين . وهنـا تؤ ثـر التكنولـوجيا في مصـداقية تهـديدات الأطـراف السياسية [لأنهـا تهـديدات لو نفّـذت ستعــود بالضرر على الجميع] .

أما الإقناع لدى آرون فهو يعني السبل المعدة لتعديل السلوك لوحدة معينة نحو شكل مرغوب أو مواجهة استخدام العنف وبالتالي التدمير .

ولكن التدمير ـ استخدام العنف لتحقيق الهدف ـ يعني من الناحية التجريدية لدى آرون « سحب السكان من نطاق السلطة المعنوية والإدارية لقوة قائمة ليندمجوا في إطارات سياسية وعسكرية لسلطة أخرى سواء تمّ ذلك خلال الصراع أو نتيجة له » .

والصراع من وجهة نظر آرون هو نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتـين أو وحدتـين سياسيتـين للسيطـرة على نفس الهـدف أو السعـي لتحقيق أهـداف غـير متجانسة ، ومع أن الانسان عدواني بطبيعته إلا أنه ليس من الضروري أن تكون الحرب هي التعبير عن هذه العدوانية ، ومع أن من المسـتحيل القضـاء على كافـة الصراعات إلا أنه ليس من الضروري أن يتجسد الصراع على شكل حرب بمفهومها التقليدي وهي القوة العسكرية المنظمة واستخدام الأسلحة التدميرية .

وفي مقارنة بين المؤ رخ الألماني ترتشيكا ١٨٣٤ ـ ١٨٩٦ والكتاب الواقعين الامريكيين يقول آرون « إن الكتـاب الامـريكيين الـذين يعتبـرون من المدرسـة الواقعية يرون أن الدول المدفوعة بالرغبة في الحصول على القـوة تبقـى في تنـافس دائم . . . غير أن هؤ لاء المفكرين ـ على عكس ترتشكا ـ لا يعتبرون ذلك قانوناً الهياً بل إنهم غير راضين عن هذا الوضع . . . . » وهنا ينصّب نقد آرون على الواقعيين الامريكيين من حيث أنهم ينتقدون المثاليين في بحثهم عن نموذج لإنهاء الصراع وفي نفس الوقت يسعون لوضع نظرية معيارية للعلاقات الدولية بنفس طريقة المثاليين .

أما الفصل الذي يحمل العلم التطبيقي ـ العملي ـ فإن آرون نفسه يقتحم مجال التنظير المعياري ، فيقول « إن على القائد السياسي أن يتذكر أن النظام الدولي هو نتيجة توازنات بين تلك القوى الساعية للحفاظ على النظام وتلك الساعية لتغييره ، وإذا فشل هذا القائد في الحساب الدقيق لهذه القوى فإنه سيكون عاجزاً عن إنجاز

مهمته الأولى وهي الحفاظ على أمن الاشخاص والقيم التي في عهدته ، أما بخصوص أخلاقية أو لا أخلاقية رجل الدولة فهو يرى أن أخلاقية القائد السياسي تختلف من تلك التي للفرد العادي .

ويحبذ آرون مجتمعاً دولياً يستند للقانون والنظام ، وهذا المجتمع لن يكون ممكناً دون تجانس الدول وتماثل البنى الدستورية ، وعلى الدول أن تقلل من مستوى تسليمها وتتوقف على التشكك في نوايا بعضها البعض والتخلي عن اللجوء للقوة لحل النزاعات .

تقويم النظرية الواقعية

ربما يكون للصراحة والوضوح بمثل ما لطبيعة الفرضيات في النظرية الواقعية دوراً في الانتقادات التي وجهت اليها من خارجها أو ما وجه من نقد لمنظري الواقعية فيا بينهم ، وسنحاول التعرض لأهم الانتقادات التي تشمل معظم لا كل المنظرين من نقطة لأخرى .

النقد الأول : مفهوم المصلحة القومية :ـ إن المصلحة القومية متغير رئيسي بحيث لا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن هذا المتغير ، غير أنه من الصعب إعطاء معنى عملي لهذا المفهوم فكل قائد سياسي يعطيه معنى مغايراً ، ويبدو أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم في اختلاف مفهوم المصلحة القومية ، إذ أن ثمة قوى معينة تحدد مدى حرية القائد السياسي في تفسير معنى المصلحة القومية ، وكثيراً ما يكون هذا القائد أسير سياسات أسلافه ، وهو يفسر المفهوم طبقاً لثقافته وقيمه والمعلومات التي في حوزته ، وفي هذه النقطة يقول ستانلي هوفمان أن مفهوم المصلحة القومية له دلالة في فترة الاستقرار حيث تكون الأطراف تتصارع على أهداف محددة وبوسائل محددة ، غير أنه عندما يصبح وجود الدولة ذاتها في خطر فإن كل الأهداف الأخرى تصبح تابعة لهذا الهدف ، بحيث يعاد النظر في سلم الأهداف . . . وهكذا فإنه في ظل غياب دراسات تجريبية من الصعب التقرير بمعنى محدد في زمن محدد لمفهوم المصلحة القومية .

النقد الثاني : استخدام التاريخ : يعيب بعض الباحثين على الواقعيين محاولاتهم استخدام مفاهيم سياسية من الماضي لتحليل النظام الدولي المعاصر مثل

السعي لتحديد أهداف محدودة ، فصل السياسة الخارجية عن الداخلية ، الدبلوماسية السرية ، استخدام توازن القوى كوسيلة لإدارة الصراع ، الدعوة للتخفيف من التركيز على دور الايديولوجيا . . . . إذ أن هذه المفاهيم لا تتصل إلا بنسبة ضئيلة بالنظام الدولي المعاصر .

وبإلحاح الواقعيين على الدول للعودة للممارسات التي عرفت في فترة سابقة ، فإن في ذلك مبالغة في مدى إمكانية مثل هذا التغيير في النظام الدولي الحالي ، فإذا قبلت الدول قوانين الطبيعة التي يزعم الواقعيون أنهم مكتشفوها ، فلماذا يكون من الضروري أن نلحّ على الدول ـ كما يفعل الواقعيون ـ للعودة الى قوانين المفترض انها مستندة لنفس القوانين [بمعنى إذا كان السلوك الدولي في أي فترة هو نتيجة لقوانين الطبيعة لا لإرادة الأفراد . . فهذا يعني أن القوة الحالية أو النظام الدولي الحالي هو أيضاً نتيجة قوانين طبيعية . . . فلماذا نطلب التخلي عن القوانين الطبيعية لهذا العصر لنعود لقوانين طبيعية لعصر سابق] .

وثمة بعد معياري في النظرية الواقعية والذي يبرز في دعوة الواقعيين لرجل السياسة لأن يغير من سلوكه ، كما أن التاريخ يقدم لنا نماذج تخالف ما أتوا به ، ثم إنهم لم يستطيعوا أن يفسروا لنا لماذا لا يلتزم بعض القادة السياسيين في سياستهم الخارجية بالمبدأ الواقعي .

النقد الثالث : القوة : بالرغم من تركيز الواقعيين على أن القوة هي الهدف الرئيسي للدولة الا أنهم لم يحددوا هذا المفهوم بشكل واضح ، فليس ثمة قياس موحد أو ثابت لقياس القوة ، ثم أن القوة يجب أن تربط بالهدف الذي تسعى لتحقيقه أي انها تقاس بالنسبة له ، غير أن الملاحظ أن القوى لا تتناسب مع المصالح القومية . . . . ويرى ستانلي هوفمان أن من الصعب أن نفهم القوة سواء كحالة سياسية أو كمعيار سياسي أو القوة المحتملة والقوة المستخدمة والقوة كمحصلة للموارد أو القوة كعملية . . . كأنها شيء واحد .

النقد الرابع : توازن القوى : يرى أنيس كلود وايرنست هاس في انتقاداتهم لمفهوم توازن القوى الذي تستخدمه الواقعية أن هذا المفهوم يحمل معان عدة .

١ ـ سياسة تستهدف تحقيق أهداف معينة في العلاقات الخارجية .
٢ ـ تعريف لحالة واقعية .

٣ ـ توزيع متساو للقوى أو توازن في النظام الدولي .
٤ ـ تعريف لأي توزيع للقوى .
٥ ـ البحث عن الهيمنة .
٦ ـ تعريف لقانون شامل للتاريخ .

ونتيجة للمعاني العديدة لمفهوم توازن القوى فإن فائدته تصبح محدودة ما لم يحدد الكاتب مسبقاً مفهومه لتوازن القوى ، ولكن كلود يعود ليشير الى المعاني المتكررة والمتباينة لدى الكاتب الواحد من كتاب الواقعية .

رغم ذلك كله ، تبقى الواقعية هي أكثر المدارس في العلاقات الدولية قوة لا سيما من خلال تركيزها على متغير رئيسي وهو القوة ومحاولتها وضع نظام للعلاقات الدولية ، والواقعيون سبقوا غيرهم في الاستناد للتاريخ في بناء النظرية كما أنهم ساهموا في وضع نظرية معيارية يستفيد منها صانع القرار ، كما أن الموضوعات التي تطرحها النظرية الواقعية مثل : التفاعل والسلوك لدى صانعي القرار وطبيعة القوة وأهداف السياسة الخارجية ، ووسائل استخدام القوة وأثر البيئة على السلوك السياسي والأغراض والسياسات التي ينتهجها صانع القرار . . . . كلها موضوعات هامة في دراسة العلاقات الدولية .

الى جانب ذلك فإن دراسة القوة كانت موضوعاً مركزياً لدى باحثي الدراسات الاجتماعية النفسية ، حيث أن دراسة التفاعل ـ الفعل والاستجابة ـ هي مسألة هامة لدراسة محاولات وحدة معينة لفرض تأثيرها على وحدة أخرى سواء بالتعاون أو الصراع ، كما أن دراسة صناعة القرار مسألة هامة لتفسير مفهوم المصلحة القومية في لحظة معينة ، فنظام صناعة القرار ككل الأنظمة الاجتماعية هو نظام مفتوح لإستيعاب كل المتغيرات ـ المدخلات ـ القادمة من البيئة ، ومن هنا فالبيئة عامة والبيئة السياسية خاصة تصبح موضوعاً هاماً لا للمدرسة الواقعية فقط بل لدارسي نظرية النظم كعامل يكيف السلوك السياسي .

وباختصار فإنه الى جانب مساهمات الواقعيين في العلاقات الدولية ، فإن نظريتهم طرحت عدة فرضيات حول السلوك السياسي يمكن إخضاعها لمزيد من الدراسة باستخدام أطر ومناهج أخرى .

الفصل الرابع

نظرية النظم في السياسة والعلاقات الدولية

المدخل :

يمكن القول بأن مصطلح « نظام » يكاد يكون من أكثر المصطلحات استخداماً في الأدبيات السياسية ودراسات العلاقات الدولية ، وهو مصطلح يصف :

أ ـ إطار نظري لتدوين المعلومات المتعلقة بظاهرة سياسية .
ب ـ نسق متكاملة من العلاقات المستندة الى مجموعة فرضية من المتغيرات السياسية ، فمثلاً النظام الدولي يتضمن الحكومة العالمية [الحكومة العالمية متغير سياسي مفترض] .
جـ ـ نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية في نظام دولي مثل نظام القطبية الثنائية في الخمسينات من هذا العصر .
د ـ نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها .

وسنحاول في هذا الفصل أن نركز على نظرية النظم لا على تحليل النظم بالرغم من صعوبة التمييز بينهما في كثير من الأحيان ، إذ أن التحليل يصف أحياناً وسائل متنوعة معدة لتسهيل الاختيار المنطقي في القرارات الخاصة بتوزيع الموارد [مثلاً الإجراءات التي تتخذها وزارة الدفاع للقيام بأفضل توزيع للموارد بين أنظمة التسليح المختلفة . أي القدرة على توزيع مبلغ معين مثلاً أو عدد من البشر . . . . الخ على الأسلحة البرية والبحرية . . . . الخ شريطة أن يكون هذا التوزيع هو الأفضل لتحقيق الكفاءة] .

ولكن مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيراً ما استخدم ليدل على مفهوم

نظرية النظم وليصف إطاراً نظرياً وليحدد مناهج البحث الخاصة لفهم عمل النظم السياسية ، وهي تساعد ـ تحليل النظم ـ على تقرير مدى كفاءة نظام سياسي في تحقيق توازن في مواجهة الضغوط والقدرة على التكيف أمام التغييرات التي تفرض على النظام من الداخل أو الخارج .

إننا سنتناول نظرية النظم على أساس انها تعني سلسلة من البيانات المتعلقة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلاً سيجري بينها ، بمعنى أن تغيراً يجري في متغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي الى تغيرات في عدد آخر من المتغيرات .

ويقول أناتول رابوبورت « إن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء هو ما يمكن تسميته بالنظام ، أما المنهج الذي يسعى لاكتشاف « كيف يحدث » هذا في مختلف النظم هو ما يمكن اعتباره النظرية العامة للنظم ، وهذا يعني أن الجهاز العصبي للإنسان وجهاز السيارة أو فروع شركة معينة . . . أو توازن القوى . . . كلها موضوعات يمكن إطلاق صفة النظام عليها .

ويمكن وصف النظام في حالاته المتعاقبة ، سواء كان محكم التنظيم أو عكس ذلك مستقراً أو غير مستقر ، والنظم الفرعية قد تكون في نطاق نظام رئيسية ، ولكل نظام حدود تفصله أو تميزه عن البيئة التي يعمل في نطاقها ، وكل نظام ـ الى حد ما ـ هو شبكة من الاتصالات التي تسمح بتدفق المعلومات التي تؤدي الى حدوث عملية التكيف الذاتي ، ولكل نظام مدخلاته ومخرجاته ، وربما تكون مخرجات نظام معين هي مدخلات لنظام آخر يترابط معه ، وعندما يترابط نظامان في اتجاهين نسمي ما يحدث بالاسترجاع ، ونحن نميز في العادة بين حالة أو وضعية النظام وبين عمل النظام فبعض المتغيرات تؤثر في حالة النظام وتؤدي لإختلال التوازن فيه ثم يعود النظام الى حالته الطبيعية الأولى ، ولكن متغيرات أخرى قد تحدث تأثيراً يؤدي الى تحول الخصائص العملية للنظام إذ بدلاً من أن يعود الى حالته التوازنية الأولى قد يخلق توازناً جديداً يكون على مستوى مختلف وفي ظل ظروف مختلفة .

ومع أن نظرية النظم حظيت بأهمية كبرى خلال العقد السابق في الدراسات السياسية ، إلا أن فكرة النظم لم تكن معروفة للكتاب السياسيين الأوائل ، وقد

أخذ الدارسون المعاصرون في العلوم السياسية مفهوم النظم من العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية التي كان لنظرية النظم فيها تأثير كبير ، أما العلوم الاجتماعية فقد أخذته من مفهوم الاتزان الفيزيائي والبيولوجي [التوازن بين أجزاء جسم أو كائن حي] .

ومن بين أهم أنصار نظرية النظم استاذ البيولوجي في جامعة البيرتا بكندا البروفيسور [لودويغ فون بيرتالانفي] الذي تعود دراسته في هذا الحقل الى العشرينات من هذا القرن ، وهو يرى أن التخصص المتزايد لدرجة لم يسبق لها مثيل في العلم المعاصر أدى الى التفسخ في النظام ككل بحيث أضحى من العسير نقل مفهوم معين في علم معين الى علم آخر بل إن التخصص المتزايد خلق تباعداً بين الدارسين يحول دون الاتصال فيما بينهم ، ويبدو أن نظرية النظم تمثل رداً على هذا التحدي ، ويعتقد رابوبورت أن منهج النظم يمكن من فسح المجال لإيجاد مناهج جديدة تركز على العلاقة الوظيفية بين الأجزاء والكل دون أن نضحي بالدقة العلمية .

ويضيف بيرتالانفي ان من الضروري في نطاق نظرية النظم ان لا ندرس أجزاء او عمليات منفصلة من النظام فقط ، بل المشكلة الرئيسية تتمثل في تنظيم العلاقات التي تنتج عن التفاعل اضافة الى مشكلة التعرف على الجزء عندما يدرس منفصلاً وعندما يدرس في إطار النظام .

ومن هنا فإن بيرتالانفي ورابوبورت يريا أن بين البنى المتشابهة أو المختلفة ثمة تماثلاً ينبع من كونها « نظماً » أو مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها ، ومن هنا فإن نظرية النظم العامة تقدم لنا أداة صالحة لبناء النماذج التي يمكن استخدامها أو نقلها الى ميادين مختلفة اضافة الى الحيلولة دون الوقوع في التحليلات الغامضة التي كثيراً ما ترافق تطور هذه الميادين .

علماء نظرية النظم

كينيث بولدينغ(٢٧)

حاول هذا العالم من خلال دراساته في مجال الاقتصاد ونظرية النظم العامة أن يُصنف النظم وفقاً لدرجة تعقيدها سواء ما كان منها نظم حيوانية أو إنسانية ،

ولاحظ أن جمع واختيار واستخدام المعلومات مسألة أكثر تعقيداً في النظام الانساني منهـا في النظـم البسيطـة الأخـرى ، فالترموستـات على سبيل المثـال لا تتأثـر إلا للتغيرات في الحرارة فقط ، وهذا يعني أنه كلما كان النظام أبسط كانـت البيانـات الضرورية لاستمراره أقل ، ويرى بولدينغ أن لدى الإنسان معرفة أو تصوراً بأن لديه معرفة ذاتية ـ أي يعتقد أن لديه معرفة ـ وهذا يجعله يتعامل مع الواقع المحيط به انطلاقاً لا من دافع محدد بل من خلال معرفته ـ أو تصوره ـ لهذا الواقع بغضّ النظر عن حقيقة هذا الواقع ، ومن هنا فإن صعوبة التنبؤ بسلوك النظام تنبع من تدخل التصور بين الدافع والاستجابة ، وتبرز مشكلة النظم المعقدة من هذه الزاوية إذ أن التصور أو الاعتقاد بالمعرفة يؤدي الى حجب المعلومات الضرورية لبقاء النظام .

وتبنى النظم سواء السياسية أو الاجتماعية من مجموع تصورات المشاركين في هذه النظم ، ويطلق بولدينغ على مجمل هذه التصورات اصطلاح المعرفة الشعبية (Folk Knowledge) ، ويلاحظ أن قرارات القادة السياسيين تتكيف لتتطابق مع هذه المعرفة الشعبية وتكون النتيجة اختفاء المعلومات الحقيقية . كما أن جهاز جمع المعلومـات في النظـامين الـداخلي والـدولي يتجـه عادة ليؤكد تصورات صانع القرارات والمعرفة الشعبية ، ويرى بولدينغ أن عزل تأثيرات المعرفة الشعبية على صناعة القرار سيكون له أكبر الأثر مثلما كان لإزالة النظريات التي سادت في القرون الوسطى حول علم الكونيات الأثر الأكبر على تطور العلوم الحديثة ـ ومن هنا يمكن القول أن مسألة التصور تعتبر متغيراً هاماً لدى بولدينغ عن دراسة الظواهـر السياسية كالصراع وصناعة القرار .

ويرى بولدينغ أن نظرية النظم العامة تساعد في الدراسات التـي تستخـدم مختلف العلوم الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية ، علم النفس ، التاريخ . . . . الخ ، ويقترح منهجين في استخدام هذه النظرية لتنظيم المعلومات المستخدمة من فروع مختلفة :

المنهج الأول : يبـدأ بالمجـال التجريبـي في هذه الفـروع العلمية ثم يحـدد الظاهرة العامة بين كل هذه الفروع ثم يتم بناء نموذجين نظريين يرتبطان بحقلين مختلفين ، على الأقل من الدراسة ، فمثلاً جميع الفروع العلمية تقريباً تتناول الأفراد كتكتلات تتفاعل فيما بينها ، وهذه النماذج السكانية يمكن استخدامها في عدة فروع

علمية سواء من زاوية الصراع أو التنافس أو التعاون .

المنهج الثاني : يحدد تسعة مستويات من النظم حسب تعقيدها ثم يحلل هذه الظاهرة طبقاً لموقعها على هذا السلم النظامي الذي يشمل المستويات التالية :

١ ـ مستوى البنى الثابتة : وهو المستوى الذي يصف أو يحدد الاطار الأولي للواقع المدرك من خلال الوصف الجغرافي والكوني وهذا الإطار يشمل النظام الشمسي ودوران الالكترونات حول النواة الى جانب علم الاجتماع الوصفي ، وبدون الحذر والدقة في هذا الوصف للعلاقات الثابتة ـ ستاتيك ـ فمن الصعب بناء نظرية وظيفية أو ديناميكية .

٢ ـ المستوى الثاني : المستوى الآلي الذي يشير الى النظام الديناميكي البسيط الذي تكون حركته مقررة مسبقاً ، وهذا المستوى يتضمن كلاً من نظم التوازن البسيطة والنظم الديناميكية غير اليقينية . [بمعنى أن هذا المستوى فيه نظامان : البسيط الذي يمكن معرفة حركته مسبقاً . . . وغير البسيط الذي من الصعب التكهن بالحركة مسبقاً] .

٣ ـ مستوى الترموستات وهو يتميز عن المستوى السابق في أن عمله يعتمد على تحول وتفسير المعلومات [أي أنه يتأثر بالتحول ولا يهتم إلا بإثبات التحول . . . مثل ارتفاع درجة الحرارة تؤدي الى التغير الذي تقوم الترموستات بالتدليل عليه] .

٤ ـ النظام المفتوح وهو النظام الذي يبقى أو يتجدد ذاتياً مثل النظم الذرية والخلوية .

٥ ـ المستوى الاجتماعي التطوري حيث يقسم العمل بين الخلايا المختلفة في المجتمع مع ملاحظة أن عمل هذه الخلايا مترابط في نفس الوقت [أي النظام الذي يحكم تطور الحياة نفسها في مختلف المجالات] .

٦ ـ المستوى الحيواني حيث يتسم « بالإحساس الذاتي » من خلال الحواس والقدرة على استيعاب وبناء المعلومات [أي يشعر بجسده ويرى ويسمع] .

٧ ـ المستوى الانساني حيث يختلف عن المستوى السابق بالوعي الذاتي وبالقدرة على استخدام اللغة والرمز .

٨ ـ مستوى التنظيم الاجتماعي ويختلف عن المستوى السابق في أن وحدة النظام هنا هي الجماعة وليس الفرد ، والنظام الاجتماعي هو مجموعة من الأدوار المترابطة فيما بينها بقنوات اتصالية .

٩ ـ النظم المبهمة أو التي وصفها بولدينغ بأنها مطلقة ونهائية وخارج نطاق المعرفة .

وهكذا فإن نظرية النظم عند بولدينغ تزودنا بإطار نضع فيه الأنظمة التي تبدو لنا مختلفة من أجل بناء أكثر تماسكاً ، أي اننا نضع النظم المتضاربة في نطاق قاعدة تشملها كلها بحيث تصبح العلاقات والارتباطات أكثر وضوحاً مما هو عليه الحال عند تناولها كل منها على حدة ، ومن خلال سلم النظم السابق يمكننا أن نتعرف على المعرفة النظرية والتجريبية التي يتم من خلالها تصنيف النظم ، بمعنى أن القاء نظرة على النظم التسعة السابقة يمكننا من التعرف على ميادين المعرفة سواء النظرية أو التطبيقية وهذه الميادين هي في الحقيقة التي تصنف النظم على أساسها .

تالكوت بارسونز[٢٨]

يعتبر بارسونز من أشد المتحمسين لنظرية النظم في مجال الدراسات السوسيولوجية ، وقد أثّرت دراسته على هذا الجانب في الدراسات السياسية ، وقد طور نظاماً لإستخدامه كأداة للتحليل أطلق عليه « نظام الفعل » .

ويتناول بارسونز نظام الفعل من خلال ثلاثة متغيرات هي فاعل وظرف وموجهات للفاعل ، وهذه الأخيرة ـ موجهات الفاعل ـ تشتمل على بعدين هما :

١ ـ موجهات دافعية : حيث يدرك الفاعل الظرف أو الموقف الذي يواجهه فيضفي عليه أهمية عاطفية أو انفعالية ثم يوزع طاقته على الجوانب المختلفة ليعود ليختار من بين هذه الجوانب بعضها .

٢ ـ موجهات قيمية : حيث يراعي الفاعل بعض المعايير والمستويات الاجتماعية ، ولكن هذه المراعاة تتم من خلال الإدراك للموقف ثم إبداء الانجذاب نحوه متأثراً في ذلك بمعايير أخلاقية .

وطالما أن العلاقات بين الفاعل والظرف أو الموقف تتسم بالتكرار فهذا يعني أن كل فعل لا يتم إلا في نطاق نظام معين ، ومع إدراك بارسونز بأن الفعل قد يتم في

إطار فردي إلا أن ما يعنيه في دراسته هو الفعل الذي يتم في نطاق اجتماعي ، ولذا فإن نظام الفعل عند بارسونز يضع الأفراد بين دور السبب ودور الهدف بحيث تصبح عملية الفعل هي سبب أو دافع فرد هدف أو نتيجة ، وإذا شعر الفاعلون [الأطراف في عملية التفاعل]بالرضا فإنهم يعملون على تطوير هذه النتيجة المكتسبة من خلال المحافظة على النظام الذي قدم لهم ذلك ، ومن هنا فإن قبول اطراف عملية التفاعل بالنظام الذي جرت فيه العملية يؤدي الى خلق ميكانيزم التوازن داخل النظام .

وفي أية لحظة من اللحظات فإن الفرد طرف في نظم فعل متعددة كالأسرة ومكان العمل والدولة ، وهذه النظم الفرعية يدمجها بارسونز في ثلاثة أشكال :

أ - النظام الفردي .
ب - النظام الاجتماعي .
جـ - النظام الثقافي .

وهذه النظم الفرعية الثلاثة متداخلة في إطار نظام الفعل بحيث يؤدي أي تأثير على إحداها لردات فعل في بقية النظم ، ومن هنا ينظر بارسونز الى المجتمع على أنه شبكة متداخلة من نظم الفعل .

ويرى بارسونز أن ثمة امكانية لتمييز ودراسة الأفعال التي يقوم بها الأشخاص أو الفاعلون كأعضاء في نظم فعل معينة ، والفعل يستند الى عملية اختيار من بين مسارات متعددة يعتقد الفاعل انها مفتوحة أمامه ، والفعل من وجهة نظره مجموعة من العمليات الموجهة تتحكم فيها الموجهات الدافعية والقيمية التي ورد ذكرها ، والمسار الذي يتبناه الفاعل لفعله يعتمد على تجربته السابقة وعلى توقعاته لردود فعل الطرف الآخر الذي تجري عملية التفاعل معه . ومن هنا يلعب التفاعل دوره في التطور الثقافي على المستوى الانساني ، ويزود الثقافة بنماذج ذات أهمية كبرى عن الفعل في النظام الاجتماعي ، كما أن الفاعلين أو اطراف عملية التفاعل في نظام اجتماعي متكامل الى درجة بعيدة يعملون على إشباع حاجات محددة بين بعضهم البعض .

ويقدم بارسونز مجموعة من المتغيرات موضوعة في خمسة نماذج تمثل مجموع

المآزق التي يواجهها الفاعلون ـ الأطراف في النشاطات الاجتماعية ، وهذه المتغيرات تمثل البدائل المتاحة أمام الفرد ليختار من بينها عند مواجهته لمواقف اشكالية وهذه النماذج هي :

١ ـ الشمولية مقابل الخصوصية : حيث يواجه أطراف التفاعل مأزق الاختيار بين الأهداف من منظور ذاتي وخاص أو من منظور جماعي وعام ، ففي الوقت الذي يرى الفرد فيه تطبيق العدالة المجردة من منظور جماعي فإنه يقيم علاقاته مع ذويه من منظور ذاتي .

٢ ـ القيمة مقابل الانجاز : وهو يشير الى القيمة التي تحكم التطور الإنساني في النظم السياسية والاجتماعية . . . مثلاً أيهما أهم تحقيق الثروة أم زيادة القدرات الثقافية والذهنية ، بمعنى لمن يعزى انجاز معين كالتطور مثلاً ؟ هل للمتغير أ أم المتغير ب . . . . الخ .

٣ ـ الذاتية مقابل الجماعية : بمعنى هل الفعل تم لمصلحة الطرف الذي قام به أم لمصلحة اطراف أخرى ، فمثلاً رجل الأعمال يدير الفعل لذاته في حين تدير الحكومة أفعالها لمصلحة المجموع .

٤ ـ العاطفية مقابل الحيادية : وتشير الى مدى حساسية أو عدم حساسية الفرد تجاه المثيرات العاطفية .

٥ ـ التخصص مقابل الانتشار : حيث نميز بين العلاقات المنتشرة والشاملة مثل الزواج وبين العلاقات المبنية على أساس دقيق ومتخصص مثل التفاعل أو العلاقة بين كاتب المبيعات وزبائنه ، وفي الوقت الذي تتسم المجتمعات التقليدية بسمة الانتشار فإن التخصص الوظيفي هو سمة المجتمعات المتطورة .

وقد رأى بعض الباحثين إمكانية لاستخدام نماذج بارسونز في دراسة النظم الاجتماعية والسياسية ، فمثلاً يرى بارسونز أن البيروقراطية مبنية على أساس قاعدتين من القواعد الخمس التي ذكرها وهما الشمولية والإنجاز [النموذج الأول والثاني] بينما العلاقات التعاقدية بين الشركات تقوم على أساس التخصص [النموذج الأخير] ، ومثل هذه المتغيرات المتقابلة في إطار النماذج السابقة يمكن أن تستخدم لدراسة العلاقات الدولية أو الأحزاب السياسية على المستوى المحلي أو الوطني .

ويعطي بارسونز أهمية كبيرة للتوازن كوسيلة لقياس التذبذبات في قدرة النظام الاجتماعي على معالجة المشكلات التي تؤثر على هيكل النظام نفسه .

وتفترض نظرية النظم وجود اعتماد متبادل بين أجزاء النظام في مجالات محددة تفرض بدورها القانون على أركان النظام ، ومع أن النظام يعني التوازن ، فإن بارسونز يؤكد أن التوازن لا يعني بالضرورة الاستقرار بل قد يكون في إطار عملية التغير وهو ما يسمى بالتوازن المتحرك والذي يمكن التمثيل عليه بالنمو ، إذ أن النمو يمثل عملية انتقال من نقطة الى أخرى ولكن التوازن يبقى ما دامت عملية الانتقال قد تمّت بشكل غير عشوائي .

والنظم الاجتماعية متميزة بتعدد التوازنات فيها نتيجة وجود أنظمة فرعية عديدة داخلها ، ولكي يبقى النظام الاجتماعي ككل في حالة توازن لا بد أن تتوازن نظمه الفرعية . ويبحث بارسونز في كيفية بقاء النظم أو تعزيز دورها أو كيفية انهيارها ويحدد للمسألة الأولى أي بقاء النظام أربعة شروط .

أ ـ قدرة النظام على تأكيد قدرته في تجديد نماذجه الرئيسية وقيمه ومعاييره .
ب ـ القدرة على التكيف مع البيئة ومع التغيرات التي تجري فيها .
جـ ـ القدرة على تحقيق الأهداف الموكلة لهذا النظام أو التي جاء من أجلها .
د ـ تكامل مختلف الوظائف والنظم الفرعية لتشكل كلاً متماسكاً ومتناسقاً .

وفي النظام الاجتماعي عند بارسونز تمثل الأسر وما يتبعها [كالخدم . . . الخ] النظم الفرعية التي تقوم بوظيفة الحفاظ على النظام ، أما التكيف فيتم في المجال الاقتصادي وفي نطاق التغيرات العلمية والتكنولوجية ، وتقوم الحكومات بوظيفة تحقيق الأهداف للنظام ، أما الوظيفة التكاملية فتؤديها النظم الفرعية الثقافية كأدوات الاتصال الجماهيري والدين والتعليم ، وقد عمل الباحثون السياسيون على تكييف هذه الشروط التي قدمها بارسونز وتوزيع الأدوار على النظم الفرعية لدراسة النظام السياسي الذي هو بدوره أحد النظم الفرعية عند بارسونز ، كما أن دراسات بارسونز هذه أثّرت على دارسي العلاقات الدولية كما ستلاحظ .

وبالرغم من أن بارسونز لم يعط اهتماماً كافياً للعلاقات الدولية إلا أنه رأى في النظام الدولي نماذج تفاعلات مشابهة لتلك التي تجري في نطاق نظام الفعل على

المستوى المحلي ، والمشكلة الرئيسية للنظام الدولي والنظام المحلي هي الحفاظ على توازن النظام لا سيما ليتمكن النظام من مواجهة التوترات التي تحدث داخله .

ويرى بارسونز أن وجود نظام فرعي قائم على القطبية الثنائية يزيد من صعوبة الحفاظ على التوازن ، وهو يدعو الى قيم مشتركة تفيض عبر الحدود كعامل هام للنظام الدولي ، ومع أن النظام الدولي يخلو من مثل هذه القيم الى حد بعيد ، فإن الأهمية التي علقت على التطور الاقتصادي والاستقلال الوطني في أجزاء كثيرة من العالم خلال الجيل الماضي تجعل منها شكلاً ـ وإن كان ضعيفاً ـ من أشكال الإجماع على المستوى العالمي ، ويدعو بارسونز الى الحاجة لتطوير إجراءات تحقيق الاجماع بين الأطراف مثل الاتفاق بين المشاركين في السياسات الدولية على الهيئات والاجراءات الخاصة بتسوية المشاكل والنزاعات ، أما مشكلة الاستقرار الدولي فإن بارسونز يقول « في السياسات الداخلية والنظم الاجتماعية يحقق الناس وحدة أكبر نتيجة لانقساماتهم المتعارضة . . . . فمثلاً بعض الكاثوليك جمهوريون وبعضهم ديمقراطيون وكذلك الحال مع البروتستانت ، ومثل هذه التباينات على المستوى الدولي ستعزز احتمالات الاستقرار[٢٩] .

ديفيد ايستون وآخرون

يمكن القول ان النظام السياسي هو المفهوم الأكثر اهتماماً به من قبل الباحثين السياسيين ، وهو يشير في رأي غابريل الموند الى « ذلك النظام من التفاعلات الموجودة في كل المجتمعات المستقلة ويقوم بوظيفة تحقيق التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً من خلال استعمال أو التهديد باستعمال قدر من الإكراه وان كانت شرعية هذا الإكراه تتباين من درجة الى أخرى » أما كارل دوتيش فالنظام عنده تفاعلات وإتصالات ، ويركز دوتيش على المدى الذي يتوفر للنظم السياسية فيه التسهيلات الملائمة والكافية لجمع المعلومات الداخلية والخارجية الى جانب نقل هذه المعلومات الى مراكز صناعة القرار ، بمعنى أن دوتيش يؤكد على مدى حرية تدفق المعلومات والاتصالات داخل المجتمع بما يخدم صناعة القرار .

أما ديفيد ايستون فيرى أن نظرية النظم ترتكز على اعتبار الوجود السياسي إطاراً تجري في نطاقه سلسلة من التفاعلات ، غير أن هذا الوجود محاصر بعدد من النظم الاجتماعية التي تؤثر فيه بشكل مستمر ، ويميز ايستون بين التفاعلات

السياسية وغير السياسية على أساس أن الأولى موجهة بشكل رئيسي نحو « التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع » في حين يرى هربرت سبيرو أن النظام السياسي يمكن أن يوجد حيثما « تعاون الشعب أو تصارع على حل مشاكله المشتركة » والمشكلة تدخل النظام السياسي عندما يدركها المجتمع ويختلف عليها ولكنها تخرج من النظام السياسي عندما يتم التوصل الى حل لها .

وأولى الباحثون السابقون ذكرهم اهتماماً بالوظيفة التي يقوم بها النظام السياسي ، أي كيف يحول النظام السياسي المدخلات الى مخرجات .

أما ايستون فقد ركز على تحليل المدخلات والمخرجات ، فالمدخلات الرئيسية في النظام السياسي هي الحاجات والتأييد في حين تتمثل المخرجات الرئيسية في القرارات التي تحدد نظام توزيع المكاسب ، أما المرند فيكرس بحثه للإجابة على تساؤل حول الكيفية التي تنخرط فيها النظم السياسية في عمليات التكيف والتوحيد والاتصال السياسي . . . . الخ ، ومثل هذه العوامل تمثل الحاجات المطلوبة من النظام السياسي وهي بالتالي المدخلات ، أما المخرجات فهي القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

أما بالنسبة لدويتش ، فإن النظم السياسية يمكن أن تُصنف طبقاً لقدرتها في الاستجابة للمطالب المقدمة اليها ، وهو على هذا الأساس يصنفها الى أربعة :-

أ - نظم منهارة ذاتياً : فهي تنهار حتى لو توفرت لها بيئة مناسبة الى حد ما .

ب - نظم غير حيوية :- وهي النظم التي من غير المرجح لها الاستمرار بمجرد مواجهتها للصعوبات التي غالباً ما توجد في معظم البيئات .

جـ - نظم حيوية :- وهي القادرة على البقاء حتى في ظروف بيئة صعبة الى حد ما .

د - نظم مدعمة ذاتياً :- وهي التي لديها القدرة على زيادة احتمالات بقائها مع تباين البيئات .

وأبدى ايستون اهتماماً كذلك بكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لبيئته ، فالحاجات أو المطالب تبرز للنظام السياسي من داخله أو خارجه ، أما الدعم والتأييد فيتمثل في تلك الموارد التي تمكن من تدعيم النظام في استجابته للمطالب الملقاة على

عاتقه ، أما المخرجات عند ايستون فهي القرارات أو السياسات كما ذكرنا .

وحين انتقل ايستون لتطبيق تصوره على المستوى الدولي انطلاقاً من المستوى القومي يقول « من الممكن أن نجد على المستوى الدولي سلسلة من العلاقات التي يتم من خلالها توزيع القيم سلطوياً . . . . ومع أن النظام الدولي يفتقد عنصر الشمولية والقوة والقبول بشرعيته تماماً . . . إلا أن الأعضاء في هذا النظام يتقدمون بمطالب أو حاجات على أمل أن هذه المطالب ستتحول الى مخرجات ـ قرارات ـ ورغم أن السلطات في النظام الدولي أقل مركزية من أغلب النظم المعاصرة وأقل استمرارية منها ، فإن الدول العظمى ومختلف أشكال المنظمات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة نجحت ـ الى حد ما ـ في حلّ خلافات معينة واعتبرت قراراتها في هذا المجال مقبولة على أساس ان لهذه الهيئات = عصبة الأمم ، الأمم المتحدة . . . الخ = طبيعة سلطوية .

ومن خلال استخدا « لنموذجه ، يرى ايستون امكانية دراسة وتصنيف النظم السياسية طبقاً لكفاءتها في التوزيع السلطوي للقيم ، سواء على المستوى القومي أو الدولي ، أما عند سبيرو فإن العملية السياسية تتمثل في أربعة مراحل :

أ ـ صياغة القضايا أو المسائل الناجمة عن وجود مشكلات معينة .
ب ـ دراسة هذه القضايا دراسة متروية .
جـ ـ حل هذه القضايا .
د ـ حلّ المشكلة التي أفرزت هذه القضايا ومثال ذلك [شكل النظام السياسي . . . هذه مشكلة يترتب عليها عدد كبير من القضايا كالانتخابات أو الأحزاب . . . الخ فتبدأ العملية بصياغة هذه القضايا وتحديدها ثم دراستها وحلها ليتم من خلال ذلك حلّ المشكلة التي فجرت هذه القضايا] .

ومع أن جميع النظم السياسية تؤدي هذه الوظائف إلا أنها تختلف في تأديتها طبقاً للنموذج السياسي لهذه الدولة أو تلك ، ومن هنا فإن سبيرو يعتبر المشكلات هي المدخلات في النظام السياسي أما المخرجات فهي حلول هذه المشكلات .

ومن وجهة نظر سبيرو فإن نجاح النظام السياسي يعتمد على طبيعة القوى الفاعلة في داخله ، وهو من هذه الزاوية يقسم هذه « الطبيعة » الى أربعة أصناف :

الشرعية والبرغماتية والايديولوجية والعنف ، فالنظام ذو الطبيعة الشرعية يكرّس نفسه للقوانين والمؤسسات وللدراسات التجريدية لكافة القضايا ، أما نظم العنف فهي نظم تلجأ للصراع المسلح لحل مشاكلها . . . والملاحظ أن الأنظمة السياسية تمزج بين هذه الأصناف ، فمثلاً في الولايات المتحدة مزيج من « الشرعية والبرغماتية » وفي الاتحاد السوفييتي في فترة ستالين مزيج من العنف والبرغماتية » .

ويبدو أن أغلب الدراسات سواء دراسة الموند لنظرية النظم أو الدراسات المقارنة للنظم السياسية تدور حول التحليل « البنائي الوظيفي » الذي يسعى للتعرف على إنجاز أو تأدية وظائف محددة في نطاق الكائن العضوي أو النظام السياسي ، والملاحظ أن الدراسات المعاصرة التي استخدمت التحليل البنائي الوظيفي مدينة لدراسات بعض علماء الانثربولوجي مثل برونسلاو مالينوفسكي ١٨٨٤ ـ ١٩٤٢ ورادكلف براون ١٨٨١ ـ ١٩٥٥ ثم فيما بعد دراسات روبرت ميرتون في الدراسات السوسيولوجية .

وأنصار نظرية التحليل البنائي الوظيفي يفترضون عدة إمكانيات :

أولاً : وجود نموذج سلوكي يجعل النظام يؤدي وظيفته بشكل ملائم .
ثانياً : وجود أداء وظيفي واحد في بنى مختلفة ومتعددة .

وفي الحقيقة فإن مفهوم « وظيفي » يتضمن معان مختلفة ، فهو عند سوركين مفهوم له دلالة رياضية تتمثل في أن أهمية المتغيرات تتحدد بالقياس الى بعضها البعض ، أي أن أهمية المتغير أ تتحدد بأهمية المتغير ب وهكذا ، أما الانثربولوجيون بشكل عام فيستخدمونها للدلالة على ما يقدمه الجزء الى الكل وأحياناً يتسع المفهوم ليشمل ما يقدمه الكل الى الجزء ، إذن فإن الاتجاه الوظيفي يؤكد على تكامل حركة الأجزاء أو تساندها .

أما البنائية ـ رغم اختلاطها في بعض الأحيان بمفهوم الوظيفية ـ فإنها تعني النموذج أو الشكل الذي تتخذه الحركة الضرورية لاستمرار بقاء النظام ، وثمة من يميز بين الوظيفية البناءة والوظيفية الهدامة ـ كما يفعل مارتن ليفي ـ ، أما البناءة فهي تلك النتائج التي تعمل على مساعدة النظام على التكيف في حين الهدامة تشير الى تلك

النتائج التي تقلل أو تضعف من قدرة النظام على التكيف .

من هنا فإن التحليل البنائي الوظيفي ربما يساعد الباحث على تجنب الوقوع في شرك ربط وظائف معينة بأبنية معينة وبالتالي المساعدة على إجراء البحوث والتحليلات المقارنة .

ومن الممكن وصف وتحديد المتطلبات الوظيفية في نموذج بارسونز والموند وايستون في نطاق نظام سياسي معينٍ لأن مثل هذه الوظائف مرتبطة بالأهداف التي يسعى لها النظام ويسعى النظام للتوازن وبقدرة النظام على التفاعل والتكيف مع المتغيرات التي تجري في البيئة . كما أن التحليل البنائي الوظيفي يساعد ـ الى حد ما ـ على إيجاد نموذج تصنيفي لدراسة الظواهر السياسية ، وعلى هذا الاساس فإن التحليل البنائي الوظيفي ونظرية النظم العامة يمكن أن تتسم بالتجريبية ـ امبيريقية ـ حيثما يمكنها إعمال المتغيرات الحيوية لبقاء النظام ودراسة العلاقات بين هذه المتغيرات .

وقد طبّقته نظرية النظم على دراسات العلاقات الدولية وصناعة القرار في السياسة الخارجية والصراع ، كما أنها استخدمت على مستويات تحليلية متعددة في المجالات التي تهم باحث السياسات الدولية :ـ

١ ـ تطور نماذج النظم الدولية التي تحدد أنماط التفاعل .
٢ ـ دراسة العمليات التي يتفاعل من خلالها صانعو القرارات مع بعضهم ويردون أو يستجيبون للمدخلات القادمة من البيئة الدولية أو المحلية ليتم بعد ذلك تشكيل أو صياغة السياسة الخارجية .

٣ ـ دراسة التفاعل بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين نظمه الفرعية المحلية مثل الرأي العام وجماعات الضغط والثقافة وذلك بهدف تحليل مختلف نماذج التفاعل .

٤ ـ دراسة الارتباطات بين النظام السياسي لوحدة معينة وبين القوى أو الجماعات الخارجية التي يقيم علاقات معها مثل النظم السياسية للوحدات الأخرى أو أطراف النظام الدولي .

٥ ـ دراسة العلاقة التفاعلية بين النظم الخارجية من جهة والنظم الداخلية لا سيما

التي تتأثر بشكل كبير بالاحداث الخارجية من جهة ثانية مثل رجال الأعمال وتجار الأسلحة المنخرطون في التجارة الدولية .

والملاحظ على كافة التحليلات السابقة أنها لا تتسم بالشمولية إذ :ـ إن دراسة عملية صناعة القرار والنظم على المستوى الوطني مسألة أساسية لدراسة وفهم التفاعل بين الوحدات السياسية ـ الدول ـ في النظام الدولي ، والتركيز على صناعة القرار على المستوى الوطني يؤكد أهمية دراسة النظم الفرعية للنظام الدولي ، والتركيز على النظام الدولي يتضمن دراسة التفاعل بين السياسات الخارجية لسلسلة من الدول أو النظم الفرعية . . . وقد حاولنا في هذا الفصل أن نركّز على الباحثين الذين تناولوا بشكل رئيسي النظام الدولي أما الفصول القادمة فسنحاول فيها تناول صناعة القرار ونظرية التكامل وسوف ندرس تطبيق نظرية النظم فيما بعد على مستوى مختلف من التحليل .

طبيعة النظم على المستوى الدولي

في دراسته للعلاقات الدولية اعطى مورتون كابلان النظام معنى يتمثل في « مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها الى درجة كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها كما أن بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية » أما تشارلز ماكليلاند فقد اعتبر نظرية النظم كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات بين الدول القومية فيقول « ان الخطوة الأولى أو مفتاح هذا المنهج هي استراتيجية إدراك ومعرفة ظواهر مختلفة من خلال العلاقات القائمة بين عناصر الظاهرة ثم إطلاق صفة النظام عليها انطلاقاً من تحديد أي عنصر من المشكلة هو الأكثر صلة بها ثم بعد ذلك معرفة الاجراءات الواجب استخدامها لتجنب الكثير من التعقيدات بهدف التعرف على العلاقات بين المدخلات والمخرجات وللتحرك المنتظم بين مستويات التحليل المختلفة بالتعرف على الصلة بين النظم الرئيسية والنظم الفرعية وللتنبه لحدود الظاهرة ومدى العمل لكل من النظم الفرعية والرئيسية ، وللأخذ في الحسبان دور المتغير الثابت ـ المقياس للدراسة ـ وحدوث « إضطرابات » في بيئة النظم . . . كل هذه عناصر رئيسية أخرى لنظرية النظم العامة »[٣٠] .

أما ماكليلاند ، فإنه يعتبر نظرية النظم أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظام ونظمة الفرعية ، وان هذه النظرية تعمل لتفحص الصلات أو السلوك المتكرر

الذي ينشأ في نظام معين فيكون له رد فعل في نظام آخر ، فإذا تمكنا من عزل وتفحص هذه النتائج المترتبة على بعضها يكون من الممكن تحقيق معرفة نظرية لطبيعة الاعتماد المتبادل والتفاعل بين النظم الفرعية والدولية .

أما جورج موديلسكي فيعرف النظام الدولي بأنه نظام اجتماعي تقيمه متطلبات وظيفية أو بنيوية ، والنظم الدولية تتكون من أهداف وعلاقات بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها ، كما أن هذه النظم الدولية تحتوي على نماذج من الأفعال والتفاعلات بين الجماعات وبين الأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات . أما ريتشارد روزكرينس فيرى أن النظام يتكون من مدخلات متشابكة وأداة تنظيم تخضع للتغيرات نتيجة تأثير التشابك والاضطراب بين المتغيرات ثم القيود البيئية التي تترجم حالة الاضطراب وحالة أداة التنظيم على شكل استقرار أو عدم استقرار .

إن منهج النظم يحظى بتأييد العديد من الباحثين لأنه يقدم لنا إطاراً لتنظيم المعلومات وتكامل المتغيرات واستخدام معلومات أو مواد من نظم أخرى ، بل ان كابلان يرى أن نظرية النظم تسمح بتكامل المعلومات المستقاة من مختلف الميادين العلمية ، أما روزكرينس فيعتقد بأن هذه النظرية تساعد على ربط المفاهيم التنظيمية العامة بالدراسات الامبيريقية المفصلة ، ويقدم لنا في دراسته عن مفهوم النظام إطاراً لدراسة التاريخ في فترة معينة ويدعم الدعوات لتطوير منهج نظري يسعى لتحقيق درجة من الشمولية ، أما ماكليلاند فإنه ينتقد تصور دراسات العلاقات الدولية القديمة ويدعو الى نظرية النظم لأن ثمة « حاجة لجمع أجزاء المعرفة في كلٍّ متماسك » .

ويؤكد موديلسكي على دراسة النظم لأنه يعتقد بأن دراسة ماضي وحاضر النظم الدولية إضافة الى الافتراضات النظرية المستقبلية تمثل أهمية عظمى . ومن هنا فإن من الواجب أن تكون دراسة المجتمع الدولي والنظام الدولي والتغيرات التي تجري في داخله وداخل النظم الفرعية هي هدف دراسة العلاقات الدولية .

والملاحظ على دراسات العلاقات الدولية التي تبحث في النظم الدولية انها تتناول بعدين من أبعاد النظام الدولي . . . الأول هو النظام نفسه والثاني هو تحليل النظام ، أما الأول فإنه يصف نموذجاً من التفاعل بين الأطراف الموجودة أو التي وجدت فعلاً أو حقيقة ، وبالمقابل فإن تحليل النظام هو أداة لتحليل النظم المستقبلية

المتوقعة للمقارنة بين بعض النظم الموجودة والنظام « المثالي » أو النظام التحليلي الذي تضعه النظرية[٣١] .

ولو أخذنا النظم التي يطرحها كابلان سنجدها عبارة عن نماذج نظرية يمكن تطبيقها على النظم الحقيقية أو الفعلية ولكن يمكن التعبير عنها بصياغة منطقية بحتة ، أما نماذج موديلسكي - الزراعي والصناعي - فهي نظم تحليلية ، في حين تمثل تحليلات روزكرينس للمعلومات التاريخية دراسة للنظام نفسه ، ويمكن اعتبار نماذج موديلسكي وكابلان كنماذج جزئية Macvo للسياسات الدولية .

ولو حاولنا التعرف على جوانب الاتفاق بين دارسي النظم على المستوى الدولي سنجد الآتي :

١ - ان كلاً منهم أولى اهتمامه لتلك العناصر التي تساهم في استقرار أو اضطراب النظام الدولي .

٢ - ثمة اهتمام مشترك بضوابط التكيف التي تعمل على إبقاء النظام في حالة توازن أو ثبات وهو أمر مشابه لاهتمامات علماء البيولوجيا بموضوع التوازن البدني في الكائن الحي .

٣ - ثمة اهتمام مشترك في تقويم قدرة الوحدات الموجودة بشكل أكبر أو أقل في تعبئة الموارد والانتفاع بالتكنولوجيا المتطورة وتأثير ذلك على النظام .

٤ - الاجماع بين الباحثين على أن القوى المحلية في الوحدات السياسية القومية - الدول - تمارس تأثيراً كبيراً على النظام الدولي .

٥ - الاهتمام بموضوعات معينة مثل الإستقرار وقدرة النظام الدولي على احتواء الاضطرابات التي تحدث بداخله ويتعامل معها بفعالية ، وقد قادهم هذا الى إبداء الاهتمام بدور القوى القومية وفوق القومية كأدوات منظمة للنظام .

٦ - كما أنهم يتفقون فيما بينهم على أن سمة النظام الدولي هي التغير وليس الاستقرار.

إضافة الى ما ذكر يلاحظ اهتمام الباحثين بقضايا أخرى في هذا المجال مثل دور النخب والموارد والمنظمات [بكسر الظاد] والبيئة كعوامل تمنع أو تزيد استقرار

النظام ، الى جانب ذلك فإن تدفق المعلومات يعتبر عاملاً حاسماً في البناء النظري لكل باحث .

وفي الحقيقة ، فإن نظرية النظم تدين بشكل كبير لمبادىء السبرانية التي طورها نوربرت دينر واستخدمت من قبل بعض الباحثين أمثال ديتش في الدراسات السياسية كما سنلاحظ في الفصول القادمة .

والتفاعل في هذه المدرسة يتم بين وحدات النظام كنتيجة لعملية الاتصالات التي هي مسألة أساسية للحفاظ على النظام ، وموديلسكي يشير الى المعلومات التي تنقلها الاتصالات على أنها الثقافة الدولية التي تضم كل عمليات الاتصال بين الدول سواء الدبلوماسية أو الاتصال الروتيني اليومي بين الدول ، أما روزكرنيس فيرى أن الاتصالات بين النخب في الدول تمثل الميكانيزم المنظم للنظام الدولي .

الى جانب ذلك فإن كابلان وروزكرينس وموديلسكي يولون أهمية لدور النخب ، فروزكرينس يرى أن الشعور بعدم الأمن في أوساط النخب يساهم في عدم استقرار النظام الدولي ، أما موديلسكي فيركّز على تركيبة النخب مثل السلطة الفردية في المجتمع الزراعي أو السلطة التعددية في المجتمع الصناعي ، ويرى أن الأخيرة تمثل عامل استقرار في النظام ، أما النموذج الذي وضعه كابلان فإن النخب تقرر ما إذا كانت حكومة الدول التي تعتبر طرفاً في النظام ستكون موجهة (سلطوية) أو غير موجهة (ديمقراطية) ، كذلك فإن طبيعة الحكومات في الدول تعتبر ذات أهمية كبيرة لإستقرار النظام الدولي ، وبالمقابل فإن ماكليلاند لم يكرّس نفسه لموضوع النخبة بالرغم من أنه ناقش دور القوى الداخلية في الدول والتي تؤثر على النظام الدولي .

كذلك فإن قدرة الأطراف على تعبئة الموارد ودرجة التخصص والتقدم التكنولوجي كانت من بين الموضوعات التي أولاها الباحثون اهتمامهم .

أما نموذج روزكرينس ، فيشير الى أن وجود المصادر أو الموارد في متناول يد النخبة يمثل عاملاً ديناميكياً في النظام الدولي حيث يؤثر في استقرار النظام ، فالنخب غير الآمنة لن تكون قادرة على مقاومة إغراء استخدام الموارد التي يمكن تعبئتها بسهولة للعمل ضد الدول المجاورة .

أما نماذج مودلسكي ، فتمثل نظماً دولية مستندة الى وحدات ـ دول ـ ذات

صبغة زراعية أو صناعية ، وهي الصبغة التي تؤثر على قدرة النخب في هذه الوحدات على تعبئة الموارد المتاحة ، فمثلاً نتيجة للكميات الهائلة من الموارد المتاحة أمام النخب في الوحدات الصناعية ، فإن من الضروري لاستقرار النظام أن تكون النخبة الحاكمة تتسم بالتعددية وتقيم حكماً ديمقراطياً وتستخدم الموارد المتاحة لأهداف غير السعي نحو تدمير الدول المجاورة .

أما نماذج كابلان للنظام الدولي ، فتطلق على الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف اسم « متغيرات القدرة » ، بينما يرى ماكليلاند أن التخصص في الوظائف يؤدي الى زيادة حجم الاتصالات مما يستدعي وجود نخبة على درجة عالية من التدريب والكفاءة .

ويبحث ماكليلاند ـ وبدرجة أقل من كابلان ـ في تأثير المجموعات المحلية على النظام الدولي وهو الأمر الذي يبحثه كل من روزكرينس ومودلسكي لا سيما العامل القومي ، ويرى روزكرينس صحة في الرأي القائل بأن النخب التي تشعر بأن وضعها الداخلي معرض للخطر تساهم في عدم استقرار النظام ، إذ أن مثل هذه النخب تنزع لإتخاذ إجراءات عدوانية ضد دول أخرى بهدف تدعيم مركزها الداخلي ، أما مودلسكي فيرى أن قدرة النخبة على تعبئة القوى المحلية ووجود التجانس السكاني كما هو في المجتمعات الصناعية يساعد على خلق الترابط بين مصالح القوى المحلية ، أما كابلان فكرّس نفسه للنظم الفرعية في إطار السُّلم الذي رسمه للنظام الدولي .

أما موضوع قدرة النظام على احتواء ومعالجة الاضطراب فكان محور اهتمام الباحثين كذلك ، فمن المبادىء الرئيسية لدى روزكرينس قدرة النظام على احتواء الاضطراب على الأقل من خلال ميكانيزم المنظم ـ بكسر الظاد ـ ، ويتضح تماماً في نموذج مودلسكي أن قدرة النموذج الصناعي أكبر من قدرة النموذج الزراعي في معالجة الاضطراب ، ويوضح كابلان المشكلة فيما أطلق عليه اسم قواعد التحول ، وهي القواعد التي تحدد الظروف التي يتحول فيها النظام الدولي من وضعية لأخرى مثل الانتقال من القطبية الثنائية المحكمة الى القطبية الثنائية المهلهلة ، بينما يرى ماكليلاند أن النظام الدولي معرّض للتغير والإضطرابات ، ولذا فهو يؤكد على النظام « المفتوح والمتكيف » وعلى الاتصال الاعلامي كمؤشرات على قدرة النظام

على التغير من أجل معالجة الاضطرابات .

وباختصار ، فإن الباحثين في النظام الدولي أبدوا اهتمامات متباينة وبدرجات مختلفة بعدد من القضايا والمفاهيم والبيانات :ـ

١ ـ دراسة التنظيم الدولي ونماذج تفاعل مجموعات من العناصر المفترضة أو المنتظر وجودها على شكل نظام .

٢ ـ دراسة العلاقة وتبيان الحدود بين النظام والبيئة الى جانب طبيعة وتأثير المدخلات والمخرجات على البيئة .

٣ ـ دراسة الوظائف التي يؤديها النظام ثم دراسة الهياكل أو البنى المعدة لتأدية هذه الوظائف وأثرها ـ الوظائف والبنى ـ على استقرار النظام .

٤ ـ دراسة ميكانزمات التوازن المتوفرة في النظام لضمان حالة من الثبات أو التوازن الفعال .

٥ ـ تصنيف النظم على أنها نظم مفتوحة أو مغلقة أو نظم عضوية أو غير عضوية .

٦ ـ دراسة سلم النظم [ترتيبها على مستويات] ، ودراسة موقع النظام الفرعي في نطاق النظام الرئيسي ، والتعرف على نماذج التفاعل بين النظم الفرعية ذاتها وبينها وبين النظام الرئيسي .

ويمكن القول ان البند السادس يشير الى مشكلة تناول بحثها دارسو العلاقات الدولية وبتعمق ملحوظ خلال الجيل الماضي ألا وهي مشكلة مستوى التحليل ، فبعض الباحثين حاول دراسة نماذج الوحدة أو التفاعل التي حدثت في بعض المناطق مثل منطقة شمال الاطلسي وبالذات أوروبا الغربية أو الشرق الأوسط أو جنوب شرق آسيا ، وقد اعتبرت هذه المناطق كنظم فرعية للنظام الدولي وجرت محاولات نظرية ـ كما سنرى فيما بعد ـ لربط نظرية التكامل بنظرية النظم العامة ، ويتركز البحث في النظم الفرعية الدولية على ثلاث نقاط :ـ

١ ـ محاولة وضع نماذج تفاعل لوحدات داخل نظام فرعي دولي واحد .

٢ ـ محاولة إجراء دراسة مقارنة بين نظامين فرعيين دوليين .

٣ ـ دراسة العلاقة بين نظام فرعي والنظام الدولي .

نماذج من الدراسات

تشارلز ماكليلاند

لقد حاول هذا الكاتب في دراساته ربط نظرية النظم بمشكلة تحديد مستويات التحليل في دراسة العلاقات الدولية ، ونموذج ماكليلاند للنظام الدولي هو بمثابة دراسة ولكن على نطاق واسع للتفاعل بين دولتين ، وهو يعتقد أن الأفعال ، وتدفق المعلومات والتبادل والتعامل الذي يجري حالياً سوف تؤثر على طبيعة التفاعل في المستقبل ، والنظام الدولي بطبيعته متعدد الأبعاد ، ولفهم إطار عمل النظم ، من الضروري تصور دول العالم على أساس وجود مدى واسع من الاتصالات الرسمية وغير الرسمية فيما بينها ، والجزء الأكبر من هذه الاتصالات هي عبارة عن علاقات قائمة على الحاجة والاستجابة بمعنى حاجة أو مطلب من طرف يجد هدف له لدى الطرف الآخر وهذه الاستجابة تولد بدورها استجابة أخرى من الطرف الذي بادر بالفعل أو الحركة ، ولذا فإن التفاعل بين دولتين يمثل أحد مستويات التحليل للطالب الذي يدرس السياسات الدولية ، ويرى ماكليلاند أن الوضعيات والأحداث في داخل النظام الدولي تجد مصادرها في داخل الدول أو النظم الفرعية داخل الدولة الواحدة مثل الرأي العام وجماعات الضغط والأحزاب السياسية ، ولذا فإن نموذج ماكليلاند لا يقتصر على التفاعل في المستوى الدولي وإنما يشمل التفاعل بين الدولة الواحدة ونظمها الفرعية ، وهو يرى أن السلوك الدولي [التفاعل مع المجتمع الدولي] للدولة الواحدة هو عبارة عن « أخذ وعطاء » بين هذه الدولة وبيئتها الدولية ، وكل هذا الأخذ والعطاء مجتمعاً وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي[٣٢] ، وإطار عمل النظم هذا [الأخذ والعطاء] يقدم لنا الإجراء المنهجي للانتقال من مستوى إلى آخر في دراسة السياسات الدولية .

وبالرغم من أن النظام الدولي ذو أبعاد متعددة ، فإن الإجراء الأفضل لبناء النظرية في هذا المجال هو التركيز على تحليل مستوى واحد في لحظة معينة ، ويركز ماكليلاند على التفاعل بين الدول بدلاً من التركيز على التفاعل بين الدولة ونظمها الفرعية أو دراسة صناعة القرار في السياسة الخارجية ، بمعنى أنه يعني بالتفاعل الذي يجري خارج نطاق « الصناديق السوداء »[٣٣] . ثم يقوم بتسجيل وتحليل هذه

التفاعلات التي تجري بين الدول ، ويرى أن النشاطات الروتينية وغير الروتينية بين الدول هي من الموضوعات التي يمكن دراستها لا سيما وأن نشاط أطراف التفاعل ونتائج هذا التفاعل تمثل مؤشراً كافياً على السمات الحيوية لهذه الأطراف ، وهو ينطلق من فرضية مؤداها أن شكل التنظيم الاجتماعي في دولة معينة يلعب دوراً أساسياً في تكييف سلوك الدولة عند مواجهة أزمة معينة .

وفي دراسته « الأزمة الدولية الحادة » ـ وهي عبارة عن نظم فرعية في النظام الدولي ـ يسعى لتحليل التفاعل ويبدأ بتوجيه سلسلة من الأسئلة : هل يمكن وضع اليد على تغير الوضع في نشاطات النظام في انتقاله من مرحلة اللا أزمة الى مرحلة الأزمة ؟ هل يستجيب النظام الفرعي للاضطرابات الخطيرة في النظام العام الذي هو جزء منه ؟ ؛ ويقدم ماكليلاند مجموعة افتراضات خاضعة للبحث :

١ ـ إن الأزمات الدولية الحادة عبارة عن تفجرات قصيرة Short burst وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها .

٢ ـ إن الاتجاه العام في الأزمات الدولية الحادة سيكون نحو السلوك المتكرر ـ أي أن كل أزمة ستأخذ مساراً مماثلاً لغيرها ، وهذا يعني أن المعالجة أو التعامل مع هذه الأزمات سيكون من خلال وسائل معيارية [نفس الوسائل] .

٣ ـ إن أطراف الأزمة سيمتنعون عن زيادة مستوى العنف عن درجته الأولى عند بداية الأزمة .

ويبدي ماكليلاند اهتماماً شديداً بالتغير في مسار الحركة داخل النظام ويقول« أن المعلومات المتعلقة بالأوضاع القائمة في لحظة معينة والناتجة عن تأثير التفاعل وعن عوامل البيئة تعود الى الأطراف المشتركة في التفاعل ، وهؤلاء بدورهم يتلقون ويتعاملون مع هذه المعلومات ـ المخرجات ـ لتكون مدخلات في مرحلة التفاعل التالية » .

وحيث أن الأزمات الدولية الحادة تتسم ـ طبقاً لماكليلاند ـ بقصر الزمن وتركز الموضوع ، فإن متابعة سلسلة الافعال حول هذه الأزمة أمر ممكن ، ولأن ثمة فاصلاً قليلاً بين الموقف والاستجابة يمكن متابعة الأحداث والتحقق من صحة النماذج . وهدف دراسة الأزمة الدولية الحادة هو تحديد نماذج التفاعل من أجل إجراء المقارنة

بين عدد من الأزمات ، وعند دراسته لأزمة برلين حدد .ماكليلاند الأحداث ـ على شكل عبارات مكثفة ـ وتابع نتائج الأزمة على النحو التالي : الفعـل أو الموقف :ـ تدخل ـ مضايقات ـ عرقلة في ممرات العبور . . . . الاستجابـة : ـ الاعتقـالات ـ احتجاز الأشخاص ـ منازعات بين السلطة الحاكمة ـ مراسيم ـ إجراءات تؤثر على حرية الحكومة الغربية داخل المدينة . . . الخ .

ريتشارد روزكرينس

مع أن دارسي العلاقات الدولية يعودون بشكل تقليدي لدراسة المادة التاريخية لبناء نظرياتهم وإثبات صحتها ، إلا أن أعمالهم تتضمن ثغرات من حيث افتقادها للمقارنة ، ولوضع معيار محدود لانتقاء المعلومات . وأنصار نظرية النظم في المجال السياسي مثل روزكرينس وكابلان استخدموا التاريخ لبناء نماذج واثبات صحتها فيما يتعلق بالسلوك الدولي .

وأقام روزكرينس دراسته في تحليل النظم على دراسة تسعـة نظـم تاريخية ، حيث قسم تاريخ أوروبا الغربية في الفترة ما بين ١٧٤٠ ـ ١٩٦٠ الى تسعة فترات أو نظم متميزة عن بعضهـا أو حددت على أساس تغير هام في الوسائل الدبلوماسية والأهداف(٣٤) .

ويؤكد روزكرينس متأثراً بالنمطية المتكررة في التاريخ عنـد توينبـي وجـود الظاهرة المتكررة في النظم التي اختارها والتي جمعها في نموذجين وانطلاقاً من اهتمامه بشروط الاستقرار الدولي اختار العناصر الرئيسية المتعلقـة بذلك : الإضطـراب ، المدخلات ، ميكانيزم المنظم الذي يواجه الاضطراب ليضبطه ، القيود البيئية التي تؤثر على النتائج الممكنة ، ثم النتائج نفسها ، أما مدخلات الاضطراب فتشمـل بعض العوامل مثل : الايديولوجيات ، الخطر الداخلي ، التفـاوت في الموارد بـين الدول ، المصالح المتعارضة بين الدول ، أما ميكانيزم المنظـم فيتمثـل في الإتفـاق الاوروبـي ـ نوفمبـر ١٨١٥ ـ الأمـم المتحـدة ، إتفاقـات غـير رسـمية ، الـدول الأوروبية الكبرى في القرن الثامن عشر، أما العنصر الثالث فيمثـل بالقيود البيئية التي تحدد النتائج المتوقعة أو الممكنة ، أما معيار الحكم على النظام فكان التوازن أو عدمه ومؤشر ذلك هو الاجابة على هذا التساؤل : من الأقوى ميكانيزم المنظم أم الاضطراب ؟

ومن خلال هذه العناصر ، يقوم روزكرينس بتطوير واختبار أربعة عوامل رئيسية لكل من النظم التسعة وهذه العوامل هي : توجهات النخبة ، درجة تحكم النخبة ، الموارد المتاحة للنخب الحاكمة وقدرة النظام على احتواء الاضطرابات . غير أن نظرة على هذه العوامل تشير الى أن روزكرينس يولي اهتماماً أكبر لدور القوى المحلية أو الداخلية في السلوك الدولي .

ومن بين القوى الداخلية يعطي روزكرينس أهمية لدور النخب في الدول لا سيما من خلال التصور التالي : ـ هل النخبة قانعة بمركزها الداخلي أم انها تشعر بالخطر من أحداث تجري في النظام الدولي ؟ وثانياً مدى تحكم أو أمن النخبة داخل المجتمع الذي تحكمه وهذه المسألة كانت عاملاً حاسماً في كل النظم الدولية عند روزكرينس . . . بمعنى هل تشعر النخبة بضعف مركزها الداخلي وثالثاً : التركيز على الموارد المتاحة والتي هي في متناول يد النخبة وقدرتها على تعبئتها . . . وأخيراً قدرة النظام على تسكين واحتواء الإضطرابات .

من خلال دراسات روزكرينس يمكن بناء نموذجين رئيسيين للنظام الدولي ، الأول : نموذج يتسم بالاستقرار ، وهذا النموذج يستند الى مقارنة عدد من النظم هي : القرن الثامن عشر ، ١٧٤٠ـ ١٧٨٩ ، الإتفاق الأوروبي ، ١٨١٤ ـ ١٨٢٢ ، الاتفاق القصير ١٨٢٢ ـ ١٨٤٨ ، الاتفاق البسماركي ١٨٧١ ـ ١٨٩٠ ثم فترة ما بعد الحرب ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠ ، وفي هذه النظم كانت الإضطرابات في حدها الأدنى وكان المنظم ـ الإتفاق أو العصبة أو الاتفاقات غير الرسمية ـ قادراً على معالجة هذه الإضطرابات ، كما كانت النخبة راضية بالوضع القائم داخل دولها وفي النظام الدولي على حد سواء ، كما كانت هذه النخب غير متأثرة الى حد بعيد بالايديولوجيات باستثناء النظام الأخير وهو نظام فترة ما بعد الحرب ، وحتى في هذا النظام ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠ كانت النخب راغبة في تسوية الأزمات بوسائل غير الحرب . ونتيجة مشاعر الأمن النسبي فإن النخب لم تكن ميالة لتعبئة الموارد أو استخدام أية وسائل لإحداث تغيير في النظام ، ومع أن بعض الدول ربما كانت راغبة في تعبئة مواردها لتحسين مركزها في مواجهة دولة أخرى ، إلا أن هذه الدول لم تكن مستعدة لتدمير النظام بشكل كامل ، وفي النظام المستقر فإن القيود البيئية تكون في الغالب كافية لتهدئة أية اضطرابات ، فمثلاً المطامع الاقليمية ـ إن وجدت ـ حولت

إما الى المناطق المستقرة أو انها تكون في حدود لا تؤثر على المصالح الحيوية للدول الأخرى . وحيث أن نظام القطبية الثنائية ميّز ثلاث من أصل أربع فترات زمنية غير مستقرة ، فإن من الممكن الاستنتاج أن نظام القطبية التعددية أو ربما القطبية الثلاثية هي ميزة للنظام المستقر الذي هو نظام يركّز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض وبتكون أهداف الوحدات فيه أهداف محدودة . وبالرغم من أن دولة معينة قد لا تسعى لتحسين مركزها على حساب تدمير النظام كلياً ، إلا أنها قد تحاول أن تفعل ذلك على حساب دولة أو دولتين فقط شريطة عدم إيقاع أضرار جسيمة بالدول الأخرى .

أما سمات النظام غير المستقر فمن الممكن استنتاجها من مقارنة عدد من النظم :ـ السلطة الثورية ١٧٨٩ ـ ١٨١٤ ، الإتفاق المتعثر ١٨٤٨ ـ ١٨٧١ ، القومية الامبريالية ١٨٩٠ ـ ١٩١٨ ، والعسكرتاريا الشمولية ١٩١٨ ـ ١٩٤٥ .

في هذه النظم ، كان عامل الاضطراب أعلى نسبياً من قدرة المنظم على معالجة الاضطراب ، كما أن أدوات الضبط لدى المنظم تكون في حدها الأدنى ، اضافة الى أن النخب غير راضية عن الوضع القائم ، ويملؤها شعور بعدم الأمن ولذا فإنها تسعى لتحسين مراكزها الداخلية والخارجية لمواجهة النظام الدولي والاطراف الأخرى في النظام ، وفي هذه النماذج تكون النخب قادرة على تعبئة الموارد بإثارة المشاعر القومية والايديولوجية ، وعدم شعور هذه النخب بالأمن قد يجعلها لا تقاوم الدعوات لإثارة مثل هذه المسائل ، كما أن القيود البيئية تفشل في هذه النماذج أو النظم على لعب دور في ضبط الإضطرابات .

وبالرغم من أن روزكرينس يستنتج أن من غير الممكن التنبؤ بالأحداث المستقبلية استناداً الى عدد محدود من المتغيرات ـ كما أن هذه المتغيرات التي أولاها اهتماماً في دراسته قد لا تكون على درجة كبيرة من الأهمية لتحديد مستقبل النظام الدولي . . . مع ذلك . . . . فإن النتيجة الرئيسية التي توصل لها هي أن ثمة ارتباطاً بين عدم الاستقرار الدولي وعدم شعور النخب بالاستقرار على الصعيد المحلي .

جورج مودلسكي

ثمة بعض الباحثين الذين وضعوا نماذج نظم دولية اختير لها أدوات قياس وأنماط تفاعل محددة تماماً ، فجورج موديلسكي يقدم نموذجين أعدهما لخلق امكانية

للتحليل المقارن للنظم الدولية . ويقوم منهج مودلسكي على أخذ عدد من النظم الدولية التي تبدأ بالمجتمعات الزراعية وتنتهي بالمجتمعات الصناعية ـ ثم يقوم بأخذ وتجميع عدد من العناصر من هذه النظم الدولية القديمة والحديثة ليصنع منها إطاراً يمكن من خلاله دراسة عملية التغير أو النظم الوسيطة [أي الواقعة بين الزراعي والصناعي] وعلاقة ذلك بالنموذج الأول وهو الزراعي والنموذج النهائي وهو الصناعي .

ويقول مودلسكي ، ان النموذج الزراعي يتطابق مع الحضارات التي درسها أرنولد توينبي وعددها واحد وعشرون بينما ليس للنموذج الصناعي نظيراً من الناحية التأريخية ، ومن الملاحظ أن نموذجي مودلسكي ـ الزراعي والصناعي ـ لا يمثلان بالضرورة نظاماً دولياً بالمعنى الدقيق وإنما عبارة عن إطارات نظرية تعتمد على بعض عناصر النظم الدولية وتقوم بتجميعها ، ولذا فإن النظام الدولي في الواقع الفعلي يجسّد إلى حد ما بعض خصائص النموذجين ـ الزراعي والصناعي ـ.

وفي النموذج الصناعي ـ كنظام دولي ـ يكون عدد السكان كبيراً ، وتسهل تعبئة الموارد بشكل أكثر مما هو عليه الحال في النموذج الزراعي ، كما أن المجتمع يكون الى حد كبير متجانساً مع السياسيين فيه ومع النخب التي تتسم بالتخصص ، ولأن مركز الفرد يعتمد على المهارة والقدرة على الإنجاز لا على معايير قيمية فإن المجتمع الصناعي يمثل « حكم الكفاءة » meritocracy ، وفي النموذج الصناعي تقوم المنظمات العالمية وأدوات الاتصال المتطورة بتقديم المعلومات والمساهمة في تطوير الثقافة العالمية ، ومن هنا فإن القوة تعتمد في هذا النموذج على التنظيم الصناعي ، وعلى عكس النموذج الزراعي ، يعرف النموذج الصناعي تعايشاً بين المجتمع السياسي ـ الهيئة السياسية ـ وبقية السكان ، أي أن ثمة مستوى معين من الإندماج بين جماهير الشعب في إطار سياسي عام تفتقر اليه النماذج الزراعية ، كذلك فإن المجتمع الصناعي لا يقدم على الحرب بسهولة كوسيلة لتهدئة أو تسوية الاضطرابات أو المشاكل ، لأن القدرة التدميرية لدى المجتمعات الصناعية أصبحت تعني احتمال تدمير المجتمع كلياً وهو عكس ما هو عليه الحال في المجتمعات الزراعية ، ولذا فإن القوة التدميرية الكبيرة لدى المجتمعات الصناعية تدفعها لتحقيق أهدافها من خلال وسائل غير الحرب مثل المساومة أو المناورة أو استخدام القوة المحدودة والمحسوبة .

واعتماداً على الإطار الذي وضعه بارسونز ، فإن موديلسكي يرى أن ما يميز كلاً من نظمه الدولية هو الطريقة التي يؤدي فيها كل نظام أربعة وظائف رئيسية :

١ ـ توزيع الموارد : يتسم النموذج الصناعي ـ على عكس الزراعي ـ بكثرة المرافق المتخصصة بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية التي تقوم بتأدية وظيفة التوزيع في حين تفتقر المجتمعات الزراعية لذلك إلا في حدود ضيقة .

٢ ـ السلطة : في الوقت الذي يحتكر السادة والأمراء ممارسة السلطة وتتسم النخبة بتركيبتها البسيطة في المجتمعات الزراعية فإن المجتمع الصناعي يعرف عدداً كبيراً من النخب التي تعتمد في دورها السلطوي على الإنجاز أو العمل .

٣ ـ التضامن : في الوقت الذي تحافظ النخبة الحاكمة في المجتمعات الزراعية على تضامنها من خلال نظام النسب أو القرابة المتواصل والذي يدوم بفعل الزواج الداخلي بين أفراد الأسرة الحاكمة فقط فإن القيادة الصناعية تحقق التماسك عبر الولاء القومي أو الولاء للنظام العالمي ، وموقع الفرد في صفوف المجتمع يتحدد بشكل كبير على أساس إنجازه أو عمله الذي يعتمد بدوره على التفوق العلمي والفني .

٤ ـ الثقافة : تنقل الثقافة وتنشر في المجتمع الزراعي بواسطة مجالس النبلاء في حين يحتوي المجتمع الصناعي على مرافق ثقافية متطورة بما فيها الصحافة العالمية والنشاط الدبلوماسي والمؤسسات الدولية التي تسعى لتطوير ثقافة عالمية .

وهكذا ، فإن موديلسكي يستخدم المنهج الوظيفي البنائي على غرار ما فعل بارسونز أي اعتبار النظم الدولية نظماً اجتماعية تتكون من مجموعات من الأهداف مع وجود علاقات بين هذه الأهداف ، كما أن النظم الدولية جميعاً تمتلك بناها ـ هياكلها ـ أو تمتلك نظاماً مستقراً نسبياً ويستجيب للرغبة في تلبية المتطلبات أو الاحتياجات الوظيفية ، ثم ان هذه الاحتياجات الوظيفية تؤديها بشكل كاف كل النظم الدولية ، وتتمثل هذه الاحتياجات في توزيع الموارد ، السلطة ، التضامن ، والثقافة .

مورتون كابلان[٣٥]

يعتبر مورتون كابلان صاحب الجهد الأكبر بين جميع الباحثين في تحديد قواعد

ونماذج للتفاعل داخل نماذجه التي وضعها للنظام الدولي .

ويرى كابلان إن المفهوم الكلاسيكي لنظرية النظم يوجد في دراسة قام بها روس اشبي على العقل البشري ، ومع أن كابلان يبحث في السياسات الدولية إلا أنه واشبي يلتقيان في الحكم بموضوع النظام كمجموعة من المتغيرات المترابطة والمتميزة عن البيئة المحيطة بها والتي توجد في وضعية تمكنها من الحفاظ على نفسها في مواجهة الاضطرابات البيئية .

وقد وضع كابلان ستة نماذج لنظم دولية افتراضية تقدم إطاراً نظرياً يمكن أن تحدث فيه وتختبر مثل هذه الفرضيات ، وفي داخل كل نموذج وضع كابلان خمس مجموعات من المتغيرات هي : القواعد الرئيسية ، قواعد التحول ، المتغيرات التصنيفية للاطراف [سنأتي على شرحها] متغيرات القدرة ، المتغيرات الاعلامية .

أما القواعد الرئيسية . . . فهي رئيسية لأنها تصف السلوك الضروري للحفاظ على التوازن في النظام .

بينما القواعد التحويلية تحدد التغيرات التي تمثل مدخلات في النظام ولكنها غير تلك التي تعتبر ضرورية للتوازن داخل النظام .

أما المتغيرات التصنيفية للاطراف : فهي التي تبين الخصائص البنائية ـ الهيكلية ـ للاطراف .

أما متغيرات القدرة فتتمثل في مستويات التسليح وعناصر القوة الأخرى المتوفرة لدى الأطراف ، بينما المتغيرات الاعلامية فتتمثل في مستويات الاتصال داخل النظام ، أما القواعد التي سيوليها كابلان الاهتمام الأكبر وتحظى بتفاصيل أكثر عند دراسة نماذجه الستة فيما بعد فهي : نوعية الأطراف ، قدراتهم ، الدوافع والأهداف ، نمط السلوك السياسي ثم الخصائص البنائية لكل من النظم الستة التي وضعها والتي يمكن أن ترتب طبقاً لدرجة تماسكها ، وهذه النظم هي : توازن القوى القطبية الثنائية المهلهلة ، القطبية الثنائية المحكمة ، النظام العالمي ، النظام الهيراركي ، ونظام الوحدة المعترضة (Unit veto system) الذي يعتبره كابلان أقل النظم تماسكاً أو استقراراً بينما النظام الهيراركي [التدرجي أو الهرمي] هو أقواها .

وطبقاً لنماذج كابلان ، فإن التغيرات في النظام هي نتيجة التغير في نظرة

الأطراف الى أهمية الاستقرار أو المعايير التي تحكم هذا النظام ، ويدرك كابلان أن القليل ـ هذا إذا وجد ـ من النظم الدولية القائمة تتطابق تماماً مع أي من نماذج النظم الافتراضية التي وضعها ، ومع ذلك فإنه يرى إمكانية الاستمرار في توظيف هذه النماذج عند دراسة الواقع ، طالما أنها قادرة على تفسير السلوك الذي تمارسه أطراف النظام ، شريطة إجراء تعديل مناسب لمعايير النظام الافتراضية التي وضعها ، ويمكن القول بأن نظاماً قد تغير عندما نجد أننا بحاجة الى نظرية أو نموذج آخر لتفسير سلوك هذا النظام ، بمعنى أن لكل نظام نموذجاً ، فإذا لم يعد النموذج قادراً على تفسير النظام فهذا مؤشر على تغير النظام ، وهكذا فإن فائدة النماذج التي وضعها تتمثل في المدى الذي تسمح فيه للدارس بمقارنة السلوك داخل أي نظام دولي موجود بأي من النماذج الستة التي وضعها ، إضافة الى ذلك فإن تحديد قواعد للتغير في النظام تمثل من وجهة نظر كابلان وسيلة لفهم الكيفية التي تتحول فيها النظم الدولية .

ويشبه نظام توازن القوى الذي يتناوله كابلان النظام الدولي الذي تناوله الكتاب الواقعيون مثل مورغانثو ، فهو نظام دولي يفتقر للنظم الفرعية ، إذ لا توجد فيه الهيئات المنظمة أو الوسائل التي تجعل القرارات الخاصة بمصالح الأطراف تخرج عن نطاق أطراف النظام ـ وهي الدول ـ.

ويحتاج نظام توازن القوى ـ كما كان الوضع في أوروبا في القرن التاسع عشر ـ إلى خمس قوى أو أطراف رئيسية يكون وجودها حاسماً ليؤدي النظام عمله ، ويقول كابلان « أن نظام توازن القوى في شكله المثالي هو نظام يخلق إمكانية لتكتل الأطراف في إطار تحالفات طالما أن أياً من هذه التحالفات لا يحقق تفوقاً ملحوظاً في قدراته على غيره ، ويتم الحفاظ على النظام ـ كما يقول كابلان ـ على أساس أن أي دولة ترغب في أن تحقق لنفسها مركزاً مسيطراً عليها أن تعمل ـ لتحافظ على مصالحها ـ لتحول دون تحقيق أية دولة أخرى مثل هذا الهدف ، وعلى غرار اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث في المنافسة الاقتصادية ، فإن النظام الدولي محكوم بشكل غير رسمي بالمصلحة الذاتية .

ويحدد كابلان مجموعة من القواعد لكل من النظم الافتراضية التي وضعها ويرى أن الوحدات في هذه النظم تعمل على أساسها :ـ

١ ـ **توازن القوى** : وقواعده هي :

١ ـ يسعى الأطراف الى زيادة قدراتهم ، ولكنهم يتفاوضون مع بعضهم بدلاً من أن يتقاتلوا .

٢ ـ ان الأطراف تتقاتل بدلاً من تفويت فرصة لزيادة قدراتها .

٣ ـ إن الأطراف يوقفون القتال بدلاً من تصفية طرف رئيسي آخر .

٤ ـ إن الأطراف تعارض أي تحالف أو أي طرف يسعى لتحقيق مركز مهيمن في النظام .

٥ ـ إن الأطراف يعملون على كبح أي منها يساهم أو يؤ يد وجود منظمات فوق قومية .

٦ ـ إن الأطراف يسمحون لطرف رئيسي ـ مقيد أو مهزوم للعودة مرة أخرى الى النظام ليأخذ دور الشريك أو القبول بطرف كان يعد من القوى غير الرئيسية وإدخاله في النظام كأحد القوى الرئيسية .

٢ ـ **نموذج القطبية الثنائية المهلهلة** :ـ وهي تشبه في جوانب عدة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وهذا النموذج يتكون من كتل كبرى مثل الناتو أو حلف وارسو ووجود قوة كبرى داخل كل تكتل كالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الى جانب وجود أطراف هامة غير مرتبطة بالكتلتين مثل الهند إضافة الى الأطراف العالمية مثل الأمم المتحدة .

ومن الناحية العملية يعكس هذا النظام التنظيم الداخلي لأطراف الكتلة ، فإذا كانت كلا الكتلتين تتسم بالهيراركية [بمعنى وجود قوة كبرى وقوة متوسطة وقوة صغيرة . . . الخ] فإن ذلك يعني أن العضوية في التحالف أو التكتل تتسم بالصرامة ، ومن هنا فإن الدول غير الملتزمة بأي من الكتلتين هي وحدها فقط التي يمكن أن تغير التحالفات من خلال انضمامها الى كتلة أو أخرى ، أما إذا لم يكن التكتل يتسم بالهيراركية ، فهذا يعني أن نظام القطبية الثنائية المهلهل يشبه نظام توازن القوى بالرغم من أن التنقل بين التحالفات يكون أقل .

ويضع كابلان مجموعة من القواعد للنظام القطبي الثنائي المهلهل :ـ

١ ـ إن الكتل الهيراركية المتماسكة والمتباينة مستويات القوى داخلها ـ تسعى

لتصفية الكتلة المنافسة عبر مجموعة من التكتيكات . . . فهي تفاوض بدلاً من أن تقاتل ، أو تقاتل في حروب محدودة بدلاً من حروب كبرى . . . . ولكنها تلجأ للحروب الكبرى إذا فشلت في التخلص من المنافس .

٢ ـ إن أطراف كل كتلة تسعى لزيادة قوتها كلما فعلت الكتلة الأخرى ذلك .

٣ ـ إن أطراف الكتلة غير الهيراركية تسعى للتفاوض بدلاً من القتال لزيادة قدرتها ولكنها تحجم عن شنّ حروب رئيسية لتحقيق أغراضها .

٤ ـ إن أطراف كل كتلة لديها الاستعداد لخوض حرب كبرى بدلاً من السماح للكتلة المنافسة أن تحقق مركزاً مهيمناً .

٥ ـ إن أعضاء الكتلة يخضعون أهداف الأطراف العالمية ـ الامم المتحدة ـ لأهدافهم الذاتية .

٦ ـ إن الأطراف العالمية تعمل على تقليل عدم الانسجام بين الكتل وتعمل على تعبئة الدول الأعضاء غير المرتبطة بكتل لمواجهة أي انحراف خطير مثل إقدام أحد أعضاء كتلة معينة على استخدام القوة .

٣ ـ **النموذج الثالث** : نظام القطبية الثنائية المحْكم :ـ مع أن كابلان يرى أن ثمة تشابه في جوانب عدة بين هذا النظام والنظام السابق ، إلا أنه يختلف عنه في جوانب هامة أخرى ، فالأطراف المشاركة في هذا النظام أقل من سابقه ، وبالتالي فإن هيكل الكتل هنا يكون أكثر استقراراً من النظام السابق ، أما إذا كانت الأطراف في كل كتلة غير هيراركية من الناحية التنظيمية ـ فإن النظام يجنح للتحول نحو النموذج المهلهل ، في حين تساعد الهيراركية على استقرار هذا النموذج ، وتكون ميكانيزمات التماسك داخل النظام ضعيفة أو غير موجودة ، أما القواعد التي تحكم سلوك هذا النظام فهي نفس القواعد التي تحكم النظام السابق .

٤ ـ النموذج الرابع هو النظام العالمي :ـ وهذا النظام ـ من الناحية النظرية ـ يبرز نتيجة اتساع وظيفة الطرف العالمي ـ الأمم المتحدة مثلاً ـ في النظام القطبي الثنائي المهلهل ، ومن هنا يختلف هذا النظام عن النظم السابقة في أنه له نظام سياسي يقوم بتوزيع المكافآت أو المساهمة في زيادة الشهرة لكل من الدول أو الأفراد طبقاً لما قاموا به من نشاطات معينة لا على أساس خصائص معينة تتوفر لديهم

كالأساس العرقي ، كما أن هذا النظام يتوفر على ميكانيزمات تكاملية أو توحيدية تقوم بوظائف إدارية واقتصادية وسياسية وقضائية ، أما قواعد هذا النظام فهي :-

١ ـ كل الأطراف يسعون لزيادة مكافآتهم وقدرتهم على الوصول الى مرافق النظام.

٢ ـ كل الأطراف يحاولون زيادة الموارد والنشاط للنظام الدولي .

٣ ـ عندما تصطدم القاعدة الأولى مع الثانية فإن الأولى تخضع للثانية وإذا شكلت الأولى تهديداً ولو بسيطاً لأي طرف فإنها تخضع للاعتبارات التي تهم المجتمع الدولي ككل .

٤ ـ كل الأطراف يسلكون سلوكاً سلمياً لتحقيق أهدافهم .

٥ ـ إن الأفراد الذين يعملون في أجهزة النظام يتخذون قراراتهم طبقاً لمصلحة النظام الدولي .

وفي هذا الشكل من النظم ، يكون لدى النظام الدولي الامكانية للتنسيق والتوحيد بين القيم التي يتبناها أطراف النظام ، وهو يمتلك الموارد والمرافق المتفوقة عما لدى أي من اطرافه ، ولديه القدرة على إعطاء أمل بالتحسن والتطور للاطراف الأقل تطوراً فيه ، ومع ذلك فإن هذا النظام يخضع لفترة طويلة من عدم الاستقرار ، إذ أنه من الصعب عليه أن ينجح من البداية في تجميع وتوحيد القيم الذاتية لكل الأطراف في إطار واحد .

ويرى كابلان أن الأطراف قد تكون راغبة في تغيير النظام الى نظام هيراركي أو نظام ثنائي القطبية أو توازن القوى لأنها ـ أي الأطراف ـ ليست مستعدة لإجراء تغييرات في هياكلها الاجتماعية والسياسية ، أو انها عاجزة عن تقديم التضحيات الضرورية ليقوم هذا النظام بوظيفته بشكل فعّال .

٥ ـ **النموذج الخامس** : وهو النظام الهيراركي الموجه أو غير الموجه ، وهو نظام قائم على أساس وظيفي لا على أساس اقليمي سياسي ، أما النوع الموجه فيعمل طبقاً للقواعد السياسية المستخدمة بشكل عام في النظم السلطوية أو الديكتاتورية ، بينما غير الوجه يتماشى مع قواعد النظم الديمقراطية ، ويطبق هذا النظام على الأفراد ، إذ أن جماعات الضغط وليس الدول هي الأطراف الأساسية فيه ،

ولهذا النظام معاييره التي على أساسها يبني تماسكه ووظائفه ، وإذا فرض هذا النظام بالقوة على النظام العالمي أو النظام القطبي الثنائي فالأرجح أن يأخذ شكل النظام الموجه ، ولكن إذا تشكل بفعل سيطرة إحدى الدول على العالم فإن معايير النظام ستقوم على توزيع منافعه على أساس العرق أو اللون ، أما إذا تشكل بغير هذين الشكلين فالأرجح أن يكون معياره هو الإنجاز كما هو الحال في النظام العالمي .

ويتسم هذا النظام بدرجة كبيرة من الاستقرار وتوفر قنوات الاتصال التي تسهل السيطرة أو التحكم المركزي وإعاقة أية محاولة من أي اقليم محلي للخروج على النظام ، وتكون أية تغييرات ـ ولو بسيطة ـ في توزيع المنافع قائمة على أساس وظيفي لا على أساس إقليمي ، ولذا لن يكون بمقدور أي نظام سياسي خارجي أن يساعد ثورة أو خروجاً على النظام من قبل قوى محلية ، وما أن يتم انشاء مثل هذا النظام حتى يكون من العسير استبداله .

٦ ـ **النموذج السادس** : نموذج الوحدة المعترضة :ـ تستند فكرة هذا النموذج الى القاعدة الذهبية في القانون الطبيعي عند هوبز وان كان من جانبها السلبي ، أي على الأطراف أن لا يفعلوا للآخرين ما لا يحب أن يفعله الآخرون لهم ، ويحدد كابلان شرطاً واحداً لهذا النظام وهو أن يكون لدى كل واحد من الأطراف القدرة على تدمير أي طرف آخر ، بمعنى إذا هاجم طرف من الأطراف طرفاً آخر فعليه أن يدرك أن النتيجة هي دمار الطرفين ، وطالما أن الدول مستعدة للانتقام فإن ذلك يشكل رادعاً للجميع ويحقق استقرار النظام ، ولكن النظام سيتعرض للتغيير إذا تعرض طرف من الأطراف لابتزاز ناجح ، وهنا سيتناقص عدد الأطراف ، وإذا نجح طرف في ابتزاز الأطراف الأخرى فإن نظام الوحدة المعترضة سيتحول الى نظام هيراركي .

ويقر كابلان بأن نماذجه لا تعني إقفال الباب أمام أية محاولات أخرى لوضع نظم نظرية لتحليل السياسة الدولية ، إذ أن النماذج تمثل عرضاً لشبكة من حالات التنظيم الدولي ، كذلك فإن كابلان يصنف الدول في نماذجه حسب تصنيفات بنائية ، فهي إما دول موجهة أو غير موجهة .

ويلاحظ أن كابلان أبدى الاهتمام في نماذجه بما يلي :ـ

١ ـ الجوانب التنظيمية الخاصة باتخاذ القرارات بما في ذلك طبيعة الأطراف وأهدافها والأدوات المتاحة لتحقيق هذه الأهداف .
٢ ـ توزيع المكافآت أو المنافع بما في ذلك المدى الذي توزع فيه بواسطة النظام الدولي أو النظام الفرعي .
٣ ـ أولويات التحالف للاطراف .
٤ ـ مجال ووجهة النشاط السياسي .
٥ ـ مرونة وتكيف الأطراف في سلوكهم .

ويمكن القول بأن كابلان والباحثين الآخرين بدأوا فقط بالمهمة العسيرة وهي دراسة الواقع بواسطة نماذج مجسدة في نظم وعملية (Process and Systems) ، وكان هدفهم استخدام المعلومات التاريخية لإجراء مقارنة مع نماذج النظم التي وضعوها ، ثمّ اختبار مدى الاتساق في النماذج من خلال استخدام الأدوات الرياضية والكومبيوتر ، ثم مقارنة النموذج بالمادة أو المعلومة التاريخية ، مثل النظام العالمي الصيني في أوائل القرن العشرين أو نظام الدولة المدينة الايطالي في القرن الرابع عشر والخامس عشر ، بل إن أحد الباحثين يشير الى أنه كان في النظام العالمي الصيني نظام لتوازن القوى الى حد كبير ويعمل هذا النظام في ظروف غير مواتية ، ويصف الباحث ذلك النظام بأنه « توازن قوى ينتهك فيه الأطراف متعمدين أو غير متعمدين عدداً من القواعد السلوكية الرئيسية والضرورية لاستقرار النظام » ، أما في نظام الدولة المدينة الايطالي ، فإن هذه القواعد لم تنتهك ، كما أن الأطراف الرئيسية ـ وحتى غير الرئيسية ـ حافظت على ذاتها ، كما أن الإمكانيات الاقليمية للاطراف لم تتغير بشكل كبير، وكان التوازن أقل جموداً وثباتاً ، ورغم ذلك كانت النتيجة الحتمية هي انهيار النظام .

ومع أن نماذج كابلان أقل تعقيداً من النظام الدولي في الواقع ، فهي معدة لتسهيل عملية المقارنة مع الواقع لتساهم في تنظيم المعلومات بشكل مفيد وذي دلالة ، ولبناء نظرية على المستوى الكلي (macro) ، ومن الممكن ببساطة التعرف على نماذج تاريخية لإثنين من النماذج التي وضعت وهي توازن القوى ونظام القطبية الثنائية المهلهلة ، ولكن يمكن القول أيضاً أن نموذجاً ثالثاً وهو نظام الوحدة المعترضة

صحيح الى حد ما في عصرنا الحالي من خلال دور القوى النووية ، أما النموذج الرابع وهو النظام الدولي العالمي فيمثل نوعاً موجوداً في خطابات القادة السياسيين أو أفكار المفكرين الذين يفترضون إما وجوده فعلاً أو انه سوف يوجد في يوم من الأيام .

نظريات القطبية الثنائية . . . والقطبية التعددية والاستقرار الدولي

كانت العلاقات بين توزيع القوة ووقوع الحرب في النظام الدولي هدف التنظير في الكتابات التقليدية والمعاصرة ، ومع أن كابلان ركز على القواعد الأساسية لعمل عدد من النظم الدولية ، فإن باحثين آخرين مثل دويتش ، وديفيد سينغر وكينيث والتز وروزكرينس نظّروا بخصوص أثر النظام وتعدد القطبية وثنائي القطبية على الحروب من حيث حدتها وحدوثها ، ويرى دويتش وسينغر أنه كلما ابتعد النظام عن القطبية الثنائية في اتجاه التعددية فإن من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء للحرب ، ويريا أن التحالفات تقلل من حرية اطرافها في التفاعل مع الدول غير الأعضاء في التحالف ، وكلما كان عدد الأطراف غير الداخلين في أحلاف أكثر كلما كانت إمكانية ازدياد عدد الأعضاء المشاركين في التفاعل في النظام الدولي أكثر ، ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه ، إلا أنه يزيد ذلك مع الدول خارج الحلف .

وفي الوقت الذي يحمل التفاعل وجهين تعاوني وتنافسي ، فإنه كلما كان مجال التفاعل أقل كلما زاد ذلك من عدم استقرار النظام ، ويرى دويتش وسينغر أن النظام التعددي ليس إلا حالة خاصة في النظام الدولي .

وثمة فرضية أخرى بخصوص العلاقة بين الحرب وعدد أطراف النظام وهي أن دولة واحدة ، ربما يكون بمقدورها مجابهة كل الدول أو تحالفات هذه الدول ، وكلما كان عدد العلاقات الثنائية أكبر يكون اهتمام أي طرف بعلاقته الثنائية مع أي طرف من الأطراف الآخرين أقل ، وثمة رأي يقول ان نظام القطبية التعددية يقلل سباق التسلح إذ أن الدولة ترد فقط على زيادة التسلح من قبل الدولة الخصم لها .

غير أن دراسة تجريبية أجراها سينغر وميلفن سمول تصل الى نتائج لا تدعم الفرضيات الخاصة بالعلاقة بين الحرب والنظم الدولية الثنائية أو المتعددة القطبية ،

وغطت هذه الدراسة فترة زمنيه تمتد من ١٨١٥ ـ ١٩٤٥ ـ وتبحث في العلاقة بين التحالف والحرب استناداً الى مجموعة من الفرضيات :

١ ـ تتزايد الحروب بتزايد الالتزامات التي يتعهد بها المتحالف .

٢ ـ كلما اتجه النظام نحو القطبية الثنائية كلما تزايدت احتمالات الحرب .

غير أن فترة الدراسة لم تؤكد صحة العلاقة بين التحالف والحرب ، فإذا كان القرن التاسع عشر يؤكدها فإن القرن الذي يليه لا يؤكدها بغض النظر عن الكيفية التي نعتبر فيها الحرب حرباً ، أي أياً كان المقياس الذي نستخدمه لنعتبر ما حدث حرباً سواء على أساس عدد المشاركين فيها أو عدد ما أحدثته من إصابات ، غير أن سمول وسينغر يشيران إلى أنه بالرغم من أن دراسة من هذا النوع كان عليها أن تكشف لنا العلاقة بين القضيتين إلا أنها لم تنجح في إيجاد علاقة سببية بينهما ، ولكن استخدام متغير ثالث هو حماية المصالح القومية ، ربما يكون عاملاً يؤثر في المتغيرين الآخرين [التحالف ـ الحرب] ، فمثلاً قد يصعد الاطراف من نشاطهم لبناء التحالف كلما استشعروا تزايداً في احتمالات الحرب[٣٦] .

ويلاحظ كذلك أن الإجماع قليل بين الباحثين بخصوص العلاقة بين القطبية الثنائية والمتعددة وبين الاستقرار الدولي ، فمثلاً كينيث والتز يرى على خلاف ما رآه دويتش وسينغر أن القطبية الثنائية المتميزة بتباين بين القوى الكبرى والقوى الصغرى فيه هي أكثر مدعاة للاستقرار من القطبية التعددية ، فنتيجة لقدرة الدول الكبرى على استخدام العنف أو السيطرة عليه فإنها تستطيع تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف كما تستطيع استيعاب الآثار المترتبة على استخدام عنف من قبل الآخرين لا تستطيع أن تتحكم فيه ، والقوى القطبية الثنائية ، تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها الى الحفاظ على توازن في القوى اعتماداً على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية ، غير أن القوة العسكرية تكون أكثر فعالية من زاوية قدرتها على ردع الشروع بالهجوم ، وعلى هذا الأساس يؤيد والتز زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتهما لأن ذلك يقلل احتمالات استخدامها ، وهو يرى أن القطبية الثنائية أشبه ما تكون بإتاحة الفرصة الدورية ـ Reciprocal — لكل من القوتين في مجال خارج نطاق تزاحمهما لا سيما في ظل حساسيتهما تجاه أي مكسب يحققه أي منهما .

وينتقد روزكرينس النماذج السابقة ـ نماذج سينغر ودويتش ونموذج والتز ـ ويقترح نموذجاً يجمع بينهما وأطلق عليها القطبية الثنائية التعددية (bi-multipolarity) ، ويرفض روزكرينس النموذج الثنائي ويقول « إنه في هذا النظام الذي تكون القوتان العظميان معنيتين تماماً بنتائج أية مسألة دولية كبرى يمكن القول اننا أمام صراع صفري (Zero sum game)» ، ويرى أن دوافع التوسع واحتمالات الصراع بين قادة الكتلة أو التحالف هي أكبر في القطبية الثنائية منها في التعددية .

ويشير روزكرينس الى مسألتين متناقضتين في القطبية الثنائية ولكنهما تعملان لصالح هذا النموذج ، أما التناقض فهو بين صراع نتيجته صفرية [ما يكسبه طرف يخسره الطرف المقابل] وبين فكرة الوفاق الفضفاض في القطبية الثنائية ، ومن هنا فالخيار هو بين : نظام يحدث فيه تغير دون رد فعل قوي من قبل الكتلتين الرئيسيتين وهو ما قد يعرض النظام الى اختلال في التوازن . . . ونظام فيه توازن محكم يتم الحفاظ عليه من خلال ضغوطات مضادة لأي إجراء يتخذ لزعزعة النظام وفي ظل توتر شديد في العلاقات العدائية بين المعسكرين .

ومع أن حدة الصراع قد تكون أقل في القطبية التعددية منها في الثنائية ، الا أن تكرار حالات الصراع قد تكون أكثر نتيجة الاختلاف الكبير في المصالح والأطراف ويقول « إذا كانت القطبية تحد من آثار ونتائج الصراع ، إلا أنها لا تؤثر إلا بنسبة بسيطة على عدد حالات الصراع ، وإذا كانت القطبية الثنائية تتضمن صراعاً خطيراً بين القطبين فإنها تقضي أو تخفف الصراعات الأخرى في أي مكان من العالم » ، ويضيف نقداً آخر الى القطبية التعددية ، وهو أن هذا النظام وإن كان يقلل من أهمية أي تغير في ميزان القوى إلا أنه يزيد من عدم التيقن بمدى الآثار التي ستترتب على ذلك ، ولذا فإن التعددية تعقد القدرة على انتهاج سياسة معينة وتزيد من صعوبة تحقيق نتائج ثابتة .

أما نموذج روزكرينس فهو محاولة للجمع بين ايجابيات القطبية الثنائية والتعددية من جهة والتخلص من نقاط ضعفهما من جهة ثانية من خلال ما أسماه نموذج القطبية الثنائية التعددية « حيث تعمل الدولتان العظميان ـ القطبان ـ كمنظمين ضابطين للصراع في المناطق الخارجة عن حدود كل قطب منهما في حين تعمل دول القطبية التعددية كوسطاء أو عوازل في الصراع بين القطبين ، وإن كان

الصراع لا ينتهي في أية حالة من الحالتين إلا أنه يمكن ضبطه في هذا النموذج » ، بمعنى أن دول القطبية الثنائية عامة والدولتين العظميين في القطبين خاصة ستسعى لتحول دون مركز مهيمن لأي منهما ، بينما يعملان معاً في جهد مشترك للحد من الصراع أو التحدي بين أطراف الأقطاب الأخرى ، وهذه الأخيرة وانطلاقاً من تباين مصالحها تواجه فيما بينها منافسات كذلك ، إلا أنها ـ رغم ذلك ـ ستقاوم مع بعضها أي مطامح لقوى القطبين ، وهذا يعني أن الحرب في القطبية الثنائية التعددية أقل احتمالاً مما هي في القطبية الثنائية أو التعددية ، على أن روزكرينس يرى أن زيادة القطبية التعددية ستدعم الوفاق بين القوى العظمى وبالتالي زيادة التعاون في حل المشكلات التي تقع في نطاق القطبية التعددية .

ويطرح أوران يونغ[٣٧] ، بديلاً فيما يبدو لكل النماذج السابقة وهو نموذج يؤكد من وجهة نظره على تزايد التداخل بين نظام المحاور الواسعة في السياسة الدولية من جهة وبين الأقاليم أو النظم الفرعية الحديثة من جهة ثانية ، ويرى أن القطبية الثنائية والتعددية ركزتا على الجانب البنائي وأهملتا ديناميكيات النظم الدولية ، ووضع يونغ نموذجاً يشمل التأثير المشترك للقوى الاقليمية والعالمية التي تعمل في نماذج تتسم بالانسجام من جهة وعدم التواصل من جهة ثانية ، ويشير الانسجام وعدم التواصل الى درجة تشابه أو عدم تشابه المصالح السياسية ودرجة العلاقات بين القوى كالعلاقة بين النظام العالمي ومناطق اقليمية مختلفة ، والعلاقة بين هذه المناطق الاقليمية نفسها ، ويشير إلى بعض العوامل التي تعمل في النظام الدولي وتؤثر في بعضها مثل القوى العظمى والشيوعية والقومية والتطور الاقتصادي ، ومع أنه يشير إلى أن النظم الفرعية الاقليمية في النظام الدولي لها سمات ونماذج وتفاعلات خاصة بها ، إلا أنه يؤكد في نموذجه على « عدم التواصل » الذي يعني أن العلاقة بين النظم الفرعية فيما بينها والعلاقة بينها وبين النظام الدولي ليست متواصلة أو مستمرة بل انها تتوقف عند بعض الحدود في بعض الأحيان ، ولذا يطلق على نموذجه اسم « نموذج اللامتواصلات »«Discontinuities model» ، ويعتقد بأن هذا النموذج يستهدف إبراز التباين والتعقيد في عملية التداخل بين النظم الفرعية كتأثير أو عدم تأثير النظم الفرعية على بعضها ومشاكل عدم الانسجام أو التطابق بين أطراف النظم الفرعية في مختلف المصالح ، والعلاقة بين هذه النظم الفرعية والنظم الدولية .

نقد نظرية النظم

لم تنج هذه النظرية من النقد رغم أهميتها واعتبارها منهجاً معاصراً .

وتقول عائلة سبروت في معرض نقدهما -وقدما ماكليلاند كمثال - أن منظري نظرية النظم يدخلون مفهوم « العضوية » بشكل واضح في مناقشاتهم للدولة والنظام الدولي رغم إدراكهم أن البنى والوظائف بين الظواهر الاجتماعية والبيولوجية ليست متطابقة إلا في التصور الذي يحاول أن يقارن بين سلوك الظاهرتين ، ولذا تحذر عائلة سبروت من الإغراق في التجريد ولا ترى إمكانية لاستخراج نظام لعمل التنظيمات السياسية من دراسة البنى العضوية والوظائف السيكولوجية للكائن الحي .

أما ستانلي هوفمان فيتهم النظرية بعجزها عن تقديم إطار يساعد التنبؤ ، وبالتالي فإن دراسات أصحاب النظرية ليست إلا تكراراً وحشواً ويقول « إذا قام أحد بوضع نموذج سلوكي لمجموعات معينة كالدول مثلاً واستند في ذلك لمجموعة من الافتراضات حول المتغيرات التي يعتقد بأنها تحدد سلوك هذه الجماعات ، وإذا كانت هذه الافتراضات مشكوك فيها كما أن النموذج قائم على تبادل المواقع (Interchange) فيما بين هذه الجماعات . . . لذا فإن التنبؤ حول سلوك الجماعات سيكون في المستقبل مجرد إعادة للفرضيات الأصلية مرة أخرى ، ونربط بالتالي بين هذه الجماعات وبين هذه الفرضيات بطريقة تعسفية تماماً ، وذلك لأن النموذج نابع من عالم مفترض لا حقيقي وبالتالي فهذه النماذج تمثل انتصاراً للشكل على الجوهر » ، وانتقاد هوفمان قائم على أساس استعارة أنصار النظرية وسائل تقنية من نظم لا تنتمي للحياة السياسية كعلم الاجتماع والاقتصاد والسبرانية والاحياء والفلك ، كذلك فإن النظم التي تتناول موضوع التفاعل - كابلان ومودلسكي - لم تثبت صحتها في الواقع ويقول « إن بناء فرضيات تجريدية تماماً استناداً الى مجموعة صغيرة من البديهيات التي استنتج منها عدد من هذه الفرضيات هو شكل من ألعاب التسلية يصعب اختباره أو انه بناء يعتمد متغيرات تتسم بالعمومية والتعسفية المفرطة ، ولذا يصبح الاختيار بين التحريف أو التفاهة » ، ويرى هوفمان أن رغبة نظرية النظم في وضع مستوى رفيع من التعميمات ونتيجة استخدام أدوات منهجية غير متصلة بالموضوع جعلها تعجز عن وضع يدها على جوهر السياسة ، وإن التأكيد

في النماذج المتعددة على نظرية الاتصال يختصر الأفراد والجماعات الى مجرد نظم اتصال مع اهمال نسبي لطبيعة أو مضمون الرسائل التي تحملها شبكات الاتصال هذه ، كذلك فإن النزوع الى جعل النظرية قائمة على عدد قليل من الفرضيات ثم اختيار واحد من هذه الفرضيات على أساس تسهيل استخدام النظرية يؤكد البعد الشكلي في النظرية ، هذا إضافة الى خطأ معاملة المتغيرات المختلفة ـ الثقافية ، السلوكية ، المؤسسات . . . الخ ـ كمتغيرات منفصلة لا كمكونات جزئية للبناء الاجتماعي الكلي ، ونتيجة لذلك ، فإن باحثي نظرية النظم انشغلوا عن المشكلات الجزئية ـ وهي جوهرية ـ مثل معرفة جوهر السياسة أو دراسة المؤسسات . . . . الخ وانصرفوا الى وضع نظرية كلية ، على أن ذلك لا يعني أن نظرية النظم لا تفسح مجالاً لمثل هذه الأمور في دراسة العلاقات الدولية .

كذلك تنتقد هذه النظرية ـ النظم ـ على أن الدراسات الكمية في المجال السياسي لم تستفد منها ، إذ يصعب تحويل المفاهيم المستخدمة في هذه النظرية الى مؤشرات عملية يمكن قياسها وبالتالي فإن من الصعب الوصول الى معيار يحدد طبيعة ومواقع العلاقات بين الدول ـ وهذا نتيجة كون مفاهيم نظرية النظم تجريدية .

وتتهم بعض الانتقادات نظرية النظم بانحيازها الايديولوجي نحو الحفاظ على الوضع القائم وهو ما يتضح في تركيزها على الاستقرار والتوازن والحفاظ على النظم أو النماذج ، وإن كانت النظرية في حد ذاتها لا تحول دون التغيير ، بل ان أحد الباحثين يرى إمكانية اتهام النظرية بأنها منحازة لتغير الوضع وهو ما يتضح في الطبيعة الميكانيكية ـ وليس الجامدة ـ للتحليل البنائي الوظيفي .

وتنتقد نظرية النظم بأنها لم تضع قاعدة معرفية لها ، فالمفاهيم المستخدمة تحمل معان مختلفة ، كما أن أدوات التحليل ما زالت متباينة بين الكتاب ، الى جانب أن المجال الذي تدرسه غير محددة .

إن كل هذه الآراء تدعم القول بأن هذه النظرية لم تساهم من ناحية المفاهيم أو المنهجية في دراسة العلاقات الدولية مساهمة ذات أهمية ، إلا أنها رغم ذلك ستواصل تأثيرها على الباحثين لا سيما الذين يسعون لبناء نظرية كلية .

الفصل الخامس

نظريات الصراع التقليدية

الشروط الأساسية لبناء نظرية عامة للصراع

ليس ثمة من نظرية عامة للصراع مقبولة من مختلف علماء الميادين الاجتماعية بالرغم من أن مفهوم الصراع في الميادين العلمية - التطبيقية - أقل إثارةً للخلاف رغم أن النظرية الاجتماعية تستعير بعض مفاهيمها التحليلية من الميادين الأولى ، ودارس الصراع الإنساني يمكنه أن يتعرف على وجهات نظر متعددة في هذا الموضوع ومن ميادين مختلفة ، فإن كان ثمة إمكانية لتطوير نظرية للصراع فإن مدخلات النظرية ستشمل علم الأحياء ، وعلم النفس الاجتماعي - وعلم الاجتماع والأنثربولوجي - والتاريخ والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد والاتصالات ونظرية التنظيم ونظرية اللعب أو المحاكاة والنظرية الاستراتيجية وصناعة القرار ، ونظرية النظم والتكامل ، حتى الفلسفات الأخلاقية والدينية .

وحتى وقت قريب كانت دراسة الصراع تنحصر في كل ميدان على حدة ، حيث كان كل باحث في كل ميدان يستخدم مفاهيمه وتصنيفاته وتعريفاته وتقييماته ووسائل قياسه الخاصة به في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن الوضع تغير بشكل ملحوظ في العقد الأخير ، حيث ثمة توجه نحو المنهج المشترك أو المتداخل ، فقد بدأ علماء الاجتماع في استعارة مناهج وتحليلات من الميادين ذات الصلة بموضوعاتهم بل إنهم حتى في بعض الأحيان يلجأون الى ميادين يصعب إيجاد علاقة بينها وبين الموضوع المدروس ، ومعلوم أن العملية التركيبية Synthesizing هي عملية طويلة ومعقدة ، ولكن ثمة اتفاق - رغم ذلك كله - أن المستقبل المنظور أو بعبارة أخرى أن الجيل الحالي من الدارسين لن يستطيع بناء نظرية عامة تفسر لنا : لماذا يتقاتل

الأفراد ، ونحن لا نستطيع أن نفسر لماذا إلا إذا كنا قادرين على التحكم في الموضوع وعلى التنبؤ بمجرياته ، أما ما هو خارج إمكانات التنبؤ والسيطرة أو التحكم فمن الصعب أن نطلق عليه موضوعاً « علمياً » .

طبيعة الصراع

يستخدم مصطلح الصراع عادة للإشارة الى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد ـ سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر ـ تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلاً من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدو أنها كذلك .

ويعرف لويس كوسر (١٩١٣ ـ؟) وهوباحث في علم الاجتماع الصراع بأنه « تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم » ، والصراع تفاعل بين البشر ولا يشمل صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية، وهذا يعني أن الصراع يتضمن درجة أعلى من مجرد التنافس ، فالأفراد قد يتنافسون على شيء نادر دون أن يدركوا أنهم يتنافسون فيما بينهم على ذلك الشيء أو يتنافسون دون أن يسعى أحدهم الى منع الآخر من تحقيق أهدافه ، ولكن التنافس يرقى ليصبح صراعاً عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم ـ بإخراجهم من اللعبة ـ أو حتى بتدميرهم ، والصراع قد يكون عنيفاً أو غير عنيف [بالمعنى المادي للعنف] ، وقد يكون مستمراً أو متقطعاً ، أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة ، وقد يكون قابلاً للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف .

والصراع يختلف عن التوتر اذ يشير الأخير الى حالة عداء وتخوّف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام ـ غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضاً فعلياً وصريحاً وجهوداً متبادلة من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض ، والتوتر حالة سابقة على الصراع وكثيراً ما رافقت انفجار الصراع . ولكنه ليس كالصراع بل انه ليس مختلفاً بالضرورة مع التعاون ، إلا أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بشكل وثيق بأسباب الصراع ، إلى جانب ذلك ، فإن التوترات إذا تحولت الى شكل خطير قد تكون بدورها عاملاً مساعداً أو

رئيساً لحدوث الصراع طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار .

والحقيقة إن ما ذكره كوسر في الفقرات السابقة هو تعريف سوسيولوجي ، إذ يركز على الصراع بين الجماعات ، ولكن بعض الباحثين يرون أن المصطلح يجب أن يتناول لا ما بين الجماعات فقط بل ما بين الأشخاص وحتى داخل الشخص نفسه ، والمجتمع ليس معنياً في الحقيقة بالصراع الداخلي للفرد الواحد ما لم يكن ثمة علاقة بين هذا الصراع والنظام الاجتماعي الخارجي وهو أمر لا تستطيع أية نظرية أن تهمله ، على أن لا يعني ذلك أن كل صراع ذاتي في الفرد يمكن تفسيره أو ربطه بقوى خارجية ، أو العكس ، وبالتالي لا يمكن تفسير كل صراع داخلي بأنه نتيجة القوى الخارجية ولا كل صراع خارجي بأنه نتيجة القوى الداخلية ، وإن كان الداخلي والخارجي ظواهر غير منفصلة فإنها أيضاً ليست نفس الشيء ولا تنبع بالضرورة من بعضها البعض ، وان الحالة النفسية لوحدها لا تستطيع أن تفسر لنا السلوك الاجتماعي كما أن الظروف الاجتماعية لا تستطيع أن تفسر لنا السلوك الفردي .

نظريات الصراع الكلية والجزئية

يمكن تقسيم العلوم الاجتماعية ولو بشكل تعسفي الى مجموعتين اعتماداً على ما إذا كانت كل منها تتبنى منهجاً كلياً أو جزئياً في دراسة السلوك الانساني . . . فهل نحن نبحث عن أصل الصراع في الإنسان أم في مؤسساته ، وبشكل عام فإن علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيين وعلماء الاحياء ، وأصحاب نظرية اللعب ، ونظرية اتخاذ القرار يصبون اهتمامهم على سلوك الأفراد ، أما علماء الاجتماع وعلماء الأنثربولوجي والجغرافيون وأصحاب نظريات الاتصال والتنظيم . . . . وعلماء السياسة والعلاقات الدولية وأصحاب نظرية النظم . . . كلهم يبحثون الصراع على المستوى الجماعي والمؤسسات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية والحركات السياسية الكبرى والكيانات العرقية أو الدينية والدول والتحالفات والنظم الثقافية ، وبعض الدارسين ـ كالاقتصاديين مثلاً قد يقسمون جهودهم بين الكلي والجزئي ، وبعض المؤرخين قد يدرس الصراع بين الدول بينما يفضل آخر على أن يركّز على عوامل فريدة في الشخصية والخلفية والسلوك منذ الأزمة عند رجل دولة معين وهي العوامل التي تؤثر على قراره باللجوء للحرب أو السلم في ظل مجموعة معينة من الظروف .

ومن الناحية التاريخية ، يمكن القول أن التنافس بين التوجه نحو نظرية كلية

أو جزئية يجد مقدماته في التنافس بين علم الاجتماع وعلم النفس في سعي أصحاب هذين العلمين لتفسير السلوك الانساني في حالته الصراعية ، فعلم النفس يحاكم المسألة من زاوية فردية في حين ينظر لها علم الاجتماع من زاوية جماعية ، وعالم النفس ينزع لتفسير المشاكل الانسانية على أنها نابعة من البناء الذاتي للانسان الفرد حيث يرى أن التوترات والجنوح في سلوكه الناجم عن تأزم ذاتي يسقطه على الوضع الاجتماعي الخارجي ـ وبالمقابل فإن علم الاجتماع ، يبدأ تحليله للمشاكل الانسانية من البنى الاجتماعية والمؤسسات ويواصل البحث في تأثير ذلك على حياة الأفراد ، وحدة هذا التمييز بين المنهجين أو العلمين كان في أجلى صوره في نهاية القرن الماضي فيما ذكره اميل دوركهايم بأنه كلما فسّرت الظواهر الاجتماعية مباشرة كظاهرة نفسية فردية كان ذلك أدعى للاعتقاد بأن التفسير غير صحيح » ـ كما أن مناصبة التحليل الفرويدي العداء للجدلية الماركسية تقدم مثالاً واضحاً على هذا التباعد بين الحقلين [لقد مرت عقود طويلة والدراسات الفرويدية تمثل إحدى المحرمات في الاتحاد السوفييتي] .

غير أن القرن العشرين لا سيما العقدين الأخيرين شهدا محاولات لتضييق الفجوة بين المنهجين ، إذ بدأ علماء النفس يقرّون بتأثير المؤسسات والجماعات والبيئة الثقافية العامة في تشكيل البناء النفسي للفرد كما أولى علماء الاجتماع اهتماماً أكبر بدور العوامل الفردية في العملية الاجتماعية ، ويبدو أن الباحثين في علم النفس الاجتماعي يسعون لردم الهوة بين الحقلين على أن لا يفهم من ذلك أن هذا الهدف قد تحقق تماماً ، إذ أن هؤلاء ـ باحثي علم النفس الاجتماعي ـ يقرّون بتغليبهم الفردي على الجماعي ، ومع ذلك فثمة تزايد في اعداد الباحثين الاجتماعيين المقتنعين باستحالة بناء نظرية دقيقة دون ربط الأبعاد الكلية والجزئية مع بعضها في إطار متماسك واحد .

الصراع بين الأفراد والصراع بين الدول

يبدو أن علماء النفس الاجتماعي هم أقل اندفاعاً من سابقيهم لتفسير السلوك الاجتماعي المعقد من منظار الفرد أو بنائه النفسي الذاتي كما كان يجري خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، وخاصة إذا كان هذا السلوك الاجتماعي يتمثل في العلاقات الدولية .

ففي الماضي كان بعض علماء النفس الاجتماعي يفسرون بشكل مباشر السلوك العدواني في الجماعات بأنه نتيجة طبيعية للسلوك العدواني عند الفرد ، ويبدو أنهم استخدموا التصور الافلاطوني حول الدولة على اعتبار أنها التعبير المجسم عن الفرد وحولوا ذلك الى تحليل علمي زائف يعتبر الفرد ـ الكائن السيكولوجي ـ بأنه الصورة المصغرة للمجتمع ، وهو أمر يبدو أن الثقة فيه قليلة بين الدارسين في هذا الميدان ، فمثلاً ج. زاودني يقول « إنه في الوقت الذي أصبح فيه لدينا معلومات هائلة خاصة عن السلوك الفردي فإن العلماء يبدون حذراً له ما يبرره تجاه المساواة بين نماذج السلوك عند الفرد أو الجماعة أو الدولة ، ويحذر ستيفن وذي ودانيال كاتز وهما من علماء النفس من محاولة تفسير وظائف النظام الاجتماعي بتطبيق ما يجري في الجزء على الكل ، كما يشير هربرت كيلمان إلى أن الدراسات القديمة التي تتناول الحرب والسلم ـ لا سيما دراسات الأطباء النفسيين وعلماء النفس ـ لم تكن وثيقة الصلة بالتفاعل بين الدول ، كما أن تلك الدراسات بالغت في أهمية الدافع الفردي للعدوان ، إذ أنهم اعتبروا بشكل مسلم به أن سلوك الدول ليس إلا تجميع لسلوك الأفراد ، متجاهلين حقيقة أن الأفراد مختلفون بشكل كبير في أدوارهم ومصالحهم وقدرتهم على التأثير في القرارات النهائية ، ومن هنا فإن مثل هذه التجمعات ـ كالدول ـ يصعب اعتبارها مجرد انعكاس لدوافع أفرادها أو قادتها .

ويعتقد كيلمان أن من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب في العلاقات الدولية . ولكن يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس ، ومع أن أفراداً عديدين ينخرطون خلال الحرب في سلوك عدواني فإنهم قد لا يتصرفون كذلك لدوافع عدوانية ، كذلك ولأسباب استراتيجية يتصرف الزعماء تصرفاً عدوانياً وربما يظهر افراد المجتمع مثل هذا السلوك لا لشيء إلا لتحقيق التماسك الاجتماعي ، ولكن كيلمان لا ينكر أن علم النفس يمكن أن يغني دراسات العلاقات الدولية شريطة أن لا تطبق نتائج دراسات علم النفس على الأفراد تطبيقاً آلياً على العلاقات الدولية .

ويعرّف كيلمان الحرب بأنها « فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمعات من جهة ثانية وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي » ، ومن الميادين الهامة في دراسة العلاقات الدولية موضوع صياغة التوجه السياسي للدولة أو قرار

الحرب ، حيث يأخذ هذا التفسير في بعض جوانبه الدوافع والحوافز والأفكار الموجودة لدى الأفراد كصانعي القرار وبعض الأفراد الذين لهم أدوار مختلفة كجزء من المجتمع الكلي ، ولكن كيلمان يقول ان التحليل النفسي مفيد فقط في دراسة السلوك العدواني في المجتمع الدولي شريطة إدراك كيف وأين يتواءم هؤلاء الأفراد - موضع الدراسة - مع الإطار السياسي والاجتماعي للدولة والنظام الدولي ثم ندرك القيود التي يعملون في ظلها ، ويبدو أن معظم الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يوافق على نظرة كيلمان وخاصة إذا لم تقتصر فقط على الحرب الدولية بل على كل أنماط الصراع الاجتماعي والتي تشغل بال العديد من الباحثين مثل الثورات ، الانقلابات ، الحروب والعصيانات الأهلية ، وربما تنجح العوامل السيكولوجية الى حد بعيد في تفسير بعض حالات العنف الشاذة مثل سلوك الدهماء أو السلوك الفردي غير العقلاني ، غير أنه حتى في هذه الحالة لم يعد الباحثون في العلوم الاجتماعية ميالين للأخذ بالتفسير القائم على عامل واحد ، أما عندما ندرس مستويات صراع سياسية أكثر تعقيداً حيث يعكس العنف درجة أكبر من التخطيط والتنظيم والإدارة وربما المؤسسة ، فإن الحاجة للحذر في تفسير الظواهر من خلال ارجاعها الى عوامل نفسية محضة تصبح أكثر ضرورة .

الصراع والتكامل الاجتماعي

ينقسم علماء الاجتماع فيما بينهم حول مسألة ما إذا كان الصراع الاجتماعي يعتبر مسألة عقلانية ويؤدي وظيفة اجتماعية أو انه ظاهرة مرضية غير عقلانية وليس له وظيفة اجتماعية ، ويبدو أن أغلب علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعي في الوقت الحاضر - على سبيل المثال - يميلون لاعتبار كل أشكال العنف العدواني في النطاق السياسي كظاهرة غير عقلانية وغير مرغوب فيها وهو ما يؤيدهم فيه كل ذوي التوجهات القانونية وفلاسفة الأخلاق ، ولكن - بالمقابل - فإن أغلب علماء الاجتماع والانثربولوجي في أوروبا وامريكا باستثناء مدرسة بارسونز[٣٨] يميلون لإعطاء الصراع وظيفة بناءة طالما أنه يبين حدود الجماعات ويدعم وعي الجماعة والشعور بالذاتية ويساهم في التكامل الاجتماعي وبناء وتطور المجتمعات واقتصادياتها . وكثير من الاقتصاديين وعلماء السياسة سيعتبرون دون شك الصراع كظاهرة غير عقلانية بينما يقرر آخرون ما إذا كان الصراع مقبولاً أو مرفوضاً على أساس الإطار الذي ينبثق

منه ، مثل المسائل الاقتصادية أو تعريض القيم السياسية للخطر أو آثار ونتائج الصراع على الجماعات من النواحي السياسية والاقتصادية أو على الدولة والنظام الدولي ، بينما يميل أصحاب نظرية اللعب والاستراتيجيون ومحللو صناعة القرار الى تأكيد عقلانية العناصر المكونة للصراع والمتمثلة في الرغبة والتخطيط لكسب أو تحقيق هدف معين ، ولكنهم يوافقون على التأثير الهام الذي تلعبه العوامل غير العقلانية والتصورات الخاطئة في حسابات الأطراف الذين يستخدمون الحرب أو الثورة .

أشكال الصراع

ثمة سلسلة من التساؤلات التي يثيرها موضوع دراسة الصراع ، فمثلاً : هل ندرس ظاهرة الصراع على أساس انها نتيجة دوافع واعية ؟ وهل يقاتل الأفراد حقاً من أجل ما يقولون انهم يقاتلون من أجله ؟ أم أن علينا أن نتجاوز الأسباب التي يقولون انها الحقيقية ونتعامل معها بشك كبير ونحاول أن نصل الى الأسباب « الحقيقية » ، سواء كانت دوافع غير واعية أو غامضة أو دوافع دنيئة تدفع الأفراد نحو السلوك العدواني ؟ وهل هذه التقسيمات هي تقسيمات لا أساس لها ؟ ربما ، فلو حاولنا إمعان النظر سوف نرى أن علماء التحليل الجزئي يميلون للتعمق تحت السطح بدراسة الدوافع غير الواعية أو الفطرية أو الغريزية بشكل مطلق ، بينما التحليل الكلي يعطي الأولوية أو يبدي ثقة في الدوافع الواعية المتعلقة بنماذج التفكير واللغة والاتصال التي هي من نتاج المجتمع .

وتمثل الحرب الدولية أحد أشكال الصراع الاجتماعي وهي الأهم نظراً لما يترتب عليها من نتائج لا سيما في العصر النووي ، ولكن ثمة نماذج اخرى من الصراع الاجتماعي مثل الحرب الأهلية والثورة والانقلاب وحروب العصابات والاغتيال السياسي والتخريب والارهاب والاحتجاجات الرسمية والحصار الاقتصادي والأعمال الانتقامية والحروب النفسية والدعاية وممارسة الضغط عبر الوسائل القانونية لأغراض متضاربة وأعمال الثأر والمشاجرات والمنازعات بين العمال والإدارة والشغب خلال المباريات الرياضية والاعتصام في المباني والمشاجرات العائلية . . . الخ .

والسؤال الذي يطرح غالباً في العلوم الاجتماعية بغض النظر عن الظاهرة التي نريد أن ندرسها هو : هل نحن نتعامل مع ظاهرة واحدة أم مع عدد من الظواهر ؟ هل نستطيع أن نفهم الحرب كظاهرة صراع منفصلة أم اننا ندرسها كمثال صارخ على

الظاهرة العامة ؟ ويبدو أن علماء الاجتماع ما زالوا بعيدين عن الاتفاق حول إمكانية تفسير الصراع على أنه ظاهرة متصلة بغيرها من الظواهر وان الصراع هو نفسه في أية حالة وتقف خلفه أسباب واحدة وليس من خلاف إلا في جوانب شكلية مثل طبيعة الأطراف أو حجمها أو طول مدة الصراع وحدته وطبيعة الأهداف والمسائل المتصارع عليها وشكل العملية التي يسير فيها الصراع والأسلحة المستخدمة . . . . الخ أو ان الصراع نتيجة سلسلة من الظواهر التي يحتاج كل واحد منها رغم ما يبدو من تماثل خارجي بينها الى تفسير نظري خاص .

فهل نعمل على تفسير النزاع الديني في إيرلندا الشمالية طبقاً لنفس النظرية العامة في الصراع التي علينا أن نستخدمها لتفسير حرب ١٩٦٧ في الشرق الأوسط أو مظاهرات الغذاء في الهند أو حرب العصابات في أنغولا أو حرب الأسعار بين سائقي سيارات الأجرة في شيكاغو أو الإضراب العام للعمال والطلاب في فرنسا . . . فهل الصراع يختلف من حيث النمط . . . . وإذا كان كذلك فكم نمطاً لدينا في هذه الظاهرة ؟

والحقيقة ان قصر عمر الدراسات في هذا المجال لا سيما استخدام المناهج الكمية في دراسة بعض الظواهر كالحروب الداخلية أو العنف المحدود أو الحرب الأهلية تحول دون القدرة على إعطاء إجابات شافية في هذا المضمار ، فما زال علماء الاجتماع غير متفقين على معايير لتمييز وتصنيف وترتيب أنماط الصراع المختلفة في إطار مقبول بشكل عام ، رغم بعض المحاولات المبذولة في هذا المجال ، فما نستطيع أن نصنفه لا نستطيع قياسه وما لا نستطيع قياسه لا نستطيع تبين علاقاته مع غيره ، والمشكلة تتمثل في صعوبة جمع المعلومات عن الظواهر الصراعية ، وهي صعوبة أكبر مما يحاول بعض الباحثين أن يصورها .

أما بخصوص السؤال حول ما إذا كان كل صراع يمثل حالة فريدة أم يمكن جمع حالات الصراع في إطار واحد . . . . فإن المؤلفين لم يصلا الى موقف ويتقبلا مختلف الآراء ـ ولكنهما يشيران الى أنه في بعض الحالات تبدو ظاهرة الصراع كما لو أن لها صفة شمولية ، وأن التاريخ يدل على أن الظاهرة لها صفة الديمومة ولا مفرّ منها في الحياة الاجتماعية ، فأنبياء الأديان ربما يتطلعون الى عهد لا يلجأ الناس فيه الى الحرب ، ويتحدث المثاليون عن عصر تتغلب فيه الحكمة على العنف ، ويتحدث

ابناء عصر النهضة عن الصراع النهائي الذي سيؤدي الى عصر من السلام والعدالة والمعرفة والكمال الانساني ، بل حتى بعض الفلاسفة السياسيين لهم بدورهم تصورات حول ماذا سيكون عليه الوضع مستقبلاً . ويتفق المؤلفان مع راي كينيث بولدينغ على ضرورة دراسة جوانب التماثل والتباين في ظواهر الصراع لأن في ذلك إمكانية لوضع نظرية عامة من مثل هذا الواقع .

النظريات القديمة : في الحرب .... أسبابها .... قوانينها

على الرغم من اعتبار العلماء الاجتماعيين للمحاولات النظرية القديمة لتفسير الصراع والحرب بأنها محاولات غير ذات مستوى ، فإن بعض هذه النظريات ما تزال لها بعض المنفعة طالما أنها تعكس الدوافع الواعية للحرب واعتبارها عملاً عقلانياً ، وبالتالي فإنها تفيد في تذكير الباحث المعاصر بجوانب معينة من الظاهرة التي اعتاد المفكرون نسيانها لا سيما في ظل إنشغالهم بالقوى المؤثرة والجوانب المنهجية ، وفي الوقت الذي يتناول الباحثون المعاصرون ظاهرة الصراع بمناهج رياضية تجرد من الخبرة فإن الباحثين القدامى تناولوها على مستوى طبيعي وأقل « اصطناعاً » ، ومن خلال الملاحظة المباشرة .

والصراع وبحث الصراع مسألتان قديمتان ، وعند مقارنة المحاولات المعاصرة لدراسة الصراع بالمحاولات السابقة لا بد من أخذ حقيقتين في الاعتبار :

١ ـ ان الباحثين الأوائل لم يكن لديهم إلا القليل من المعلومات الى جانب مناهج بحث غير دقيقة وغير صالحة للقيام بتحليل علمي .

٢ ـ إن الباحثين الأوائل كانوا معنيين بالدرجة الأولى بتقييمات دينية وفلسفية ـ أو ما تطلق عليه الآن بتقييمات معيارية ـ وليس بتفسيرات علمية للسلوك الاجتماعي نابعة من شواهد تجريبية .

وفي الفترات الطويلة السابقة على ظهور الداروينية كان الناس مقتنعين بحقيقة الخير والشر ومقتنعين بالسبب الذي من أجله يتصرفون بشكل أخلاقي وان سلوكهم ليس انعكاساً لإرادة السماء ، فالأفراد يتمتعون بحرية الاختيار ، ومسؤولون عن قراراتهم ـ وإن الحرب تكمن أسبابها في أعماق إرادة ونوايا الافراد الذين يكنون نوايا طيبة أو خبيثة ، ولذا فالحرب نتيجة خلل في أخلاقيات الانسان ،

وأفلاطون يعتقد أن الأفراد يذهبون الى الحرب لأنهم غير راغبين في العيش في نطاق حدود الضرورة ، وحتى في الجمهورية المثالية ـ الفاضلة ـ لا بد من وجود حراس عسكريين للدفاع عن الدولة ضد الاعتداءات الخارجية .

الحرب في الحضارات الدينية القديمة

تنبه المفكرون في كل الحضارات الدينية تقريباً لمشكلة الحرب كأحد الأبعاد الروحية والمعنوية أو الأخلاقية للحضارة ، فالشعراء يتأملون ماذا فعل الإنسان بالإنسان متأثرين في ذلك بما يرون من صراع اجتماعي ، والوعاظ الدينيون يحثّون الحكام على عدم اللجوء بسرعة للقوة حتى لا يصبحوا والوحوش على شاكلة واحدة ، والفلاسفة ورجال القضاء يشجبون الحرب كعمل لا أخلاقي وغير قانوني ولا متحضر ، أما الأنبياء فيتحدثون عن يوم تغمد فيه السيوف للأبد ولا يلجأ الناس للحرب ، وهكذا فإن محاولات فهم وضبط الصراع تعود إلى زمن قديم ، ولكن عبر التاريخ كله تقع المحاولات الفكرية لإستيعاب الظاهرة في نطاق تعاليم الوعاظ وضمير صنّاع القرار .

ففي الصين القديمة ، حذّر كونفوشيوس ومينغ تسي (الذي شرح مبادىء كونفوشيوس) الحكام من الاقدام على حرب عدوانية ، وبشّر « موتي » بمبدأ المحبة العالمية التي لا ينسجم معها اشعال الحروب بين الدول ، وطبقاً للاوتسي ، فإن أي فرد يعيش منسجماً مع الطاو [وهو المبدأ الأول الذي ينبثق منه كل وجود وتغير في هذا الكون . . . وهو إشارة لسبيل الفضيلة] لا بد له أن يمتنع عن المشاركة في أي عمل لتوكيد الذات بما في ذلك الحرب ، ولذا فإنه من منطلق رفض التمتع بقتل الآخرين يرى أن الانتصار العسكري مدعاة للأسف أكثر منه مدعاة للغبطة ، وربما يبدو دافعاً للدهشة أن نعلم أن الثقافة أو التراث الهندي القديم أكثر عسكرية وأقل سلمية من التراث الصيني في التعبير عن مُثله ـ ولكن ثمة بعض المبشرين الهندوس والبوذيين التي رفضوا الحرب انطلاقاً من اسس براغماتية ـ أما الحكام البوذيين فقد أخذوا الحرب كمسلمة وكظاهرة سياسية طبيعية ، والمذهب الهندوسي والبوذي ينادي بالامتناع عن إيذاء أي كائن حي وهو المذهب المعروف بالاهيمسا وهو مبدأ هندي قديم ، وحظي المبدأ بشهرة كونه كان أحد المنابع التي استقى منها غاندي فلسفته القائمة على اللاعنف ، ولكن هذا المبدأ لم يحلَ دون وقوع الحروب ، وباستثناء

أسوكا[٣٩] ، فإن أحداً من الحكام لا في الهند ولا في الصين تجنب خوض الحرب لأسباب أخلاقية ، وفي الغالب سلكوا الطريق الذي نصح به كل من كوان تشنغ أو كوتيليا ـ ميكافيللي الشرق ـ والذي ركز على العناصر الاستراتيجية في القوة والسياسة الخارجية والحرب .

أما الإسلام فإنه يقدم لنا موقفاً لحضارة دينية لم تعرف في خبرتها التاريخية تناقضاً بين النظرية الأخلاقية والممارسة السياسية ، فالرسول محمد حثّ على الحرب المقدسة ـ الجهاد ـ كواجب مقدس وكضمان للخلاص ، وخلال قرون عديدة كان العالم منقسماً لدى المفكرين المسلمين الى عالمين . . . . دار السلام ودار الحرب ، والداران من الناحية النظرية في حالة صراع ، والجهاد يمثل حرباً عادلة ، ولكن هذا الموقف لم يعد يتمتع بنفس النظرة السابقة اليها ، وهو ما يتضح في عدم الاستجابة لدعوات السلطة العثمانية لشن حرب مقدسة على دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى . ولكن المفهوم حظي ببعض الاهتمام في الصراع العربي الاسرائيلي .

ويرى الكتاب المعاصرون أن مفهوم الصراع لا يشير فقط الى الحرب الدولية بل أيضاً الى المعاناة الروحية الساعية للكمال في داخل الانسان ، ويقول المهاتماغاندي انه كان قادراً على إدراك أصول مبدأ اللاعنف وحب كل الكائنات الحية لا من الكتابات الهندوسية المقدسة والانجيل بل وأيضاً من القرآن .

أما الاتجاهات الرئيسية من الصراع في التراث الغربي فينبع من مصادر عدة منها التقاليد الدينية المسيحية اليهودية والفلسفة اليونانية والتقاليد القانونية الرومانية والاقطاعية الأوروبية ودعوات السلام في فترة عصر التنوير والعلمية المعاصرة والايديولوجيات الانسانية . . . الخ ، والكتابات اليهودية المقدسة تعكس التناقض الظاهري بين توق الانسانية للسلام وبين استمرار الحروب ، فالاسرائيليون يعتمدون بشكل كبير على ربط النبوءات الدينية بالتنظيم العسكري لبناء الدولة وللدفاع عنها ولتحقيق التوسع الاقليمي ، وكان قادتهم الحربيون مثل شاؤ ول وداود يعتبرون أنفسهم مجرد أدوات ليهوا ـ الله ـ ليهزموا أعداء « شعب الله المختار » !

المسيحية والحرب

كان المسيحيون الأوائل منقسمين في مواقفهم من مسألة استخدام القوة

العسكرية من قبل الدولة ، مع ملاحظة أن مؤسسي المسيحية فرقوا بشكل حاد بين الدين والسياسة أكثر مما هو عليه الحال في الدين اليهودي ، أما سبب الإنقسام فيعود دون شك الى أن المسيحية الجديدة كانت ديناً غريباً على الامبراطورية الرومانية ولم تعتمد على الامبراطورية في نشر الانجيل من جهة ، ومن جهة أخرى فإن المسيحيين الأوائل فضلوا في إطار رؤ يتهم الدينية أن يعتبروا مواطنين صالحين من أن يعتبروا أعداء للدولة ـ ولذا فليس من الغرابة أن ينقسم المفكرون المسيحيون حول هذه المسألة ، فالأقلية الراديكالية والتي كانت تقوى وتضعف بين فترة وأخرى أكّدت أن على المسيحي في كل أعماله سواء كشخص أو كعضو في جماعة أن تقتدي برسول السلام في التسامح ويقابل الضرب على الخد الأيمن بإدارة الخد الأيسر بغض النظر عن الآثار المترتبة من ذلك على الدولة .

غير أن ـ السلمية ـ لم تصبح مبدأ المسيحية الأرثذوكسية ، فالكتاب الأكثر نفوذاً أشاروا الى صمت المسيح في موضوع الحرب وعدم اشتمال الانجيل على موقف واضح من المهنة العسكرية ، ولذا فإن هذا الفريق من الكتاب يرفضون القول بأن قانون القوة يلغى بقانون المحبة ، ووجهة النظر السائدة بين « الآباء » في الكنيسة الشرقية والغربية هي أن السلطة السياسية في الدولة هي سلطة أقيمت بإرادة الله لمصلحة الإنسان ، والمفكرون في هذا القطاع يرفضون نموذج السلوك الذي انتهجه المسيح ليكون نموذجاً للسلوك السياسي ، على أساس أن المملكة التي كان يسعى لها المسيح لا تنتمي لعالمنا ـ ولذا لا يمكن الاقتداء أو الطلب من المجتمعات السياسية أن تنهج نفس النهج ـ أي إنكار الذات ـ .

ونظر بعض المفكرين المسيحيين الى الحرب على أنها إحدى أربع مؤسسات ـ (الثلاث الأخرى هي الحكومة بسلطتها القهرية والملكية الخاصة والعبودية) ـ تنبع لا من الطبيعة العقلانية في الانسان بل من الطبيعة الإنسانية الآثمة ، وسلطة الإكراه هي سلطة معينة من السماء كعلاج للخطيئة والاثم ومعدة لتستخدم لتحقيق العدالة ولتضع الإنسان على الطريق القويم ومن هنا فإن القوة كانت تستخدم لتحقيق العدالة ولذا فهي خير لا شر .

ووجهة النظر التقليدية لدى « آباء » الكنيسة هي أن على المسيحي الذي ينشد الكمال أن يدير خده الآخر عندما تنتهك حقوقه الخاصة ومبدأ المحبة يحثّه على تجنب

الاعتماد على القوة عندما تكون حقوقه معرضة للخطر ، ولكن المجتمع السياسي المنظم الذي مهمته الحفاظ على ما هو خير للناس لا يستطيع أن ينشد كماله بنفس طريقة الفرد ، وللدولة الحق في أن تحمي نفسها عندما يتهددها الخطر ولا يجوز إنكار حق الدولة في اللجوء للقوة بعض الأحيان ، وبالرغم من أن عدداً كبيراً من المسيحيين رفضوا تأدية الخدمة العسكرية في الامبراطورية الرومانية ، فإن الكنيسة لم تفرض عبئاً على الفرد الذي قبل الجندية بأن تطالبه بأن يترك الخدمة العسكرية عندما يتحول الى المسيحية(٤٠) .

أما مسيحية القرون الوسطى فهيمن عليها مبدأ الحرب العادية والذي جرى توضيحه في كتابات القديس امبروز والقديس أوغسطين ، فالأول يرى أن ليس فقط من حق الدولة أن تشن الحرب ولكنها تحت ظروف معينة ثمة التزام معنوي بضرورة شنها ، أما أوغسطين وبالرغم من رفضه للطبيعة القاسية للحرب ونتائجها إلا أنه يرى أن ثمة أوقاتاً يجد الرجال أنفسهم أمام وضع لا خيار لهم فيه إلا اللجوء للحرب ، ويقول « إن الحرب والغزو ضرورة مؤسفة في عيون أصحاب المبادىء . . . ومع ذلك فإنها ستكون ضرورية كذلك لسوء الحظ إذا هيمن الشريرون على الخيّرين ، بل إن أوغسطين يعطي الحرب معنى روحياً عميقاً لأن الحرب من وجهة نظره تعكس قلق الإنسان العميق ورغبته الجامحة للسلام ، وكتب يقول « إذا كان الرجال توّاقين للقتال بالسلاح فهذا لا يعني أنهم يحبون السلام أقلّ من ذلك ولكنهم يحبّون السلام الذي يصنعونه هم أكثر ، ومن هنا يمكن القول إن أوغسطين هو من بين أوائل الكتّاب الغربيين الذي أدرك أن المواجهة بين قيم ثقافية مختلفة الى حد كبير قد يؤدي الى شعور بالخطر يكون بدوره سبباً في صراع اجتماعي عنيف .

المذهب السكولاستي ومبدأ الحرب العادلة

أدخل فلاسفة السكولاستية بعض الأفكار التي هذّبت مفهوم الحرب العادلة خلال العصور الوسطى ، فالقرار ببدء استخدام العنف يجب أن لا يتم بمبادرة فردية ، ولكن من قبل سلطة عامة تتخلق بأخلاق الدين ، ولذا فإن الفرد المسيحي الذي لا يقوم بصفته الفردية على قتل شخص آخر قد يقدم على ذلك بصفته عضواً أو ممثلاً للدولة ، أما الحكام فإن لجوءهم للحرب مشروط بأن يكون ذلك من أجل قضية

عادلة كان يقوم الحاكم المجاور على سبيل المثال بانتهاك اختصاصات أو حقوق هذا الحاكم ، وحتى في هذه الحالة لا يجوز اللجوء للعنف إلا بعد أن تستنفد كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع وهو الأمر الذي كان يعني في تلك الفترة اللجوء الى التحكيم ، كما أن الحرب مشروطة بأن نتائجها الخيرة ستكون أكثر من نتائجها السيئة وانها ستعيد الحق والعدل ، ولا بد أن تكون النوايا وراء الحرب أخلاقية ومعنوية وأن لا تستخدم فيها وسائل غير أخلاقية لأن ذلك قد يحولها من حرب عادلة الى حرب غير عادلة ، ومثل هذه الآراء هي التي وردت في كتابات خير من يمثل هذا المذهب من أمثال القديس توما الأكويني .

وخلال القرون الوسطى حاولت الكنيسة أن تفرض قيوداً أخلاقية على ممارسة الحرب كتحديد بعض الأوقات التي لا يجوز فيها اللجوء للحرب أو بعض المواقع التي لا يجوز أن تدور المعارك فيها ، بعض أنواع الأسلحة التي لا يجوز استخدامها أو تحديد أشخاص يعفون من تأدية الخدمة العسكرية أو تحديد أشخاص يمنحون شكلاً من أشكال الحصانة حيث لا يجوز استخدام أعمال عنف ضدهم ، وفي الحقيقة فإن مثل هذه القيود ليست جديدة على المجتمع الأوروبي في تلك الفترة ، فقد كان للرومان واليونان القدماء مثل هذه الآراء كعدم قتل المدنيين أو إحراق المدن أو قطع إمدادات المياه ، وقد تعززت جهود الكنيسة المعنوية للتخفيف من آثار الحروب خلال القرون الوسطى بفعل بعض الظروف التي أثرت على ثقافة تلك الفترة مثل طبيعة النظام الاقطاعي ، سيطرة القضايا الاقتصادية وضعف العلوم العسكرية ، بل إن الحرب كانت تأخذ طابع المباراة الفروسية التي كانت سائدة في تلك الفترة ، وليس في ذلك ما يدعو للدهشة لا سيما وان المؤسسات السياسية والقضائية والقيم الثقافية والدينية تعرف نوعاً من التجانس ، ولم يكن هناك تلك الخلافات الايديولوجية العميقة داخل أوروبا التي تستوجب « القتل » ، وبقي هذا الوضع الى فترة القرن الرابع عشر ، ونتيجة الحروب الاقطاعية كانت تقرير من سيحكُمْ أو سيُخْضعْ لسلطته قطعة من الأرض ولكنها لم تعرف صراعاً على الشكل الذي تأخذه حياة الناس ، بل إن الأفراد قليلاً ما أبدوا اهتماماً بقضايا الحرب أو اعتبروا أنها تخصهم .

وفي الفترة الانتقالية من العصور الوسطى الى أوروبا الحديثة يمكن تصور

ثلاثة استثناءات للنظرية السائدة ولممارسة الحروب المقيدة أخلاقياً ، وهي استثناءات مرتبطة بصراعات ايديولوجية حدثت على عكس الاتجاه العام الذي لم يعرف الحروب الايديولوجية :ـ

١ ـ الحملات الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر والتي وجهت خارج أوروبا .
٢ ـ الحروب التي وقعت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر خاصة بين فرنسا وبريطانيا حيث برزت المشاعر القومية لأول مرة بشكل حاد .
٣ ـ الحروب الدينية التي تلت فترة الإصلاح .

وفي الحالات الثلاث السابقة لم تكن الحروب ناتجة عن تعد على حقوق الملك ولم تكن وسيلة عقلانية لرد هذه الحقوق التي لم تنتهك ، وبعد تلك الفترة خاصة عندما فقدت النظرة الى الحرب على أنها « مباراة فروسية . . . وعلى قطعة أرض. . . لا على أيديولوجية » وعندما دخلت ميادين المعارك فئات من مختلف المشارب والطبقات واختلط بدوافع الحرب دوافع أخرى أصبحت الحروب تحمل في ثناياها ظواهر سيكولوجية ومن هنا يمكن تفهم تحول الحروب الى شكل أكثر قسوة ودموية .

النظريات الفلسفية في فترة الدولة القومية

بدأت فكرة الحروب المحدودة تلقى رواجاً في أوروبا خلال فترة توازن القوى الذي انبثق عن معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ .

وفي بداية فترة الدولة القومية خلال القرن السادس عشر والسابع عشر أعيد التأكيد على فكرة الحرب العادلة من الفلاسفة ورجال الدين السكولاستيك من أمثال فكتوريا وسواريز الى جانب مؤسسي القانون الدولي من أمثال غروستيوس وايالا وجنتليز وغيرهم ، وكانت الحرب العادلة عند هؤلاء بمثابة بديل للإجراءات القضائية ، فهي قضية قانونية للدفاع عن حقوق مهدورة ويتم الدفاع عنها بالقوة في ظل فقدان سلطة قضائية دولية تقوم بتطبيق العدالة ، ولكنهم ركّزوا على ضرورة الحفاظ على أرواح الأبرياء خلال الحرب ، ولا يجوز أن يكون الأبرياء هدفاً مقصوداً للحرب وإنما هو أمر مسموح به إذا كان أمراً عارضاً .

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر وبعد فترة الحروب الدينية

الضارية ، بدأت العودة للدعوة الى أشكال الحروب « المعتدلة » ، ومنذ تلك الفترة وطيلة فترة القرن الثامن عشر كانت الحروب أقل أيديولوجية وأكثر ذرائعية وذلك راجع لعدة أسباب يلخصها جون نيف في الآتي :

١ ـ تزايد الشعور بالتقزز من العنف .
٢ ـ زيادة المستوى الاقتصادي بين البرجوازيات الأوروبية .
٣ ـ تطور القوانين والأخلاق والعادات بفضل الارستقراط .
٤ ـ النشاط التجاري .
٥ ـ النمو في النشاطات الأدبية وزيادة الرغبة في استخدام العقل لدراسة الأوضاع الاجتماعية .

وحتى فترة الثورة الفرنسية عزفت القوى الأوروبية عن السعي لتحقيق أهداف يتطلب تحقيقها ايقاع قدر هائل من التدمير للخصم ، وفي هذه الفترة تزايدت الدوافع الاقتصادية للصراع متمثلة في تزايد المنافسات الاستعمارية والتجارية والاقطاعية وبالتالي زيادة الأزمات الدولية ، غير أن بروز البرجوازيات ساهم في تزايد المشاعر السلامية لا المشاعر العسكرية ، لأن هذه البرجوازيات تتوق الى مجتمع دولي منظم أكثر من أي شيء آخر لأن في ذلك الشرط الهام لحركة التجارة ، الى جانب ذلك فإن الدول التجارية الأوروبية الرئيسية عملت على تطوير قواتها البحرية وهو ما ساعد في إضعاف تأثير الحرب خلال القرن الثامن عشر إذ أن القوة البحرية يمكنها أن تنخرط في أعمال قتالية دون أن يعرض السكان في اليابسة للخطر أو دون أن تشملهم الحرب ، والحرب البرّية كانت تتسم بالهجمات المباغتة وقطع امدادات المياه والهجمات المعاكسة والمناورات ، غير أن ضعف حدة الحرب من هذه الزاوية أدى الى تأثير سلبي على الاختراعات العلمية في الميدان العسكري ، وكانت المواجهات بين الجيوش ينظر اليها على أنها مجرد أداة مساعدة للعمل الدبلوماسي تستهدف إضعاف أو تعزيز المراكز التفاوضية للأطراف خلال مفاوضاتهم التي كانت تتسم بطول المدة .

أصول المدرسة السلامية المعاصرة : Modern Pacifism

شهدت فترة ما بعد مرحلة النهضة والتنوير ظهور المدرسة السلامية في أوروبا والتي تقوم على رفض المبررات الأخلاقية أو الدينية للحرب كما كان سائداً خلال

القرون الوسطى ، واستندت أفكار كتاب هذه المدرسة من أمثال مور وفولتير وروسو وبنثام إما على مواقف المسيحيين الراديكاليين الأوائل أو على الأفكار الأوروبية الحديثة ذات الصفة العالمية والإنسانية والبرجوازية الدولية ، ومن الناحية العملية أبدى هؤلاء العلماء شكوكاً قوية في مواقفهم من الحرب أو المهنة العسكرية ، إذ من وجهة نظرهم ليس من الممكن مقارنة الفائدة من قتل جندي بالفائدة من حياة تاجر ، وأصبح النظر الى انتزاع فكرة استخدام القوة هي الهدف الاسمى الذي على رجال الدولة أن يسعوا اليه الى جانب تحقيق السعادة الانسانية .

غير أن هذه السعادة الانسانية لم تكن موضع اتفاق بين الفلاسفة ، فهل يتم ذلك بالتقدم العلمي والتقني أم من خلال عودة الانسان الى طبيعته البسيطة ، غير أن كلا الفريقين ـ العقلانيون والرومانسيون ـ كانوا يدركون أن المجتمع يتجه نحو تحطيم السلطات التقليدية والانطلاق بطاقات الفرد والسيطرة على الحرب والمرض ، وهو ما عبر عنه بعضهم بالقول أنه عندما يصبح الناس أكثر استنارة فإنهم سيتعلمون أن الحرب هي الجريمة الأكثر رعباً بين كل الجرائم ، وبدأ النظر الى مفهوم الحرب العادلة على أنها كانت تخفي طموحات الملوك ولم تكن إلا أداة دعائية لهم ، وكان فولتير ينظر للحرب على أنها عمل غبي ويسخر من الملوك الذين يديرونها ، بل كان ثمة من يتوقع من أمثال مونتسكيو أن يرافق التحول من المؤسسة الملكية الى المؤسسة الجمهورية تحولاً آخر من روح الحرب والغطرسة الى السلام والاعتدال .

غير أن كل هذه التصورات التي دعا لها كتاب عصر التنوير لم تستطع أن تثبت صحتها في أواخر القرن الثامن عشر ، فظهور الايديولوجيات القومية الليبرالية التي فجرتها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية فيما بعد أدت الى زيادة الحدة في الاتجاه نحو الحرب مرة أخرى ، إذ أن الجيوش المدعومة بقاعدة صناعية متنامية كانت تقاتل من أجل مثل قومية ، فنابليون قلب ميزان القوى السائد في أوروبا ، ثم جاء مؤتمر ١٨١٥ المستند الى العودة للملكية الشرعية فأعاد بدوره ميزان القوى الى مركز التفكير السياسي الأوروبي ، وهذه العودة لميزان القوى أدت الى تقليل تأثير الأسلحة المتطورة لمدة قرن تقريباً من خلال توقف الحرب الى حد بعيد ، وحلّت محلها التحركات الدبلوماسية أو الأعمال العسكرية ذات الطبيعة التكتيكية والهادفة لدعم المفاوض الدبلوماسي ، ولم يعرف القرن التاسع عشر أعمال عنف دموية على غرار ما

جرى في الحرب الأهلية الامريكية التي كانت حرباً أيديولوجية لتحقيق أهداف مطلقة .

وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تزايد التجنيد الالزامي في أوروبا ، وتزايد انتاج الأسلحة الاوتوماتيكية الجديدة ، وسباق التسلح وإقامة الأحلاف وتزايد التنافس التجاري والاستعماري بين القوى الكبرى وتزايد دور الصحافة لا سيما في شحذ همم المحاربين ، وكان لتطور الصناعة العسكرية نتيجة متناقضة إذ أنها جعلت من الحرب أكثر هولاً وأقل منفعة وبالتالي أقل لجوءاً لها ولكنها من جهة أخرى جعلت الحرب ـ إذا وقعت ـ تأخذ طابعاً شمولياً وتستخدم فيها كل الطاقات المتاحة وأصبحت الحرب من أجل أهداف غير محدودة .

وخلال القرن التاسع عشر مدت الحركة السلامية بنشاطها وان كان بشكل بطيء إلى بريطانيا والولايات المتحدة ، ويقول جوناثان ديموند ـ وهو من الكويكرز الانجليز ـ أن الحرب تشبه تجارة العبيد ، إذ سوف تنتهي عندما تصبح موضع تساؤ ل عن فائدتها ، وهو يرى أن الضابط يعمل في الخدمة العسكرية للحصول على دخل والجندي يدخلها لأنه عاطل عن العمل أو لأنه مجبر عليها ولا يقاتل الجندي والضابط إلا لأن القتال ـ مهنة ـ أو لأن سمعته ستتعرض للخطر في حال عزوفه عن ذلك ، بل إنه لا يرى أن حروب بلاده الوطنية ـ انجلترا ـ تستحق كل هذا المديح الذي يرد في الأغاني والقصص ، وهو إلى حد ما متفق مع الآراء الاشتراكية في أن الحروب يتم تأجيجها نتيجة تحالف بين الصناعيين الذين يزيدون من أرباحهم وبين العسكريين المحترفين ، وهو يدعو الى أن الكتابات المقدسة المسيحية تطالب برجل يمتنع عن اللجوء للحرب تحت أية ظروف ، ويرى أن التمييز بين حرب عادلة وحرب غير عادلة وحرب دفاعية وأخرى هجومية هو أمر تافه . فإما أن لا نحارب أو أن نحارب ، ويكاد أن يكون ديموند من أكثر دعاة السلامية تشدداً في موقفه ومن الذين كانوا يعملون للتأثير على مواقف الحكومات من هذه المسألة ، أو على الأقل التأثير في الدول التي تتمتع بقدر من الحرية يسمح لمثل هذه الآراء أن تتداول وتجري دعاية لها .

أما دعوات السلامية المعاصرة فلا يمكن حصر مبرراتها في الجوانب الانسانية والأخلاقية فقط ، فالاعتبارات الاقتصادية سواء لدى الليبراليين أو الاشتراكيين

دخلت الى أذهان دعاة الحركة ، فمنذ ريتشارد غوبدن حتى فترة قريبة ربط مفكرو الحركة السلامية بين حرية التجارة وسيادة السلام وإن إزالة الحواجز التجارية هي الوسيلة الوحيدة لديمومة السلام[٤١] .

نورمان انجيل والحرب كمفارقة تاريخية

بلغت وجهة النظر الليبرالية التي ترى أن الحرب تمثل تهديداً خطيراً للتطور الاقتصادي في المجتمع الصناعي أوجها في كتابات نورمان انجيل الذي برز خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي ، وهو يرى أن الحرب في العصر الصناعي تمثل مفارقة تاريخية ويقول أن الحروب التي جرت في فترة هذا العصر تدل على أن الاعتقاد الأولي بمكاسب اقتصادية للمنتصر لا تلبث أن يتبين وهمها ، فمثلاً توقع الجميع أن ألمانيا حظيت بمكاسب كبيرة من التعويضات الهائلة التي دفعتها فرنسا عقب هزيمتها في الحرب مع بروسيا خلال ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، إلا أن هذه التعويضات أدّت بالفعل الى موجة من التضخم أضرت باقتصاديات ألمانيا ، وهو يعتقد أن أي دولة لا تستطيع تحسين أوضاعها الاقتصادية سواء بالحرب أو التوجهات الامبريالية التي تحتاج الى تكاليف باهظة استعداداً للأعمال الدفاعية العسكرية ، بل إن كل محاولات ربط الإزدهار الاقتصادي بالقوى العسكرية أو البحرية ليست من وجهة نظره إلا « جعجعة »[٤٢] .

وفي التحليل النهائي ، فإن انجيل يمثل مفكراً عقلانياً يعتقد بأن الحرب لا يمكن التخلص منها إلا عبر التنمية والاستخدام التقدمي للعقل الإنساني في موقفه من الشؤون الدولية ، والدولة المعاصرة لا تستطيع أن تجني منفعة من الحرب بل عليها أن تتوقع تفككها وانهيار قيم أفرادها - وفي اللحظة التي يقتنع فيها الناس بأن الحرب فقدت معناها إلا كشكل من أشكال الانتحار الجماعي . . . في تلك اللحظة يكون السلام ونزع السلاح ممكناً ، وكان واثقاً - انجيل ، أن السلام بشكل أساسي هو مسألة تعليم وتثقيف الناس في المجتمعات الديمقراطية ، وكانت دعواته تؤكد على المصالح الاقتصادية لأوروبا المستقلة أكثر من التركيز على جوانب أخلاقية أو دينية ، وهو يقول في هذا الصدد « أنه في اللحظة التي يصل الناس فيها الى قناعة تامة بعدم جدوى القوة العسكرية لتحقيق أو زيادة أو الحفاظ على الرفاه والازدهار أو التقدم الاقتصادي والاجتماعي فإن الحروب السياسية ستتوقف كما توقفت الحروب الدينية

في الغرب منذ عهد طويل » .

ويبدو أن انجيل فشل في إدراك أن حروب القرون الوسطى لم تقم لأسباب دينية فقط مثلما فشل في إدراك أن الحروب المعاصرة ليست هي الأخرى لدوافع اقتصادية فقط ، وإن كان الاقتصاد سبباً فإن الخطأ هو في المبالغة في هذا السبب إن لم نقل المبالغة في تبسيط تفسير الحروب على أنها اقتصادية بحتة وهو ما برز في عدد من الايديولوجيات سواء الفوضوية أو الماركسية أو الليبرالية وكذلك نتيجة المبالغة في النظرة الى الحروب على أنها ظاهرة عقلانية بحتة .

النظريات القتالية Bellicist theories

من الصعب علينا تفهّم النظريات الغربية المعاصرة حول الصراع والحرب بما فيها النظريات السلامية المثالية دون الرجوع بالإشارة الى ظهور ـ خاصة عقب الثورة الفرنسية ـ لمدرسة عسكرية غربية والتي كانت الى حد ما رداً على المذهب السلاميّ . بل ربما يمكن القول الى حد ما أن المذهبين القتالي والسلامي غذّيا بعضهما فكرياً ، والحقيقة أن تغليب التوتر والصراع على التعاون والانسجام في الواقع الاجتماعي ليس أمراً جديداً في الفكر الغربي ، ففي اليونان القديمة يحدثنا هرقليطس وامبيودكليس(٤٣) ، عن التناقض الذي لا ينتهي في الواقع ـ وفي فترة العصور الوسطى تقريباً هزّ ميكافيللي معاصريه بدعواته للحاكم بعدم السماح لأفكاره بأن تذهب بعيداً عن الحرب .

وأغلب منظري الاستراتيجية العسكرية في الغرب منذ الثورة الفرنسية حتى نهاية الخمسينات من هذا القرن ـ حيث تحول الاهتمام من الحروب التقليدية والنووية الى حروب العصابات والحروب المضادة ـ أبدوا اهتماماً بتفضيل الاستراتيجية المباشرة على الاستراتيجية غير المباشرة ، وتفضيل الهجوم الكاسح وبكل القوات على المناورة والتطويق والاستنزاف والتفاوض ، ويتحدث كارل فون كلاوزفيتس عن الحرب التي تدفع حتى أقصى غاياتها ، فهدف الاستراتيجية العسكرية الرئيسي هو تحطيم إرادة الخصم في المقاومة ، وهو لا يعتقد أن ثمة إمكانية لهزيمة العدو ونزع سلاحه دون إراقة المزيد من الدماء ويقول « إذا كان سفك الدماء منظراً مرعباً ، فإن ذلك أدعى للنظر الى الحرب نظرة أكثر إجلالاً لا لنجعل من سيوفنا ثلمة بفعل مشاعرنا الانسانية لنفاجأ بمن يحمل سيفاً حاداً يقطع به أذرعنا » .

أما الفلاسفة الأكثر أهمية من كلاوزفيتس فهم فلاسفة القرن التاسع عشر مثل هيغل ونيتشه وتريتشكا وبيرنهاردي ، فهؤلاء المفكرون الذين نهلوا من ميكافيللي وهوبز وبيكون بدوا في بعض الأحيان كما لو أنهم يمجدون القوة كغاية في حد ذاتها ، فهيغل الذي يرى الواقع من خلال جدليته اعتبر الدولة القومية شيئاً مطلقاً « وتجسد المسيرة الإلهية » .

أما فيما يتعلق بالحرب ، فيبدو أن هيغل قد أسيء فهمه إذ أنه لم يمجّد الحرب في حد ذاتها ، ولكنه من خلال إعطائه القيمة المطلقة للدولة فإنه قبل الحرب على أساس أنها تساهم في تحقيق الوحدة الوطنية ـ ويبدو أن هيغل ترك نفسه ليساء فهمه أو ليمكن تبرير الانتقادات ضده عندما قال أنه من خلال الحرب « نحافظ على سلامة أخلاق الأمم مثلما تحفظ حركة الرياح البحر من النتانة التي يحدثها السكون » .

أما الفيلسوف الذي هاجم بقسوة لا قيم المجتمع الأوروبي الذي عايشه فقط بل والمسيحية الأولى فهو فردريك نيتشه ، ومن خلال تأكيده على السعي لتحقيق القوة كمحدد رئيسي للسلوك الانساني ـ نظر نيتشه للمسيحية في دعواتها لإنكار الذات والإنسانية واحترام الضعف وإنكار القوة . . . . على أنها عدو الحوافز الخلاّقة في الانسان وانها دين يحول دون وجود « السوبرمان » أو الشخص الذي يتمتع بمزايا خارقة ، والحرب تلعب دوراً لا جدال فيه لتجديد الحضارات ، وفي الفقرات التالية التي نشرت عام ١٨٧٨ يبدو الفيلسوف الألماني وكأنه يشير الى النظرية التي ستظهر عام ١٩١٢ على يد وليام جيمس وهي نظرية « المعادل الأخلاقي للحرب » ، ويقول نيتشه « بعد أن أصبح للرومان امبراطورية وتعبوا من الحرب ، حاولوا أن يزيدوا من قوتهم بغارات عنيفة أو بمقاتلين صبورين جداً أو بإضطهاد المسيحية ، والانجليز في يومنا هذا ـ زمن نيتشه ـ والذين يظهرون وكأنهم ينكرون الحرب تبنوا سبلاً جديدة لزيادة قوتهم ، بالاكتشافات والرحلات البحرية . . . الخ . . . وكثيراً من الوسائل الأخرى يمكن استخدامها كبدائل للحرب . . . . ولكن مثل هذه الوسائل سيتضح فيما بعد كما هو الحال في أوروبا المعاصرة انها تحتاج لا الى حروب فقط بل الى أعظم الحروب وأكثرها رعباً وإلا فإن أوروبا ستفقد تراثها ووجودها الحقيقي[٤٤] .

أما ترتيشكا فقد استقى أفكاره حول العسكرية البروسية من ميكافيللي وبيسمارك ، وترتيشكا على قناعة بأن الدولة القديمة المستقلة وذات السيادة هي الهدف

السياسي الأسمى الذي يمكن للإنسان أن يحققه ، وهو بالتالي غير مقتنع بفكرة مجتمع سياسي عالمي ، والحرب هي الوسيلة الوحيدة المتاحة في الغالب لصيانة الاستقلال ولذا لا بد من أن تكون الدولة مهيأة لشن الحرب ، وعلى الدولة أن تكون على درجة عالية من الحساسية لشرفها القومي، ومن هنا يجب أن يكون الحفاظ على الكيان الذاتي موضوع في أعلى الدرجات الممكنة ، وإذا تعرّضت راية الدولة للإهانة فلا بد من المطالبة الفورية بالتكفير عن هذه الخطيئة وإلا فالحرب آتية رغم ما يبدو من أن السبب صغيراً ، وليس في ذلك أي عار على الدولة . . . . فالحرب نفسها شيء عظيم وممجد ، وفوق هذا فإن على الدولة أن لا تغفل بناء قوتها من أجل تطلعات مثالية يصنعها الفكر البشري ، وإلا فإنها تكونْ بذلك قد تخلت عن طبيعتها وعرضت نفسها للفناء .

وقد وجدت أفكار نيتشه وهيغل وتريتشكا وكلاوزفيتس صدى لها في بعض كتابات فلاسفة التاريخ العسكري في الولايات المتحدة وأوروبا ، فالجنرال فردريك فون بيرنهاردي تأثر الى حد بعيد بالأفكار الداروينية حول « البقاء للأصلح » ، وفي ربطه للعلاقة بين الحرب والتقدم الإنساني يقول بأن العوامل الفكرية والمعنوية التي تدعم التفوق في الحرب هي ذاتها التي تجعل من التطور ممكناً بين الأمم ، كما أثّرت الأفكار الداروينية في كتابات الجيوبولتيكيين كما رأينا في الفصول السابقة ، وماهان رأى في التاريخ صراعاً على الطريقة الداروينية حيث « الأصلح » هو الأقوى عسكرياً ، وقوانين النظم العسكرية هي في الحقيقة الدعائم الأساسية للبناء الحضاري المنظم ، وهو ينظر لدول العالم كمؤسسات اقتصادية تخوض مزاحمة شديدة فيما بينها على الموارد والأسواق ، وهو ـ على عكس الماركسيين ـ لا يعزو ذلك الى مجرد دوافع المنافسة بل الى طبيعة الانسان من جهة وحقيقة ان الموارد الاقتصادية محدودة من جهة ثانية ، والتناقضات في المصلحة القومية تقود الى ديمومة الصراع وتجعل من الصعب توقع غياب عنصر العنف في الشؤون الدولية ، بل هو يرى في دعوات احلال القانون محل القوة دعوات عقيمة إذ أن القانون نفسه لا بد أن يستند ـ ليكون فعالاً ـ الى القوة ، ويدافع عن ماهان وعن المؤسسة العسكرية ضد الاتهامات لها بأنها غير أخلاقية وغير مسيحية ، والدولة في لجوئها للحرب كوسيلة لتنفيذ التفويض الذي منحها إياه مواطنوها لا تفعل ذلك إلا وهي مقتنعة أنها على حق .

الاستقطاب الفكري بين السلامية والقتالية

يمكن القول ، أن الانقسام أو الإستقطاب بين أنصار المذهبين ـ دعاة السلام ، دعاة الحرب ـ اكتمل مع مطلع القرن العشرين ، بل أن النقاش الفكري بينهما وصل الى درجة حادة ، وكل منها يجد ما يدعمه ، فدعاة الحرب يؤ يدهم التاريخ فيما يقولون ويستندون لاعلام فكرية بارزة في الحياة الفكرية الأوروبية ، ودعاة السلام الذين لا يولون أهمية للتاريخ يركزون على النظرية المستقبلية المستندة الى التراث والقيم الدينية والنظرة التفاؤلية بإمكانية تهذيب الانسان ومؤسساته الاجتماعية ، إضافة الى استخدام النظرة التجريدية في تبيان الجوانب الشاذة في النظام القائم .

ومبادىء دعاة القوة يملكن تلخيصها في الآتي :

١ ـ الواقعية الايجابية والتي عبّر عنها بعض المفكرين في مطلع القرن مثل عدد من المفكرين الايطاليين كغالفريدو باريتو وغيتانو موسكا وقد توفي الأول عام ١٩٢٣ والثاني عام ١٩٤١ ، وباريتو باحث اقتصادي وسوسيولوجي أما موسكا فعالم سياسي ، وكلاهما ركزا على مفهوم الحكم بواسطة النخبة ودور الأدوات الاكراهية في الحفاظ على الوحدة الوطنية والنظام وحتمية استمرار الثورة ، ولم يكن موسكا مناهضاً للإنسانية والديمقراطية على غرار باريتو ولكنه يشاطره الرأي في عقم الفلسفة السلامية انطلاقاً من تخوفه من ان التخلي عن الحرب سيؤدي الى رخاوة الأمة وتفككها .

٢ ـ الداروينية الاجتماعية والقومية المتأثرة بالداروينية الاجتماعية : ويمثل هذه المدرسة علماء الاجتماع من أمثال وليام غراهام سومنر وايرنست هيكل والقاضي أوليفر فيندل هولمز(٤٥) .

٣ ـ التشاؤمية والتي عبّر عنها بعض المؤرخين من أمثال أوزولد شبنغلر توفي عام ١٩٣٦ وبنديتو كروشيه ، توفي عام ١٩٥٢ ، أما شبنغلر المؤرخ الألماني فقد كان معجباً بفكرة السعي للقوة ، وبرجولة البرابرة ، واستعباد الشعوب الضعيفة ، وقانون الغاب ، وان كان يبدي قلقاً خاصاً من ثورة واسعة يقوم بها الملونون ضد البيض ، أما كروشيه وهو فيلسوف ايطالي ورجل دولة في نفس

الوقت فقد كان يرى في الحرب ـ رغم انتقاده لتزايد النزعة العسكرية ـ بأنها التراجيديا الضرورية لحياة الإنسان والأمر الذي لا مفرّ منه لتحقيق التقدم وكان يرى في أحلام السلام بأنها زائفة .

٤ ـ العنصرية والفاشية : بعض رواد النظرية العنصرية والفاشية حملوا راية القوة ، ومن أمثلة كتاب هذا التوجه هوستن ستيوارت تشامبرلين والفردو روكو وموسوليني ، ولكن لا بد من التنبيه الى أن المبادىء الثلاثة الأُوَلْ أو المدارس الأولى ليست مرتبطة بالفاشية ، وإنما جميع هذه المدارس أكدت على عنصر القوة ، وأغلب كتاب « القوة » ينتمون للدراسات التاريخية والنظرية السياسية . ولكن لا مجال لدارس العلاقات الدولية أن يغفل أثر هؤلاء على العلاقات الدولية في تلك الفترة .

الفوضوية والماركسية

تتميز هاتان الحركتان بطبيعة متطرفة ولا تولي المسألة الأخلاقية أهمية في جوانب عدة منها ونبتت على تربتها فروع متناقضة سواء عملية أو نظرية . وهاتان النظريتان ساعدتا ـ جدلياً ـ على تدعيم النظرية السلامية وممارسة العنف المسيّس كأداة سواء لتدمير الدولة أو لإدارة الصراع الطبقي لإقامة النظام التعاوني أو الاشتراكي ، وسوف نتناول الماركسية في موضع آخر من هذه الدراسة ، ولكننا سنتناول بإيجاز النظرية الفوضوية ، لا سيا وانها نظرية أسيء فهمها من العامة كما أنها تمثل أحد المكونات الرئيسية للفكر المعاصر لا سيا في أوساط الشباب في الغرب وبشكل أكثر مما هو معروف بشكل عام .

والفوضوية مبدأ يعارض السلطة السياسية في أي شكل لها ، والفوضوي يرى الحياة كدراما أخلاقية يصطف فيها الأفراد لمواجهة الدولة وكل أدوات القمع التي يترافق وجودها مع وجود الحكومة ـ مثل البيروقراطيات ، المحاكم ، الشرطة ، والجيش ، الى جانب مؤسسات الملكية الخاصة والدين ـ، والفوضوي يسعى للتخلص من هذه الأدوات وكل القيود الخارجية الأخرى التي تحد من حرية الإنسان ، كما أنه مقتنع بقوة بالفضيلة الفطرية لدى الإنسان ، وكروبوتكين ـ أحد فلاسفتها ـ يعتقد أن القانون الأساسي للمجتمع هو التعاون والمساعدة المشتركة وليس الصراع .

ويفترض لويس هوروفيتش ـ وهو فوضوي ـ ان الفوضوية ليست ضد السياسة فقط بل وضد التكنولوجيا والاقتصاد ـ ولذا فإنه عدو للرأسمالية والاشتراكية على حد سواء ، فإذا كانت الرأسمالية لا لشيء إلا لتحمي الحكومة مصالح البرجوازي وتسير له شؤ ونه فإن الاشتراكية ستحلّ الإضطهاد الاشتراكي ـ ديكتاتورية البروليتاريا ـ محلّ الإضطهاد الرأسمالي .

وبعض فروع الفوضوية ـ خاصة النقابية والشيوعية والجماعية والتآمرية ـ تؤ يد بشكل علني استخدام العنف في النظرية وكضرورة تكتيكية ، وهو ما يبدو في دراسات سيرجي نيتشيف ١٨٤٧ ـ ١٨٨٢ وهو أحد تلاميذ ميخائيل بوكونين ١٨١٤ ـ ١٨٧٦ [وأحد دعاة الثورة الروسية] ، فقد تبنى الأول عقيدة تدعو الى « الدعاية بالعمل » أو « التدمير الشامل » ، وحثّ على استخدام تكتيكات نهلستية [عدمية] مثل الاغتيال لما له من أثر نفسي شديد وتدمير المؤ سسات القائمة ، كذلك هناك الصحفي الايطالي ايركو مالتيستا ١٨٥٠ ـ ١٩٣٢ والذي كان يرى في العنف المنظم جيداً كأنجع وسيلة لتثقيف الطبقة العاملة ولإعطاء معنى للكفاح الثوري ، أما الصحفي الفرنسي جورج سوريل ١٨٤٧ ـ ١٩٢٢ فقد أولى أهمية لأعمال العنف البروليتارية التي تساهم في وضع الحدود الفاصلة بين الطبقات ، لأن مثل هذا العنف في رأيه يعمم الوعي لدى الطبقة العاملة ويترك الطبقة الوسطى في حالة من الرعب يجعلها توافق على ما يطلب منها بدلاً من أن تغامر بالدفاع عن مركزها باللجوء للعنف .

غير أنه لا بد من التنبيه ان ليس كل الفوضويين دعاة عنف ، فبعض الفوضويين في الولايات المتحدة مثل هنري ديفيد توريو ١٨١٧ ـ ١٨٦٢ وبنجامين توكر ١٨٥٤ ـ ١٩٣٩ ، يحذرا من العنف ويعتبراه أمراً غير مقبول ، ويفضلا التأكيد على العصيان المدني السلمي ، غير أن أشهر الفوضويين السلاميين في القرن العشرين هما المهاتماغا ندي ١٨٦٩ ـ ١٩٤٨ وليو تولستوي ١٨٢٨ ـ ١٩١٠ ، وكلاهما يرفض تبرير خضوع الانسان للحكومة انطلاقاً من مبررات دينية أخلاقية بحتة ، وانتقدا الدولة بقوة لأنها تُوَحِشْ الجماهير وتجعل من البطولة العسكرية فضيلة ، ودعيا لتغليب قانون المحبة على قانون القوة ، ولكنهما يريا أن ذلك غير ممكن في نطاق الدولة القومية الحالية ، ولذا لا بد للدولة القومية أن تفسح المجال

لمجتمع عالمي .

وتتميز الفوضوية ـ أحياناً ـ بحدة نقدها الأخلاقي للمؤسسات القائمة ، غير أنها لم تقدم مساهمة كبيرة في الفهم العلمي لمصادر الصراع البشري ، ويبدو أن التوجه لدى الفوضويين نحو الجماعية متأثر الى حد ما ببعض كتابات علماء الاجتماع ، فسوريل مثلاً تأثر الى حد بعيد بدوركهايم كما أنه أبدى اهتمامه بوظيفة التكامل داخل الجماعات بسبب تعرضها لعنف خارجي مباشر ، ويكاد التيار الفوضوي في الولايات المتحدة ينحصر في بعض القطاعات الفكرية أو الطلابية أو السوداء ، ويتركز نقد هذا التيار على المؤسسة الأمنية والمؤسسة العسكرية الصناعية ومفاهيم الأمن القومي والسياسات الدفاعية ، ويتناولوا مطالب الطبقة الوسطى والعاملة الخاصة بالقانون والنظام وهو الفكر الذي ينتشر في الأوساط الطلابية ومن الصعب تفهمه دون العودة الى تقاليد الفوضوية الفكرية في الولايات المتحدة .

نظرة عامة على نظريات الصراع القديمة

باختصار ، ثمة العديد من النظريات الخاصة بالصراع في العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية ، وكما وضح من عرضنا السابق فقد ركّز عدد من الكتّاب على تطوير نظرية كلية للصراع في حين حاول الآخرون بناء نظرية جزئية .

إضافة إلى ذلك حاول بعض الكتّاب الفصل بين دراسة الصراع الدولي ودراسة الصراع بين الأفراد ، وحذّر آخرون من محاولة تطبيق نماذج دراسة الصراع على مستوى الجماعات الصغيرة لدراسة الصراع على المستوى الجماعي الواسع ، ونتيجة الأهمية الحاسمة للصراع وإدارة الصراع في العلاقات السياسية ، إنخرط الكتاب في تحليلات معيارية للصراع وحاولوا تطوير بعض المفاهيم مثل الحرب العادلة .

وأخيراً ، فإن النظريات الرئيسية القديمة حاولت استخدام بعض الجوانب الرئيسية للصراع لتطوير تكتيكات واستراتيجيات بهدف إجراء تحولات في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكل الدراسات السابقة تمثل خلفية فكرية لدراسة الصراع في القرن العشرين .

نظرية الحرب العادلة في عصر الذرّة

يجدر بنا أن نعود لمناقشة أخلاقيات الحرب في القرن العشرين طالما أننا أعرنا اهتماماً كافياً لموضوع الحرب العادلة ومجموعة القيود الاخلاقية التي تقف في وجه الدولة أثناء سعيها لتحقيق أهدافها الحيوية كالبقاء والاستقلال وضمان حقها في الدفاع عن حقوقها .

يرى بعض الكتّاب أنه في ظلّ القوة التدميرية للتكنولوجيا العسكرية المعاصرة وخاصة الأسلحة النووية فإن شروط الحرب العادلة (خاصة تعادل القوة المستخدمة مع الهدف المنشود) لم تعد مبررة أو قابلة للتطبيق ، فالمدرسة « السلامية النووية » رغم أنها ترى الامكانية النظرية لتبرير الحرب من قبل الدول في فترات تاريخية سابقة ، فإن الحرب النووية أصبحت تؤدي الى نتائج مرعبة يصعب تبرير اللجوء لها على أية أسس سياسية أو أخلاقية أو تحت أية ظروف ، وإضافة الى ذلك فإن اعتبار السياسيين لجوءهم للحرب ناتج عن قضايا عادلة من وجهة نظرهم من جهة ، وان التاريخ لا يقدم لنا نماذج كافية لزعماء دينيين استنكروا سياسات حكوماتهم الحربية خلال اشتعال الحرب من جهة ثانية . . . ساهم في تزايد النظرة التشكيكية تجاه نظرية الحرب العادلة حتى في الحروب غير النووية ، كما يلاحظ أن « عدم انسانية الحرب المعاصرة » شجعت على تزايد علماء الدين والأخلاقيين للتساؤ ل عما إذا كان إشعال الحرب ينسجم بأي شكل من الأشكال مع المبادىء المسيحية الرئيسية ، وأصبحت النظرة للحرب النووية على انها غير أخلاقية وعقيمة وغبية لا سيما في أوساط دعاة الحركة السلامية ، والخطورة في الحرب النووية انها لا تعرض أطرافها للخطر بل ان الآخرين ـ بفعل الاشعاعات النووية ـ سيكونون واقعين تحت تأثيرها من جوانب عدة ، ويتشكك السلاميون في نظريات الردع النووي ونظريات صناعة القرار التي تزعم العقلانية والتي يفترض أن الردع يستند اليها ، انهم يبدون ـ أي دعاة الحركة السلامية ـ اشمئزازهم من سباق التسلح الذي ـ من وجهة نظرهم ـ وإن لم يؤدِ بالضرورة للحرب فإنه يكدّس امكانيات القتل الجماعي الرهيب ، ويخلق جواً من الرعب النووي على المستوى الدولي ، ويهدد طاقات تكنولوجية وعلمية واقتصادية هائلة من الممكن أن تكون أكثر جدوى لو حولت لمساعدة الدول الفقيرة على التطور ، بل انها تفقد الانسان انسانيته ، وتقتل دوافع المحبة من الانسان لأخيه الإنسان ، بل إن بعضهم ـ وفي مواجهة هذا

المأزق ـ دعا الى نزع منفرد للسلاح والى المقاومة غير العنيفة كوسيلة وحيدة للخروج من الدائرة المظلمة .

ويرى كل من أريك فروم وملفورد سيبلي وغوردون زاهان أن المقاومة السلمية كقوة روحية أو نفسية أكثر تأثيراً منها كسلوك سلبي [الامتناع عن العمل] في تحويل أو تغيير توجهات الطرف المعتدي .

وحتى في العصر النووي بكل الرعب الذي يحتويه ، فإن ثمة من يواصل الدفاع عن الحرب العادلة في إطار من التحليل العقلاني ، ودون أن ينكر هؤلاء ان نظرية الحرب العادلة عرفت إساءة في استعمالها عبر التاريخ ، ولكنهم يرون أن ذلك لا يبرر التخلي عن التحليل العقلاني الذي يسعى لوضع مسار وسط بين تطرف كل من دعاة السلام ودعاة القتال ، ويمثل هذا الفريق عدد من المفكرين أمثال بول رمزي وروبرت اوزجود وريتشارد فولك وروبرت توكر وآخرون .

ويعتقد كتاب أو دعاة الحرب العادلة أن من الأفضل للباحثين أن ينخرطوا في مثل هذا النوع من التقييم ـ التحليل العقلاني ـ بدلاً من محاولة خلق إحساس بالطهر الداخلي من خلال غسل أيديهم من التكنولوجيا العسكرية المتطورة ، وبذلك يدعونها تتطور ـ أي الأسلحة ـ طبقاً لمنطقها هي لا منطقهم هم ، والحقيقة التي لا يجوز تجاوزها بالامنيات والخطابات هي أن الأسلحة النووية موجودة وهي إحدى حقائق السياسة في العصر الحالي ، وهذه الأسلحة الرهيبة تحتاج كما يرى جون موري ـ ١٩٥٩ ـ مفهوماً استراتيجياً رئيسياً يعتمد على شعور أخلاقي رفيع وتوجيه سياسي مماثل ويقول « إن هذا التوجيه السياسي يحتاج الى حس لا يوجد في التكنولوجيا نفسها ، فالتكنولوجيا تميل نحو استغلال الامكانيات العلمية الممكنة لا لشيء إلا لأنها ممكنة . . . أما وظيفة ضبط استخدام القوة فهي من شأن الجانب الأخلاقي . . . فالأخلاق هي التي تمنع أو تحدّ من استخدام القوة أو بشكل عام هي التي تحدد لها أهدافها وهي التي تحكم على ظروف استخدامها » .

ويمكن تلخيص نقاط الاتفاق بين دعاة الحرب العادلة في الجوانب التالية :ـ

١ ـ انه في ظل غياب مؤسسات دولية لحفظ السلام بشكل فعّال فإن الحق المعنوي للدول في اللجوء للحرب في ظل ظروف معينة أمر لا يمكن نفيه .

٢ - مع أن الحرب العدوانية « الهجوم الاستباقي » لم تعد مقبولة كوسيلة قانونية لاستعادة الدول لحقوقها فإن حق الدول في حرب دفاعية أو في تقديم العون لطرف ثالث يقع ضحية لعمل عدواني هو أمر ما زال مشروعاً .

٣ - إنه لا يجوز السماح للتكنولوجيا العسكرية المتطورة أن تتخلى تماماً عن التمييز التقليدي بين القوى المحاربة والسكان الأبرياء حتى في الحرب الاستراتيجية ، وقد برزت هذه النقطة خلال الستينات من القرن الحالي أثناء المناقشات لعدد من الاستراتيجيات .

٤ - يرفض منظرو الحرب العادلة القول بأن غاية الحرب تبرر وسيلتها وانه لمجرد أن تشتعل الحرب يمكن للدولة أن تستخدم أي أداة متوفرة لديها من أجل تحقيق الانتصار .

وإنه حتى إذا كان للدولة الحق المعنوي في شن الحرب فإن ثمة دعوة للالتزام بالقانون الذي يحكم الوسائل المستخدمة في الحرب .

٥ - بينما ثمة أمل في أن تنجح سياسة الردع وان الحرب لن تحدث ، فإن دعاة الحرب العادلة يرون أن الردع وسياسة التهديد بالانتقام الشامل قد لا تكون كافية إذ على القادة السياسيين نوع من الالتزام بعدم شنّ حرب شاملة بل محدودة حتى بما في ذلك الحرب النووية ، إضافة للالتزام بتجنب الأهداف المدنية .

٦ - إن الضبط الشديد لاستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف عسكرية رئيسية وبشكل يحول دون تصعيد الحرب هو أمر أخلاقي يمكن تصوره أو تخيله لا سيما عندما يبدو ذلك ضرورياً لاحتواء العدوان بسرعة ودفع الأطراف بشكل سريع لمائدة المفاوضات ، أما استخدام الأسلحة النووية ضد المدن فهو أمر غير مبرر حتى لو كان ذلك بدافع الانتقام .

غير أن دعاة الحرب العادلة يدركون أنهم يواجهون مآزق عديدة ، ففي الماضي أنكر بعضهم حق المسيحي في أن يكون ذا ضمير حي ويتجنب المجتمع ويرفض حمل السلاح للدفاع عن مصالح مشتركة في حرب عادلة ، ولكن مجلس الفاتيكان الثاني أوصى بأن هذا المسيحي يستطيع أن يقدم خدمات للمجتمع

الإنساني في مجالات أخرى ، وباختصار فإن الحديث عن حرب عادلـة في العصر النووي لـم يعد له تلك الأهمية اللهم في بعض الحروب التقليدية المحدودة والتي يحتاج لها البعض لتبرير استخدام القوة .

الفصل السادس

النظريات الاقتصادية لتفسير الامبريالية والحرب

لعبت العوامل الاقتصادية دوراً على غاية من الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق السلام العالمي والاسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية ، ومضمون ـ ان لم نقل بشكل صريح ـ عدد كبير من النظريات في العلاقات الدولية هو أن رفع مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي القومي عوامل تساهم في السلام بين الأمم ، وفي الفكر الليبرالي المعاصر فإن كتاباً أمثال آدم سميث وجون ستيوارت مل وريتشارد غوبدن اعتبروا التجارة الحرة هي ضمانة تحقيق السلام ، إذ أن هذا الشكل من التجارة سيؤدي الى خلق تقسيم للعمل يستند الى التخصص في الاقتصاد الدولي الذي تعتمد فيه الدول على بعضها الى درجة بعيدة لتجعل من العودة للحرب مسألة صعبة ، وزيادة الرفاه الفردي وازدهار المجتمع يحول انتباه الرأي العام عن المغامرات العسكرية لما يتوقع لها من تأثير سلبي على الاقتصاد والرفاه ، وفي مواجهة هذا التيار ثمة مفكرون يرون أن الاقتصاد هو السبب الرئيسي للصراع الدولي .

ماركس وانجلز

يمكن القول بأن النظرية الأكثر شعبية في أوساط المثقفين في قطاع كبير من العالم لتفسير الامبريالية والصراع الاجتماعي والحرب الدولية تنبع من البناء الفلسفي الذي يبدأ بكارل ماركس ويمتد ـ وان خالطه تناقض أو اتساق في بعض الأحيان ـ الى تلاميذه كلينين وستالين وخرتشوف وماوتسي تونغ ، غير أن العناصر الرئيسية في هذه النظرية تعود الى أكثر من قرن حيث تعود جذورها الى عام ١٨٤٨ ، ومع ذلك فقد أثبتت هذه النظرية قدرتها على البقاء في الربع الثالث من القرن العشرين الذي يتسم

بانتقاداته اللاذعة لكل الفكر التجريدي الموروث من الماضي ، وربما تكون باقية كعقيدة أكثر منها باقية كعلم ولكن ذلك لا ينكر حقيقة بقائها .

وسواء بوعي أو بدون وعي ، فإن عدداً لا بأس به من المفكرين الغربيين وباحثي العلاقات الدولية تقبلوا لفترات زمنية طويلة تحليل ماركس لأسباب الحرب والثورة ، بل إن عدداً ملفتاً للنظر من طلاب الجامعات والكليات الامريكية يجيبون عندما يطرح عليهم سؤال حول أسباب دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى أو المظاهر الحالية للحمى الثورية في أمريكا اللاتينية بإيجابات تستند الى الفرضيات التي وضعها ماركس ولينين .

ومنذ الحرب العالمية الثانية ثمة اتجاه واسع بين النخب في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لقبول التفسير الماركسي للامبريالية ، أما أشد الانتقادات على الماركسية فتأتي من الغرب لا سيما وان الماركسية تراث فكري غربي من جهة وتعتبر الرأسمالية خصمها الأول من جهة ثانية .

والماركسية اللينينية مزيج من الميتافيزيقيا - المادية الجدلية - ومن نظرية التاريخ - الحتمية الاقتصادية - ومن العلوم الاقتصادية والسوسيولوجية ، والايديولوجية السياسية ، ونظرية واستراتيجية الثورة والأخلاق الاجتماعية والنظرة « الأخروية الدينية » المتطلعة الى الخلاص المتمثل في نظام اجتماعي بدون طبقات وبعدالة مطلقة لا يخالطها أي صراع وببناء نفسي لإنسان جديد .

وإذا كان نيوتن قد ساهم في تفسير الصراع الدولي من خلال فكرة التوازن الميكانيكي لا سيما خلال العصر الذهبي لنظرية توازن القوى . . . وإذا كان هيغل قد ساهم بتشخيصه للدول - اعتبارها كائناً عضوياً - وبأفكاره الخاصة بالصراع والروح العامة . . . . وإذا كان داروين قد ساهم في دراسة السياسة الدولية من خلال الصراع ليبقى الأصلح . . . وإذا كان فرويد قد ساهم في تفسير الصراع الاجتماعي كنتيجة لإسقاطات الفرد لما يعتمل في داخله على ما يحيط به . . . فإن ماركس كان أكثر من دعم فكرة ان الصراع ينطلق بشكل حتمي من صدام « الحياة والموت » بين الطبقات الاجتماعية ، وفي ظل هذه الدراما تمثل الرأسمالية الخطيئة التي يكافح الانسان للتخلص منها ، وما يساعد الانسان على ذلك هو القانون الجدلي للتطور التاريخي والاجتماعي . . . والشيوعية هي خاتمة المطاف حيث السعادة

المطلقة ، وماركس هو الطريق والحقيقة والمشعل الذي سيقود أطفال الغد للأرض الموعودة في اللحظة التي يتخلون فيها عن التصور المدمر بأنهم أبناء الله . [الدين] .

المادية الجدلية عند ماركس

أمضى كارل ماركس الشطر الأكبر من فترة شبابه في انجلترا حيث شاهد تسارع الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر وظهور طبقة عاملة في المدن واتساع للفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وطوّر ماركس نظريته التاريخية استناداً لمبدأ المادية الجدلية حيث يحدد نظام الانتاج الاقتصادي البناء الايديولوجي والهيكلي للمجتمع ، فمن يهيمن على النظام الاقتصادي يهيمن على النظام السياسي ، وقاد ماركس وانجلز في دراستهما للتاريخ ولبريطانيا في القرن التاسع عشر الى استنتاج أن كل حقبة تاريخية تتضمن قوى متصارعة ـ الجدلية ـ ينبثق من صراعها نظام جديد ، ففي روما القديمة كان هناك النبلاء ، الارستقراط ، الفرسان ، العامة ، والعبيد ، وفي العصور الوسطى أصبحت القوى هي : الاقطاعيون ، المُقْطَعُون [الأشخاص الذي يقطع لهم السيد الاقطاعي أرضاً مقابل تعهدهم بتقديم المساعدة العسكرية له] ، كبار التجار والصنّاع ، الرحالة ، صبيان الحرف [الذين يعملون عند الطبقة السابقة] ، ثم الخدم ، وثمة علاقة تحكّمٍ من كل طبقة لأخرى طبقاً لتسلسلها في السلم الاجتماعي .

والتاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة ، ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد ، ودراسة أو نموذج ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة [الطبقة الحاكمة] ونقيضها [الطبقة المعارضة] والفكرة المركبة [نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد] .

وقبل ظهور الرأسمالية ، كان الاقطاعيون هم قاعدة السلطة السياسية ، ولكن هذه القاعدة بدأت تواجه تحدٍ من الطبقة التجارية الصاعدة ـ البرجوازية ـ والتي نبعت قوتها من التجارة والصناعة وكانت تتمركز في المدن الكبيرة والصغيرة وليس في الأرض العقارية ، ومن هذا الصدام بين القوى المتعارضة انبثق النظام الجديد وهو الرأسمالية ، وأدت البرجوازية الى تركز السكان في المدن الكبيرة ومركزة وسائل الانتاج وتكدّس الثروة في يد القلة ، أما المقاطعات المستقلة أو المترابطة فيما

بينها بروابط ضعيفة والتي يحتفظ كل منها بنظمه القانونية والاجتماعية والاقتصادية فقد تمّ تنظيمها وتوحيدها في أمة ـ دولة ـ واحدة وحكومة مركزية وتعرفة جمركية واحدة .

والرأسمالية كالنظام السابق لها تحوي في باطنها بذور فنائها ، حيث ستنمو الطبقة العاملة ـ البروليتاريا ـ التي ستقود ثورة تطيح بالطبقة الرأسمالية ، والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى سيتم استيعابها في الطبقة العاملة نتيجة عدم قدرتها على المنافسة لخصومها الكبار كما أن مهاراتها الخاصة لن تكون ذات أهمية في ظل تطور سبل جديدة للانتاج . . . . ومع زيادة صفوف البروليتاريا يزداد الصراع مع البرجوازية حدة ، وفي البداية يأخذ الصراع طابعاً فردياً ثم بعد ذلك يتحول الصراع الى درجة أعلى ـ عمال مصنع واحد ـ ضد أفراد يستغلونهم ـ ثم تتسع الدائرة وتزداد حدة الصراع بين البروليتاريا وخصومها الى حد الثورة التي ستطيح بالخصوم .

وفي هذا السياق طرح ماركس مبدأ فائض القيمة ، حيث يصبح العمل المبذول هو المقياس الرئيسي لقيمة السلعة المنتجة . . . والرأسماليون أنفسهم لا ينتجون شيئاً ، ولكنهم بدلاً من ذلك يعيشون ـ كالمتطفلين ـ على عمل الطبقة المنتجة ، ويدفعون للعمال قيمة أقل من قيمة عملهم ويحتفظون لأنفسهم بالباقي . . . . وهنا يصبح القطاع الشعبي الرئيسي عبداً للأجرة في المجتمع الرأسمالي إذ تنتج البروليتاريا السلع والخدمات وليس لذلك مقابل ذو قيمة ، وفي المجتمع الرأسمالي يستغل البرجوازيون الذين يتحكمون في وسائل الانتاج العمال وتتسع الفجوة بين الطرفين نتيجة فائض القيمة أو نتيجة الفارق بين الأجر المدفوع للعامل على عمله وبين السعر الذي يقبضه البرجوازي ثمناً لسلعة لم ينتجها هو .

والصراع التالي بين البرجوازية ـ الفكرة ـ والبروليتاريا ـ نقيضها ـ سيفرز النظام الاشتراكي ، حيث ستنقضي فترة زمنية من السيطرة الحكومية الشديدة على وسائل الانتاج والتوزيع الى أن تزول آخر معالم الرأسماليّة . . . . ليكون ذلك مقدمة لزوال الدولة عند تطور النظام الى نظام شيوعي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً .

من هنا ، ينظر ماركس للظاهرة السياسية ـ كالامبريالية والحرب ـ انها نتاج للقوى الاقتصادية ، ويخضع كل العوامل لهذا العامل تحديداً ، فالأديان ، والدوافع الانسانية ، والثقافية والاستراتيجية العسكرية لأي شكل من علاقات القوى بين

المجتمع القوي والمجتمع الضعيف هي عبارة عن محاولات للتعمية أو لتغطية البناء الاقتصادي التحتي ، وهو أمر صحيح تجسدت صورته في شكلها الأوضح في الرأسمالية ، وفي هذا يقول ماركس وانجلز في البيان الشيوعي ، « لم تترك البرجوازية من رابطة بين الانسان والانسان إلا المصلحة الذاتية العارية . . . . وحولت الطبيب والمحامي والراهب والشاعر والعالم الى عمالها المأجورين » .

ومع أن ماركس نوّه بالسعي الرأسمالي للحصول على المواد الخام والأسواق ، إلا أنه نفسه لم يرسم أو يضع نظرية للامبريالية ، وهو أمر تركه لورثته أمثال رودلف هلفردينغ ١٩٧٧ ـ ١٩٤١ وهو من الديمقراطيين الاشتراكيين الألمان ، ؛ وروزا لوكسمبورغ داعية الاشتراكية الألمانية ، ثم لينين الذي سنتعرف على نظريته فيما بعد .

تفسير هوبسون للامبريالية

يمكن القول ـ إلى حد ما ـ أن معظم أسس النظرية الشيوعية حول الامبريالية في هذا القرن كان قد طرحها الاقتصادي الانجليزي هوبسون الذي فسّر الامبريالية بأنها نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي والمتمثل في أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة لا تستطيع بقوتها الشرائية أن تستهلك كل انتاج الصناعة الحديثة ، وهنا فإن المجتمعات الرأسمالية تواجه المأزق الصعب المتمثل في فيض الانتاج وغيض الاستهلاك (Over production and underconsumption) ، ولو أن الرأسماليين يرغبون في إعادة توزيع فائض ثروتهم على شكل إجراءات ترفع من الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية سكان مجتمعاتهم ، فإن ذلك يعني أنه لن يكون هناك مشكلة هيكلية حادة ، ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك لإعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج ، وتكون النتيجة قيام الظاهرة الامبريالية التي عرفها بأنها : سعي كبار المشرفين على الصناعة لتوسيع قنوات تدفق فائض ثروتهم بالبحث عن أسواق واستثمارات خارجية لتستوعب السلع ورأس المال الذي لا يستطيع المجتمع الذي يعيشون فيه أن يبتاعها أو يستخدمه[٤٦] على التوالي .

ويرى هوبسون أن المقوّم أو العماد الرئيسي في الامبريالية هي الرأسمالية المالية التي تنظم القوى الأخرى في كلٍّ متماسك ويقول « إن الرأسمالية المالية تتلاعب

بالقوى الوطنية ـ الداخلية ـ التي تتمثل في السياسيين والجنود وأهل الاحسان والتجار ، وإن الحماس للتوسع الذي يصدر عن هذه القوى هو حماس ـ رغم قوته وحيويته ـ غير منظم بل إنه أعمى ، والمصلحة المالية هي بدورها التي تملك المزايا ـ كالتمركز ودقة الحسابات ـ المطلوبة لوضع الامبريالية موضع التنفيذ » .

ومن جهة نظر هوبسون ، فإن الامبريالية البريطانية لم تكن ضرورية لتخفيف الضغط السكاني ، لأن بريطانيا لم تكن تعاني كثافة سكانية كما أن معدل النمو فيها كان يتجه نحو الاستقرار . بل إن الانجليز لم يبد عليهم اطلاقاً الرغبة في الاستقرار في معظم المناطق التي سيطروا عليها بعد عام ١٨٧٠ . [كانت ألمانيا وإيطاليا تبرران استعمارهما لمناطق في افريقيا على أساس تخفيف الضغط السكاني وهو ما فعلته اليابان في تبريرها لغزوها لمنشوريا في مطلع الثلاثينات من هذا القرن] .

وأدان هوبسون امبريالية القرن التاسع عشر ووصفها بأنها غير عقلانية وسياسة سيئة للدولة بشكل عام ـ رغم أنها مجزية لبعض القطاعات كصناعة الأسلحة والسفن ومقاولو الخدمات العسكرية والارستقراط الذين يوفدون أبناءهم ليكونوا ضباطاً في الجيش أو البحرية أو الإدارات الاستعمارية ، ومع أن النشاطات الاقتصادية لهذه الفئات تمثل شريحة ضيقة من النشاط الاقتصادي البريطاني ككل ، إلا أن القوى المستفيدة من الامبريالية تتمتع بتنظيم جيد وقدرة على تطوير مصالحها عبر القنوات السياسية ، والامبريالية ـ عند هوبسون ـ تتضمن مخاطر كبيرة ونفقات هائلة قياساً لما تعطيه من نتائج تتمثل بشكل أساسي بزيادة حجم التجارة ، ومن هنا فإن منطق الامبريالية يمكن فهمه من خلال الفوائد التي تعود بها على مجموعات خاصة داخل المجتمع ويقول «كانت بريطانيا تتحول كل عام وإلى حدٍّ بعيد إلى أمة تعيش اعتماداً على الضرائب الباهظة من الخارج ، وكانت الطبقات المتمتعة بهذه الضرائب والاتاوات تزداد دوافعها بشكل مستمر لتوظيف السياسة العامة والثروة العامة والقوة العامة لزيادة ميدان استثماراتها » .

ويقول أحد أساتذة الاقتصاد وهو أ . ونسلو ١٨٩٦ ـ ١٩٦٦ في دراسة لتقييم كتابات هوبسون أن كتابه عن الامبريالية « لم يضاهيه كتاب آخر في دوره في شرح مبدأ الامبريالية الاقتصادية » .

ولم يكن هوبسون بعيداً عن هجمات لينين فيما بعد على الامبريالية كعامل رئيسي في إشعال الحروب الدولية ، فالسياسات العدوانية الامبريالية والحروب تؤدي الى ميزانيات عسكرية هائلة يرافقها دين عام وتذبذب في أهمية أو قيم التأمينات والتي يستفيد منها رجل المال الماهر أكثر من غيره ، « فليس ثمة حرب أو ثورة أو اغتيال يقوم به فوضوي أو أية هزة للمجتمع لا يستفيد منها هؤلاء ـ رجال المال ـ انهم يستفيدون من أية عملية انفاق أو هزة مفاجئة للمجتمع » ، وهنا لا يبدو أن هوبسون يرى أن الرأسماليين هم المسؤولون عن الحروب التي يستفيدون منها ، كما أنه لا يستطيع أن يربط بين الرأسماليين وأي اغتيال يقوم به فوضوي ، وهنا لا بد من مناقشة هوبسون في هذه النقطة ، فإذا كان الدافع الرئيسي للرأسماليين هو الرغبة في جني الأرباح ، وإذا كان قطاع معين من المجتمع الرأسمالي هو الذي يستفيد من الحرب الامبريالية ، لذا فإن هذه الشريحة لن تتورع عندما تواتيها الظروف عن بذل كل جهد لدفع الأمور نحو الحرب .

لينين : الامبريالية والصراع الدولي

كان لداعية الاشتراكية الألمانية روزا لوكسومبرغ نفس الموقف الذي اتخذه هوبسون في تحليل الامبريالية ، أما هلفرونغ فقد حاول تنقية النظرية حيث عزا تصدير رأس المال الى نظام الاحتكار والكارتلات والذي حدّ من امكانيات الاستثمار الداخلي ـ غير أن أكثر المنظرين للامبريالية شهرة في عصرنا الحالي هو لينين ، ولم يكن مهندس الثورة البلشفية عالماً أو مفكراً أصيلاً على غرار هوبسون ، وإضافة الى « استعارته » أفكاراً من هوبسون فإنه اتكأ كذلك على تحليلات هلفرونغ التي تتناول الرأسمالية الاحتكارية ودورها في الامبريالية وهو ما يتضح في قول لينين « إن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة من التطور يكون فيها الرأسمال المالي والاحتكارات هي القوى المهيمنة ، وهي المرحلة التي يصبح فيها تصدير رأس المال في غاية الأهمية وتقسيم العالم بين التروستات وهي المرحلة التي يكون فيها تقسيم جميع أراضي الكون بين القوى الرأسمالية الكبرى قد اكتمل[٤٧] .

والرأسمالية الاحتكارية ـ وهي تعبير معادل للامبريالية عند لينين ـ تنتج من وجهة نظره من عوامل أربعة هي :

١ ـ تركز الإنتاج في اتحادات أو كارتلات أو نقابات أو تروستات .
٢ ـ التنافس على المواد الخام .
٣ ـ تطور الاوليجاركيات المصرفية .
٤ ـ تحول سياسة الاستعمار بشكله القديم الى صراع حول مناطق نفوذ للمصلحة الاقتصادية حيث يجري فيه استغلال الأغنياء والقوى الكبرى للقوى الأضعف .

والملاحظ أن لينين اتخذ موقفاً أقوى من موقف كارل كاوتسكي ، إذ أن هذا الأخير اعتبر الامبريالية « مجرد سياسة مفضلة » للدول الرأسمالية بينما نظر اليها لينين على أنها سياسة « حتمية » ، ويذهب لينين الى أن الرأسماليين أصحاب الصناعات الرئيسية يستخدمون جزءاً من أرباح احتكاراتهم لإفساد العاملين في هذه الصناعات ، حيث أن أولئك ـ العمال ـ رغبة منهم في تحقيق مستوى عيش أفضل يتحالفون مع البرجوازية ضد رفاقهم عمال الدول المستغلة والمستعمرة .

وحيث أن رأس المال المالي هو مصدر الامبراطورية فإنه بالتالي المصدر الرئيسي للحروب الدولية في عصر الرأسمالية . . . . أو ربما هو العامل الوحيد الذي يعبأ به المفكر الماركسي ، وإذا كان ثمة عوامل أخرى فإن الماركسي لا يعطيها تلك الأهمية ، أما هوبسون والذي كان ليبرالياً ـ لا ماركسياً ـ أشار الى الدوافع البدائية لدى الجنس البشري واعتبرها عاملاً في امبريالية القرن التاسع عشر ، وأمثلة ذلك روح المغامرة ، والرغبة في السفر ، والرغبة في تملك الأرض ، ودوافع الرياضة والصيد ، و« شهوة » الصراع التي تحولت في عصر الرياضة الجماهيرية الى مقامرة ومراهنة على نتائج الألعاب الرياضية . . . وعلى القوميات أو المشاعر الشوفينية في الحرب [الأشجع ، الأقوى ، الأنبل . . . . الخ] .

وقد كان لينين يدرك أن هناك امبريالية قبل « المرحلة العليا من الرأسمالية » ـ ولكنه لم يكن مهتماً بتحليل الامبريالية كظاهرة عامة لكل العصور بعيداً عن النظم الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الرأسمالية .

ومن خلال النظر الى التاريخ الأوروبي وتحديداً مرحلة ما بعد البيان الشيوعي ، استنتج لينين أن البروليتاريا لن تتزامن ثورتها ـ كما اعتقد ماركس ـ ضد

البرجوازيات الحاكمة ، وفي كراسة له بعنوان : ما الذي يجب عمله ؟ يقول لينين أن حزباً منظماً ومعبأ من الثوريين المحترفين هو أمر ضروري لنجاح الثورة ضد النظام الرأسمالي ، وبالنسبة للينين ، فإن الحزب الشيوعي ـ طليعة البروليتاريا ـ هو أكثر الفئات وعياً طبقياً ، ويكرّس نفسه وتضحياته لخدمة البروليتاريا .

والحزب يجب أن يكون مركزياً مستنداً الى « المركزية الديمقراطية » والتي تعني أن من حق القواعد الحزبية أن تبحث وتناقش الموضوعات قبل اتخاذ قرار فيها في حين يصبح التنفيذ خاضعاً بعد اتخاذ القرار لنظام مركزي حديدي .

ويفسر الامبريالية باعتبارها مرحلة متقدمة من الرأسمالية من خلال اعتباره للمنافسة كأداة بين الدول الرأسمالية منطقاً يتم استبداله بمنطق جديد وهو الاحتكارات الرأسمالية ، فالامبريالية هي مرحلة الاحتكار في الرأسمالية ، فالحاجة الى تصدير رأس المال نابعة من تلاشي فرص الاستثمار في الدول الرأسمالية ذاتها ، وهذا التصدير الهادف لتحقيق المزيد من عوائد الإستثمار يعمل في تطور الرأسمالية في كل أرجاء العالم ، والدول صاحبة النفوذ الأقوى في مجال تصدير رؤ وس الأموال قادرة على تحقيق الفوائد من خلال استغلال الشعوب في الخارج ، والى جانب ذلك . . . فإنه كلما اتسعت الامبريالية كلما زادت الحاجة للمواد الخام والأسواق وبالتالي زيادة ضحايا الاستعمار ، وما تأسيس إدارات سياسية لإدارة المناطق الواقعة ما وراء البحار إلا ضمان مصادر مواد خام وأيدي عاملة رخيصة وأسواق مضمونة للإتحادات الصناعية للدول الرأسمالية المتطورة .

ويعتقد لينين أن السياسات الامبريالية قد تمكن القوى الرأسمالية من تأخير انفجار الثورة الحتمية في الدول الرأسمالية . ويعتقد أن ذلك عائد الى تحسن ظروف عمال الدول الرأسمالية نتيجة الاستغلال الواقع على عمال المستعمرات . . . . بل ان نسبة من البروليتاريا في الدول الرأسمالية المتطورة « قد تجد امكانية لزيادة صفوف البرجوازيين » .

وبعد اشتعال الحرب العالمية الأولى بعامين تقريباً وتحديداً في ربيع ١٩١٦ أشار لينين الى أن تاريخ الجيل السابق ليس إلا صراعاً بين القوى الرأسمالية المتطورة على الأسواق والمستعمرات ، والدول الرأسمالية لم تقم الأحلاف فيما بينها إلا لإستغلال الدول الفقيرة ، وفي افريقيا والشرق الأقصى خاصة إدّعت بعض القوى

الامبريالية تبعية بعض المناطق لها وأقامت مناطق نفوذ متعددة ، ولكن هذه الأحلاف لم تكن إلا لالتقاط الأنفاس خلال الحروب التي كانت ضرورية للسيطرة على الأسواق والمواد الخام ، وحيث أن النظم الاقتصادية الرأسمالية معتمدة في نهاية المطاف على مثل هذه الموارد والأسواق فإن الحرب في عالم الدول الرأسمالية مسألة حتمية ، وتصفية القوى الرأسمالية هو الشرط المسبق لإنهاء الصراع الدولي .

ويرى لينين أن التطور الرأسمالي يسير متفقاً مع الوضع الخاص لكل دولة وفي أزمان متفاوتة ، فكان أولاً في هولندا وانجلترا وفرنسا ثم في ألمانيا والولايات المتحدة وبعد ذلك اليابان وروسيا ، ولكن ما ان يتطور المجتمع نحو الرأسمالية ، حتى تبدأ رؤوس الأموال الاحتكارية في المنافسة على الأسواق الجديدة والموارد والمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة ، ثم يتم في مرحلة تالية توزيع الأراضي ـ الأقاليم ـ على الكارتلات لنهبها ، وهنا فإن أي توسع رأسمالي جديد سيكون على حساب توسع رأسمالي قديم ، وهنا يفجر الرأسماليون الحروب الدولية .

وفي عام ١٩٥٢ وخلال اجتماع للحزب الشيوعي السوفييتي قال ستالين « إن الصدامات الرهيبة التي تنبأ بها لينين بين الرأسماليين والمعسكر الاشتراكي لم تعد حتمية بالضرورة لأن مثل هذه الحروب سوف تؤدي الى تدمير الوجود الحقيقي للرأسمالية ، ولكنه ـ أي ستالين ـ رأى أن استمرار الصراع بين الرأسماليين نتيجة التناقضات فيما بينهم وبالتالي استمرار الحروب هو أمر حتمي ، غير أن هذه النبوءة لم يفصلها زمن بعيد عن قيام الدول الرأسمالية بتشكيل حلف شمال الأطلسي .

لينين وستالين وموضوع الحرب

إن المناقشات السابقة للينين وستالين تقود الى نتيجة مؤداها أن الحرب المعاصرة هي نتيجة للامبريالية الرأسمالية ، وإذا وقعت الحرب بين النظامين ـ الاشتراكي والرأسمالي فإنها نتيجة عدوانية الرأسمالية ولكن حصيلتها ستكون تدميراً للمعتدي وانتصاراً شاملاً للاشتراكية ، وما أن تزول مخاطر « التطويق الرأسمالي » وتشمل الاشتراكية العالم بأسره حتى تزول الحروب . ويقول ستالين « من أجل تدمير حتمية الحرب لا بد من تدمير الرأسمالية » وهو لم يكن يعني بالضرورة أن الدول الاشتراكية ستشنّ هجوماً عدوانياً على الرأسمالية عبر الحدود ، فستالين سياسي واستراتيجي حذر ، وهو لم يكن يدعو الى حرب اشتراكية مقدسة ضد النظام

الغربي المتفوق تكنولوجياً ، ولكنه كان يرى ـ كما رأى خليفته خرتشوف ـ أن التطويق الرأسمالي سيفسح المجال في خاتمة الطريق « للتطويق الاشتراكي » ، وفي هذا السياق فقط يمكن أن يواجه المجتمع الرأسمالي التحول الثوري نحو الاشتراكية ، وأبدى خرتشوف اهتماماً بالتقنية النووية ، وكان أقل حماساً لفكرة حتمية الحرب لأنها ـ في ظل العصر النووي ـ لن تؤدي لدمار الرأسمالية فقط بل ودمار خصومها كذلك .

وهكذا ، بينما يسعى لاتفاقيات مراقبة تسلح محدودة مع الغرب الرأسمالي لإعطاء إمكانية أفضل لإدارة الصراع في ظل حمى التنافس على التسلح ، وبينما يستمر الاتحاد السوفييتي في تطوير إمكانياته العسكرية الاستراتيجية والتكتيكية . . . . فإن خرتشوف وخلفائه كوسيغن وبريجنيف أوليا اهتماماً بضرورة دعم حروب التحرر الوطني في العالم الثالث ، وهذه الحروب تعتبر « عادلة » من وجهة نظر الايديولوجية الاشتراكية « وغير خطرة » من الناحية الاستراتيجية في عصر الردع النووي المتبادل .

وبالرغم من أية تعديلات طفيفة للأفكار الشيوعية في المرحلة الأخيرة لا سيما نتيجة الواقع الذي آلت اليه البيئة الاستراتيجية الدولية ، فإن ما يمكن قوله هو أنه ليس ثمة من تغير هام في النظرية اللينينية حول الامبريالية .

غير أن هذه النظريات في بنائها وعلاقاتها القائمة على الأبعاد الاقتصادية السياسية ، واجهت بعض الصعوبات في مجال الدفاع عنها .

فمثلاً ليس كل الدول الرأسمالية المتطورة ـ وإن كان معظمها كذلك ـ انخرطت في مغامرات امبريالية ، وهو ما يتضح في السويد وسويسرا ، كما أن البرتغال التي تفتقد إلى الخصائص الرئيسية للتراث الرأسمالي تعتبر من أهم الدول الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر بل انها لم تواجه تحديات على أرضها من الدول الرأسمالية الأكثر تطوراً لها .

الى جانب ذلك ، فإن حجم رؤوس الأموال التي استثمرتها الدول الرأسمالية المتطورة في دول رأسمالية متطورة أخرى يفوق حجم ما استثمرته في المستعمرات كما أن حجم العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية أكثر من حجمها

مع الأراضي المستعمرة ، والإستثمار الأجنبي في الدول الرأسمالية المتطورة لم يكن استثماراً مقبولاً على الصعيد الشعبي « شعبي » [ما لم يكن بهدف تعزيز تحالف عسكري سياسي شعبي] كما لا يمكن وصفه بأنه استغلال من جهة لأخرى ، بل هو أقرب الى ما يطلق عليه الاقتصاديون تبادل المنفعة . وفي تاريخ بريطانيا وفرنسا ، اللتان تمثلان الدولتين الكبريين والامبرياليتين في أوروبا المعاصرة ، من غير الممكن إيجاد علاقة مشتركة مقنعة بين شدة التلهف على الامبريالية والنشاط الامبريالي وبين تدفق الاستثمار نحو الخارج [بمعنى أن الدول الأكثر نشاطاً امبريالياً لم تكن هي الأكثر استثماراً في الخارج] ، بل وحتى في الحالات التي جرى فيها الاستثمار في المستعمرات والحالات التي كان فيها رأس المال الخاص يستغل المستعمرات بشكل كبير - نتيجة فارق القدرة بين الطرفين على الاستغلال ، فإن العلاقة بين الحكومات الرأسمالية وشعوب المستعمرات كانت بعيدة عن « الاستغلال ، والاستغلال فقط » ، وهذا يتضح من مساهمة الدول الاستعمارية في التعليم والتثقيف والإدارة والطبابة وأحياناً التكنولوجيا ، ولذا لا بد من تناول حسنات وسلبيات الامبريالية لا تناول السلبيات فقط .

ومن بين المفكرين الغربيين البارزين الذين تأثروا الى حد بعيد بالتفسير الماركسي للامبريالية المفكر الانجليزي هارولد لاسكي ١٨٩٣ - ١٩٥٠ والمؤرخ الامريكي باركر مون ١٨٩٢ - ١٩٣٦ .

نقد النظريات الاقتصادية في تفسير الامبريالية

تناولت الانتقادات لنظريات هوبسون ولينين وأتباعهما حول الامبريالية هذه النظريات من زاويتين ، تحليلاتها النظرية ثم المفردات أو الألفاظ المستخدمة في تلك التحليلات ، والإشارة الى عدم شمولية تلك النظريات في دراسة ظاهرة الامبريالية التي عرفت أشكالاً مختلفة عبر التاريخ .

فعالم الاقتصاد الألماني مورتز بون ١٨٧٣ - ١٩٦٥ عرف الامبريالية بأنها « سياسة تهدف الى خلق امبراطورية وتنظيمها وتدعيمها ، وهذه الامبراطورية هي دولة ذات حجم هائل وتضم عدة وحدات قومية متمايزة بشكل أو بآخر وتخضع لإرادة مركزية واحدة » أما المؤرخ الامريكي تشارلز بيرد، ١٨٧٤ - ١٩٤٨ فيقول « الامبريالية هي توظيف طاقات الحكومة والدبلوماسية لحيازة الأراضي والمحميات

ومناطق النفوذ التي يسكنها في العادة أناس من جنس آخر وتستهدف زيادة الفرص الصناعية والتجارية والاستثمارية » ، أما هانز مورغانثو والذي يبدو أنه يسعى لتعريف يصفه بالموضوعية والحيادية الأخلاقية فيقول انها « سياسة تستهدف قلب الوضع القائم وهي عودة لعلاقات القوى بين دولتين أو أكثر » ولذا فهو يرفض أن يعتبر أي زيادة في قوة دولة على الصعيد الدولي هي بالضرورة سياسة امبريالية . . بل انه يرفض اعتبار أية محاولة من دولة كبرى تقيم امبراطورية وتحافظ على هذه الامبراطورية بأنها ذات سياسة خارجية امبريالية ، وإنما تكون الامبريالية عندما يواجه الواقع الدولي عملية تغيير للواقع القائم سعياً وراء إقامة امبراطورية .

ويواصل مورغانثو نقده للنظرية الاقتصادية فيقول ان التفسير الاقتصادي للامبريالي أخطأ في محاولته وضع قانون عام للتاريخ استناداً الى عدد قليل من الحالات المتناثرة ، فالنظرية لم تهمل فقط مرحلة ما قبل الامبريالية (بما في ذلك الامبراطوريات القديمة في مصر، أشور، فارس، الامبريالية الأوروبية المسيحية التي أقامها الصليبيون ، بل وبعض الامبراطوريات التي قامت على أكتاف أشخاص مثل الاسكندر الأكبر ونابليون وهتلر ، والامبريالية العربية خلال القرن السابع والثامن) بل انها فشلت في تفسير مقنع لمرحلة الامبريالية الرأسمالية ، فمعظم الحروب التي جرت في فترة نضوج الرأسمالية لم تكن لدوافع اقتصادية ، فحرب البوير ، وحرب شاكو بين بوليفيا وبرغواي (١٩٣٢ ـ ١٩٣٥) ، بل ولا حتى الحرب النمساوية البروسية ، والألمانية الفرنسية ، وحرب القرم ، وبالتأكيد الحرب العالميتين ، بل ان سيطرة أوروبا على أراضي المستعمرات في مرحلة نضج الرأسمالية كانت أقل مقارنة بما سيطرت عليه خلال الفترة من القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر ، وأخيراً ـ يقول مورغانثو ـ وحيث أن الحرب تتضمن أبعاداً غير عقلانية ويصعب التنبؤ بها ، فإن الرأسماليين يغرقون في العقلانية والتخطيط ؛ ولذا فهم أنصار سلام لا أنصار حرب .

أما ريمون آرون فيلاحظ بأن النظرية اللينينية حول الامبريالية تحظى بسمة كبيرة حتى في أوساط غير الماركسية نتيجة قدرتها على خلق بناء فكري يصلح تطبيقه أو الاعتماد عليه في ظروف عديدة ومتباينة ، بل ان مورغانثو نفسه يرى أن التراث الرأسمالي يهيىء جواً فكرياً مساعداً لهذه النظرية حيث أنه تراث يعطي الأولوية

للمسائل الاقتصادية على المسائل السياسية .

ويعتقد آرون أن أياً من الحروب ـ باستثناء حرب البوير ـ منذ ١٨٧٠ ـ ١٩١٤ لم تكن مدفوعة بدوافع الربح الرأسمالي، والحقيقة هي أن العلاقة الحقيقية تكمن في عكس ما تقوله النظرية الاقتصادية لتفسير الامبريالية ، فالدوافع الاقتصادية كانت ذريعة وإنما الدافع العميق يكمن في « السعي نحو المزيد من القوة » ، ويوضح آرون وجهة نظره، هذه بمثال الحرب الروسية اليابانية ، وإقامة الفرنسيين محمية في تونس والضغوط على البنوك الألمانية للاستثمار في مجال بناء خط سكة حديد برلين ـ بغداد ، ويوافق الاقتصادي الامريكي جاكوب فاينر ١٨٩٢ ـ ١٩٧٠ مع آرون ويقول « في معظم هذه الحالات ، كان الرأسمالي بدلاً من أن يدفع حكومته لمشاريع امبريالية سعياً وراء تحقيق مكاسب مالية ، فإنه كان يدفع بشكل أو بآخر من قبل حكومته للإستثمار في المستعمرات ، وسبب ذلك هو أن تلك الحكومات كانت تريد أن توجد مصالح اقتصادية تتذرع بها لتبرير وجودها العسكري في تلك المستعمرات على أساس انها لحماية تلك المصالح » .

ويؤكد آرون أنه لا الحرب العالمية الأولى ولا الثانية يمكن أن تفسرّ بشكل دقيق على أساس اقتصادي ، فمن بين نتائج الحرب الأولى كان إعادة توزيع المستعمرات الألمانية بشكل لا يدلّ على أن الفرنسيين أو الانجليز أو الألمان قاتلوا فعلاً ليمكنوا رأسماليي بلادهم من الحصول على حصة أكبر من « لوحة » مقسمة أصلاً ، أما العوامل الأكثر أهمية في الحربين العالميتين هي سياسات توازن القوى ، وقومية جامحة ، وتنافس تقني بين المؤسسات العسكرية(٤٨) ، ويبدي آرون اهتماماً شديداً بالتنافس الألماني البريطاني قبل الحرب الأولى ولكنه ينكر أن يكون ذلك سبباً كافياً للرأسمالية ، وإذا كانت الامبريالية الرأسمالية هي المحرك الرئيسي لمشاركة انجلترا في حرب ١٩١٤ ، فإنه كان عليها أن تقف ضد منافسها الرئيسي منذ مطلع القرن الحالي وهي الولايات المتحدة ، ومثل هذه الأمور تلقى ظلالاً من الشك على النظرية الاقتصادية في تفسير الامبريالية .

أما أشد الانتقادات حدة لهذه النظرية فقد جاءت في كتابات الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبتر ١٨٨٣ ـ ١٩٥٠ الذي يؤكد على أن الامبريالية لا يمكن أن يحصر سببها في المصلحة الاقتصادية في الوقت الذي يزخر التاريخ بأمثلة

لمجتمعات نشدت التوسع من أجل التوسع والحرب من أجل القتال والانتصار للفوز ، والسيطرة من أجل الحكم ، والحرب لا تجري لتحقيق فوائد نفعية مباشرة حتى لو اعترف من يشنّ الحرب بأن هذه هي أهدافه ، إن الامبريالية سعي من الدولة لزيادة غير محددة للقوة ، وهي أشبه بالقوة غير العقلانية وغير الواعية ، إنها دعوة للعب بغرائز ودوافع تغوص في ماض سحيق ، إنها عودة لصفات الأسلاف التي أغفلها الناس الحاليون ، فهي سياسة تعود بجذورها للماضي لا لعلاقات الانتاج الحالية .

ومما لا شك فيه ان الطبقة الحاكمة هي التي تتخذ القرار بالحرب ، غير أنه ليس صحيحاً أن البرجوازية تؤلف القطاع الرئيسي من صناع قرارات السياسة الخارجية في العالم المعاصر ، بل ان بقايا الطبقة الارستقراطية للنظام السابق هم الذين كانوا يملأون الوظائف العسكرية والدبلوماسية والحكومية الأساسية ، بل ان النظام الرأسمالي أقل رغبة في الحرب قياساً للنظم الأرستقراطية والعسكرية والدينية السابقة ، وفي الحقيقة فإن التنافس الرأسمالي في المجال الاقتصادي يستنزف طاقات بشرية هائلة بحيث لا يبقى من الطاقات الا القليل للحرب ، والمجتمع الرأسمالي يخلق قاعدة سوسيولوجية لمعارضة حقيقية للحرب والتسلح ، فالمبادىء السلامية لم تجد اهتماماً كافياً قبل المرحلة الرأسمالية إلا من قلة من رجال الدين ، ولم تصبح السلامية كحركة فاعلة إلا في الفترة الرأسمالية حيث بدأت الأحزاب السياسية تفرز قادة من دعاة السلام ، وبرزت شعارات وبرامج السلام إضافة لدعوات استخدام وسائل التحكيم في تسوية المنازعات ودعوات نزع السلاح والتنظيم الدولي ، وشومبيتر في هذا قريب من وجهة نظر نورمان انجيل ، بل ـ وللعجب ـ من نظرة ماركس وانجلز اللذين أشارا في البيان الشيوعي الى أن الفوارق القومية والعداء بين الشعوب تتلاشى يومياً بسبب تطور البرجوازية وحرية التجارة والسوق العالمي وتماثل انماط الانتاج . ويقول شومبتر انه إذا كان قادة الدول الرأسمالية مسؤ ولين عن حروب معينة فإنهم لم يفعلوا ذلك بدافع حسابات المصالح الرأسمالية بل بسبب دوافع موروثة عن الأسلاف ، ويصل في ختام تحليلاته الى نتيجة مؤ داها أن النظرية الاقتصادية ليست إلا « حشواً من الكلام » الذي لا يجد أسانيد له وحتى الحالات التي تقدمها النظرية لتدعم نفسها بها تبدو حالات مصطنعة على قلتها .

ويقول شومبتر « ولقد غزت فرنسا الجزائر وتونس والمغرب وغزت ايطاليا الحبشة بالقوة العسكرية دون أن يكون هناك أية مصالح رأسمالية ذات قيمة لفعل ذلك ، وإذا كان ثمة من دوافع اقتصادية فهي في آخر سلم الدوافع ـ وما تبقى فهو ليس إلا بحث في حالات متناثرة هنا وهناك .

وباختصار ، فإن النظرية الهوبسونية اللينينية جذبت العديد ربما لمضمونها الايديولوجي أكثر من كونها تتضمن قوة علمية مستندة لبحث تجريبي ، غير أن معظم التحليلات تقرّ بصحة النظرية ولكن بشكل جزئي . فهي تقدم تفسيراً دقيقاً لحالات ولكنها نادرة عن الامبريالية المعاصرة ، وربما كان يمكن لها أن تكون أكثر قوة لو لم تركز بشكل تام على العوامل الاقتصادية مستثنية العوامل الثقافية والسيكولوجية والسياسية ، كما أن النظرية لم تقدم إجابة شافية عما إذا كانت الامبريالية المعاصرة يمكن أن تفسر هي والنماذج الامبريالية القديمة في التاريخ بنفس العامل الاقتصادي ، ثم كيف يمكن أن نوفق بين صفات الامبريالية في المجتمعات الرأسمالية ونمو النزعات السلمية بشكل كبير في نفس المجتمعات ، وإذا كان بعض الرأسماليين قد حققوا مكاسب من الامبريالية فإن ذلك لا يعني أنهم سبباً لها أو لحروبها أو أن الرأسماليين أكثر حربية من دعاة السلام ، ثم هل هذه المجموعة الصغيرة لديها بالفعل القدرة على إثارة الدوافع الرئيسية لعدد كاف من المواطنين في نطاق مجتمعاتهم ليقرروا اختيار الحرب ، وقد يحدث ذلك أحياناً ، لكن الدارس الجاد للعلاقات الدولية لا يستطيع أن يقبل هذا التفسير التبسيطي ، لكل الحروب المعاصرة ، ولا أن يقبل أن العالم الاشتراكي سيكون كله « غير امبريالي وسلبي » .

النظرية اللينينية والعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

واجهت النظرية اللينينية هجمات أقسى عقب الحرب العالمية الثانية ، كما أن حتمية الحرب داخل المعسكر الرأسمالي والتي تحدث عنها ستالين لم تحدث بالدرجة التي توقعها وان كانت الخلافات بين دول هذا المعسكر قد برزت في بعض المناسبات مثل أزمة السويس والخلاف اليوناني التركي حول قبرص والسياسة الفرنسية تجاه حلف الناتو في فترة ديغول ، وبالمقابل فإن المعسكر الاشتراكي عرف بدوره صراعات حادة مثل قمع الاتحاد السوفييتي لثورة العمال في ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ والانتفاضة في المجر ١٩٥٦ ثم غزو حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ثم

هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية عام ١٩٥٠ وانضمام الصين الشيوعية لهذا الهجوم فيما بعد ، ثم الهجوم الصيني على التبت عام ١٩٥٠ وضد الهند عام ١٩٦٢ ، وفي عام ١٩٦٩ كانت الخلافات بين الصين والاتحاد السوفييتي على أشدها حول نهري أمور واسوري . وخلال الأزمة الهنغارية أعلن خرتشوف أن الاتحاد السوفييتي أجهض ثورة مضادة ، وفي عام ١٩٦١ تعهد بدعم الاتحاد السوفييتي لحروب التحرير الوطنية في العالم الثالث ، وفي عام ١٩٦٨ وبعد غزو تشيكوسلوفاكيا أعلن بريجنيف عن مبدأ « حق الاتحاد السوفييتي في التدخل للدفاع عن الشيوعية في أي دولة من دول المعسكر الاشتراكي بدعوة أو بدون دعوة ، وفي الوقت الذي يبرر الشيوعيون تدخلهم ـ نظرياً ـ في أوروبا الشرقية ومع حركات التحرر كما هو الحال في فيتنام على أنه صراع بين قوى الرأسمالية والاشتراكية ، [وإذا كان هذا معقولاً] فمن الصعب تماماً اعتبار الحرب الصينية الهندية أو الصينية السوفييتية على نفس الشاكلة .

ومنذ الخمسينات ، بدأت النظرية اللينينية في تفسير الامبريالية تواجه مأزقاً في ظل تحلل الاستعمار خاصة البريطاني والفرنسي والهولندي والبلجيكي ، وعلى الرغم من أن بعض الدول مثل الجزائر والهند وباكستان وقبرص والكنغو وكينيا حصلت على استقلالها من خلال الصراع الحاد ، فإن دولاً أخرى في آسيا وافريقيا لم تحصل على استقلالها بصراع على نفس الدرجة من الحدة ، وفي ظل التفسير الاقتصادي فإنه كان على الرأسماليين أن يقاتلوا بضراوة أكبر ليتمسكوا بمصالحهم ، ثم إذا كان مستوى المعيشة في الدول الغربية قد ارتفع بسبب النهب القادم من المستعمرات ـ فمن المفروض أن يؤدي التخلي عن المستعمرات الى تراجع مستوى المعيشة وهو أمر لم يحدث .

وبالمقابل ، فإن تشكيل السوق الأوروبية المشتركة ، يعكس قناعة لدى الرأسماليين الغربيين بأنه ورغم مدى أهمية التجارة والاستثمار مع المستعمرات فيما وراء البحار ، فإن التعامل الاقتصادي المشترك بين الدول الصناعية المتطورة في الغرب يعتبر الآن أكثر أهمية لاستمرار تطور نظام « المشروع المشترك » الحر في الدول التي تسعى لتحقيق الرفاه الاجتماعي والديمقراطي ، وربما تعتبر بريطانيا التي مثلت القوة الامبريالية الأولى في العالم هي الأكثر تضرراً من آثار تفكك

الامبريالية ، ولكن منذ عام ١٩٦١ عندما أعلنت حكومة ماكميلان رغبتها في عضوية السوق الأوروبية فإن القيادة البريطانية أدركت أن المجال الحيوي لإقتصادها هو في أوروبا أكثر منه في دول مجموعة الكومنولث [في البداية اشترطت بريطانيا لعضويتها في السوق أن تبقى علاقاتها التفضيلية مع دول الكومنولث وهو أمر عرقل دخولها ـ الى جانب أسباب أخرى ـ في السوق] .

وعلى أثر هذه التطورات خاصة في العقدين التاليين على الحرب العالمية الثانية ، سعى الماركسيون لتعديل وجهة نظرهم حيال الامبريالية ، فبالرغم من التحلل المستمر للظاهرة الامبريالية في آسيا وافريقيا ، حذّر خرتشوف بشكل دائم من أن الدول الغربية قد « توقف » التحلل الامبريالي وتحول دون تحقيق الاستقلال والحرية لشعوب العالم الثالث ، ويقول خرتشوف « إن الدول الغربية تسعى بشكل دائم للعثور على سبل جديدة لإبقاء الدول المتخلفة في حالة تبعية دائمة لها » ، ويرى خرتشوف أن أي تحالف بين دولة متخلفة والدول الغربية لمواجهة ثورة داخلية في الأولى هو شكل من أشكال القمعية تفرضها الدولة الغربية على المتخلفة بحجة حمايتها من الشيوعية وهو في الحقيقة للإبقاء على « الأنظمة الفاسدة » في تلك الدول ، ووصف خرتشوف السوق الأوروبية بأنها أداة من أدوات الاستعمار الجديدة وما زالت النظرية الشيوعية الرسمية تعتبر كثيراً من دول العالم الثالث المستقلة خاضعة للاستثمارات الاحتكارية ، إذ بينما كانت الشعوب الوطنية تخضع سابقاً لإضطهاد الاحتكارات الرأسمالية والحكومات الاستعمارية فإنها اليوم تخضع لإضطهاد الرأسمالية الأجنبية وحلفائها الداخليين أو المحليين والممثلين في البرجوازية الوطنية التي وجدت نفسها في وضع متناقض كونها هي نفسها طبقة مستغلة وبالتالي اعتمدت على الرأسمالية الدولية في صراعها ضد الاشتراكية من جهة وتسعى في نفس الوقت لتحقيق استقلالها الخاص عن الامبريالية الرأسمالية الخارجية .

ورداً على القول بأن الدول الرأسمالية تزداد غنى رغم تخليها عن مستعمراتها التي كان يعزى لها هذا الغنى سواء في افريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، يرى أنصار النظرية الماركسية أن لذلك تفسيره أيضاً حيث يركّز هؤلاء على انتعاش الاقتصاد الأوروبي بفعل سباق التسلح وتسعير هستيريا الحرب لإثراء حفنة من الاحتكاريين ، وان تلكؤ الحكومات الغربية في دخول مفاوضات الحد من سباق

التسلح يعود الى دور المجمع الصناعي العسكري والذي يكرّس حدة التنافس في هذا المجال . غير أن وجهة النظر السابقة لا تصمد كثيراً أمام الدراسة المتفحصة ، فالولايات المتحدة عند مقارنة امبراطوريتها الاستعمارية فيما وراء البحار بالدول الأوروبية تمثل نسبة ضئيلة ، ومع ذلك فإن حجم الانفاق على الشؤون الدفاعية - النسبة المئوية من إجمالي الدخل - في الولايات المتحدة أكثر مما هو في الدول الأوروبية بكثير ، والمفروض كون الإنفاق الدفاعي في الدول الأوروبية الغربية أقل منه في الولايات المتحدة يستوجب أن يكون الإرتفاع في مستوى المعيشة في الأولى أكثر منه في الثانية ، والأكثر من ذلك ، فثمة قدر من الصحة في القول بأن الوصول الى اتفاق لنزع السلاح سيؤدي الى تأثير على الأسعار ومستوى التشغيل والإنفاق العام والثقة في الاقتصاد الرأسمالي ، ولكن ثمة نقطتين لا بد من أخذهما في الاعتبار في هذا المجال :-

١ - إن مشكلة نزع السلاح مشكلة يمكن حلّها من الناحية الاقتصادية البحتة .

٢ - إن الصعوبات الرئيسية في نزع السلاح هي صعوبات تقنية واستراتيجية وسياسية أكثر منها اقتصادية ، إذ من الصعب تفسير مشكلة التسلح في عصر الصواريخ النووية على أنها مجرد نوازع شيطانية نحو الحرب أو انها مجرد وضعية فرضتها على النظام الدولي المعاصر رغبات الربح لدى الرأسماليين [صناع السلاح] أو نتيجة الفطرة العدوانية لدى العسكرتاريا ، بل انها جزء جوهري من النظام نفسه ، وتتجذر بعمق في الخصائص الأساسية للعلوم والتكنولوجيا المعاصرة وفي اتخاذ القرار والعملية الدبلوماسية والصراع الايديولوجي والاجتماعي الذي يشمل العالم بأسره وفي الهيكل الذي يتخذه العالم حيث الدولة القومية مدفوعة بقانون طبيعي يتمثل في السعي للحفاظ على وجودها من خلال الانخراط بشكل من الأشكال لتوازن القوى .

النظريات المعاصرة في الحرب الثورية

لا تكتمل دراسة النظريات الشيوعية دون دراسة الكتابات التي تشكل القاعدة النظرية للحرب الثورية كما مارسها ونظّر لها ماوتسي تونغ وهوشي منه وارنستو تشي غيفارا ، والجنرال فوينغوين جياب مصمم الاستراتيجية العسكرية لفيتنام الشمالية في صراعها ضد فيتنام الجنوبية [سابقاً] ، وريجيس دوبريه الذي

كتب عن الحرب الثورية في أمريكا اللاتينية ، وفرانـز فانـون الـذي حاول تعميم تجربته في الحرب التحريرية الجزائرية لإشعال ثورة سوداء في العالم .

والحرب الثورية عملية طويلة المدى ـ النفس الطويل ـ تسعى خلالها مجموعة من الثوريين تعاني في البداية من نقص في العدد والعدة للسيطرة على السلطة من خلال حرب العصابات ، وكما يرى ماوتسي تونغ فإن المبادىء الرئيسية لها هي :

١ ـ مهاجمة قوات العدو المعزولة أولاً ثم السيطرة على بعض المناطـق التـي يمـكن استخدامها قواعد انطلاق لمزيد من العمليات .

٢ ـ السيطرة على مدن صغرى ومتوسطة ، وفي المرحلـة التـالية ـ الأوسـع ـ المدن الكبرى .

٣ ـ جعل الهدف الرئيسي أولاً إنهاك قوة العدو قبل السيطرة على المدن ، على أساس أن السيطرة على المدن تأتي تالياً لخوار قوى العدو العسكرية .

٤ ـ تجميع القوة الضاربة في المعركة لتطويق وتدمير قوات العدو كلما أمكن تحقيق ذلك .

٥ ـ تجنب أية معركة غير مضمون النصر فيها .

٦ ـ تعزيز القدرات العسكرية من خلال ما يتم الاسـتيلاء عليه من الأسلحـة من أيدي قوات العدو واستغلال فترات ما بين المعارك للتدريب ورصّ الصفوف والاستراحة ، وعلى جيش الثورة أن يستخدم المناطق المعينة سواء الواقعة منها في مناطق نائية مثل مقاطعة ينان في الصين خلال الثلاثينـات من هذا القـرن أو العمل على ضمان تسهيلات من الدول المجاورة مثل كمبوديا وفيتنـام الشمالية ولاوس خلال الحرب الفيتنامية .

وقسم وماوتسي تونغ والجنرال جياب الحرب الثورية الى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :ـ حيث تكون قوات العصابات أضعف من خصومها وعليها في هذه المرحلة أن تستخدم تكتيكات تستهدف إنهاك العدو .

المرحلة الثانية :ـ حيث تبدأ قوات الثورة المتنامية في شنّ هجمات واسعة على العدو وتسعى للسيطرة على أجزاء رئيسية من البلاد ـ لا سيما أطراف البلاد ـ وعلى المدن الصغرى والمتوسطة .

المرحلة الثالثة :ـ حيث تبدأ القوات الثورية في شنّ هجمات استراتيجية معاكسة تستهدف تحطيم الخصم تماماً .

وفي انتقال القوات الثورية من المرحلة الأولى للثالثة ، فإنها تقاتل في مجموعات صغيرة ثم يزداد حجم هذه الوحدات ، وتنتقل من الهجمات المتناثرة الى خوض المعارك الكبرى ، ثم التحول الى شكل من الحرب النظامية دون أن تفقد الحرب الثورية ونمط العصابات خصائصها الرئيسية .

ويركّز هؤلاء الاستراتيجيون الماركسيون على الوعي السياسي وإدراك الأهداف التي يقاتل من أجلها ، وفي هذه المسألة فإن على الجيش في مرحلته الأولى أن يسعى للتأييد الشعبي لاسيما وانه سيستخدم الشعب في الامدادات وجمع المعلومات عن العدو ، وكما يقول ماوتسي تونغ فإن التأييد الشعبي للثائر يشبه الماء للسمك ، والحصول على تأييد الجماهير يتم سواء باستغلال مشاعرها ضد السلطة المركزية أو باستخدام والارهاب العنف لإزالة الأنصار الرئيسيين للحكومة من المناطق المدارة إدارة محلية أو بثّ الخوف في نفوسهم .

وبينما يؤكد ماو وجياب على حرب العصابات كأساس للمراحل الثلاث للثورة فإن تشي غيفارا عدّل أو كيّف المراحل الثلاث طبقاً لواقع أمريكا اللاتينية ، ففي حين يتحول رجال العصابات في نموذج ماو وجياب لجيش نظامي فإن غيفارا يعتقد بأن العصابات قادرة على السيطرة على السلطة بعد شن هجمات كاسحة يتم تصفية جيش السلطة فيها .

والحرب الثورية حسب رأي منظّريها وممارسيها استراتيجية معدّة للسيطرة على أطراف البلاد بهدف شنّ هجوم نهائي كاسح ضد المدن الرئيسية ، ومن الواضح أن هذه هي الاستراتيجية التي استخدمت لسيطرة الشيوعيين على السلطة في الصين وكوبا ، وقد وسع كتاب هذه الاستراتيجية مجالها لتشمل كل القارات والنظام الدولي بشكل كامل . ويعتقد غيفارا أن نظريته الثورية المستندة للتجربة الكوبية التي خاضها صالحة لجميع أمريكا اللاتينية وقتل في جبال بوليفيا عام ١٩٦٨ وهو يسعى لإثبات صحة نظريته .

أما ريجيس دوبريه ، فإنه يعتقد بأن المشكلة الرئيسية للعمل الثوري في

أمريكا اللاتينية هو تدمير القوات المسلحة للاوليجارشيات الحاكمة في أمريكا اللاتينية وتهيئة الجماهير لبناء نظام اشتراكي جديد ، ومن هنا يدعو دوبريه إلى إنشاء سلسلة من البؤ ر الثورية أو القواعد الثورية في أرجاء البلاد ، وعلى عكس ماو وجياب يخضع دوبرية الحزب للعصابات ويقول « إن جيش الشعب يجب أن يكون نواة الحزب وليس العكس ، وان الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية يجب أن يقودها رجال العصابات أنفسهم لا الأحزاب السياسية التي تتمركز في المدن ، والعصابات هي نواة الجيش الثوري والحزب الثوري ، ويرى دوبريه أن الأحزاب الشيوعية القديمة في أمريكا اللاتينية ـ كطلائع سياسية مهشمة ـ يجب أن تستبدل بزمر ملتزمة حرب العصابات الثورية ، وهذه القوى الجديدة ستنهي طلاقاً أو انفصالاً دام عقوداً عدة بين النظرية الماركسية والممارسة الثورية[٤٩] .

ويضيف دوبرية مخالفاً ماو وجياب أن التغير الثوري سيحدث أولاً من خلال جهود قوات العصابات نفسها لا من خلال حركة شعبية واسعة ، أما ماو وجياب فقد أكدا على اعتماد العصابات على المدنيين الذين اعتبرهم دوبريه ـ خطراً ـ، ودعا الى سرية وتنظيم وتعبئة العصابات في استقلالية عن السكان المدنيين .

وإذا كان دوبريه قد ركّز على الثورة في أمريكا اللاتينية فإن وزير الدفاع الصيني السابق لين بياو طرح عام ١٩٦٥ تصوراً رأى فيه العالم مكوناً من مناطق ريفية ومتخلفة في آسيا والشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية يواجهها مناطق مدنية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، ويصف لين بياو العلاقات الدولية بأنها صراع ستسيطر فيه الحكومات الثورية بزعامة الصين على السلطة في المناطق المتخلفة قبل شن هجوم شامل ونهائي ضد الدول المتطورة والمتحضرة وتدميرها بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها كمحور رئيسي للامبريالية الرأسمالية .

وعلى غرار لينين ، يرى لين بياو أن فقدان الدول الرأسمالية لمستعمراتها السابقة يمثل عاملاً حاسماً في الوصول لمرحلة تدمير الدول الرأسمالية ذاتها ، واستفاد منظّر و وممارسو الحرب الثورية من لينين بعض الآراء لا سيما ما يتعلق منها بالتدريب العالي والنشاط السياسي الفعّال من خلال « طليعة البروليتاريا » كعامل حاسم للاستيلاء على السلطة سواء كما جرى في الاتحاد السوفييتي أو الصين أو كوبا ، وبهذا يكون لينين قد قدم مبدأ استراتيجياً يعجل من التغير الثوري الذي دعا له

ماركس ، وإذا كان لينـين قد عدل أو كيّـف نظـرية ماركس في الصراع الطبقـي المستندة لوضعيات صناعية في أوروبا الغربية لتتناسب مع بيئة أقل تصنيعاً كما هي روسيا قبل ١٩١٧ ، فإن بعض المنظرين الممارسين مثل ماوتسي تونغ وجياب وغيفارا ودوبريه حاولوا تكييف النظرية الشيوعية لبيئات ربما أقل تصنيعاً الى درجة بعيدة من تلك التي تحدث عنها ماركس ، وكل هذا يدل على أن ما دعا اليه ماركس يبقى دون التنفيذ في ظل غياب القوة التي يبدو أن هؤلاء المنظرين حاولوا وضع الاستراتيجيات لها .

وما وضعه هؤلاء المنظرين والممارسين هو في الحقيقة أكثر من مجرد نظريات فكرية ، بل انها مبادىء للصراع الاجتماعي حيث يكون استخـدام القـوة والعنف بشكل معين [وليس أي شكل كالحرب النووية] عاملاً أساسياً وإن كان يمكن مزج هذا الأسلوب بأساليب أخرى غير عنيفة ، حيث أن الحرب ليس استمراراً للسياسة فقط بل تكثيفاً لها كما يقول لينين .

وختاماً يحسن أن نشير الى ما كتبه الباحث السياسي الامريكي ستيفن بوسوني في أواخر الخمسينات « إن الشيوعيين لا يعتقدون أن تغيراً جوهرياً يمكن أن يحدث بشكل تدريجي أو تطوري ، بل لا بد من العنف والثورة ، وإن النظام الشيوعي لن يتم الا بتدمير النظام الرأسمالي بالقوة » ولكن هل هذا الاعتقاد ما زال قائماً ؟ تلك مسألة متروكة للتاريخ ليجيب عليها[٥٠] .

الفصل السابع

نظريات الصراع الصغرى «Microcosmic theories»

الدوافع الانسانية في الصراع :

كثير من النظريات التي أتينا عليها في الفصلين السابقين تناولت الصراع من زوايا الدوافع الواعية أو التوجهات والتقييمات الأخلاقية أو المعنوية له ، ومعظم هذه النظريات سواء النابعة من إيمان ديني أو فلسفي أو من خبرة سياسية هي نظريات نطلق عليها ـ ما قبل العلمية ـ، على أن لا يفهم من ذلك أن المفكرين الأوائل كانوا يبحثون أو قانعين بتفسيرات سطحية أو ظاهرية أو اسطورية .

وعندما قال توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة ، وعندما قال آباء المسيحية أن الحرب ناتجة عن اختلال عميق في الطبيعة البشرية والتي أطلقوا عليها « الخطيئة الأولى » ، وعندما كتب هيوم ان الدول تذهب للحرب من أجل الحفاظ على توازن القوى أو لمنع دولة من تحقيق هيمنة عالمية ، وعندما دافع كتاب القرن التاسع عشر عن الحرب باعتبارها أداة لتحريك الركود الاجتماعي ، وعندما كتب لينين ومدرسته أن الحرب ناجمة عن البحث عن المصالح الامبريالية . . . كل هؤلاء كانوا يحاولون أن يذهبوا الى أبعد من مجرد الدوافع المباشرة أو المتعمدة والبحث عن سبل لعلاج أسباب الصراع الانساني ، فبعضهم وجد الأسباب أو دوافع الحرب في « القوى الخفية » التي تكمن في النفس أو الروح البشرية ، وبعضهم وجدها في خصائص النظام الاجتماعي ككل أو في بعض جوانبه الرئيسية ، وبعضهم رأى أن من غير الحكمة البحث في أسباب الحروب في الوقت الذي عليهم أن يبحثوا في أسباب السلام ، ولعل هذا ما نلمسه في قول وليم جيمس أن على الإنسان أن يتوقع استمرار الحرب الى أن يكتشف معادلاً أو مساوياً

أخلاقياً ونفسياً لها [أي البديل] .

كذلك نلمس النظرة لدى المؤ رخين الذين رأوا من بحثهم لأسباب الحرب العالمية الأولى أن سببها يعود الى « الفوضى الدولية » والتي تتمثل في غياب الأدوات القانونية والتنظيمية الدولية القادرة على حفظ السلام ، بمعنى مشابه للفكرة القائلة بأن عدم وجود شيء ما ربما يكون سبباً في وجود شيء آخر ، أو بالفكرة القائلة ان توقع الحرب ربما يكون أحد أسباب حدوثها ، بمعنى أن الحرب صفة أو أحد الملامح الجوهرية للنظام الذي يقوم على الدولة القومية ، ولا يمكن إلغاء تكرار حدوث الحرب ما لم يلغى هذا النظام من خلال ظروف جديدة لم توجد بعد .

النسبية التاريخية للنظرية

عندما كان أي أمير في القرون الوسطى يريد أن يشن حرباً على أحد جيرانه ، فإنه قد يبحث الأمر مع مستشارية الاقطاعيين ، وسوف يجد نفسه أمام مبررات عديدة ، كالعدالة ، أوحقوق الكنيسة أو لتصحيح خطأ أوجده الطرف الآخر ، ولا نستطيع أن نحكم الى أي مدى كانت هذه المفردات ـ السائدة في ذلك الوقت ـ مقنعة للامير بأنها دوافع حقيقية ، ولكنها كانت الإطار النظري العام الذي يعملون في ظله ، ونحن اليوم نصف مثل هذه المفردات بأنها رومانسية أو ساذجة إذا كان أصحابها يعتقدون بها فعلاً أو انها مجرد تبرير ذاتي إذا لم يكونوا كذلك ، ولكن لم يكن ثمة نظرية أخرى متاحة في ثقافة ذلك العصر ، والأحكام الحالية عليها ـ بأنها سطحية ـ تشير الى أننا في العصر الحديث أوجدنا نظريات أكثر عمقاً وأحكاماً وتبايناً لتفسير : لماذا يذهب الرجال الى الحرب .

ويبدي الباحثون الحاليون تشاؤماً حول النظريات القديمة ويكفي الإشارة الى المصير الذي آلت اليه نظرية توازن القوى التي تناولتها في بداية هذه الدراسة ، وربما سيسخر الباحثون بعد قرن من الزمان من كل تفسيراتنا الحالية للصراع البشري .

الدراسات المعاصرة حول الدوافع والحرب

أولى الباحثون في القرن الحالي اهتماماً متزايداً للدوافع والأسباب التي يمكن أن تؤ ثر على مستوى فردي أو جماعي والتي لم يتنبه لها الدارسون إلا نتيجة للملاحظة العلمية والتحليل المنهجي ، وأغلب هذه التحليلات كانت تستهدف البحث في

سبل الانتهاء من ظاهرة الحرب على الأقل في شكلها التدميري ، غير أن بعض الباحثين ـ ومنهم دعاة في حركة السلام ـ يعتقدون أن الإنهاء الكلي للحرب ليس أمراً مستحيلاً فقط بل وغير مرغوب فيه ، وبعضهم يبدي أملاً في أن الصراع غير العنيف ـ المنافسة ـ ستحل محل الصراع العنيف في كل مكان ، وثمة ـ ومنهم أنصار السلامية ـ من يعارضون الحرب النووية وأي شكل من أشكال اللجوء للقوة العسكرية أو قوة رجال الأمن من قبل الحكومات الغربية ولكنهم يبدون استعداداً لدعم الثورات العنيفة ـ المسلحة ـ في العالم الثالث .

لماذا يتصرف الرجال بعدوانية ؟ ولماذا تشنّ الدول الحروب

إن السؤالين المطروحين مترابطان فيما بينهما غير أنهما ليسا نفس الشيء ، فالأول يشير الى المنابع الداخلية للفعل في الأفراد أما الآخر فيشير الى عملية صنع القرار من قبل الحكومات الوطنية ، كما أن الثورات المسلحة والعنيفة تمثل ظاهرة أخرى تختلف عن العدوانية الفردية التي تتضرب بجذورها في البنيان العضوي والنفسي للفرد وتختلف كذلك عن الحرب بين الدول والتي هي شكل مسيَّس وناتج عن جهد مؤسسي لسلوك اجتماعي معلوم مسبقاً ، والثورة نفسها طالما انها تحتاج للتنظيم والقيادة والايديولوجية والمبدأ والدعاية والتخطيط والاستراتيجية والتكتيك والاتصالات والتجنيد والتمويل والنشاط الدبلوماسي لكسب التأييد الخارجي فإنها ـ أي الثورة ـ تصبح ذات طابع سياسي واضح مع مرور الزمن ، ولذا فإن فهم الثورة يحتاج لتحليل كلي (سياسي سوسيولوجي) أكثر منه لتحليل جزئي [سيكولوجية الفرد] ، وربما تكون العوامل السيكولوجية والسوسيوسيكولوجية وحدها قادرة أكثر على تفسير بعض الحالات الخاصة من العنف(Anomic violence) مثل اضطرابات الغذاء واللغة في الهند ، أو تجمعات الشغب عقب مباراة رياضية ، أو إحداث شغب عنصرية على شاطىء عام ، وحتى هذه الحالات يجد الباحث الاجتماعي نفسه حذر من الالتزام المتزمت بتفسير الظاهرة على أساس أحادية السبب ، وبعض علماء السياسة قد يجادلون في أن مثل هذه الحالات الخاصة أو الشاذة قد تتضمن عنصراً سياسياً ولا يمكن استيعابها والحالة هذه ـ إدراكها جيداً ـ إلا عند وضعها في سياقها السياسي .

ويمكن القول ان الحرب الدولية هي الظاهرة الأكثر صعوبة في التفسير نتيجة

تعقيداتها ، فمن الصعب تفسيرها أو وصفهـا على أسـاس السيكولـوجية الفـردية باعتبارها ناتجة عن توتر ، نفسي ـ فردي يتراكم بشكل متواصل الى أن يصل الى نقطة ينفجر فيها ويمتد الى مجالات أوسع ، وقد ينتشر شعور بالكراهية في أوساط مجتمع معين ضد مجتمع أو دولة أخرى ولكن بإمـكان سياسي حاذق أن يتجنـب اشتعـال الحرب ، وبالمقابل فقد تتمكن حكومة من دفع شعبها الى ساحة الحرب رغم عدم وجود أي حماس شعبي لذلك ، وأشار ويرنر ليفي في هذا المجال الى عدة جوانب جوهرية إذ يتساءل « متى تجد الدوافع النفسية متنفساً لها في الحرب أو في السـلام مثلاً ؟ إن ما عجزت هذه التفسيرات فيه هو أن تدلنا كيف تترجـم هذه العوامـل الانسانية الى صراع عنيف ينخرط فيه كل المواطنين بغضّ النظر عن طبيعتهم الفردية ويؤ دون الوظيفة القتالية من خلال عملية معقدة تماماً ، فكثيراً ما كانت الظـروف النفسية للأفراد عوامل تكيف الحرب أكثر من أن تسببها ، ثم لا بد من التمييز بين الحرب الدفاعية والحرب العدوانية ، وإن عدم تفريق التحليلات النفسية بين أنواع الحروب هو أحد جوانب الضعف الرئيسية في التحليل » .

وعبر التاريخ ، يتّـضح لنا أن الحروب تتخذ بقرارات واعية ودقيقة سواء من جانب رؤ ساء السلطات السياسية التنفيذية [الملوك أو الرؤ ساء أو رؤ ساء الوزراء أو الديكتاتوريون] أو من قبل المستشارين ، وقلّـما اتخذت من قبل هيئات جماعية مثل الجمعيات التي عرفتها دولة المدينة أو مجالس الحرب في القبائـل أو السلطـات البرلمانية التشريعية ، ولا بد من أخذ هذه المسألة في الاعتبار لأنه كثيراً ما أغفلت عند دراسة أسباب الحرب ، فالأفراد لديهم قناعة أن ثمة عنصر حرية الاختيار أحياناً بين قرار الحرب أو السلام ، وثمة ظروف تلعب دورها في تغليب اختيار على آخر وهذا يعتمد على الأفراد عند دراستهم للجوانب المؤ يدة أو الدافعة والجوانـب الكابحـة للحرب ، وهذه الحرية في الاختيار هي التي تتمثل في المناقشات الحاسمة قبل اتخاذ القرار . وقد وضع توكيديدس يده على هذه النقطة في خطاب ألقاه في مندوبي أثينا في مؤ تمر الكونفدرالية البلوبونزية والتي نبه فيها الاسبارطيين بعـدم الاهتمام بدعـوات القرطاجينيين للحرب : « خذوا وقتاً كافياً قبل أن تتخذوا قراركم فالمسألة على غاية من الأهمية ، ولا تدعوا الآراء المختلفة والتذمرات تحدث اضطراباً في أنفسكم ، ولكن خذوا في الإعتبار الأثر العظيم للصدف في الحرب قبل أن تنخرطوا فيها ، وطالما هي مستمرة ـ الحرب ـ فإنها تصبح بشكل عام مسألة حظوظ وفرص وليس من أحد

مستثنى منها ـ من الفرص ـ » .

والملاحظ أن ثوكيديدس لم يغفل الدور الذي تلعبه العوامل السيكولوجية ولكنه تناولها في إطارها العام وهو يدرك أن سبب الحرب البلوبونزية هي تزايد قوة أثينا والمخاوف التي أثارتها في نفوس السبارطيين ، ولكن هذا الخوف لم يبق مجرد قوة عمياء ، بل أدى الى إجراء حسابات عقلانية للخسائر والمكاسب في الحرب والنتائج المترتبة على تجنب الحرب وتلك المترتبة على خوض غمارها ، أما إشارة المؤرخ الى « التأثير الهائل للصدف في الحرب » فهي إشارة للوقائع التي يصعب التنبؤ بها بعد أن يتخذ القرار بالحرب ، ولا يجوز أن يفهم من ذلك أن ثوكيديدس يساهم في « نظرية الصدفة » في اشتعال الحرب .

ومنذ ظهور توازن الرعب النووي في نهاية الخمسينات من هذا القرن ، تزايد الحديث أو تزايدت أهمية الحديث عن الحرب « الصدفة أو الخطأ » ، غير أن قلة من الباحثين الغربيين يتفق مع بروس روسيت في أن أسباب الحرب المعاصرة يمكن تحليلها من خلال تطبيق الدراسات المعدة أساساً لفهم حوادث السيارات ، وان مثل هذا الأمر من الصعب قبوله من قبل أولئك ـ بما فيهم الماركسيين ـ الذين يعتقدون أن التاريخ عملية عقلانية أساساً ، ويصعب عليهم أن يقبلوا تفسير الوقائع الكبرى في التاريخ بالفرص والحظوظ ، بل وحتى من لديه قناعة بأن نهاية العالم ستكون بحادث عرضي فإنه يفضل على الأرجح أن يعمل لتقليل فرص اشتعال حرب غير متعمدة من خلال تقليل فرص حدوث الخطأ من جهة أو تقليل فرص جعل حدوث الخطأ يؤدي الى الحرب إذ يجب اتخاذ قرار بين وقوع الخطأ وبين اشتعال الحرب ، وبالرغم من صعوبة تقدير الآثار الناجمة عن الخطأ فإن التاريخ يشير بأمثلة واضحة إلى أن المبادرة بالحرب مسألة عقلانية ومحسوبة ومقررة ، ومن الطبيعي توقع حدوث مناوشات بين طرفين متعاديين دون اتخاذ قرار من السلطات السياسية في المجتمعين ، ولكن المناوشة لا تأخذ طابع الحرب الدائمة أو الفعلية إلا عقب اتخاذ قرار من الطرفين أو من أحدهما باعلان الحرب .

والتاريخ يشير لنا إلى أن المجتمعات خاضت الحروب لأسباب يصعب حصرها نتيجة الظروف التاريخية والثقافية المختلفة ، فالأوروبيون الذين خاضوا الحروب الدينية لفترة تزيد على أربعمائة عام يعتبرون هذا السبب في أيامنا الحالية غير

منطقي ، وفي يومنا هذا فإن البواعث التي يمكن أن تدفع بحوالي ١٥٠ دولة قومية لجر شعوبها للحروب هي الأخرى أكثر من أن تحصى . وبالرغم من كل ما قيل عن المجال الحيوي في هذا القرن في الغرب ، من الصعب البرهنة على أن أية دولة صناعية مثل ألمانيا ذهبت الى الحرب لتخفيف الأزمة السكانية أو الغذائية ، بل ربما ـ وبصعوبة أقل ـ تصور أن مثل هذا الدافع يمكن أن يدخل فعلاً في حسابات اتخاذ القرار لدول غير صناعية ومثقلة بأعدادها السكانية كالصين ، ولذا فإن أي تحليل لأسباب الحرب لا بد أن يأخذ في الحسبان نسبية وتعدد الأسباب .

ومن بين الأسباب الثابتة للحرب هو استعداد المجتمعات للجوء الى القوة المنظمة بهدف تخفيف أو إزالة خطر محتمل أو متوقع على أمن ذلك المجتمع أو على قيمه الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الايديولوجية أو الثقافية ، غير أن التاريخ يشير إلى أن مجتمعاً أو أكثر يتسم بالحربية أو العدوانية أكثر من غيره سواء بوجود أو عدم وجود أسباب كافية أو معقولة للمراقب الموضوعي [نحن نستخدم مصطلح عدواني في هذا السياق دون أية إيحاءات أخلاقية] ، وعند وقوع أية حادثة تجد المجتمعات الأخرى نفسها تتوجس خيفة من ذلك المجتمع « العدواني » ، وتحاول أن تضمن أمنها أو تحافظ على سيادتها وكرامتها الثقافية بالانخراط في نوع من توازن القوى ، إضافة الى ذلك فإن الصورة التي يرسمها مجتمع معين لمجتمع آخر يتناقض معه في نمط حياته وخصائصه تؤدي في بعض الأحيان بالمجتمع الأول الى تعزيز إحساسه بذاتيته وتدفعه لتحقيق تماسك داخلي بالرغم مما قد يؤديه ذلك ـ أي الصورة ـ إلى إغراء أحد المجتمعين بالسعي لتصفية المجتمع الآخر رغبة في التخلص من التهديد أو حالة القلق التي يخلقها وجود المجتمع الآخر .

ومنذ زمن بعيد وعلماء السياسة والاجتماع يشيرون الى أنه في ظروف معينة يقوم القادة السياسيون بافتعال صراع مع القوى الخارجية بهدف تعزيز مكانتهم أو تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية .

وكما يقول كوينسي رايت فإن للحرب أسبابها التقنية والسياسية والايديولوجية والقانونية والاجتماعية والدينية والنفسية والاقتصادية ، ويحذر من استخدام أي منهج تبسيطي في دراسة مشكلة الحرب ، ويرى أن الحرب نتيجة وضع شامل يحتوي في ثناياه على كل ما يحدث للجنس البشري حتى لحظة حدوث الحرب ، فإذا أردنا أن

ندرك أسباب الحرب فلا نستطيع إغفال العوامل السياسية المرتبطة بها مثل القومية والدولية ، وطبيعة النظام الدولي الذي يضم دولاً مستقلة ذات سيادة ، والتأثير العام للرأي العام على عملية صنع القرار ، ونزوع الحكومات لاستخدام القوة كأداة فعالة لتحقيق السياسة الوطنية ، ومدى استقرار البيئة الاستراتيجية والسياسية الدولية في لحظة معينة ، ونوعية القيادة وطبيعة الدبلوماسية لدولة معينة في اللحظات الحرجة ، ووجود أو عدم وجود ميكانيزمات سياسية أو تنظيمية لتسوية النزاعات .

ومن بين الباحثين الذين يرون منفعة في الحرب لإيجاد الظروف الملائمة للسلام الباحث الامريكي جيمس شوتويل حيث يقول « إن الحرب هي الأداة التي توضع من خلالها معظم الحقائق الكبرى في التاريخ السياسي لأمة معينة ، فقد استخدمت الحرب لتحقيق الحرية ولضمان الديمقراطية ، أما الباحث الآخر وهو كلايد ايغلتون فيقول « إن الحرب وسيلة لغاية ، فالسلاح يمكن أن يستخدم للخير وللشر على حد سواء ، وبعض الأغراض أو الأهداف التي استخدمت الحرب من أجلها مقبولة للانسانية ، والحرب تؤدي وظائف رئيسية للمجتمع الانساني . . . فهي أداة لتسوية النزاعات ، ولاستعادة الحقوق ، ومعالجة الأخطاء ، وهي وظائف لا بد من الحفاظ عليها ، وربما يقول أحدهم ـ دون مبالغة ـ يا لها من أداة غبية وغير سوية لتأدية هذه الوظائف . . . ولكن هذا لا يغير من الوضع شيئاً » .

إن علينا دائماً أن نعود للمستوى السياسي لوضع نظريات الصراع المعاصرة وتحليلها في الإطار الصحيح لها مع الأخذ في الاعتبار أن الباحث لا يغفل البناء الاجتماعي الفوقي أو العلوم الاجتماعية التي تساهم بدرجة كبيرة في فهم الصراع الاجتماعي ، لا سيما وان مثل هذه الجهود النظرية تفتح آفاقاً عديدة يمكن أن تساهم في النهاية في المساعدة على الوصول الى نظرية متكاملة للظاهرة ، ومن هنا نحاول أن نسلّط الضوء على هذه الجوانب التي يمكن لها أن تثري الدراسات السياسية التي تتناول ظاهرة الصراع والحرب .

النظريات البيولوجية والسيكولوجية

لا تستطيع النظريات الكلية ولا النظريات الجزئية أو النظريات الفردية أو الجماعية ، ولا النظريات البيولوجية والسيكولوجية أو السوسيولوجية أو الانثربولوجية كل منها على حدة أن تقدم إطاراً نظرياً ملائماً لفهم الصراع

الإنساني ، فالصراع ينشأ من مصادر خارجية ومن البنى الاجتماعية ، وكذلك من الأوضاع النفسية للأفراد سواء في نطاق فردي تماماً أو في نطاق الجماعات الصغيرة ، وفي كل مستويات التحليل ، تؤثر التكتلات البشرية الكبرى على التكتلات الصغرى وعلى الأفراد والعكس صحيح ، فالأفراد والجماعات يعيشون حالة تفاعل وتأثير متبادل ومستمر ، وفي بعض الأحيان ، فإن جماعات أو أفراد معينين يمارسون تأثيراً أكثر من غيرهم في عملية صنع القرار والتي قد يتجسد ـ القرار ـ في تجنب أو تأجيل أو بدء أو ضبط أو إنهاء الصراع ، أما السؤال حول ما إذا كانت الجماعات الكبرى أم الصغرى هي الأكثر أهمية ، فإنه سؤال يصعب علينا أن نجيب عليه ، وربما يكون مخرجنا الوحيد أمام هذا المأزق هو أخذ الواقع الاجتماعي والبناء النفسي للفرد كعملية عضوية واحدة ، فالبناء الطبقي ونماذج الاتصالات والظروف الثقافية والاقتصادية والسياسية تؤثر في أمزجة وتصورات وتوجهات الافراد والجماعات على حد سواء[٥١] .

وربما تكون الخصائص النفسية الرئيسية لبعض قطاعات المجتمع أو بعض نماذجه الثقافية ـ خصائص الطابع القومي مثلاً ـ أو الخصائص النفسية لبعض الأفراد ذات تأثير حاسم على مجتمع معين في ظروف معينة بحيث تحدد له تلك الخصائص ما إذا كان سيختار الثورة أو الحرب أو التكامل والتماسك أو التطور السياسي غير العنيف أو التسوية السياسية لمواجهة الأزمة .

والنقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة الصراع هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو ايقاع الأذى أو الضرر بفرد أو شيء آخر ، ودراسة العدوان كانت من المواضيع التي شغلت حيّزاً من اهتمام علماء البيولوجيا وعلماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيين ، وتتقاطع هذه الجهود الفكرية عند بعض النقاط مثل السلوك الغريزي والسلوك الفطري والسلوك العدواني .

ومن بين أشهر من عنوا بنظرية الغريزة خلال العقود الأولى من القرن الحالي وليم جيمس ١٨٤٢ ـ ١٩١٠ ووليم ماكدوغال ١٨٧١ ـ ١٩٣٨ ، ويمثل الأخير أحد أبرز علماء النفس البريطانيين في عصره ، وقد اعتبر الغريزة كعملية نفسية بدنية Psychophysical موروثة من كل أعضاء الجنس البشري ، إنها غير مكتسبة أو يتعلمها الفرد وإن كان التعليم يؤدي الى تخفيفها أو تكييفها ، وهو يتفق مع علماء

النفس الذين يعتقدون أن الدافع العدواني موجود بشكل دائم داخل الانسان ويتحين الفرص ليعبر عن نفسه ، ويؤكد على أن غريزة المشاكسة أو الرغبة في الصدام مع الآخرين Instinct: of pugnacity - وهي واحدة من أحد عشرة غريزة ذكرها - تصبح فاعلة عندما تثار بحالة إحباط يواجهها الفرد - ولذا فالعدوانية ليست غريزة متيقظة أو متحفزة للعمل دائماً ، ولكنها تحتاج لظروف معينة كالإحباط لتفجيرها أو إثارتها ، ولذا فإن هذا الباحث وضع نفسه بين من يعتبرون العدوانية غريزة وبين الذين يعتبرونها حالة مرتبطة بالاحباط ، إذ أنه ربط فهمه لها على أساس أن العدوانية ليست حالة داخلية بحتة ولا بيئية بحتة بل هي نتيجة تفاعل بين البعدين .

ومن بين أكثر النظريات شهرة وإثارة للجدل في نفس الوقت في هذا المجال « غريزة الموت » التي أوردها سيغموند فرويد ، ومعلوم أن فرويد كان ميالاً لتفسير العدوان على أنه نتيجة للاحباط لا سيما احباط الدوافع الجنسية ، غير أنه عقب الحرب العالمية الأولى طرح رأياً يقول فيه أن في الانسان غريزتين أساسيتين هما غريزة الحياة وغريزة الموت(eros-Thanatos) ، ويرى أن جميع الغرائز موجهة نحو انهاء التوتر والإثارة والتهيج ، ودافع البحث عن اللذة في الانسان يستهدف تحقيق حالة تنتهي فيها الإثارة حيث تزول جميع الرغبات وتتحقق حالة النرفانا المعروفة في بلاد الشرق ، والموت يعني في أحد أبعاده إزالة كل أسباب التهيج ، ولذا فإن كل الأشياء الحية تصبوا لعالم هادىء يخلو من الإثارة العضوية ، ولكن الناس يواصلون الحياة بالرغم من غريزة الموت لأن غريزة الحياة تحول غريزة الموت من الذات الى الآخرين ، ولذا فإن السلوك العدواني يهيىء مخرجاً أو منفذاً للطاقات التدميرية التي قد تقود في بعض الأحيان الى الانتحار ، وانطلاقاً من هذه الفرضية فإن تكرار ظاهرة الحرب والصراع تمثل متنفساً دورياً وضرورياً تحافظ الجماعات بواسطته على ذاتها من خلال تحويل نزاعات تدمير الذات الى تدمير الآخرين ، وهذه الفكرة تتضح في رسالة بعث بها فرويد الى اينشتاين في إحدى الرسائل واتفق فيها مع الأخير على الفكرة بأن الإنسان يطوي في داخله غريزة الكراهية والعدوانية ، ويبدو أن هذه الفكرة - أي أن الإنسان يمتلء بالغريزة العدوانية - ليست بعيدة عما قاله اميل دوركهايم بأن المجتمعات تحتوي في داخلها على قوى تدميرية كبرى - قوى سيكولوجية - إن لم توجه نحو المحيط الخارجي فإنها ترتد نحو الداخل سواء على

صعيد الفرد أو الجماعة .

ويرفض معظم علماء النفس المعاصرون فرضيات فرويد حول غريزة الموت كأساس لتفسير العدوان ، فالباحث ليونارد بيركوفتش يصفها بأنها نظرية تفتقد البرهان العلمي(Scientifically unwarranted) ويحاول أن يثبت ذلك من خلال نقطتين الأولى تستند للمنطق والثانية تستند للتجارب العلمية الحديثة ، فهي تتصف بصفة غائية(Teleological) أي أن النظرية بعبارة أخرى تعزو السلوك الحالي لحالة ستحدث في المستقبل ، كالقول بالرغبة في تخفيف أو إزالة التهيج ، فالقول بأن بعض القوى الخفية سواء أطلق عليها غرائز أو دوافع تسعى لتحقيق وضع معين في المستقبل ، وإن هذا الوضع غير المحدد المعالم سيؤدي إلى أنماط سلوكية معينة . . كل هذا ليس إلا لعباً بالكلمات . . . هذا من الزاوية المنطقية ، أما من الزاوية التجريبية ، فيقول بيركوفيتش أن التجارب الحديثة على الحيوانات [كالقطط والأرانب والفئران] تنفي صحة القول بأن كل أشكال السلوك هي سعي لتصفية التوتر أو تخفيف حدته ، بل إن الكائنات العضوية تخرج عن طريقها ـ تنحرف ـ بسبب الرغبة أو السعي لتحقيق المزيد من دوافع الإثارة من البيئة الخارجية ، ولعل هذا القول له أهميته لا سيما من زاوية تسليط الضوء على « لماذا يخاطر الرجال بأنفسهم طواعية في الصراع أو استخدام العنف ، وإن كان صاحب الفكرة قصد بها وضع فكرة معاكسة لما يسميه فرويد بغريزة الموت ، وفي الحقيقة فإن طروحات بيركوفيتش تثير إضطراباً حول ما إذ كانت الرغبة في الحياة تزيد من التوتر على عكس ما يقول فرويد أم أنها تزيد الوضع تعقيداً من خلال القول بأن البحث عن المزيد من الإثارة ليس إلا خطوة غير واعية نحو تعطيل أو وقف كل عوامل الإثارة ، وهو تفسير يبقى عاجزاً عن الرد على نقطة النقد الأول وهي المنطقية(٥٢) .

دراسات السلوك الحيواني

لا بد من الاقرار أولاً بأن السلوك الانساني ليس متشابهاً مع السلوك الحيواني ـ رغم إمكانية تحليل السلوكين ، وبالتالي من الصعب أن نستدل بشكل مباشر على السلوك الانساني من خلال السلوك الحيواني ، غير أن دراسة صنف معين من الكائنات الحية يمكن أن يساعدنا في وضع فرضيات لنماذج ندرس من خلالها اصنافاً أخرى أي أن قيمة دراسات السلوك الحيواني هي قيمة منهجية أكثر منها

استدلالية على السلوك الانساني ، ثم إن بعض التجارب التي تجري على الحيوان قد تكون مستحيلة لإجرائها على الإنسان ، ولكن دراسة الحيوان تساعد على معرفة أجيال متعددة من الصنف موضع الدراسة في وقت قصير ، كذلك لا بد من الأخذ في الاعتبار أن الانسان أكثر تعقيداً من أكثر الحيوانات رقياً ، ثم إن إمكانية تكيف الانسان أكثر مما هو عليه الحال في الكائنات الأدنى .

وتشير الدراسات الى أن أسباب السلوك العدواني عند الحيوان هي أسباب محدودة نسبياً ، فهي تتصارع على الطعام أو الجنس أو الحيّز المكاني أو الحفاظ على صغارها ، وتدل بعض الدراسات على أن ثمة علاقة بين العدوانية والهرمونات الذكرية ـ مع أن حالات قليلة في بعض أصناف الحيوان تدل على أن العدوانية مرتبطة بالانثى أكثر منها بالذكر ـ، كذلك فإنه في الصنف الحيواني الواحد قد نجد أن بعض الأجيال أكثر عدوانية من الأجيال الأخرى ، بل إن ما يطلق عليه الأهداف الغريزية للعدوان [Instinctive targets of aggression] أي توجيه العدوان نحو جهة محددة [كالفأر بالنسبة للقط] تبدو أنها مكتسبة أكثر من كونها وراثية ، كما أن القتال داخل نفس الصنف قد يفرز نماذج معقدة من السيطرة والخضوع ، إذ أن الحيوان يقاتل حتى لو كان في مركز لا يؤهله لذلك ، غير أن نجاحه في القتال في عدة مرات قد يعزز العدوانية فيه ، كما دلت الدراسات على أن استخدام العوامل الكهربائية أو الكيماوية أو الجراحية للتأثير على الدماغ يمكن لها أن تؤدي الى تحولات نستطيع التنبؤ بها في السلوك العدواني الحيواني ، كما أن المبادىء التي يكتسب بها الحيوان ـ التعلم ـ الغريزة العدوانية يمكن استخدامها ـ بتحفظ ـ لضبط وتخفيف هذه الغريزية .

غير أن بيروكوفتش يحاول أن يلقي ظلالاً من الشك حول الغريزية العدوانية فيقول « إن الانسان يمتلك أصلاً غريزة عدوانية بسبب عوامل الوراثة البيولوجية وعضويته في المملكة الحيوانية ، غير أن من الخطأ الافتراض أن الانسان سيكون لديه هذه الميول الوراثية إذا كانت الحيوانات الأخرى لا تمتلكها ، وهنا تكمن المشكلة ، إذ أن الغريزة العدوانية ـ كغريزة ـ أصبحت موضوعاً غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب النتائج السلبية ـ عدم وجود الغريزة عند الحيوان ـ التي توصل لها الباحثون في علمي النفس والبيولوجي ، بمعنى آخر لا يجوز أن نربط بين وجود أو عدم وجود

الغريزة العدوانية عند الانسان على أساس وجودها أو عدم وجودها لدى الحيوان .

أما الباحث جون بول سكوت ـ وهو عالم بيولوجي تجريبي ـ فقد وضع دراسته عن العدوان الفردي وأسبابه ، إستناداً لبحوث على الحيوان ، وهو ينكر وجود أي دليل أو مؤشر سيكولوجي على وجود غريزة طبيعية أو تلقائية للقتال في الكائن الحي ، إذ ليس ثمة حاجة ذاتية في الكائن الحي للقتال غير ذلك الذي يمكن أن تفرضه البيئة الخارجية ، ولكن ثمة « ميكانيزم سيكولوجي داخلي » يمكن أن يتعرض للإثارة فيخلق رغبة للقتال ، ومن هنا فإن سكوت يرى أن العدوان هو نتيجة مكتسبة حيث يتعزز دافع القتال بالنجاح في أدائه ، أي كلما نجح الكائن الحي في القتال تعززت في داخله دوافع القتال ، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النجاح وتجذر الدافع العدواني ، ولذا فإن سكوت يحبّذ تفسير العدوان بعدة أسباب لا بسبب واحد استناداً الى شبكة معقدة من الأسباب السيكولوجية التي يمكن تتبعها في الدافع الخارجي ، فإذا كان المثير قوياً الى درجة كافية فإنه قد يشغّل ميكانيزمات الرغبة في القتال والعكس صحيح ، ولكنه يعطي أهمية لعامل الخبرة أو التدريب في إضعاف العدوانية [القدرة على التكيف] .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن سكوت يرى جذور الدافع العدواني في العملية السيكولوجية لكن هذا الدافع يحتاج لمثير خارجي ولا يتقبل المثير الداخلي ، أي أن العدوان يكون استجابة لمنبه خارجي ولكن النجاح في العدوان قد يغذي البناء السيكولوجي العدواني في الفرد والعكس صحيح .

والملاحظ أن البيولوجيين يميلون حالياً لإستخدام اصطلاح السلوك الفطري (Innate) بدلاً من السلوك الغريزي(Instinct) الذي يشير الى تباين السلوكيات بتباين التفاعل بين العوامل الوراثية والبيئية ، [أما السلوك الفطري فهو السلوك غير المكتسب] .

وخلال السنوات الأخيرة ، كان علم دراسة السلوك الحيواني(ethology) من أكثر فروع البيولوجي تقدماً ، ويركز هذا الفرع على أربعة دوافع رئيسية هي : التناسل ، الجوع ، الخوف ، العدوان ، ولا بد من تأثير هذه الدراسات على دراسة السيكولوجيين في موضوع الغريزة .

لورينز : العدوان المثيلي(Intra-specific aggression) .

حاول كونراد لورينز في دراسة له عن العدوان تسليط الضوء على طبيعة العدوان وربط محركات السلوك الحيواني بالخصائص الوراثية التي تحدث عنها موندبل في قانون الوراثة ، غير أنه يشير الى وجود علاقة بين العاملين اللذين يحددان طبيعة التكيف وهما السلوك الفطري والاكتساب أو التعلم المكتسب من البيئة .

واستنتج لورينز من دراسته على الأسماك والكلاب والطيور والفئران والغزلان والمواشي أن العدوان « شيء مختلف تماماً عن الغريزة التدميرية التي عبّر عنها فرويد بغريزة الموت(Thanatos) ، وهو أي العدوان غريزة كأي غريزة أخرى بل انه في الظروف الطبيعية يساعد أكثر من أي غريزة أخرى في الحفاظ على الذات والنوع .

ولاحظ لورينز أن العدوان ـ وهو حالة تتساوى في أغلب الأحيان مع الرغبة في الموت الى حد بعيد ـ يحدث بشكل رئيسي بين أعضاء من الصنف الواحد وليس ـ بين أعضاء من أصناف حيوانية مختلفة ، فعندما يقتل حيوان حيواناً آخر من صنف آخر ليتغذى عليه فإن هذا لا يسمى عدواناً ، وفي عملية القتل لا تتوفر خصائص السلوك العدواني سواء في سلوك القاتل أو الضحية ، أما السلوك العدواني النمطي فهو الذي يحدث لا بين أصناف وإنما داخل الصنف الواحد ، ويوضح هذه المسألة بالإشارة الى العناد(Tenacity) الذي تبديه السمكة أو الحيوان أو الطير في الدفاع عن الحيّز المكاني المخصص لها ضد الأعضاء من نفس الصنف ، ولذا فالعدوان يؤدي وظيفة الحفاظ على الصنف أو النوع على الطريقة الداروينية ، ويقول « إن الاستعداد للقتال بين الحيوانات التي تسيطر على حيّز مكاني معين وخاص بها ضد أي دخيل على هذا الحيّز يكون أكبر في مركز هذا الحيّز(center) ، وهي النقطة التي اعتاد الحيوان على ارتيادها بشكل دائم ، وهذه الفكرة قريبة الى حد ما من فكرة روبرت أردريه عن « الحاجة المكانية » بل يصف الانسان بأنه والأسود والذئاب . . . الخ « مخلوقات مكانية » بمعنى أنها تسعى ومرتبطة في نفس الوقت بحيّز مكاني معين وخاص بها ، ويقول إن الدافع المكاني(Territorial drive) المتمثل في التشبث بالملكية الخاصة والوطن هو سلوك فطري ، غير أن ثمة تناقضاً في هذه المعطيات ، فالملاحظ أن الروابط الجنسية(Sexual) والأسرية يجب أن تتغلب على النزوع للتنافر

والصراع حول الحيّز المكاني في حين أن لورينز يشير الى أن الصراع على هذا الحيز يكون أقوى بين أعضاء الصنف الواحد ، بمعنى أنه في الوقت الذي يتصارع الأعضاء في الصنف الواحد على الحيّز فإن الروابط الجنسية تهزم هذا الصراع ، ويصف لورينز العلاقة بين الروابط السلوكية والعدوان على النحو التالي :

« إن بعض الطيور والحيوانات تشكل روابط فيما بينها في مواسم التزاوج فقط وتتحلل من هذه الروابط بعد الانتهاء من رعاية النسل ـ الأبناء ـ، ولاحظ أن العدوانية تزداد في فترة الروابط وتقلّ في فترة تفككها ، وهذا يعني أن العدوانية سابقة على السلوك الجماعي أو الروابطي . والى جانب التزاحم المكاني ، فإن الصراع ينشب بين الذكور لإختيار أحسن الأناث أو لحماية الفراخ أو النسل .

بعد ذلك يثير لورينز عدداً من الملاحظات استناداً لدراساته في القطاع الحيواني ، فيقول ان بعض الحيوانات تمكنت من خلق كوابح لسلوكها العدواني ، ولاحظ أن هذه الكوابح موجودة لدى الحيوانات ذات القدرة القتالية الكبيرة أو التي تصطاد فرائس كبيرة ، ويشير في توضيحه لهذه النقطة الى أن الذئب عندما يواجه عدواً أقوى منه يقوم ـ الذئب ـ بكشف عنقه للخصم بحيث يخلق حالة من التردد لدى الحيوان الآخر ، ويدعو لورينز الى أن يعمل الانسان على خلق مثل هذه الكوابح ، فيشير الى أنه في الفترات التاريخية الغابرة ، كانت عملية القتل بين الأفراد تستغرق وقتاً يمكن خلاله للطرف الضعيف أن يبدي إمارات الخضوع والقبول بشرط القوي مما يخفف من العدوانية ، غير أن الأسلحة الحديثة قلبت هذا التوازن في الفرص .

وبالرغم من أن مفهوم لورينز للغريزة مفهوم ايجابي قياساً لفرويد فإن إمكانية نقلها الى القطاع الانساني مسألة تثير الاعتراضات التي تناولناها في بداية هذا الفصل .

فرضية تفسير العدوان بالاحباط

يلاحظ أن الباحثين في المجال السيكولوجي يميلون منذ العقود القليلة الأخيرة للبحث عن مصادر العدوان في الاحباط ، وسنحاول أن نعطي هذا الموضوع بعض العناية لا سيما مع تزايد الاهتمام بالفرضية القائلة أن حدة الصراع في دول العالم الثالث وتوفر فرص تفجر هذا الصراع تعود الى الاحباط الناجم عن الحرمان

الاقتصادي ، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الكتابات الاشتراكية تشير الى الظاهرة في مرحلة ما قبل الثورة وتطلق عليها تعبير الاغتراب والاستلاب وتربط هذين التعبيرين بالاحباط الد... ، ولكن يلاحظ أن الذين يفسرون عدم الاستقرار في العالم الثالث على أساس الاحباط الاقتصادي تفتقر تحليلاتهم الى التفسير النفسي العميق بل يأخذون العلاقة بين العدوان والاحباط كمسلمة .

فرضية دولر ـ دوب

يمكن القول أن نظرية العدوان ـ الإحباط نظرية قديمة نسبياً ، حيث بحث في جوانبها فرويد وآخرون ، غير أن أفضل تعبير عن هذه النظرية ما ورد في دراسة جون دولر وزملائه في جامعة ييل قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث جعل الباحثون نقطة انطلاقهم فرضية مؤداها أن العدوان دائماً نتيجة مترتبة على الاحباط ، ووضعت هذه الفرضية على النحو التالي : « إن حدوث ظاهرة العدوان يدل دائماً على وجود الاحباط كما أن وجود الاحباط يؤدي دائماً الى العدوان » ، وتعرف الدراسة الاحباط بأنه الإضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى اليه الفرد ، بمعنى عندما يكون هناك عائق بين الفرد ورغباته فإن ذلك الفرد يحاول أن يعبىء أكبر قدر من طاقاته ، فإذا استمرت هذه التعبئة دون أن يرافقها نجاح فإنها تميل الى التعبير عن نفسها بسلوك تدميري ، ولكن بعض الباحثين يشير الى الفرق بين الحرمان غير المهم والحرمان الذي يهدد الشخصية أو الحياة للفرد ، والحرمان الأخير هو الذي يسبب العدوان .

ولاحظ دولر في دراسته أن العلاقة بين قوة المثير أو المنبه والعدوان يمكن أن تتغير حسب :

أ ـ قوة المثير ومستوى الاحباط في الاستجابة .
ب ـ درجة العرقلة في تحقيق الهدف قياساً لدرجة الاحباط في الاستجابة .
حـ ـ عدد حالات الاستجابة المحبطة .

ولذا فإن دراسته تشير الى أن العدوان يشترط إدراك الحرمان ، كالحرمان من تحقيق هدف يسعى اليه الفرد أما الحرمان غير المدرك فلا يؤدي للعدوان .

ولكن الدراسة تعود لتشير أن ليس كل حالة إحباط تؤدي لعدوان صريح ، إذ

أن السلوك العدواني يواجه بدوره كوابح كالشعور بأن الاقدام عليه سيؤدي الى العقاب أو نتائج غير مرغوب فيها ، وتوقع العقاب يخفف من العدوانية المكشوفة (Overt aggression) ، وكلما تزايد الشعور بثقل العقاب كلما تزايد الإحجام عن السلوك العدواني .

غير أن ملاحظة سلوك الافراد ، تدل على أن هناك من يقوم على اقتحام العوائق التي تحول دون هدفه سواء كانت نفسية أو مادية أو إجتماعية ، وقد يكون هذا الفرد مزود بأدوات تمكنه من ذلك كالسلطة أو القداسة أو القوة أو تحمل الانتقام .

وتركّز دراسة دولر ومجموعته على العقاب بشكل رئيسي ، إذ أن توقع العقاب يؤدي لعرقلة التوجه نحو العدوان وبالتالي يؤدي الى المزيد من الإحباط الأمر الذي يزيد من حدة الضغوط لتنفيذ عدوان مباشر أو غير مباشر على القوة المعرقلة ، وقد يأخذ ذلك أحياناً شكل تحويل العدوان الى جهة غير مسؤولة عن إحباطات الفرد ، كما أن الفرد المحبط أو الممنوع من تحقيق هدفه قد يحول شكل العدوان لا هدفه [كأن يتخيل حدوث الأذى للمعرقل أو الحاجز دون تحقيق الهدف دون ايقاع الأذى فعلاً] ، وربما يأخذ العدوان شكل العدوان على الذات سواء بالانتحار أو بأي شكل من أشكال إيقاع الضرر بالذات . وتشير الدراسة الى أن تحويل العدوان الى الذات يكون في أكثر الأحيان عندما تكون الذات نفسها هي العائق دون تحقيق الهدف وليس عائقاً خارجياً ـ ولكن دولر ينبه الى أن العدوان على الذات ليس هو النمط المفضل للتعبير عن السلوك العدواني ، وتلاحظ الدراسة ان أي عمل عدواني يؤدي الى التنفيس(Catharsis) مثل التخلص من التوتر وتخفيف الحثّ على الاقدام على العدوان .

تعديلات على نظرية دولر ـ دوب

خضعت نظرية دولر التي أتينا عليها في الفقرات السابقة الى دراسات عديدة كان محور التساؤل فيها يدور حول ما إذا كان الاحباط يؤدي فعلاً الى العدوان ودائماً ، إذ ربما يأخذ الاحباط تعبيراً آخر غير العدوان ، ولذا كان من الأفضل أن تكون نظرية دولر تستند للفرضية التالية « إن الاحباط يؤدي لإثارة عدد متباين من الاستجابات ربما يكون أحدها هو السلوك العدواني » ويصبح السؤال كذلك هو

هل يمكن البحث عن كل مصادر العدوان في الاحباط ، ومن هنا رفض باحثون آخرون أمثال دوربن وبولباي أو كارلميننغر وج . ب . سيوارد الربط بين كل عدوان وكل إحباط ، وتدعمت هذه المجموعة بنتائج الدراسات التي أجريت على الحيوان كما لاحظنا في دراسات لورينز ، حيث برزت أسباب أخرى مثل الاستحواذ على هدف معين أو النفور من العنصر الغريب الذي يحاول دخول المجموعة أو الصراع داخل نفس الصنف الحيواني أو الألم . . . الخ ، غير أن دراسات دولر وعلماء النفس الآخرين تجعل من كل الأسباب السابقة تدور في إطار شكل من أشكال الاحباط .

بل وحتى على صعيد البناء النفسي الفردي ـ قبل نقل هذا البناء النفسي لواقع اجتماعي ـ نلاحظ عدة نقاط تؤثر على مدى صحة فرضية الربط بين العدوان والاحباط وتلازمهما ، وتزيد من صعوبة وتعقيد النظرية :

١ ـ ان علماء النفس لا يوافقون على آلية الاستجابة للاحباط بالعدوان أو على ضرورة أو امكانية حيلولة بعض المشاعر العاطفية كالخوف والغضب دون تنفيذ العدوان ، كما أن ثمة عدم إتفاق على العلاقة بين الإثارة والعدوان .

٢ ـ إن ما يخلق العدوان ليس بالضرورة مسألة موضوعية [أي نتيجة لواقع خارج نطاق الفرد] بل يكون الأمر أحياناً مرتبطاً بالذاتية وبتفسير الفرد للحدث .

٣ ـ إن بعض الباحثين يفرّقون بين الاحباطات الاولية والاحباطات الثانوية وبين الاحباطات السلبية والايجابية ، ومن هنا فاختلاف أنماط الاحباط يؤدي لاختلاف أنماط العدوان .

٤ ـ ثمّة عدم تمييز بين الاحباط الناجم عن وجود عائق دائم ومستقر يحول دون تحقيق الهدف وبين الاحباط الناجم عن وجود عائق عرضي .

٥ ـ كذلك هل التلازم بين الاحباط والعدوان لدى الأطفال هو نفس التلازم بينهما لدى الشباب ؟

٦ ـ إن العدوان قد ينحرف عن هدفه الأصلي أو يتأخر أو يتجه لهدف آخر .

إن كل النقاط السابقة تستهدف التشكيك في التلازم بين أشكال معينة من

الاحباط وأشكال معينة من العدوان بالرغم من محاولات علماء النفس الإبقاء على هذه النظرية بأي شكل من الأشكال ، فإضافة الى عدم التلازم بين الاحباط والعدوان فإن المسألة قد تأخذ أحياناً اتجاهاً معاكساً أي نحو النكوص (Regression) ، ولهذا لا بد من الحذر في الأخذ بهذه النظرية لا سيما وانها تؤدي في بعض الأحيان الى نتائج عكس ما تقوله ، ولكن قيمة هذه النظرية هي في تفسير حالات فردية أو اجتماعية محدودة الى حد ما ولكن نقلها لتفسير نشاطات اجتماعية معقدة كالظاهرة السياسية يلقي ظلالاً أكبر من الشك حولها .

العدوان الفردي والعدوان الجماعي

يرى بعض الباحثين مثل هربرت كيلمان الذي تناولنا بعض أفكاره في الفصول السابقة أن انتقال العدوانية من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي يجب أن لا تؤخذ كمسألة مسلم بها ، ومع ذلك فإن مجموعة دولر نقلت استنتاجاتها في دراسة العنف الفردي الى المستوى الجماعي دون الأخذ في الاعتبار علمية هذا النقل أو تقديم أدلة تؤيد نقل الاستنتاج من مستوى فردي الى مستوى جماعي ، وطبق دولر نفسه هذه المسألة عند دراسته لنظرية « العدوان ـ الإحباط » في تحليل ردود فعل السود على الإحباطات التي تفرض عليهم من قبل البيض ولاحظ تأثير البناء الاجتماعي على الشخصية والسلوك الفردي ، بل ان دولر يرى أن النظرية الماركسية ـ صراع الطبقات ـ تتضمن في أحد أبعادها الجانب السيكولوجي في العلاقة بين العدوان والاحباط[٥٣] .

وفي الواقع ثمة عدد من الصعوبات في الانتقال بمستوى التحليل « للعدوان ـ الاحباط » من المستوى الفردي الى المستوى الجماعي ، حيث تبرز أولاً مشكلة اتساع مجال الملاحظة ، إذ أن الملاحظة تكون أيسر على المستوى الفردي منها على مستوى الجماعة ، كذلك فإن عامل الزمن مختلف تماماً ، إذ أن العلاقة بين الاحباط والعدوان على المستوى الفردي قد تكون خلال فترة زمنية قصيرة [دقائق أو ساعات في أغلب الحالات وربما أيام وأسابيع في حالات أخرى وهو أمر على خلاف المجتمعات ، ولكن ثمة نقطة هامة في هذا المجال وهو أهمية الفترة الزمنية بين وقوع الاحباط والاستجابة له بسلوك عدواني ، فكلما كان الزمن أطول كلما كانت إمكانية الربط بين الاحباط والعدوان أقل لأن ثمة إمكانية لدخول عوامل أخرى خلال الفترة

الزمنية الطويلة ، كبروز كوابح أو أنماط استجابة بديلة أو أي شكل من أشكال التكيف أو التنفيس ، غير أن ما يهمنا هنا هو ان الظاهرة السيكولوجية الاجتماعية تتطور في العادة في معدل زمني أطول من الظاهرة الفردية ، كما أن إدراك الحالات التي تسبب الاحباط أقل على المستوى الجماعي وان عمليات الادراك بين عناصر المجموعة لا تأخذ نمطاً واحداً كما أن تفسيرات الحالة تختلف بين العناصر ، ثم إن طول الفترة في العلاقة بين الاحباط والعدوان يفسح مجالاً أطول للأفراد ليكيفوا من وضعهم ، كما أن أشكال الاستجابة أوسع مجالاً للجماعة منها للفرد ، إذ تتأثر وتتباين أنماط الاستجابة للاحباط بالقيم الثقافية للجماعات المختلفة في داخل البناء الاجتماعي ، كذلك فإن العوامل الاجتماعية الخارجية ـ لا النفسية الذاتية ـ تساهم في تحديد الاستجابة للاحباط ، وهكذا يمكن القول ان نظرية « الاحباط ـ العدوان » قد تساعد في تفسير بعض مظاهر العنف لدى الجماعات الصغيرة وغير المعقدة في تركيبها الاجتماعي ، غير انها على الأرجح ستكون قاصرة عن تفسير الظاهرة تماماً في نطاق الجماعات الأكبر والأكثر تعقيداً[٥٤] ، وأخيراً ، لا بد من الإشارة الى أن أكثر المتحمسين لهذه النظرية يستبعدوا من نظريتهم ما يسمى بالعدوان المكتسب ، وهذه نقطة لا بد من تذكرها عند دراسة الصراع المنظم [الحرب ، الثورة ، العصابات] حيث يلعب التدريب والتعليم دوراً أساسياً .

التكيف ، الاحلال ، الاسقاط

حاولت مدرسة « الاحباط ـ العدوان » الانتقال من مستوى التحليل الفردي الى المستوى الجماعي على أسس منطقية لا على أسس مخبرية ، أما الميكانيزمات الفكرية ـ المفاهيم ـ التي استخدمت للانتقال فهي :تكييف العدوان أو إحلاله أو إسقاطه وهي ثلاثة مفاهيم سنأتي على شرحها ولكننا نسارع للاشارة الى ترابطها ، ولا بد من معرفة الكيفية التي يفترض أنها تعمل في إطارها ـ الميكانيزمات الثلاثة ـ لأهميتها في تفسير الصراع على المستوى الاجتماعي على أساس نظرية الاحباط ـ العدوان .

يشير الباحثون في علم النفس أن عملية اكتساب العادات الاجتماعية تؤثر في نمو إحباط معين أكثر من إحباط آخر ، على أساس أن حجم وكمية العراقيل التي تقف بين الهدف وتحقيقه تتأثر بطبيعة العادات الاجتماعية أو التنشئة من مرحلة

الطفولة حتى الشباب ، وهذه بدورها تؤثر في « كم » الاحباطات ، وتشير دراسة على عينة من العائلات الامريكية متوسطة الدخل أن هذه العادات التي تؤثـر في تنمية الاحباط في مجال دون الآخر نتيجة حجم العراقيل تتمثل في : طرق التغذية ، طريقة ايقاف بكاء الطفل ، سبل تحديد حركته ، طرق تدريب الطفل على النظافة واستخدام المراحيض ، آداب المائـدة والحـديث ، السلـوك الجنسي ، التطـور في العمر ، السلوك الاجتماعي ، نظم الدراسة ، ثم مختلف وسائل التكيف في المراحل التالية كالزواج ، المهنـة ، المركز ، . . . . الـخ ، وعلى هذا الأسـاس فإن نمـاذج « الاحباط ـ العدوان » هي نماذج تحددها عوامل ثقافية سواء العوامـل التـي تخلـق الاحباط أو التي توجهه نحو شكل أو آخر من أشكال العـدوان ، بمعنـى أن القيم السائدة في النظام الثقافي للجماعة تؤثر في علاقة « الإحباط بالعدوان » ، وكل مجتمع يفرض بعض القيود الاجتماعية على السلوك التلقائي أو الطبيعي للأفراد ، وهكذا ـ طبقاً لهذه الفرضية ـ فإن كل نظام اجتماعي يفرز إحباطـات لدى أفـراده تؤدي في النهاية الى الخوف والحقد والعدوانية العنيفة ، ولذا على كل ثقافة أن تبلور حلولاً لإدارة السلوكيات الاجتماعية وما ينجم عنها من دوافع عدوانية ، وهنا يأخذ تكييف العدوان مكانه في كل المجتمعات وذلك من خلال تخفيف السلوك العدوانـي بـين أعضاء الجماعة وتحويل دوافع العدوان نحو الجماعات الخارجية .

فالطفل الذي يواجه قراراً محبطاً من والديه ربما يبحث عن هدف بديل ليفرغ فيه عدوانيته ، كأن يقوم بتمزيق إحدى الألعاب أو قطعة من الأثاث أو يضرب طفلاً آخر . . . الخ ، والملاحظ أن الهدف البديل يفضل ـ إذا أمكن ـ أن يكون شبيهـاً بمسبب الاحباط ، ولكن الشبيه في بعض الأحيان قد لا يكون أمراً هيناً لا سيما وأنه في كثير من الأحيان يؤدي لمواجهة العقاب ، ولكن إذا وجد أي هدف لتنفيس الإحباط فيه فإن الطفل يتغافل عن التشابه مع المسبب ، وكبت الدوافع العدوانية من مستوى الوعي ربما يساعـد في عملية الاحـلال من خلال السماح للفـرد بنسيان التماثـل أو التطابق مع المسبب الأصلي للإحباط ، والكبت قد يؤدي بدوره للاسقاط الذي يعني المبالغة في ربط الصفات والدوافع الرديئة التي يتردد الفرد في الإعتراف بها بالآخرين بمعنى أنه يحول ما فيه ويسقطه على الآخرين .

ويتفـق علماء النفس وعلماء النفس الاجتماعيين على اعتبـار أعـراض

(Syndrome) الاحـلال في نظـرية « الاحبـاط ـ العـدوان » كتفسـير للتوجهـات العدوانية من خلال البحث عن جماعات داخل نفس المجتمع أو خارجه لتكون بمثابة كبش فداء (Scapegoat) ، ولـكن التحليل لا يوضّـح مدى النقلـة (Leap) من المستوى الفردي الى مستوى الكيانات الاجتماعية الكبرى ، ويمكن الموافقة على الرأي القائل أن نظام الثواب والعقاب داخل الاسرة قد يساعد في ردع العدوان المكشوف أو الصريح الذي سيعمل الطفل خلال مراحل نموه على إحلالـه [أي التحـول نحـو العدوان المستور (Covert)] .

كذلك يمكن القول ان نماذج تربية الأطفال ـ الديمقراطية أو السلطوية ـ ستؤ ثر على الشخصية ، كذلك فإن بعض العوامل مثـل العلاقـة بـين الآبـاء والأبنـاء ، والرغبات الجنسية غير المشبعة وغير ذلك من عوامل . . . قد تساهم في بناء شخصية سلطوية (Authoritarian Personality) ، تحتفظ في داخلها بنوع من الشك حيال بعض الجهات في داخل المجموعة التي تنتمي لها أو الجماعات الخارجية ، ويلفت السيكولوجيون الانتباه الى حقيقة نزوع الطفل للتمثل بمـن هـم أكبـر منـه خاصـة الآباء ، وهذا يعني أي التمثل أن العدو ـ الذي هو عدو بالنسبة للأب ـ سيبقى في هذه الوضعية بالنسبة للطفل عند نموه ، وهذا يعني انتقال « العدو » من جيل لآخر دون تغيير ، ولذا عندما تكون هناك نسبة معينة من السكان ـ وان لم تحدد كمية هذه النسبة ـ في وضعية احباط شديد أو مضطربة أو سلطوية ، فإن المجتمع يختار أسلوب الصراع بطريقة غير واعية لتحقيق التوازن النفسي أو للتنفيس .

غير أن الملاحظ أن هذه الموضوعات لا سيما البناء النفسي للفرد وأثر ذلك في اختيار القيادات السياسية للصراع لم تصل مرحلة من التحديد والتعمق في جوانبها بل انها لم تخضع لدراسات مخبرية كافية يستفيد منها الباحث السياسي ، ولا شك في أن الاحباط يمثل عنصراً هاماً في قائمة عناصر أسباب انفجار الصراعات الاجتماعية ، كذلك فإن إتساع دائرة الاحباطات يعنـي إفسـاح المجـال للصراع في أي وضـعية اجتماعية ، وإن كان الاحباط نفسه يلعب الدور الرئيسي في بعض الأحيان ، ولكن ذلك يعني من جهة أخرى أن الاحباط شرط مسبق يجب توفره لحدوث الصراع أو على الأقل بعض أشكال الصراع ، على أن لا يفهم من ذلك أن ليس ثمة مشكلات في هذا الإطار ، فعلى سبيل المثال ، ما هي العلاقة بالضبط بين الاحباطات في مرحلة

الطفولة والتوجهات السياسية في مرحلة الشباب أو النضج ، كذلك ليس لدينا إمكانية لمعرفة أيهما الأكثر تأثيراً على السلوك : الاحباطات في مرحلة الطفولة أم الإحباطات في مرحلة الشباب ؟ ثم إن الإحباط قد يخلق فرصة أو إمكانية للصراع ولكنه على ما يبدو يحتاج لشرارة تشعل الصراع ، بل ربما يمكن توجيه هذه الامكانية ـ الجو المهيأ للصراع ـ نحو وجهة معينة . كما أن نظرية الاحباط ـ العدوان لا تفسر لنا لماذا يتجه العدوان نحو هدف غير سبب الاحباط رغم امكانية تنفيس الاحباط في الهدف الأساسي . . أي لماذا يجري الاحلال بين الأهداف الحقيقية وغير الحقيقية ، وهنا تطرح بعض الإجابات مثل انتقاء الهدف بسبب ضمان عدم التعرض للعقاب ، أو بسبب الكراهية أو بسبب الخوف . . . بل ربما يكون هناك بعض الصلة بين الهدف غير الحقيقي والهدف الحقيقي .

نظرية السلوك المكتسب والصراع الدولي

تؤكد البحوث السياسية السيكولوجية التي أجراها هادلي كانتريل[٥٥] ، حول سيكولوجية التعامل ان الأفراد لا يستجيبون مباشرة بطريقة آلية مبسطة ولكن ردود فعلهم تقوم على أساس افتراضات تشكلت من خبراتهم السابقة ، أي من خلال ما يكتسب أو يتم تعلمه من الحياة ، وهذه الخبرات المكتسبة من البيئة قد تقوي أو تُضعف بعض العوامل التي لها علاقة بالموقف الذي تواجهه الجماعة ، وهذه النظرية تتضمن جوانب هامة فيما يخص تشكيل السياسة ـ أي النهج المتبع سياسياً ـ فهي تؤكد « أهمية تفهم الحالة النفسية للشعب الذي يجب أن تتعامل معه الحكومة في الداخل أو الخارج بهدف الاختيار الأسلم للشكل الذي ستتخذه سياسة الحكومة في الوقت المناسب أو الخطة المناسبة لإتخاذ الإجراء . . . وهذا يعني أن فهم الوضعية النفسية يتطلب معرفة مشاعر وآمال وطموحات وإحباطات ومخاوف وتقاليد وعادات ذلك الشعب » .

وفي عام ١٩٤٧ أعد كانتريل بحثاً لليونسكو يدور حول دراسة التوترات التي تؤثر في التفاهم الدولي ، واستجابة لقرار من الجمعية العامة لليونسكو دعت فيه الى البحث في المؤثرات على التفاهم الدولي والمؤثرات على العدوانية القومية [التي تجعل من قومية معينة أكثر عدوانية من غيرها] إجتمعت مجموعة من الخبراء من دول مختلفة ومذاهب مختلفة واتفقوا على بيان مشترك نشر تحت عنوان التوترات التي تسبب

الحروب ، أما القرار الآخر لليونسكو فيدعو للبحث في الأفكار التي يحتفظ بها شعب معين تجاه شعب آخر ، أي الصورة التي يختزنها شعب لشعب آخر ، وقد أجريت البحوث على قطاعات شعبية في استراليا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، هولندا ، النرويج ، المكسيك ، الولايات المتحدة ، حيث بحث الاستطلاع توجهات أو مواقف شعوب هذه الدول تجاه شعوب أخرى ، وقد ظهرت الدراسة تحت عنوان « كيف ترى الأمم بعضها » ، ويخلص التحليل في هذه الدراسة الى أن « الصورة الذهنية التي لدى شعب معين عن شعب آخر هي نتيجة وليست سبباً في شكل العلاقة بين دولتي الشعبين ، فالشعب في دولة ما ليس معادياً للشعب في دولة أخرى بسبب الصورة السلبية(Unfavorable stereo type) التي لديه عن الشعب الآخر ، وإنما هذه الصورة نتيجة الاعتقاد بأن الشعب الآخر يتدخل في شؤ ون الشعب الأول أو أهدافه القومية » .

ومع أن دراسات عديدة أكدت على أهمية الدراسة الكمية للعلاقات الدولية في السنوات الأخيرة ، فإن هارولد لاسويل يمثل أول من دعا الى ضرورة دراسة الظاهرة السياسية الدولية بهذا الشكل ، إذ من خلال المزيد من المعرفة الدقيقة حول الاتجاهات يمكن تحقيق قدر جيد من التنبؤ الذي يساهم في وضع سياسات تحول هذه الاتجاهات من موقف لآخر ، ومن هنا فإن تنظيم المعرفة بالنسبة للاسويل يساعد على تحسين القدرة على الاختيار بين بدائل السلوك التي ستجري مستقبلاً أو سيتم اتخاذها فيما بعد ، ومن هنا فإن فائدة النظرية من وجهة نظره تكمن في قدرتها على اكتشاف الجذور الاجتماعية والسيكولوجية لمشاعر عدم الأمن أو القلق بين الجماعات والتي تسبب الحروب ثم في إيجاد بدائل للعنف لتحقيق الاستقرار والأمن ـ أي أنه يريد أن يطور أو يضع علماً لدراسة العلاقات الدولية من خلال البعد السياسي .

ويرى لا سويل انه لا بد من تطوير إطار يكون الى جانب دراسة كافة جوانب العملية السياسية قادراً على التكيّف مع التغيرات في المستقبل في هذه العملية .

ويرى لاسويل أن كل مجتمع من المجتمعات يحتوي على نموذج لتوزيع القيم ـ الأمن ، الدخل ، الاحترام ـ ويشبه هذا النموذج بالهرم ، ولذا فإنه يعرف السياسة بأنها « دراسة التغير في سلم القيم . . . . الأمن . . . . الدخل . . . الاحترام » أو بمعنى آخر دراسة « من يأخذ : ماذا . . . متى . . . . وكيف ، والسياسة الدولية

هي دراسة « شكل وتركيب نماذج القيم الانسانية ككل » ، ولهذا السبب دعا لاسويل الى دراسة مقارنة للنخب في العالم ولقيم هذه النخب ، والنخبة في المجتمع تتلقى معظم قيم ذلك المجتمع لتحاول من خلال ذلك الاحتفاظ بسلطتها أو هيبتها سواء من خلال التلاعب بالرموز والشعارات أو التحكم في حاجيات المجتمع أو استخدام العنف ، وعلى أية حال ، فإن مشاعر عدم الأمن وعدم الرضا لدى الجماهير تزداد حدة عند إجراء تحولات في توزيع العمل أو توزيع أدوات العنف أو تغيير الرموز المعبرة عن مشاعر واتجاهات تلك الجماهير ، وهذه كلها تدفع بالصراع بين الطبقات لإعادة توزيع القيم .

ومن هنا فإن الثورة والحرب هي أدوات التعبير عن الشعور الجماعي بعدم الأمن ، كما أن الثورة والحرب تعملان على منع تأثير أو دور أي سبل بديلة أخرى لتبديد مشاعر التوتر لدى الجماهير ، فقد تفضل النخبة انطلاقاً من مصالحها إشعال حرب خارجية بدلاً من إجراء تغيير اجتماعي داخلي ، ولذا فإنه ـ كما يرى لاسويل ـ ما دام النظام السياسي العالمي الحالي موجود على هذه الشاكلة فإن العنف سيبقى موجوداً ، ومن هنا فإنه يطرح للوصول الى نظام دولي مستقر الفكرة التالية « طالما أن النخبة تستطيع أن تحتفظ بمركزها من خلال التلاعب بالرموز والشعارات لا من خلال العنف فقط ، فإن خلق أسطورة دولية أو رموزاً وشعارات وممارسات ـ ثقافة ـ دولية تستخدمها وتتلاعب بها النخبة بوسائل سلمية . . . قد يؤدي الى خلق نظام دولي مستقر » .

ويرى علماء الاجتماع أن التعبير عن العدوان يأخذ أحد شكلين إما الصريح أو غير الصريح (Overt-Covert) ، إذ قد يتم تجنب العدوان المادي ـ كالانتحار أو الجريمة ـ ويستخدم بدلاً من ذلك العدوان اللفظي كالاتهام والشتم . . . . الخ ، والملاحظ أن العدوانية إن لم تجد متنفساً صريحاً لها فإنها تلجأ الى المتنفس غير الصريح ، أي أن ثمة علاقة بين الشكل الذي يأخذه العدوان وبين الفرص المتاحة للتعبير عنه ، وهذا يعني أن الثقافة ستلعب دوراً في إيجاد متنفسات للدوافع العدوانية لدى الأفراد مثل المباريات الرياضية الحادة ، حيث تخلق متنفساً للاعب والمتفرج ، ومن هنا فإن المجتمع الذي يفشل في تطوير قنوات تنفيس لما في داخله فإن احتمالات توجيه عدوانيته نحو جيرانه أو المجتمعات الخارجية ستزداد ، أي أن علماء الاجتماع ـ وهذه نقطة سنعود لها ـ يربطون بين الصراعات الداخلية والخارجية .

نظرية الصورة الذهنية : التخيّل

يربط علماء النفس بشكل دائم الى حد ما خلال تحليلهم للصراع الدولي بين الاحلال والاسقاط وبين فكرة « الصورة القومية » ، وهذه الصورة تعني عملية انتقائية تتم عبر فترات زمنية طويلة ويجري خلالها رسم صورة عامة لسلوك مجتمع من المجتمعات في أذهان مجتمع آخر من خلال الملامح التي تعكسها لذلك المجتمع - المجتمع الأول - نظم التعليم والتراث الشعبي ووسائل الاعلام وغير ذلك من القنوات ، ولذا فإن الصراعات الدولية ترتبط لدى أصحاب هذه النظرية بهذه الصور الذهنية التي تحملها الشعوب عن بعضها البعض والتي قد تكون مشوهة وأداة من أدوات التلاعب السياسي .

ويرى كينيث بولدينغ - وهو اقتصادي أكثر منه عالماً سيكولوجياً - أن سلوك المؤسسات السياسية المعقدة يحدد من خلال قرارات تتضمن اختيار الوضع الأفضل من بين سلسلة من البدائل ، وهذا الاختيار الأفضل هو في الحقيقة نتيجة لما في ذهن صانع القرار ، وهذه الصورة التي في ذهن صانع القرار هي في الحقيقة نتيجة لكمٍّ من المعلومات تلقاها في فترات سابقة ، ومن هنا فإن الأمة تمثل مركباً من الصور الذهنية المتعددة بتعدد الأشخاص الذين يفكرون فيها ، وهذا يعني أنه ليس للأمة صورة واحدة بل عدد من الصور ، كذلك فإن هناك صوراً لدى الآخرين حول قطاعات أو جماعات صغيرة داخل الأمة لا سيما أولئك الذين يؤثرون في اتخاذ القرار وأولئك الذين يتأثرون بتلك القرارات - الشعب - ، وبالطبع فإن القطاع الثاني يزداد في الدول الديمقراطية وينحسر في الدول الديكتاتورية ، ويضع بولدينغ في هذا المجال الملاحظة الهامة التالية « يجب علينا أن نؤكد أن الانطباعات القومية - الصورة الذهنية للقومية تتشكل غالباً في مرحلة الطفولة وفي نطاق الأسرة ، ومن الخطأ الاعتقاد أن الصورة التي لدى الجماهير هي صورة صنعتها أدوات القوة ، بل العكس هو الصحيح ، إذ أن الصورة هي من صنع الجماهير أو ما يسمى بالصورة الشعبية ، وان كانت أدوات القوة تساهم في دعم الصورة . . . . غير أن هذه المسألة أقل صحة في الدول الجديدة التي تسعى لبناء إطار قومي لها حيث تكون ثقافة الأسرة لا تتضمن عناصر الولاء القومي بمقدار ما تتضمن عناصر الولاء للاسرة ذاتها أو للمثل الدينية » .

الصور المتعاكسة : Mirror images

تكرّست خلال السنوات القليلة الماضية الجهود لدراسة ما أصطلح على تسميته بالصورة المتعاكسة ، ويعود السبب في هذه الدراسات الى فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، وهذا المفهوم يستند الى فرضية مؤداها أن شعوب الدول المنخرطة في مواجهة عدائية طويلة تطور كل منها صوراً مشوهة للطرف الآخر ، فيرى كل طرف نفسه على أنه الأفضل والأكثر انضباطاً وحباً للسلام ويرى العكس في الطرف الآخر .

ويرى أحد الباحثين هذه الصور المتعاكسة وقد أصبحت في فترة من الفترات أشبه بالواجب الأخلاقي الملقى على كل مواطن ويشجب أي فرد يحاول إعادة النظر في الصورة التي يحملها شعبه عن الشعب الآخر ، . . . وهذا يعني تراكم المشاعر والنوايا العدوانية وبالتالي زيادة احتمالات الحرب .

ومن هنا فإن العلاقة المتسمة بالشك بين الطرفين تأخذ المسار التالي « عندما تزداد الشكوك من قبل أحد الطرفين فإنه يقوم باتخاذ خطوة دفاعية تكون بدورها أداة في إثارة الطرف الآخر فيقوم بدوره باتخاذ إجراء دفاعي ، وهذا الإجراء يؤدي الى تعزيز شكوك الطرف الأول .

وقد استخدمت فكرة الصور المتعاكسة في بداياتها لدراسة عدد من جوانب العلاقات الامريكية السوفييتية وربما لإجراء مقارنة بين سياسة خرتشوف وسياسة ستالين لإثبات « سلمية الأول » و« عدوانية الثاني » .

ويرى يوري برونفينبرينر أن المواطنين السوفييت والامريكيين يعتقدون بشكل رئيسي بصور متماثلة ولكنها متعاكسة الى حد كبير تجاه بعضهم البعض مثل : هم المعتدون ، حكومتهم تستغل الشعب ، شعبهم غير متعاطف مع النظام ، إنهم غير موثوق بهم ، سياستهم جنونية ، غير أن هذه الفكرة حتى في الإطار الامريكي السوفييتي الضيّق تعاني من بعض الثغرات أهمها أنها تستند الى صور مشوهة في أذهان أفراد غير مدرّبين أو ليس لديهم القدرة على الحكم الصحيح على الظواهر .

النظريات السيكولوجية الأخرى في تفسير الصراع

بالإضافة الى نظرية الاحباط ـ العدوان التي ما تزال تحظى بالأهمية ، ثمة

نظريات سيكولوجية أخرى يفضل لدارس العلاقات الدولية أن يلمّ بها لا سيما وانها تكمل وتعدّل في بعض الأحيان النظريات التي تناولناها في الصفحات السابقة .

التحامل والتشويه :

يحسن بدارس العلاقات الدولية أن يكون مطلعاً على دراسات البورت وكلينبرغ وآخرين حول بعض الظواهر مثل التحيز والتحامل والصور المشوهة والدور الذي تلعبه النظم الثقافية ووسائل الاتصال في تشكيل الاتجاهات داخل الجماعات ، كما يحسن به معرفة ظواهر النزوع لدى الإنسان لتخفيف الاحباط والتناقض في العالم الذي يحيط به من خلال التصنيف الثنائي للأشياء كالقول : أبيض ـ أسود ، جيد ـ سيء ، صديق ـ عدو ، ثم لا بد للدارس من معرفة تطلعات الأفراد لأسباب ذاتية لتحقيق الأمجاد في محاولة للتعويض عن حالات اخفاق خبرها في الطفولة ، بل لا بد من التعرف على وجهة نظر أريك فروم الخاصة بنزوع الرجل المعاصر الى التخلص من عبء الحرية لا سيما شعوره بالوحدة والخوار في مواجهة الكيانات والقوى الاجتماعية العملاقة التي لا يستطيع السيطرة أو التحكم بها ، ومن هنا ـ كما يرى فروم ـ فإن الفرد وبأسلوب ماسوشي يحاول أن يذيب نفسه في هذه القوى الكبرى ، حيث يبدي الاستعداد بنفسه للخضوع للسلطة في دولته ، ويرغب في أن تؤكد دولته نفسها على حساب الضعفاء خارج حدودها ، وكل هذه التحليلات النفسية من الاتساع بحيث لا يمكن لنا تغطيتها . ولكن للتذكير بأن أي مجموعة قيادية أو قطاع أكبر من الشعب ينحرف باتجاه شكل من أشكال السلوك العصابي (neuroticism) التي تتناولها هذه النظريات فإن ذلك قد يكون له أثر عميق على سلوك الدول في المجتمع الدولي .

فيستنغر وعدم الاتساق المعرفي : Cognitive Dissonance

يمكن القول بأن هذه النظرية حظيت باهتمام شديد ، بعد أن قدم ليون فيستنغر بحثاً في موضوع الاتساق وعدم الاتساق المعرفي لدى الفرد ، والنظرية في عبارات مبسطة تشير الى ميل طبيعي لدى الفرد لتقليص عدم الاتساق الذي قد يظهر في معلوماته الخاصة : بقيمه أو بيئته أو سلوكه ، ويتم تقليص عدم الاتساق بتعديل إحدى الأسس الثلاثة السابقة [القيم ـ البيئة ـ السلوك] ، ويمكن أن نوضح هذه النظرية من خلال توجه فرد معين نحو التدخين :

إن غير المدخن لن يواجه أي صعوبات عندما يعلم أنه طبقاً لأحدث البحوث العلمية يعتبر التدخين من العوامل الخطرة على صحة الفرد ، أما الفرد المدمن على التدخين فإنه سيعاني من عدم اتساق معرفي عندما تتناهى هذه المعلومات اليه . . . فهو من جهة يعتبر الصحة الشخصية مسألة مهمة . . . وإذا كان متزوجاً وله أطفال سيشعر بالتزام أخلاقي أشد للعمل على إطالة فترة حياته . . . وزوجته قد تتشاجر معه ليوقف التدخين وهو لا يرغب في اغضابها من جهة ثانية ، ومن هنا سيحاول أن يقلّص عدم الاتساق في معرفته بانتهاج سبل مختلفة . . . كيف ؟ ، أولاً قد يكفّ عن التدخين ولكن هذا قد يكون صعباً لشعوره بمتعة في التدخين وبأن التدخين يريح أعصابه ويزيد من قدرته على التركيز في العمل . . . أما فيما يخص صحته فإنه سيحاول أن يقنع نفسه بأن عليه أن لا يفرّط في التفكير في المسألة وأن لا يضحي بالمتعة الحالية من أجل متعة مستقبلية أو من أجل الإطالة في العمر الذي قد ينهيه حادث سيارة أو مرض لا علاقة له بالتدخين أو حتى حرب نووية ، وإذا أثار في نفسه الشعور تجاه أولاده اليتامى خاصة من حيث الوضع الاقتصادي الذي سيصبحون عليه ، فإنه قد يريح ضميره بشراء المزيد من بطاقات التأمين على الحياة . . . أما موقف زوجته فقد يسعى لتغييره أو قد يحاول أن يميع من صحة العلاقة بين التدخين وسوء الحالة الصحية للفرد - بل قد يسعى لجمع بعض المعلومات عن فوائد التدخين . . . والمثال السابق يوضح المقصود بسعي الفرد نحو تقليص حالة عدم الاتساق الداخلي بتغيير سلوكه أو قيمه أو بيئته ، والمعروف أن **إعادة تشكيل المعرفة أسهل للفرد من تغيير سلوكه أو بيئته الخارجية .**

ولكن ما علاقة هذا بدراسة الصراع على المستوى الدولي ؟ حيث أن المثال السابق يتركز على السلوك في الإطار الفردي ، فإن أهمية هذه النظرية تتمثل في فهم سلوك صنّاع القرار الرئيسيين في الدولة .

فعلى سبيل المثال ، لنفترض أن قادة إحدى الدول مقتنعون من خلال أيديولوجيتهم أن دولتهم لن تشعر بالأمن الدائم إلا بعد أن يتم تدمير أو انتزاع سلاح الطرف الآخر الذي يتناقض في قيمه مع دولتهم ومن خلال حرب تنتصر فيه دولة هؤلاء القادة ، . . . ولكن من خلال ازدياد المخزون من الأسلحة النووية ستدرك قيادة الدولة الأولى أن الإصطدام المباشر بين الطرفين سيؤدي الى الانتحار المشترك ،

وهنا فإن أغلب القادة سعياً منهم لتحقيق تقليص في عدم الاتساق المعرفي يبدأون في إعادة هيكلة نماذج معرفتهم فيما يخص الوضع العالمي ، فمثلاً يتم التخلي عن ضرورة تدمير العدو وإحلال فكرة أخرى مثل أن أمن الدولة أصبح مصاناً بفعل توازن الرعب . . . . والبعض قد يرى خطأ في نظام القيم لدى الدولتين ويسعى لتحقيق نوع من التقارب(Convergence) . . . . والبعض قد يسلك سبلاً أخرى لتحقيق الإتساق في معرفته كأن يأمل البعض في نزع سلاح الخصم بالوسائل النفسية والسياسية بدلاً من الوسائل العسكرية . أو ربما يقنع البعض الآخر نفسه بإمكانية تحقيق التفوق الاستراتيجي ، وربما يرى آخرون الأمر من خلال امكانية بروز قوة ثالثة تؤدي الى تحالف العدوين التقليديين لمواجهتها ، غير أن من الصعب تحديد العوامل التي على أساسها سوف تختار النخب المكونة للقيادة الشكل المناسب من بين الأشكال السابقة لتحقيق الاتساق ، بمعنى ما هو المعيار الذي على أساسه سيتم اختيار طريقة تحقيق الاتساق .

وربما تسلط هذه النظرية بعض الضوء على الثورة الداخلية في نطاق مجتمع معين ، إذ عندما تكون هناك فجوة واسعة بين المثل والأفكار الاجتماعية وبين الواقع العملي للنظام السياسي القائم ، فإن الأفراد يصبحون في حالة اغتراب عن النظام ويسعون لتحقيق نوع من الاتساق الداخلي من خلال التنظيم الثوري بهدف إعادة تشكيل البيئة الخارجية طبقاً لمثلهم ، وفي الوضع الثوري ، يكون العديد من الأفراد في حالة تأرجح على الخط الفاصل بين منح النظام تأييداً بسيطاً أو حتى عدم التأييد وبين الانسحاب من النظام لمعارضته بشكل فعّال وبالعنف ، ولا بد أن يكون ذلك مرتبطاً بالثواب والعقاب من بعض نواحيه ، ولكن حالة التأرجح هذه قد تؤدي في بعض الأحيان الى نوع من السلوك العصابي .

ونستطيع أن نطرح الفرضيات التالية بخصوص العلاقة بين نظرية عدم الإتساق المعرفي وبين النظريات الأخرى التي تبحث في أسباب الحرب والثورات الداخلية : إن الاختراعات التكنولوجية الحديثة ، لا سيما الصواريخ النووية ووسائل الاتصال الجماهيري كعوامل في الصراع تفرز في أذهان الأفراد والتكتلات الاجتماعية نوعاً من عدم الاتساق المعرفي والتي قد تعمل على إضعاف دوافع المواجهة العسكرية الدولية [على الأقل بين الدول النووية الرئيسية وحلفائها] في حين تزيد

من احتمالات العنف والصراع الاجتماعي الداخلي في البلاد النووية وغير النووية . [لاحظ أن هذه الفقرة هي استنتاج من الفقرات السابقة] .

العنف الداخلي والصراع الدولي

نحن لا نجادل في أن حالة الردع النووي المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي تمنع تماماً أي إمكانية لحرب عامة بين البلدين ، ومع ذلك ، نحن ندرك أنه على الرغم من أن أغلبية قادة البلدين من السياسيين والعسكريين يرفضون فكرة الهجوم النووي ، إلا أن ذلك لا ينفي احتمال وقوع العديد من الأشياء التي قد تضعف الفرضية القائلة بأن حرباً نووية شاملة لن تحدث ، ومع أن معظم الخبراء يعتقدون أن البلدين في وضع استراتيجي كاف لإقناعهما للإتفاق على شكل من أشكال مراقبة التسلح ، ولكن ثمة إمكانية لأن يتمكن أحد الطرفين من تحقيق تقدم تقني يقنع قطاعاً من صنّاع القرار في ذلك البلد بإمكانية نجاح الضربة الاستراتيجية الأولى ، الى جانب ذلك هناك إمكانية إثارة الحرب من قبل طرف ثالث ، أو استعمال الحرب نتيجة استخدام غير مصرّح به للاسلحة النووية ، أو الحرب الناتجة عن الخطأ . . . أو سوء تقدير استخباراتي ـ أو خلل فني ، أو التصعيد بشكل غير متحكم فيه في صراع محلي [بين القوى الكبرى ، أو حلفائها أو الدول الدائرة في فلكها) ، ومع ذلك فإن من غير الممكن أن ترهن نظرية العلاقات الدولية بمثل هذه التخمينات ، بل عليها أن توصي بأن على الدول ان تتخذ خطوات سواء فردية أو ثنائية أو مشتركة من دول عديدة لمراقبة التسلح بشكل يحول دون وقوع مثل هذه الأسباب التي قد تؤدي للحرب ، ونحن نفضل في أن نبحث لا ما يمكن أن يقع الحرب النووية ـ بل ما هو واقع بالفعل ـ كالحروب الداخلية والثورات ـ وأثرها على النظام الدولي .

والملاحظ أنه في القارات الثلاث آسيا ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية بل وحتى في الدول المتطورة ثمة تزايد ملحوظ في التوجه نحو الثورة ـ طبعاً في القارات الثلاث تتخذ سمة أحد تماماً ـ في قطاعات الشباب والفئات غير المنتفعة من النظام القائم ، وقد ساهمت وسائل الاتصال في تعميق الفجوة داخل وخارج الدول حيث تتضح حجم الفوارق من خلال ما تعرفه تلك الوسائل . ويمكن القول انه في كل حقبة تاريخية تؤدي الظروف الثورية في داخل الدول الى تدخل خارجي من قبل القوى

الكبرى ، فالقوى الثورية تسعى لشد أزر نفسها بطلب المساعدة الخارجية والنظم الضعيفة كذلك ، والملاحظ أن بعض الدول تؤ يد الثورات على أساس أنها أسلوب أقل خطورة من المواجهة مع الدول الغربية ، وثمة ظروف أخرى تساعد على زيادة العنف الداخلي مثل تحلل الظاهرة الاستعمارية أو الخلل الهيكلي في النظام الاقتصادي الدولي وزيادة امكانية الحصول على الأسلحة وانتشار المعرفة الخاصة بتقنيات الثورة . . . الخ .

السلوكيون والأسباب السياسية للحرب

نود في نهاية هذا الفصل أن نشير مرة أخرى الى أن من الصعب إدراك أسباب الحروب الدولية من خلال العوامل البيولوجية أو السيكولوجية فقط ، إذ لا بد من العودة دائماً الى مستوى التحليل السياسي لنتعرف لماذا تعتبر الدولة دولاً أخرى بأنها حليفة لها في حين تعتبر دولاً غيرها بأنها عدوة لها ، ان ذلك نتيجة لشبكة من الاتصالات السياسية تشمل السياسيين والدبلوماسيين والجمهور والصحافة والجيش والنخب الاقتصادية والاجتماعية وجماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، وعلى أساس ذلك تحدد الحكومات أهدافها ومصالحها وسياساتها واستراتيجياتها ثم توازن بين نتائج الإقدام على سلوك معين أو الامتناع عنه وبين امكانيات النجاح والفشل في استخدام القوة ، وعندما تتخذ الحكومة قراراً بالحرب فإن ذلك قد يكون لأسباب واعية ومتعددة وربما لسبب واحد أو لمجموعة من الأسباب مثل الحفاظ على هيبتها أو تحقيق هيمنة في منطقة أوسع أو تدعيم موقف أحد حلفائها أو تحقيق توازن في منطقة ما أو لملء فراغ قوة أو حماية المصالح الاقتصادية في الخارج أو لمنع عدوان محتمل أو السيطرة على إقليم حيوي للأمن القومي ، أو لتعزيز مركز السلطة أو النخبة الحاكمة أو لتحقيق درجة أكبر من التماسك الداخلي ، ويمكن سرد العديد من الأسباب السياسية الأخرى للحرب . . . ولكن هذه الأسباب كلها كافية للوصول الى نتيجة هامة وهي أن استنتاجات العلماء السلوكيين يمكن أن تفيد في زيادة فهمنا لأسباب الحرب شريطة اعتبارها أسباباً تكميلية أو جزئية (في إطار البيئة السياسية الدولية الأوسع) من خلال التفهم الأفضل لصنّاع القرار وبالتالي إدراك ما إذا كانوا سيذهبون للحرب أو يعزفون عنها .

نظريات الصراع الكبرى
الثورة

يميل العلماء الاجتماعيون ـ لا سيما علماء الاجتماع والانثروبولوجيا والسياسة ـ الذين يستخدمون المنهج العام أو الكلي في تفسير الظواهر الانسانية الى اعتبار الصراع ظاهرة ملازمة وطبيعية لوجود الجماعة ، باستثناء المدرسة السوسيولوجية البارسونزية التي تؤكد على ثلاثة عناصر هي التكيف الاجتماعي ، والقيم المشتركة والحفاظ على النظام ، وهذه المدرسة معنية بالنظام الاجتماعي أكثر من عنايتها بالتغير الاجتماعي أي بالثابت لا بالمتحرك (Static-Dynamic) ، ولذا فالبارسونزيون يعتبرون الصراع ظاهرة مرضية وتؤدي للاختلال الوظيفي ، غير أن معظم علماء الاجتماع الغربيين من كارل ماركس حتى جورج سيميل ورالف دوندورف ومعظم علماء الاجتماعيين الامريكيين بعد بارسونز وحتى الآن . . . . كلهم يعتبرون أن للصراع وظائف اجتماعية ايجابية إذ أنه يؤدي لتوحيد الجماعة التي تخوض الصراع ويؤدي الى بروز هوية خاصة بها فيحدد لها حدودها ويساهم في تماسك أفرادها . ويكاد معظم علماء الاجتماع والانثربولوجي يتفقون على وجود درجة معينة من العداء داخل الجماعة تجاه الجماعة الخارجية ، وعندما تكون هناك جماعات متعددة يحاول الباحث السياسي أن يتعرف على سبب اختيار جماعة معينة لتكون في وقت معين هدفاً للعدوان .

ويركّز مؤرخو القوميات على أهمية وجود خطر خارجي في فترة التكوين لتعزيز بناء الوعي القومي لدى أفراد المجتمع ، غير أن بعض علماء الاجتماع مع إقرارهم بأثر ظاهرة الخطر الخارجي يعتقدون أن عدم الاتفاق أو التعارض داخل الجماعة قد يؤدي الى تحقيق تماسك داخلي من خلال وجود محرر داخلي يجعل من الأمر

غير المحتمل محتملاً [أي استخدام التعارض الداخلي كمتنفس] ، بل إن الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين يعتبرون الصراع جزءاً أساسياً من وجود الجماعات بل وربما الأداة الأساسية لتفسير التغير والتقدم الاجتماعي .

ومن بين الفرضيات الراسخة في دراسة الصراع ، الفرضية المتعلقة بوجود علاقة عكسية بين الصراع الداخلي والصراع الخارجي ، إذ أن تناقص الصراع الداخلي هو نتيجة ـ يتوقع ذلك ـ لتزايد الصراع الخارجي والعكس صحيح ، وتعود هذه الفرضية الى القرن الماضي والى دوركهايم بالذات ، أما في العصر الحديث فإن أحد أبرز علماء الانثربولوجي في الولايات المتحدة وهو كلايد كلوكون فأعاد صياغة الفرضية على النحو التالي : إذا أصبحت الدوافع العدوانية الداخلية قوية الى درجة كافية لتهديد الأمة بتمزق داخلي ، فإن الأمة قد تسعى للحفاظ على تماسكها بإحلال عدوانيتها الداخلية بحرب خارجية ، ويرى أن التنفيس عن العدوانية داخل المجتمع يتناسب عكسياً مع وجود منافذ خارجية لها ، أما روبرت مورفي الذي أجرى دراسة على أحد القبائل في البرازيل في أواخر الخمسينات من هذا القرن فلاحظ أن الحرب لتلك الجماعة تمثل صمام أمان لها ، إذ كان يتم تفريغ العدوانية الداخلية لا سيما بين الذكور من خلال توجيهها نحو العالم الخارجي الذي يعتبر كل ما فيه عدائياً ، وهو ما كان يحقق التماسك الداخلي ، أما في العصر الحالي فإن هذه القبيلة ـ موندوروكو ـ تواجه خطر الانشقاق الداخلي بعد أن توقفت عن خوض الحرب ، ولاحظ باحث آخر أن ثمة علاقة بين درجة المركزية السياسية والاجتماعية وبين الدوافع العدوانية للحرب ، فالحرب تعزز التماسك الداخلي وبالتالي تزيد من المركزية السياسية الداخلية التي تزيد بدورها من احتمالات البحث عن مخارج للتوترات بشن الحرب .

غير أن الدراسات الميدانية أو المخبرية لا تصل الى تلك الدرجة من الربط بين الصراع الداخلي والخارجي وان لم تنفه ، فقد لاحظ رادولف رومل في دراسة له نشرت عام ١٩٦٣ وبعد أن قام بتحليل وربط متغيرات الصراع الداخلي والخارجي في ٧٧ دولة خلال فترة ثلاث سنوات تمتد من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ أن السلوك الصراعي مع الخارج غير مرتبط بوجه عام مع السلوك الصراعي الداخلي ، وفي دراسة أخرى لريمون تانتر وجد بدوره علاقة ايجابية بسيطة بين الصراع الداخلي والخارجي ، كما

أن تانتر نفسه ـ وفي دراسة عن الوضع الداخلي في الولايات المتحدة خلال الحرب الفيتنامية لاحظ أن ثمة علاقة طردية بين الحرب الخارجية المستمرة وبدون نجاح واضح وبين الاضطراب الداخلي .

ونود أن نشير إلى أن مفهوم الصراع الداخلي عند رومل وتانتر يتمثل في ظواهر مثل :ـ الاغتيالات والإضرابات وحرب العصابات والأزمات الحكومية ، وعمليات التطهير ، والشغب ، والثورات والمظاهرات المعادية للحكومة ، والعنف الداخلي المؤدي للموت ، أما مفهوم الصراع أو السلوك الصراعي الخارجي فيتمثل في : المظاهرات المعادية لدول أجنبية ، الاحتجاجات الدبلوماسية ، قطع العلاقات الدبلوماسية ، طرد أو استدعاء الدبلوماسيين ، التهديدات ، المناوشات العسكرية ، الحروب ، تحريك القوات ، التعبئة .

غير أن مثل هذه الجهود العلمية تعاني من ثغرات هامة :ـ

١ ـ الخطورة في جمع بيانات متنافرة ومتعددة دون أن يكون هناك نظرية يستهدى بها في التفسير أو تعطي المقارنة بين المتغيرات معنى محدداً .

٢ ـ إن الحصول على البيانات الخاصة بالصراع في كثير من الأحيان تكون من الصعوبة بمكان بحيث أن النقص فيها يؤدي الى انحرافات في النتيجة التي نتوصل لها .

٣ ـ إن غياب النظرية الهادية يؤدي في بعض الأحيان الى مقارنة موضوعات غير مترابطة وليس بينها تلك الصلة الهامة .

٤ ـ إن مقارنة دول متباعدة عن بعضها في سلوكها الصراعي تجاه بعضها البعض وفي ظل الظروف الحالية من التشابك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يخلق مشاكل عديدة في التحليل [مثل العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، أو بريطانيا مع فرنسا أو ألمانيا مع اليابان أو أفغانستان وأثيوبيا . . . الخ] .

٥ ـ إن ثمة مشكلة في عدم التمييز بين أنماط الصراع : العنيف وغير العنيف ، السياسي وغير السياسي ، المنظم وغير المنظم ، الحكومي وغير الحكومي ، الصراع المدفوع بعوامل داخلية والصراع المدفوع بعوامل خارجية .

كل هذه المعضلات تستوجب إجراء المزيد من التدقيق عند دراسة العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي في المجال المخبري .

الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالصراع

يمكن لنا التعرف على المنهجية التي تدرس بها المدارس الاجتماعية الصراع من خلال دراسة ظاهرة الثورة مثلاً ، إذ أن خطورة الأسلحة النووية قللت الى حد بعيد من احتمال نشوب الصراع العسكري المباشر بين القوى العظمى والنووية منها خاصة ، كذلك إن نظم التحالفات ساهمت هي الأخرى في تقليص الخطر الذي يمكن أن تواجهه الدول الحليفة للدولة العظمى لا سيما من حيث الهجوم العسكري ، ولذا فإن الوضع السياسي الاستراتيجي الحالي يحمل على التحول في طبيعة وبؤ رة الصراع السياسي الأهم في العالم المعاصر الى ميادين أخرى يطرحها علماء الاجتماع كمصادر للصراع وتزداد بشكل واضح وان تباينت مستوياتها في العالم مثل التناقضات الاجتماعية الاقتصادية ، أو الدوافع العدوانية الناتجة عن الاحباط ، أو عدم الاتساق المعرفي الناتج عن تباين بين ما في الذهن وما في الواقع ، الانسحاب ـ الانطوائية ـ والغربة في النظم الاجتماعية القائمة . . . الخ .

كذلك فإن وسائل الاتصالات عمقت من الفجوة بين الحاجات المتوقع إشباعها وبين الحاجات المشبعة فعلاً [وسائل الاتصالات تثير مجموعة من الاحتياجات من خلال مشاهدة ما في المجتمعات الأخرى أو عن طريق التوعية وعندما يقارن المشاهد أو القارىء أو المتلقي بشكل عام بين ما لديه وما في العالم يحدث الإضطراب] وثمة من يرى أن هذا العنصر هو المسؤ ول الأول ـ وان كان غير كاف لوحده ـ عن الصراعات الداخلية .

وفي العالم الثالث بشكل خاص ـ افريقيا ، آسيا ، أمريكا اللاتينية ـ قلّما تتمكن عملية التطوير أو التنمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية من الاستجابة للطموحات المتزايدة لأفراد هذه المجتمعات ، بل إن هذه المشكلة موجودة ـ بشكل يختلف في حدته ـ في أكثر دول العالم تصنيعاً أو تطوراً بما في ذلك الولايات المتحدة . والملاحظ أن عملية التنمية لا تنتج آثاراً متساوية بالنسبة لجميع الأفراد الذين يتوقعون الاستفادة منها .

أما من حيث دور وسائل الاتصال ـ كما أسلفنا ـ فإنها تفرز مقارنات ليس يين

الدول الغنية والفقيرة فقط ، بل وفي داخل نفس المجتمع بين ذوي الامتيازات وبين المحرومين منها سواء في البلاد الأكثر والأسرع تطوراً ، أو البلاد المتخلفة ، وفي بعض الأحيان يلاحظ أن أصحاب الامتيازات يعانون من حالة اغتراب عن المؤسسة التي حققت لهم الوفرة والثروة ، فيثورون ضدها ويعملون على انهيارها ، وهنا نشير الى أنه في الدول الغنية والفقيرة فإن الصراع الداخلي يتأثر بشكل حاسم بانهيار الميكانيزمات التقليدية التي كانت تحفظ للمجتمع توازنه .

والثورة مفهوم قديم في الدراسات الاجتماعية ، ففي اليونان القديمة يعزو أرسطو المشاعر الثورية الى التناقض بين رغبات الفرد وواقعه المدرك ، ويرى الثورة تنبع من عدم الاتفاق السياسي على القاعدة التي سينظم على أساسها المجتمع ، كذلك أبدى ثوكيديدس وهوبز ولوك وميكافيللي . . . الخ اهتماماً بالتغير الدوري في أشكال الحكومات والتدخل الأجنبي في الثورات ، ودراسة الأسباب « الطبيعية » والمبررات الأخلاقية والسياسية للثورات ، وديناميكية الثورة ، ودور الخيانة في التغيير السياسي العنيف ، وتعبئة الحكومة لطاقاتها كأداة لضمان الاستقرار الداخلي وقمع الانتفاضات ضدها .

وقبل مرحلة الثورة الفرنسية ، يلاحظ أن الثورات في أوروبا كانت لا تستهدف أكثر من تغيير أشخاص في الحكومة وقلما يوجه الهجوم نحو النظام السياسي القائم ، بينما كما يلاحظ أحد الباحثين تتجه الثورات الحديثة الى النظام نفسه لتتخلص من النظم القديمة وكأن التاريخ يبدأ من جديد .

ويمكن القول ـ إذا استبعدنا العامل الايديولوجي كسبب للثورة ـ أن الثورة المعاصرة تتصف بمجموعة من العواطف المبنية على أفكار مثالية كالشعور بأن النظام يتجه نحو تحول عميق في قيمه وهياكله وحتى في السلوك الشخصي لأفراده، فالثوري يرسم صورة جميلة للواقع القادم ويحاول أن يعمم هذه الصورة بين الجماهير ليحضّها على العمل الثوري . . . فهو دائماً يتحدث عن ـ المزيد من الحرية ، المزيد من المساواة ، المزيد من الوعي ، المزيد من السلام والعدالة والكرامة . . . الخ ، والثوري المعاصر يركز طوباويته في المستقبل كالقول بأن إنجاز الثورة ليس ممكناً فقط بل وحتمي ، وتلعب العقيدة الثورية دوراً في تدعيم واستمرار النضال رغم قسوته . . . فتصور حياة تخلو من كل أشكال الإضطهاد مسألة كافية لتبرير المعاناة

والخوف والفوضى التي ترافق الثورة . . . فالمعاناة الحالية هي التي تصنع السعـادة القادمة . . . . !!

ويقدم لنا جيمس ميزيل تصوراً عميقاً حول الدور الذي تلعبه الفئة المثقفة (القلقة في الثورات التاريخية) فيقول[٥٦] « إن الفكر البشري مشغول بسعي دائم لتحقيق انتصار العقل في المجتمع ، وهذا السعي يواجه الفشل والنجـاح على حد سواء . . . . ويمكن القول الى حد ما أن كل قفزة فكرية مفاجئة الى الأمام تصل الى نهايتها لتنتج شكلاً من الاستبداد الذي يقيد المفكرين ويحرر الغوغاء أو التجمعات المنظمة أو البيروقراطيات في المجتمعات السلطوية . . . كيف ؟ « إن المفكرين هم الذين يمهدون أرضية الثورة بتفسيراتهم وحلولهم ، والثورة تبدأ عندما يطرح العقل شكلاً جديداً لتحقيق الحرية ، وهنا تصبح الروح التوّاقة للحرية عدواً للعقـل ، وتمـوت الثورة نتيجـة للتنظيم الزائد عن حده أو نتيجة الرعب أو الإضطهاد أو ربما العودة للوضـع السابـق أو الشعـور بالغربـة تجـاه الثقافـة الجـديدة ـ الثقافـة الثورية » . أما نظريات ما بعد الحرب العالمية الثانية فتربط الثورة بالفجوة في توزيع القوى السياسية والاجتماعية خاصة عندما تكون هذه الفجوة واسعـة إلى حدٍ غـير محتمل ، فبعض القوى الاجتماعية المستفيدة من التقدم تحاول الاسراع بالتقدم بشكل أكبر مما يحتمله النظام الاجتماعي وهنا تحدث الأزمة ، حيث يزداد عدم الرضـا عن توزيع النتاج الاقتصادي ، أو توزيع الامتيازات والسلطات الاجتماعية والسياسية ، وتصبح القيم التقليدية موضع تساؤ ل ، وتتصارع الاسطورة الاجتماعية الجديدة مع القديمة ، ويصبح المثقفون في حالة اغتراب عن النظام ، وينتقل هؤلاء المثقفـون بشكل تدريجي من نقطة النقد فقط للنظـام الى نقطـة التخلي عن الـولاء السياسي للنظام ، وتبدأ النخب الحاكمة تفقد ثقتها بنفسها وبقدرتها على الحل أو السيطرة على المشكلات القائمة وتتشكك في معتقداتهـا ، كما أن النخـب القديمـة تزداد ضيقـاً لتحول دون استيعابها للنخب الجديدة ويؤ دي ذلك الى تسارع الاستقطاب داخل المجتمع ، وتشتد حدة الدعاية ضد المؤ سسات القائمة من خلال الشعارات . وهنا يلتحم المثقفون بصفوف الثورة وتزداد مطالباتهم بالتغيير الجذري ، أمـا العنـاصر السياسية المعتدلة فستجد نفسها أضعف من القدرة على التوفيق بـين دعـاة التغيير السريع والذين يرفضون أي تغيير ، ونقطة الانفجار في الثورة تكون عندما تصل

أدوات الضبط الاجتماعي خاصة الجيش والبوليس الى مرحلة الانهيار أو تنحاز لصفوف الثائرين أو عندما تبدو الحكومة في وضع عاجز عن القدرة على الاستخدام الفعّال لأدوات الضبط الاجتماعي . . . هذه الخلاصة في توصيف مراحل الثورة وضعها عام ١٩٣٨ كرين برينتون ويبدو أن الفترة الممتدة منذ ذلك الحين حتى الآن لم تفرز أي تقدم نظري يتجاوز هذه الصورة .

وخلال العقد الأخير ، يبدو أن علماء الاجتماع أقل اقتناعاً بقدرة النظريات القديمة على تفسير الثورات في دول العالم الثالث ، لا سيما وأن معظم حروب العصابات التي جرت في هذه الدول عقب الحرب العالمية الثانية ظهرت في ظروف بيئية مختلفة عن تلك الثورات التي عرفها التاريخ الأوروبي ، غير أن بين النموذجين من الثورات ـ الأوروبية والعالم الثالث ـ بعض عناصر التشابه التي قد تسمح بتطوير نظريات دراسة الثورة من خلال تكييفها طبقاً للتغير في البيئات ومستوى التطور في العلوم الاجتماعية ، فقد لاحظنا في الصفحات السابقة أن الكثير من علماء الاجتماع المعاصرين وصنّاع القرار يعزون الثورات في العالم الثالث الى الاحباط الناجم عن الحرمان الاقتصادي الواسع .

ويؤكد تيد روبرت غور على دور الحرمان لا سيما الناتج عن المقارنة بين التوقعات بالمنفعة وبين معطيات الواقع الموضوعي ، ولكن هذا الحرمان لا يقتصر على الجانب الاقتصادي بل إنه يتجسد في المجالات النفسية والاجتماعية والسياسية على عكس النظريات التي تحصر الحرمان في ذلك الذي ينشأ عن حالة الفقر ، وقد جرت دراسة لإيجاد العلاقة بين العنف والمستوى الاقتصادي المتدني ، فقد لاحظ وزير الدفاع الامريكي السابق روبرت مكنمارا في خطاب له عام ١٩٦٦ أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٦ أن ٨٧ ٪ من الدول الأكثر فقراً و٦٩ ٪ من الدول الفقيرة و٤٨ ٪ من الدول ذات الوضع الاقتصادي المتوسط شهدت أعمال عنف حادة ، واستنتج من ذلك العلاقة القطعية بين العنف والوضع الاقتصادي ، وبالتالي إمكانية التنبؤ بأن العنف سيكون في الدول ذات الوضع الاقتصادي الأفقر مقاساً بمستوى دخل الفرد .

غير أن الفرضية السابقة تطرح بعض التساؤلات عن صحتها ، فالعنف في صورته الحادة لا يحدث بالضرورة في كثير من الدول الأكثر فقراً بالرغم من أنه يحدث

في الدول الفقيرة أكثر من حدوثه في دول الوفرة ، كذلك فإن التصنيف الثلاثي للدول ـ أكثر فقراً ـ فقيرة ـ متوسطة ـ يحول دون الوصول الى نتائج دقيقة ، إذ أن الدول في داخل كل مجموعة وبين المجموعات تتفاوت فيما بينها في عدد من الجوانب الأخرى الى جانب المستوى الاقتصادي ولا بد لتلك الجوانب أن تكون ذات أثر بشكل أو بآخر في تفجر الصراع ، وفي الحقيقة فإن التعميم في العلوم الاجتماعية يؤدي في كثير من الأحيان للإفراط في تبسيط الظواهر المعقدة ، وربما تتضمن دراسة مكنمارا مبالغة في الافراط ، فالعنف يميل للانحسار في المجتمعات نتيجة التنمية الاجتماعية في أبعادها المختلفة التي يمثل الاقتصاد إحداها وليس بالضرورة أهمها ، كذلك ، وعلى الرغم من ربط حالة الفقر غالباً بالسلوك العدواني والاجرامي ، فإن الدول الأكثر غنى ليست بمنأى عن العنف إذ أن فيها من العناصر التي تهيىء الجو له . [عناصر غير اقتصادية أحياناً] ، بل يمكن لنا أن نشير الى عدد من الدول الفقيرة التي تشهد « عدم عنف » أكثر مما تشهده دول أفضل منها نسبياً في الوضع الاقتصادي .

إن العوامل الاقتصادية لعبت دوراً هاماً دون شك في العديد من الثورات ، ولكن لا بد من تحليل هذه العوامل في ارتباطها مع عوامل أخرى مثل العوامل السياسية ، الاستراتيجية ، الثقافية ، الاجتماعية والنفسية التي لا يمكن حصرها في إطار اقتصادي بحت ، لأن ذلك يعني منهجاً ضيقاً لتفسير الأوضاع الثورية .

التحديث الاقتصادي الاجتماعي وعلاقته بالصراع

من بين النظريات التي تثير اهتماماً كبيراً ـ ولا سيما لاستفادتها من وفرة المعلومات ـ في تفسير الصراع ، تلك التي تربط الصراع بالتطور الاجتماعي والتغير ، فيقول جيمس روزينيو أن ثمة علاقة طردية بين سرعة معدل التطوير الاجتماعي وبين العنف الداخلي في المجتمع ، بينما أرنولد فيلدمان يرى أن التغيير يساهم في زيادة احتمالات العنف بدلاً من إرضاء المتذمرين ، ويعتقد كثير من الباحثين الآن أن إمكانيات الثورة والاحباط الاجتماعي هما أكثر في الدولة التي تشهد حراكاً اقتصادياً واجتماعياً من تلك الدول الراكدة ، مع الإشارة الى أن عدداً قليلاً من الدول هي التي لم تشهد درجة نسبية من التحديث ، ولكنه يحدد التحديث بأنه ذلك الذي يفرض من الخارج كالاستثمارات الأجنبية أو ذلك الذي يتمثل في نزوع داخلي للتحول من

موقف القبول القدري(Fatalistic) للأشياء الى موقف المطالبة بتغييرها ، ويعبّر مانفريد هالبرن عن هذه النقطة بقوله « عندما يدرك فلاحو منطقة الشرق الأوسط لأول مرة أن نظام حياتهم يمكن أن يتغير تماماً وان ثمة من يحول دون قيامهم بذلك . . . تكون بذور الثورة في تلك المنطقة قد زرعت ، بل ان كرين برينتون يرى أن الثورة هي « ابنة الأمل أكثر منها ابنة اليأس » ، على أن لا يفهم من ذلك كله أن الأوضاع الاجتماعية والنفسية لزعماء الثورة أو للنشيطين من أتباعهم أو للجماهير التي توجه لها دعوات الثورة هي على نفس القدر من الأهمية ، ففي التفاعل بين هذه العناصر ثمة علاقة جدلية بين اليأس الاجتماعي والنفسي والأمل السياسي الثوري .

الطموحات والاحباط

عندما يشعر شعب معين أن أوضاعه تتحسن بشكل تدريجي من عام لآخر وبمعدل معقول ، فإن إصغاء هذا الشعب لدعوات الثورة لن تكون مسألة محتملة ، غير أن قطاعات في ذلك الشعب قد لا تشعر بتغير مماثل في أوضاعها فيصيبها الاحباط ، كما أن قطاعات مختلفة من الشعب ـ عندما تدرك توزيع المنافع الناتجة عن التطور ـ من المحتمل لها أن تتحرك للأمام وان كان بمعدلات مختلفة . ولكن بعضها قد لا يقدم على أية حركة بل ربما يخسر من مركزه ، وهذه الظاهرة تحدث دائماً في الدول النامية بما في ذلك أكثرها تطوراً ، وانتشار وسائل الاتصال سهل عملية مقارنة الجماعات لأوضاعها بأوضاع الآخرين [سواء داخل الدولة أو الجماعة أو العالم] ، وقلة من الفئات حتى في أكثر الدول تطوراً هي التي تتطابق طموحاتها مع حقيقة وضعها ، وهنا نأتي الى ما ذكره جيمس ديفيز أن الفجوة بين ما يريده الأفراد وبين ما يحصلون عليه قد تكون فجوة يمكن تحملها أو لا يمكن تحملها ، [أي درجة تحمل الاحباط] ، ولكن يبدو من الصعب تحديد النقطة التي تكون فيها الفجوة [الاحباط] غير محتملة وبالتالي حدوث الثورة لأن ذلك يعتمد على متغيرات ثقافية وسياسية وسيكولوجية أخرى الى جانب العوامل الاقتصادية التي يمكن قياسها ، وإدراك الفجوة قد يعتمد على الأسلوب الذي يستخدمه التنظيم الثوري في الانتفاع من أدوات الاتصال لتكريس صورة الفجوة ، ويرى ديفيز أن خطر الصراع الثوري يزداد حدة عندما تحدث انتكاسة اقتصادية مفاجئة في مجتمع يسير في طريق طويل نحو التنمية ، غير أن نظرية ديفيز تبدو أفضل لو طبقت على مجتمعات أصغر من

الدول وعلى متغيرات أكثر من مجرد التغير الاقتصادي، مثلاً لو طبقت على المجموعات الفرعية داخل الدولة التي تدرك أنها تعاني من تراجع في مركزها في نطاق النظام الاجتماعي كنتيجة للتغير التطوري .

عدم الاستقرار السياسي والاحباط

يطابق أيفو. ك وروزلند فيرابند بين الاستقرار السياسي والسلوك العدواني الذي ينجم عن إحباط اجتماعي لم يسمح له بالتنفيس . ويرى الباحثان أنه يمكن التنبؤ بالاستقرار السياسي مع استمرار حالة الاحباط لا سيما إذا كان المجتمع لا يشارك كله في الإحباط أو إذا توفرت إمكانية لإيجاد حلول للاحباط ، أو إذا كانت السلطة قهرية تحول دون النشاطات العدائية العلنية ضدها أو إذا أمكن تحويل الدافع العدواني ضد الأقليات أو الدول الأخرى ، أو كثرة أعمال العدوان الفردية التي تمثل متنفساً للاحباطات ، ولكن في حالة اختفاء مثل هذه العوامل فإن السلوك العدواني الجماعي يكون متوقعاً مع وجود الإحباط ، وفي أكثر الحالات تطرفاً يتخذ عدم الاستقرار السياسي شكل المظاهرات ، الإضرابات ، الاعتقالات الواسعة اغتيال الشخصيات السياسية البارزة ، الاعدامات ، الارهاب والتخريب ، حرب العصابات ، الحرب الأهلية ، الانقلابات . . . الخ .

وفي إشارته لطبيعة الاحباط في عملية التحديث يقول فيرابند « إن التباين الكبير بين الأهداف التي يطرحها النظام ـ النظام بالمعنى الشامل ـ وبين مستوى تحقيق وإنجاز هذه الأهداف يوفر الفرصة لإحباط يصل أعلى درجاته في منتصف المرحلة الانتقالية تقريباً بين المجتمع التقليدي وبين إنجاز التحديث أو التطوير ، وتتسم هذه المرحلة الوسطى أو الانتقالية بأن الأفراد فيها يبدأون في إدراك معنى التطوير والتحديث ـ نظرياً ـ ولكن في نفس الوقت يكون الإنجاز الفعلي في ميدان التحديث متخلفاً عن هذا الإدراك ، في حين في المرحلة ما قبل الوسطى ـ أي قبل الانتقالية ـ لا يكون هناك إدراك لمعنى التحديث ، ولذا فإن المجتمعات التقليدية [مجتمعات مرحلة ما قبل الوسطى] ، والمجتمعات المتطورة [مرحلة ما بعد الوسطى] أكثر استقراراً من المجتمعات التي تمرّ بفترة انتقالية » .

غير أن وجهة النظر السابقة تغفل حقيقة أن كل مجتمع في ظل التغير الاجتماعي المتسارع خلال عملية التحديث يتضمن القطاعات الثلاثة التي أشير لها أي القطاع

المتطور والانتقالي والتقليدي ، ولكن قيمة الدراسة السابقة تكمن في إثارتها لنقطة المدى الذي تؤثر فيه عمليات التحديث الفرعية - الجزئية - في حدوث الاحباط والصراع ، ولكن هذه الظاهرة - الاحباط والصراع - نتيجة شبكة معقدة من العوامل التي جرى تحليلها في أدبيات المجتمعات المتطورة .

الانهيار المجتمعي والصراع

من العسير في نظرية العلاقات الدولية أن نتفحص بالتفصيل مختلف جوانب التنمية التي تساهم في التأثير على بيئة الصراع ، غير أن على الباحث أن يبقى واضعاً ذلك في اعتباره .

فمع هجرة السكان من الريف الى المدينة ، بدأت القيم الدينية والنماذج الثقافية التقليدية تنهار في أوساط المثقفين وطبقة المهنيين والجماعات الحرفية وقطاعات أخرى من جماهير المدينة ، ويتم استيراد التكنولوجيا وتتسع شبكة المواصلات والاتصالات وترتفع نسبة التعليم وتتسارع التعبئة الاجتماعية ، وتبدأ الأسرة وأنماط الترابط الاجتماعي التقليدية تنهار - وتبدأ طبقات اجتماعية اقتصادية جديدة تظهر بحكم تغيير وظيفة المجتمع نفسه مع أن حدة الانتماء الى هذه الطبقات تكون أقلّ منها في الطبقات التي حلّت محلها . . . . تلك هي ما وصفه العالم الاجتماعي الألماني فرديناند تونيز في أواخر القرن التاسع عشر في إشارته للانتقال من المجتمع الى المؤسسة ، وأياً كانت صحة هذا الوصف ، فإن الفرد الذي يتنقل كثيراً ويحمل انطباعات مختلفة عن العالم من وسائل الاتصال ، ويجد نفسه مضطراً لأن يتكيف مع الواقع الجديد غير أنه لا يجد من يرشده في عملية التكيف هذه يصبح في حالة اضطراب لا سيما نتيجة الاعجاب والخوف من التغيير الذي يراه ، وهنا يشير ادوارد شيلز الى المثقفين في العالم الثالث فيقول انهم معجبون بالثقافة الأجنبية ولكنهم يشعرون بالنقص فيما يخص ثقافتهم ، كما أن المثقفين الذين يتخلّون عن القيم والثقافة الدينية يتصرفون بشكل مختلف عن الطريقة التي تعلموها في شبابهم ، ولكن ربما ينشأ لديهم شعور بالذنب يحاولون التخلص منه بإفراغ عدوانيتهم ضد جهات خارجية تسببت في التغير الاجتماعي - كالقوى الأجنبية -، ويصبح التعصب القومي وسيلة لإستعادة الاحترام الذاتي .

وتجد الحكومات في دول العالم الثالث التي تفتقر للقدرة على التخطيط

الاقتصادي صعوبة في إكراه الجماهير على قبول الحرمان الاقتصادي الحالي من أجل تشجيع التوسع الاقتصادي في المدى الطويل ، إذ أن التطور أو التنمية ، يحتاج الى فترة طويلة من عدة نواح : ـ تعديل أو تخفيف الدوافع الاجتماعية ، ظهور كفاءات إدارية ، رغبة القيادات التقليدية في دخول النظام الجديد لتأخذ حصتها من المنافع ، الاصلاحات الإدارية ، . . . الخ ، وكل هذه المسائل الرئيسية التي تحتاج « لصبر طويل » تكون بمثابة أسباب إحباط لمن لا يتمتعون بقدرة على « الصبر » ، وربما يكون التطور التدريجي أحد أسباب الاحباط « للجشعين » [أي للذين يريدون أن يحصدوا المنافع في وقت قصير] ، إضافة لذلك ثمة أسباب أخرى تزيد من أعباء الحكومات في الدول النامية مثل التضخم السكاني والنقص في المواد الغذائية وما يرافق ذلك من ظواهر مرضية .

وتتزايد احتمالات الصراع في المجتمع طبقاً لما يراه السوسيولوجيون والأنثربولوجيون بانهيار ميكانيزمات التماسك داخله ، مثل إحلال العلمنة محل التقاليد الدينية ، غير أن ظهور القومية خاصة إذا عبرت عنها قيادة كارزمية قد يكون كافياً لحفظ التماسك الاجتماعي لا سيما إذا ترافقت هذه الظواهر ـ قومية ، قيادة كارزمية ـ مع وجود عدو خارجي يمكن أن تحول المشاغر العدوانية نحوه ، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الصراع بين القوى داخل المجتمع تختفي وتبرز طبقاً لدرجة التماسك الاجتماعي في ذلك المجتمع ، وتلعب أدوات الاتصال أو وسائل الاعلام دوراً في تشكيل الكيفية التي يوجه بها الشعور العدائي نحو الخارجي ـ إذ أنه ربما يتجه الى أكثر من جهة أو يتخذ طبيعة عشوائية ، وهنا يكون دور القيادة السياسية التي تحدد قنوات تصريف هذه المشاعر وتوحدها باتجاه هدف معين ، والدول التي تحكمها حكومات ضعيفة تحاول أن توجه هذه المشاعر نحو عدو خارجي [غير أنه في بعض المناطق يصعب إجراء مثل هذا التوجيه نتيجة التماثل الثقافي لأعضاء هذا النظام الاقليمي] ، أما الثورة فإنها تحاول أن توجهها ضد الحكومة العاجزة ، على أنه لا بد من الإشارة الى أنه لا الثورة ولا الحرب ينفجران بشكل عرضي أو عفوي ، وإنما يحتاجان الى درجة كبيرة من التنظيم والتخطيط .

على أن النظرية الكلية أو العامة تنبه الى أنه في الوقت الذي يخضع كل شخص الى نفس القوانين البيولوجية والسيكولوجية ، إلا أن القدرة على التنبؤ فيما يخص

الصراع الاجتماعي هي مدى الإحاطة بالبيئات الاجتماعية المتباينة التي يمكن أن تكون مسرحاً للصراع ، وينبه الأنثربولوجيون الى أن ثمة شعوباً بدائية تطغى عليه الصبغة الحربية ومستعدة لخوض الحرب لأي سبب أو حتى بدون سبب في حين ثمة شعوب أخرى يندر أن تجد كلمة الحرب تتداول في لغتها ، غير أن من الصعب علينا أن نقسم المجتمعات الى مجتمعات حربية أو سلمية بل يلاحظ أن المجتمعات تتأرجح بين النموذجين ، ففي وقت معين تجد المجتمع سلمياً ولكنه قد لا يكون كذلك في فترة أخرى ، ونسبة السلمية الى الحربية قد تتغير من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر ، ومن هنا فنحن لا نرى صحة في ما ذكره هوبز أن الحرب هي سمة الطبيعة أو الفرض المقابل الذي أتى به روسو من أن طبيعة الانسان طبيعة سلمية ولكن أفسدتها المدنية ، بل إن الصراع والتعاون وجهان للعملية الاجتماعية ومن الصعب اعتبار أحد الوجهين أهم من الآخر كما أن طغيان إحداهما على الآخر مسألة نسبية تتغير زماناً ومكاناً .

إضافة الى ذلك ، قد نجد مجتمعاً متماسكاً الى درجة بعيدة ولديه القدرة على خوض الصراع الخارجي في مرحلة معينة من تاريخ ذلك المجتمع ، لكننا نلاحظ أن هذا المجتمع قد تفكك وانهار واحتدمت بداخله الصراعات في مرحلة أخرى ، وهنا لا بد من الإشارة الى أن الباحث الاجتماعي عندما يريد أن يقرر ما إذا كان مجتمع معين في حالة تماسك أو تفكك يواجه غموضاً أو لبساً في تحديد المعايير فمثلاً قد تكون الزيادة في حجم الاتصالات أو المدارس أو المرافق ، مؤشراً للتكامل عند باحث معين ولكنها قد تكون عند الباحث الآخر تتمثل في معدل الجريمة ، إنحسار تأثير المؤسسات التقليدية في المجتمع ، والمظاهرات وأعمال الشغب ، وهنا قد يصل الباحث الأول الى نتيجة مخالفة للثاني ، بل ان نفس المعيار قد يخضع لتباين في التفسير ويتأثر بالفلسفة الاجتماعية التي يتبناها الباحث .

والملاحظة العامة ان المجتمعات تعرف التماسك والتفكك جنباً الى جنب في المرحلة الانتقالية أما الخلاف بين علماء الاجتماع حول هذه المسألة فهذا لا يعني أنهم بالضرورة في وضع أسوأ من الخلاف بين الفيزيائيين حول ما إذا كان الكون يمر في مرحلة بناء أم انهيار .

الانهيار المجتمعي : السؤال الحاسم

عندما يطرح الباحث سؤ الاً يتصف بالعمومية الواسعة فإنه لا يحصل الا على إجابة محدودة ، وبدلاً من أن نحاول التعميم في بعض القضايا كالتماسك والتفكك أو الانهيار لمجتمع ما ، ربما يكون من الأفضل لنا أن نختار عدداً قليلاً من الملامح الرئيسية ـ التضاريس الاجتماعية ـ لمجتمع معين ونخضعها للدراسة ، فالباحث السياسي يسعى الى معرفة بعض المسائل مثل :

١ ـ درجة المشاركة أو عدم المشاركة بين الفئات الاجتماعية في النظام السياسي .
٢ ـ قدرة النظام السياسي على الاستجابة المرنة للمطالب المقدمة اليها وقدرته على تقديم ما يكبح احتمالات التغير الثوري .
٣ ـ مدى وفعالية الضبط السياسي والاجتماعي ، ومدى القبول بالوسائل المستخدمة لتحقيق هذا الضبط أو التحكم .

كما أن الباحث السياسي من زاوية أخرى مهتم بتوفر المعلومات عن بعض الموضوعات أو الخصائص :

١ ـ المدى الذي يعتبر الأفراد فيه أنفسهم موالين أو غير موالين للنظام .
٢ ـ مدى مشاركة الأفراد في الانتخابات ، دفع الضرائب ، تأدية الخدمة العسكرية ، والتعبير عن التأييد للنظام العسكري .
٣ ـ هل استوعب النظام القائم المثقفين الذين تعلموا وتثقفوا داخله أم أنه استبعدهم ويشعرون تجاهه بالاغتراب .
٤ ـ هل لبنى المجتمع صمامات أمان يتم من خلالها تنفيس الطاقات الاجتماعية مثل التنافس الاقتصادي أو خلق قنوات تفسح المجال للنقد والتعبير عن الآراء الجديدة أو إفساح المجال للشُحن والدوافع الانسانية والدينية أو التنافس الرياضي . . . الخ .
٥ ـ ما نوع المؤ سسات الاجتماعية الموجودة في المجتمع ونسبة الاستقرار والتماسك فيها والاتجاه الذي تأخذه داخل النظام « الكنيسة ، نقابات العمال ، إتحادات الفلاحين ، الإتحادات المهنية ، الأحزاب السياسية . . . الخ » .
٦ ـ نماذج توزيع القيم ، والسلطة السياسية ، والمنافع الاقتصادية بين مختلف قوى المجتمع .

٧ ـ نسبة العداء الذي تشعر به الجماعات داخل المجتمع تجاه بعضها بعضاً وتجاه الجماعات الخارجية .

ويمثل العنصر الأخير[رقم ٧] عاملاً ذا أهمية لدارس العلاقات الدولية لأنه يحدد له ما إذا كان الاتجاه العام داخل المجتمع نحو حرب خارجية أو نحو ثورة داخلية ، وهنا نأتي الى صلب الفرضية السياسية ـ التي لم يبرهن عليها بشكل كاف ـ وهي أن الحكومات تؤجج مشاعر الحرب تجاه القوى الخارجية لامتصاص حالة تمزق داخلي يهدد بالثورة ، والملاحظ أن تحقيق هذه المسألة يعتمد على نسبة التباين بين الجماعات الداخلية قياساً لنسبة التباين مع الجماعات عبر الحدود ، فإذا كان التباين ـ العرقي ، اللغوي ، الديني ، القبلي أو القومي ـ أشد وضوحاً عبر الحدود فإن في ذلك ما يساعد الحكومة على الذهاب للحرب أما إذا كان التباين أشد وضوحاً داخل الحدود فإن الذهاب للحرب قد يكون عاملاً رئيسياً في اشتعال الصراع الداخلي ، بل إن هذه المسألة الأخيرة تزداد حدة إذا كانت إحدى القوى الداخلية تمثل امتداداً أو فرعاً لقوة في الدولة الأخرى [قبيلة على جانبي الحدود مثلاً] ، على أن التباينات العرقيةداخل المجتمع ـ سواء ذهب للحرب أو لم يذهب ـ هي من الموضوعات التي سيسعى كل من الثورة والحكومة لاستغلالها .

لقد شرح لنا الباحثون الظروف الاقتصادية والسيكولوجية والسياسية والاجتماعية التي تخلق الصراعات الثورية ، غير أنهم لم يقدموا لنا أسبابها بالتحديد الدقيق لأن ما ذكروه يمثل عناصر هامة ولكنها غير كافية ، فقد تتوافر كل الظروف التي أشاروا لها : الاحباط ، الاغتراب ، عدم الاتساق المعرفي ، الشعور بالخطر ، تباين مستويات التغيرداخل المجتمع ، العداء التاريخي بين الجماعات ، انهيار شبكة الاتصالات ، ولكن الصراع لا ينفجر ، إذ لا بد من جهة تتخذ قراراً بذلك ، ولكن القرار لا يتخذ إلا بعد اتمام بناء أدوات إدارة عملية العنف وتوجيه النزعات العدوانية نحو جهة معينة ، ومن هنا يبدو لنا أن **حلقة الوصل بين مؤسسات الصراع والوضع الاجتماعي والنفسي هم عدد قليل من الأشخاص في قيادة الثورة** المزودين بخبرة خاصة وببصمات البيئة التي شكلت شخصيتهم .

القيام بالثورة

نحن نتساءل مع لورنس ستون : ما الذي يجعل من الإنسان ثورياً ؟ ما هي

العناصر ـ بالتحديد ـ في شخصيته [الرغبة في القوة ، المغامرة ، حب الظهور ، الشعور بالواجب] وفي خلفيته [طفولته ، علاقته بوالديه ، انخراطه في المجتمع ، ثقافته ، الدين ، السفر ، القراءة ، التدريب العسكري السابق ، اتصالات بقوى تنظم الصراع وتديره] . . . . ثم ما الذي يدفعه لأن يقرر إسقاط النظام بالقوة بدلاً من العمل على إصلاح النظام من داخله ؟ ثم هل قادة الثورة مدفوعون بنفس الدوافع التي تحرك الجماهير ـ كالحرمان الاقتصادي مثلاً ـ ؟ لا بد أن خصائص أو سمات رئيسية تتوفر في شخصية النخبة الثورية تحركها . . . فالنخبة والجماهير يختلفان تماماً في رد فعلهما تجاه الإحباط وفي مصادر الإحباط لكل منهما ، إذ قلما يأتي قادة الثورة من أكثر الطبقات فقراً ، بل ان أغلبهم ينحدرون من طبقات وسطى خبرت الحرمان الاقتصادي أقل من غيرها ، وهذا يرجح أن حرمانها له طابع سيكولوجي أكثر منه اقتصادي ، إن ما يريدونه ـ عناصر النخبة الثورية ـ هو الحصول على الشهرة أو المشاركة في السلطة السياسية أو تحقيق وضع الشخصية الكارزمية التي تناضل من أجل العدالة . . . بل المجازفة والخطر قد تكون من عوامل ذلك ، بل في بعض الأحيان ـ قد تكون المسألة مرتبطة بمرض نفسي .

وبعد أن يتمكن الباحث السياسي لا من تقديم نظرية تفسر وتشرح أسباب الثورة فقط ، بل لا بد أن يتجاوز ذلك نحو نظرية تمكننا من التنبؤ بحدوث الثورة ، بعد ذلك ثمة موضوعات أخرى تستحق الدراسة في ظاهرة الثورة .

١ ـ الأهداف السياسية

ما هي الأهداف المتوخاة من إشعال الصراع ، فالثورة المعاصرة عملت على طرد السلطة الاستعمارية وتحقيق الاستقلال الوطني ، أي تغيير النظام السياسي دون تغيير النظام الاجتماعي ، فهل الأهداف هي انهاء وضعية قاسية لأقلية معينة بتحقيق الحكم الذاتي أو الانفصال الاقليمي ، أم تحديد السلطة التي ستخلف الاستعمار بعد رحيله ، أم الضغط للتحول من شكل سياسي لآخر ، بل ربما تبدأ الثورة لهدف رئيسي ولكنها تعدد أهدافها خلال عملية الصراع ، والأهداف المعلنة خلال عملية الثورة قد لا تكون الا محض دعاية لجذب التأييد السياسي ، وتبقى أهداف أخرى حقيقية غير معلنة ، ويبدو أن مقارنة الأهداف الحقيقية بالمعلنة مسألة تستحق الدراسة .

٢ ـ المدة الزمنية التي يستغرقها الصراع الثوري

مع أن ظاهرة الانقلاب التي تستهدف به مجموعة صغيرة من الأفراد الـذين يتمتعون بمركز معين تغييراً في العمود الفقري للحكومة هو ظاهرة صراعية ، إلا أنه أقل من الثورة بكثير ـ فالثـورة الشاملـة تستغـرق فتـرة زمنية طويلـة ـ قد تكون لسنوات ـ فماوتسي تونغ يشدد على النفس الطويل وعلى الحيلولة دون عنصر المغامرة في استراتيجية الحرب الثورية ، بل ان تاريخ الحروب في العالم الثالث من الحرب العالمية الثانية يشير الى أن حرب العصابات يجب أن تحقق أهدافها الرئيسية خلال السنوات الثلاث الأولى ، أما إذا تراوح عمرهـا بـين ثلاث الى تسـع سنـوات فإن احتمالات الفشل تتساوى مع احتمالات النجاح أما إذا تجاوز عمرها العشر سنوات فالأرجح ان تتجه نحو التسوية والمساومة السياسية .

٣ ـ موقع الحرب الثورية

كان الانطباع السائد لفترة من الوقت ان المناطق الريفية هي الموقع الأنسب لممارسة الحرب الثورية ، غير أن علماء الاجتماع غير متفقين في الواقع على ما إذا كانت الأرياف أم المدن هي الموقع الأنسب ، فقد مرت فترة زمنية جرى فيه الطرح المستمر لفكرة ثورة الفلاحين ، غير أن الفلاحين يتصفون بالتمسك بالتقاليد واللامبالاة تجاه العملية السياسية على خلاف البائع المتجول في المدينة ، كما أن الفلاح غير القانع بوضعه يرجح له أن يهاجر نحو المدينة بدلاً من الثورة ، بل إن الثورة في حالة حدوثها في المناطق الريفية يقودهـا من هم من خلفية مدينية ، وعلى أية حال فإن التقسيم الثنائي الحاد ـ ثورة المدن وثورة الريف ـ فقد دلالاتـه نتيجـة اتسـاع دور وسائـل الاعلام .

والملاحظ أن الحرب الثورية كعملية اجتماعية سيكولوجية تسبقها مراحل عنف أولية يقدر لها أن تبدأ في المراكز المدينية حيث الاحتشاد والتعبئة الاجتماعية ، وحيث القيم والمعايير التقليدية الأضعف والتزود الثقافي الأوسع والأسرع وحيث الظواهر السيكولوجية كالإحباط وعدم الاتساق تكون أكثر حدة ، ولكن مراحـل العنف في الحرب الثورية كعملية استراتيجية تبـدأ في المناطـق الـريفية البعيدة جغـرافياً عن عاصمة الدولة .

مما سبق يمكن القول ان مكان الثورة تحدده عوامل واعتبارات عديدة ، فالثورة

قد تسعى لجعل قواعدها في مناطق معروفة بحسها الثوري ، أو مناطق تسهل وصول المحاربين للأهداف السياسية وتوفر الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية ، أو مناطق تعاني من ضعف وجود السلطة السياسية أو هي مناطق يصعب على السلطة التسلل اليها لا سيما افتقارها لسبل المواصلات لتحول دون وصول قوات السلطة - الجيش النظامي - اليها أو مناطق ذات تضاريس جغرافية صعبة ، كالأدغال والغابات والمستنقعات أو أحواض الأنهر أو الصحارى ، بل ان التضاريس السياسية تمثل عاملاً هاماً خاصة فيما يتعلق بالدول المجاورة التي توافق على بناء قواعد أو معسكرات تدريب للعصابات . . . هذا بالإضافة الى عوامل الامداد(Logistic) في تحديد الجغرافيا السياسية لحرب العصابات . .

السلوك الثوري : قضايا رئيسية

ثمة جوانب عديدة - داخلية وخارجية - في الصراع الثوري تستحق الدراسة ، وثمة جوانب ما زال يلفها الغموض للافتقار الى المعلومات التي يصعب جمعها عنها ،فالباحث يسعى لمعرفة تأثير الجوانب المعنوية على القوات الثورية ومعرفة الأسلحة وأدوات الاتصال المتوفرة لدى الجانبين وكيفية مقارنة أهمية هذه العوامل قياساً لاستراتيجية كل من الطرفين ، وكيف تستخدم السلطة والثورة وسائل الاعلام وأيهما أكثر استفادة منها ، ثم هناك مشكلة التعرف على كيفية توزيع الفوائد أو العقوبات الاقتصادية في الصراع الثوري . . . بمعنى كيف تجبى الأموال وكيف يتم اختيار قطاعات من الشعب ليمارس عليها ضغط اقتصادي ، وكيف يوزع المحصول ، ثم لا بد للدارس من البحث في معدلات الانضمام الى الفريقين وتغير ذلك خلال الصراع والخسائر ومستوى تزايد القوة ، والزمن المناسب لجهة دون أخرى . وتأثير الثورة على التطوير الاقتصادي ، وكيف يستجيب النظام القائم لتحديات الثورة ، ثم كيف تنتهي الثورة للفشل أو النجاح وماذا عن الوضع ما بعد الثورة . . . كل ذلك يتناول الجوانب الداخلية للصراع الثوري .

أما خارجياً ، فالمسألة تدور حول تدويل الصراع ، ففي الوضع المعاصر ، فإن أي صراع تتناهى أخباره الى وسائل الإعلام يصبح أحد شؤون العلاقات الدولية ، فالثورة قد تؤدي الى الاتساع والانتشار(Spillover) في المناطق المجاورة ، وقد تؤدي الى مظاهرات عفوية أو منظمة في بلاد بعيدة تأييداً لهذا الجانب أو ذاك ،

كما تلعب شبكة وسائل الاعلام دوراً في تدويل الصراع ، وقد تسعى الثورة لأن تكون لها شخصية دولية بهدف الحصول على مزيد من التأييد المالي أو العسكري أو السياسي . . . الخ ، ويحتل الصراع مركزاً حيوياً في الوضع الدولي عندما يكون موضع بحث من صنّاع القرار في الدول الخارجية والمنظمات الدولية ـ كالأمم المتحدة ـ والأحلاف الاقليمية ـ الناتو ، السيتو وارسو ـ الهيئات الحزبية الدولية ـ مثل الاشتراكية ، الشيوعية ـ أو عندما يكون موضع بحث في المؤسسات الدينية أو المنظمات العرقية أو جماعات الضغط ، هذا الى جانب الأشكال المتعددة للتدخل الخارجي .

تلخيص : العوامل الداخلية والخارجية

إن أكثر ما يهمنا عند دراسة وضع ثوري معين أن نبحث في القيمة النسبية لكل من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد نتيجة الصراع ، فبدون أن ندرك أن المساعدات الخارجية كالمساعدات العسكرية والتي تكون بكمية مؤثرة قد تؤدي الى تحديد نجاح أو فشل الحرب الثورية وبالتالي فإن ما يبدو للوهلة الأولى بأنه صراع داخلي قد يتحول الى صراع دولي علني أو خفي وبالتالي لا يعود الصراع داخلياً .

ويعرف كارل دويتش في هذا السياق ما يسمى الحرب بالنيابة (War by proxy) فيقول « إذا كان طرفي الصراع يعتمدان في قدراتهما الأساسية سواء البشرية أو المعنوية أو المالية أو أي مصادر أخرى على مصادر خارجية فإننا والحالة هذه نكون أمام حرب بالنيابة التي هي « صراع دولي بين قوتين خارجيتين يدار على أرض دولة ثالثة ويختفي وراء مسائل داخلية لتلك الدولة الثالثة ويستخدم رجالها ومواردها وأراضيها لتحقيق أهداف استراتيجية » وفي هذه الحالة تكون الأطراف المحلية قد فقدت عنصر المبادرة والتحكم في الوضع الذي أصبح معقداً دولياً من حيث التخطيط الاستراتيجي والمساومات الدبلوماسية والتفاوض وصناعة القرار السياسي والعسكري . . بل ان هذه الدولة التي يدور على أرضها الصراع قد تصبح مجرد عامل تابع ، فما ان تكون سمعة الدولتين العظميين واردة في نطاق الصراع حتى يظلل ذلك كل العوامل السيكولوجية والاجتماعية لسكان تلك الدولة موضع الصراع ويؤثر على قوة الثورة وطول أمدها ، ويبقى الأمر هكذا حتى تصل الدولتان الى مأزق استراتيجي ـ غالباً مايكون سياسياً لا عسكرياً حيث يتم البحث عن مخرج منه.

الفصل التاسع

الردع النووي ومراقبة التسلح

معنى الردع

ليس ثمة من مفهوم طغى على النظرية الاستراتيجية الدولية خلال العقدين الماضيين مثلما طغى عليها الردع ، فكلمة الردع قلما ترد في كتب العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية ، بل انها إذا وردت فإنها لا تحمل المعنى الذي أصبحت تحمله في عصر الذرة ، وقد أشار بيرنارد بردوي الى التهديد الضمني أو الصريح بالحرب من قبل دولة معينة تجاه دولة أخرى لتمنعها من الاقدام على تصرف معين ، ولكن الكلمة ـ الردع ـ اتخذت لها ايحاءات ومعان خاصة منذ بروز العنصر النووي(٥٧) ، حيث أن الادبيات السياسية أصبحت تستخدمه بمعنى امتلاك الامكانيات النووية لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوى الهجوم وفي نطاق غير محتمل من المعتدي ، بل إن البعض يستخدمه للدلالة على التهديد باستخدام الأسلحة النووية في قتال يدور بالأسلحة التقليدية ، وهذا المعنى الأخير هو الأكثر إثارة للجدل وهو الذي سنتناوله على الفور بالتحليل ، ولكن نشير بداية الى أن الردع لا علاقة له بمستويات الصراع الأقل مستوى من الحروب التقليدية كحروب العصابات .

التطور التكنولوجي والردع

ليس الغرض في هذا المقطع من الدراسة البحث في المتطلبات التكنولوجية التي يجب توفرها لنجاح الردع أو الردع المشترك ، فحسابات الردع مرتبطة بالتطور التكنولوجي المستمر ، ففي عام ١٩٤٥ حدثت القفزة الهامة في قوة النيران ـ قوة الأسلحة ـ إذ إرتفعت من قنابل ذات زنة تصل الى ٢٠٠٠ باوند الى قنابل ذرية ذات

قوة تدميرية تساوي ٢٠ كيلو طن كالتي ألقيت على هيروشيما ونيكازاكي ، وبعد عشر سنوات من امتلاك الاتحاد السوفييتي للأسلحة النووية حدثت قفزة أخرى من القوة التدميرية المقاسة بالكيلو طن الى القوة التدميرية المقاسة بالميغاطن ، وهنا بدأت التوقعات بأن الدولتين العظميين سوف تنتهجا سياسة تجنب الحرب على أساس ان اشتعال الحرب بينهما يعني انتحار مشترك . غير أنه مع نهاية الخمسينات بدأ التحول في الجانب التكنولوجي الذي تجري فيه المنافسة ، فبعد أن كان في نطاق القوة التدميرية أصبح في سرعة الوصول الى الهدف والذي تمثل في الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات والتي تفوق سرعتها سرعة القاذفات الاستراتيجية بحوالي ثلاثين ضعفاً .

وهنا بدأت أصوات التحذير تنطلق ضد الردع النووي أو الاستقرار الاستراتيجي ، ففي عام ١٩٥٩ حذر البرت وولستتر من أن وقف التطور التكنولوجي يعني زيادة احتمالات تعرض الأسلحة الاستراتيجية للهجوم المفاجىء إضافة الى جعل السياسة الدفاعية تواجه صعوبات أكثر ويصبح الردع أقل تأثيراً ، وفي منتصف الستينات من هذا القرن سادت فكرة في أوساط المحللين الاستراتيجيين هي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وصلا الى مرحلة الردع المشترك المستقر نتيجة نشر اعداد من الصواريخ عابرة القارات بشكل يجعل من الصعب تماماً على أي من الدولتين الاعتقاد بقدرتها على القيام بالضربة الأولى ضد الدولة الأخرى دون أن يكون الانتقام على مستوى كبير من التدمير ، هذا مع أن عبارة « مستوى كبير من التدمير » مسألة يصعب تقديرها من قبل الدول سواء لنفسها أو للدولة المعادية ، غير أن الملاحظ أن المحللين الاستراتيجيين بدوا على قناعة بأن دوافع الاقدام على الضربة الأولى خفت الى درجة ملحوظة بين الدولتين ، فبالنسبة لصناع القرار أصبحت الحرب النووية خياراً غير مطروح بل ربما أصبح الأمر كذلك بين أوساط المحللين .[٥٨] .

النظم الدفاعية والهجومية

مع نهاية الستينات بدا للمحللين الاستراتيجيين في أعقاب التطورات التي شهدها ميدان القذائف الصاروخية المتعددة الرؤوس ان الوضع الاستراتيجي بين الدولتين أقل استقراراً . إذ تزايدت الاعتقادات بأن القواعد البرية للصواريخ

أصبحت أكثر عرضة للإصابة كما أن خطر الصواريخ المضادة والصواريخ التي تحمل « عدة رؤ وس نووية موجه كل منها الى هدف مختلف » قد يغري إحدى الدولتين بالمبادرة بهجوم نووي على أمل أن الطرف الأخير لن يكون قادراً على رد الضربة بشكل مؤ ثر ، وبدأ بعض الكتاب يدعون الى أن على القادة السياسيين ـ على خلاف المنظرين الاستراتيجيين ـ أن يواصلوا الاعتماد على توازن الرعب على الأقل خلال المستقبل المنظور الى جانب التخفيف من النفقات في مجال التسلح لأن زيادة الانفاق لم تؤدِ لا الى تحقيق الأمن ولا للقدرة على الردع .

وكما ذكرنا في البداية ، فإننا لا نريد الدخول في لعبة « اعداد الصواريخ » أو حجمها أو تعدد رؤ وسها أو درجة التدمير ونظم التحكم والصواريخ الموجهة وطول مدة الانذار . . . فكلها موضوعات تدخل في حساب استراتيجية الردع ثم انها قضية تقنية خاضعة للتغير المستمر ، ولكن ما نهدف اليه هو بعض الجوانب النظرية في موضوع الردع النووي .

الردع وتوازن القوى

يمكن القول ان مفهوم الردع المشترك هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى ـ فمعظم الكتاب ـ برودوي ، كسينجر ، شيلنج ، كاهن . . . الخ ـ تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك ، الردع المستقر ، توازن الردع ، ميزان التسلح ـ بنفس الدلالات التي تحملها المعاهدات التي أقامت توازن القوى في السابق بل ان الصعوبات التي واجهت نظرية توازن القوى كانت تدور في أذهان كتاب الردع ، فقد قيل مثلاً ان توازن القوى لا يقدم أساساً سليماً لصناعة القرار في السياسة الخارجية فهو من جهة غير دقيق إذ ليس ثمة من معيار نقيس به القوى لنقارن بينها كما أنه غير واقعي لأن الدول في تحقيقه لا تسعى لتحقق توازناً في القوى بل لتحقيق هامش من التفوق أو توازن قوى يكون بشكل أو بآخر لصالحها ، ومن هنا واجه الباحثون في مجال الردع المشترك المستقر مشكلة حول ما إذا كانوا يتحدثون عن وضع قائم أو عما يجب أن يكون ؟ ثم هل هو وضع يتم تحقيقه من خلال استمرار الدولتين في بذل الجهود لتحقيق التفوق في التقنية العسكرية أم انه سياسة تتعاون فيها الحكومات المتنافسة على خلق وضع متوازن بينها ، كذلك لم يتضح إطلاقاً ما إذا كان توازن القوى يمثل قانوناً طبيعياً أم انه معيار يمكن للفرد أن يقبله أو يرفضه ، ثم

هل هو تفسير آلي لما يحدث فعلاً ، أم انه سعي أخلاقي نحو ما يجب أن يكون .

خلاصة القول هو أن التوازن العسكري المستقر ربما يكون حصيلة التفاعل بين الاتجاهات التقنية والخيارات السياسية الى جانب عناصر أخرى مدركة أو غير مدركة على حد سواء .

العلاقة بين المعرفة والردع

حتى يمكن أن يكون للردع فعاليته لا يجوز له أن يبقى سراً ، فلا بد من السماح بانتقال كم كاف من المعلومات الى الخصم ، فإذا تمكن أحدهما من زيادة أسلحته أو تحديثها في إطار من السرية ، فإن ذلك لا يزيد من أثر قدرته على الردع ، .فالقادة السياسيون قد يكونون قانعين بتقديراتهم للوضع العسكري القائم ، كما أن كل دولة تقوم بجمع المعلومات وتتوقع أن الدول الأخرى تقوم بذلك ، ولكن المشكلة هي أن إدارات الحكومة في الدولة الواحدة قد تختلف فيما بينها على الميدان الذي يجب أن يحاط بالسرية والميدان الذي يمكن السماح بانتقال المعلومات عنه ثم ستختلف على المعلومات التي جمعت عن الطرف الآخر ، هل هي كافية هل ثمة تناقض بينها ، هل هي مزيفة ، ثم تختلف حول تفسير المعلومات . . . والردع بدوره يحتاج الى نقل بعض المعلومات للطرف الآخر شريطة أن لا تكون تلك المعلومات مما يسهل هجومه ، وإن كان هذا الموضوع أصبح موضع شك في ظل التعقيدات التكنولوجية في الآلة العسكرية ، ولكن التساؤ ل الذي يبقى مطروحاً هو عما إذا كانت وضعية الردع المشترك تزداد تدعيماً أو تضعف نتيجة عدم التيقن في الحسابات التي تجري على الأسلحة النووية في حالة التصادم ، بمعنى أن الدول لم تعد واثقة تماماً فيما لديها من معلومات عن الأسلحة النووية لدى الطرف الآخر . . . . فهل هذا يعزز أو يضعف الردع المشترك . . . تلك هي القضية التي تبقى مثار جدل بين الخبراء .

فروبرت أوزجود يرى أن عنصر عدم التيقن في معرفة الدول لما يجري « في عقول بعضها البعض » والذي يعتمد على النوايا ، وتفحص الأهمية المعطاة لأي هدف معين وتقدير الخسائر وتأثير تصرف معين . . . الخ قد يؤدي اذا أضيف له الخوف من النتائج المترتبة على الحسابات الخاطئة الى زيادة الحذر بين الدول وزيادة الانضباط وبالتالي تحقيق الاستقرار الدولي ، ولكنه حذر من المبالغة في هذه المسألة لما لذلك من مخاطر استراتيجية ، فعدم التيقن نفسه ربما يكون سبباً في إثارة المخاوف

الشديدة ثم ان الركون الى التوازن العسكري المستقر قد يخلق ثقة غير مبررة تؤدي في النهاية إلى إزالة كل القيود على الحركة العسكرية [الهجوم] ، بمعنى أن الاعتماد على التوازن يخلق ثقة تحول دون زيادة القوة في الوقت الذي قد يقوم الطرف الآخر ـ لا سيما مع عدم التيقن ـ بالعمل على ذلك وهنا تكون الدولة قد عرضت نفسها للخطر القادم من خصمها الذي زاد من قوته .

الردع والتكافؤ

قد يبدو منطقياً للوهلة الأولى القول بأن هناك علاقة وثيقة بين توازن الردع وبين التساوي في الأسلحة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين ، ومن هنا طالب العديد من الكتاب بعدم السعي لتحقيق تفوق عسكري لأنه لم يعد ذلك أمراً مجدياً كما أنه يؤدي الى تهديد الردع المستقر ، وقد حاول الرئيس الأمريكي السابق نيكسون أن ينتهج خطاً وسطاً ـ رغم صعوبة تحديد معنى وسط من الناحية اللفظية ـ بين التكافؤ والتفوق وهو ما أطلق عليه « الكفاية النووية » [nuclear sufficiency] ، ومن الناحية العملية ، فإن الترسانة الامريكية من القاذفات الاستراتيجية والصواريخ والغواصات النووية تمّ بناؤها في مطلع الستينات وبقيت ثابتة بعد ذلك ـ خلال الستينات ـ، وفي أواخر الستينات سرت وجهة نظر ترى بأن التكافؤ القائم بين القوتين العظميين قد يفضي الى نتائج مثمرة في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ـ سالت ـ بشكل أفضل مما قد يترتب على وضع غير متكافىء بين الدولتين .

والتكافؤ الاستراتيجي هو في الحقيقة مفهوم رياضي يصعب تعريفه بشكل دقيق ، وقبل سنوات عديدة ، كان دعاة الردع المحدود (Finite) يدعون الدولتين العظميين للموافقة سواء على تحديد أو تخفيض عدد الصواريخ الاستراتيجية التي تمتلكها كل منها الى مستويات أقل كثيراً من المستوى الذي تستطيع أن تتحمله من الناحية الاقتصادية شريطة أن يكون هذا المستوى كاف ، بمعنى الحفاظ على حالة الردع المشترك ، وكان المعيار السائد للتكافؤ هو عدد الصواريخ العابرة للقارات ، غير أن هذا المعيار في الحقيقة يعاني من عدة ثغرات :

أولاً :ـ إن الصواريخ السوفييتية قادرة على حمل رؤوس نووية ذات قوة تدميرية أكبر مما لدى الولايات المتحدة .

ثانياً :ـ إن مفهوم الصواريخ العابرة للقارات لا يعني بالضبط اصطلاح الأسلحة الاستراتيجية لعدة أسباب :

أ ـ إن عدد الأسلحة الاستراتيجية الامريكية المنتشرة يتذبذب حسب تواجد غواصات بولاريس في المحيطات [إن عددها في منطقة ما يتغير بتغير مواقع الغواصات الحاملة لها] .

ب ـ أن السوفييت يمتلكون عدة مئات من الصواريخ متوسطة المدى في غرب روسيا ، ومع أن هذه الصواريخ ليست مما يدخل في نطاق الأسلحة الاستراتيجية أو الصواريخ عابرة للقارات على أساس انها لا تستطيع ضرب الأراضي الامريكية إلا أنها ـ متوسطة المدى ـ موجهة نحو أوروبا الغربية وبالتالي فهي أسلحة استراتيجية بالنسبة لمنطقة تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها .

جـ ـ وحتى لو انحسر المقياس في الصواريخ عابرة القارات المنصوبة على الأرض [غير المحمولة بحراً] ، وحتى لو كانت أعداد الرؤوس النووية والأسلحة الأخرى متساوية الى حد ما ، فإن الاستراتيجيين الامريكيين سيعتبرون أن هذه الوضعية تعاني من اختلال على أساس ان التكافؤ في الصواريخ في مستوى قليل أو محدود ـ ان تكون الاعداد قليلة ـ يعني من الناحية العملية عدم وجود تكافؤ لأن الولايات المتحدة تمتلك مساحة أرضية لا تساوي الا حوالي نصف مساحة الاتحاد السوفييتي كما أن التركز السكاني في الولايات المتحدة أشد من نظيره في الاتحاد السوفييتي .

د ـ إن الطائرات التي تعتبرها الولايات المتحدة طائرات تكتيكية للدفاع عن دول حلف الناتو الاوروبية هي من وجهة النظر السوفييتية استراتيجية لأن لها قدرة على ضرب أهداف في داخل الاتحاد السوفييتي .

وباختصار فإن الوضع الجيواستراتيجي لكلا الطرفين يحول دون تخفيض ترسانتهما النووية الى مستوى التكافؤ بمعناه الرياضي ، وإذا كان لا بد من تحقيق التكافؤ ، فلا بد أن يكون استناداً الى طبيعة الأسلحة من حيث الوضع الجيواستراتيجي [بمعنى أننا لا نستطيع الدعوة لتوازن على أساس التساوي العددي

بل على أساس الربط بين السلاح من جهة وبين الجوانب الجغرافية والاستراتيجية من جهة ثانية] .

ولكن لنفترض جدلاً أننا سلمنا بموضوع التكافؤ الرياضي ، فإن ذلك قد لا يعني الحفاظ على ردع مشترك متوازن ، فإن أحد الأطراف قد يكون أكثر قدرة على تحقيق نتائج استراتيجية وسياسية وسيكولوجية أكثر من الطرف الآخر ، والنتيجة السيكولوجية تتمثل في القدرة على توظيف التهديد بالقوة لدعم النشاط الدبلوماسي لا سيا في فترة الأزمات ، إذ ربما يكون أحد الطرفين ونتيجة لايديولوجيته وقيمه وسيكولوجيته يميل الى الدفاع في حين يميل الآخر للسلوك الهجومي كأن يكون أكثر مغامرة أو أكثر قدرة على التحكم في الأزمات ، ويرى وليم كينتز أن تحقيق أحد الأطراف التفوق في الوضع القائم قد يكون أكثر أمناً من وضع قائم يكون فيه الطرف الآخر [الذي لا يتمتع بالتفوق] لديه القدرة الاستراتيجية على تغيير هذا الوضع لصالحه ، بل ان التكافؤ الرياضي قد لا يضمن استمرار حالة الردع المتوازن في كل المستويات السياسية والسيكولوجية والاستراتيجية(٥٨) .

شمولية الردع : أوروبا الغربية

يرى الاستراتيجيون أن للردع فعاليته من زاوية المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين دون أن يعني ذلك أن أية درجة من الردع النووي لها فعالية مضمونة ودائمة ، ويمكن القول ان الردع يحول الى حد بعيد دون شنّ هجمات مباشرة أو استراتيجية من قبل الدولتين ضد أراضي وقوات أي منهما ، غير أن الأدبيات الاستراتيجية بدأت تولي اهتماماً كبيراً بالمشكلة الأكثر صعوبة وهي شمولية الردع لحلفاء الدولتين ليحول دون تعرضها للهجوم . فمثلاً أصبح الاهتمام لدى الكتاب الامريكيين والأوروبيين الغربيين حول مدى الاعتماد الأوروبي على الردع الامريكي لمنع هجوم سوفييتي على الدول المنضمة لحلف شمال الاطلسي [الناتو] .

الردع النووي والاستجابة المرنة

شعرت الدول الأعضاء في حلف الناتو ـ ومنذ بداية الحلف ـ أنه لا بد لها من الاعتماد على القوة النووية الامريكية نتيجة الفرضية السائدة بوجود اختلال في التوازن الغربي السوفييتي في القوات التقليدية ، وتزايدت أهمية الموضوع على أثر الأزمة الهنغارية واتضاح صعوبة الاعتماد من الناحية السياسية على القوات العسكرية

في دول أوروبا الشرقية [اتخاذ موقف معاد للسوفييت مثلاً] ، ولكن يمكن القول بشكل عام أن الأوروبيين الغربيين كانوا مقتنعين الى درجة كافية بفعالية الضمانات النووية الامريكية الى درجة أبدوا فيها عدم الاستعداد لرفع مساهمتهم في القوات التقليدية الى المستوى الذي طالبت به الولايات المتحدة ، وفي الحقيقة ، فإن السبب الرئيسي الذي جعل الكثير من الأوروبيين يشعرون بالقلق تجاه تأكيد الادارة الامريكية خلال حكم كيندي على رفض مبدأ « الإنتقام النووي الشامل » وطرح استراتيجية الاستجابة أو الرد المرن هوخوفهم من أن الاتحاد السوفييتي قد يفسر ذلك كمؤشر على سحب الولايات المتحدة لضماناتها النووية تجاه أوروبا وان الولايات المتحدة عازمة على تجنب حرب نووية في أوروبا وربما الدعوة لاعتبار أوروبا منطقة غير نووية ، ومن وجهة نظر العديد من الاستراتيجيين الأوروبيين كان ذلك خطأ فادحاً لأن ذلك يعني تحويل الوضع من حالة استحالة الهجوم السوفييتي بالقوات التقليدية الى حالة إمكانية الهجوم ، والواقع ان الامريكيين كانوا يدعون الى تخفيف الاعتماد الاوروبي على الردع المشترك وبدء العمل على انتهاج استراتيجية دفاعية [بناء قوة ذاتية لا سيما التقليدية] غير أن أغلب الاوروبيين يفضلون الردع على الدفاع .

وثمة موضوعات يمكن طرحها بخصوص علاقات الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين خلال الفترات الأولى من الستينات من هذا القرن ، فقد مرت فترة زمنية قبل أن يتكيف الوضع العسكري الدولي مع الحقائق الجديدة التي تمثلت في الصواريخ النووية ، وقد كان الساسة الامريكيون والسوفييت متنبهين الى ضعف القوة العسكرية الغربية في أوروبا لا سيا في برلين[٥٩] ، وتساءل الاستراتيجيون الامريكيون عن عدد الملايين من الامريكيين الذين سيكون الرئيس الامريكي على استعداد لتعريضهم للخطر إذا أمر قوة عسكرية مسلحة بأسلحة نووية تكتيكية بفتح الممر المغلق الى برلين ، على أساس أن ذلك سيدفع السوفييت لشن هجوم بالصواريخ عابرة القارات ضد المدن الامريكية ، وطغت في تلك الفترة مصطلحات عديدة مثل الحرب التكتيكية أو الحرب النووية والمحدودة أو الردع المتدرج ، وهنا وفي محاولة من الامريكيين لفصل القوات النووية عن التقليدية وانتهاج سياسة تخفف من احتمالات المواجهة النووية بدأوا في الدعوة بزيادة القدرة الدفاعية التقليدية لأوروبا وللرد في الوقت المناسب وفي الإطار المناسب ، لا سيما وان

تصاعد احتمالات المواجهة النووية قد تؤدي في الولايات المتحدة الى مواجهة الاختيار بين الاستسلام أو إشعال حرب مدمرة .

غير أن الأوروبيين كانوا على حق في نقطتين من الموضوع في ذلك الوقت ، فقد كان تخوفهم الأساسي من أنه إذا حدثت أزمة حقيقية قد لا تكون الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن أوروبا بأسلحة نووية ، وفي وقت آخر أصبح تخوفهم من أن الولايات المتحدة قد تستعمل الأسلحة النووية ، فعلاً ، غير أن ذلك لا يدل كما يبدو للوهلة الأولى على موقف متناقض، وإنما كانوا يريدون الآتي : أن يقتنع القادة السوفييت في أول الأزمة وفي خلالها ـ وسطها ـ ان أي اعتداء بالأسلحة التقليدية قد يقابل بضربة نووية مبكرة ، ولكن إذا حدث الهجوم السوفييتي فعلاً بالأسلحة التقليدية فإن الأوروبيين لا يحبذون الرد النووي بأي شكل ما لم يقتنعوا بأن استجابة نووية محدودة ستؤدي وبشكل سريع الى خلق إحساس كاف لدى الطرفين بوقف الحرب دون دمار أو بدمار قليل تسببه الأسلحة النووية ، وبمعنى آخر ، فإن الأوروبيين يفضلون الاعتماد الكبير على الردع حتى لا يكون هناك حرب على الاطلاق وبالتالي فهي أقل رغبة لاستخدام الأسلحة النووية في حالة وقوع هجوم بالأسلحة التقليدية عليهم ، غير أن بعض الساسة الامريكيين اعتبروا الموقف الأوروبي غير منطقي وغير واقعي أو يشبه سياسة النعامة لأن الأوروبيين لا يريدون التفكير في النتائج المحتملة للإعتماد على استراتيجية نووية ، ولكن بعض الأوروبيين يعتقدون أن الموقف الامريكي منطقي ورياضي الى درجة مبالغ فيها إلا أنه غير كاف من الناحية السياسية والسيكولوجية .

ولو تصورنا فرضية أو احتمالاً بعيداً بأن استراتيجية الردع قد انهارت وحاولنا أن نضع بديلاً لها ، فإن على الامريكيين من وجهة النظر الأوروبية أن يزيدوا من احتمالية وقوع شكل من أشكال المواجهة العسكرية ، وما ان تصبح القوات الامريكية والسوفييتية مشتركة في المعركة حتى تصبح هناك ضغوط متزايدة لتصعيد الحرب الى المستوى النووي ـ ومن هنا فإن الامريكيين وهم يرغبون في تقليص احتمالية الصراع النووي يكونون قد تبنوا مبدأ استراتيجياً جديداً قد يؤدي ـ من وجهة النظر الأوروبية ـ إلى نتيجة عكسية .

دور الأسلحة النووية التكتيكية

حتى الآن لم يستطع المنظرون الاستراتيجيون البرهنة على أن الحرب النووية يمكن لها أن تكون محدودة، كما أنهم غير قادرين على البرهنة على أنها ستكون غير محدودة [بحيث تتطور وتتصاعد بشكل يصعب معه التحكم فيها فتصل الى مرحلة الحرب النووية الاستراتيجية] ، وفي الوقت الذي يأمل فيه معظم المحللين الأوروبيين بالإبقاء على استراتيجية الردع في مستواها الأعلى فإنهم غير متحمسين تماماً للمناقشات السكولاستية الجديدة(٦٠) ـ(neoscholastic) المتعلقة بإمكانية إبقاء الحرب النووية محدودة في إطار الأسلحة التكتيكية ، وتقريباً فإن كل الذين يعتقدون بأن الحرب ستكون محدودة متفقون الى حد ما على أنها لن تكون كذلك لمدة طويلة [ربما لعدة أيام تكون القوتان العظميان قد قررتا التفاوض أو التصعيد ـ] ، غير أن الأوروبيين يرون أن أي استخدام للأسلحة النووية يتجاوز هدف إظهار ان الغرب مستعد لاستخدام الأسلحة النووية عند الضرورة قد يجلب الدمار لأوروبا الغربية ذات الكثافة السكانية العالية كونها تمثل هدفاً استراتيجياً حتى لو زين الامريكيون والسوفييت لنا الحرب النووية التكتيكية . [بمعنى أن استخدام الولايات المتحدة للأسلحة التكتيكية لإشعار السوفييت بأن الامريكيين على استعداد عند الضرورة لإستخدام الأسلحة النووية ستكون نتيجة ذلك مهما زيّن هذا الحل على حساب أوروبا الغربية لأن السوفييت سيردون بضرب أوروبا الغربية] .

وبالرغم من ما يمكن أن تشير له المناقشات العامة ، فإن الولايات المتحدة في التحليل النهائي لم تقلل في الحقيقة من اعتمادها على استراتيجية نووية تجاه حلف الناتو ، بل إنه في مطلع الستينات أدرك الساسة الامريكيون ان الابقاء على ثقة الأوروبيين في حلف الناتو وفي الإعتماد على الضمانات النووية الأمريكية سيخدم هدف الرقابة على التسلح من خلال عدم التشجيع على زيادة الدول النووية في أوروبا لا سيا ألمانيا ، وفي نهاية الستينات حيث كان النشاط الدبلوماسي الامريكي متجه نحو معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية كرر وزراء الخارجية الامريكيون لفت الانتباه الى عدد الرؤوس النووية التي نشرتها الولايات المتحدة في منطقة الناتو ، إضافة الى ذلك . ومع أن انسحاب فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف الناتو جعل من الممكن للحلف أن يتحول من مبدأ الإنتقام الشامل الى

الإستجابة المرنة فقد أصبح من المعروف أن انسحاب فرنسا وما تركه من آثار على التخطيط الدفاعي بجانب إعادة توزيع السوفييت لقواتهم خلال التدخل في تشيكسلوفاكية قد زاد من احتمال جعل أي هجوم على أوروبا الغربية يؤدي الى رد نووي مبكر .

الردع والعقلانية

منذ أن أصبحت نظرية الردع النووي تهيمن على الفكر في مجال السياسة الدولية فإنها افترضت درجة عالية من العقلانية في دوائر صناعة القرار السياسي الخارجي لا سيما في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا وربما درجة أقل في فرنسا [تحت حكم ديغول] والصين الشيوعية [وربما تكون فرنسا والصين كقوى نووية من الدرجة الثانية لهما أسبابهما الوجيهة خلال الستينات لتتصرفا بحذر في هذا المجال وربما كانت الحكومتان أكثر عقلانية مما اعتبرتا من قبل السوفييت وحلف الناتو لا سيما وان السوفييت ودول الناتو أبدوا مخاوفهم من المسار المستقل الذي انتهجته الدولتان] .

إن العقلانية المتوخاة في نظرية الردع النووي المشترك أو المتبادل تبدو وكأنها نوع من العقلانية التي تحدث عنها توماس هوبر(٦٠) ، فقياساً على هذه النظرية ، فإن ما تقوله كل دولة من الدولتين العظميين للأخرى هو الآتي : « ـ إنني أريد السلام [أي لا أريد التورّط في حرب نووية معكِ] ، ولديّ من العقلانية الذاتية ما لديك ، وأنا أدرك أنك معنية بالبقاء مثلي ، لذا فإن كلاً منا محكوم بقانون الطبيعة الأساسي لأن نبحث على الأقل عن هذا السلام ، حتى إذا لم يكن سلاماً من شكل آخر ، نحن نسعى للسلام لا لأنا نثق في بعضنا البعض أو نشارك بعضنا البعض القيم بل لأن كلاً منا تخاف الأخرى .

نحن ندرك مقدماً أن التصادم النووي سيترتب عليه نتائج يصعب حصرها ، لأنه في حالة حدوث مثل هذا التصادم ، فقد نكون أعجز عن تحديد الخسارة سواء اعتبرنا أنفسنا تحت مثل تلك الظروف عقلانيين أو غير عقلانيين . . . وسيكون لدى هذا الطرف أو ذاك أو لدى الطرفين معاً « عقلانيون » سيقولون ان وقف الحرب الآن هو قبول للهزيمة ، وسوف ينضمّ لهم غير العقلانيين المحكومين أصلاً بدافع الإثارة والإنتقام أو الإنتحار أو أي شيء آخر ، ولذا فكلانا يواجه خطر التصعيد والهلاك

المشترك لسبب بسيط هو أننا سنستخدم كل ما لدينا لحظة اشتعال الحرب » .

خلاصة ما سبق هو أن الدولتين ليستا في حاجة للتوافق فيما بينهما لخلق أسلوب سياسي يخرجهما من هذا الوضع بل ان الذرة نفسها هي القوة المشتركة التي وضعتهما في حالة رعب مشترك .

معنى العقلانية

يمكن تعريف العقلانية بطرق مختلفة ، فربما يفكر البعض في الاختيارات السياسية العقلانية انطلاقاً من معايير معنوية أو أخلاقية ، وربما يعني به آخرون بأنه التفكير غير « الجنوني » ، وربما يرى فريق ثالث أن أي تسوية للصراع بدون استخدام العنف يمثل سلوكاً عقلانياً ، بينما الحل بوسائل العنف يعتبر غير عقلاني ، بل قد يراه آخرون على أنه تحقيق الغايات بأقل الوسائل تكلفة ، وحسب المعنى الأخير ، يجب علينا أن نحاول تقدير قيمة هدف معين يسعى لتحقيقه السياسيون قبل أن نقيم السلوك الذي سينتهجونه والذي قد يقود الى ضرورة المبادرة بشنّ الحرب النووية وتعريض النفس للإنتقام النووي كذلك ، وخلال التحليل علينا أن نتذكر أن نظرية الردع ليست نظرية تفسر أسباب الصراع بل هي أداة تساعدنا على التنبؤ بحدوث أو عدم حدوث حرب نووية في إطار استراتيجية عقلانية فقط في اتخاذ القرار .

ولكن التساؤ ل هو عما إذا كان الردع ـ في مفهومه الشامل ـ سيولد مخاوف غير عقلانية ستكون في لحظة اتخاذ القرار لمواجهة الأزمة سبباً في إضعاف العقلانية التي يعتمد الردع عليها أساساً ، ولدينا مبرر الاعتقاد بأن التهديد بالانتقام ربما يؤ دي في بعض الأحيان الى موقف أكثر تصلباً ، ويقول توماس ميلبورن في هذا السياق « ربما يكون العقاب هو المقابل أو المعاكس المنطقي للثواب ، غير أن النتائج السلوكية المترتبة على كل منها ليست متقابلة أو متعاكسة إذ ربما يؤ دي الثواب الى تغيير السلوك أو الدوافع أما العقاب ـ وإن كان سيجبر على تغيير السلوك إلا أنه قد لا يؤ دي الى تغيير الدوافع الدفينة وراء السلوك ، ولـذا فالعقاب ليس الوسيلة الأمثل لتغيير السلوك خاصة إذا استخدم العقاب لوحده لأنه في الحقيقة يزيد من القلق والعداء لدى الذين استخدم ضدهم »[٦١] .

بل ويرى ميلبورن أن الردع ليس مفهوماً عسكرياً ، فهو ينتمي الى المجال

السيكولوجي إذ أنه يتضمن السعي للتأثير على سلوك الآخرين من خلال ثنيهم عن انتهاج سلوك معين ، ولذا فإنه يرى أن فهم مفهوم الردع يحتاج لإدراك أربعة مفاهيم أخرى هي : عملية التأثير ، الارتهان ، الثقة ، والمسؤ ولية الشخصية للقادة ، وهو يقترح إجراء تحوّل في الأولويات الامريكية مثل : تضييق مجال الأعمال السوفييتية التي ستعتمد الولايات المتحدة فيها للردع على الأسلحة النووية ، والتقليل من الاعتماد على القدرة التدميرية الشاملة لصالح الردع المحدود ، والمزج بين التهديد بالعقاب والوعد بالثواب للسلوك غير المرغوب فيه والمرغوب فيه على التوالي .

أما تشارلز أوزجود فيثير بدوره الشكوك حول مفهوم العقلانية في صناعة القرار في العصر النووي ، فزيادة الضغط النفسي الى حد يفوق المعقول سيؤ دي الى جعل غير العقلانية سمة للتفكير الانساني ، إذ أن مواجهة الإنسان لخطر جسيم يشعر بأنه غير قادر على التحكم فيه يجعله يتجاهل حقيقة الخطر بدلاً من أن يشغل ذهنه فيه ويحاول معالجته ، وهنا نجد باحثين آخرين مثل راسكين يعيدوننا الى فكرة غريزة الموت الفرويدية كتفسير للتنافس الدولي في السلاح النووي ، في حين يرى جيروم فرانك أن مأزق سياسة الردع وهو كيف تجعل التهديد غير القابل للتصديق مصدقاً من قبل العدو يؤ دي الى المراودات غير العقلانية من قبل الدولتين لحظة الأزمة لا سيما وان كل واحدة منها تريد إظهار أن موقفها لا رجعة فيه .

ويبدو أن هذا يعيدنا الى المفهوم المتناقض الذي يستخدمه العديد من الكتاب الاستراتيجيين وهو مفهوم عقلانية اللاعقلاني (The rationality of the irrational) ، ولحسن حظ العالم فإن الدولتين العظميين خلال العقود القليلة الأخيرة أثبتت انها أفضل مما تعكسه الكثير من الأدبيات السيكولوجية المتشائمة لا سيما في عدم اللجوء للتهديد بالهجوم النووي ، إذ أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يعملان بدقة حسب القواعد التي تحكم التفاعل الاستراتيجي بينهما بهدف تخفيف مخاطر مواجهة مباشرة بينهما ، ويلاحظ أن التهديد النووي يصاغ في الغالب بعبارات حذرة وغامضة يستهدف فقط إشعار الطرف الآخر أن وضعية معينة ـ أي مشكلة معينة ـ في السياسة الخارجية تمثل مسألة هامة دون إثارة مخاوفه برد سريع ، وتتخذ هذه التهديدات صياغة في الغالب تأخذ النمط التالي « إذا أقدمتم على المبادرة بالعمل العسكري الذي تفكرون فيه فإنكم تتخذون عملاً عدوانياً ضدنا في منطقة حساسة

مما يدفعنا لإتخاذ الإجراءات المناسبة الأمر الذي يخلق جواً عدائياً ينذر بحرب نووية ولذا لا بد من أخذ تحذيراتنا في الاعتبار » .

الردع والرقابة على التسلح :

يبدو أن زعماء القوى النووية الخمس في العالم على ثقة تامة في قدرتهم على الاختيار العقلاني لسياساتهم وخاصة الدفاعية للحيلولة دون حدوث الحرب النووية .

ويبدو أن التفكير في الحرب النووية الناتجة عن حالات عرضية أو طارئة تشغل بال المحللين النظريين أكثر مما يفكر فيها السياسيون في السلطة ، ففي الأوقات العادية أي حيث لا يكون هناك أزمة ، فإن المنظّرين يشيرون الى أسباب عديدة قد تؤدي لإنهيار الردع أو اشتعال حرب غير مقصودة بغضّ النظر عن افتراض توفر العقلانية لدى القيادتين السوفييتية والامريكية في حالة التخطيط لحرب نووية متعمدة ، وربما يفترض البعض انه في وقت الأزمات الحادة والمواجهات الخطرة بين الدولتين يجب على زعماء الدولتين أن يبذلوا قصارى جهدهم لضبط الموقف في حين يعمل المحللون الاستراتيجيون على إقناع بعضهم البعض بالحجج القوية لتجنب الحرب النووية ، وهذه الفرضية تقابلها فرضية أخرى وهي أن علماء السياسة والاجتماع من جهة وصنّاع القرارات السياسية من جهة ثانية في الدولتين قد يكون إدراكهم للوضع في ظل الظروف المختلفة متباين الى درجة بعيدة .

ومنذ مطلع العصر النووي ، دعت أصوات عديدة الى أنه ما لم تحقق الدول نزعاً شاملاً لاسحلتها النووية فإنها ستجد نفسها مدفوعة لحرب من هذا القبيل كشيء لا مفر منه ، ومع أنه ليس ثمة من مؤشرات حقيقية على الأقل في المدى المنظور تدل على أن أياً من الدول النووية تريد الحرب النووية فإن ثمة مؤشرات مقابلة تدل بقوة على الرغبة في تجنبها بسبب صعوبة التنبؤ بنتائجها ، ولكن ما من دولة نووية تقيم استراتيجيتها على أساس أن النزع الشامل للأسلحة النووية هو الأسلوب الفعّال لضمان أمنها ، وربما يكون في كل دولة عدد من السياسيين الذين يتطلعون الى مثل هذا الهدف . ولكن حتى البعض من هؤلاء وآخرون غيرهم يعتقدون أن التطور الكبير في مجال الأسلحة النووية ـ وهو الذي قد يوحي بنزع السلاح لخطورته ـ ربما يكون السبب في جعل عملية نزع السلاح مسألة أكثر صعوبة من أي

وقت مضى ، ويبدو أن هذا هو الرأي السائد لدى أغلب المفكرين إذ أن العراقيل الاستراتيجية والسياسية والفنية أمام تحقيق نزع شامل للأسلحة النووية أصبحت على درجة من التعقيد يتعذر تجاوزها .

وبين الدول الخمس الكبرى ثمة تباين واضح في مستويات القوة يجعل من احتمالات نجاح مفاوضات خماسية بينها أمراً غير محتمل. فلو أخذنا التباين من الزاوية الجيواستراتيجية بين الدول الخمس فإن من الصعب تحديد نوعية الأسلحة النووية [عابرة للقارات ، متوسطة المدى ، غواصات نووية .. الخ] التي يجب أن يبدأ الحد منها ، ثم ما نسبة التخفيض في هذه الأسلحة ، ثم الى أي مدى يستمر التخفيض . . . الخ .

إن الدولتين العظميين مقيدتان في مفاوضاتهما باعتبارات عديدة من أهمها دبلوماسية التحالفات ، مثلما تكون الدول الحليفة للدولتين قلقة من أي اقتراح لتغيير الوضع السياسي والعسكري القائم على الرغم من ترابط المصالح بين الدولة العظمى وحلفائها [وربما يكون هذا أكثر وضوحاً في العلاقات الغربية منه في الكتلة السوفييتية ، إذ أن المشكلة لدى الكتلة الأخيرة مختلفة الى حد كبير ، إذ عندما يكون الاتحاد السوفييتي منهمكاً في مفاوضات مع الولايات المتحدة يتعرض للهجوم الدعائي الصيني على أساس انه يتفاوض مع العدو الامبريالي] .

الى جانب ذلك ثمة جوانب عديدة بين الكتلتين ما زالت دون تسوية في هذا المجال ، منها الإتفاق على التفتيش لنزع السلاح ، وتطوير منظمة دولية فعّالة لحفظ السلام بدلاً من المؤسسات العسكرية لكل دولة لضمان أمنها من التهديد الخارجي ، وربما يمكن أن نورد المزيد من المشكلات ولكن المشكلتين السابقتين كافيتان لعرقلة أي توجه نحو نزع شامل للسلاح النووي ، بل يبدو أن الدولتين العظميين تفضلان إبقاء الوضع السياسي العسكري الحالي على إجراء تغيير - نزع السلاح النووي مثلاً - في البيئة الدولية يصعب التنبؤ بعواقبه ، وربما يعود ذلك الى حد ما الى العقلية المحافظة في المؤسسات الحكومية ، وطبيعة نظام الدولة القومية وصعوبة ضبط القضايا الفنية المعقدة من خلال ادبيات سياسية يكتبها الدبلوماسيون ، هذا الى جانب أن الصراع بين الكتلتين صراع يشمل الجوانب السياسية والايديولوجية والثقافية .

غير أن الحكومات المعنية بالمسألة النووية لا تشعر باليأس على الرغم من إيلاء الأهداف السياسية أهمية أكثر من البحث في نزع السلاح ، إذ يلاحظ أن الزعماء السياسيين في الدول النووية الخمس الكبرى ـ رغم عدم توصلهم لإتفاق رسمي فيما بينهم ـ فإنهم متنبهون الى أن الوضع الذي خلقته الأسلحة النووية يستوجب منهم الحذر في تعاملهم مع بعضهم ، كما يبدو أنهم يسلمون بالواقع القائم وإن كانوا يعملون على جعل البيئة الدولية أقل صلاحية لاشتعال حرب نووية غير متعمدة [الخطأ . . الخ] ، وفي هذا المجال الأخير [الخطأ] حذر العديد من الكتاب من الخطورة المترتبة عليه ، فهيرمان كاهن يحذّر من الضغط على زر بطريقة الخطأ ، أو خلل فني ، أو سوء تفسير لاتصال هاتفي أو رسالة معينة ، أو انفجار مخزون من الأسلحة النووية بطريق الخطأ ، بل ان دراسة بروس روسيت عن أسباب الحرب العالمية الاولى من خلال تطبيق نموذج معد أصلاً لدراسة اسباب حوادث السيارات ، دفعته للتحذير من أن الارهاق أو سوء التفسير أو الخلل الفني قد يؤدي الى كارثة عالمية ، ويسخر كاتب سوفييتي هو ف. بيرتشيكوف من وجهة النظر هذه ويقول « إن خطر حرب عالمية ما زال محتملاً بسبب العقلية المريضة للقوى الرجعية الحاقدة على كل ما هو تقدمي ، والحرب ليست مسألة عارضة أو خطأ كما يحاول روسيت أن يقدمها . . . بل هي جزء من الامبريالية . . . ومن شهوتها ورغبتها في تحقيق التفوق »(٦٢) .

حرب الخطأ والرقابة على التسلح

سواء كان القادة السوفييت يولون اهتمامهم بالحرب المتعمدة والمخطط لها أكثر من اهتمامهم بحرب الخطأ ، فإن الزعماء الامريكيين يولون اهتماماً متزايداً للشكل الأخير لا سيما وقوع أحداث مفاجئة تقلل الخيارات المتاحة أمام صانع القرار ، وجرى العمل على تطوير الضمانات الفنية والإدارية لتقليل فرص الخطأ الى أكبر درجة ممكنة أو لمواجهة أي تصرف غير مسؤول ، فمثلاً ثمة إجراءات تحول دون إرسال القاذفات الاستراتيجية في مهمات هجوم نووي دون أن تكون هذه الإجراءات ذات خطر في حالة المواجهة الفعلية ، ويطلق على هذه الإجراءات اصطلاح (Fall safe) ، ثم هناك نظامين رئيسيين للتحكم في الأسلحة النووية الموجودة في أراضي الحلفاء (Two Key) ، ثم إن هناك رجلين يؤديان العمل الواحد في كل مستوى من المستويات الخاصة بعمل الأسلحة النووية (Twoman rule) ،

كذلك فإن العاملين في هذا المجال يعملون في أفضل الظروف ليكونوا في وضع نفسي يحول دون التعرض لأي تأزم له نتائج خطيرة ، كذلك فإنه تمّ عزل الأسلحة النووية التي قد تكون عرضة لهجوم مفاجىء بسبب افتقارها للحماية ليكون ذلك عاملاً مساعداً على اعطاء المزيد من الوقت لإتخاذ القرار على أحسن وجه ممكن ، هذا الى جانب تطوير الولايات المتحدة لإمكانياتها لتحول دون قدرة الطرف الآخر على القيام بالضربة الثانية كما وضع نظم مراقبة وقيادة أكثر استقراراً وأكثر مرونة . كذلك فإن الاتصال المباشر بين قادة الدولتين قد يساعد الى حد بعيد على تجنب الحرب الناجمة عن سوء التقدير أو الخطأ ، ويلاحظ أن الاتفاق على انشاء الخط الساخن عام ١٩٦٣ يمثل جهداً في هذا الاتجاه .

سباق التسلح والرقابة على التسلح

يتفق الكثير من المحللين مع لويس ريتشاردسون في تناوله لموضوع سباق التسلح من خلال تفسير تفاعل العلاقات الودية والعدائية بين الدولتين العظميين ، ويطرح ريتشاردسون هذه المسألة على النحو التالي : ـ لو أن أ أبدى عدم ثقة وتوجهاً عدائياً تجاه ب بزيادة تسليحه . . . فكيف سيرد ب على ذلك ؟ هل سيكون الرد بطيئاً وهادئاً ومعتدلاً ، أم أنه سيرد بدوره بزيادة تسلحه وهو بهذا يعزّز ويبرر شكوك أ ؟ ان البديل الثاني هو الذي يصعّد سباق التسلح ويهدد بالحرب .

ومن هنا فإن الهدف الرئيسي للرقابة على التسلح هو تخفيف حدة السباق الدولي على التسلح ، وهذا أمر يمكن تحقيقه بطرق عدة ، سواء بالإتفاقات الدولية أو بالخطوات الفردية المتقابلة [يخفف أ فيخفف ب] ، ولذا فإن مفهوم الرقابة على التسلح قد يعني انتهاج إحدى السياسات التالية :

أ ـ إنتهاج برنامج للبحوث العسكرية والتطوير والانتشار ومبادىء استراتيجية تركز على الوجوه الدفاعية غير الاستفزازية للطرف الآخر [مثل التوقف عن بناء المزيد من الرؤوس النووية ، والتوقف عن إجراء التجارب النووية ، وعدم تخزين الأسلحة النووية ذات القوة التدميرية الشاملة في الفضاء الخارجي أو قيعان المحيطات] .

ب ـ جعل معدل كمية انتاج الأسلحة دون أقصى ما تستطيعه الدولتان من الناحية

الاقتصادية والفنية [تقليص الميزانيات العسكرية في الوقت الذي يكون فيه الدخل القومي متزايد والتوقف أو تجميد انتاج أسلحة معينة] .

جـ ـ إجراءات أو إتفاقات تقلل من حدة التوتر مثل التزام كل دولة بأنها لن تكون الأولى في استخدام الأسلحة النووية أو عقد اتفاق عدم اعتداء وتقليص عدد القوات في بعض المناطق لا سيما الحساسة أو خلق مناطق منزوعة السلاح النووي [مثل اتفاقية اعتبار أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية] أو الامتناع عن بيع أو تزويد بعض الدول لا سيما في المناطق الساخنة ـ كالشرق الأوسط ـ بالسلاح التقليدي .

مشكلة انتشار الأسلحة النووية

تزايدت المخاوف خلال الستينات من هذا القرن من انتشار الأسلحة النووية في الدول التي لا تمتلكها حتى الآن ، وتركزت المخاوف على أن قوة نووية صغيرة قد تؤدي الى حرب غير مرغوب فيها بين الدول النووية الكبرى ، وثمة العديد من المحللين خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي الذين يسلمون بأن احتمالات الحرب النووية قد تزداد بنسبة زيادة عدد الدول النووية في العالم ، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الرياضية : ج = ع ، حيث ج تمثل احتمالات الحرب وع تمثل عدد الدول النووية[٦٣] ، غير أن المعادلة السابقة عاجزة عن أن تأخذ في الاعتبار النوعية السياسية للدول التي تمتلك الأسلحة النووية وطبيعة سياساتها الخارجية ، فقد يكون بعضها دون شك أكثر مسؤولية وأقل مغامرة من غيرها . ولكن بعض الكتاب ينتقدون النظرية السابقة ـ تزايد احتمالات الحرب بتزايد عدد أعضاء النادي النووي ـ إذ يرون على العكس من ذلك أن امتلاك عدد كبير من الدول للأسلحة النووية يجعل الدول أكثر حذراً في لجوئها للقوة العسكرية وبالتالي يصبح العالم أكثر استقراراً ، غير أن كتّاباً آخرين يحاجون في صحة ذلك إذ أن عالماً بأربع أو خمس دول نووية سيكون أكثر استقراراً من عالم يضم خمس عشرة دولة نووية لأن الوضع الأخير يزيد من احتمالات حرب الخطأ والتصرف غير المسؤول وسوء التقدير والتصعيد من الحرب المحدودة للحرب الشاملة .

وقد بدأت مفاوضات منع انتشار الأسلحة النووية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وبريطانيا بينما فضلت الصين وفرنسا البقاء خارج هذه المفاوضات

وإن كانت الدولتان موافقتين ضمنياً على هذا النهج ، وخلال المفاوضات كانت الدول الأوروبية قلقة من أن يؤدي ذلك الى إضعاف التحالف الغربي ووضع عراقيل في وجه الوحدة الأوروبية إضافة الى إثارة مخاوف ألمانيا الأمنية . وبعد أن تمّ التوصل للاتفاقية ترددت بعض الدول أو أجّلت توقيعها أو مصادقتها على الإتفاقية الى حين دراستها بمنظار المصلحة القومية ـ وكانت ألمانيا تريد أن تتم تسوية الوضعية الألمانية في أوروبا قبل الذهاب بعيداً في المفاوضات ، ومع أن ألمانيا الفيدرالية وقّعت الاتفاقية عام ١٩٦٩ إلا أن دولاً أخرى مثل اسرائيل فضّلت عدم توقيعها .

وطرحت الدول غير النووية عدداً من الأسئلة الهامة مثل : لماذا تستنكر الدول الكبرى الخيار النووي قبل أن تقوم هي بالتخفيف من أهمية هذه الأسلحة في السياسة الدولية ؟ هل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أداة تستخدمها الدول الكبرى التي تتمتع بحق الفيتو في الأمم المتحدة لكي لا يتضعضع مركزها ؟ هل ستؤدي الاتفاقية الى التخلص من الاعتماد الدائم من قبل الدول غير النووية على الدول النووية في مجال الاستخدام السلمي ـ الطاقة النووية ؟ هل ثمة ضمانات من قبل الدول النووية أو الموقعة على الاتفاقية بأن لا تتعرض الدول غير النووية للإبتزاز النووي أو التهديد بهجوم شامل من قبل قوى عدوانية . . ؟ وكل هذه الأسئلة تدخل حقيقة في صميم مستقبل النظام الدولي .

أثر اتفاقيات سالت على النظرية

مع بداية السبعينات من هذا القرن دخل الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مرحلة جديدة من المفاوضات ـ محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية المعروفة بسالت ـ، وهذا الوضع خلق تحديات جديدة للباحثين في العلاقات الدولية في عدة جوانب : ـ أثر التكنولوجيا على السياسة الخارجية والدفاعية ، العلاقة بين السياسة الداخلية والخارجية ، نظريات التفاوض والمساومة ، عملية التفاعل الدولي مثل العلاقات بين مفاوضات الدول الكبرى في مسألة الرقابة على التسلح والمواجهة الاستراتيجية السياسية بينهما في مناطق معينة مثل برلين وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، العلاقات بين الدول الكبرى وبقية الدول على اختلاف درجات قوتها ، وقدأدت المفاوضات الى إثارة عدد من التساؤلات :

١ ـ ما هو أثر اتفاقية سالت على الدول التي لديها القوة والدافع لإمتلاك الأسلحة

النووية ؟ فخلال المفاوضات على إتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، دعت بعض الدول غير النووية الى إنهاء انتشار الأسلحة النووية عمودياً [بين الدول الخمس الكبرى] وأفقياً [بين بقية الدول التي تمتلك هذه الأسلحة ، ولكن التساؤ ل هو الى أي مدى يتوقع أو يريد زعماء الدول غير النووية من الدولتين العظميين أن تباشر في تخفيض أسلحتها النووية قبل دخول الصين كشريك هام في مفاوضات التسلح ؟ ولنفترض أن فشل اتفاقية سالت سيؤ دي للتأثير على معاهدة انتشار الاسلحة النووية فهل ثمة ما يؤكد بأن نجاح الاتفاقية سيكون حاسماً على عزوف الدول الأخرى عن امتلاك الأسلحة النووية ؟

٢ - في ظل الوضع العام للرقابة على التسلح أو نزع السلاح ، هل تعتبر محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الدولتين العظميين هي أفضل السبل السياسية والمنطقية المؤ دية الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ؟

٣ - يبدو حتى الآن أن كلاً من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة غير متخوفتين من هجوم مفاجىء من قبل أي منهما ، فما هي إذن دوافع محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ؟ فهل هي نتيجة أوضاع خاصة بهما ولها علاقة بالتسلح النووي [الإضطراب الداخلي في الولايات المتحدة أو النزاع السوفييتي الصيني) أم أن الطرفين غير واثقين من المستقبل لا سيما من حيث احتمالات تحقيق إحداهما تفوقاً تكنولوجياً أو الخوف من أن المستقبل قد يؤدي الى نوع من اختلال التوازن لصالح إحداهما فيغري الأخرى بالهجوم ؟ أم أن المسألة لها اعتبارات اقتصادية حيث أن من الخطأ الانفاق الباهظ في مجال تسليح تكون نتيجته من حيث توازن القوى هي نفس النتيجة القائمة حالياً ؟ أم أن الدولتين تخشيان من أن فشل محادثاتهما سيؤ دي الى انتشار الأسلحة النووية في الدول الأخرى ؟ أم هي مجرد تهدئة للرأي العام ؟ أم أن الدولتين تعتبران اتفاقية سالت خطوة هامة على طريق تغيير النظام الدولي القائم ؟ من كل هذا هل نستطيع أن نحدد بشكل مقنع دوافع الدولتين ؟ وهل تؤ دي الدوافع الى اختلاف هام بالنسبة للنتيجة ؟ ثم الى أي اتجاه سيكون التغير في الدوافع ؟

٤ - ما هي الظروف التي ستدخل فيها الصين وفرنسا كشركاء في مفاوضات التسلح ؟ وماذا سيكون تأثير دخولهما على الدول الأخرى ؟ وما هو دور الدول

غير النووية بما فيها الصغيرة في التخطيط لنظام دولي يكون لنزع السلاح دور أكبر فيه ؟

٥ ـ ما أثر اتفاقية سالت على العلاقات الأوروبية الامريكية والعلاقات السوفييتية الأوروبية الشرقية ؟ هل يمكن أن تؤدي الى تحلل الأحلاف القائمة . . . وإذا كان كذلك فما البديل ؟

٦ ـ ما العلاقة بين التنازلات التي تستهدف تهيئة الأجواء لمفاوضات التسلح الدولية وبين عملية المساومة نفسها ؟ فخلال بعض السنوات دعا بعض القادة السياسيين الامريكيين الى امتناع الولايات المتحدة عن نشر نظم دفاعية مضادة للصواريخ والصواريخ متعددة الرؤوس لأن ذلك قد يقتل الفرص المتاحة للإتفاق مع السوفييت . . . بينما دعا آخرون لمواجهة السوفييت من خلال دفعه للتنازل أو مواجهة استمرار تسابق في التسلح . . . وترى المدرسة الأولى أن التهديد سيقضي على سالت بينما ترى المدرسة الثانية أن ليس ثمة ما يدفع السوفييت للتفاوض . . . ولكن يصعب الحسم بين النظريتين .

٧ ـ ما هو مجال وشكل وجوهر الاتفاقيات التي تسعى الدولتان العظميان للتوصل اليها ؟ ويرى أحد الباحثين أن الدولتين وجدتا نفسيهما في وفاق سياسي محدود ، فكلاهما له مصلحة في تجنب الحرب النووية أو أي صراع آخر ، وكلاهما حذّر من التدخل العسكري في مناطق نفوذ الطرف الآخر ، كما أنهما معنيتان باحتواء الصراعات في آسيا والشرق الأوسط وافريقيا حيث قد تجدا نفسيهما متورطتين في هذه النزاعات . . . كما أن لهما هدفاً متماثلاً فيما يخص ألمانيا ـ عدم امتلاك الأسلحة النووية وعدم تغيير حدودها بالقوة ـ، غير أن كل هذه المؤشرات ليس فيها من الأدلة ما يكفي للقول أن الدولتين قد تسعيان لتحقيق هيمنة مشتركة على العالم .

وفي ظل التعقيدات الفنية للأسلحة النووية والتغير السياسي الذي يصيب النظام الدولي ، فإن من الصعب على إتفاقية واحدة أن تحلّ كافة جوانب المنافسة الاستراتيجية ، ولكنها قد تؤدي الى نوع من التجميد في عدد الأسلحة وان كان الاقتصار على العدد قد يترك ثغرات واسعة أمام التنافس في النوعية .

تأثير الأسلحة النووية على السلوك الدولي

من الصعب القول ان النقاش النظري الذي أثرناه في الصفحات القليلة السابقة كاف لإدراك أثر الأسلحة النووية على صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية ، فنحن لا ندرك حقاً حتى الآن المسائل السياسية والسيكولوجية والسوسيولوجية الدقيقة التي قد تدخل في عملية صنع القرار حيث هناك تترجم النظرية الى تطبيق وحيث يكون المطبقون [ـ السياسيون أو الحكام] يعملون على الرد على كل المخاطر التي وصفها وحللها المنظّرون الذين يعملون في إطار تجريدي لا براغماتي .

ومنذ بداية العصر النووي في عام ١٩٤٥ حتى الآن ، فإن التوجهات نحو الحرب النووية عرفت نوعاً من التحول ـ فكلما تزايدت قوة الأسلحة النووية كلما جعل الحرب أبعد عن مجال تفكير صنّاع القرار ، فالدول الكبرى تحلّ بعض المشاكل التي تعاني منها الآن دون اللجوء الى الحرب بينما كانت هذه المشاكل تؤدي في أوقات سابقة الى الحرب ، ولكن ربما يكون من السابق لأوانه القول ان الخوف من الدمار الشامل خفف من التوتر الدولي أو التنافس أو العدوانية ، إذ ما زالت هناك صراعات حادة وإن كانت لا تصل الى حد تفجير الصراع النووي مثل : العمليات العسكرية والعمليات المضادة لها ، النزاعات الحدودية ، التسلل والتخريب ، الغزو ، الحوادث الجوية والبحرية ، التهديد ، الحرب الباردة ، حروب النيابة ، . . . الخ ، غير أن صنّاع القرار ونتيجة احتمالات تحقيق نصر تكنولوجي استراتيجي من قبل أحد الأطراف أو نتيجة للخوف من الهجوم المفاجىء يبدون في وضع قلق حول ما إذا كان ما لديهم من أسلحة يعتبر كافياً أم لا ! ! ، ثم انطلاقاً مما سبق ، فإن صراعاً يبدو أن من الممكن التحكم فيه قد يكون في ظروف أخرى على العكس من ذلك ، ومقابل ذلك ثمة نظرية ترى أن العالم يسير نحو نظام دولي يتمتع بتحكم أو أدوات تحكم أفضل ونحو عقلانية أكثر ، ولكن تبقى النقطة الرئيسية هي أن من الصعب التنبؤ بالتحليل العلمي فقط بأن العالم يسير نحو التوافق أو التوحد السياسي السيكولوجي أو نحو الدمار البيولوجي !

نظرية الردع بين المعرفة التقليدية والمنهج العلمي

ثمة تزايد في الانقسام بين أولئك الذين ينظرون لمواضيع كالقوة والردع والحرب من زاوية المعرفة السياسية التقليدية أو المنهج العلمي المعاصر من جهة وبين

أولئك الذين يفضلون الابتعاد عن مثل هذه التحليلات « العقلانية » ويتبنون بعداً إنسانياً في فهمهم للمشاكل من خلال التركيز على القيم الأخلاقية أو الانسانية أو الدينية التي تفيض عبر الحدود لتشمل العالم بأسره، وفي مطلع القرن السابع عشر ركز المفكرون جهودهم في فصل العلوم الدينية عن الفلسفية وهما البعدان اللذان تعود جذورهما الى التقاليد الدينية المسيحية من جهة والفكر الفلسفي اليوناني من جهة ثانية ، وقد تكرّس الاقتناع بأن النجاح الكبير الذي حققه الإنسان في مختلف الجوانب وتعرّفه على الكثير من الأسرار في هذا الكون يعود الى تخلّص البحث العلمي من القيود الأخلاقية أو الدينية ، ولعلّ مثل هذا الشيء يجعل من أسطورة فاوست شيئاً ثابتاً ، حيث يجعل الانسان نفسه الوجه الآخر للكون ، ويحاول الأول أن يستنتج من الثاني قوانين يمكن تطبيقها على الكون وعلى المجتمعات الانسانية في نفس الوقت ، أما اليوم فإننا نلاحظ تزايداً في العزوف عن وضع الإنسان من جهة والذرة والنجوم من جهة ثانية في نفس الخانة .

الفصل العاشر

نظريات التكامل الدولي

يحسن بدارس نظريات التكامل الدولي أن يبدأ دراسته بتحليل وتحديد القوى السياسية التي تساهم في وصول المجتمعات السياسية الى حالة التكامل ، وعلى غرار دراسة الصراع ـ وهو الموضوع المركزي الآخر في دراسة العلوم السياسية ـ فإن التكامل يتقاطع بدوره مع الموضوعات التي تثيرها العلوم السياسية كما أنه موضوع متصل بالدراسات المحلية بمقدار اتصاله بالدراسات الدولية والمقارنة .

ودراسة التكامل تواجه مشكلتين أساسيتين :

١ ـ مشكلة تنبع من دراسة الخلافات بين الأفراد ومستوى الولاء للمجتمع السياسي .
٢ ـ مشكلة إنجاز الأسس الشكلية والموضوعية للإتفاق داخل النظام السياسي .

ومن الممكن أن نلخّص نظريتين اساسيتين في التكامل السياسي :

أ ـ النظم السياسية التي حققت التكامل السياسي نتيجة سيادة قيم مشتركة وإتفاق عام على الإطار الذي يعمل من خلاله النظام ، أي الإتفاق على القواعد الرئيسية التي من خلالها يواجه النظام السياسي الأزمات ويعالجها، وثمّة علاقة طردية بين درجة التكامل ودرجة المشاركة القيمية والإتفاق على قواعد الحركة .

ب ـ النظم السياسية التي حققت تكاملها بسبب الخوف من خطر خارجي أو حافظت على تكاملها نتيجة لهذا الخطر، ومن هذه النقطة بالذات ينطلق أنصار نظرية الحكومة العالمية على أساس أن خطر اشتعال الحرب النووية يدفع بالدول نحو التكامل أو الوحدة بشكل من الأشكال وإن كان أنصار المدرسة الواقعية من

أمثال مورغانثو ورينولد نيبور يرون صعوبة في تحقيق هذا الحلم - الحكومة العالمية - دون اتساع قاعدة الاتفاق عليها على المستوى الدولي . وقد أكّدت الدراسات السوسيولوجية الكلاسيكية - توماس هوبز - والمعاصرة - داهندورف - على أهمية عامل الإكراه أو الخطر في تحقيق التكامل أو الوحدة .

الوظيفية وعملية التكامل

يدين دارسو التكامل السياسي في الوقت الحالي بقسط فكري كبير لمفهوم الوظيفية مع العلم بأن هذا المفهوم يحمل معان متعددة في العلوم السياسية ، فالوظيفيون الانتقائيون [Eclictic Functionalist] - وهم الاتجاه السائد في العلوم السياسية - تدور تساؤلاتهم حول الوظيفة التي يؤديها حزب سياسي أو منظمة دولية أو مسؤول سياسي ، أي اننا في إطار هذه المدرسة نعدد النشاطات التي يساهم فيها العامل « س » ، أو اننا نقدم اجابات عن أسئلة تتعلق بدور العامل س في إنجاز أو أداء نشاطات أو أهداف معينة .

وبالرغم من أن التحليل البنائي الوظيفي يحتل مركزاً مرموقاً في دراسات العلوم السياسية إلا أنه يختلف بشكل أساسي عن المفهوم الوظيفي الذي استخدمه ديفيد ميتراني ذلك الباحث السياسي البريطاني الذي ترك أثراً واضحاً على نظريات التكامل المعاصرة ، ويقول ميتراني الذي برز انتاجه بشكل رئيسي خلال سنوات الحرب « إن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدّى الى تزايد كبير في الوظائف الفنية وغير السياسية التي تواجه الحكومات ومثل هذه الوظائف لم تؤد فقط الى زيادة الطلب على الاختصاصيين المدربين على المستوى الوطني ولكنها لعبت دوراً في المشكلات الفنية على المستوى الدولي ، وإذا أصبح من الممكن إيلاء مثل هذه المشكلات للمتخصصين وفصل نشاطهم الى حد ما عن القطاع السياسي فإنه من الممكن والحالة هذه انجاز التكامل الدولي » وإن تزايد المشكلات ذات الطابع الفني على المستوى الوطني سيساهم في إتساع قاعدة التعاون الدولي في هذا الحقل ، ويبرز في نظرية ميتراني مبدأ الانتشار(Ramification) الذي يعني من وجهة نظره أن تطور التعاون الدولي في حقل واحد يؤدي الى خلق تعاون في مجالات أخرى ، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجاً عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون ، ولكن إقامة هذا التعاون سيؤدي الى خلق حاجات جديدة وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات

أخرى ، وهو هنا يعتقد أن مثل هذه النشاطات لا سيما عند انتشارها ستساهـم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي ، إذ أن انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سيؤدي الى تمكن هذا التعاون من تجاوز ضرورة التعاون السياسي لإقامة التكامل ، حيث أن التكامل الاقتصادي الفني هو الذي يدعم أسس الاتفاق السياسي حتى وإن لم يجعل منه أمراً ضرورياً ، وخلاصة القول إن ميتراني يدعو لنقل بؤرة الاهتمام من القضايا السياسية الحادة الى المشكلات الفنية غير المثيرة للجدل .

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ، لاحظ ميتراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها ، واعتبر أن الصراع والحرب هما نتيجة تقسيم العالم الى وحدات قومية منفصلة ومتناحرة ، وكبديل لهذه الوضعية ، اقترح ميتراني الإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر القومية ، والعمل على تشكيل وقولبة التوجهات والولاءات لجعل الجماهير أكثر تقبلاً للتكامل الدولي .

التكامل : العملية والواقع

على الرغم من أن الدراسات اللاحقة بعد ميتراني سارت على خطاه في بحث موضوع التكامل ، إلا أن البعض من الباحثين وضع تعريفات وتحديدات جديدة لمفهوم التكامل ، فالباحث الامريكي أرنست هاس عرّف التكامل بأنه « العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة » بل انه يذهب الى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل ويقول « إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية » ، ولكن اميتاي اتزيوني ينظر للتكامل من زاوية مختلفة إذ أنه يعتبر المجتمع متكاملاً إذا كان هذا المجتمع « يمتلك سيطرة فعّالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه ، حيث يكون لهذا المجتمع مركز لإتخاذ القرار يقوم بدور توزيع « الثواب والعقاب » داخل

المجتمع ويمثّل البؤ رة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب ، ومن خلال ذلك نرى أن اتزيوني يعتبر المجتمع يسير نحو التوحيد السياسي إذا توفرت فيه مقومات التكامل السياسي ، بمعنى أن وجود التكامل سابق على التوحيد ، والدور الذي يلعبه التوحيد هو تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل في مجموعها المجتمع أو النظام .

واستناداً الى تعريف هاس للتكامل عرّف ليون ليندبرغ في دراسة له عن السوق الأوروبية المشتركة التكامل بأنه :

١ ـ العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤ ونها الخارجية أو شؤ ونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض ، وتسعى بدلاً من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤ ون أو تفوض أمرها فيها لمؤ سسة جديدة [منظمة دولية مثلاً] .

٢ ـ أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية الى مركز جديد .

أما التكامل السياسي عند كارل دويتش فهو الواقع أو الحالة التي « تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتماثلاً في مؤ سساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي » بمعنى أن التكامل لدى دويتش هو حالة يحلّ فيها الأفراد داخل المجتمع الواحد خلافاتهم بطرق سلمية بدلاً من اللجوء للعنف ، ولكن هاس يركز بدلاً من ـ سلمية التسويات بين الوحدات ـ على تحويل الولاءات نحو مركز جديد ،

وفي تحليل آخر ، يرى فيليب جاكوب وهو باحث أمريكي أن التكامل السياسي « يتضمن بشكل عام إحساساً بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد ، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم » .

حالات التكامل :

بعد أن يقوم جون غالتنك من مركز أبحاث السلام الدولي في أوسلو بدراسة ونقد نظريات التكامل والظروف التي تخلق أو تنجم عن التكامل يقدّم لنا تعريفه لهذه الظاهرة على أنها « العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر طرفاً واحداً . . .

وعندما تنتهي عملية التشكيل نكون أمام حالة تكامل وبالمقابل إذا انقسم طرف الى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء حالة الانقسام نكون أمام حالة تفكك أو انحلال «[illegible]» ، ويقدّم لنا غالتنك في دراسته نماذج تحدد الظروف التي تخلق حالة تكاملية :

١ ـ التكامل القيمي : ويمكن تقسيم هذا النموذج الى شكلين :

أ ـ نموذج التماثل حيث تتماثل القيم أو تتكامل نتيجة وجود مصالح متطابقة للاطراف .
ب ـ النموذج السُلَّمي «Hierarchical» حيث ترتب القيم في درجات معينة بحيث يتم تسوية الصراعات طبقاً للقيمة العليا في هذا السلم .

٢ ـ تكامل الأطراف : وهو الذي يتمثل في نموذجين : الأول يتمثل في نموذج التشابهات العديدة بين الأطراف من حيث الحجم أو المركز الدولي أو التركيبة السكانية أو البنى السياسية والاقتصادية ثم نموذج زيادة الاعتماد المتبادل في القطاعات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الأطراف والى درجة يجعل من التأثير على طرف معين يترك آثاره على الطرف الآخر .

٣ ـ التكامل التبادلي بين الكل والجزء ويتمثل ذلك في نموذجين :
أ ـ نموذج الولاء : حيث يستمر ويتطور التكامل طالما أن أطرافه مستمرون في دعمه ، وهنا يمثل الدعم من قبل الأطراف كالدخول في تحالفات أو توزيع الموارد من الأجزاء الى الكل ما يسمى بالمدخلات .
ب ـ نموذج التوزيع : حيث يصبح وجود التكامل معتمداً على قدرته في تقديم نتائج إيجابية أو ما يسمى بالمخرجات مثل حماية الكيان من الأعداء ـ أو تحقيق مكاسب اقتصادية مثل رفع مستوى المعيشة أو توسيع الأسواق .

وفي الواقع فإن أياً من هذه النماذج لوحده لا يقدم الظروف الكاملة أو الضرورية لإقامة حالة تكاملية ، إذ أن التكامل يمثل عملية مرتبطة الى حد ما بطبيعة الأطراف والبيئة التي يعملون فيها ، ولكن غالتنك يفترض في أن عملية التكامل تكون قد اكتملت عندما تتطابق التصورات التي لدى كل عضو مع التصورات التي لدى بقية الأطراف .

وتميز دراسة غالتنك بين أنماط تكامل ثلاثة: الاقليمي ، المنظماتي ، الترابط الذهني والملاحظ أن التكامل في المنظمات الانتاجية يسبق التكامل الاقليمي بسبب الحاح الأطراف على أولوية زيادة الانتاج ، ولكن التكامل المنظماتي يخضع الى التكامل في الترابط الذهني بين الأطراف لا سيما وان كل طرف يضع في ذهنه مجموعة من المحددات التي تدفعه نحو التكامل مع الآخرين مثل المساواة والعدالة والتشابه ، ولكن ذلك يفرز أيضاً فكرة ضرورة التنوع بين أطراف التكامل وهذا بدوره يعيدنا الى التكامل الاقليمي بمعنى آخر أن الترابط الذهني والبحث في التكامل يأتي أولاً ثم يليه التكامل المنظماتي ثم التكامل الاقليمي .

ومع ذلك فإن الأشكال الثلاثة قد توجد في وقت واحد وإن كان ـ كما يرى غالتنك ـ المجتمع الدولي المعاصر يميل الى زيادة الاسراع في التكامل المنظماتي والترابطي أكثر منه في مجال التكامل الاقليمي . فإذا أدت المنظمات الى خلق شبكة واسعة من التعاون المتبادل وأدى الترابط الذهني الى العثور على نقاط تلاق جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية ، فإن المشكلة تصبح في تطوير بديل لأشكال التكامل الاقليمي المعروفة أو القائمة حالياً .

ويتفق باحثو ظاهرة التكامل على الملامح العامة لهذه الظاهرة لا سيما وإن اهتمام معظمهم يدور حول الكيفية التي يتمّ بها تحويل الولاء من مركز لآخر ، اضافة لعنصر أنماط الاتصال بين الوحدات المتكاملة ، فطبقاً لدويتش واتزيوني فإن الشعوب تعلمت اعتبار نفسها أعضاء في مجتمع معين كنتيجة لنماذج الاتصال القائمة داخل تلك المجتمعات ، والباحثون في التكامل يعتقدون أن السلوك التكاملي ـ الرغبة لدى الأفراد في التكامل ـ يعود الى تماثل في التوقعات سواء الثواب ـ كالحصول على مكاسب ـ أو العقاب ـ رد خطر معين ـ، والملاحظ أن هذه التوقعات تتطور بشكل أساسي بين أفراد النخبة داخل المجتمع سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص ، ونجاح عملية التكامل يعتمد بشكل أساسي على قدرة النخبة في تذويت (internalize)عملية التكامل ـ أي تجعلها هماً لها ـ وتحدد الاتجاه الذي سيسير فيه التكامل ، وقد استخدم دوتيش واتزيوني وهاس نظرية النظم في تطوير نماذج التكامل إذ أكّد ثلاثتهم على تأثير التكامل في قطاع معين على قدرة الأطراف في تحقيق تكامل في قطاعات أخرى .

العلاقة بين أمن المجتمعات وبين نظم الاتصال والتفاعل بينها

يكاد كارل دويتش أن يكون أكثر الباحثين استخداماً لنظرية الاتصال ونظرية النظم مستفيداً في ذلك من دراسات نوربيرت وينر في مجال السبرانية [دراسة عملية الرقابة ونظم الاتصالات وبحث النظم العضوية ونظم الآلات التي ينتجها الإنسان] وعلى كتابات بارسونز في المجال السوسيولوجي ـ وقد أيّد دويتش فكرة وينر القائلة « إن وجود العلوم الاجتماعية يعتمد على القدرة في التعامل مع التكتلات الاجتماعية كمنظمات لا كمجتمع لأفراد ، وعنصر الاتصال هو الرابطة التي تنشىء هذه المنظمات الاجتماعية وهو الذي يمكن الجماعات من التفكير والبحث والسلوك مع بعضها البعض ، وبالتالي يصبح على كل عالم اجتماعي أن يعمل على تفهم موضوع الاتصال » .

وعنصر الاتصال يؤدي بين الأفراد لخلق مشاعر عدائية أو ودّية ، وهذه الحالة تعتمد في الحقيقة على تاريخ الاتصال بين الأفراد ، فإذا كان الأفراد يختزنون في ذاكرتهم صورة طيبة عن الاتصالات السابقة بالآخرين فذلك يعني احتمال العلاقة الودّية أما العكس فيؤدي للعلاقة المعاكسة أيضاً ، والنظام السياسي يكون ناجحاً عند دويتش إذا استطاع تجريد وترميز(Tocode) المعلومات الجديدة [الناتجة عن الاتصال] في شعارات أو رموز مناسبة ثم العمل على تخزين هذه الشعارات في ذاكرة الأفراد وعلى استدعاء هذا المخزون لحظة الحاجة إليه ثم إعادة تشكيل المعلومات المختزنة في نماذج جديدة لم تكن موجودة لحظة دخول المعلومة ـ كأحد المدخلات في النظام ـ، ومن هنا فإن بناء الوحدات السياسية يعتمد على تدفق الاتصال داخل الوحدة من جهة وبين الوحدة والعالم الخارجي من جهة ثانية[٦٤] .

ويربط دويتش بين الاتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول « إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشوداً من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية الى حد ما ، والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها ، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية والاتصالات بشكل كبير ، وحتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لا بد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين

الأفراد » ، ويشير دويتش الى ملاحظة عامة وهي أن الدول في الوقت الحالي هي أقل اعتماداً على بعضها مما كانت عليه في القرن التاسع عشر في مجال التجارة [على أن نقيس التجارة كنسبة من مجمل الدخل العام] .

وتتمثل المساهمة الرئيسية لدويتش في دراسته عن منطقة شمال الاطلسي ، حيث قام هو وعدد من الباحثين واستناداً لبيانات تاريخية بالبحث في عشر حالات تكامل أو تفكك على المستوى الوطني[٦٥] ، غير أن أهمية الدراسة ـ رغم أنها مقتصرة على المستوى المحلي فقط ـ هي في بعض الإشارات الضمنية الى أن القوانين العامة المستنبطة من الدراسة المقارنة لحالات تكامل أو تفكك محلية قد تكون مفيدة في دراسة التكامل والتفكك على المستوى الدولي إذ ثمة تشابه بين عملية التكامل الداخلي وعملية التكامل على المستوى الدولي .

ويطرح لنا دويتش في دراسته نموذجين لتحقيق أمن المجتمعات ويحدد شروطاً لوجود كل من النظامين أما النموذج الأول فهو القائم على « الأمن الموحد » حيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقاً وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة [حيث كانت عدة ولايات ثم أصبحت دولة واحدة ولها حكومة تمثلها جميعاً وأمنها أصبح مترابطاً] أما النموذج الآخر فهو النموذج القائم على « الأمن التعددي » حيث يترابط أمن الدول المشتركة في هذا النموذج ولكنها في الواقع تحتفظ بحكوماتها المنفصلة وباستقلالها القانوني مثل العلاقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية أو بين كندا والولايات المتحدة [حيث أن هذه الدول هي من حيث الحكومات والواقع القانوني منفصلة عن بعضها ولكنها من الناحية الأمنية مترابطة] .

ويحدد دويتش عدة شروط لبناء النموذج الأول :

١ ـ الانسجام المشترك في القيم الرئيسية .
٢ ـ نمط حياة متميز .
٣ ـ توقع المنفعة المشتركة شريطة أن يكون ذلك قبل البدء في فرض أعباء التكامل أو التوحيد .
٤ ـ زيادة ملموسة في القدرات الادارية والسياسية على الأقل لبعض الوحدات المشاركة .

٥ ـ نمو اقتصادي كبير على الأقل لبعض الوحدات المشاركة وتطور ما يسمى بالمنطقة المركز (core area) والتي تتجمع حولها المناطق الأضعف .
٦ ـ إن حلقات الاتصال الاجتماعي يجب أن لا تنقطع سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة .
٦ ـ زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية .
٨ ـ تعبئة الأفراد لا سيما ـ على الأقل ـ بين الفئات العاملة في المجالات السياسية ، .
٩ ـ تعدد جوانب الاتصال والتعامل بين الأطراف والأفراد .

أما النموذج الثاني وهو « **الأمن التعددي** » ، فإن الدراسة تشترط له ثلاثة شروط :

١ ـ إتساق القيم بين صنّاع القرار في مختلف الدول المشاركة في هذا النموذج .
٢ ـ قدرة صانعي القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك لسلوك بعضهم البعض .
وهذه الفكرة رددها بارسونز في حديثه عن النظام الاجتماعي الذي يطور فيه الأفراد توقعاتهم عن سلوك بعضهم البعض .

٣ ـ الإستجابة المشتركة : حيث تكون الحكومات قادرة على الإستجابة السريعة لما يعترضها من المشكلات دون اللجوء للعنف حيث تمتنع الدول عن تسوية منازعاتها مثلاً بالحرب بل بالوسيلة السلمية .

أما النتائج التي توصل لها دويتش ورفاقه في البحث عن أسباب تمزّق أو تفكك حالات الوحدة أو التكامل ـ كما جرى في الامبراطورية الهنغارية النمساوية أو الاتحاد الانجليزي الايرلندي أو الاتحاد بين النرويج والسويد ـ فتتلخص في الآتي :

أ ـ تزايد الالتزامات العسكرية .
ب ـ زيادة المشاركة في المؤسسات من قبل جماعة كانت تتخذ موقفاً سلبياً في السابق .
جـ ـ تزايد الفروق اللغوية والعرقية .
د ـ مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن .
هـ ـ انغلاق نسبي للنخب السياسية [صعوبة الدخول فيها] .

و ـ تعرقل الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
ي ـ فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيّـف لمواجهة فقدان نفوذها .

ويرى دويتش أن الشروط الرئيسية لا توجد في نفس الوقت ولا يمكن أن تلعب دورها طبقاً لتسلسل معين ، ولكنها تظهر لنا فقط من الحالات التي نقوم بدراستها كما أن فترة طويلة قد تمرّ قبل أن تلعب هذه العوامل دورها .

وخلصت دراسة دويتش إلى أنه بالرغم من أن منطقة شمال الاطلسي بعيدة عن تحقيق التكامل أو الاندماج إلا أنها قطعت شوطاً بعيداً نحو ذلك ، فعدد من الدول حققت النموذج الأمني التعددي كالولايات المتحدة وكندا أو المملكة المتحدة وايرلندا ، والشرط الأساسي كما يرى دويتش للتكامل في تلك المنطقة هو تطوير مدى التعامل والاتصال بين الأطراف لا سيما في القطاعات المرتبطة بمنافع معينة أو يتوقع منها تحقيق المنفعة ، ومن هنا تدعو الدراسة الى ضرورة تطوير وظيفي في داخل منطقة الأطلسي تكون مهمته جعل حلف شمالي الأطلسي أكثر من مجرد حلف عسكري وذلك بتطوير الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية وتطوير منظمات تؤدي مثل هذه الوظائف .

مراحل التوحيد السياسي عند اتزيوني

في الوقت الذي ارتكزت دراسة دويتش على محاولات تحقيق التكامل داخل الدولة القومية الواحدة فإن اتزيوني ركّـز دراسته على الوحدة السياسية التي قامت بين دول عدة ، ورأى أن دراسة هذه الظاهرة لا بد أن تستند الى عدة تساؤلات :

١ ـ ما هي الظروف التي ولدت فيها مبادرة الوحدة .
٢ ـ ما هي القوى التي توجه تطور الوحدة .
٣ ـ ما هو النهج الذي تسلكه الوحدة .
٤ ـ ما هو وضع النظام بعد انتهاء عملية التوحيد [النظام يعني الحالة القائمة بعد التوحيد] .

ويلاحظ أن الهدف الذي رمى اليه اتزيوني من أسئلته هو تتبع تطور عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها وذلك لبناء نموذج تكاملي وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستنداً لأربع مراحل :

١ ـ حالة ما قبل التوحيد .
٢ ـ عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها .
٣ ـ عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملتها .
٤ ـ نضوج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها .

ولكي يصل الى هذا النموذج درس اتزيوني أربع حالات توحيد أو تكامل هي
١ ـ إتحاد الوست انديز ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢
٢ ـ اتحاد الشمال ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤
٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١
٤ ـ السوق الأوروبية المشتركة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤

ويرى اتزيوني انه لكي يحدث التكامل لا بد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة ، وهنا يتناول المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل الوحدة حيث تبدأ القطاعات التي يجري في نطاقها التعامل المتبادل تتسع لا في داخل الدولة الواحدة ولكن في إطار نظام الاعتماد المتبادل اي يزداد الاعتماد المتبادل بين الدول في هذا القطاع ، ولكنه ـ أي اتزيوني ـ لا يتناول بشكل واضح أثر العوامل المشتركة التي قد تكون موجودة في مرحلة ما قبل التوحيد مثل التجانس الثقافي أو التواصل الاقليمي أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل ، لأن هذه العوامل قد تؤثر على عملية التوحيد ، كما أن الدول ـ التي توحدت ـ قد تكون في مرحلة ما قبل الوحدة لا تنتمي بالضرورة لنفس المنظمة أو المنظمات الدولية أو تنتمي لنفس الكتلة السياسية ، ويلاحظ أن النخب الخارجية ـ سنأتي على شرحها ـ تلعب في المرحلة الأولى الدور الرئيسي في عملية التوحيد حيث انها تكون المشجع الرئيسي على الوحدة .

أما المرحلة الثانية فهي التي تبرز فيها قوى التوحيد والتي قد تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية الاجتماعية ، أما القسرية فتتمثل في الجيش والشرطة في حين تتمثل النفعية في الجوانب الاقتصادية والامكانيات الفنية والادارية ، أما الطبيعة الثالثة لقوى التوحيد ـ الهوية الاجتماعية ـ فتتمثل في الطقوس والشعارات والقيم التي تسود المجتمع ويمكن استغلالها للتوحيد ، وتخضع هذه القوة التوحيدية [بنماذجها الثلاث] للنخبة داخل المجتمع ، وهنا يشير اتزيوني الى أن النخبة من داخل النظام تكون هي المدافع الرئيسي عن التوحيد لا النخبة الخارجية ، ويطلق

اتزيوني على سيطرة النخبة الداخلية على النظام بدلاً من النخبة الخارجية اصطلاح التذويت(Internalization) .

ويبدأ ظهور المرحلة الثالثة مع تزايد تدفق السلع والأفراد والاتصالات بين الوحدات كما ينتشر «Spillover» التوحيد في قطاع واحد الى قطاعات أخرى ، ويلاحظ أن نموذج اتزيوني في هذه المرحلة يستند الى النظرية الاتصالية عند دويتس والوظيفية عند هاس .

ويطلق اتزيوني على المرحلة الرابعة اسم مرحلة الانتهاء(Termination) ، حيث يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل الى نقطة النهاية ، أي تكون المراحل الثلاث السابقة قد أكملت مسيرتها وانتهت ، ويشير الى أن الاتحادات الناضجة أي التي اكتملت في بنائها تختلف فيما بينها من حيث مستويات التوحيد التي توقفت عندها أي تختلف في مستوى النقطة التي توقفت فيها عن التوسع والانتشار .

واستخلص اتزيوني من نموذجه عدة نتائج خاصة بعملية التوحيد ، إذ تأكدت له فكرة أهمية النخبة الخارجية ، إذ رأى أن النخبة الخارجية تشجع وتدعم عملية التوحيد إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية في الدول التي تسعى للتوحيد ، فمثلاً في اتحاد الوست انديز [جامايكا ، باربادوس ، ترينداد وبعض الجزر الأخرى الداخلة في إطار الكومنولث في منطقة الكاريبي] كانت بريطانيا تمثل النخبة الخارجية ، في حين كانت الولايات المتحدة تمثل النخبة الخارجية في السوق الأوروبية المشتركة ، ويرى اتزيوني أن اتحاد الوست انديز فشل لأن بريطانيا لم تستخدم نفوذها لتطوير بناء اتحاد فيدرالي يعكس بشكل أفضل قوة جامايكا وترينداد مقارنة ببقية الأعضاء الضعفاء ، في حين كان التأثير الامريكي منسجماً مع نشوء وتطور البناء الاوروبي وهو ما تمثل في إعادة بناء المانيا الغربية بسرعة ومساهمتها الكبيرة في حلف شمال الاطلسي ودورها الهام ـ رغم ثانويته ـ في هيئة الصلب والفحم الأوروبية ـ مشروع مارشال ـ، ودورها في السوق الأوروبية المشتركة ودعمها للقوى الأوروبية المحبذة أمريكياً أكثر ، أي المراهنة على الحصان الفائز ، وعلى هذا الأساس فإن المساعدة الامريكية لألمانيا تقدم مثالاً واضحاً لنخبة خارجية تدعم بروز نخبة داخلية بدلاً من محاولة إخراجها أو حصرها ، والى جانب ذلك فإن اتحاد الوست انديز والسوق الأوروبية المشتركة ، يدعمان الفكرة القائلة

بأنه كلما اتسع نطاق ومستوى التكامـل كلما زادت النخـب الـداخلية من تذويت الوظائف والمهام التي تقوم بها النخب الخارجية ، ولكن المشكلة في اتحـاد الوسـت انديز هي فشل الاتحاد بشكل جزئي في عدم قدرة أو عدم رغبـة النخبـة الـداخلية القيام بالمهمات التي كانت موكلة للنخبة الخارجية ـ بريطانيا ـ على عكس ما حدث في أوروبا حيث أصبحت النخب الداخلية هي المحرك الرئيسي ـ لا الولايات المتحدة ـ نحو الوحدة ، ويرى اتزيوني أن ثمـة ثلاث حالات تصبـح فيه عملية التـذويت مشكلة للاتحاد وهي :

١ ـ إذا كانت الوظائف المذوتة تدار من قبل الاطراف الأعضاء لا من قبل الاتحاد نفسه كـأنْ تدير الوظيفة فرنسا لا السوق الأوروبية المشتركة .
٢ ـ إذا كانت مكاسب بعض الأعضـاء غـير متناسبـة مع مكاسـب الآخـرين فإن المعارضة للتذويت من قبل طرف معين تزداد حدتها .
٣ ـ إذا كان التذويت بين القطاعات العسكرية والاقتصادية غير متوازن .

ويقدم اتزيوني فرضية مستخلصة من الدراسة هي أن الاتحادات ذات النخب القليلة يرجح لها النجاح أكثر من تلك التي تضم نخباً عديدة على أساس أن العدد الأكبر يوفر الفرصة للمزيد من المشكلات ، وفي فرضية أخرى مرتبطة بهذا الموضوع يرى اتزيوني أن الاتحادات القائمـة على المسـاواة بـين أطرافهـا تكون ـ على غرار الوحدات ذات النخب القليلة ـ أكثر احتمالاً للنجاح من تلك التـي لا تتوفـر فيهـا المساواة ، ويقول انه بالرغم من أن الجمهورية العربية المتحدة كانت تضم نخباً أقل من السوق الأوروبية المشتركة إلا أنها انهارت لأنها في الواقع لم تكن تملك نخبـة فاعلة إذ أن مصر « لا تمتلك المقومات ولا الرغبة في الاتحاد » كما أن المبادرة لتشكيل وحل الاتحاد جاءت من سوريا لا من مصر في حين كان الوضع في السوق الأوروبية « مساواة نسبية في جوانب المنفعة والنخبة أو الـريادة في المسائـل السياسية ، وكان موضوع النخبة كنظام لا كمجموعة أفراد هو العنصر الجديد الـذي أدخلته تجربـة السوق الأوروبية . . . ولو نقلنا الفرضية خطوة أخـرى للأمـام لقلنـا أن حالات الوحدة الفاعلة هي التي تكون محكومة بنخبة يحكمها نظام ـ « النخبة النظام » ـ لا التي تكون محكومة بنخبة لا يحكمها نظام ـ « النخبة الأفراد » ، إذ أن الوضع الأول أي النخبة النظام يشتمل القدرة على الحسم الموجود لدى النخبة الفـرد ولـكن مع

إمكانية تعميم الالتزامات الموجودة في الاتحادات التي تتصف بالمساواة بين أعضائها ، وتحقيق حسم يتحقق من وجود مركز مهيمن لصنع القرار ، أما تعميم الالتزامات فيتم نتيجة ان « النخبة النظام » تمثل جميع الأعضاء في الاتحاد فضلاً عن كونها تمثل الاتحاد ككل .

وقد تمكن اتحاد الشمال من البقاء لكونه اتحاداً قائماً على المساواة ولكن في الوست انديز عجزت النخبة الخارجية ـ بريطانيا ـ عن تطوير نخبة داخلية لدعم الاتحاد ـ بينما تمّ تطوير « النخبة النظام » في السوق الأوروبية ، ومن هنا جاءت فرضية اتزيوني من أن الاتحادات الفاعلة أو الناجحة هي المحكومة بالنخبة النظام لا بالنخبة الفرد .

وفي مقارنة الحالات الأربع للاتحادات التي ذكرها ، وصل اتزيوني الى أن السوق الأوروبية هي النموذج الأكثر تقدماً في المستوى والنطاق التكاملي من النماذج الأخرى في حين يعود فشل النماذج الأخرى الى عجزها أو قصورها في مقومات القوة سواء « القسرية أو النفعية أو مقومات الهوية الاجتماعية التي تناولناها » . ووضع فرضية على هذا الأساس « كلما كانت المنفعة الناتجة عن مبادرة وتوجيه النخبة أكبر أو كلما تدعمت الهوية الاجتماعية للاتحاد أكثر كلما كانت احتمالات النجاح أكثر » وتتضح صحة الفرضية في السوق الأوروبية حيث أدت لزيادة النفع العائد على الأعضاء وهو ما أدى بدوره لتدعيم شخصية السوق [القيم ، الدين ، الروح القومية ، المشاعر الرموز . . . الخ] . وبالتالي زيادة الالتزامات الملقاة على كاهل السوق وتوسيع نشاطه ، أما في الوست أنديز فإن الاتحاد لم يتحكم في موضوع المنفعة أو حتى توزيع القوة بين الأطراف وهو ما دفع بالدولتين الأكبر في الاتحاد وهما ترينداد وجامايكا لمعارضته ، ولم يهمل اتزيوني عنصر الإكراه أو القسر في عملية التوحيد حيث أن فقدان عنصر القسر أو الخطر يعجل من التفكك كما جرى في الوست انديز وربما كان هذا العامل هو الذي أطال أمد الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى غرار دويتش أكد اتزيوني أهمية الاتصالات في تطور الوحدة ، ففي الوست انديز والجمهورية العربية المتحدة شوّهت الاتصالات ولم يكن ثمة استجابات ملائمة وكافية من الأطراف المشاركة في الوحدة في حين امتلكت السوق الأوروبية قنوات اتصال فعّالة وسريعة وتعبر عن الأعضاء لأن هذه النقطة الأخيرة

شرط أساسي للاستجابات الملائمة ، كما أن شمولية الاتصالات من أعلى الى أسفل والاستجابة الكافية في المستويات الوسطى يعجّل في التوجه نحو الوحدة .

وأبدى اتزيوني اهتماماً بديناميكيات التوحيد ورأى أن الجهود لتوحيد الدول النامية هي أقل احتمالاً للنجاح من الجهود التوحيدية في الدول المتقدمة ، إذ تتسم الدول المتخلفة بأمّية واسعة وأفق ضيّق ونقص في المهارات السياسية والتنظيمية الضرورية لمعالجة مشاكل التوحيد أو التكامل الاقليمي ، ولاحظ من دراسته ان التجربتين الفاشلتين كانتا في نطاق الدول النامية ـ الجمهورية العربية المتحدة والوست انديز ـ، وهنا أكّد اتزيوني كما هو شأن هاس ودويتش على دور النخبة الواعية كقوة للتوحيد .

وفي فرضية أخرى ذكر اتزيوني أن « البطء في جهود التوحيد يكون أكثر فاعلية عندما تكون قوى معارضة الوحدة كبيرة ومؤثرة ، والإسراع في الخطوات يكون أكثر فاعلية عندما يصل الاتحاد الى مرحلة النضج أو المرحلة النهائية » [الإبطاء يعني تقليص التغييرات التي يراد إدخالها من أجل السماح لمزيد من الوقت للتكيف ولتقليل الضغوط المعارضة للوحدة . . . أما الإسراع أو التصعيد فيعني زيادة التغييرات لجعل فوائد الاتحاد ملموسة أكثر وبالتالي زيادة دعمه] ، وتصدق هذه الفرضية على نموذجي الوست انديز والجمهورية العربية المتحدة حيث تسارعت عملية التفكك عندما بذلت الجهود للإسراع في إنجاز الوحدة ، أما الوحدة الشمالية فإن الإبطاء في عملية بطيئة أصلاً أدى الى توقف عملية التوحيد ، أما في السوق الأوروبية فإن الاسراع في الخطوات كان فقط لحظة النجاح ولحظة اعطاء الثمار الأولى .

أما الفرضية الأخرى التي طرحها اتزيوني فهي « إن مكافأة ـ الحصول على المنافع ـ أكبر قدر ممكن من الوحدات الرئيسية والفرعية المشاركة في الاتحاد هو عامل هام لدفع النجاح إلى حده الأعلى ، إذ أن توزيع المنافع يساهم في اتساع دائرة التأييد حيث يصبح لدى الأطراف منافع مكتسبة تساهم في تصليب موقفها عند مواجهة الاتحاد لأية أزمات » ، والملاحظ أنه في الوست انديز والجمهورية العربية المتحدة جرت المحاولات لإنجاز الوحدة بشكل كامل قبل أن تكون منافعها بادية للاطراف ـ مصر وسوريا ـ وفي حالة الوحدة الشمالية لم يكن هناك إعادة توزيع للمنافع ، أما

في السوق المشتركة فإن عملية التنظيم الهادئة أخّرت توزيع المنافع الى أن استكملت عملية بناء القوى التكاملية .

وخلص اتزيوني في دراسته الى أن العالم يمثل « مجموعة من النظم الفرعية الاقليمية ، ولكن النظم الفرعية المعاصرة تختلف عن النظم الفرعية في فترة المستعمرات والامبراطوريات من جوانب عدة[٦٥] :

أ ـ ثمة توازن نسبي أكثر بين القوى المشاركة في النظم الفرعية الحديثة كما أنها تعتمد على درجة أقل من السيطرة المباشرة [مع أن عامل الإكراه من حيث استخدامه ما زال يمارس باستمرار في النظم الدولية للقوى العظمى نفسها] .

ب ـ إن تبادل المنافع يبدو أقل استغلالية رغم وجود بعض المستعمرات المتبقية من النظام القديم ، وحتى في هذا السياق فإن المساعدات الفنية والاقتصادية المقدمة من الدول الغنية أصبحت الى حد ما أكثر من السابق الى جانب أن التطور الذاتي في النظم الفرعية أصبح متاحاً بدرجة أكبر ويغطي بعض الاحتياجات الداخلية هذا بالإضافة الى تزايد اللامركزية حيث السماح للإدارة المحلية والحكم الذاتي يتزايد بشكل أكبر مما كان في السابق .

حـ ـ إن التركيز انتقل من الحديث عن التحرر وإنهاء السيطرة في النظم القديمة الى الحديث عن معايير معينة في النظم الحديثة مثل المساواة في التمثيل في المنظمة الدولية ـ الجمعية العامة ـ أو المنظمات الاقليمية ، كذلك الدعوة لتخفيف الغزو الاعلامي والثقافي . . . الخ .

د ـ إن هناك تزايداً في حجم الاتصالات(Communication) من الدول المتخلفة الى الدول المتطورة واعتماداً أقل من قبل الدول المتخلفة على الدول المتطورة في مجال المعرفة في النظم الحديثة على عكس النظم القديمة .

خلاصة القول إن التوحيد عند اتزيوني هو عملية جدلية تضم مراحل ثلاث :

١ ـ إن المجتمعات الفرعية ـ القبائل ـ تتسم في البداية بعدم التجانس والتصارع فيما بينها وبعد أن تتوحد هذه المجتمعات الفرعية تبدأ في تحضير نفسها لبناء المجتمع السياسي .

٢ - إن المجتمعات الفرعية - القبائل ، الأديان المختلفة ، اللغات المختلفة . . . الخ . ستبقى في هذه المرحلة هي المتغير الرئيسي المتحكم في مختلف جوانب البناء السياسي الجديد .

٣ - في المرحلة الثالثة يبدأ البناء السياسي الجديد في ربط المجتمعات الفرعية ببعضها وعلى نطاق واسع ثم يبدأ في إحلال نفسه مكان هذه المجتمعات أو النظم الفرعية .

وحيث أن اتزيوني رأى في الوحدة الاقليمية كمسألة حاسمة للوحدة على المستوى العالمي ، فقد ركّز بحوثه التجريبية على بناء النموذج والتحليل المقارن لمختلف محاولات التوحيد سواء منها الفاشلة أو الناجحة في مناطق مختلفة من العالم .

الوظيفية وتكامل القطاعات

على خلاف دراسات دويتش واتزيوني ، تعامل هاس في دراسته مع حالات محددة وخاصة مستخدماً إطاراً نظرياً محكماً .

ففي دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية يسلّم هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل ، ويقول « إنه بدلاً من الافتراض بعدم وجود دوافع انانية وراء سلوك الأطراف فإن الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية » ويضيف هاس ان التكامل ينتج عن جهد النخب المعنية في القطاعين العام والخاص وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة ، ولذا فإن النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة .

وحاول هاس تنقية النظرية الوظيفية حول التكامل وانتقد ميتراني لعدم إعطائه عنصر القوة اهتماماً كافياً لا سيا وان القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق

الرفاه [إذ أن التكامل يسعى لتحقيق الرفاه ، والتكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة] . وحيث أن القوة قلما تكون هدفاً في حد ذاتها ، لذا فإنها التعبير الملائم والمخفف لوصف وسائل « عنيفة » لتحقيق الرفاه ، ويرى هاس أنه من الناحية الوظيفية يمكن لبعض البرامج الدولية - إذا أبعدت عنها الصراعات الايديولوجية - أن تساهم في تعزيز الرفاه والتكامل الدولي ، وهذه البرامج ستؤدي الى نمو المنظمات التي تعتمد في اتساع نشاطها على زيادة رقعة الموافقة الدولية عليها .

إلى جانب ذلك فإن عملية التعلم(learning Process) قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساساً لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة الى زيادة الرفاه ، فما أن تدرك أو تتعلم الأطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الالتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر اتساعاً حتى يكون مجال التكامل مفتوحاً أكثر ، والعملية التعليمية تلعب دورها من خلال دفع الأطراف لإعادة النظر في معاني الرفاه والمصلحة الذاتية وإعطائها مضامين جديدة ، وتصبح الأمور تسير على النحو التالي « إن الدرس التكاملي الذي يمكن تعلمه من حالة معينة يمكن تطبيقه في حالات أخرى وبالتالي سيؤدي ذلك الى إعادة النظر في السياسة الدولية الحالية . وإحلال سياسة دولية تكاملية محلها » .

وثمة مسألة هامة في العملية التكاملية وهي التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف لا سيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافاً فنية أو أهدافاً ليست موضع خلاف ، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الانسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية أو غير الخلافية .

وبخصوص دعوة أصحاب النظرية الوظيفية لإيكال التكامل الدولي للخبراء يقدم هاس شرطين يجب توفرهما في هؤلاء الخبراء أو المجموعات الفنية التي تتطوع لأداء هذه المهمة :-

١ - أن تكون المجموعات التطوعية من المنطقة المعنية [منطقة التكامل] لأنها ستكون أكثر قدرة على انجاز التكامل من منظمة أو هيئة تضم ممثلين عن كل الدول .

٢ - أن يكون الخبير مسؤولاً في دولته حتى لا يجد أن توصياته قد أهملت ولذا فإن

هاس يقترح أن يجتمع الخبراء الإداريون في مختلف البيروقراطيات الحكومية في الدول الأطراف للبحث في إنجاز مسألة محددة .

ويصوغ هاس نظريته انطلاقاً من المعطيات السابقة على النحو التالي « إن تكريس التكامل الدولي لتحقيق الرفاه يزيد من قوة التكامل ويتمّ ذلك من خلال معايير يضعها الخبراء « العارفون بالملابسات السياسية لوظيفتهم » وممثلو الأطراف المشاركون في التكامل سواء كانوا يمثلون قطاعات عامة أو خاصة » .

ويتفق هاس مع دعاة الوظيفية في قولهم بأن الولاء السياسي هو نتيجة للرضا عن إنجاز الأجهزة الحكومية للوظائف الرئيسية والهامة ، وحيث أن في الامكان أن يعطي الأفراد ولاءهم لعدد من الهيئات ، فإن المنظمات الدولية التي تقوم بإنجاز وظائفها الهامة بشكل جيد قد يتحول الأفراد تدريجياً بولائهم نحوها ، ولكن هاس يحذّر من أن عملية التكامل قد لا تستمر إذا طغت عليها صبغة معينة كالارتباط في إطارها العام بدولة معينة أو قيادة كارزمية أو تقليدية .

الانتشار وعملية التكامل (Spillover and integration process)

إستخدم هاس مصطلح (Spillover) أي الانتشار أو التعميم وهو نفس المعنى الذي قصده الباحث البريطاني ميتراني بالمصطلح (Ramification) .

ولاحظ هاس في دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبي أنه من بين النخب المعنية مباشرة بالصلب والفحم كان هناك عدد قليل نسبياً ممن يؤيدون المشروع بقوة ، وبعد عدة سنوات من عمل الهيئة أصبح الجزء الأكبر من قادة اتحادات العمال والأحزاب السياسية سواء الاشتراكية أو الديمقراطية المسيحية من أنصار هذه الهيئة بل ان هذه القوى وبعد أن لمست فوائد الهيئة وضعت نفسها في طليعة الساعين للتكامل الأوروبي بما فيها السوق المشتركة ، وهذا يعني أن الذين يحققون منافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد يميلون بشكل ملحوظ الى تأييد التكامل في قطاعات أخرى ، ولذا فإن هاس يرى أن بعض القرارات التي تصدرها المنظمات الدولية قد تكون لها طبيعة تكاملية ، كما أن عملية التعميم أو الانتشار من قطاع لآخر وبالتالي استفادة المزيد من الشعوب يزيد من الدعوة للعلاقات بين مختلف البيروقراطيات في مختلف الدول لمواجهة المشكلات التي قد تبرز لسبب أو لآخر .

وهكذا يمكن القول أن ثمة الكثير من العوامل « المنطقية » التي تساهم في التعميم والانتشار ، والتكامل في معناه النهائي هو العملية التي يجري فيها رفع مستوى المصالح المشتركة بين الدول .

وفي دراسة لمنظمة العمل الدولية طوّر هاس نموذجه ليجمع بين نظرية التحليل الوظيفي لنظرية النظم العامة وبين إعادة تجديد فكرة الانتشار والتعميم وذلك من خلال محاولة التعرف على المدى الذي يكون لمنظمة دولية فيه أن تتجاوز أو تتخطى الحدود القومية وبالتالي إحداث تغيير في النظام الدولي .

والسياسات الحكومية ، التي هي نتاج تفاعل القوى المحلية مع بيئتها ، تمثل المدخلات للنظام الدولي في حين تمثل المنظمات الدولية والقواعد القانونية الدولية الإطار الذي تدخله هذه السياسات الحكومية لتتحول الى قرارات أو مخرجات للنظام الدولي ، ومثل هذه المخرجات ربما يمكنها تغيير البيئة الدولية بطريقة سواء تؤدي الى بروز توجهات نحو التكامل أو نحو التفكك في النظام الدولي ، ولكن الذي يؤثر على هذا التوجه ـ نحو التكامل أو التفكك ـ هو الدروس المتعلمة من نشاطات المنظمات الدولية ، فإذا كانت تدل على الفشل المستمر فذلك يدعو الى التوجه نحو التفكك أما النجاح فإنه دافع على الانتشار والتعميم (Spillover) وبالتالي زيادة التوجه نحو التكامل .

وفي دراسة أخرى لهاس بالتعاون مع فيليب شوميتر أشار الباحثان الى ثلاثة متغيرات « يبدو أنها تتدخل في إمكانية تحقيق ما نسميه بالاتحاد السياسي إنطلاقاً من قاعدة الاتحاد الاقتصادي » :

١ ـ المجموعة الأولى :ـ المتغيرات القاعدية مثل حجم الوحدات ، التعددية الاجتماعية داخل الوحدات [أديان ، لغات ، قوميات . . . الخ] ، الاتساق النخبوي ، معدل التعامل بين الوحدات .

٢ ـ المجموعة الثانية :ـ المتغيرات لخطة الاتحاد الاقتصادي : حجم السلطة المفوضة للإتحاد ، مستوى مشاركة الاتحاد في أعمال الحكومات وأهدافها .

٣ ـ المجموعة الثالثة :ـ المتغيرات الحركية : نموذج اتخاذ القرار ، معدل التعامل بين الوحدات بعد قيام الوحدة الاقتصادية ، مستوى قدرة الأطراف على التكيف

لمواجهة الأزمات .

وترى الدراسة أن تعميم (Spillover) التكامل أو الوحدة الاقتصادية الى وحدة سياسية يعتمد بشكل أساسي على النقاط التي يسجلها كل من المتغيرات السابقة ، فكلما زادت تلك النقاط كان التعميم أكثر احتمالاً ، ولاحظت الدراسة أن تحول الوحدة الاقتصادية الى وحدة سياسية تتوفر على فرصة أكبر في المجتمعات الصناعية الديمقراطية كما هو الحال في أوروبا الغربية .

وتشير الدراسة في جانب آخر الى أن نمو وظيفة النشاطات الدولية يرتبط بمدى تلبيته لحاجات ومطالب النخب في الدول المشاركة ، كما أن بعض الموضوعات مقدر لها الانتشار أكثر من غيرها مثل موضوع حقوق الانسان ، وإن كانت بعض النشاطات قد تؤثر على نشاطات أخرى ، فمثلاً التركيز على اتحادات نقابات العمال سيؤدي الى تحقيق المطالب المادية لهم ، وهذا يعني أن المطالب المعنوية - بعد تحقيق المطالب المادية - ستكون أقل إلحاحاً وهو ما يهم النشاطات الخاصة بحقوق الانسان .

وينبّه هاس الى أن التعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع الواقع الجديد من جهة وتعميمها للنجاح في قطاع على قطاعات أخرى من جهة ثانية .

وبالرغم من إشارة هاس الى تطور السوق الأوروبية وما حققته من نتائج في مختلف الميادين ، فإنه عاد ليقرّ بأن دراسته لهذه التجربة أغفلت دور ديغول مما دعاه للقول في دراسة لاحقة « أن تجربة التكامل في أوروبا الغربية بعد عام ١٩٦٧ تدل على أن المصالح المستندة لاعتبارات براغماتية [تحقيق الفوائد] هي مصالح معرضة للزوال ما لم تدعم بالتزام ايديولوجي أو فلسفي عميق ، وبالتالي فالاتحاد السياسي القائم على مصالح براغماتية من الصعب دوامه .

ويثير هاس نقطة أخرى وهي العلاقة بين القيادات الحكومية وبين النخبة خارج نطاق الحكومة ويقول « لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل لا بد من التوافق في الالتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل ، أما إذا كانت العلاقة في هذين المجالين غير مبلورة أو عندما تكون القيادات الحكومية تسعى

لأهداف اقتصادية في حين تدعو النخبة الى اتخاذ إجراءات سياسية جذرية فإن التكامل يصبح واقفاً على أرضية مهتزّة ، بل ان الوضع قد يكون أكثر تعقيداً إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية [مثل السمعة والهيبة القومية في فرنسا إلديغولية] في الوقت الذي تتطلع فيه النخبة الى الجانب الاقتصادي »[٦٦] .

وتلعب القيادة السياسية دوراً في التكامل ، فربما يكون الإحباط في تحقيق الإنجازات في وحدة معينة دافعاً لها نحو التكامل مع غيرها ، رغم أن هذه المسألة في أوروبا تلكأت الى حين إعادة الشعور بالذات ـ خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ـ ولكن القيادة السياسية قد تنجح في خلق إنجازات كافية على الصعيد المحلي [داخل الدولة] مما يخفف من دعوات التكامل مع دول أخرى .

وبالرغم من استخدام هاس لنظريتي النظم والوظيفية ، إلا أنه أشار الى بعض القيود التي تحدّ من استخدام هذا المنهج في دراسة التكامل على المستوى الدولي .

التقسيم الاقليمي باستخدام التحليل الكمي

في محاولة لتطوير نموذج تجريبي حول العوامل التي تدفع أو تعرقل عملية التكامل ، طرح بروس روسيت مجموعة من الأسئلة تمهد له البحث في هذا الموضوع[٦٧] .

١ ـ كم مجموعة أو إقليم نحتاج لوضع وصف موجزوملائم للتشابهات والاختلافات بين نماذج النظم السياسية والاجتماعية المختلفة .
٢ ـ ما هي الدول التي يجب أن توجد ضمن كل مجموعة .
٣ ـ كيف نقارن هذه المجموعات فيما بينها .
٤ ـ ما هي المتغيرات التي نستخدمها للتمييز بين المجموعات وبين عناصر كل مجموعة .
٥ ـ ما هي العلاقة بين دراسة هذه المجموعات ونظريات السياسة الدولية المقارنة .

وللإجابة على هذه التساؤلات تركزت بحوث روسيت على الأقاليم التي تعرف تجانساً ثقافياً أو إجتماعياً أو تقارباً في توجهات حكوماتها السياسية أو تماثلها في مواقفها على الصعيد الدولي معبراً عنه بالتصويت في الأمم المتحدة أو الأقاليم التي

تعرف تعاوناً سياسياً حيث ترتبط دولة بشبكة من المؤسسات عبر القومية والحكومية أو الأقاليم التي تعرف دولها تبادلاً تجاريـاً فيا بينها يشكل نسبة عالية من مجمل التجارة الخارجية لها أو لأقاليم تعرف تجاوراً جغرافياً ، وهذه الأقاليم ـ على مختلف الأشكال السابقة ـ هي التي تتوفر أمامها فرص التكامل أكثر من غيرها .

وقد قام روسيت بتحليل ٥٤ متغيراً ثقافياً واجتماعياً في ٨٢ دولة ، ومن أمثلة المتغيرات التي درسها : معدل دخل الفرد ، نسبة عدد طلاب المدارس الابتـدائية والاعدادية الى مجمل عدد السكان ، نسبة التعليم لمن هم في سن المراهقـة ، عدد الرسائل الخارجية التي تأتي للفرد الواحد ، معدل الوفيات بـين الرضـع (Infant mortality rate) ، نسبة الطوائف الدينية قياساً لإجمالي السكان ، معدل الـزيادة السكانية ، . . . الخ ، وبعد تحليل المتغيرات كلها (٥٤) أعاد روسيت تجميعها في أربع مجموعات :

أ ـ متغيرات التنمية الاقتصادية .
ب ـ متغيرات الشيوعية .
حـ ـ متغيرات الثقافة الكاثوليكية .
د ـ متغيرات الزراعة المكثفة .

بعد ذلك قام روسيت بتجميع الدول التي درسها في مجموعات قياساً للمدى الذي تتماثل فيه مختلف المتغيرات بين عناصر الوحدات ، وجمع الدول التي تعطـي أهمية أكثر لإحدى المجموعات من المتغيرات الأربعة السابقة في مجموعة واحدة ، أما المجموعات الأربع فقد جمعها على أساس وضع كل المتغيرات المترابطة فيما بينها تحت اسم واحد ، فمثلاً المجموعة الأولى التي أطلق عليها مجموعة التنمية الاقتصادية هي مجموعة تدل على عدد كبير من المتغيرات التي استخدمهـا مثـل ، معـدل الدخـل الفردي ، عدد الصحف ، عدد أجهـزة المذياع ، معـدل العمـر ، عدد الأسرّة في المستشفيات ، عدد الأطباء قياساً لعدد السكان ، عدد الطلاب . . . الخ .

وبعد أن جمع المتغيرات في مجموعات عمل على تجميع الدول التـي درسهـا (٨٢) هي الأخرى في مجموعات على أساس تماثلها في إحدى مجموعات المتغـيرات الأربعة ، فمثلاً جعل المجموعة الأفـرو أسيوية مجموعة لوحدها على أسـاس أنهـا

تتشابه في تركيزها على مجموعة المتغيرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ومتساوية في مستوى التنمية الاقتصادية ، في حين يلاحظ أن المجموعة التي يطلق عليها الكتلة الغربية تركز على متغيرات مثل : النفقات الحكومية ، الدخل ، نتائج الانتخابات ، وتضم هذه الكتلة الدول الاطلسية ونيوزيلندا والأرجنتين واليابان وترينداد وتوباغو و« إسرائيل » ، أما المجموعة الثالثة والتي تركز على متغيرات الثقافة الكاثوليكية فتضم أمريكا اللاتينية والفلبين وأطلق عليها « المجموعة اللاتينية شبه المتطورة » ، أما متغيرات الثقافة الكاثوليكية فتبرز في بعض الجوانب مثل نسبة المسيحيين الى عدد السكان ، نسبة الأصوات التي يحصل عليها الاشتراكيون ، عدد المتحدثين باللغة السائدة ، مستوى التفاوت في توزيع الأرض ، أما المجموعة الرابعة والتي أطلق عليها « أوروبا الشرقية » فهي تركز على مجموعة المتغيرات الواقعة تحت اسم الزراعة المكثفة مثل : مستوى الكثافة السكانية قياساً للأرض المزروعة ، ومن الممكن أن نضع مقياساً داخل كل مجموعة اقليمية ونحاول أن نحدد مدى انحراف وحدات هذه المجموعة عن المقياس ـ وكلما كان الانحراف أقل دل ذلك على ان التجانس أكثر ، ونتيجة لهذه الدراسة توصل الى ما يلي :

١ ـ المجموعة الأفرو أسيوية تتسم : بتخلف حقيقي ، ليس لديها توجهات شيوعية الى حد ما ، غير كاثوليكية الثقافة ، تباين كبير في الكثافة السكانية والنماذج الزراعية .

٢ ـ المجموعة الغربية : تباين كبير في الزراعة المكثفة والثقافة الكاثوليكية ، أقل توجهاً نحو الشيوعية ، تطور اقتصادي كبير .

٣ ـ أوروبا الشرقية : ثقافة كاثوليكية بسيطة ، توجه شديد نحو الشيوعية ، تطور اقتصادي معتدل .

وقد تبدو أن نتائج دراسة روسيت نتائج معروفة ، ولكن الفائدة المنهجية في دراسته هي الأساس .

أما عند دراسته للدول التي تتخذ نفس المواقف في التصويت في الأمم المتحدة ، لاحظ روسيت أنها ليست بالضرورة متجاورة جغرافياً ، في حين دلّ التحليل على وجود علاقة مشتركة بين العضوية في منظمة دولية والموقع الجغرافي ـ

فالتجاور يساهم في خلق اهتمام مشترك لتسوية المشاكل التي يصعب حلها على المستوى المحلي كما لاحظ استقراراً في عضوية المنظمات الدولية وعملية التصويت بين الوحدات التي درسها .

وأشارت الدراسة الى ضرورة الاستجابة المشتركة من الوحدات لتحقيق التكامل ، وهو يرى أن التجارة ليست كافية لخلق هذا الانسجام في الاستجابة إذ لا بد أن تستند الى التماثل أو التشابه في الثقافة الاجتماعية للوحدات ، ويشير بهذا الصدد الى أن الاعتماد المتبادل بين المستعمرات والدول المستعمرة لا يخلق تكاملاً إذ لا بد من عدم التباين في الثقافة الاجتماعية من جهة وعدم التفاوت الكبير في نسب القوى بين الوحدات من جهة ثانية ، أما التجارة التي قد تساهم في التكامل فإنه يدعو الى قياسها على أساس نسبتها الى مجمل الدخل القومي ، بمعنى ليس المهم أن يكون التبادل التجاري كبيراً بل أن تكون نسبته للدخل القومي عالية [التبادل التجاري بين دول صناعية ودولة متخلفة قد يكون عالياً من حيث المبلغ ولكن قد لا يشكل نسبة هامة في حجم الدخل القومي للدولة الصناعية] .

وتضيف الدراسة أن التجاور الجغرافي يؤثر الى حد هام في التعامل التجاري بين الدول ، إلا أنه يبالغ أحياناً في هذا الأمر ، فمثلاً نصف الدول التي درسها روسيت تشترك في تكتل أو آخر رغم أنها غير متجاورة جغرافياً ، وهنا يشير روسيت الى تأثير التوجه السياسي والثقافي ، كما أنه يشير الى عدم تأثير تقسيم العمل على التجارة إذ أن التجمعات التجارية تشمل كلاً من الدول الصناعية والنامية .

وبالرغم من أن روسيت لم يربط التكامل بعنصر الإكراه أو الخطر أو العنف [القسري] ، ولكنه لم يستبعد اشتعال الحرب بين دول المنظمة الاقليمية الواحدة ، وأشار الى أن دراسته لا تحدد متى يتحقق التكامل بين أطراف المجموعة الواحدة من المجموعات التي عرضها ، ولكنه يرى أن احتمالات التكامل بين وحدات كل مجموعة أقوى من احتمالات تكاملها مع دول من مجموعات أخرى من التي عددها لنا [الأفروآسيوية . . . الغربية . . . الخ] .

صلابة التحالف

تتشكل الجماعات سواء على المستوى الدولي أو الوطني لتحقيق أهداف يسعى لها أطراف هذه الجماعة المشكلة ، وحيث أن هذه التشكيلات تنفرط بمجرد

تحقيق الأهداف المتوخاة منها فإنها لا تدخل ضمن التشكيلات التي أتينا على دراستها من خلال جهود عدد من العلماء في الصفحات السابقة .

ونتيجة لزيادة ظاهرة التحالفات في النظام الدولي المعاصر وزيادة دور هذه الظاهرة ، فقد أولى الباحثون هذه الظاهرة اهتمامهم لا سيما ديناميكيات عملية التحالف .

وقد وضع باحثان سياسيان هما جورج ليسكا ووليم ريكر نظريات حول السلوك التحالفي ، وتتشابه جهودهما النظرية في عدة جوانب ، فهما متفقان على أن التحالفات تنتهي بتحقيق الهدف الذي أقيمت من أجله سواء كان ضد جهة معينة أو لتحقيق غرض معين ، ومع أن الشعور بالجماعية قد تدعم التحالف إلا أنه قلما كان سبباً في وجود التحالف ، فعند بناء التحالف يهيمن على صانع القرار موضوع الربح والخسارة من التحالف ، وعند غلبة الأولى على الثانية يرجح الدخول في تحالف معين ، وتقيس الدولة المنافع الناجمة لها عن الدخول في تحالف أو عن محاولة حلّ أزماتها ـ أياً كانت ـ بنفسها ،وعلى هذا الأساس فإن صلابة التحالف مسألة مرتبطة بالعلاقة بين الضغوط الداخلية والخارجية واستناداً الى موازنة الربح والخسارة لكل طرف في التحالف » وعندما تتجاوز الخسائر الأرباح يتخذ القرار بحل التحالف ، .

ويرى ليسكا أن الدول تنضم للتحالفات سواء لتحسين مركزها الدولي أو لضمان الاستقرار أو لضمان أمنها ، وهنا يرى ليسكا أن الشرط الرئيسي للحفاظ على صلابة التحالف هو تطوير ما يسميه بأيديولوجية التحالف التي يتمثل دورها في عقلنة سلوك التحالف مستفيدة في أداء هذه الوظيفة من التجارب الماضية للأطراف ووضع برنامج للمستقبل ،ولا بد الى جانب ذلك من التشاور الدوري لا سيما بين الأطراف الرئيسية في التحالف في المسائل الإجرائية أو الموضوعية لأن في ذلك تعزيزاً لتماسك التحالف ولأيديولوجيته .

وبعد أن يحقق التحالف مبرر وجوده ، فمن الممكن التقليل من عدد أعضائه إذا كان هذا التحالف قادراً على تحقيق أهداف أخرى للبقية من الدول الأعضاء فيه .

ويتفق ليسكا وريكر كذلك على أهمية التحالف في الحفاظ على توازن القوى ، إذ أن تشكيل تحالف معين ـ كما يقول ليسكا ـ يؤدي الى تشكيل تحالف

مقابل ، وعندما يكون أحد التحالفات على وشك تحقيق الانتصار فإن الدول المحايدة تنضم غالباً الى الطرف الأضعف لتحول دون تحقيق الطرف الأقوى لوضعية يكون فيها هو الطرف المهيمن ، وإذا لم تفعل الدول المحايدة ذلك ، فإن إحدى دول التحالف الأقوى قد تنتقل الى المعسكر المقابل للحفاظ على التوازن ، ويلاحظ أن ريكر اعتمد في فهمه للتوازن على الإطار النظري الذي وضعه كابلان ـ كما رأينا في الصفحات السابقة ـ كما أنه وليسكا استفادا من مناقشات أصحاب النظرية الواقعية في العلاقات الدولية لا سيما ما يتعلق بتوازن القوى[٦٨] .

الحجم الأمثل للتحالف

من الضروري ـ من وجهة نظر ليسكا وريكر ـ أن لا تقدم الدولة على التحالف مع أي دولة أو مجموعة من الدول ، بل ان عليها أن تحسب المسألة بمعايير اقتصادية بمعنى أن عليها أن تحسب حتى الفوائد الهامشية التي يمكن أن تحصل عليها من أي التزام يفرضه عليها التحالف وفي نفس الوقت ان تحسب الأعباء التي ستتحملها من تنفيذ هذه الالتزامات ، ويؤكد ريكر على موضوع حجم التحالف ، بحيث لا يكون حجم التحالف أكبر بكثير من الهدف المتوخى تحقيقه . هنا تبرز أهمية المعرفة الدقيقة التي تمكن الدول من تشكيل تحالف يحقق الأهداف بأقل عدد ممكن من الدول وإلا فإن الدول ستشكل تحالفات أكبر كثيراً من الهدف المطلوب ، ولذا فإن القاعدة تصبح أنه كلما كانت المعرفة والمعلومات أقل كلما كان حجم التحالف أكبر وهو ما يجعل « عمر » التحالف أقصر سواء على المستوى الدولي أو الداخلي [داخل الدولة] .

وكرّس ليسكا وريكر الاهتمام لموضوع الفوائد المكتسبة من التحالف أو الإئتلاف ، وهنا يدعو ليسكا للنظر الى موضوع المكاسب والخسائر من جهتين لكل منهما ، فمثلاً ان الحفاظ على أمن الدولة قد يكون دافعاً للتحالف وتحقيقه يمثل فائدة للدولة ، ولكن لا بد من أخذ الوجه الآخر لهذه القضية وهو أن الإنضمام للتحالف سيدفع الى إثارة مخاوف دول أخرى وبالتالي فهي خسارة من هذا الجانب . كذلك فإن دخول التحالف لتحقيق مركز دولي جيد يجب أن ينظر اليه كذلك من زاوية التأثير على مدى استقلالية الدولة في بعض الشؤون لا سيما المرتبطة بالتحالف ، ثم إن تقويم التحالف يجب أن يتم في إطار المقارنة النظرية بين الدخول في هذا التحالف

وبين الدخول في تحالف آخر أو عدم التحالف أو دخول « محدود » في التحالف .

ويعتقد ريكر أن دوافع التحالف تدور في عدة محاور :ـ الخوف من الانتقام في حالة رفض الدخول في تحالف معين ، الحصول على مكاسب معينة ، الحصول على وعود سياسية أو وعود باتخاذ قرارات معينة لصالح الدولة في المستقبل ، أو الحصول على مركز أفضل أو ربما لدوافع عاطفية .

التحالف بين الصلابة والتفكك

في محاولة منهما بناء نظرية خاصة بالتحالف وظف ليسكا المعلومات التاريخية في حين استخدم ريكر نظرية اللعب والنماذج الرياضية وطبقها على المعلومات التاريخية على المستويين الدولي والمحلي « الامريكي » ، وكلا النظريتين أعطيتا أهمية كبرى لموضوع عدم الاستقرار في نظم التحالف ، ويرى ليسكا أن التحالف يتفكك نتيجة إقدام أحد أطرافه على التوصل لإتفاق سلام منفرد مع العدو خلال الحرب ، ولذا فإن إغراء طرف من الحلف المعادي لعقد اتفاقية سلام منفردة يمثل أحد الاهتمامات الاستراتيجية للدول المتحالفة ، ومن هنا فإن الدول تلجأ الى الإغراء أو الإكراه أو كليهما معاً لتدفع ببعض الدول للخروج من حلف معين ودخول حلف آخر ، ولذا يدعو الباحثون الاستراتيجيون للتركيز على الطرف الأضعف في الحلف المعادي سواء بالوسائل العسكرية أو السيكولوجية لدفعه نحو التخلي عن حلفه والانضمام للحلف الآخر .

أما ريكر فإنه يشير في نظريته الى حالة عدم التوازن في داخل التحالف أو الإئتلاف [على المستوى الوطني] ويرى أنها توجد بتواجد شرطين :ـ

١ ـ تغيير في وزن المشاركين في التحالف .
٢ ـ رغبة الطرف المنتصر في فرض شروط قاسية .

وبالرغم من بعض الاختلافات بين نظرية التحالف ونظرية التكامل إلا أن بينهما تشابهاً كذلك ، فمثلاً ريكر يركّز على دور الاتصالات(Communication) بين الأطراف لا سيا في تحديد حجم التحالف ، إذ كلما كانت الاتصالات أقلّ كلما كان حجم التحالف أكبر من الهدف المطلوب ، ولاحظنا أن دويتش واتزيوني أوليا هذه النقطة ـ الإتصالات ـ دوراً هاماً في نظرية التكامل ، إضافة الى ذلك فإن دويتش

يركّز على دور المنطقة المركز (core area) في إقامة الوحدة الاندماجية (amalgamated) في حين يؤكد ليسكا أن صلابة التحالف تعتمد على دور القوة المركزية في التحالف (Core Power) أما هاس فإنه يركّز على البعد البراغماتي في دفع الدول لتتحالف أو تتكامل مع بعضها البعض .

كذلك فإن دور الدول والأهداف المتوخاة من قبلها للتحالف مرتبطة بمدى الامكانيات المتوفرة لكل منها ، ولذا فإن زيادة قوة « القوة المركزية » للتحالف يساهم في تدعيم وكفاءة التحالف ، ولكن ليسكا يرى أن الأسلحة النووية أضعفت من مفهوم القوة المركزية وبالتالي ساهمت في إضعاف صلابة التحالف [حيث أن الأسلحة النووية جعلت من القوة المركزية معرضة للهجوم من قبل قوى أخرى ولم تعد تلك القوة المركزية محتكرة لوضعها هذا] .

إضافة الى ذلك ، ركز ليسكا دراسته على مفهوم التوازن في البيئة الدولية مستخدماً المصطلح الاقتصادي في تحديد معنى التوازن ، ولذا فإن ليسكا في دراسته للمنظمات الدولية وضع عدة شروط لتحقيق التوازن الهيكلي (Structural equilibrium) في هذه المنظمات :

١ ـ التطابق بين القيود المفروضة على الاعضاء وبين استعداد هؤلاء الأعضاء لقبول هذه القيود .
٢ ـ تساوي نفوذ الأعضاء في المنظمة ـ أو التحالف ـ وبين القوة الفعلية لهؤلاء الأعضاء .
٣ ـ مدى التزام الأعضاء بالهدف الرئيسي للحلف « مثل مدى الاستعداد لتقديم المساعدة لمواجهة أي تهديد لأي من الأعضاء » .
٤ ـ إن تتطابق مجالات ووظائف واختصاصات الحلف أو المنظمة مع الأهداف المتوخاة منه .
٥ ـ أن يغطي التحالف أو نشاط المنظمة منطقة جغرافية ملائمة للتوزيع الجغرافي للأعضاء .
٦ ـ وجود قوى مؤثرة بين دول التحالف قادرة على جعله يحقق أهدافه .

ويرى ليسكا أن هذه الشروط الى حد ما مشابهة للتوازن الإئتلافي على الصعيد

الداخلي ، أو التحالف على الصعيد الاقليمي أو الدولي ، ويرى أنه لا بد من توازن العوامل السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية وتوازن قوة الضغط وقوة الدفاع عن استقرار التحالف أو ما يسمى بتعدد التوازنات .

نظرية التكامل : مشكلات تحديد المفهوم والتعريف

مع أن المنظرين الذين تناولناهم بالشرح في هذا الفصل تحدثوا عن سلسلة من المؤشرات لتقييم مستوى التكامل ، إلا أن النظرية التكاملية تعاني من بعض الثغرات لا سيما في عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل أو إتفاق عام على مؤشرات التكامل ، ويرى جوزيف نيي أن سبب عدم الاتفاق هذا راجع الى أن بعض الباحثين يضع نموذجه التكاملي من خلال دراسته أسباب التكامل أو ديناميكية التكامل بينما يضع آخرون نماذجهم استناداً لدراسة التكامل بعد إنجازه ، ومن هنا فإن اختلاف مؤشرات التكامل تؤثر على تباين التعريفات ، فمثلاً بعض الباحثين يؤكدون على تدفق التعامل بين الأطراف مثل تدفق التجارة أو السياحة أو البريد أو التلفون أو الإذاعة أو أي شكل من أشكال الاتصال الفني ، ولكن يبقى التساؤل كما يقول هاس هو هل التعاملات هذه بين الأطراف تسبق أم تعزز أم تنتج عن أم تسبب التكامل ، والإجابة على هذا التساؤل لها أهمية كبيرة عند وضع إطار نظري لتفسير أسباب التكامل ، فمثلاً الإتصال الاجتماعي (Social communication) ، عند دراسته يبقى التساؤل هل ندرسه قبل التكامل أم انه نتيجة لحالة تكامل سادت الاقليم لمدة عدة سنوات سابقة ، ونكون بذلك لا نفعل سوى تطبيق نظرية الاتصال على مجتمع قائم ولكننا لم نعرف كيف وصل المجتمع الى حالة التكامل في الاتصال بمعنى آخر هل الاتصالات الموجودة داخل المجتمع هي سبب في التكامل ؟ فإذا قلنا انها سبب فيه فذلك يعني أنها موجودة قبل ، ولكن اذا كانت موجودة قبل التكامل ألا يعني ذلك أن هناك تكاملاً سابقاً ـ غير الذي ندرسه ـ أوجد مثل هذه الشبكة من الاتصالات وهنا تصبح المشكلة من السبب ومن النتيجة : التكامل أم الاتصالات ؟

مؤشرات التكامل

في منتصف فترة الستينات من هذا القرن استخدم دويتش حجم التعامل كمؤشر على مستوى التكامل الأوروبي ، ووصل الى نتيجة مؤداها أن « التكامل الأوروبي تباطأ منذ منتصف الخمسينات ووصل ذروتهَ ثم توقف منذ عام ١٩٥٧ ـ

١٩٥٨ . وقد بنى دويتش استنتاجه هذا على أساس تحديد معدل زيادة الرخاء الاقتصادي في الدول الأوروبية المعنية فإذا لم يتم تجاوز هذا المعدل فإن ذلك دليل على التباطؤ أو ربما التوقف في نمو التعامل بين الأطراف ، وأضاف دويتش دلائل أخرى على استنتاجه بما في ذلك إجراء مقابلات مع افراد النخبة في أوروبا أو تحليل محتويات الصحف الرئيسية في فرنسا وألمانيا ، بمعنى أن مواقف الرأي العام أو توجهات الصحافة قد تكون مؤشرات على التكامل[٦٩] .

ولكن باحثين آخرين استخدموا نفس مؤشرات دويتش أو مؤشرات مختلفة عنها توصلوا الى نتائج معارضة لما توصل اليه ، فمثلاً لو تقبلنا تعريف ليون ليندبرغ للتكامل على اعتبار أنه « عملية ترغب الدول في أن تتجاوز إدارة شؤ ونها الدولية أو المحلية باستقلالية عن بعضها وتعمل على التوصل لقرارات مشتركة من خلال منظمة أو جهاز جديد » فإننا سنصل الى نتيجة مخالفة لما توصل اليه دويتش وهو ما توصل اليه ليندبرغ حيث لاحظ استناداً لتعريفه السابق أن فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ شهدت تطوراً ملحوظاً نحو التكامل الأوروبي ، وهي نتيجة توصل لها رونالد انجلهارت ولكن من خلال استخدام بيانات مختلفة مثل إجراء الاستجوابات أو استطلاعات الرأي على عينات من الشباب من طبقات اجتماعية أو حسب الجنس [ذكر - انثى] ، أو حسب الدين ، ولاحظ أن هناك رغبة قوية في تحقيق الوحدة الأوروبية على الرغم من بعض التردد في بعض القطاعات الشابة الفرنسية إذ أن من هم في سن أصغر أبدوا حماساً شديداً للوحدة ، وبنى تفسيره للتباين بين هذه القطاعات على أساس أن أفراد القطاع الأصغر تلقوا تثقيفهم السياسي خلال المرحلة « القومية » - فترة ديغول - في حين القطاع الأكبر سنّاً تلقى تثقيفه في مرحلة « أقل قومية » .

ويتوصل كارل فردريك الى نتيجة مماثلة حيث يرى أنه منذ التوقيع على إتفاقية روما عام ١٩٦٧ إزداد التكامل بين الدول الأوروبية ، وتناول فردريك بعد انتقاده للمؤشرات التي استخدمها دويتش تطور العلاقات على المستوى الأوروبي في مجالات : الأعمال ، الزراعة ، الحركة النقابية العمالية ، المجتمع الأكاديمي ، ولاحظ زيادة واضحة في هذه القطاعات .

أما الباحث الآخر وهو كلود اكي فقد دعا لإستخدام مؤشرات كمية مثل :

١ ـ قياس مدى ولاء الأفراد للدولة واعتبار ذلك تجسيداً لمصالحهم .
٢ ـ قياس مدى دستورية سلوك الأفراد أو مدى تخطيهم للدستور [التزمت الدستوري] .
٣ ـ قياس مدى لجوء الأطراف للعنف لتحقيقَ أهدافهم .
٤ ـ قياس الرغبة في الإنفصال أو الإنسحاب من التحالف .
٥ ـ قياس مدى اعتماد القوى الرئيسية المتنافسة في الحصول على الدعم من أكثر من منطقة جغرافية أو من دين أو لغة أو جماعات اقتصادية أو اجتماعية .
٦ ـ مدى غلبة الولاء للدولة في البيروقراطيات الحكومية بغضّ النظر عن الشخص الذي يشغل المناصب الرئيسية فيها .
٧ ـ مدى استعداد الأفراد لقبول سلطة دولتهم دون استخدام هذه السلطة لعنصر الإكراه .

أما فيليب جاكوب فيشير الى مؤشرات أخرى وصفها بأنها عوامل التكامل وهي :

١ ـ التقارب : ان الشعوب المتجاورة جغرافياً مؤهلة أكثر للتكامل أو الوحدة فيما بينها .
٢ ـ التجانس : ان الشعوب المتشابهة في جوانب عديدة مؤهلة أكثر للتكامل من غير المتشابهة .
٣ ـ التعامل المتبادل : إن صلابة التحالف أو التكامل تقاس بمدى وحجم التعاملات بين الأطراف .
٤ ـ المعرفة المشتركة أو التقارب الذهني ، كلما زاد التقارب الذهني كلما تدعم التكامل .
٥ ـ المصالح : كلما كانت المصالح أو الفوائد الرئيسية تشمل أطرافاً أكثر كلما كانت قوة التكامل واستمراره أكثر .
٦ ـ مدى الروح الجماعية ، إذ كلما تمتع الأطراف برغبة في المشاركة مع المجتمعات الأخرى كلما كان ذلك أفضل للتكامل أما الانعزالية فتضعف التكامل .
٧ ـ الاطار البنيوي : بمعنى كلما كانت المشاركة في اتخاذ القرار أكبر داخل الوحدات

كلما كان التماسك أكثر .

٨ ـ السيادة : كلما كانت الدولة أكثر تشبثاً بسيادتها كلما عطل ذلك التوجه نحو التكامل .

٩ ـ الفعالية الحكومية : كلما كانت الحكومة أكثر قدرة على تلبية مطالب مواطنيها كلما كانت أكثر تكاملاً ووحدة .

١٠ ـ التجربة الوحدوية أو التكاملية السابقة : فالنجاح السابق في تجربة يؤدي الى تعميم النجاح على ميادين أخرى [على غرار فكرة الانتشار عند هاس] .

أخيراً فقد لاحظنا أن دويتش يعتبر تكتل الأفراد قد وصل مرحلة المجتمع المتكامل إذا كانت النزاعات تسوى في الغالب بين أفراده بوسائل سلمية ، أي ان المجتمع لا يكون موحداً إلا بمقدار سيادة الوسائل السلمية في تسوية المنازعات .

وقد تعرّض هذا المفهوم لعدة انتقادات ، فمثلاً هربرت سبيرو يقول « إن الوحدة بين أفراد المجتمع ناتجة عن عجز الأفراد عن حل المشكلات التي تواجههم عند محاولاتهم تحقيق أهداف معينة ، وعلى هذا الأساس فإن من الممكن وجود شعور بالجماعية بين اطراف الحرب الأهلية أو الدولية ، فمثلاً ثمة شكل من التكامل بين الدولتين العظميين ناتج عن الرغبة في الحفاظ على الجنس البشري ، بمعنى أن المسألة ليست مرتبطة بالعنف أو عدمه في تسوية المنازعات ، وإنما بمدى القدرة على حل المشكلات ، لأننا إذا اعتبرنا غياب عامل العنف مؤشر على التكامل ، فقد يكون ذلك مضللاً لنا لأن غياب العنف ربما ناتج عن « الطاعة والامتثال للأوامر » ، أي بمعنى العجز عن استخدام العنف نتيجة الضعف لا نتيجة غياب أسباب اللجوء الى العنف .

دور البيئة الدولية في التكامل

توجه لنظريات التكامل الدولي انتقادات خاصة باهمالها دور البيئة الدولية في عملية التكامل ، فمثلاً يرى ستانلي هوفمان[٧٠] ، أن الفشل الواضح في تعميم التكامل في أوروبا الغربية(Spillover) يعود الى سببين : الأول يتمثل في تنوع وتباين دول أوروبا الغربية والثاني نظام القطبية الثنائية الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية ، فنجاح السوق الأوروبية في تحقيق نمو اقتصادي دعم من توجه دول

السوق للتصرف الفردي ـ لأنها بفضل التقدم الاقتصادي الناجم عن السوق أصبحت أكثر قدرة على ذلك ـ، كذلك فإن التغير في البيئة أثر على توجهات او مواقف الدول الأوروبية من التكامل، ففي الوقت الذي تبدي دول البينولوكس استعدادها للاعتماد تماماً على الولايات المتحدة من الناحية الأمنية ، فإن فرنسا تسعى من جهتها لتنشيط التوجهات لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب ، أي ان التوجهات مختلفة في هذا المجال بين الدول الأوروبية وهذا سيؤثر على التكامل أو الوحدة فيما بينها ، ومن هنا أصبح الموقف الفرنسي على النحو التالي « إن التكامل مرغوب فيه إذا أدى الى تحرير أوروبا من نظام القطبية الثنائية ، ولكنه غير مرغوب فيه إذا فشل في تحرير أوروبا من هذا النظام أو اقتصر التكامل على ربط فرنسا بالتطلعات القومية الألمانية » ، حيث أن ألمانيا وجدت في التكامل الأوروبي وسيلة لإعادة الحصول على مكان لائق بين الدول الأوروبية وعلى مكان يمثل منفذاً لطاقاتها الذاتية ، أما بريطانيا فإن مفهومها للتكامل الأوروبي مرتبط بالتصور الشامل ـ العالمي ـ للسياسة الخارجية البريطانية ، ومما سبق نستنتج أن العلاقات بين دول أوروبا الغربية خاضعة لتباين النظرة من دولة لأخرى نحو العالم الخارجي وهو ما يبقي النظم الاقليمية في وضع خطر ، ويمكن الاتيان بأمثلة أخرى غير التي أوردها هوفمان لتوضيح تأثير البيئة الدولية على التكامل .

وكلما كان الإقليم أقل استقلالية في الشؤون الدولية اي يتأثر بالواقع الدولي بشكل كبير ـ فإن العوامل الدولية ـ الخارجية ـ تصبح أكثر أهمية في موضوع التكامل ، كما أن دراسات التجارب التكاملية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق افريقيا تدل على تفاعل كبير بين العلاقات بين الوحدات في إقليم معين وبين العوامل الدولية الخارجية .

كذلك فإن بعض الدراسات الميدانية ، كدراسة روسيت ، تفتقد أولاً إلى إطار نظري جاهز يتم استخدام البيانات الاحصائية على أساسها ، كما أن هذه الدراسات تفتقر الى القدرة على التنبؤ بأثر المتغيرات الطارئة كما لا تحدد بشكل دقيق العلاقة بين المتغيرات التي ذكرها ، ولعل هذه المسألة تعيدنا للخلاف بين الباحثين حول مفهوم النظرية وهو ما تناولناه في الفصل الأول من الدراسة .

انتقادات النظرية الوظيفية

يمكن تلخيص أهم الانتقادات على النظرية الوظيفية في الآتي :-

١ ـ صعوبة ـ إن لم يكن استحالة ـ فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسة .

٢ ـ ان الدول لم تبد رغبة كافية في التخلي عن وظيفتها السياسية للسلطات الدولية .

٣ ـ إن العديد من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم (Spillover) على القطاع السياسي .

٤ ـ إن إرادة التكامل أو الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الأطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية أو الاجتماعية .

كذلك فإن مفهوم الانتشار أو التعميم غير متفق على معناه بين الباحثين ، كما أن حوافز أو مثبطات أو المراحل الانتقالية نحو التكامل كلها موضوعات غير متفق عليها ، وربما يعود ذلك كله الى الخلاف حول دور عوامل الاتفاق أو الإكراه (Coercion - consensus) في تحقيق التكامل ، وهو ما تناولناه في بداية هذا الفصل .

تطور نظرية التكامل

إن النموذج النظري المطلوب لفهم أفضل لظاهرة التكامل يجب أن يقوم على أساس الربط بين عامل الإكراه في تحقيق التكامل من جهة ودور البيئة الدولية من جهة ثانية وهو المطلب الذي يلحّ عليه انصار نظرية الوظيفية الجديدة «Neo functionalism» ، وأغلب النظريات التكاملية أغفلت موضوع الصراع الذي يلعب دوراً في التكامل أو الوحدة ، ويتفق الباحثون للوضع الأوروبي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أن تجربة الحرب الثانية كانت هامة أو ربما حاسمة كحافز لحركة التكامل الأوروبي ، ومع ذلك فإن ظاهرة الصراع بشكل عام غائبة عن الدراسات التكاملية ، على الرغم من أن دارسي الصراع بحثوا دوره في التكامل ، أي ان دارسي التكامل اهملوا موضوع الصراع في حين ركز دارسو الصراع على دوره في التكامل ، فمثلاً يمكن القول ان تراجع قيمة الدولة القومية نتيجة الحرب العالمية الثانية يساهم في تنشيط حركة التكامل الأوروبية .

كذلك فإن دراسات التكامل يجب أن تقوم على دراسة الظواهر من جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مجتمعة ثم قياس الأنماط الفرعية لكل هذه الجوانب ، أي قياس المتغيرات التي تشكل البعد السياسي وكذلك تلك التي تشكل البعد الاقتصادي . . . الخ ، لأن ذلك يخفف من غموض المفاهيم المستخدمة ويزيد من القدرة على إجراء الدراسات المقارنة .

وباختصار ، فإن نظرية التكامل تواجه : مشكلة المفاهيم ، مشكلة التعريف ، تحديد متغيرات الظواهر ، وتحديد مؤشرات التكامل ، وتحديد دور البيئة الدولية .

نظريات اتخاذ القرار

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسة القرارات تشهد تزايداً باعتبار القرار عنصراً مركزياً في العملية السياسية كما أنه مركز اهتمام عدد من العلماء الاجتماعيين ، والقرار كما يقول ديفيد ايستون هو مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع ، وربما وردت إشارات غامضة لمفهوم اتخاذ القرار في بعض الدراسات التي تبحث في التاريخ الدبلوماسي أو نشاطات المؤسسات الحكومية ، ولكن « عملية اتخاذ القرار لم تدرس خارج نطاق العلوم السياسية دراسة منظمة ودقيقة ، فعلماء النفس يدرسون الدوافع الخفية وراء القرارات التي يتخذها الفرد أو يبحثون في سر الصعوبة التي يواجهها بعض الأفراد في اتخاذ قرارهم ، أما الاقتصاديون فيبحثون في قرارات المستهلك أو المنتج أو المستثمر أو أية قطاعات تؤثر على الاقتصاد ، أما دارسو إدارة الأعمال فإنهم يبحثون في كيفية تحسين مستوى كفاءة الأجهزة التنفيذية العاملة وترشيد اتخاذ القرار ، أما في العلوم السياسية فالمفهوم يبحث في القرارات التي تؤثر على سلوك الناخبين والمشرّعين والتنفيذيين والسياسيين وقادة الجماعات الضاغطة وغير ذلك من القوى التي تدخل في نطاق المجتمع السياسي ، وفي دراستنا في هذا الفصل سنعمل على التركيز على بعد واحد في عملية اتخاذ القرار وهو البعد الخارجي ، أي اتخاذ القرار في السياسة الخارجية .

واتخاذ القرار هو في تعريف مبسط: الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها ، ولكن ذلك يجب أن لا يعني أن صانع القرار يضع أمامه سلسلة من البدائل ويبدأ في دراسة آثار كل منها طبقاً لمقياس محدد ، إذ أنه في السياسة الخارجية ـ ربما أكثر من السياسة الداخلية ـ يكون عدد البدائل محدوداً

بل ربما لا يكون هناك بدائل ، ثم ان البدائل والخلاف عليها مرتبط بالواقع الذي أفرزها وبمدى الآثار المترتبة عليها ، ثم هناك مشكلة تحديد المعيار أو القيمة التي على أساسها نعتبر أن خياراً معيناً يمثل القرار الأفضل ، وقبل الدخول في هذه التفاصيل نشير الى أن جوهر نظرية اتخاذ القرار هو « الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة » ، وقلّما وجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له في الاختيار ، إذ أحياناً تتوفر عدة خيارات ، أي أن دراسة اتخاذ القرار معنية بما هو « قبل » و« بعد » القرار ثم السلطة التي تتخذ القرار .

المناهج التقليدية في دراسة اتخاذ القرار

إن دراسة كيفية اتخاذ القرار تعود الى زمن قديم ، فقبل ٢٤ قرناً كتب المؤ رخ اليوناني ثوكوديدس في دراسته عند حرب البلوبونز حول العوامل التي تؤ ثر على زعماء المدن اليونانية لاختيار قرار الحرب أو السلام أو التحالف أو بناء الامبراطورية طبقاً للظروف التي تواجههم ، ولم يبحث فقط في الأسباب الاستراتيجية للاختيار أو لصورة البيئة في أذهانهم ـ كما يتّضح من خطاباتهم ـ ولكنه بحث كذلك في العوامل النفسية مثل الخوف والشرف والمصلحة التي تشكل دوافع لهم فيختارون قراراً يعكس رغبتهم أو رغبة مجتمعهم ، ومن هنا يمكن القول بأن ثوكوديدس من أوائل المنظّرين الذين بحثوا في اتخاذ القرار .

كذلك فإن العديد من الكتّاب السياسيين ـ القدامى والمعاصرين ـ عملوا على تقديم « النصائح » للأمراء أو للسياسيين لاتخاذ القرار الأنسب ، وقدم ميكافيللي « توصيات » للحاكم الذي يريد أن يكون ناجحاً في استخدام السلطة أو زيادة نفوذه فيقول « الأفضل أن تكون مهاباً من أن تكون محبوباً ، وأن لا يكون الخوف منك مرتبطاً بالحقد عليك ، عليك أن تكون ثعلباً وأسداً في نفس الوقت ، لا تلتزم بوعودك اللفظية عندما تكون في غير مصلحتك ، لا تولي ثقتك للمرتزقة ، من الخطأ أن تقف على الحياد بينما جيرانك يخوضون حرباً . . . الخ » وفي عصرنا الحالي يلعب العديد من الكتّاب السياسيين دور المستشارين لصنّاع القرار لا سيما في المجال الدولي ، فمثلاً والتر ليبمان حذّر من عدم توازن التزامات الدولة مع قوتها ، ويدعو هانز مورغانثو الى اتباع بعض قواعد المرونة والمساومة الدبلوماسية ، فيقول مثلاً « لا

تسمح لحليفك الضعيف باتخاذ قرار عنك ، ولا تضع نفسك في موقف يجعل حركتك للأمام تقود الى الحرب » .

غير أن كل هذه المحاولات لا تتناول عملية اتخاذ القرار من زاوية شمولية أو جوهرية أو ما نطلق عليه بالعملية السيكوسياسية وفي إطار نظري محكم .

المناهج المعاصرة في اتخاذ القرار

يبدو أن الباحثين في اتخاذ القرار أقل إدعاء من غيرهم بأنهم يقيمون نظرية معينة أو انهم يشقّون طريقاً جديداً في دراسة السياسة الدولية ، كما لا يدّعون بأن دراستهم تمكن من القدرة على التنبؤ ، انها معنى ـ نظرية اتخاذ القرار ـ فضفاض للنظرية يشمل عدداً واسعاً من المفاهيم ، وهي لا تستند الى فرضيات محكمة تسعى لبرهنتها ، ولكنها تعمل على تنظيم المعلومات الهائلة وبدون أن تكون معتمدة على أسس احصائية في ربط هذه المعلومات ببعضها كما أنها لا تأخذ شكل : « إذاً ـ فإن » ، أي إذا حدث كذا فإن المفروض أن يجري كذا .

إذن ، ماذا تعني « نظرية » إتخاذ القرار ؟ إنها تعني الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة ، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف ، ثم تسعى لتحديد العلاقة ـ بشكل مفيد ـ بين هذه المتغيرات ، ولكنها لا تضع ـ بالضرورة ـ فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها [إذاً ـ فإن] ، أي انها تتجنب التنبؤ بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا . . . ولكننا لا نعني بذلك كله التقليل من دور نظرية اتخاذ القرار ، فهي تلعب دوراً هاماً في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة كما أنها تفيد في البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد ـ صنّاع القرار ـ بشكل أفضل كثيراً من النظريات الأخرى ، ولذا لا يجوز للطالب أن يدرس قراراً معيناً دون أن يكون ملماً بنظرية اتخاذ القرار .

وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية (Micro) بدلاً من اعتبارها نظرية كلية (Macro) ، فهي تركز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل وبالتحديد على وحدات معينة معنية باتخاذ القرار ، وهذا يمثل

في الحقيقة نقلة أو تحولاً في دراسة العلاقات الدولية فبعد أن كانت تدرس على أساس الدول أصبحت تدرس على أساس « تشخيص » الدول أي دراسة الدولة من خلال أشخاص معينين واعتبار هؤلاء الأشخاص أحد أطراف النظام الدولي ، فبدلاً من أن نتحدث عن مصر أو فرنسا أو عن تشاور بريطاني أمريكي متأثرين بالنظرة التقليدية للدولة القومية أو النظرة الهيغلية المغالية للدولة فإن نظرية اتخاذ القرار تنقل البحث من البعد التجريدي ممثلاً في الدولة أو حتى في مؤسسات معينة غامضة الدلالة بعض الأحيان ـ كالقول بالسلطة التنفيذية ـ الى الأشخاص الذين يرسمون سياسة الدولة ، وهذا ما يقوله أحد دعاة هذه النظرية وهو ريتشارد سنايدر « إننا نحدد الدولة بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين الذين تمثل قراراتهم الناجمة عن موقعهم السلطوي قرارات الدولة . . . ولذا فسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها » ، وتسعى النظرية من خلال تضييق البحث من الدولة المجردة الى أشخاص معدودين الى جعل التحليل السياسي أكثر ترابطاً ودقة وبالتالي أكثر إمكانية لاستخدام المنهج العلمي . ولا شك أن جميع المعلومات وتحليلها من قلة من الأشخاص أسهل كثيراً مما هو الحال في الدولة وإن كانت هذه المسألة تبقى موضع مناقشة لا سيما وان النظرية تدعو لدراسة وحدة اتخاذ القرار في إطار البيئة النظامية التي توجد فيها هذه الوحدة ، وصانع القرار يتخذ قراره من خلال إدراكه للبيئة التي هي البيئة المحلية من جهة والبيئة الدولية من جهة ثانية ، وبالتالي فهذه النظرية مرتبطة بنظرية النظم ، وبالتالي يندمج الكلي ـ النظم ـ بالجزئي ـ اتخاذ القرار من خلال إدراك صانع القرار للنظام الذي يعمل فيه .

وهنا يبدو لنا أن كيفية إدراك الواقع . . . أو الواقع كما هو والواقع كما يدركه الإنسان ـ وهو الموضوع الذي أشار له علماء النفس وتناولناه في الصفحات السابقة يلعب دوراً رئيسياً في نظرية صنع القرار ، ولكن الخلاف بين دعاة هذه النظرية هو اعتبار البيئة كما هي مدركة في ذهن صنّاع القرار هي الأساس للنظرية أم لا ، ومن هنا نلاحظ أن سنايدر ومدرسته يعتبرون الاساس في تحديد الموقف الذي على أساسه يتخذ القرار هو الموقف كما يراه صانع القرار فقط ، ولكن الباحث البريطاني جوزيف فرانكيل يرى ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار ، إذ صحيح أن الموضوعات التي لا ترد في ذهن صانع القرار لا تؤثر في طبيعة القرار إلا أنها تؤثر في

نتيجة القرار لأنها هي التي تحدد ما الذي يستطيع صانع القرار أن يفعله حقيقة لأن القرار بعد صدوره ينفصل عن صانعه ويصبح محكوماً بالبيئة الموضوعية ، وهذا يعني أن فرانكيل يوافق على التقسيم الذي وضعه سبروت وزوجته وهو تقسيم البيئة الى قسمين : البيئة السيكولوجية والبيئة العملية على أساس أن هاتين البيئتين قد لا تكونا متشابهتين ، إذ قد يكون إدراك صانع القرار لبيئته الموضوعية أقل أو أكثر مما يبدو للوهلة الأولى ، حيث تبرز مشكلة المعرفة لدى صاحب القرار بطبيعة الموقف في لحظة معينة ، ومن الطبيعي أن يعتقد صانع القرار أن ما في ذهنه هو الواقع فعلاً - ولكن - وهو ما يوافق عليه معظم دارسي صناعة القرار السياسي - قد يكتشف صانع القرار في مرحلة تالية أن إدراكه للواقع كان إدراكاً قاصراً ، ومن هنا يصبح تعريف أو تحديد موقف معين مشكلة مرتبطة في كثير من الأحيان بحجم المعرفة التاريخية . ولكن من الصعب أن نتوصل الى إتفاق بين الجميع على « ما هو الوضع في لحظة معينة » .

بعد ذلك تثور أمامنا مشكلة أخرى وهي مدى عقلانية اتخاذ القرار ، بمعنى هل تحكم عملية اتخاذ القرار بمعايير عقلانية صرفة ، والملاحظ أن فترة تاريخية لا سيما الفترة المتأثرة بعصر النهضة ركزت على عقلانية السلوك الانساني ، غير أن هذه النظرية بدأت تواجه انتقادات عديدة في فترات لاحقة ، ويمكن القول ان فرويد لعب دور الرائد في التأثير على نظرية عقلانية السلوك الانساني لا سيما من خلال تركيزه على دور اللاوعي في سلوك الفرد ، غير أن دارسي العلاقات الدولية والعلوم السياسية يصرون على أن ثمة جزءاً هاماً من السلوك هو سلوك عقلاني، بل إننا عندما نحاول أن نفهم السلوك اللاعقلاني نستخدم معايير عقلانية لذلك ، وبالتالي فإن التسليم بالعقلانية أكثر فائدة من إنكارها من زاوية وضع نظريات للسلوك الإنساني ، ولذا يسلم علماء الاجتماع بشكل عام بغلبة الطابع العقلاني على السلوك الفردي بل إن السلوك العقلاني واللاعقلاني متداخلان فيما بينهما .

ولا بد هنا من التذكير بأن سنايدر لا يأخذ قضية العقلانية في السلوك كمسألة مسلّم بها ، فهو يأخذ بالدوافع ولكنه يركز على ان السلوك ليس « نشاطاً عشوائياً » ، بل انه يدرس عملية السلوك من خلال ربط العقلاني باللاعقلاني ، ويرى ديفيد سينغر أن القلق وضغط الظروف المحيطة قد تجعل صانع القرار يفكر

ويتخذ قراره طبقاً لمقاييس غير عقلانية .

خلاصة القول إن نظرية صناعة القرار تغلب البعد العقلاني على اللاعقلاني لا سيما وان الأول أسهل في إدراكه والتعرف عليه .

صناعة القرار والعقلانية

لا جدال في أهمية ما أشار اليه جوزيف فرانكيل من أن بعض قرارات السياسة الخارجية قد تكون غير عقلانية الى درجة بعيدة في حين يكون البعض الآخر متسماً بالعقلانية ، ويشير الى أن اللاعقلانية تبرز بشكل أو بآخر في لحظات الأزمات المعقدة ، مثل الأزمة الايرلندية ، أزمة الالزاس واللورين ـ سابقاً ـ ، المشكلة الفلسطينية ، ويلاحظ أن الدول التي تعاني من مشكلات حادة في جوانب رئيسية من حياتها تضحي في بعض الأحيان بمسألة التوازن بين السلوك ونتائجه أو القاعدة التي تقوم على أساس أقل ما يمكن من التكلفة وأكثر ما يمكن من المردود ، ويلاحظ أن البيروقراطيات العاملة في مجال السياسة الخارجية تحاول أن تعقلن سلوكها بشكل عام تجنباً للخطأ ، ويعلق على الموضوع فرانكيل بقوله :

« إن كل تصرّف سيؤدي الى نتائج ويتطلب شرح هذه النتائج للرأي العام في إطار عقلاني ، وهذه القضية بحد ذاتها ـ عقلنة السلوك أمام الرأي العام ـ يجب أن يدخلها صانع القرار في حسابه قبل الإقدام على اتخاذ القرار النهائي » .

الانتقادات على نظرية صناعة القرار

بالرغم من الانتقادات العديدة على هذه النظرية فإن دعاتها يوافقون على معظم هذه الانتقادات وان كان يعزى معظمها الى صعوبة الحصول على المعلومات الهامة ، إذ تحجب المعلومات لدوافع أمنية أو تكون المعلومات غير كافية أو انها غير صحيحة ومضللة ، ولكن هذه القضية ليست مشكلة نظرية صناعة القرار فقط بل هي مشكلة معظم نظريات العلاقات الدولية .

كذلك تواجه النظرية مشكلة في تعدد المتغيرات التي تؤثر في اتخاذ القرار ويصعب حصرها وتحليلها وتحديد قيمة كل متغير بشكل دقيق ، هذا الى جانب أن دور العامل الثقافي في تشكيل السياسة الخارجية يصعب تحديد أثره بشكل دقيق ، وربما نكون قادرين على تحديد خصائص الطابع القومي (national character)

لمجتمعنا وتحليل أثر ذلك على صناعة القرار في السياسة الخارجية ، غير أننا سنعرض التحليل للخطأ اذا افترضنا أن الدور الذي يمارسه الطابع القومي لدى دولة معينة هو نفس الدور الذي يلعبه في دولة ثانية .

وثمة مشكلة أخرى تعترض نظرية السياسة الخارجية ، تتمثل في وجود مسألتين يصعب معرفتهما وقياس أثرهما :

أ ـ الحوادث الطارئة التي تؤثر على السياسة الخارجية لدولة معينة .
ب ـ تزامن القرارات ، إذ أن الدولة تتخذ قرارات عديدة لها في مجال السياسة الخارجية والداخلية ، وهنا تبرز مشكلة تأثير القرارات التي تتخذ في فترة واحدة على بعضها البعض ، ولا بد من الإشارة الى أن صانع القرار لا يتخذ قراره ثم يبدأ في انتظار نتيجة القرار ، بل إن صانع القرار يتعامل مع بيئة متحركة وفي كثير من الأحيان يصعب عليه تحديد ملامح هذه البيئة لا سيما وان صانع القرار يتأثر ببيئته المحلية من جهة وبيئته الخارجية ـ الدولية ـ من جهة ثانية ، وقرارات الدول تؤثر في بعضها البعض ، ولعل ذلك هو ما دفع سنايدر الى الدعوة لتحليل شامل يتضمن التداخل الثقافي والحكومي والاجتماعي بين البيئات واعتبار القرار هو النقطة التي تلتقي عندها تقاطعات هذه العوامل ، وهنا نشير إلى أن الواقع متغير وبالتالي فمن الصعب إعطاء « وصف » معين ومستقر لهذا الواقع وبالتالي ستتغير القرارات بتغير الواقع [الحصول على معلومات جديدة قد تغير القرار] بل ان أهداف الدولة التي استدعت قراراً معيناً قد تتغير ، ومن هنا فإن نظرية صناعة القرار السياسي تستند الى فرضية وتنبؤ مع تعديل هذه الفرضية والتنبؤ باستمرار لمواكبة الواقع المتغير(٧٠) .

إتخاذ القرار

لاحظنا في الصفحات السابقة أن نظرية اتخاذ القرار تركز بشكل كبير ـ ان لم يكن شاملاً ـ على المشكلة أو الواقع كما هو في ذهن صانع القرار ، وإن كان بعض الدارسين يشير الى دور العوامل غير العقلانية في القرار .

ولكن القرار يثير عدة تساؤلات : كيف يربط صانعو القرار بين الواقع والمشكلة التي تواجههم ؟ [إذ أن المشكلة قد تؤثر على تصور الواقع لدى صانع

القرار] ، كيف يحددون أهداف حكوماتهم ؟ ثم ما هي نواياهم ؟ ما هو الدافع الرئيسي وراء سلوكهم [والدافع هنا لا بمعنى سيكولوجي ولكن بمعنى المبرر المادي الواقعي لاتخاذ قرار معين] .

كذلك يثير سنايدر عدة مسائل ، إذ أن بعض الحالات التي يواجهها صانع القرار تكون معقدة الى درجة بعيدة في حين يكون بعضها الآخر أقل تعقيداً ، كذلك يسهل إدراك بعض الوضعيات أو الحالات في حين تتسم حالات أخرى بالغموض الشديد ، إضافة الى أن بعض القضايا أو المشاكل تستوجب قراراً سريعاً في حين بعضها يمكن إطالة النظر فيها قبل اتخاذ القرار ، ثم هل المشكلة سياسية ، اقتصادية ، ثقافية ، عسكرية . . . الخ . . . . فنوعية المشكلة تحدد طبيعة القرار الذي سيتخذ بشأنها . . . وفي تلخيص للعوامل التي على صانع القرار أن يضعها في اعتباره نورد الآتي :

١ ـ القوى التي تؤثر في المشكلة سواء تلك التي تستطيع الدولة أن تتحكم فيها أو التي لا تستطيع .
٢ ـ سياسات الدول الأخرى المعنية بالمشكلة .
٣ ـ قدرة الدولة في مواجهتها للمشكلة على انتهاج سياسات مختلفة .

غير أن المشكلة لا سيما في نطاق السياسة الخارجية هي في تحديد القوى التي تؤثر في مسار المشكلة ، إذ أنها قوى يصعب حصرها [سياسية ، عسكرية ، اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، الدولة أ ، الدولة ب . . . الخ . . . . المنظمة الدولية أ ، ب . . . الرأي العام في الدولة أ ، ب . . . الخ] ، كذلك فإن دراسة سياسات أو نوايا الدول الأخرى تثير لصانع القرار مشكلات عديدة ، فمثلاً قد يتخذ صانع القرار في الدولة أ قراراً بتحريك قواته العسكرية على حدود الدولة ب ليردعها بعد شعوره أنها تعتزم القيام بعمل ما ضد بلاده ، وهنا ربما يكون تحليل صانع القرار في الدولة أ خاطئاً فيكون بقراره قد استفزّ الدولة ب ودفعها لاتخاذ موقف معين ، وهنا نعود مرة أخرى لمشكلة الواقع كما هو والواقع كما هو في ذهن صانع القرار ، ثم إن القرار ـ بغضّ النظر عن صحته أو عدم صحته ـ سيؤدي الى تغيير الواقع .

كذلك لا بد من طرح تساؤلات أخرى في هذا المجال : كيف يفسر صانعو القرارات إشكالية معينة ؟ ما هي الأسس التي يبنون عليها سياستهم ؟ ويطرح سنايدر مشكلة المفاهيم ـ فنحن نقول سياسة الدولة أ وأهداف الدولة أ دون أن نحدد معنى سياسة ومعنى هدف ، فأنت عندما تريد تحقيق هدف فإن ذلك يعني أنك غيرت الواقع القائم حالياً ورسمت له صورة مختلفة في ذهنك وستسعى لتحقيق هذه الصورة بالفعل ، بل إن توزيع الأدوار وتحديد شكل للنهاية لمشكلة معينة هي أيضاً مسألة معقدة لا سيما في الأزمات الحادة ، إذ نجد البيروقراطية العاملة في السياسة الخارجية منقسمة على نفسها فبعضها يدعو الى اتخاذ قرارات تدعو لإتخاذ إجراءات محدودة ، بينما نجد الطرف الآخر يدعو لإتخاذ قرارات تؤدي الى اتخاذ إجراءات جذرية ، وكلا الحالتين تتأثران بعامل الوقت [مدى الحاح المشكلة] ثم بمدى « تفاؤل وتشاؤم » صانعي القرار بخصوص وضع معين .

المصلحة القومية واتخاذ القرار

من بين أكثر المصطلحات استخداماً لدى صانعي القرار السياسي مصطلح « المصلحة القومية » ، ويتسم هذا المصطلح كما لاحظنا عند مناقشة النظريتين المثالية والواقعية في بداية هذه الدراسة بالغموض والتغير في دلالاته وان كان يحمل بعض المؤشرات الثابتة مثل القول بأن المصلحة القومية تعني الحفاظ على استقلال وسيادة الدولة ، ولكنه في أحيان أخرى يشير الى موضوعات لا حصر لها ومتغيرة طبقاً لـ :ـ التقاليد الوطنية ، أو المثل والقيم التي يتفق عليها أغلب أفراد المجتمع ، الزعماء السياسيون كأشخاص ، أو الفلسفات السياسية للأحزاب المتصارعة داخل المجتمع ، طبيعة الظروف الدولية السائدة في فترة من الفترات ، الاتجاهات الحالية للرأي العام ، تأثير التغير التكنولوجي المستمر . . . الخ . . . كل هذه العوامل تؤثر على صانع القرار في سعيه لتحقيق المصلحة القومية سواء من خلال الأمن العسكري أو التحالف الدفاعي أو المساعدات الخارجية أو هيئة حفظ السلام الدولي . . . الخ .

وقد تعرضت فكرة المصلحة القومية خلال الستينات من القرن الحالي لإنتقادات عديدة ، واستندت هذه الانتقادات الى أن المصلحة القومية كانت تحمل بعض الدلالات في فترة سيادة فكرة توازن القوى ، لا سيما مع بروز وقوة الدولة

القومية ، غير أن المجتمع الدولي المعاصر يعرف صراعاً أيديولوجياً وثقافياً ، أي أن الصراع في السابق كان صراعاً بين دول قومية كوحدات محددة ولكنه الآن صراع أيديولوجي وثقافي غير محدد المعالم وبالتالي يصعب ربطه بمصلحة قومية ، كذلك فإن السلوكيين يرفضون المفهوم أساساً على اعتبار أنه لا يتّسم بدلالة موضوعية بل ذاتية أي أنه لا يعبّر عن مصلحة المجتمع بل يعبّر عن مصلحة قلة من الأشخاص يتصورن مصلحة المجتمع بشكل من الأشكال ويتأثرون في تصورهم هذا بسلسلة من العوامل ، وهو نقد يردده التقليديون إذ يصعب معرفة مصلحة الدولة هل هي مصلحة الأغلبية أم الأقلية أم حتى صانع القرار فقط ، كذلك فإن السعي الدائم للدول القومية حالياً لتجمع في تنظيمات أو تكتلات اقليمية أو دولية يضعف من المفهوم الضيق لإصطلاح « المصلحة القومية » .

بيئة القرار

إننا نعني ببيئة القرار الوضعية الداخلية والخارجية التي يتخذ القرار في نطاقها ، بمعنى هل النظام الذي يعمل في إطاره صنّاع القرار يستمد توجهاته الرئيسية من فوق [قائد أو زعيم بارز أو أيديولوجية مهيمنة أو حزب] أم يستمدها من أسفل [الرأي العام ، جماعات الضغط ، تدخل الشخصيات السياسية الممثلة لقوى معينة في المجتمع . . . الخ] ، ثم هل القرار يتخذ في لحظة انتخابات ، وهل الحلفاء الخارجيون يعملون على التأثير في اتجاه القرار ، ثم ما هي المصادر التي يستند اليها صنّاع القرار لتكوين انطباعاتهم عن قضية معينة ، ثم من أين يستقي هؤلاء أفكارهم حول الموضوع ، ثم الى أي مدى يعتمد صانعو القرار على وسائل الاعلام أو على القنوات الدبلوماسية والتجسسية أو وسائل جمع المعلومات الأخرى الداخلية للتعرف على حقيقة الوضع ، ثم هناك ما يمكن تسميته البيئة النفسية ـ المزاج ـ الذي يتخذ فيه صانع القرار قراره ، ثم هل الوضعية التي تستوجب اتخاذ قرار بشأنها تمثل حالة مفاجئة لصانع القرار أم انه خطط للوصول مسبقاً الى هذه الوضعية ، ثم هل الوقت المتاح لاتخاذ القرار يتناسب مع طبيعة المشكلة ، ثم الى أي مدى يعتبر صانع القرار الوضع خطيراً ؛ . . . هذه الموضوعات كلها تؤثر في صانع القرار وبالتالي في قراره لمواجهة وضع معين ، ثم هي عوامل يمكن أن نستخدمها للتمييز بين القرارات الحاسمة وغير الحاسمة .

هيئة اتخاذ القرار

يتخذ القرار بطبيعة الحال في هيئات معينة تفرض قيوداً على عملية اتخاذ القرار كما أن هذه الهيئات مرتبطة ومشكلة طبقاً لأوضاع دستورية أو ما يمكن أن نسميه البيئة الداخلية لصناعة القرار ، وتؤكد نظرية صنع القرار على أهمية الوحدة التي ستتخذ القرار ، إذ لا بد من معرفة الأشخاص الذين يعملون بداخلها ثم مكان هذه الوحدة أو الهيئة في النظام السياسي .

على هذا الأساس يمكن اعتبار عملية صنع القرار بأنها وظيفة من وظائف هيئة معينة ويتشكل سلوك أو حركة النظام طبقاً لهذه الوظيفة ، وهنا نشير الى التباين بين الدولة الشمولية والديمقراطية في صناعة القرار ، بل حتى في الدول الديمقراطية ثمة تباين في اتخاذ القرار ، وقد كانت السلطة التنفيذية ـ تاريخياً ـ هي التي تحتكر صناعة القرار لتتمكن من السيطرة على الإرادات التي تستخدمها سواء الدبلوماسية أو العسكرية أي في زمن السلم أو الحرب . ولذا كانت تلك السلطة تتسم بالوحدة والسرّية في عملها والاعتماد على جمع المعلومات الاستراتيجية والعمل بسرعة للرد على أي طارىء دون الحاجة لطرح المشكلة للنقاش في أوساط الرأي العام ، أما الآن وبالرغم من أن الكثير من القرارات تتخذ بعيداً عن الرأي العام إلا أن هذه السلطة أصبحت أكثر تقييداً من السابق بسبب الدور الذي تلعبه السلطة التشريعية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط والرأي العام ووسائل الاعلام . . . وهنا يتساءل المحلل لقرار أو لوضعية معينة عن مدى خضوع السلطة التنفيذية للتشريعية ، لا سيا أن السلطة التشريعية تمارس دورها من خلال التأثير على السلطة التنفيذية عند طلب التصديق على معاهدة أو الموافقة على الميزانية أو تحديد مسؤوليات الأجهزة في الدولة ودور السلطة التشريعية كوسيط بين الشعب والسلطة التنفيذية ، إذ يقوم التشريعيون بتسريب القرارات « غير المرضي » عنها للشعب . . . الخ ،

بل وحتى داخل السلطة التنفيذية ـ هيئة اتخاذ القرار ـ لا بد من الحصول على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين وزير الخارجية ورئيس الدولة ـ وبين كليهما وبقية العاملين في مجال الشؤون الخارجية ، ثم بين الخارجية وسفاراتها ، ثم بين الخارجية والوزارات الأخرى ذات الشأن بالموضوع ، وعلاقتها بمسؤول جهاز المخابرات

وبممثلي الدولة في المنظمات الدولية ثم مدى مسؤولية وزير الخارجية أمام البرلمان . . . ثم ما هي القنوات الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها أشخاص هيئة اتخاذ القرار . . . هل يسعى الرئيس أو رئيس الوزراء لإحتكار السلطة في يده [روزفلت أو تشرتشل] أو انه يعتمد على وزير خارجيته [ايزنهاور مع دلاس] ، هل يسعى الرئيس لإستخدام القنوات غير الرسمية للإتصال بزعماء الدول الأخرى [روزفلت مع هاري هوبكنز] ، هل يعتمد الرئيس أو رئيس الوزراء على مجلس أمن قومي أم على مجلس الوزراء ؟ هل يقنع وزير الخارجية بتقييم السفراء في الخارج أم أنه يذهب بنفسه الى المناطق الساخنة . . . كل هذه الموضوعات ليست إلا النزر اليسير من الموضوعات التي يمكن إثارتها في هذا المجال .

كذلك يلاحظ المتتبع لقرار سياسي معين الصعوبة في تحديد الجهة التي تولدت لديها الأفكار الأولى التي يستند لها القرار ، إذ قد تكون من وحي جهات خارجية أو ربما من أفكار عديدة أفرزتها بيروقراطية الحكومة [الوزراء ، مدراء الأقسام ، المستشارون ، مراكز البحث التابعة لوزارة الخارجية ، رئاسة الوزراء . . . الخ] ثم تطور وتعديل هذه الأفكار من جهة لأخرى ، لا سيما وان القرار يخضع لمساومات بين هذه الجهة وتلك في داخل الدولة أو ربما من قوى خارج الجهاز الرسمي .

ويحسن بنا أن نشير كذلك الى المشكلات ذات الصبغة الفنية في صناعة القرار ، إذ أن بعض الأجهزة تجد نفسها مضطرة عند اتخاذ القرار لمراعاة الموازنة المخصصة لها ، ويلاحظ التصارع بين المؤسسات حول هذه المسألة الى جانب التنافس بين وحدات اتخاذ القرار [وزارة الدفاع ووزارة الخارجية مثلاً] وأحياناً بين الأشخاص العاملين في هذه الوحدات أو بين الأشخاص في وحدة معينة سعياً وراء الشهرة أو تحقيق النفوذ أو تحقيق مصالح معينة ، وبالتالي تصبح معرفة الأشخاص مفيدة لتقويم قرار سياسي معين حيث يؤثر هؤلاء في توجهات القرارات من خلال وجودهم في مؤسسات معينة ، إذ يصبح القرار في هذه الحالة قرار مؤسسة ولكن صانعه شخص أو قلة من الأشخاص .

كذلك فإن التجربة التاريخية لصانع القرار [فرد أو مجموعة] تؤثر في موضوع بحثنا ، إذ إلى أي مدى يستطيع شخص معين تعود على نمط معين أن يتعامل مع واقع دولي متغير بشكل مستمر ويؤثر في مدى استيعاب المؤسسة التي يعمل فيها

لإستيعاب هذا التغير ، تبقى نقطة هامة أخرى وهي مدى ملاءمة هؤلاء الأشخاص أو كفاءتهم للتعامل مع موضوعات معينة ، فإذا كانت وحدة صناعة القرار تجد نفسها أمام وضع يتطلب منها اتخاذ قرارات عاجلة تتجاوز امكانياتها في متابعة وملاحقة التغير المستمر في الواقع الدولي ، فإن ذلك سيؤثر في مدى دقة القرارات المتخذة على أن يفهم من ذلك أن هناك بالضرورة علاقة بين عدد الأشخاص الذين يتخذون القرار وبين نوعية القرار أي باختصار بين الكم ـ في عدد الأشخاص ـ والكيف في القرار .

وفي هذا السياق يمكن إثارة نقطة أخرى ، وهي أن وحدة صناعة القرار قد تكون هي التي تمثل النظام في موقف معين [أي أنها عندما تتخذ قراراً تتخذه كأنها هي النظام السياسي ككل] ولكنها في أحيان أخرى قد تكون بمثابة نظام فرعي (Subsystem) [أي انها تمثل جزءاً من قوى اتخاذ القرار] ، ويوضح لنا غابريل الموند هذه النقطة مستفيداً من النظرية الاجتماعية عند ماكس فيبر وبارسونز حيث يعرف لنا أي نظام سياسي بأنه « نظام حركة أو عمل action يحدد لكل شخص في نطاق إدارة معينة ماذا عليه أن يفعل ، ولماذا يفعل ذلك ، وما علاقة ما يفعله بما يفعل الآخرون » ، وربما يقترب هذا الرأي من ما وصفه سنايدر « بكفاءة الفرد ـ صانع القرار ـ في تأدية النشاطات التي تحقق هدف الوحدة التي يعمل فيها » ، وسواء كنّا نتحدث عن صناعة القرار في الاتحاد السوفييتي أو بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة أو اليابان أو الهند فإن علينا أن نتذكر أن القرار يتشكل أو يتكيف طبقاً للنظام ولفهم الأفراد لهذا النظام كما أن تأثير الأفراد يتباين من نظام لآخر طبقاً للايديولوجية الاجتماعية السائدة ، ولكن الملاحظ هو أن المعرفة بالبيئة النظامية لاتخاذ القرار في الولايات المتحدة معلومة أكثر من غيرها بالنسبة لعلماء الاجتماع .

دوافع وخصائص صانع القرار

يركز سنايدر على موضوع الدوافع وراء اتخاذ قرار معين ، إذ اعتادت التحليلات على نسبة القرار الى الدولة بالرغم من أن دوافع الدولة ليست منفصلة عن دوافع أشخاص صناعة القرار الذين يتحدثون نيابة عن الدولة ويصيغون قراراتها في إطار عقلاني . وسوف نتجاوز في هذه المسألة نقطة النقاش الدائمة حول ما إذا كانت القوى الاجتماعية التاريخية تشكل شخصية القائد أم ان القائد يستطيع أن يسيّر

التاريخ نحو وجهات يختارها بنفسه ، إلا أننا نستطيع القول ان معظم الزعماء السياسيين يتصرفون وفي أذهانهم الدوافع الدفينة في مجتمعاتهم من جهة ويتصرفون طبقاً لعقلية الزمن الذي يعيشون فيه ، ولكن ثمة قلة من القادة استطاعوا أن ينفذوا من حصار المجتمع والزمن الذي يعيشون فيه نتيجة ما يتوفر في شخصيتهم من إرادة صلبة وعقلية خلاّقة .

ويرى سنايدر أن الدوافع جزء من الحركة أو الفعل ولكنها ليست السبب الوحيد ، إذ لا بد من تذكر أن الدوافع لدى صانع القرار قد تكون متعددة من جهة ومتضاربة من جهة أخرى كما أنها قد تكون كذلك بين أجهزة الدولة أو داخل الجهاز الواحد ، ثم ان هذه الدوافع الدفينة داخل الفرد والمؤسسة ليست منفصلة عن الواقع الخارجي ، وتكمن الصعوبة في كيفية التعرف عليها ، وهنا يشير سنايدر الى بعض السبل مثل الشعارات أو البيانات والتصريحات التي يدلي بها الدبلوماسيون أو الزعماء السياسيون ، وهي سبل يدركها العاملون معه في نفس الوحدة أو النظام كما يدركها صنّاع القرار في الدول الأخرى لا سيما المعني منها بهذه التصريحات .

ويميّز سنايدر بين شكلين من أشكال الدوافع ، إذ يشير الى ما يسميه بالدوافع « من أجل »(In order to) والدوافع « بسبب كذا »Because of ، ويشرح لنا الشكلين على النحو التالي « إن الدوافع الأولى تعني أن صانع القرار اختار قراره ليحقق أهدافاً معينة وبوعي منه لذلك كالقول على سبيل المثال ان الرئيس الفلاني سعى لعقد اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية « من أجل » تعزيز الاستقرار الدولي عن طريق التقليل من عدد الدول التي قد تبادر بشكل منفرد لاستخدام هذه الأسلحة في عمل حزبي ، أما الدوافع الثانية(Because of) فهي دوافع عن شكل من أشكال اللاوعي أو شبه الوعي وهي النابعة من الخبرة الحياتية لصانع القرار والتي تؤثر في اختياراته لأسباب سيكولوجية ، وبالتالي فعند تحليل قرار معين لا بد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل طفولته ، خلفيته الاجتماعية ، ثقافته ، خبراته في الحياة . . . الخ .

ولكن سنايدر ينبّه الى أن هدف نظرية صناعة القرار لا الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار ما هو معرفة النتائج المترتبة على موقف معين ويقول ما نصه « في الغالب يمكن لنا أن نصل الى تحليل مُقنع لسلوك مسؤول معين من خلال

البحث في الدوافع المنبثقة من الهيئة أو النظام الذي يعمل فيه أو من خلال التعرف على فهمه لأهداف مجتمعة وردود فعله على ما يجري داخل وخارج بيئته . . . وبالتالي ليس من الضروري دائماً البحث في الدوافع السيكولوجية له » ، ولكن سنايدر يعود ليتحدث عن الخصائص الشخصية لصانع القرار مثل « روح المغامرة ، الـذكاء ، خلاق ، سلطوي ، واثق من نفسه ، خنوع ، يسعى للقوة ، أو الشهرة . . . الخ » ويوافق الباحثون في مجال السياسة الخارجية وصناعة القرار على أن دراسـة السيرة الذاتية مهمة في إلقاء الضوء على الدوافع العميقة والقيم التي دفعت لاتخاذ قرارات معينة [بمعنى أن السيرة الذاتية لا تصلح لتفسير كل القرارات] ، وعلى أية حال ، لا بد من الاعتراف بأن القليل من المعرفة هو كل ما يتوفر حول العلاقـة بـين البنـاء السيكولوجي للفرد وبين الخيارات التي يقدم عليها خلال عمله في مؤسسة معينة ، وسوف نتوقف عن تحليل لمارتين باتشين حول هذه المسألة وهو تحليل ربما قلـة من الباحثين قد يوافق عليه « يتمثل أحد مناهج دراسة صنع القرار في تحليل السلوك اللفظي مثل المقابلات غير الرسمية ، الخطابات ، المقالات ، الرسائل . . . الخ ، أما المنهج الآخر وهو الأفضل هو تحليل النجاح والإخفاق في تاريخ شخص صانع القرار . . . فمثلاً يمكن لنا أن نقوِّم دوافع خرتشوف لتجنب الحرب من خلال معرفة تجربته الحياتية في مجال الحرب مثلاً : هل قاسى شخصياً من حروب سابقة ، هل فقد أحد أبنائه ، هل شاهد مناظر مريعة ؟ ثم يمـكن التعـرف عليه من خلال دراسـة ظروف طفولته ، وإذا لم تتوفر هذه المعلومات عن طفولته يمكن التعرف عليها من خلال دراسة تربية الأطفال في المجتمع الفلاحي الاوكراني الذي جاء منه » .

وبالرغم من أي انتقاد على وجهة النظر هذه ، إلا أنها تنبهنا في الحقيقة الى ضرورة أخذ هذه المسألة في الاعتبار عند التحليل ، وتزداد أهمية هذه النظرية عندما يكون هناك سلوك غير مألوف لمواجهة وقائع اجتماعية عادية ، ولكن تبقى المشكلة في تحديد العلاقة بين البناء النفسي الذي يعود لفترة ماضية وبين الواقع الحالي لصانع القرار ، ويمكن تجاوز هذه المسألة لو أنها على الأقل متفق عليها بـين علماء النفس أنفسهم .

عملية صنع القرار

حدد ديفيد ايستون مجال العلوم السياسية في البحث عن « التوزيع السلطوي

للقيم في المجتمع (The authoritative allocation of values for a society) ، وهو في الواقع جوهر عملية اتخاذ القرار [مفهوم القيم في التعريف السابق يعني المنافع والعقوبات] » .

ويختلف منظرو صناعة القرار حول ما إذا كان القرار السياسي شبيه بالقرار الذي يتخذ في المؤسسات الخاصة أم لا ، بالرغم من شعورنا بأن ثمة ضرورة للتمييز بين قرار يتخذ في الأسرة أو الجامعة أو الشركة التجارية وبين قرار يتخذ في دائرة حكومية ، بالرغم من أن كلا القرارين تتداخل فيهما العوامل الفردية والجماعية إلا أن « قواعد اللعبة » تختلف فيما بينهما .

وقد ذكرنا سابقاً أن القرار يعني الاختيار بين عدة بدائل ، ولكن السؤال هو كيف توصلنا الى ذلك الاختيار أو ذلك البديل ؟ فهل تمّ ذلك من خلال البعد السيكولوجي في شخصية صانع القرار أم أنه نتيجة مساومة بين قوى اجتماعية داخلية من جهة وبينها وبين قوى خارجية من جهة ثانية ؟

لقد ساهم دارسو إدارة الأعمال والاقتصاد في وضع اللبنات الأولى في نظرية صنع القرار ، وتطورت هذه النظرية متأثرة بأفكار عصر التنوير ومبدأ النفعية عند بنثام حيث يتم التركيز على « العقل والتعلم » في اختيار القرار لدى الفرد ، وانطلاقاً من ذلك كان يعتبر الفرد عقلانياً إذا كان على وعي بالبدائل المتاحة أمامه وكان قادراً على تحديد النتائج المترتبة على كل منها ثم يختار الأفضل منها انطلاقاً من سلم الأولويات الذي يعتمده ، غير أن هذا التصور خضع لنقاش شديد كما سنرى فيما بعد .

ويلاحظ أن مفهوم القرارات العقلانية ما تزال هي السائدة لدى الباحثين في مجال صناعة القرارات على أساس أن المفاهيم البديلة الأخرى تخلق غموضاً وتشاؤماً تجاه مستقبل الإنسان والمجتمع الدولي ، ولو قارنا بين الوقت الحاضر وفترة سابقة سنجد أن الفترة الثانية كانت قائمة على اعتبار توازن القوى هو البديل العقلاني الأفضل ، بينما نلاحظ في الفترة الحالية أن هناك تنافساً بين بدائل عقلانية مختلفة ومتعددة ، إذ يلاحظ أن الماركسيين والرأسماليين يسعون للوصول الى القرار من خلال البديل العقلاني ولكن فلسفة هذه العقلانية هي التي يجري التباين فيها ، بل حتى في المجتمع الغربي ثمة خلاف حول العوامل التي تخلق قراراً عقلانياً وهو أمر

يتبناه الدبلوماسيون والمنظّرون السياسيون على حد سواء ، بمعنى أن القرار الـذي يتخذ لمواجهة واقع معين من المرجح أن يبنى على أسس عقلانية ، ولكن الخلاف هو حول ما هي هذه الأسس ؟ وبالرغم من أن الواقع لا يتضمن الشكل النظري للقرار العقلاني الذي يتحدث عنه بعض الباحثين ، إلا أن هؤلاء المنظّرين يضعـون أو يصفون عملية اتخاذ القرار على النحو التالي « إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تطبيق أو استخـدام معـايير وأحـكام ذاتية في التعامـل مع واقـع خارجـي متغـير باستمرار ، فإن الخطوات التي تسير فيها هذه العملية تتخذ المسار التالي :

١ ـ تحديد المعيار الرئيسي .
٢ ـ تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع .
٣ ـ قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي .
٤ ـ اختيار الهدف .
٥ ـ رسم استراتيجية تحقيق الهدف .
٦ ـ إتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين .
٧ ـ إنتهاج ذلك السلوك فعلاً .
٨ ـ تقويم نتائج السلوك قياساً للمعيار الرئيسي »[٧٢] .

ويمكن القول ان الخطوات النظرية السابقة مفيدة لنا في عدة جوانب ، إذ تبين لنا أهمية التحديد الدقيق للواقع من قبل صانع القرار الذي يسعى لتحديد جوهر هذا الواقع أو بالأحرى الاجابة على السؤ ال الرئيسي في الإشكالية المطروحة ، وهذا أمر مفيد للسياسي أو الديبلوماسي الذي يمارس السلطة حيث يـدرك أن المعلومات التي يجـب أن يبحـث عنهـا هي المعلومـات التـي تجيب على ذلك التسـاؤ ل دون الإنشغـال بجوانـب أخـرى وذلك بهـدف تحقيق الاستجابـة السريعـة للمـوقف المطروح ، ومن هنا لا بد من جعل عملية صنع القرار عملية عقلانية بعيدة ما أمكن عن الجوانب العاطفية ، بمعنى أن يرتب أو ينظم قيم ومصالح مجتمعه بشكل دقيق ومتزن ، ويدرك المصالح والأهداف من خلال البعد العقلاني ثم يدرك الأهداف بعيدة المدى والأهداف قصيرة المدى بنفس الطريقة ، ويمكن انتقاد هذا التحليل إذ جعلنا معيارنا ما يجري في الواقع ، ولكن إذا اعتبرنا أن التحليل يمثل إطاراً نظرياً « لما يجب أن » يفعله صانع القرار عند اتخاذ قراره ، فإننا نرى في هذا التحليل قدراً لا

بأس به من الصحة ، مع إقرارنا بأن كثيراً من القرارات العملية لا تلتزم بهذا البناء الفكري المجرد الى حد بعيد .

أما التحليل الكلاسيكي لعملية صنع القرار فيقوم على بعدين يركز عليهما صانع القرار وهما « المنفعة والاحتمالية »(Utility and Probability) ، وعليه أن يسعى ليجعل المنفعة المتوقعة في حدها الأقصى ، وبمعنى آخر ، فإن صانع القرار يختار البديل الأفضل بعد أن يدرس كافة البدائل الأخرى ويقيس النتائج المترتبة على كل منها ، واختياره للأفضل قائم على أساس أنه البديل الذي يحقق الهدف المنشود الى أقصى حد ممكن ، وفي هذه النقطة يشير سنايدر الى « أن من المفترض أن يعمل صانع القرار انطلاقاً من تحديد واضح للاولويات ، ولكن هذه الأولويات بدلاً من أن تكون أولويات يحددها الفرد كلياً ، فإنها تنبع من القواعد التي تنظم النظام الذي يعمل فيه الفرد ومن المعلومات المتاحة لهيئات صنع القرار حول الاشكالية ، إضافة الى الخبرة الحياتية للأفراد ، بل يبدو أن سنايدر غير متحمس الى حد ما لفكرة جعل المنفعة أو نتيجة القرار في حدها الأقصى ، لأن هذه القضية ذاتها تبقى موضع مناقشة واسعة [مع العلم أن سنايدر تبنى هذه القضية في بداية بحوثه] .

غير أن بعض الباحثين يعتقدون أن الواقع الذي تتخذ فيه القرارات لا سيما الهامة منها لا تتفق مع التحليل السابق الذي يجعل من القرار نوعاً من المحصلة الناتجة عن دراسة كل المتغيرات وقياسها والتعرف على النتائج المترتبة على كل منها أو ما يطلق عليه (Synoptic conception) ، كما أن هذا التحليل يتطلب معرفة كلية (Omniscience) ونوعاً من التحليل الشمولي المكلف من جهة والذي قد لا يسمح به الوقت المتاح من جهة ثانية ، ولذا يرى هؤلاء الباحثون أن القرار السياسي محدد بعدة عوامل من بينها قدرة الانسان على حلّ المشكلات وكمية المعلومات المتاحة ثم متغيرات التحليل [الأشخاص ، الوقت المتاح ، الموارد المتوفرة] ثم عدم القدرة على الفصل بين واقع صانع القرار وقيمه .

ويمكن اعتبار هربرت سيمون ـ وهو من أبرز علماء الادارة العامة ـ الباحث الأكثر تحدياً لنموذج العقلانية الكلاسيكية في صناعة القرار ، وقد اقترح سيمون استبدال مفهوم السلوك الأمثل (Optimizing) بالسلوك المُرضي (Satisficing) إذ يرى أن صانع القرار لا يضع مصفوفة (matrix) تضم كل البدائل المتاحة أمامه ثم

يقيس هذه البدائل طبقاً لمعاييره ويقدم الاحتمالات الممكنة لكل منها ونتائجها ثم يختار أفضلها ، وإنما يرى سيمون أن صانع القرار يستعرض البدائل ليختار من بينها البديل الذي يحقق الحد الأدنى [ليس الأعلى] من المعايير التي يضعها مقياساً له أي الحد الأدنى الذي يقبل به ، بمعنى آخر ، فإن صنّاع القرار يرفضون الحلول غير المرضية الى أن يعثروا على القرار المرضي الى درجة كافية تمكنهم من تطبيقه ، ويبدو أن هذا التصور غير كاف في نظر المثاليين الذين يبحثون عن « الأفضل » بالرغم من إقرار المثاليين بأن « الأفضل » مسألة غير متفق عليها . ويعتقد الباحثان بريبروك وليندبلوم ـ وهما منحازان لفكرة سيمون عن القرار المرضي ـ ان البراغماتية التجريبية التي تمثل إحدى المكونات الرئيسية لفلسفات الديمقراطيات الغربية تملي على صنّاع القرار في هذه الدول استراتيجية ما يسمى بالربحية المجزأة (Disjointed incrementalism) والتي تعني بصياغة مبسطة أن صانعي القرار في الدول الغربية يفضلون تجزئة المشكلات عند صناعة القرار لاختيار القرار الذي يحقق في كل منها هامشاً من الربح بدلاً من السعي لقرارات تحقق النتيجة الأمثل في المشكلة ككل .

ثمة مشكلة أخرى تتمثل في الميول المتضاربة لدى صانع القرار ، حيث يجد نفسه أسير تنازعات عديدة في داخله وهو ما يؤثر على شكل أو تنفيذ القرار ، وهذا التنازع الداخلي في اتخاذ القرار (Decisional conflict) قد ينبع من البناء السيكولوجي لصانع القرار أو من الضغوطات المختلفة عليه من قبل مختلف القوى أو من كليهما ، ومثل هذه الضغوطات قد تولد التوتر أو التشكك أو حتى الهروب من المشكلة لدى صانع القرار ، بل إن التنازع الشخصي الداخلي قد يقود لصراعات بين الجماعات أو بين الدول ، ففي بعض الحالات الحادة ، قد يتوصل عدد من المفاوضين لإتفاقية دولية ثم ترفضها دولهم مما قد يخلق لديهم تنازعاً داخلياً [بين موقفهم وموقف حكوماتهم] ويمكن أخذ برقية زيمرمان المشهورة مثالاً على ذلك .

إن المناقشات التي أثرناها في الصفحات السابقة تشير لنا أن عملية صنع القرار ليست عملية فكرية تتمثل في ملاحظة الوضع وإدراكه والقدرة على التخمين أو الحدس بل هي أيضاً مسألة اجتماعية وعملية شبه ميكانيكية ، فمثلاً ركّز أرثر بنتلي وديفيد ترومان على أثر جماعات الضغط في صنع القرار بينما رأى وليم ريكر في دراسته عن التحالفات ما أسماه « بالعمليات شبه الميكانيكية » في اتخاذ القرار والتي لا يعيها

صانعو القرار ، ولو أردنا أن نأخذ مثالاً على جماعات الضغط لأشرنا الى تأثير الصراع بين جماعة صناعة النفط وأنصار اسرائيل على السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ، أما مفهوم شبه الميكانيكية فيتضح من الأفراد الذين [ولدوافع اقتصادية ذاتية] ينخرطون في معاملات اقتصادية دولية مثل الاستيراد ، الاستثمار الخارجي ، نقل رؤوس الأموال الى بنوك خارجية وهو ما يدفع حكومات هؤلاء الأفراد الى اتخاذ قرارات بشكل مستمر [مثل مشكلة ميزان المدفوعات] ، لذا فإن عملية صنع القرار قد يكون من الأفضل النظر اليها من زوايا ثلاث : عقلية ، اجتماعية ، شبه ميكانيكية بالرغم من أن هذه الابعاد الثلاثة قد لا توجد في آن واحد أو وضعية واحدة .

أخيراً ، ولكي نفهم عملية صنع القرار ، من الضروري أن نتذكر أن اتخاذ القرار لا يعني النهاية ، إذ يبقى صانع القرار يراقب ويقوّم النتائج التي ترتبت على البديل الذي اختاره ليكون قراره الأول ، ويبدأ في إعادة النظر في معلوماته والفرضيات التي وضعها والنموذج النظري الذي من خلاله يتم النظر للبيئة العامة للقرار ثم تعديل القرارات التالية استناداً لكل هذه المعطيات .

وما زال علماء الاجتماع مختلفين فيما بينهم حول ما إذا كان القرار ينبع من أفكار الأفراد أم أن البيئة هي التي تقرره وتحدده ، بمعنى هل صانع القرار هو الذي يصوغ ويشكّل الواقع أم انه يعكس هذا الواقع ، والملاحظ أن صناعة القرار ليست إلا جانباً من الثقافة الانسانية التي هي نتاج تفاعل الفرد وبيئته ، ولكن ثمة مجموعة من القضايا التي تستحق الاهتمام والمزيد من البحث مثل : هل لدى صانعو القرارات اعتقاداً بقدرتهم على التأثير في البيئة الخارجية ، وما هي العوامل التي تؤثر في مثل هذه القناعات ، وهل هذه القناعات تؤثر أكثر في القرارات التي تعالج أزمة معينة أم القرارات التي تعالج أوضاعاً عادية ، وهل هذه القناعات ذات تأثير أكبر قبل أم بعد القرار ، وهل تختلف القدرة على التحكم في الأوضاع والتنبؤ بها بشكل كبير بين الخبراء والأشخاص العاديين أو بين السياسيين والبيروقراطيين أو بين البراغماتيين والايديولوجيين أو بين الشباب والكهول من صنّاع القرار . . .

نماذج لحالات اتخاذ قرار في بعض الأزمات

منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن ، برزت دراسات عديدة تتناول

قرارات السياسة الخارجية لا سيما الامريكية والبريطانية ، وكلها تتركز حول دراسة بعض القرارات الخاصة بأزمات معينة مثل اشتعال الحرب العالمية الأولى ، القرار البريطاني بالتدخل في السويس عام ١٩٥٦ ، القرار الامريكي بسحب المساعدات لمصر لبناء السد العالي في عام ١٩٥٦ ، الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ ، قرار الرئيس الامريكي ترومان بإقصاء الجنرال مكارثر عام ١٩٥١ ، سياسة الرئيس الأمريكي ايزنهاور في أزمة كيموي [جزيرة سيطرت عليها فرموزا] ، وقرارات الرئيس كينيدي في خليج الخنازير وأزمة الصواريخ الكوبية ، وتتمثل هذه الدراسة بالتحديد الزمني وتحديد الأطراف فيها ، ولكن ثمة دراسات أشمل وتتسم بمدد زمنية أطول وأطراف متعددة مثل : الموقف الفرنسي من موضوع الدفاع الأوروبي ١٩٥٤ [محاولات اضعافه] ، اتفاقية السلام الامريكية اليابانية عام ١٩٥١ ، محاولة بريطانيا دخول السوق الأوروبية المشتركة [في البداية] ، السياسة الامريكية تجاه الحظر الجزئي على التجارب النووية . . . ومثل هذه النماذج أعقد من النماذج الأولى عند تحليل كيفية اتخاذ القرار فيها ، ومن المتوقع أن تبقى الدراسات ـ نتيجة قلة المعلومات ـ تدور في إطار القرارات الحاسمة والمحدودة من حيث أطرافها وفترتها الزمنية .

القرار الامريكي بالتدخل في كوريا[٧٣]

سنبدأ دراسة بعض الحالات بالدراسة التي قام بها غلين بيغ على الأيام السبعة التي اتخذ خلالها القرار الامريكي بالتدخل في كوريا مستخدماً إطاراً نظرياً في صناعة القرار ، مشيراً الى أن دراسة الحالة ـ حالة واحدة ـ يمكن أن يساعد في المجال النظري ويضع بعض القواعد المفيدة للدراسات الميدانية في مجال صناعة القرار ، ولذا يلاحظ أن الدراسة تسعى لوضع منهجية علمية في هذا المجال ، وقد استخدم في دراسته المراجع التي يستخدمها أي دارس لصناعة القرار مثل : الصحف ، المنشورات الحكومية الرسمية ، المذكرات ، أو اليوميات الخاصة بصنّاع القرار ، المقابلات مع بعض الشخصيات الهامة ، تعليقات بعض الخبراء ، وقد سعى سنايدر بالمقابل لتأكيد موضوعيته بفضل معاييره الخاصة أو استبعادها عن إعادة تركيب الأحداث التاريخية [دون تدخل منه] ، وهو أمر يبدو أن بيغ التزم به مع تأكيده على بعض المفاهيم مثل : المعلومات ، الاتصال ، الدوافع ، الاسترجاع (Feedback) ، مسار الحركة (Path of action) .

وقد بدأ الدراسة بوضع القرار الكوري في إطار بيئته الداخلية والخارجية وكرّس فصلاً لكل منها ـ البيئة الداخلية والخارجية ـ لتغطية الخلفية التاريخية من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٠ ، وفي إطار البيئة الداخلية تناول مقتطفات من السيرة الذاتية لثلاث شخصيات رئيسية هي الرئيس (هاري ترومان) ، ووزير الخارجية [دين أتشيسون) ووزير الدفاع (لويس جونسون) ، وحاول الباحث أن يتعرف بإيجاز على تجربتهم وموقفهم من بعض القضايا مثل التاريخ والقوة بشكل يساعد على تفسير سلوكهم في اتخاذ القرار ، ثم بدأ في دراسة العلاقات القائمة بين السلطة التنفيذية والكونغرس وانتخابات الكونغرس التي كانت توشك على البدء عام ١٩٥٠ ، ثم حاول التعرّف على بعض الملامح العامة لموقف الرأي العام في ذلك الوقت ، أما عند دراسته للبيئة الخارجية ، فقد ركّز على القطبية الثنائية ، وسياسة الاحتواء التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية ، ومتطلبات الأمن القومي ، والسياسة الامريكية تجاه آسيا بوجه عام وكوريا بوجه خاص . ثم انتقل بعد ذلك لسرد الأحداث ـ حوالي ٢٠٠ صفحة ـ وكان في بعض الأحيان يتابع الحدث من ساعة لساعة ، وهذا السرد تمحور حول الأيام الواقعة بين يوم السبت الموافق ٢٤ يونيو ويوم الجمعة الموافق ٣٠ يونيو ١٩٥٠ ، ومن الصعب ـ لكي لا نسيء لدراسة بيغ ـ أن نلخص هذا السرد للأحداث وهو سرد يحتاج للدراسة الكاملة ، وما يهمنا في هذا المجال هو الفرضيات التي توصل لها الباحث والتي يمكن استخدام عمومياتها في دراسات أخرى حول صناعة القرار في أزمات معينة .

ويخلص بيغ من دراسته الى أن الأزمة الكورية يمكن النظر اليها كظاهرة متكاملة [تدرس من داخلها] أو باعتبارها نتيجة لسلسلة من القرارات التي تستهدف اعداد الوضع بشكل معين لتحقيق نتيجة معينة ، وقد تأثرت سلسلة القرارات هذه ببعض العوامل مثل : الشعور بتأييد عمل الامم المتحدة ، التأييد الاعلامي وتأييد الكونغرس والموافقة الدولية إضافة الى الموقف السوفييتي المعتدل ، وما يهمنا هنا الإشارة الى بعض الفرضيات العامة التي خلص اليها بيغ من هذه الدراسة :

- إن القرارات المتعلقة بالأزمات يتم اتخاذها بواسطة مجموعة تشكل لبحث هذه الأزمة بالذات .

- كلما كانت الأزمة أكبر كلما كانت الحاجة أكثر للتقارب بين صانعي القرار .
- كلما كانت الأزمة أكبر كلما سعى القادة لمزيد من الاستشارة من مرؤ وسيهم .
- كلما طالت مدة الأزمة كلما زادت كمية المعلومات المتوفرة عنها .
- كلما زادت تكلفة التعامل مع الأزمة كلما زاد التراجع عن القيم التي ارتبطت بها .
- كلما كانت الأزمة أكبر كلما زادت جهود صانع القرار للتخفيف من القلق العام .
- كلما كانت الأزمة أكبر كلما زادت الاتصالات المباشرة مع زعماء الدول الصديقة .

وثمة العديد من الفرضيات التي تعرض العلاقة بين أفراد مجموعة صناعة القرار ، أو دور القيادة ، أو الحاجة للمعلومات ، أو إطار ردود الفعل السابقة ، أو الرغبة المشتركة في اتخاذ موقف ايجابي ، أو السعي للحصول على التأييد الدولي وهكذا . . . وبعض الفرضيات ملفتة للنظر بينما بعضها الآخر يمكن التوصل اليها بالاستنتاج المنطقي ، ولكنها كلها تفيد في تطوير نظرية علمية لا سيما عندما تكون مستندة الى معلومات دقيقة .

الحرب العالمية الأولى

يمثل تحليل المضمون (Content analysis) في إطار نموذج الدافع أو المنبه والاستجابة (Stimulus-Response model) منهجية مختلفة في دراسة صناعة القرار ، ففي دراسة الحرب العالمية الأولى وأزمة الصواريخ الكوبية حاول كل من أولي هولستي ، وروبرت نورث ، وريتشارد برودي قياس إدراك ووجهات نظر السياسيين من خلال البيانات التي تضمنتها الرسائل المتبادلة خلال الأزمتين المذكورتين[٧٤] .

ويربط هذا النموذج التحليلي الإدراك [وجهة نظر صانع القرار] بالسلوك من خلال المعادلة التالية :-

منبه - إدراك - تحديد موقف لفظي - رد فعل ، ويعتمد إدراك صانع القرار لطبيعة المنبه أو المثير (Stimulus) والكيفية التي يحدد بها موقفه اللفظي [بيان ، خطاب . . . الخ] من المنبه [سلوك معين من جهة أو أخرى سواء كان سلوكاً لفظياً أو فعلياً] على عدة عوامل منها الشخصية ، الوظيفة ، الهيئة التي يعمل في إطارها ، النظام الذي يعمل فيه.

وقد تمّ اختيار الحرب العالمية الأولى بسبب وفرة المعلومات عنها ولأنها تمثل نموذجاً تقليدياً للحرب التي تشتعل نتيجة التصعيد ، وقام الباحثون باستخدام تحليل المضمون لبيانات أو خطابات أو رسائل . . . الخ زعماء كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا والنمسا ، ثم قسمت هذه الأقوال أو الرسائل عند التحليل لمحتوياتها في أربع مجموعات تحتوي كلها على حوالي (٥٠٠٠) وحدة ، وبدأت الدراسة التي تستند أساساً الى الإدراك المتبادل لزعماء الدول المذكورة لسلوك بعضهم من خلال النصوص أو البيانات والرسائل والخطب . . . الخ بتحديد مدى تكرار الحالة الواحدة ، مثلاً : تحليل العلاقة بين إدراك الخطر أو التهديد وبين إدراك القوة الذاتية في الأزمات الدولية ووصلت الدراسة في هذه النقطة الى أنه إذا كان إدراك الخطر أو الشعور به قوياً الى درجة كبيرة فإن ضعف قدرات الدولة لن تمنعها من الدخول في حرب مع مصدر الخطر ، ولكن الباحثين لاحظوا أن تكرار العبارة أو الإدراك بشكل معين لا يكفي ، فقاموا بقياس حدة العملية الإدراكية ، ولنوضح ذلك نقول ان الباحثين قاموا بدراسة الخطابات والبيانات والرسائل . . . الخ ثم أفرغوا منها العبارات التي تتحدث عن العداء ، الصداقة ، الإحباط ، الرضا ، الرغبة في تغيير الوضع القائم . . . الخ ، بعد ذلك عمدوا الى قياس تكرار عبارات الصداقة ، ثم تكرار عبارات الإحباط ، وهكذا ـ ولكنهم لاحظوا أن التكرار لا يكفي لأن البيانات أو الرسائل التي تتحدث عن الصداقة بين دولتين قد لا تكون بنفس القوة من حيث عمق الصداقة ، وبعد قياس التكرار ثم قياس الحدة في العبارة قسمت الدراسة على اثني عشرة فترة زمنية ، وكانت النتيجة ، أن الدول تكون في أكثر لحظات الشعور بالخطر عندما يكون قادتها منهمكين في رسم السياسة بخصوص موضوعات حاسمة .

بعد ذلك سعت الدراسة للتعرف على العلاقة بين إدراك صانع القرار للمنبه ومدى قوة الرد على المنبه ، إذ أدرك الباحثون أن جدوى تحليل المضمون يعتمد على العلاقة بين القول وبين السلوك الفعلي الذي يمارسه السياسي ، ومن هنا حاولت الدراسة أن تربط بين البيانات والخطب التي جرى عليها التحليل خلال الفترات التي شملتها الدراسة وبين بعض الاجراءات العملية مثل تحريك القوات العسكرية ، اعلان حالة التعبئة ، قطع العلاقات الدبلوماسية ، كذلك جرت دراسة بعض الأفعال مثل المؤشرات المالية ـ حركة الذهب وأسعار السندات

المالية ـ، إذ يمكن التأكد من صحة تحليل المضمون من خلال مراقبة العلاقة بين تذبذب المؤشرات المالية وبين زيادة أو انخفاض التوتر الدولي ، وأشارت الدراسة الى أن صنّاع القرار يستجيبون (Respond) للتهديدات اللفظية والتحركات الدبلوماسية لا لحركة القوات العسكرية فقط .

ونعود الى القاعدة التي قامت عليها الدراسة وهي العلاقة بين المنبه ورد الفعل ، ويشمل مفهوم المنبه [الفعل] ورد الفعل كل الأعمال العسكرية في أزمة ١٩١٤ ـ ووضعت هذه الأعمال في مجموعات طبقاً لتكرار حدوثها أو طبقاً لحدتها ، وبنت الدراسة فرضيتها الأولى على أن كل فعل يؤدي الى إدراك مساوٍ له لدى صانع القرار وبالتالي يتخذ قراراً ثم تنفيذاً للقرار بما يتساوى مع الفعل .

غير أن الدراسة أشارت الى أن الاتساق بين الفعل ورد الفعل قاعدة غير ثابتة إذ أنها تعتمد على مستوى الانخراط في الأزمة «High or low involvement» ، فمثلاً دول الوفاق الثلاثي [بريطانيا وفرنسا وروسيا] كانت أقل انخراطاً من دول التحالف الثنائي [ألمانيا والنمسا] ، وهنا وصلت الدراسة الى أن احتمال التساوي بين الفعل ورد الفعل يكون أكبر عندما يكون الانخراط في الأزمة أقل ، وهذا يؤدي بنا للقول أن إدراك صانع القرار والصياغات التي يعلن من خلالها موقفه [الخطب ، الرسائل . . . الخ] قد تكون أقل أهمية في حالات الانخراط الأقل ولكنها تكون هامة في حالات الانخراط الأكبر [بمعنى أنها في حالات الانخراط الأقل في الأزمة فإن صانع القرار يحاول من خلال تقييمه لحجم الفعل أن يرد بفعل مساوٍ له ولكن عندما يكون معنياً أو منخرطاً الى درجة كبيرة في الأزمة فإنه ـ الأرجح ـ لا يحاول أن يساوي بين الفعل ورده عليه] ، وقد لوحظ أن دول التحالف الثنائي وهي منخرطة أكثر في الأزمة كانت ترد على التهديدات بشكل أكبر من التهديد نفسه في حين كان الفريق المقابل يرد بمستوى أقل .

بعد ذلك حاولت الدراسة المقارنة بين مستوى رد الفعل والبيانات اللفظية التي سبقته [أي هل تساوى رد الفعل بالخطب أو الأقوال التي يدلي بها صانعو القرار قبل الاقدام على رد الفعل] ، وتبين أن رد الفعل ـ عملياً ـ كان أعلى من مستوى ما ورد في الأقوال سواء في الانخراط الشديد أو الضعيف ، كذلك تبين أن أقوال الزعيم في أي من الجماعتين كانت تفسر بعدوانية أكبر مما توحي به تلك الأقوال ، ومعرفة

مثل هذه الأمور تدلنا على الكيفية التي تتصاعد بها الأمور لتصل حد الحرب ، ومن هنا تصل الدراسة الى نتيجة أن عملية إدراك الفعل ثم التعبير عن موقف إزاءه قد تكون من بين عوامل زيادة أو ضعف التصاعد في الأزمة ، وأشار الباحثون في هذا المجال الى أن دول التحالف الثنائي [منخرطة جداً] كانت تبالغ في إدراكها لفعل مجموعة الوفاق الثلاثي والعكس صحيح كذلك .

الإدراك وصناعة القرار: الأزمة الكوبية

هذه الدراسة تكاد أن تكون امتداداً للدراسة السابقة سواء من حيث العلماء الذين أشرفوا عليها أو المنهجية المتبعة في دراستها [الفعل ورد الفعل] ، ولكن هذه الدراسة تخلق فرصة للمقارنة بين تصعيد يصل الى حد الحرب الشاملة [الحرب العالمية الأولى] وبين تصعيد يصل الى مرحلة يتم التراجع عندها قبل أزمة الصواريخ الكوبية .

وتستند الدراسة في تحليلها للبيانات اللفظية في وصف الواقعة أو التعبير عن اتخاذ موقف سياسي تجاهي [بيان رسمي مثلاً] على ١٥ وثيقة أمريكية ، ١٥ سوفيتية ، ١٠ صينية ، وتم استخدام تحليل المضمون في دراسة الوثائق ، كما رتبت مستويات العنف [التصرف] الفعلي أو المحتمل من درجة ٠ حتى ١٠ ، كما تمت دراسة العلاقة بين الأزمة والمؤشرات المالية ـ حركة الذهب وأسعار السندات ـ كما لاحظناها في نموذج دراسة الحرب العالمية الأولى .

وأشارت الدراسة الى أن مستوى الفعل ورد الفعل بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كان متساوياً الى حد بعيد ، إذ أن أي زيادة أو تقليص للعنف من إحدى الدولتين كانت الدولة الأخرى تواجهه برد فعل مماثل الى حد بعيد ، وهذا يعني أن مستوى الإدراك والتعبير عن الموقف كان متوافقاً بين الطرفين ، ولكن خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٦ اكتوبر وضح أن تغيراً في إدراك الأزمة قد حدث بين الدولتين وهنا بدأت الأزمة تشهد تراجعاً في حدتها .

وعلى خلاف ما لاحظنا في الحرب العالمية الأولى فإن الدولتين هنا كانت تدرك جيداً السلوك الذي تقدم عليه الدول الأخرى ولذا تواجهه أو تعبر عن موقفها بشكل مواز كما أن كلاً من الطرفين كان يحاول عرقلة أو وقف التصعيد فيتصرف الآخر على

نفس المنوال ، وقد لاحظنا في الحرب العالمية الأولى أن دول التحالف الثنائي كانت ترد بمستوى أعلى على الفعل الذي تقدم عليه دول الوفاق الثلاثي .

ومن خلال النموذجين السابقين ، ونماذج أخرى كدراسة العلاقات الصينية السوفييتية أو التكامل داخل الكتلة الشيوعية ثمة مؤ شرات عامة على أنه « كلما كان التفاعل أشد بين الأطراف كلما كان إدخال المعلومات الإدراكية(Perceptual) أكثر أهمية في التحليل » ، وفي نموذج «الفعل ـ إدراكه ـ تحديد موقف منه ـ رد الفعل» يمثل الجزء الأول أي الفعل ـ إدراكه أحد العوامل الرئيسية لتصاعد أو تخفيف الأزمة ، إذ أن إدراك طرف من الأطراف لسلوك طرف آخر يؤ ثر على طبيعة رد الفعل على هذا السلوك ، فإذا كان الإدراك مبالغاً فيه جاء الرد كذلك والعكس صحيح .

الجوانب السيكولوجية في عملية صنع القرار

يمكن القول بأن كل القرارات التي تتخذ في الأزمات تتضمن أبعاداً سيكولوجية ذات صبغة معينة ، إذ أن القرارات تؤ دي الى التهديد والتهديد المعتاد بشكل يخلق التوتر بين الأطراف سواء على شكل « التهيج أو الخوف ، القلق ، الإحباط ، عدم الاتساق ، أو أي وضعية سيكولوجية أخرى ، ويبدو أن المعرفة بما يؤ ديه التأزم على تماسك الجماعات الصغيرة وقوتها على حلّ مشكلاتها قد يساعدنا في التعرف على الأبعاد السيكولوجية التي ترافق صانع القرار عند اتخاذ قرارات حاسمة .

والتأزم(Stress) محصلة لعدة متغيرات ، فعلى المستوى الداخلي تشمل : الحاح الزمن باتخاذ قرارات حاسمة في وقت محدد ، ضرورة التعامل مع عدد من المشكلات السياسية في زمن واحد ، مدى التعقيد أو البساطة في الهيئة التي تتخذ القرار ، مطالب جماعات الضغط المتصارعة ، عدم رغبة الرأي العام في اتجاهات معينة قد يرى صانع القرار أنه لا بد له أن يضعها في اعتباره ، وجود اختلاف حاد حول تقويم الوضع ، أهمية المصالح المعرضة للخطر ، النتائج المتوقعة من كل بديل من بدائل السلوك ، الخوف من الحرب ونتائجها بالنسبة لصانع القرار ، الخلافات الشخصية داخل جهاز صنع القرار ، أما على الستوى الخارجي ، فيمكن لنا أن نشير الى : إجمالي القوة الاستراتيجية للاطراف المتصارعة ، المبادىء الاستراتيجية والتوجه الثقافي السيكولوجي لكل من الأطراف المتصارعة ، تقويم أهداف الخصم ، نوايا

الخصم ، كفاءة نظم الاتصال الدولية ونظام الاستخبارات وهما اللذان يعتمد عليهما صانع القرارات في تدفق المعلومات إليه حول الأزمة ، مواقف الحلفاء والمحايدين ، موقف الرأي العام العالمي ، . . . والملاحظ أن بعض هذه العوامل يزيد من حدة التأزم أكثر من غيره وقد يكون بعضها أكثر تأثيراً على صانع قرار من تأثيرها على صانع قرار آخر أو جهاز صنع القرار في دولة دون أخرى ، كما يتأثر التأزم لدى صانع القرار من دولة لأخرى بالكيفية التي يدرك كل منهما الوضع وردود فعله عليه .

وقد سعى علماء النفس الى محاولة تحديد تأثير التأزم على توحد الجماعات وفعاليتها في تسوية مشكلاتها ، وتشير دراسات مخبرية الى أن الفرد يتصرف [رد الفعل] عندما يكون في نطاق الجماعة بشكل مختلف عما لو كان لوحده ، والحالة الثانية [لوحده] تؤدي الى جعل التأزم يولد العدوانية أو السلوك الهروبي أو التراجع ، في حين في حالة وجوده في نطاق الجماعة تكون النتائج كما يقول جون لينزيتا مختلفة الى حد ما ، ولاحظ لينزيتا أنه « كلما زاد التأزم كلما تناقص السلوك الهادف للإنشقاق عن الجماعة كما أن عدم الاتفاق والعدوانية والمجادلات وأشكال السلوك العاطفية السلبية تتضاءل ويحلّ محلها سلوك ايجابي مثل زيادة التوحد والتعاون . . . الخ داخل الجماعة » ، ويرى هذا الباحث أن السبب وراء هذه الظاهرة ـ أي توحد الجماعات عند الشعور بالتأزم وهو نتيجة لسعي الأفراد داخل الجماعات لتحقيق « الأمن السيكولوجي » داخل الجماعة من خلال التعاون ، ولكن هذه المسألة على ما يبدو صحيحة الى درجة معينة ، إذ أن الأفراد يتعاونون مع بعضهم على أمل أن ذلك يساهم في حلّ المشكلات التي تعترضهم ، ويؤكد هذه النقطة روبرت هامبلين حيث يقول إن حدة الوحدة بين أطراف الجماعة الواحدة تتضاءل عندما تجد هذه الجماعة أن ليس أمامها حلاً متاحاً لمشاكلها ، وبالتالي فإن التعاون مرجح طالما أن خلفه إمكانية الربح ، ولكن مواجهة الفشل المستمر سيولد الإحباط الذي يفرز بدوره مشاعر العدوانية داخل الجماعة ذاتها ، والأفراد ينسحبون من موقف معين تاركين الآخرين يقومون بحل مشاكلهم بأنفسهم وهو سلوك مشابه للتفكك داخل الجماعة .

وربما تفيدنا دراسة هاميلين في فهم سلوك بعض صانعي القرار عندما يشعرون أن الأمور تسير لغير صالحهم بغضّ النظر عن الاستراتيجية أو التكتيك

الذي يستخدمونه في الأزمة الدولية التي يواجهونها ، ولكننا ننبه هنا الى أن صانع القرار في الدولة يختلف عن الأفراد أو الهيئة التي تؤلف لإجراء تجربة عليها ، إذ أن صانع القرار قد يواجه التأزم السيكولوجي الناجم عن موقف معقد لمدة أيام أو أسابيع وربما سنوات على عكس الذي يخضع للتجربة لمدة لا تزيد عن ساعات ، ولا شك أن العوامل الداخلية والخارجية لها التأثير الحاسم على صانع القرار ، وربما يؤدي الزمن الطويل لإفراز ميكانيزم لتسوية الأزمة الدولية على عكس الحالة الاختبارية التي تجري على مجموعة معينة لفترة قصيرة .

أما موضوع العلاقة بين درجة التأزم ومستوى الكفاءة في حلّ المشكلة ، فإنه أمر لا مجال لإنكاره وقد قام دين برويت بتلخيص عدد من الدراسات في هذا المجال وتوصل الى نوع من الفكرة المركبة عن كل هذه الجهود وأشار الى أن بعض ضغوط التأزم قد تكون حافزاً على زيادة النشاط غير أن زيادة هذه الضغوط تؤدي الى انخفاض في القدرة على حلّ المشكلة أو التعامل معها ، ومن المعلوم أن الأزمة عند بدايتها تكون مدركة بدرجة أقل لصانع القرار وبالتالي تخلق صعوبة في التفكير وحساب النتائج ثم تدفع صانع القرار الى اختيار البدائل ذات المدى الأضيق ـ وهي المتوفرة لديه بشكل أفضل ـ، ومن الطبيعي عند إتاحة المزيد من الوقت لصانع القرار ـ سيجد نفسه يبحث في بدائل أبعد مدى ، ثم لا بد من ملاحظة أن الأزمة التي نتصورها لنضع إطاراً نظرياً للتعامل معها تختلف ـ ولو في التفاصيل ـ عن الأزمة التي تجري في الواقع .

وليس ثمة من سبب ـ على أساس هذه البيانات السيكولوجية ـ للتفاؤل أو التشاؤم بخصوص قدرة وحدات صنع القرار على التعاون أو العمل على تسوية المشكلات بطريقة عقلانية رغم حالة التأزم ، وفي عصرنا الحالي ـ العصر النووي ـ فإن المتشائمين يعتبرون أن كل مشكلة هي بمثابة مؤشر على سوء طالع البشرية إذ أن هؤلاء ـ المتشائمين ـ يثيرون نقطة في هذا المجال مؤداها أن قدرة صانعي القرار في الدول النووية على حل مشكلة بالأمس قد لا يعني أنهم سيحلّون كل مشكلة في الغد ، أما المتفائلون ، فيعتبرون النجاح في حل أي مشكلة بمثابة إضافة لرصيد الخبرة في تسوية المشكلات وبالتالي زيادة في تدعيم سبل الاستقرار ، وبشكل عام

يمكن القول أن صناعة القرار في السياسة الخارجية يجري في نطاق مؤسسات تقلل من أثر الأفراد والجوانب العاطفية كما أن القرارات الجماعية فيها أكثر حكمة عملية من قرارأت الفرد في حياته اليومية .

الفصل الثاني عشر

نظرية اللعب

نظرية اللعب ودراسة الظاهرة السياسية

قد يرى بعض الأشخاص في اصطلاح نظرية اللعب نوعاً من الاستهانة بظواهر انسانية هامة كالسياسة والصراع ، بل ان بعض الباحثين كانوا يتحرجون من تقليص أهمية الظواهر السياسية والتعامل معها كما لو أنها لعبة رياضية أو مباراة في الابداع ، على الرغم من أن الجنرالات والاستراتيجيين تحدثوا لنا في السابق عن ما يسمى بمباريات الحرب(War games) والتي تعني القدرة على معرفة التحرك القادم للخصم ، كما يشير كثير من السياسيين الى وضع حزبه أو دولته على أنها جزء من « اللعبة السياسية الكبرى » . ويرى المؤرخ الهولندي المعروف جوهان هويزنجا ١٨٧٢ ـ ١٩٤٥ أن من الصعب فهم الثقافة الانسانية إلا إذا تعاملنا مع الانسان على أساس انه « لاعب Player » وان الأفراد ينخرطون في اللعب من طفولتهم وطيلة حياتهم وفي كل الجوانب ابتداء من العلاقات العاطفية حتى العلاقات الحربية .

وفي عصرنا الحالي أخذت الدراسات تنظر للسلوك الانساني على أنه نوع من المباراة أو اللعب(game -Like)، وهو أمر يتفق مع المساومات التي تجري بين العمال والإدارة ، أو التنافس في الأسعار بين عدد من المؤسسات الصناعية ، أو المنافسة بين شخصين على ود فتاة ، أو استراتيجية حروب العصابات ، أو مفاوضات الحد من الأسلحة ، أو شراء منزل . . الخ .

نظرية اللعب وعملية صنع القرار

تمثل نظرية اللعب شكلاً معيناً ومثيراً للجدل من نظرية اتخاذ القرار ، فالبعض يعتبر نظرية اللعب عملية غير مجدية وهو ناتج عن جهلهم بها ، أما البعض

الآخر وهو المفتون بهذه النظرية فلا يدرك جيداً المشكلات المترتبة على تطبيق هذه النظرية على النظام الاجتماعي ويحاول أن يصور لنا النظرية بأن لديها القدرة التامة في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار .

ولا يقدم لنا أنصار نظرية اللعب معياراً للسلوك الأخلاقي في وضعية معينة ولا تقدم لنا هذه النظرية نفسها في إطار تجريبي بحيث تحدد لنا كيف يتصرف الناس في الواقع الحقيقي ـ ولذا فمن الصعب أن نتوقع من هذه النظرية أن تقدم لنا أساساً للتنبؤ في مجال السياسة الدولية ، ونحن لا نتفق مع أولئك الذين يشيرون الى أن المشكلات السياسية الدولية يصعب إدراكها بشكل جيد ما لم يعبر عنها بمفردات رياضية ، ولكن وبالرغم من جوانب الضعف في هذه النظرية إلا أنها تمثل أداة تحليل مفيدة في مجال السياسة الدولية ، كما أنها تساهم في إلقاء الضوء على جوانب صناعة القرار في حالة التعاون أو الصراع أو في دعوة النظرية لتبني استراتيجية منهجية لتسوية المشكلات السياسية .

ولكن من الواضح لنا أن ليست كل القرارات السياسية الخارجية تتطلب منهجاً استراتيجياً ، إذ أن صانع القرار يجد نفسه في بعض الأحيان لا يواجه وضعية صراع عقلي مع الطرف الآخر ، بل يجد نفسه في صراع مع الطبيعة الانسانية أو مع المجتمع أو مع البيئة وهي وضعيات لا ينطبق اصطلاح الصراع عليها بشكل دقيق ، فمثلاً عندما يتخذ صانع القرار قراراً بتقديم المساعدة المادية لإحدى الدول المنكوبة ـ الجفاف ، الزلازل . . الخ ـ أو لمواجهة أزمة مالية دورية ، أو لمواجهة أمراض معينة ، فإنه لا يتخذ القرار كما لو أنه في « مباراة » ، وكثيراً ما نستخدم مفهوم الاستراتيجية لمواجهة المرض ، الجوع ، الجهل ، الفقر . . . ويبدو أن ليس من العسير أن نستخدم هذا المفهوم على هذه الحالات التي لا يوجد أمامنا فيها شخص معين ، أي نحن لا نضع استراتيجية لنواجه استراتيجية مقابلة في حالات اتخاذ القرار لمواجهة الفقر مثلاً ، إذ أن هذه الحالات التي نواجهها هي حالات غير شخصية ، كما أن الصراع في المفهوم السائد يعني التنافس بين عدة أطراف على تحقيق أهداف غير منسجمة مع بعضها البعض ، وتساعد نظرية اللعب ـ لا سيما ونحن نتعامل مع الأوضاع الاستراتيجية الدولية ـ في توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار ، .وتساعدنا على تجاوز الوصف اللفظي للمشكلة والقدرة على فهم

المشكلة بشكل أعمق مما يساعد على جعل منهجية التحليل أكثر عمقاً ، ولكن لا بد من تذكر أن نظرية اللعب تمثل وسيلة هامة الى حد ما في اتخاذ القرار في مشاكل محددة ولكنها لا تمتلك العصا السحرية لتقدم حلولاً فورية لبعض الحالات المعقدة .

الأصول الفكرية وتعريف النظرية

يعرف مارتن شوبيك نظرية اللعب بأنها « طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع » ويمثل هذا التعريف نقطة انطلاق معقولة لنا ، وهذه النظرية كما يقول توماس شيلنج « معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمداً على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الاستراتيجية وألعاب الحظ[٧٥] ، وقد بنى شيلنج وشوبيك وغيرهم تصوراتهم في هذه النظرية على الأسس التي وضعها جون فون نيومان وأوسكار مورجينسترن[٧٦] ، ومعروف أن نيومان عالم رياضي بينما الآخر عالم اقتصادي ، وقد قاما بتحليل مختلف الاستراتيجيات التي يمكن أن يتبعها اللاعب [الطرف] وحاولا أن يقدما صياغة نظرية رياضية للنتائج المترتبة على كل حركة ثم اختيار الحركة التي توفر أفضل النتائج أو ما يسمى بالاستراتيجية المثلى ، وأعرب العالمان عن اعتقادهما بأن ثمة امكانية لتطبيق النظرية على المجال الاجتماعي .

وتقوم نظرية اللعب على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات ، ولذا فالنظرية تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكن اللاعب من الفوز ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً ، إذ أن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان ، وقد استخدم أنصار النظرية السلوك العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير ، ولو افترضنا ـ جدلاً ـ أن كل سلوك انساني هو سلوك سيكولوجي فإن ذلك ينفي وجود أي نظرية للعب أو لأي ظاهرة اجتماعية ، ولذا فإن نظرية اللعب تقدم لنا نفسها في إطار الصياغة التالية « إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز ـ مثلاً الحصول على هدف معين يسعى طرف آخر لمنعهم منه ـ فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارنا أن الطرف الآخر يحسب حركاته بطريقة عقلانية أيضاً وتقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه[٧٧] ، ويفترض منظرو اللعب أن اللاعب

يضع دائماً أمامه هدف الفوز ، ولذا فإن اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصاً غير سوي ، ولكننا ومن منطلق الأسلوب الذي يستخدمه هؤلاء المنظرون يمكن أن نعطي مثالاً يضعف من هذه المسألة : فلو أن والداً لثلاثة أطفال اعتاد اللعب معهم ثم لاحظ أن أحد الأطفال الثلاثة يخسر بشكل مستمر فإنه يعمل على أن يخسرّ هو نفسه ـ الأب ـ لكي يتمكن الابن الفاشل من تحقيق الفوز ، وهنا يكون الوالد في سعيه نحو الخسارة لا يعني أنه شخص غير رشيد ولكنه « يلعب لعبته الخاصة » .

وثمة مجموعة من المبادىء الاولية التي يجب أخذها في الاعتبار ، فكل لعبة تتسم بعدد من العناصر : ١ ـ وجود لاعبين أو أكثر يسعى كل منهم لتحقيق نتائج أفضل من غيره [اللعبة الصفرية (Zero sumgame) أو تحقيق النتيجة الأفضل للجميع [اللعبة غير الصفرية (non Zero sum game) وسنأتي على شرح هذه المسألة فيما بعد] .

٢ ـ إن مفهوم الربح والخسارة قد يختلف من طرف لآخر طبقاً للقيم التي تحكم كل طرف [قد يكون فقدان عدد كبير من القتلى من أجل استعادة منطقة محتلة يمثل انتصاراً لطرف رغم هول الخسائر البشرية وقد يكون الطرف الآخر يرى أن انتصاره في إيقاع نسبة هائلة من الضحايا في صفوف الخصم حتى مع سقوط تلك المنطقة في أيدي أصحابها] .

٣ ـ إن ثمة مجموعة من القواعد التي يجب الاقتداء بها .

٤ ـ توفر المعلومات لدى كل لاعب عن اللاعب المقابل .

٥ ـ البيئة التي تجري فيها اللعبة ، وهل هذه البيئة مدركة جيداً من قبل اللاعبين أم لا .

٦ ـ التفاعل بين التحركات المتضادة ، إذ أن كل حركة قد تدفع الطرف المقابل لتعديل اختياراته .

وكل هذه العناصر السابقة لا بد عند دراسة نظرية اللعب من نقلها ـ نقل مفاهيمها ـ الى واقع الحياة الدولية ، فمثلاً اعتبار عملية اللعب صراعاً بين استراتيجيات ، واعتبار اللاعب هو الدولة أو الحلف أو النظام ، أما المعلومات عن الطرف المقابل وعن البيئة الخارجية فهي أمور لا تحتاج للتوضيح ، ولذا يمكن القول

ان نظرية اللعب تشبه نظاماً له مدخلاته ومخرجاتـه ووظيفتـه وتفاعلاتـه التـي هي التصارع الاستراتيجي .

اللعبة الصفرية Zero sum game

يمكن القول ان المسألة المهمة الأولى في نظرية اللعب هو التمييز بين اللعبة الصفرية (Zero sum) واللعبة غير الصفرية (non Zero sum) ففي اللعبة الصفرية تكون المكاسب التي يحققهـا أ هي الخسائـر التـي يفقدهـا ب ، كما هو الحـال في الشطرنج أو الألعاب التي يكون أطرافها اثنين ، إذ تنتهـي كل حركة أو لعبـة بمـا يساوي + ١ لطـرف و - ١ للطرف المقابل ، وقيمة ال ١ تعتمد على قيمة الرهان ، فلو حاولنا أن نأخذ مثالاً تطبيقياً من الواقع على هذه المسألة فنشير الى المنافسة بين مرشحين للفوز بمقعد في البرلمان أو الكونجرس ، أو الصراع بين قوتين عسكريتين على موقع محدد ، أو التنافس بين شابين على الزواج من فتاة ، ولا بد أن نلاحظ هنا أن التنافس الانتخابي بين ثلاثة أشخاص لا يدخل في نطاق اللعبة الصفرية إلا إذا أخذنا أحد المرشحين وقارناه بكل من الاثنـين الآخـرين على حدة ، ثم أن بعض المحللين يفرقون بين اللعبة الصفرية التي يخسر فيها أحد الأطـراف ما كان يملـكه [مثل الخسارة المالية للاعب القمار] واللعبة الصفرية التي يخسر فيها أحد الأطراف ما لم يكن يملكه [مثل خسارة مرشح معين . . فهو لم يكن يمتلك أصوات الناخبين أصلاً] ، ولكن نظرية اللعب لا تعتبر مثل هذه الأمور بذات أهمية . كذلك علينا أن نلاحظ أن خسارة قائد عسكري لمنطقة معينة لا تساوي بالضبط مكاسب الطرف الآخر إذا وضعنا في اعتبارنا الخسائر الأخرى مثل المعدات والأفـراد ، كذلك فإن الحملة الانتخابية قد تكون تكاليفها مختلفة من مرشح لآخر ، أي أن اللعبة لا تهتم بالتكلفة ولكن بالنتيجة بالرغم من ضرورة مقارنة الجانبين لمعرفة ما إذا كانت اللعبة تستحق أن تمارسها أو لا .

اللعبة الصفرية لشخصين Two person zero-sum game

يلاحظ الدارس لأدبيات نظرية اللعب انها لا تُعنى بوصف جوانب اللعبة ، ولكنها تضع أو تحدد الأطراف ثم الكسب والخسـارة لكل منهما ثم الاستـراتيجية المتبعة في كل حالة من قبل كل طرف وذلك بوضع كل هذه المعلومات في مصفوفة (matrix) ، ثم ان الكسب والخسارة يوضع بطريقة تعسفية فقط لتوضيح النقطـة

] ولذا فعلى طالب العلاقات الدولية أن لا يشغل باله ـ على الأقل الآن ـ في الكيفية التي جاءت بهـا هذه المكاسـب والخسائـر) ، كذلك وبالرغـم من تعقيد المسألـة الاستراتيجية فإن النظرية تقدم المسألة ببساطة بوضع استراتيجية أ أو استراتيجية ح أو ن لكل طرف ، أي أن الاستراتيجيات والقيم المستخدمة للكسب والخسائر هي استخدامات مجردة غير واقعية ، وتضم المصفوفة مكاسب وخسائر كل لاعب عندما يختار إحدى الاستراتيجيتين الملتقتين عند تلك النقطة ،والمصفوفات الثلاثة التالية التي أخذت أو عدّلت من نماذج وضعها شوبيك توضح موضوع اللعبة الصفـرية لشخصـين مع ضرورة التنبيه الى أن الطالـب عليه أن يتتبـع الربـح والخسـارة في المصفوفة للاعب واحد :ـ

المصفوفة الأولى

		استراتيجية اللاعب رقم ٢	
		أ	ب
استراتيجية اللاعب رقم ١	أ	+ ٤ / - ٤	- ٣ / + ٣
	ب	- ٣ / + ٣	+ ٤ / - ٤

المصفوفة الثانية

		استراتيجية اللاعب رقم ٢	
		أ	ب
استراتيجية اللاعب رقم ١	أ	- ٥ / + ٥	- ٧ / + ٧
	ب	+ ٨ / - ٨	+ ١ / - ١

المصفوفة الثالثة

		استراتيجية اللاعب رقم ٢	
		أ	ب
استراتيجية اللاعب رقم ١	أ	- ٢٠ / - ٢٠	+ ٥ / - ٥
	ب	- ٥ / + ٥	- ٢ / - ٢

الشرح

المصفوفة الأولى : وتشير الى لعبة ليس فيها ما يسمى بنقطة التقارب «Saddle point» وهي النقطة أو الاستراتيجية التي تكون فيها مكاسب الطرف أ في حدها الأعلى الممكن متقاربة مع خسائر الطرف ب في حدها الأدنى الممكن ، أي هي النقطة التي تتساوى فيها قيمة أعلى أرباح ممكنة يحققها طرف وأدنى خسارة ممكنة يتحملها طرف آخر ، وتستخدم نظرية اللعب اصطلاحاً آخر مرتبطاً بهذه المسألة وهو ما يسمى بمبدأ (minimax) أي الاستراتيجية العقلانية التي يسعى فيها كل طرف الى زيادة مكاسبه إلى أقصى درجة ممكنة وتخفيف خسائره الى أقصى درجة ممكنة .

بعد ذلك نعود للمصفوفة الأولى ، والشيء الذي نلاحظه منذ البداية هو عدم وجود نقطة تقارب إذ أن مكاسب أي طرف تكون في حدها الأعلى + ٤ أو + ٣ في حين لا تكون الخسائر في حدها الأدنى فهي - ٤ أو - ٣ ، وبالطبع النتيجة في كل حالة تساوي صفراً ، فلو أن كلاً من اللاعبين اختار الاستراتيجية (أ) فإن رقم ١ سيكسب ٤ في حين يخسر اللاعب الثاني ٤ ، أما لو اختار اللاعب الأول الاستراتيجية (ب) واختار اللاعب الثاني الاستراتيجية (أ) فإن الأول سيخسر ٣ ويكسب الثاني ٣ ، وهنا يلاحظ أن من الصعب تحديد استراتيجية أفضل لأي من الطرفين ولذا يتم اللجوء الى ما يسمى بالاستراتيجية العشوائية (Random strategy) ، أي أن اللعبة هنا هي لعبة حظ وبالتالي فنظرية اللعب غير معنية بها .

المصفوفة الثانية : حيث نجد فيها نقطة تقارب [+ ١ ، - ١] ، ولشرح المثال لنفترض أن اللاعب الأول يمثل قوى الأمن في دولة تواجه حرب عصابات وان اللاعب الثاني يتمثل في قوات العصابات ، وقوات الأمن في مثالنا هذه تستطيع الاختيار بين الذهاب الى الغابات لمطاردة قوات العصابات (الإستراتيجية (أ)) أو تجنب الذهاب للغابات والاكتفاء بحماية المناطق الرئيسية (الاستراتيجية ب) ، أما العصابات فهي مخيرة في اللجوء لحرب مواجهة مباشرة أو شنّ غارات ومناوشات لاستنزاف قوات الأمن ، وحيث أن قوات الأمن تكون أكثر قدرة خارج الغابات بالرغم من أنها ستخسر في الحالتين خارج الغابات [مناوشات] أو داخل الغابات [- ٥ ، - ٧ على التوالي] ، أما الاستراتيجية الأفضل للعصابات سواء داخل أوا

خارج الغابات هي المناوشات أو الغارات لأنها في هذه الحالة سترفع من مكاسبها الى حدها الأدنى [+ ٨] أو تخفض من خسائرها الى حدها الأدنى) -١) ، وفي هذه العملية المبسطة تكون نقطة التقارب هي (+ ١ ، - ١) أي مثلاً أن تختار قوات الأمن مناطق رئيسية خارج الغابات بينما يشنّ رجال العصابات غارات ويتجنبون المعارك المكشوفة وبالتالي يقللون خسائرهم الى (-١) بدلاً من (-٨) ، وبالطبع فإن هذا يمثل فقط الإجراءات التكتيكية المتضادة بين العصابات وقوى الأمن ، لأن دراسة النتائج الاستراتيجية لحروب العصابات مسألة أكثر تعقيداً من مجرد مصفوفة بسيطة ، [في الواقع قد يخسر رجال العصابات تكتيكاً ولكنهم ينتصرون استراتيجياً بسبب العوامل السيكوسياسية مثلاً] .

ويحسن بنا أن نتذكر مجموعة من النقاط المتصلة بـ(minimax strategy) أو ما يمكن أن نسميها بالاستراتيجية المقاربة :

١ - انها لا تنطبق الا على اللعبة الصفرية - أي التي نتيجتها صفر .
٢ - لا تتأثر بتسرب المعلومات
٣ - إنها مفيدة فقط في التعامل مع خصم يدير صراعه على أسس عقلانية أي لا يتأثر بالعوامل العاطفية .
٤ - إن استراتيجية المقاربة تصلح عندما تكون اللعبة تضم مراحل عديدة لا في الألعاب ذات المرحلة الواحدة(One-shot game) .
٥ - إنها استراتيجية يصعب عدم استخدامها بالرغم من الثغرات التي فيها .

وإنطلاقاً مما سبق فإن شوبيك لا يرى فائدة كبيرة من دراسة اللعبة الثنائية الصفرية ، وكذلك يبدو أن هناك سوء تفسير لمفهوم استراتيجية المقاربة أو نقطة التقارب ، (minimax or saddle point) ، وبالتالي فإن أهمية هذه النظرية تبقى محدودة في مجال العلوم السلوكية[٧٨] .

المصفوفة الثالثة : هذه المصفوفة تنقلنا الى اللعبة غير الصفرية [أي لا تكون نتيجة اللعب صفراً والتساوي بين الخسارة والمكسب كما هو الحال في اللعبة الصفرية] ، والسمة الرئيسية لهذا الشكل هو أن المحصلة للتنافس لا تكون صفراً لأن العلاقة بين الأطراف لا تكون صراعاً مطلقاً بل صراعاً مختلطاً أي هناك مجالات

تعاون الى جانب مجالات الصراع ، إذ قد يكسب الطرفان في إحـدى الألعـاب أو تكون نسبة الكسب عند نهاية اللعبة متفاوتة ، كذلك فإن الخسائر والمكاسب تعتمد على طبيعة العلاقة بـين الطرفـين : هل هما متعاونـان ؟ أم في حالـة صراع عنيف مستمر ؟ أم يتصارعان ويتعاونان في نفس الوقت ؟

والطريف في هذه اللعبة هي أنها قد تكون صفرية أو غير صفرية في بعض الأحيان وهو أمر يعتمد على النتيجة ، والمثال الذي يوضـح هذه اللعبـة هو مثـال الجبان : فلو أن شابين تسابقا بسيارتيهما على طريق لا يتسع إلا لسيارة واحـدة ، وسارت السيارتان باتجاه بعضهما . . . أي الطرف الأول انطلق باتجاه نقطة انطلاق الطرف الثاني والعكس صحيح ، وكانت السيارتان تسيران بسرعة كبيرة وانحراف أي منهما عن الطريق سيؤدي الى التصادم ومقتلهما ، وهي النتيجة التي عبرت عنها المصفوفة بـ - ٢٠ لكل منهما ، والرقم ٢٠ يمكن استبداله بأي رقم إذ أن الأهمية لإشارة السالب لكلا اللاعبين ، ولكن إذا تراجع أحدهما ، فإن الآخر سيكسـب بمقدار خسارة المتراجع وهو ما عبرت عنه المصفوفة بـ - ٥ ، + ٥ ، وهنا تصبـح اللعبة صفرية ، ولكن إذا تراجع كليهما ـ أي كانا جبانين ـ فإن الخسـارة لهما هنـا تكون (- ٢)[٧٩] بالرغـم من أن تقييم النتائـج ستختلف من جهــة لأخــرى ، فالجمهور قد يعتبرهما جبانين في حين قد يعتبرهما والداهما ناضجين . . . الـخ ، ولذا فإن هذه اللعبة تدخل في نطاق اللعبة غير العقلانية ، ولا تتحول الى عقلانية إلا عند تغيير أحدهما موقفه خلال السباق لإنقاذ حياتهما .

الألعاب غير الصفرية :

ـ في هذا النمط من الألعاب قد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكاً تعاونياً أو غير تعاوني ، وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الأطـراف إمـكانية الاتصـال ببعضهم مباشرة وتبادل المعلومات مقدماً بخصوص المسألة موضوع البحث ، أما في حالة التعامل أو السلوك غير التعاوني ، فإن الإتصال المباشر يكون غير متوفر ولا يعرف أحدهما سلوك الآخر إلا بعد الإقدام علـى هذا السلوك ، بالرغم من ذلك فإنه في حالة عدم الاتصال ثمـة نوع من الاتصـال « الضمـني » كما سنـرى بـين الأطراف والذي يساعد كل طرف على تفسير سلوك الطرف الآخر من خلال البدائل التي يختارها في إطار سلسلة طويلة من الألعاب .

وأفضل الأمثلة على اللعبة غير الصفرية لعبة ما يسمى بمأزق السجين (Prisoner's dilemma) وهو يمثل شخصين أخذا الى السجن بتهمة ارتكاب جريمة ، وحيث أنهما يخضعان لتحقيق منفصل ، أي كل منهما على حدة ، فإن كليهما لا يدري ماذا سيخبر الآخر المحقق ، وهنا فإن كلاً منهما يدرك أنهما إذا صمتا أو أنكرا التهمة الموجهة اليهما فإن النتيجة ستكون السجن لمدة شهرين ، ولكن إذا أنكر أحدهما وصمت الآخر فإن الأول سيسجن لمدة سنة والآخر لمدة عشر سنوات ، وإذا اعترف كلاهما فإنهما سيسجنان من ٥ ـ ٨ سنوات ، ومن هنا فإن استراتيجيتهما المثلى هي الإتفاق الضمني على الصمت ، ولكن حيث أن أحدهما لا يثق في الآخر ثم لا يستطيع أي منهما الإتصال بالآخر ، فإن كلاً منهما يضع التقييم التالي :

- إذا بقيت صامتاً فإنني قد أسجن إما شهرين أو عشر سنوات وذلك يتوقف على اعتراف شريكي [إذا اعترفت وبقي صامتاً] .
- إذا اعترفت فقد يحكم عليّ بالسجن لمدة من خمس ـ الى ثماني سنوات وهذا يعتمد على اعترافه . [إذا اعترفت أنا واعترف هو] .
- إن الاعتراف بالنسبة لي هو الذي يؤدي الى العقوبة الأقل : في الحالة الأولى مدة شهرين وفي الحالة الثانية خمس سنوات .
- حيث أن الاعتراف هو الأفضل فمن الأسوأ أن لا أعترف ومن الخطأ أن أراهن على احتمال ضعيف ـ على أساس انه سيتصرف مثلي .

وهكذا فإن حساب كل منهما للطريق الأفضل له يؤدي ربما الى نتيجة أسوأ لكل منهما ، وبالرغم من تباين وجهات النظر في تحليل هذا المثال المشهور ، لا بد من تذكر نقطتين قلّما أعطيا الاهتمام الكافي :

١ ـ ثمّة فارق هام بين نظرية اللعب التي تعتمد التحليل المنطقي الرياضي وتهدف الى تحديد الاستراتيجية التي على اللاعب أن يسلكها لمواجهة خصمه الذي يستخدم نفس الأسلوب وبين اللعب الذي يقصد منه التجربة فقط (experimental gaming) لمعرفة كيف يتصرف الأفراد فعلاً . أي هناك فرق بين اللعب كنظرية واللعب كتجربة .

٢ ـ ثمة فارق هام بين لعبة من مرحلة أو خطوة أو حركة واحدة(one- shot games)

وبين اللعبة التي تجري كسلسلة من التحركات التي يقوم بها نفس اللاعب ، لأن الشكل الثاني يوفر فرصة للإستفادة في كل مرحلة للتعرف على سلوك الطرف الآخر .

وعلى غرار أسلوب مأزق السجين قام الطلاب في بعض الكليات بإجراء التجارب لمعرفة السلوك في حالة الصراع غير الصفري بين طرفين ، وقسم الطلاب أنفسهم الى مجموعات تضم كل مجموعة طالبين ولكنهما لا يتصلا ببعضهما وأمام كل طالب لوحة فيها زر أحمر وآخر أسود ، وجرت اللعبة على النحو التالي :ـ يبلغ الطلبة بأن :

« أمام كل منكم فرصة للحصول على بعض النقود في وضعكم هذا ، فأمامك زر أحمر وآخر أسود ، وفي كل مرة عليك أن تضغط على أحد الزرين . . . ولكن إذا ضغطت على الأسود فإن النتيجة ستكون أحد احتمالين : أن يضغط الطالب الأحمر على الزر الأسود وهنا سيحصل كل منكما على ثلاثة سنتات ، أما إذا ضغطت الأسود وضغط هو الأحمر فإنه سيأخذ خمسة سنتات وأنت لا تأخذ شيئاً ، أما إذا ضغطت على الزر الأحمر وضغط الآخر على الأسود ستأخذ أنت خمسة سنتات وهو لا يأخذ شيئاً أما إذا ضغطتما على الزر الأحمر فإن كلاً منكما يأخذ سنتاً واحداً » وبالرغم من أن الطالبين في كل الحالات التي جرت فيها التجارب لا يتصلان مباشرة ببعضهما ، إلا أنهما كانا يعرفان ما هو الزر الذي يضغطه الطالب الآخر من خلال القيمة المالية التي يحصل عليها .

وسيلاحظ القارىء هنا أن الأفضل لكل من اللاعبين في حالتنا هذه أن يتفقا ضمنياً ويضغطا على الزر الأسود في كل مرة ، ولكن الذي حدث عند إجراء التجربة في جامعة أوهايو أن قلة من الحالات سعت لجعل ما تحصل عليه في أقصاه [أي لم يحدث تعاون] ، واتسمت العمليات بطغيان السلوك التنافسي ، إذ سعى كل طالب لتحقيق نتيجة أفضل من خصمه حتى لو ضحّى ببعض النقود ، بكلمات أخرى ، كانت الاستراتيجية المهيمنة هي اختيار الزر الأحمر على اعتبار أن هذه هي الطريقة الأفضل سواء كانت النتيجة أن الخصم يكسب أو يخسر ، وربما يتجه الأفراد للتعاون أكثر لو كانت المكاسب أو الخسائر أعلى [بالدولارات لا بالسنتات] وهو أمر مكلف[٨٠] ، ثم إن ممارسة اللعب قد لا تكون بالنسبة لبعض اللاعبين في حالات

كهذه مهتمة بالجانب الاقتصادي ، إذ قد يكون الفوز أهم من التعاون لجعل النتائج في أفضل حالاتها ، وهنا يبرز التساؤ ل هل الرغبة في الفوز وتفضيل ذلك على السلوك التعاوني لمضاعفة الكسب المالي هو سلوك عقلاني أم لا . . ؟ تلك مسألة متروكة لباحثي نظرية اللعب .

أما أناتول رابوبورت ، فاستخدم بدوره مأزق السجين لتوضيح مشكلة السياسة الدولية بين الدولتين العظميين مثلاً أ ، ب وأمام كل منهما بديلان : إما النزع الشامل أو سباق التسلح ، وهو هنا يهمل القوى العسكرية للدول الأخرى بهدف تبسيط المثال ، وعندما تكون الدولتان منخرطتان في سباق التسلح ، فإنهما على قناعة بأن الردع المتبادل المستند الى توازن القوى يوفر ضمانة ضد الهجوم ولكن هذا البديل مكلف جداً ، ولو تم اختيار بديل نزع السلاح فإن كلا منهما يكون مطمئناً بأنه لن يتعرض للهجوم كما أن هذا الأمر يوفر فوائد اقتصادية هائلة لهما ، ولكن نزع السلاح المنفرد ـ أي من إحدى الدولتين ـ يمثل مخاطرة كبيرة للدولة التي نزعت سلاحها بينما الأخرى تحتفظ بسلاحها أو تعيد تسليح نفسها .

والفقرة السابقة يمكن وضعها في مصفوفة على النحو التالي :

		استراتيجية الدولة ب	
		نزع شامل	سباق التسلح
استراتيجية الدولة أ	نزع شامل	٥ / ٥	− ١٠ / ١٠
	سباق تسلح	١٠ / − ١٠	− ٥ / − ٥

ولو أغفلنا جانب التكلفة ، فإننا نلاحظ أن الاستراتيجية المهيمنة لكل منهما هي اختيار سباق التسلح أياً كان الخيار الذي يقوم عليه الطرف الآخر ، فإذا بقي ب مسلحاً فإن أ سيبقى مسلحاً ، ولكن إذا نزع ب سلاحه فإن أ سيصبح أقوى منه ، ولكن إذا بقي الطرفان في حالة تسلح فإن وضعهما سيكون أسوأ من حالة نزع السلاح [وقد لا يكون الأمر في الحالة الواقعية هكذا] ، وهنا فإن كل لاعب يختار

استراتيجيته الخاصة به ، واللعبة لا تضع بديلاً للإتفاق على نزع السلاح في إطار شروط ترضي الجانبين ، وهنا نلاحظ أن بديل سباق التسلح بديل تمليه المصلحة الذاتية القومية أما النزع الشامل فهو مستند الى المصلحة الجماعية [للطرفين] ، وقد ترى الدولتان أن الأفضل لهما هو التعاون [على غرار السجينين] غير أن أحداً منهما لا يعرف ماذا سيفعل الطرف الآخر . ثم إن أحدهما لن يختار المصلحة الجماعية على حساب المصلحة الذاتية لأنه سيفترض أن الطرف الآخر لن يفعل ذلك .

اللعبة متعددة الأطراف [ثلاثة أو أكثر]

وتواجه النظرية هنا وضعاً أكثر غموضاً من الحالة السابقة لأن التفاعل سيزداد بشكل طردي مع زيادة عدد اللاعبين ، ومن هنا ليس ثمة من نظرية تمّت صياغتها لمواجهة هذا الوضع ، وربما أفضل ما بذل من جهد في هذا الموضوع هو الدراسات التي تناولت تشكيل التحالفات ـ وهو ما تناولناه في الفصول السابقة ـ، إذ عندما تكون اللعبة فيها أكثر من لاعبين أو ثلاثة فمن الطبيعي أن يتحالف البعض ضد البعض الآخر بهدف ضمان الأمن وتحقيق الحد الأقصى من المكاسب ـ وربما يبدأ التحالف قبل اللعب أو خلاله وسواء بشكل ضمني أو صريح ، وإذا تشكلت من الأطراف مجموعتين فإن ذلك يعني العودة باللعبة الى اللعبة الصفرية الثنائية ، ومن الممكن أن يكون في إحدى مراحل اللعبة ثلاثة تحالفات ثم يجد أحدهما نفسه يواجه ضغوطاً تدفعه للإنضمام الى أحد التحالفين الآخرين ، ولكن السؤال الهام هو كيفية وضع « تقسيم عقلاني للغنائم »(Rational division of the spoils) بين أطراف التحالف الواحد ، فإذا تمّ التحالف قبل بدء اللعبة فالأرجح أن توزع المكاسب بالتساوي ، ولكن المشكلة تكون عندما يجري تقسيم الغنائم على أساس مدى مساهمة كل طرف في تحقيق الانتصار للتحالف ككل وتقاس الأمور على أساس الضعف والقوة ، وأحياناً تكون هناك دول مؤسسة للحلف تسمح فيما بعد لدول أخرى أن تنضم اليه على أساس شروط تعكس مدى قوة قيادة التحالف والعقبات الرئيسية أمام العضو الجديد للإنضمام للحلف ، بالإضافة الى توزيع الغنائم والظروف التي يجري فيها التحالف ثم امكانية التساؤل عن الدوافع وراء تحول عضو من حلف لآخر ، أو ما إذا كان بإمكان الحلف أن يفرض عقوبات قاسية ضد أعضائه وبشكل يفوق مستوى المصلحة المشتركة بين الأعضاء .

العلاقات الدولية « كلعبة »

ويبدو أن الوقت قد حان لنتساءل ، وماذا يفيدنا هذا الجهد النظري في دراسة العلاقات الدولية أو بشكل أدق في السياسة الدولية ؟ ولا بد أن يكون واضحاً أن العلاقات الدولية لا يمكن فهمها بشكل جيد من خلال إطار نظري تحليلي للعب وإن كانت العلاقات الدولية تعكس في بعض جوانبها شكلاً قريباً من اللعب أو المباراة ، ولذا فإن تطبيق تقنيات التحليل المستخدمة في نظرية اللعب ربما يساعدنا في تحسين قدرتنا على فهم الموضوع على أن ندرك أن هذه الوسيلة ليست إلا إحدى الوسائل المفيدة في دراسة العلاقات الدولية ، وقد لاقت هذه النظرية استحسان البعض بينما واجهت نقد البعض الآخر لا سيما عند تطبيقها على بعض الموضوعات الاستراتيجية كالردع النووي أو شنّ الحروب المحدودة[٨١] .

يمكن القول ان أغلب منظّري اللعب يوافقون على أن العلاقات الدولية يجب أن توضع في إطار مفاهيم اللعبة غير الصفرية المتعددة الأطراف (N- Person non-zero- sum game) والتي قد لا تعني أن خسارة طرف من الأطراف هو بمثابة مكسب للطرف الآخر ، ولو أخذنا مثالاً على ذلك من مجال الاقتصاد الدولي للاحظنا أن التقدم الاقتصادي الذي حدث في آسيا أو أمريكا اللاتينية أو افريقيا لم يقابله خسارة مساوية في اقتصاديات اليابان والاتحاد السوفييتي والدول الغربية ، مع الإقرار بأن ذلك يؤدي الى تعزيز العلاقات التجارية والإستثمارات والمساعدات بين الدول النامية والدول الصناعية الأخرى ، وبالرغم من أن هذا المثال ينتمي للمجال الاقتصادي إلا أن معظم حملة راية نظرية اللعب هم ممن لهم خلفية اقتصادية بشكل أو بآخر مثل أوسكار مورجينسترن ، وشيلنج وشوبيل وهارساني ، فبعضهم له بحوث اقتصادية حول المنافسة الاقتصادية والبعض الآخر له تجربة في الميدان الاقتصادي ، والمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية تكون من النموذج الصفري أو غير الصفري ، وإن كان المحللون الاقتصاديون يرجحون البديل الثاني على أساس أن الشركات تربح كلها على الأقل في المدى القصير وتعمل على تجنب إيقاع الضرر ببعضها البعض كما يجري الى حد ما بين بعض المؤسسات العملاقة الامريكية .

لعبة العلاقات الدولية : الصراع والتعاون

ستبقى مسألة ما إذا كانت العلاقات الدولية من الممكن تقليصها الى مستوى

المثال السابق لتصبح لعبة غير صفرية مثار نقاش طويل بين الاقتصاديين والسياسيين ، ثم لا بد لنا من ملاحظة أن بعض الباحثين في العلاقات الدولية لا يفرّقون تماماً بين الاقتصاد والسياسة أو بين السياسة وعلم النفس ، وإن كنّا نعتقد أن في مثل هذا الأمر بعض المبالغة ، إذ ثمة خلاف بين صناعة القرار السياسي وصناعة القرار في مؤسسة اقتصادية أو صناعة القرار الفردي ، ومن وجهة نظرنا فإن السياسة الدولية كقطاع متميز في نطاق العلاقات الدولية الشاملة يمكن فهمها بشكل جيد من خلال الجمع بين النموذجين الصفري وغير الصفري في إطار نظري .

ولا ريب ونحن نعيش في العصر النووي أن من الأفضل التركيز على عناصر المصلحة المشتركة والتعاون لتجنب الحرب الشاملة على أساس أن هذه العوامل تفوق في أهميتها المصالح المتعارضة والصراع ، غير أن الرغبة لدى بعض الباحثين في إضعاف أثر الصراع الايديولوجي جعلهم يتجاوزون الفرق الرئيسي بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن ، وستشهد السياسة الدولية حالة من الانفراج في اللحظة التي يقتنع فيها زعماء الدول العظمى بأن السياسة الدولية في العصر النووي هي لعبة غير صفرية ، ولكن على الباحث السياسي أن يلاحظ أن هذه المسألة هي في نطاق ما يجب أن يكون لا ما هو كائن ولذا فإن جعل تحليلاتهم مستندة الى هذا الأمر يعني إغفال الجانب التاريخي الذي ينفي هذه القناعة .

وقد يكون من الأفضل لنا القول بأن السياسة الدولية هي في الغالب وبالنسبة لمعظم اللاعبين غير صفرية حيث أن معظم الدول تصبغ قراراتها بالعقلانية ، ولكن في كل عصر من العصور ثمة من يرى أن الأفضل له أن يدير العلاقة مع الطرف الآخر على أساس اللعبة الصفرية ، والتاريخ يقدم نماذج كثيرة على هذه الحالة مثل استراتيجية روما تجاه قرطاجنة ، أو الصراع العربي الاسرائيلي . ولا شك بأن الكثير من العلاقات الدولية التي تتسم بسمات اللعبة الصفرية هي نتيجة الاتجاهات الايديولوجية من جهة ودور نظم الاتصالات وتزايد أثر الجماهير في السياسة الدولية ، ففي بعض الحالات قد يجد القادة أنفسهم مضطرين لتملق الجماهير والظهور بمظهر المخلصين للايديولوجية الداعية مثلاً لتصفية العدو حتى ولو كان هؤلاء القادة لا يعتزمون العمل على تحقيق ذلك ، ولكن إذا وجد مجتمع يتحدث أفراده عن أن العلاقة مع مجتمع آخر هي لعبة صفرية فإن الطرف الآخر سوف

يتحدث عاجلاً أم آجلاً بنفس الأسلوب ـ ثم لا بد من التمييز بين الكيفية التي تنظر بها الجماعات والأفراد والقادة كل على حدة الى الصراع الثنائي ، فإذا استولت على السلطة جماعة تعتبر الصراع بأنه صفري فإن ذلك يعني أن الصراع سيصبح كذلك .

يبدو لنا أن من الأفضل النظر للسياسة الدولية لا على أساس عدد اللاعبين فيها فقط ولكن على أساس أنها أشكال عديدة متباينة في العدد والنوعية ، فثمة شكل يأخذ طابع العلاقة الثنائية الفردية وهي التي نطلق عليها الألعاب الفرعية (Subgames) مثل العلاقة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ، أو ألمانيا وفرنسا ، أو العرب واسرائيل . . . . الخ وقد تأخذ اللعبة شكل العلاقة الثنائية بين كتل كما هو في الأحلاف مثل العلاقة بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي وهو ما نطلق عليه (N-Person games) وقد تكون اللعبة ذات طابع عالمي كما هو الحال في الأمم المتحدة أو عصبة الأمم سابقاً ونطلق عليها (Universal game) ، ولذا فإن السياسة الدولية تبدو كسلسلة متصلة من الألعاب الثنائية أو الفرعية المتزامنة(Simultaneous subgames) التي تتغير فيها النوعية وعدد اللاعبين والأرباح والخسائر من وقت لآخر ، ومثل هذه التغيرات التي يسعى البعض لإحداثها ويسعى البعض الآخر لعرقلة حدوثها تلعب دوراً هاماً في تحديد ما إذا كانت اللعبة صفرية أو غير صفرية .

حدود نظرية اللعب في العلاقات الدولية

يبدو أن الذين يستخدمون أو يسعون لتطبيق نظرية اللعب على السياسة الدولية يحتاجون لصياغة لغوية أكثر دقة مما دأبوا على استعماله في السابق ، إذ لا يكفي أن نقول أننا نتعامل مع لعبة غير صفرية بل لا بد من تعريف هيكل اللعبة التي نبحثها ، أي نحدد اللاعبين ، قواعد وأهداف اللعبة ، الأرباح والمكاسب والقيم التي يربطها اللاعبون بها ، البيئة العامة التي تجري فيها اللعبة ، والتفاعل بين مختلف الاستراتيجيات المستخدمة ، وقد تبدو لعبة معينة في عيون قادة إحدى الدول بأنها صفرية في حين لا يرى الشعب ذلك ، ولنأخذ مثالاً على ذلك في الحرب العالمية الثانية إذ سعى روزفلت وتشرتشل لتحقيق استسلام غير مشروط ضد النظام النازي ـ أي لعبة صفرية ـ لأن الطرف الآخر ـ هتلر ـ يدرك أن قبوله بالاستسلام يعني فناءه السياسي على الرغم من أن الاستسلام غير المشروط لا يعني فناء الشعب الألماني بل بقاءه كأمّة وإن كانت مقسمة .

وقد يقال أن معظم الثورات المناهضة للاستعمار التي حدثت عقب الحرب العالمية الثانية هي من نوع الألعاب الصفرية، إذ أن الدول الاستعمارية كانت تسعى للحفاظ على الأراضي والسيطرة السياسية في المستعمرات في حين كان المحاربون الثوريون يسعون لتصفية السيطرة الأجنبية وإقامة حكومتهم المستقلة .

وباختصار ، عندما يتنازع طرفان على هدف معين فيفشل أحدهما وينجح الآخر في تحقيق الهدف نكون أمام لعبة صفرية ، ولكن إذا لم يتمكن الطرفان من تحقيق الهدف تماماً وسعيا الى التساوم فيما بينهما وللحصول على اقل من الهدف الأول نكون هنا أمام النموذج غير الصفري ، ولذا فإن الألعاب الصفرية أو غير الصفرية مرتبطة في تحديدها بالأطراف والنتائج والبدائل المطروحة لتحقيق الأهداف .

والتمييز بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية لا يعتمد كما يعتقد الكثير على ما إذا كانت نتيجة اللعبة هي بقاء طرف وزوال الطرف الآخر ، ولكن التمييز على أساس الفوز الشامل أو الخسارة الشاملة لهدف معين وليس بالضرورة لوجود أو عدم وجود الأطراف على طريقة الروليت الروسي التي تبقى اللعبة فيها مستمرة حتى مصرع أحد اللاعبين ، والملاحظ أن الألعاب الصفرية في السياسة الدولية ـ ولحسن الحظ ـ لا تسير بهذه الطريقة ، ولنأخذ مثالاً للتوضيح في الصراع الباكستاني الهندي حول كشمير ، إذ الهدف للاعبين هنا هو السيطرة على هذه المنطقة [لعبة صفرية] ، فطالما أن الهند تسيطر عليه تكون باكستان فاقدة له ، ولكن قد يبقى لدى الباكستانيين أمل في إعادة تغيير مجرى الوضع الحالي على طريقة لاعب الشطرنج الذي يخسر ولكنه يعد نفسه للفوز في الجولة التالية ، وهنا يطرح السؤال الهام وهو متى يدرك الطرفان أن اللعبة الصفرية قد انتهت ولا مجال للعب ثانية ، وربما يكون المطلب هنا درجة عالية من العقلانية السياسية التي يبدو من الصعب توفرها ، فالتاريخ يقدم لنا نماذج عن الاستمرار في اللعبة الصفرية بل انها في بعض الأحيان تتجاوز أهدافها الأولى لتصبح سعياً من قبل الأطراف لتصفية بعضها البعض مثل الصراع بين دولتين على منطقة معينة ، حيث يستمر الصراع ثم يتجاوز أهدافه الأولى وتسعى الأطراف لإفناء بعضها مادياً .

نظرية اللعب والعلاقات السوفييتية الامريكية

تركزت أغلب الدراسات الخاصة بنظرية اللعب خلال فترة الستينات من هذا القرن على الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، وقد اعتبر معظم الباحثين هذا الصراع بأنه يندرج في إطار اللعبة غير الصفرية ، مع ضرورة الإقرار بأن الأطراف الأكثر أدلجة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي [العسكريون الشيوعيون والعسكريون غير الشيوعيون] كانوا أقرب للنظر الى الصراع بأنه صفري بمعنى صعوبة تحقيق أحد الأطراف لأمنه الشامل طالما بقي الطرف الآخر في وضعه القائم حالياً . وهذه النظرة تتسم بالتشاؤم إذ يمتنع أصحابها عن تناول موضوعات مثل العلاقة المزيج من التعاون والصراع أو التعايش السلمي أو التقارب أو الخلاف المحدود أو الوفاق ، بل إنهم يعتبرون الفوز بأي هدف من قبل طرف من الأطراف هو بمثابة عبء جديد على الطرف الآخر .

غير أن اعتبار تحقيق التقدم لدى أي من الطرفين ـ سواء السياسي أو العسكري أو السيكولوجي أو الاقتصادي ـ هو بمثابة خسارة أو مكسب لدى الطرف الآخر أمر يستند على نوعية الفرضيات ونموذج التحليل المستخدم ، ولنأخذ مثالاً كموضوع الدخل القومي ومعدلات نموه في كل من الدولتين . وهو أمر كان موضع اهتمام شعبي وحاز نصيباً واسعاً من المناقشات في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦١ حيث كان الاعتقاد السائد في تلك الفترة أن معدل النمو في الولايات المتحدة هو ٣٪ سنوياً في حين كان المعدل في الاتحاد السوفييتي يصل الى حوالي ٦ ٪ مع الأخذ في الاعتبار أن حجم الاقتصاد القومي الامريكي كان يساوي ضعف حجم الاقتصاد القومي السوفييتي في تلك الفترة .

وقد جرت مناقشة الموضوع من جوانب مختلفة ، فالبعض تناول المسألة من زاوية الحجم بمعنى أن الإنتاج الامريكي أضخم بكثير من الانتاج السوفييتي الأمر الذي يعني أن السوفييت يحتاجون لعقود عديدة ليصلوا الى المرتبة الامريكية حتى مع الافتراض المشكوك فيه ـ من وجهة نظر هذا الفريق ـ بأن السوفييت سيستمرون متفوقين لسنوات طويلة على الولايات المتحدة في معدل النمو السنوي، غير أن ثمة

فريقاً آخر بدأ يتخوف من تعثر المصالح القومية الامريكية مع استمرار ارتفاع معدل النمو السوفييتي وهو أمر يعتبره هذا الفريق مرفوضاً بغضّ النظر عن الكيفية التي ينظر بها الى الحرب الباردة على أنها تنافس اقتصادي سلمي بين المعسكرين أو أنها سباق لتحقيق التفوق في مجال الأسلحة المتطورة .

والذين يعتبرون الصراع الامريكي السوفييتي صراعاً صفرياً يقيمون تصورهم على النحو التالي « على الرغم من أن الانتاج الامريكي يساوي ضعف خصمه فإن ثمة مخاطر عند مقارنة ليونة وصلابة اقتصاد كل من الطرفين ـ ففي الوقت الذي يسعى الاقتصاد الامريكي ـ طبقاً لهذا الفريق ـ لتأمين راحة المستهلك فإن الاقتصاد السوفييتي يركّز على الصناعات الثقيلة والعسكرية وحقق في كليهما نجاحاً واضحاً ، فإذا ما استمر النمو السوفييتي لسنوات عديدة متفوقاً على الامريكي ـ فهذا يعني توفير امكانيات ضخمة لتحقيق تفوق عسكري ، كما أن وجود معدل نمو كبير في الاتحاد السوفييتي سيدعّم ولاء الشعب للنظام وبالتالي يقدم للنظام امكانيات جديدة في المنافسة مع الولايات المتحدة في مجال التجارة والمساعدات الخارجية والفضاء والانتشار العسكري في المحيطات وبالتالي زيادة النفوذ السياسي الدولي السوفييتي .

أما الفريق الآخر الذي يعتبر الصراع من النوع غير الصفري ، فيتناول المسألة من زاوية مختلفة على أساس أن ليس هناك ما يدعو للخوف من نمو الاقتصاد السوفييتي أو اعتبار ذلك في غير مصلحة الولايات المتحدة ، إذ أن تطور السوفييت نحو دولة صناعية متقدمة هو الأفضل لجعله دولة « أقل عدوانية وأكثر قناعة » على أساس أن مثل هذا الوضع يعني أن الحرب لا سيا النووية تمثل خسارة أكبر له من المكسب ولذا فإنه سيتعامل مع الواقع الدولي « كقوة واقعية » كما أن التطور المادي قد يساعد على إيجاد نوع من الرضا الداخلي في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية وبالتالي إفساح المجال أمام نوع من تخفيف التوجه الشمولي وتحويل الوحدة الشيوعية الى نوع من الكومنولث الاشتراكي ، ثم حدوث زيادة تدريجية في الضغوط الليبرالية التي ستجد القيادة السوفييتية نفسها غير قادرة على مقاومتها أو تصفيتها بشكل تام ، ومن هذا المثال يلاحظ القارىء أن مفهوم الكسب والخسارة أو المنفعة يعتمد على القيم الفلسفية لدى كل فرد وقناعاته حول طبيعة السياسة الدولية وآرائه السياسية

حول الحرب الباردة أو تفسيراته للأهداف السياسية للدولتين العظميين ، ومثل هذه التصورات هي نتيجة لمفاهيم مسبقة متجذرة في الأفراد أكثر من كونها نتيجة تقصٍ علمي يقوم به الفرد للواقع الاجتماعي ثم يحدد على أساسه أحكامه .

نظرية المساومة(Bargaining theory)

لم يبد توماس شيلنج الذي يعتبر من أبرز منظّري اللعب اهتماماً كبيراً بجوانب الرياضيات في الألعاب ، بل انه على غرار موجنسترين بدأ اقتصادياً ثم تحول نحو دراسة المساومة ، وقد نلاحظ في دراساته المزج بين المنهج الاجتماعي النفسي وبين التحليل المنطقي لموضوع الصراع الانساني - والصراع لا ينظر له على أساس التعارض التام بين قوى متخاصمة بل على أساس اعتباره ظاهرة يختلط فيها التعاون والعداء في العلاقات بين الأطراف المتخاصمة - وهو يسعى في نظريته لاستخدام نظريات عدة مثل اللعب ، التنظيم والاتصال ، القرار[٨٢] . وهذه النظرية الاستراتيجية كما يقول شيلنج « تعتبر الصراع ظاهرة مسلم بها - ولكنها تتضمن نوعاً من المصلحة المشتركة بين الخصوم كما أنها تفترض عقلنة السلوك عند تحديد الهدف الأقصى لكل طرف ، ثم انها تركز على حقيقة أن أفضل البدائل المتاحة لكل طرف تعتمد على طبيعة ما يتوقعه من الآخرين ، ولذا فإن السلوك الاستراتيجي هو السلوك المعني بالتأثير على خيارات الآخرين على أساس جعل توقعات الآخرين وبالتالي سلوكهم مرتبط بسلوكه هو » .

ذلك يعني أن شيلنج مهتم بمشكلات معينة مثل التفاوض ، الحفاظ على الردع القابل للتصديق ، الوعد والوعيد ، التضليل ، الخداع في الاتفاقيات ، الحرب المحدودة ، التوصل الى صياغة سياسات معينة للرقابة على التسلح ، وتدل كتاباته على اقتناع بأنه في معظم النزاعات الاستراتيجية الدولية من الصعب تطبيق اللعبة الصفرية ، ولا يرى امكانية لاعتبار الدولتين العظميين في مواجهة لعبة صفرية بينهما لأن ذلك يعني الانتهاء للحرب النووية ، وهذا لا يعني أن النتيجة صفرية بل ستكون -٢ [أي زوال الدولتين العظميين] ، ولذا فهو لا يعير اهتماماً لهذا التحليل « غير العقلاني » ، ولذا فإن نظريته تستند لا الى استخدام العنف بل الى التهديد باستخدامه للتأثير على سلوك الطرف الآخر ، لأن الحالة الأولى تعني الجنون ، بينما الحالة الثانية قد تكون أكثر فائدة من الناحية الاستراتيجية .

وبالرغم من أن شيلنج يبدي اهتماماً بمكونات السلوك العقلاني فإنه لا يرى إمكانية لقياس هذا السلوك بشكل دقيق وطبقاً لمقياس معين ، وقد يكون ذلك ممكناً في النظام الاقتصادي حيث أن المقياس المالي يوفر لنا إمكانية القياس ، غير أن مفهوم المنفعة في السياسة الدولية وعملية اتخاذ القرار تمثل مفهوماً غامضاً ، ولذا فإنه بدلاً من البحث عن الحل الأمثل في حالات الصراع ، يدعو شيلنج للإهتمام بما يسميه بالدوافع المتضاربة التي تجعل القرار يتجه نحو هذا الحل أو ذاك للصراع ، بل انه يذهب الى القول أن العقلانية في بعض الأحيان قد لا تختلف عن اللاعقلانية لا سيما عندما تواجه الدولة حالة ابتزاز ، فهنا الدولة سواء بالعقلانية أو دونها ستقدم المطلوب منها ولا يفيد في ذلك وجود جهاز اتصال جيّد أو امتلاك معلومات كافية . . . الخ .

ويركز شيلنج على ما يسمى أحياناً بالخلاف المحدود أو العداء الجزئي ، وهي حالة تكون الأطراف فيها وبالرغم من التعارض الاستراتيجي بينها ، تدرك نوعاً من المصلحة المشتركة فيما بينها حتى لو تمثلت هذه المصلحة في تجنب كليهما امكانية مواجهة الفناء [كما هو في المواجهة الامريكية السوفييتية] ، بل وحتى عندما تكون الأطراف غير متصلة ببعضها [لسبب أو لآخر] فإنها تستطيع الإتفاق ضمنياً فيما بينها أو أن تتقارب توقعاتها تجاه مسألة معينة ، ويوضح شيلنج هذه المسألة ـ الإتصال الضمني ـ من خلال عدة أمثلة لا ينخرط أطرافها في صراع عدائي ولكنهم يسعون لتحقيق نقطة التقاء بينهم ، فلو اننا فصلنا زوج عن زوجته في إحدى الطوابق ، فإن كليهما سيحاول أن يخمّن على المكان الذي سيذهب الطرف الآخر اليه ليلتقي به ، وفي مثال آخر ، لو تمّ إنزال مظليين في منطقة واحدة ولكن على مسافة من بعضهما البعض ، فلكي يضمنا النجاة فإن عليهما أن يلتقيا بسرعة ولكن المشكلة هي أنهما لا يستطيعان الاتصال ببعضهما مباشرة ليتفقا على نقطة التقاء ، ولكن كل منهما يدرك أن الطرف الآخر لديه خريطة بالمنطقة تتضح فيها الملامح الرئيسية ـ كوجود جسر مثلاً ـ التي يمكن أن تكون بؤ رة توقع مشترك للتلاقي بين الطرفين وفي مثال آخر لو طلب من مجموعة من الأشخاص في المدينة أ أن يلتقوا بشخص معين في المدينة ب في موعد محدد دون تحديد المكان أو الساعة بالضبط [فقط يوم كذا] ، وهنا ليس لدى الأشخاص طالما أنهم لا يستطيعون الاتصال بذلك الشخص إلا التخمين مراعين في ذلك المكان المعروف للمقابلات أو الفترة الزمنية لذلك [مركز استعلامات في فترة

معينة] ، ويوضّح شيلنج أنه الى جانب عنصر التوقع المشترك ثمة أهمية لدور السوابق التاريخية وهي مسألة تساعد أكثر في عملية التنبؤ بسلوك الطرف الآخر ، ولكن ليس ثمة من ضمانة لنجاح هذا التوافق الضمني في كل الحالات . ولكن لا جدال في أن هذه القواعد لتحقيق التوافق الضمني تبقى أفضل من اختيار السلوك على أساس عشوائي .

والملاحظ أن دوافع الاتفاق ليست هي المحرّك الوحيد للأطراف ، إذ أن الخلاف يعصف بعوامل التقارب أحياناً بين الأطراف المتفاوضة ، ولكن التوصل الى نقطة اتفاق يدلّ على أن قوى التوافق أقوى من قوى التعارض .

ويشير شيلنج الى أنه قد يبدو للوهلة الأولى أن التفاوض المباشر قد لا يحتاج الى العوامل التي طرحها في حالة التفاوض غير المباشر ـ عدم وجود اتصال ـ، إلا أنه يرى أن هذه العوامل تحتفظ بأهميتها وان اختلفت قيمة هذه الأهمية ، ويعطي شيلنج مثالاً على ذلك في المساومات التجارية خاصة ما يطلق عليه قسمة الفارق «Split the Difference» [أي عندما يقول الطرف الأول أن ثمن السلعة ٦٠ دولاراً ويقول الطرف الثاني أن ثمنها ٥٠ دولاراً ، فيطرح أحدهما أو طرف ثالث السعر ٥٥ على أساس قسمة الفارق بين السعرين] ، ولكن أحداً لا يجادل في أن وجود عامل الاتصال يغير الوضعية في عملية التساوم وإن بقيت احتمالات البحث عن نقاط تقارب مشتركة واستمرار دور العلامات المميزة في ذلك ـ كما هو الحال في مثال المظليين .

ويرى شيلنج أن نظريته في الصراع ـ تزاوج الصراع والتعاون ـ ليست ممكنة من الناحية النظرية فقط بل هي فعلية من الناحية التاريخية ، فمثلاً في الحرب العالمية الثانية لوحظ الامتناع المشترك عن استخدام أسلحة الغازات ، كذلك القيود التي فرضت خلال الحرب الكورية حيث روعيت الحدود الجغرافية في الصراع مثلما روعيت نوعية الأسلحة والعمليات العسكرية ، ويرى شيلنج أن الإتفاق الضمني يتطلب علامة مميزة من الناحية النوعية والكمية وان لا تكون غامضة لا سيما وإن ذلك يؤثر في مسار الصراع نتيجة محدودية الوقت والضغوط التي يجد صانع القرار نفسه تحت وطأتها .

بل إن شيلنج يشير الى إجراءات مسبقة يمكن اتخاذها لزيادة القيود على الحرب عند نشوبها وبشكل يبقيها في إطار محدود ، مثل الحفاظ على وسائل الاتصال بين

الأطـراف ، وتـوضيح وسائـل الحـد من تصـعيد الصراع مقدمـاً ، كذلك تحـديد الأطراف التي يمكن أن تقوم بدور الوساطة ، غير أن وسائل التضـليل واستخـدام استراتيجية التهديد قد تحول دون إقدام الدول الكبرى لا سيما في العصر النووي على الإتفاق المسبق على هذه الأمور . غير أن شيلنج يقرّ بأن ثمة أموراً في استراتيجية الردع تجعل أحد الطرفين أو كليهما يتردد في الدخول في مثل هذه الإجراءات التي تستهدف التخفيف من مخاوف اندلاع حرب غير محدودة بين الدول النووية ، وبمعنى آخر فإن استراتيجية الردع المتبادل قد تتآكل تدريجياً بإزدياد الاعتقاد بأن الطرفين أو أحدهما سيسعى على انفراد لجعل الحرب محدودة عند بدايتها ويعمل ـ أو يعملان ـ على وقفها في أقرب وقت ممكن ، ولكن الحقيقة هي أن استعدادات أحد الأطراف باتخاذ اجراءات ولو منفردة لجعل الحرب محدودة لا يعني أنها غير مجدية ، إذ أن مثل هذه الإجراءات قد تكون مفيدة في بداية الحرب خاصة إذا أدرك الطرف الآخر وجود ومعنى مثل هذه الإجراءات .

إن أهمية دراسات شيلنج تتمثل في الحد من التصـورات المتطرفـة كما هو الحال في نظرية اللعبة الصفرية من جهة أو مقولة التعاون المطلق من جهة ثانية ، حيث في النظرية الأولى نجد أن ما يربحه طرف هو ما يخسره الطرف الآخر ، وفي الثانية نجد معادلة قائمة على « اما أن يكسب الطرفان أو يخسرا معاً » ، أما شيلنج فمعني أساساً بالحالة الواقعة بين النظريتين أو ما يطلق عليه (Mixed motive) حيث يشتمل الصراع على مزيج من التعاون والتنافس والتباعد والتقارب في المصالـح ، وهذه مسألة تقدرها الأطراف المتصارعة ، وعملية التقـدير هذه لجوانـب التعـاون والتنافس مسألة سيكولوجية أكثر منها مسألة حسابية .

ويرى شيلينج أن الهدف الرئيسي في استـراتيجية المساومـة هو اقنـاع طرف للطرف الآخر بأنه أي الأول صادق في وعوده وتهديداته وبشكل يجعل الثاني يدرك تماماً أن الأول لا يقوم بعملية تضليل ، ولكن إذ شعر خصمك بأن تضع نفسك على طريق التنازلات فإنه لن ينظر الى تهديداتك بجدية ، ولذا فإن ثمة منفعة استراتيجية في الإعلان عن موقف معين وبشكل صريح ولا مجال للرجعـة فيه ونقـل ذلك الى الخصم ، وهنا تصبح سمعتك على محك الالتزام بتنفيذ تهديداتك أو التزاماتك ، أو بالتوضيح للطرف الآخر بأن إقدامه على عمل تسعى أنت لمنعه عنه سيؤدي الى رد

فعل أتوماتيكي ولا مجال فيه للتراجع ، وهذا الأمر يجعل التهديد أكثر أهمية ويجبر الطرف الآخر على إعادة النظر في حساباته قبل الإقدام على خطوة معينة .

إن تنوع المشكلات وتعددها التي ترتبط بمثل هذه « الألعاب » السياسية تجعل من استراتيجية الصراع أحد الجوانب التي تستحق الدراسة والاستمتاع في نظرية العلاقات الدولية .

دراسة العلاقات الدولية من خلال « المحاكاة » «Simulation»

على الرغم من ارتباط المحاكاة بنظرية اللعب ، إلا أنها تختلف عنها ، ففي الوقت الذي تسعى نظرية اللعب الى وضع استراتيجية عقلانية على أساس حساب البديل الأمثل عند القيام باللعب [لا علاقة لذلك بالواقع الفعلي] فإن نظرية المحاكاة تتناول ما يمكن تسميته بالوضع المفتعل(Let's pretend situation) ، وهذه النظرية تقوم على أساس « مباراة أو لعبة »«game» يقصد منها إبراز حقيقة معينة عن العملية الاجتماعية الفعلية من خلال واقع تجريبي مفتعل » ، لذا فإن تقنيات المحاكاة هي في الأساس تقنيات مخبرية أو قد تكون وسائل غير مخبرية الهدف منها دراسة السلوك الانساني من جانبه غير الظاهر ، ومن خلال هذه الوسائل ـ سنأتي عليها ـ يسعى الباحث ، لمعرفة جانب معين من ظاهرة معقدة وذلك من خلال خلق بيئة مشابهة لبيئة الظاهرة المعقدة وملاحظة ما يجري في هذه البيئة لإكتشاف الجانب المقصود ، والفارق بين البيئة الحقيقية والمفتعلة هي أن الأولى لا تخضع للباحث في حين تخضع له الثانية بشكل يساعده على التحليل ، وتمثل المنهجية المخبرية في نظرية المحاكاة جهداً لتوفير المعلومات التي طالما اشتكى علماء الاجتماع من عدم توفرها بخصوص جوانب سلوكية معينة[٨٣] .

مباريات الحرب وأشكال المحاكاة

استخدمت وسائل المحاكاة في هذا القرن في جوانب عدة ، فمباريات الحرب (Wargames) وغيرها من التمرينات تشير الى اعتبار الحرب نفسها تتضمن مفهوم اللعب أو المباراة ، فكل مخطط استراتيجي يحتفظ في ذهنه وقبل اشتعال الحرب بتصور مسبق للكيفية التي ستجري بها والنتائج المترتبة على ذلك ، بل ان مفهوم السيناريو ـ وصف الوضع عند بداية المباراة أو اللعب ـ وارد في الألعاب العسكرية بشكل ضمني [إذ أن مفهوم السيناريو مفهوم حديث] ، ويمكن القول ان صياغة الألعاب

السياسية والعسكرية من خلال تصور أفراد معينين بأنهم يمثلون دولاً هي ظاهرة تعود الى فترة ما بين الحربين العالميتين ثم انتشرت بشكل واسع بعد عام ١٩٤٥ من خلال الدراسات التي قامت بها مؤسسة راند(Rand) وغيرها من المؤسسات ثم أصبحت منذ نهاية الخمسينات أحد وسائل تعليم العلاقات الدولية في الجامعات والمعاهد العليا .

وتتخذ المحاكاة عدة أشكال حسب مستوى المعلومات السياسية المتوفرة وتجربة المشاركين في المحاكاة نفسها ، وإجمالي الموارد المتوفرة بما في ذلك البشرية والتسهيلات المادية والإدارية وأخيراً الهدف المرجو من المحاكاة ، ويمكن تلخيص الأهداف التي تسعى لها نظرية المحاكاة في دراسة العلاقات الدولية في الآتي :

١ ـ تعليم وتدريب الطلبة .
٢ ـ تطوير علم السياسة والتعرف على البدائل السياسية المختلفة من خلال ملاحظة التفاعل بين المشاركين في لعبة المحاكاة .
٣ ـ تدعيم البحوث النظرية من خلال اجراء اختبارات مخبرية على الفرضيات النظرية .

ولا بد أخيراً من التنبيه الى ضرورة التمييز بين نظرية المحاكاة ونظرية اللعب على الأقل في مفهوم كل منهما .

استخدامات نظرية المحاكاة وحدودها

يعتقد العديد من دعاة نظرية المحاكاة أن فائدتها الرئيسية هي في التعليم، ولو أخذنا الطريقة التي استخدمها هارولد جيوتسكو ـ استاذ في العلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع ـ سنجد خمسة أو ستة أشخاص يقومون بدور صانع القرار الرئيسي على المستوى المحلي والخارجي في خمس أو ست دول وهمية (fictitious States) ، ويستهدف اختيار الدول الوهمية ابعاد أية فرضيات أو أفكار مسبقة لدى اللاعبين وفي نفس الوقت مراقبة الكيفية التي يتصرف بها هؤلاء اللاعبون فيما لو كانوا زعماء أو صنّاع قرار حقيقيين ، ويزود اللاعبون بمعلومات كافية عن هذه الدول الوهمية ، ويوضعون في جو يوحي تماماً لهم بأنهم يقومون بدور زعماء تلك الدول ، ومن الطبيعي ـ كما هو الحال في معظم الألعاب السياسية ـ أن يتم اختصار

الوقت الحقيقي للأحداث ، إذ قد تكون عدة ساعات تجري فيها اللعبة تمثيلاً لفترة زمنية قد تصل الى شهر أو سنة ، ثم تحدد الأهداف القومية لكل دولة من الـدول الوهمية ـ وتبين الموارد المتاحة لصانع القرار والتي على أساسها يتخذ قراراته الداخلية أو الخارجية ، والى جانب تحقيق الأهداف القومية يفترض مسبقاً بأن صانع القرار يسعى في نفس الوقت للاحتفاظ بمنصبه ، ولكن ثمـة إمـكانية لاستبعـاد اللاعـب ـ صانع القرار ـ في حالة فشله في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المتوخاة وان كان ذلك يعتمد على طبيعة الدولة الوهمية التي يلعب دور صانع قرارهـا سواء كانـت ديمقراطية أو شمولية ، ويتم مراقبة التفاعل من خلال عقد المؤتمرات ، الدخول في معاهدات ، تقديم المساعدات ، استخدام التهديد ، إعلان الحـرب ، المنـظمات الدولية ، . . . الخ ، وتوفر اللعبة مجالات الاتصال الثنائية والجماعية بين اللاعبين بحيث تتم الأولى عن طريق الرسائل المتبادلة والثانية عن طريق الصحافة العالمية ، وقد تتضمن تجربة المحاكاة استخدام الكومبيوتر بتقـديم نتائـج اللعبـة في كل مرة للكومبيوتر للاسراع في تقديم النتائج المترتبة على القرارات المتخذة ولكن من خلال معادلة مبرمجة مسبقاً ، على أن ذلك لا يعني أن استخدام الكومبيوتر مسألة رئيسية في نظرية المحاكاة .

المحاكاة كأداة تعليم

يرى دعاة نظرية المحاكاة أنها تمكن الطالب من الانخراط في تفاعـل يحمـل صفات عديدة من التفاعل الذي يجري في الواقع الدولي ، كما أن « عمـل شيء » بالنسبة للطالب يزيده وضوحاً لموضوع الدراسة من « سماع شيء » ، ثم ان اللعبة ـ نتيجة متعتها ـ تشد الطالب أكثر وتوفر له فرصة اختبار معلوماته التي تلقاها خلال الدراسة أو من مصادر أخرى ، كما تجعل الطالب يعيش اللحظات الحرجـة التـي يواجهها صانع القرار سواء من المأزق أو قلة الموارد المتوفرة لديه ، كما يعايش الطالب سلوك صانع القرار داخل الجماعة ثم ان المحاكاة تقدم له صورة مبسطة عن الواقع الدولي بشكل أسهل للإدراك مما هو في الحالات أو النماذج الأخرى .

وتعتبر نظرية المحاكاة وسيلة تعليمية تساعد على جعل الطالب يتوصـل الى النتائج أو الحقائق المتعلقة بالعلاقات الدولية بنفسه(Heuristic device) ، على أن لا يعني أن هذه النظرة بمنأى عن النقد ، إذ ثمة نسبة من الطلبة لا تحبذ المشاركة في

مثل هذه الوسائل ، ثم إن طغيان جانب « التسلية fun » على اللعبة قد يحول دون التوصل الى نتائج هامة في دراسة العلاقات الدولية ، ثم ان الطالب في الغالب لا يكون مزوداً بمعرفة كافية عن البيئة الدولية التي يعمل فيها بنفس القدر المتوفر لدى صانع القرار الحقيقي الذي يعمل في نطاق مؤسساته ومن خلال جهازه السياسي[٨٤] ، وهذه المسائل المؤيدة أو المعارضة لأهمية المحاكاة تعود للاستاذ نفسه ليقرر ما إذا كان الطالب يستطيع أن يدرك الى درجة كافية ويستخدم بشكل جيد نظرية المحاكاة بشكل يبرر استغلال الوقت الذي تحتاجه اللعبة .

اللعب وعلوم السياسة

تسعى نظرية اللعب الى القرب من الواقع السياسي إلى أكبر درجة ممكنة وبشكل يفيد الدراسة السياسية لا سيما وأن صنّاع القرار يمثلون دولاً حقيقية لا وهمية ثم هم أكثر قدرة على إدراك التعقيدات الموجودة في الواقع الدولي ، وتستدعي نظرية المحاكاة الطلب من اللاعب أن يقوم بدور الاستراتيجي الذي يتنبأ بالأحداث وتطوراتها [من خلال توقع كيفية تصرف بعض الحكومات استناداً للخبرة التاريخية] أو القيام بدور الاستراتيجي الذي يبحث عن البديل الأمثل [أي اختيار الحل الأفضل بغضّ النظر عن الأوضاع المحلية أو الخارجية] أو الجمع بين الاسلوبين كذلك فإن بعض الظواهر العارضة يمكن أن تزود كمعلومات للاعبين مثل الاعلان عن اختراع علمي مؤثر سياسياً ، وفاة أحد الزعماء ، انفجار حرب أهلية ، وأشار اللاعبون الذين شاركوا في مثل هذه الألعاب الى أنهم تعرّفوا بشكل أدقّ على تعقيدات الوضع الدولي أو الأحداث غير المتوقعة التي قد تؤدي الى تحوّل في مسار الأحداث ، كذلك أشاروا لتعرفهم بشكل أدقّ على الجانب السيكولوجي والعقلي وحالات التشكك التي يعيشها صانع القرار ، ولكن يبقى من الصعب علينا أن نتنبأ بنتيجة أزمة معينة في الواقع الدولي من خلال المحاكاة .

اللعب وبناء النظرية

أما الاستخدام الثالث لنظرية المحاكاة فيتمثل في البحوث وصياغة أو بناء النظرية في العلاقات الدولية ، وهذا يعني أن أهمية النظرية لا في ما تقدمه للاعب من فهم لصناعة القرار أو توجيهات لصانع القرار نفسه بل هي أداة لاختبار صحة فرضيات معينة في الواقع الاجتماعي وان كانت هذه المسألة ـ إثبات صحة أو عدم

صحة فرضيات معينة ـ ما تزال موضع مناقشة بين علماء العلاقات الدولية وأنصار نظرية المحاكاة أنفسهم ، فيزعم البعض أن هذه النظرية تمكّن الدارس من التحقق من بعض المفاهيم مثل القيم السياسية ، الأفكار الاستراتيجية المسبقة ، المواقف السيكولوجية ، السبل المفضلة لإدارة الصراع بالنسبة لصانعي القرار الذي يحاكيهم اللاعبون في حالة نشوب أزمة ذات مواصفات تشبه الأزمة التي جرت عليها اللعبة . غير أن مثل هذه الحالة تمثل وضعية خاصة وهي أقرب للتحريات الدبلوماسية منها للعلوم الاجتماعية ، ففي حين يسعى الباحث الاجتماعي لتعميم النتائج المستقاة من البحث أكثر من اهتمامه بظواهر خاصة تبرز في فترة تاريخية أو منطقة جغرافية معينة يسعى صانع القرار الى التعرّف أكثر على الحالات الخاصة ـ التي تهمه ـ لكي يتمكن من التأثير على نتائج الأحداث بالشكل الأنسب له .

ويبقى السؤال الرئيسي : ما هي العلاقة بين اللعب والحقيقة ؟ وماذا يمكن لنا أن نتعلم من التجربة المخبرية عن العالم الحقيقي ؟ فاللعب ليس إلا أداة للتحليل قد تكون أو لا تكون موازية للعالم الحقيقي وهو أمر يعتمد على المعلومات المتوفرة عند بناء النموذج « اللعبة » الى جانب نضج وجدية اللاعبين ، ويشير أحد الباحثين الى بعض المؤشرات المفيدة في هذه المسألة « إذا استخدمنا نموذج اللعب لتفسير الظواهر فإن من الضروري أن نركّز على عملية التفاعل بين العناصر ، أما إذا استخدمناه للتنبؤ فإن من الواجب أن تتسق نتائج وديناميكية العملية في النموذج مع ما في الواقع ، ولكن لا بد من إدراك وجود جوانب في الواقع غير موجودة في النموذج والعكس صحيح ، وقد تكون النماذج مفيدة بمقدار اتساقها مع الواقع لكنها قد تكون في حالات أخرى غير مفيدة[٨٥] .

عالم اللعب . . . والعالم الحقيقي

لعل السؤال الأول الذي يجب البحث عن إجابة له هو ما إذا كان نموذج اللعب الذي نضعه مماثل من حيث الشكل فقط أو من حيث الشكل والمضمون للعالم الحقيقي ؟. وقد أشار ريتشارد داوسون الى أن بناء النموذج يفترض مسبقاً من واضع النموذج التزود بمعرفة كيفية لعمل النظام السياسي الحقيقي الذي يريد أن يبني النموذج على غراره ، إذ لا يكفي أن يكون النموذج واقعياً من حيث الشكل بل

لا بد من تشابه معه في الجوانب الرئيسية على الأقل مثل التشابه في الجانب الاجرائي الرئيسي .

ويتساءل سنايدر حول ما إذا كان لدى اللاعبين القدرة على التخلص من الشعور بأنهم يقومون بإجراء لعبة لا أكثر لأن ذلك سيؤثر بدوره على مدى فعالية المحاكاة ، على أن التقمص الكامل من قبل اللاعب لشخصية صانع القرار لا يزيل الفجوة بين المحاكاة والواقع ، إذ تبرز في هذا المجال مشكلات مثل اختصار الوقت والضغوط الملازمة للقرارات الملحة التي يجب اتخاذها استناداً لمعلومات قليلة ، ثم مشكلة اختيار عدد محدود من الدول من بين عدد كبير [في المحاكاة] ومشكلة تحديد عدد صنّاع القرار ، ثم ان الشعور بالمكسب والخسارة في اللعبة تختلف تماماً عن ما هو عليه الحال في الواقع .

وللتعرف على كيفية بناء النموذج وتقويم النتائج يلجأ اللاعبون لكتابات الباحثين في الميادين الأخرى سواء المعاصرة أو التقليدية في مجال العلاقات الدولية ، وقد لاحظنا في الفصول السابقة أن عدداً من الباحثين يقومون بالتحليل على المستوى الكلي(macro) أي دراسة علاقات متعددة بين أطراف عدة في أزمات مختلفة ، وعلى غرار ذلك نجد أن دارسي نظرية المحاكاة يقومون بملاحظات عدة علاقات بين عدة أطراف في عدة فترات زمنية بالرغم من أن نماذج المحاكاة أقل شمولية الى درجة واضحة من بقية أدبيات العلاقات الدولية سواء في المتغيرات أو جوانب العلاقات التي تتناولها ، ويسعى طلاب نظرية المحاكاة لاستخدام أعمال الباحثين الآخرين في العلاقات الدولية من أجل :

١ ـ مقارنة نماذج المحاكاة بالنماذج الأخرى المستخدمة في أدبيات العلاقات الدولية .
٢ ـ مقارنة نتائج نماذج المحاكاة بالنتائج المستقاة من السلوك الدولي الفعلي .

المحاكاة ونظرية العلاقات الدولية

ثمة اتفاق بين العديد من باحثي العلاقات الدولية أن نظرية المحاكاة تستطيع الحصول على بعض الجوانب المفيدة لها من نظريات العلاقات الدولية ، ويرى ريتشارد برودي على سبيل المثال أنه « لا يجوز المبالغة في دور النظريات الرياضية أو النظريات غير التطبيقية في بناء النماذج ، فالنظريات غير التطبيقية تساعد على اختيار

العناصر الرئيسية في النموذج أما النظريات الرياضية فتوضح لنا العلاقة بين هذه العناصر » ، أما نموذج المحاكاة فتعكس لنا البنية [الشكل ، القواعد ، الدور] التي توجد في مختلف النظريات ، أي انها تشمل عدة نظريات .

ولكن القول بأن نظرية المحاكاة تستفيد من النظريات الأخرى لا ينفي أن لها « قيمها » الخاصة ، إذ أن تصور النظريات الأخرى هو الذي يدعو الى خلق واقع مفتعل وإجراء عملية تمثيلية لاكتشاف بعض القضايا ، ثم ان نظرية المحاكاة تقدم الواقع في إطار حركي ولديها القدرة على التحكم في عناصر العملية وتكرارها ، ثم ان هذا الواقع المتحرك ـ المحاكاة ـ يسمح بالتوصل الى نتائج قد لا يستطيع الفرد بجهده النظري أن يستشعرها ويدركها ، فهذه النظرية أشبه كما يقول جوتسكو « بعربة جيدة تمكننا من السير في منطقة معقدة » . كذلك فإن نظرية المحاكاة تساعد على توضيح العملية الاجتماعية بشكل أفضل مما هو في النظريات المجردة أو الرياضية حيث ـ كما يرى شيلنج ـ أن بعض الجوانب التي تبدو أساسية يتم التخلي عنها في المحاكاة إذ تبدو أنها أقل أهمية مما بدا للوهلة الأولى .

وبالرغم من استفادة المحاكاة من الأدبيات النظرية في العلاقات الدولية ، إلا أن افتقار العلاقات الدولية الى الأرضية الصلبة التي تقف عليها مثل هذه النظرية ـ قلة النماذج السابقة للمحاكاة ـ يتضمن مخاطرة تتمثل في بناء نماذج فجة لدراسة الواقع الدولي .

ويمكن أن تلعب نظرية المحاكاة كأداة وصل بين النظريات الرياضية والمجردة في العلاقات الدولية وبين الواقع الحقيقي ، إذ من خلال هذه النظرية يمكننا دراسة الفرضية مرتين : الأولى من خلال لعبة المحاكاة والثانية من خلال الواقع الفعلي ونستطيع من خلال الحالة الأولى أن نتعرف على الجوانب الغامضة في الواقع في حين تساعدنا الثانية على وضع الفرضيات على محك الواقع الفعلي ولكن لا بد من التنبه الى أن نظرية المحاكاة لا تقدم البرهان القاطع على صحة نظرية رياضية أو مجردة ، كما أن هذه النظريات لا يجوز أن تستخدم كمؤشر على صحة ما خلصت اليه نظرية المحاكاة ، بل لا بد أن يكون ذلك من خلال النظريات من جهة والملاحظة التجريبية من جهة ثانية .

ويشير جوتسكو الى أن مقارنة نتائج نظرية المحاكاة مع النظريات التجريبية لم

تؤد الى نتائج ملموسة بسبب عدم وحدة وتجانس الأدلة المتوفرة ، إذ أن نظرية المحاكاة ما تزال جديدة كما أن النظريات التجريبية الأخرى ليست كافية بدرجة مقبولة لا سيما وان احتمالات الخطأ في كلا الحالتين واردة بما يستلزم الحرص الشديد عند إجراء مثل هذه التجارب .

وقد حاول جوتسكو نفسه أن يجري لعبة المحاكاة على العلاقات داخل الدولة الواحدة ومقارنة النتائج مع المعلومات التجريبية الأخرى في بعض الميادين مثل العلاقات بين الدول أو بين الجماعات أو غير ذلك ، ثم وضع نتائج المقارنة في سلّم يضم خمس درجات : ـ كثير ، بعض ، قليل ، لا يوجد ، متنافر ، أما المواد التجريبية التي استخدمها فتشمل :

١ ـ الدراسات التي جرت في الميدان أو المختبر .
٢ ـ البيانات المجمعة من العمليات التي تحدث داخل النظام الدولي ، وقد كانت ثلاثة أرباع المادة التجريبية من هذا النوع .

وقد حاول في دراسته أن يقارن بين نتائج المحاكاة والنتائج التي ترد في المعلومات التجريبية التي لديه ، وهو الأمر الذي يزيد من الثقة في مصداقية المحاكاة ، وقد تراوحت المعلومات التجريبية المستخدمة من القصص أو الروايات ـ عند أحداث معينة ـ الى المعلومات المحددة جداً والمعلومات المتعلقة بنظام معين .

وقد جرت مقارنة التأثيرات التي تتركها الصفات الشخصية والقومية والثقافية والتدريب والكفاءة والخلفية الشخصية على صانع القرار في عملية المحاكاة مع النتائج التي تمّ التوصل اليها في الدراسات المخبرية في العلاقات الدولية ، وتبين أن هناك تماثلاً بين سلوك اللاعب وصانع القرار سواء في مواجهة الأزمة أو الوضع الطبيعي ، كذلك كان هناك تطابق في بعض المجالات مثل تأثير العوامل الداخلية على التوجه نحو اختيار الحرب أو التحالف أو التطابق في تأثير الإدراك أو تأثير القومية على توجه صانع القرار .

ويبدو أن نظرية المحاكاة تساعد على التعرف على جوانب معينة في نظرية صناعة القرار التي هي بدورها نظرية جزئية (micro) ، إذ يحسّ البعض نوعاً من المتعة في دراسة الصورة الموجودة للواقع السياسي في أذهان المشاركين في اللعبة لا سيما

وان هناك إمكانية للتحكم في اللعبة بشكل يشجع على الدراسة رغم عجزنا على التنبؤ استناداً للنتائج التي حصلنا عليها من المحاكاة[٨٥] .

نظرية اللعب والمحاكاة وتطور العلاقات الدولية

لو أردنا تلخيص كل ما أوردناه سابقاً في هذا المجال لقلنا أن تجارب المحاكاة قد تكون وسائل تعليمية مفيدة يستخدمها أساتذة العلاقات الدولية لجعل الطالب يدرك بعض الجوانب في هذا المجال بنفسه شريطة تزويد الطلبة بالوسائل المساعدة من جهة وخلق الاستعداد لديهم للتعلم بهذه الوسيلة ، مع الأخذ في الاعتبار أن الألعاب تستغرق وقتاً طويلاً وتستوجب الاعداد الاداري الجيد ، وعلى الاستاذ أن يدرك أن المحاكاة ليست مجدية في كل الظروف لمجرد أن الطلاب يبدون نشاطاً وحيوية في هذا المجال .

ومن الممكن أن يستفاد من الألعاب الموجهة سياسياً والتي يقوم بها صانعو القرارات المحترفون ، لتعميق فهم مشكلات معينة في السياسة الخارجية بمثل إفادتها في إلقاء الضوء على العوامل والبدائل التي قد يتجاوزها الدارس ، ولكن لا بد من ملاحظة أن الألعاب الجيدة هي التي تستغرق عدة أيام أو ربما عدة أسابيع وهو أمر قد لا تسمح به طبيعة عمل المسؤولين الحكوميين الذين سيشاركون في اللعبة ، أما في مجال قيمة نظرية المحاكاة في بناء النظرية في العلاقات الدولية ـ فإن بعض الباحثين أكثر تفاؤلاً من غيرهم في قدرة هذه النظرية على التثبت من صحة بعض الفرضيات الخاصة بالواقع السياسي الفعلي ، وان كان الجميع يدرك أن من السابق لأوانه الحديث عن قدرة هذه النظرية على التنبؤ ، بينما يرى البعض أن هناك الكثير من المعلومات التي يجب توفرها قبل اعتبار المحاكاة أداة مقبولة للتثبت من صحة النظرية في العلاقات الدولية .

الفصل الثالث عشر

الدراسات الدولية في السبعينات

مراحل تطور العلاقات الدولية

يرى أ. هـ. كار أن المرحلة الأولى في تعامل العقل البشري مع ميدان علمي جديد تتسم بغلبة الهوى الشديد وضعف النزعة أو فقدانها نحو تحليل الحقائق والوسائل ، وبغضّ النظر عن مدى الصحة في هذه العبارة بالنسبة لميادين فكرية أخرى ، فإنها تصف تطور العلاقات الدولية لا سيما في مرحلة التشكل في فترة ما بين الحربين العالميتين . وبالرغم من أن دراسة العلاقات الدولية اتخذت معياراً لها وإن موضوعات الصراع وأسبابه وتسويته شكّلت محور اهتمام الدارسين إلا أن بؤ رة البحث والتدريس في العلاقات الدولية عرفت تحولاً في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص ، ويمكن القول ان دراسة العلاقات الدولية مرّت عبر ثلاث مراحل يمكن وصفها على النحو التالي : المثالية ، الواقعية ، السلوكية ، أو يمكن صياغة هذه المراحل بشكل آخر : معيارية ، تجريبية ـ معيارية ، سلوكية ـ كمية ، غير أن بداية فترة السبعينات عرفت ما يمكن اعتباره مرحلة رابعة وهو ما تمثل في المرحلة ما بعد السلوكية «Postbehavioral» [٨٦] ، حيث يعمل الدارسون في هذه المرحلة على وضع مفاهيم تركيبية من الأدبيات الموجودة وتطوير النظريات والمناهج المرتبطة بالمسائل الدولية الرئيسية التي ستواجه العقل البشري في العقود التالية ، ومن المتوقع أن تتسم المرحلة القادمة بالاستمرار في البحث في المفاهيم ومناهج البحث المستخدمة في الفروع العلمية الأخرى وزيادة الدراسات المقارنة على مستويات عدة وفي نفس الوقت لردم الهوة بين النظريات المثالية والنظريات السلوكية وبين النظرية والتطبيق .

النقد السلوكي

إذا كانت فترة ما بعد ١٩٤٠ قد شهدت احلال الواقعية السياسية مكان المثالية ـ أو المعيارية ـ وبالتالي تحوّل ميادين الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية الأمر الذي أدّى لإنتقال هذا الميدان من مرحلته الأولى الى مرحلته الثانية . . . فإن جيلاً جديداً من الباحثين يبدي اقتناعاً قليلاً بنماذج التحليل السائدة مثلما هو موقفه من النماذج الأولى ـ المثالية ـ، إذ يلاحظ أن الباحثين في العلاقات الدولية خلال الفترة منذ نهاية الخمسينات غير راضين عن الحالة التي يوجد فيها علم العلاقات الدولية ، حيث توجه انتقادات سواء في الدراسات أو المناقشات الاكاديمية للأدبيات السائدة ويساهم في هذه الانتقادات بشكل رئيسي دعاة المدرسة السلوكية :ـ

١ ـ إن المناهج التقليدية لديها إمكانية محدودة فقط في تمكين الباحث من تحديد وتحليل المشكلات الرئيسية لا سيما وان أدوات البحث المتوفرة للباحث التقليدي غير مجدية ، بل وحتى عندما يحدد الباحثون التقليديون المشكلات الرئيسية فإنهم لا يصفونها بشكل يساعد على تدعيم امكانيات النجاح لبحوثهم .

٢ ـ إن النظرية التقليدية تستند على نظم دولية تختلف بشكل رئيسي عن النظام الدولي الحالي ، ولذا فإن عدم قدرتها على وصف النظام الدولي المعاصر يجعلها عاجزة عن تقديم الفرضيات المناسبة لبناء النظرية .

٣ ـ محدودية النظريات التقليدية في مجال التفسير والتنبؤ ، ولذا فإن الكثير من الأدبيات في العلاقات الدولية هي من النوع الذي لا يهم صانع القرار عندما يريد تقويم الواقع الحالي أو التنبؤ بالمستقبل ، ولذا يتجه الباحثون ـ وصنّاع القرار بشكل أكثر ـ نحو الحلول البراغماتية لمشكلاتهم .

٤ ـ إن النظريات التقليدية أو الموجودة حالياً ـ بداية السبعينات ـ مفعمة بافتراضات لم يتمّ التحقق من صحتها بخصوص السلوك الانساني والدولي .

٥ ـ إن بعض المفاهيم المستخدمة في النظريات التقليدية غير متسقة بين الباحثين أو حتى عند الباحث الواحد مثل توازن القوى أو الأمن الجماعي وهو الأمر الذي لا يؤدي الى إضطراب التنظير في العلاقات الدولية ولكن الى صعوبة الترابط داخل الميدان نفسه .

٦ ـ حيث أن البحوث التي جرت لم تستند الى أطر نظرية راسخة وعميقة ، فإن هذه البحوث لم تساهم بشكل كاف في تراكم وتعزيز أدبيات العلاقات الدولية ، ولأن الباحثين لم يكرّسوا أنفسهم لفرضيات متماثلة وتوجهوا بدلاً من ذلك للوقائع الفريدة فإنهم لم يتمكنوا من المساهمة في بناء سلسلة من التعميمات الخاصة بالظاهرة الدولية .

٧ ـ إن توفر المناهج الكمية والأطر المفاهيمية المستعارة أو المعدلة من فروع علمية أخرى يقدم الأدوات الرئيسية لتحقيق قفزة كبيرة في بناء النظرية ، فاختراع الكومبيوتر وتطور أساليب تخزين المعلومات ، والاسترجاع والتحليل يعزّز امكانية اختبار النظرية ، وانطلاقاً من وجود هذه المعطيات التكنولوجية ، فإن أمام الباحثين فرصة لتقديم مساهمة كبيرة لنظرية العلاقات الدولية ، وحيث أن البحوث في العلاقات الدولية تجري الآن على يد باحثين شباب لا يبدون احتمالاً لحكمة الكهول فإن دراسة العلاقات الدولية واجهت من هذه الناحية فجوتين الأولى ثقة الجديد في القديم والثانية مشكلة الجيل [شباب ـ كهول] .

ومن الملاحظ أن الفرضيات التي أتى بها التقليديون خضعت للتفحص المنظم ـ وان كانت البحوث لا تتعرض لأفكار أشخاص محددين في بعض الأحيان ـ ويتمثل ذلك في الآتي :

١ ـ كانت إحدى الفرضيات التقليدية تقوم على أساس أن للدول سيادتها في إدارة شؤونها الداخلية ولا يحق للدول الخارجية أن تمارس ضغطاً فعّالاً عليها ، فإذا كان هذا الوضع يتفق والنظام الدولي في فترة ما قبل القرن العشرين فإنه لم يعد كذلك لأن ثمة دراسات تسعى لتحديد العلاقة ودراستها بين النظم الدولية والنظم المحلية ، كما تجري دراسة ما يسمى « بالنظم السياسية المخترقة » «Penetrated Political systems» وهي النظم التي تتأثر سياساتها المحلية بالتطورات التي تجري خارج حدودها .

٢ ـ إفترض التقليديون أن صنّاع القرار لا يتأثرون بالأزمات الداخلية الكبرى مثل تأثرهم بالواقع الموضوعي المحيط بهم وبمصلحة بلادهم القومية ، غير أن الدراسات التي جرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حول السياسة

الخارجية أوضحت الى حد كبير الأثر الهام الذي تتركه الأوضاع الداخلية على العلاقات الدولية .

٣ ـ إفترض التقليديون أن الدولة القومية هي الطرف الوحيد في السياسة الدولية ، غير أن تطور المنظمات الدولية ـ عالمياً وإقليمياً ـ وزيادة دور الشركات متعددة الجنسية ، واتساع مدى التعامل بين الدول اعطى العلاقات الدولية أبعاداً جديدة عبّرت عنها الأدبيات السياسية .

٤ ـ إن السلوك السياسي في البيئة الدولية كان بالنسبة للتقليديين يختلف الى حد بعيد عن السلوك السياسي داخل الدولة ، ولذا كان ذلك يتخذ مبرراً للفصل من الناحية الأكاديمية في دراسة السلوك السياسي الدولي والسلوك السياسي الداخلي ، وقد استند هذا الفصل بشكل أساسي على الاعتماد على نماذج تحليلية تضع صانع القرار في موضع المركز لها ، فالحكومات الوطنية تحتكر السلطة الداخلية على خلاف اللامركزية السلطوية في المجتمع الدولي ، غير أن الباحثين يركّزون بشكل مستمر على التماثل بين الجانبين أكثر من التباين ، إذ أن الباحثين في النظم السياسية للمناطق المتخلفة حيث ما زال الولاء القبلي ينافس قوى التحديث ، لاحظوا وجود ظاهرة اللامركزية مما حفزهم لإعادة النظر في فرضية تفرد النظام الدولي في موضوع اللامركزية .

وبإيجاز ، فإن أكثر الانتقادات على نظرية العلاقات الدولية تستند على التشكك في نجاعة مناهج البحث وإداراته والفرضيات التي استخدمتها تلك النظرية ، وهي أمور دفعت بالباحثين للسعي نحو سد الثغرات هذه في ميدان دراسة العلاقات الدولية..

البحث السلوكي

يمكن تلخيص الاتجاهات الأساسية التي ميزت العلاقات الدولية في مرحلتها السلوكية ـ الكمية على النحو التالي :

١ ـ تكييف النظريات والفرضيات والمفاهيم النظرية وسبل البحث والأفكار المستقاة من فروع أخرى لا سيما علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم الادارة ، وعلم النفس ، وعلم الانسان ، الاقتصاد ، والرياضيات .

٢ ـ محاولة ربط الظواهر في الميادين الأخرى بالظواهر المزعوم تماثلها معها في العلاقات الدولية وذلك من خلال :

أ ـ إستخدام المفاهيم النظرية ، والنظريات ، والفرضيات المستخدمة في التثبت من ظواهر مماثلة لما هو في الواقع الدولي .
ب ـ التحليل المقارن لبعض الظواهر في البيئة الدولية وبيئات غيرها مثل ظاهرة الصراع ، التكامل ، المساومة ، التفاوض ، الردع .

٣ ـ تفتيت البيئة الدولية الى وحدات عدة ثم دراسة مشكلات كل وحدة والتمييز بين هذه الوحدات مفاهيمياً ومنهجياً ، ومن هذه الوحدات مثلاً صانع القرار ، الوحدة التي يصنع فيها القرار [الجهاز ، المؤسسة . . . الخ] ، الدولة ، النظم الدولية الفرعية ، النظام الدولي نفسه .

٤ ـ التمييز بين المشكلات التي تعترض التحليل في المستويات المختلفة ، حيث يتمّ تحديد واضح للفوارق بين النظريات الكلية وبين النظريات الجزئية ثم يركّز الباحث على أحد هذين المستويين .

٥ ـ التوجه نحو الدراسات المقارنة داخل العلاقات الدولية ، وقد اتخذ ذلك بعدين رئيسيين :

أ ـ التحليل المقارن بين ظواهر في العلاقات الدولية المعاصرة .
ب ـ محاولات منظمة للمقارنة بين جوانب مختلفة في العلاقات الدولية من الناحية التاريخية ثم مقارنة الظواهر الدولية التاريخية بالظواهر الدولية المعاصرة .

٦ ـ التركيز على مشكلات جمع المعلومات ، حيث تجري محاولات لاستغلال المعلومات الموجودة بشكل أفضل ثم ابتداع مصادر معلومات جديدة وبناء أرشيفات أو بنوك معلومات مزودة بالتسهيلات بشكل يساعد على التخزين والاسترجاع للمعلومات .

٧ ـ زيادة في مناهج البحث بالرغم من التباين حول أنسبها لدراسة الظواهر الدولية .

٨ ـ بذل جهد جماعي أكبر للربط بين البحث والنظرية من خلال تطوير المعايير

المتعلقة بالبحث ، ثم تحديد المشكلات وكيفية دراستها بشكل يساعد الباحثين الآخرين على تكرار الدراسة مما يخلق تراكم معلوماتي مفيد .

على أننا نشير الى أن مشكلات مجال ومنهج البحث وطبيعة النظرية وعلاقة الفروع العلمية الأخرى بدراسة العلاقات الدولية . . . لم تحل بعد ، إذ أن الانتقادات التي وردت سابقاً تثير الشكوك حول المدى الذي يمكن فيه اعتبار ظواهر دولية بأنها متشابهة ، ثم مدى إمكانية الباحث في وضع فرضياته موضع الاختبار الميداني ، بل ثمة اتجاه بعد ذلك متشائم حول امكانية الاختبار الميداني لمشكلات رئيسية في العلاقات الدولية لكي نستطيع بعد ذلك الزعم بإمكانية تفهم المؤشرات ذات الطبيعة الكمية [أي أن التحليل السلوكي الذي يعتمد على مؤشرات كمية ما زال متعثراً طالما أن الدراسة المخبرية للمشكلات الرئيسية في العلاقات الدولية والتي توجد فيها مثل هذه المؤشرات ما زالت غير متوفرة] .

ويبدو لنا أن الدوغمائية سواء في النظريات التقليدية أو السلوكية أثّرت على تطور دراسة العلاقات الدولية ، ومثل هذه الدوغمائية وكذلك التركيز على المنهج ومجال الدراسة يشير الى حالة التشكك بين طلاب العلاقات الدولية حول أنسب السبل وحول النقاط المركزية للتحليل ، فالمسألة ليست منهجاً واحداً أو آخر ، أو نظرية واحدة أو أخرى ، أو نقطة مركزية واحدة أو أخرى للتحليل ، بل هي المساهمة المشتركة لمناهج البحث المختلفة من جهة والبحوث المتعددة من جهة ثانية في تعزيز وتطوير المعرفة في هذا الميدان(٨٧) .

محاور الاهتمام الرئيسية في الدراسات المعاصرة

يشير عدد من الدراسات خلال العقد المنصرم على زيادة الاهتمام بين الباحثين بالدراسات السلوكية ـ الكمية للعلاقات الدولية .

ولو أخذنا بعض النظريات مثل نظرية النظم العامة ، نظريات الصراع ، نظريات صنع القرار ، نظرية اللعب ، سنتعرف من خلالها على استفادة العلاقات الدولية من الفروع العلمية الأخرى [وهي سمة للمدرسة السلوكية] ، فمثلاً نظرية النظم العامة كان لها الأثر البالغ على التنظير على المستوى الكلي والجزئي في نظرية صنع القرار ، نظريات الصراع ، نظريات التكامل ، ثم إن الكتابات في

الصراع والتكامل يوضح زيادة الدراسات الكمية والمقارنة [وهي سمة أخرى للمدرسة السلوكية] ، ثم [وهي السمة الثالثة للسلوكية] تزايد الاهتمام بالدراسات المقارنة بين ظواهر في البيئة الدولية وظواهر مشابهة لها خارج هذه البيئة ، وتشير هذه الكتابات في هذه الميادين الى اتساع قاعدة المعلومات [هدف يسعى له السلوكيون كما لاحظنا في بداية الفصل] من جهة واتساع دائرة الاهتمام من جهة أخرى لا من زاوية موضوعات المقارنة بل من الزاوية الزمنية حيث المقارنة بين الظواهر الدولية المعاصرة والقديمة ، ومثل هذه الدراسات ـ لا سيما نظريتي النظم وصنع القرار ـ تعكس الاهتمام المتزايد بتحديد وحدات التحليل [سمة رابعة للسلوكية] .

والملاحظ أنه في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية ، أفرزت الجهود النظرية نظريات عامة يتم في إطارها تحليل مجموعات رئيسية من المتغيرات ، ففي العلوم السياسية ، قدم الموند وايستون نموذجاً ضم تصنيفات رئيسية للمتغيرات ، أما في العلاقات الدولية فإن الواقعيين السياسيين وأنصار نظرية النظم قدموا جهوداً نظرية قريبة من النظريات الكلية ، وتعد الواقعية السياسية نظرية كبرى على أساس أن أنصارها سعوا الى عزل مجموعة من المتغيرات واستخدام هذه المتغيرات في التفسير والتنبؤ بالظواهر الدولية على نطاق واسع ، وبالإضافة لتركيزها على متغير القوة ـ كمتغير رئيسي ـ فإن هذه النظرية تقدم لنا إطاراً نظرياً للتحليل في السياسة الدولية والسياسة الخارجية ، فعلى المستوى الدولي يستخدم الكتاب الواقعيون إطاراً نظرياً يتمثل في توازن القوى الذي طوره فيما بعد كابلان ، أما على المستوى الوطني ، ركّز الواقعيون على عناصر القوة القومية وبالتالي مقارنة أهداف الدول وتحليلها من خلال مقارنة قوتها ، ويبدو أن الواقعيين متنبهون للمشكلات الناجمة عن مستويات التحليل المختلفة ، ولذا أبدوا اهتماماً بتحليل التفاعل ما بين دولة ودولة وما بين عدة دول ثم تحليل السياسة الخارجية لدولة واحدة .

وقد حاول الجيل المتأخر من مستخدمي نظرية النظم الى وضع تحديد دقيق لمستويات التحليل من جهة وتقديم إطار نظري يشمل السلوك الدولي بشكل عام ، وإذا كانت النظرية الواقعية استندت الى التاريخ وفروع علمية أخرى مثل الجغرافية والدراسات الاستراتيجية والاقتصاد والعلوم السياسية فإن نظرية النظم العامة تقدم بدورها إطاراً نظرياً تستند مفاهيمه وفرضياته لفروع علمية أخرى كذلك ، غير أن

الخلاف بين النظريتين هي أن الواقعية تسعى من خلال استخدام متغير القوة لزيادة قدرتها التفسيرية والتنبؤ ية ، بينما تعمل نظرية النظم على تحليل العلاقة بين عدد قليل أو كثير من المتغيرات لزيادة القدرة التفسيرية والتنبؤ ية ـ أي الواقعية تستخدم متغير واحد بينما تستخدم نظرية النظم عدة متغيرات .

أما الجهود التنظيرية الأخرى فهي تمثل محاولات متفرقة قد تترابط (وقد لا تترابط) يوماً لتكون في مجموعها نظرية كلية للعلاقات الدولية ، ولكن تبقى عدة قضايا مثل كيفية الربط بين هذه الجهود النظرية سواء بتوسيع هذه الجهود النظرية أو بخلق جهود نظرية جديدة مهمتها الربط بين جميع الجهود . . . أو بترابط النظريات الجزئية ـ وهي أكبر من الجهود النظرية ـ لتشكيل نظرية كبرى . . . وهذه الموضوعات ستبقى محور مناقشات بين العلماء الاجتماعيين ، فهي تمثل مشكلة ما زالت دون حلّ مع دخول دراسة العلاقات الدولية مرحلتها الرابعة .

الدراسة « ما بعد السلوكية » للعلاقات الدولية

يمكن القول ان الفترة « ما بعد السلوكية » في العلاقات الدولية شهدت عدة اتجاهات تعكس بدورها المشكلات الرئيسية التي تواجه دراسة العلاقات الدولية :

١ ـ يسعى الاتجاه الأول الى تأكيد استقلالية علم العلاقات الدولية من جهة وتحديد مجال وطبيعة العلاقات الدولية بشكل أكثر وضوحاً .
٢ ـ اتجاه التنظير المهتم ببناء النظريات وجعلها أكثر قدرة على التفسير والتنبؤ .
٣ ـ إستخدام الأدوات المنهجية المناسبة لإجراء البحوث لا سيما في مجال العلاقة بين الموضوعات الكمية والكيفية .
٤ ـ التمييز بين البحوث التي تدرس الظواهر العامة وبين البحوث التي تطبق على ظواهر محددة .
٥ ـ بذل المزيد من الجهود للربط بين مستويات التحليل الجزئية والكلية .

الجوانب المنهجية

أدى تطور وابتداع مناهج بحث جديدة الى جعل علم العلاقات الدولية يحتل مركزاً مرموقاً كحقل من حقول الدراسة على الرغم من أن الفروع العلمية القديمة مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاقتصاد تناولت بعض

جوانب العلاقات الدولية مثل الصراع والسلام ، كما يواصل الباحثون في الفروع الأخرى التركيز على بعض الجوانب مثل تركيز علم الاجتماع وعلم النفس على الصراع في البيئة الدولية ، إلا أن دور العلاقات الدولية في كونها المجمع الذي تتوحد فيه المفاهيم والمناهج من عدة فروع علمية والملتقى الذي تتطور فيه المفاهيم والفرضيات والمناهج التي لها بصفة خاصة علاقة بدراسة المشكلات الدولية ، وبالتالي أصبح علم العلاقات الدولية علماً مركباً من جهود معظم ـ إن لم يكن كل ـ علماء الدراسات الاجتماعية(٨٨) .

موضوعات الاهتمام الجديدة

مع استمرار البحث والتطور في مجال العلاقات الدولية يمكن الافتراض بأن بعض الموضوعات ستبقى لها الصدارة ، فمثلاً مشكلات الحرب والسلام التي هي الى حد ما المبرر الأساسي لوجود علم العلاقات الدولية ستبقى مركز الاهتمام للدارسين ، ثم سيواصل (على الأرجح) الطلاب في هذا الفرع دراساتهم حول الصراع الذي أصبح حقلاً دراسياً منظماً وواسعاً ـ غير أن السنوات القادمة ستشهد تغيراً في المفاهيم النظرية ومناهج البحث وتقنياته وحجم المعلومات المستخدمة لبناء النظرية ، فمثلاً قد تؤدي دراسات علماء الفسيولوجيا العصابية «neuro-physiologists» على بعض الحيوانات لمعرفة أثر الصدمات الكهربائية أو احداث جروح أو غير ذلك على الدماغ الأمامي والدماغ الأوسط (Forebrain-midbrain) وبالتالي إحداث تهيج لدى الحيوان الى تقديم فوائد لدراسات الصراع ، كذلك فإن دراسات المقايضة في الاقتصاد ونظرية الشخصية في علم النفس وأثر المتغيرات التنظيمية على السلوك السياسي والاجتماعي . . . . كلها موضوعات ستساهم في تفهم العديد من المشكلات في العلاقات الدولية لا سيما الصراع وصناعة القرار والوحدة .

الصراع

من المتوقع ان تشهد الفترة الحالية زيادة في تنقية وتطور بحوث وتقنيات البحث في دراسة ظاهرة الصراع الانساني ، إذ ما زلنا بحاجة الى المزيد من المعرفة حول العلاقة بين السلوك العدواني الداخلي والسلوك العدواني الخارجي [المحلي ـ الدولي] ، ثم يمكن التساؤل ما إذا كانت الدول العظمى ـ لا سيما الدول غير

الاشتراكية بشكل عام ـ ستشهد نوعاً من الصراع الداخلي لا سيما مع كبح الأسلحة النووية لاحتمالات الصراع الخارجي ؟ ثم ما أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على التوتر والصراع والعنف وعلى الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام الدولي ؟ وفي إطار الكتابات التي ظهرت في الولايات المتحدة حول الإضطرابات العنصرية لا سيما الإشارة لدور وسائل الاعلام في نقل المعلومات وتشكيل الاتجاهات . . . يمكن التساؤ ل عن الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام وهل سيكون لها دور في مستقبل التعاون الدولي أو الصراع أو الوفاق ؟ ثم ماذا يمكن أن نأخذ من علم البيئة حول التحديات التي ستفرضها البيئة على الانسان لا سيما فيما يؤ ثر على العلاقات الدولية مثل التزايد السكاني ، الغذاء ، الجوع ، التلوث البيئي .

التكامل

من المتوقع أن يتزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة التكامل التي عرفت اهتماماً من قبل الباحثين لا سيما منذ دراسات ميتراني في فترة ما بين الحربين العالميتين ، إذ أن تزايد المنظمات الاقليمية على المستويين الدولي والاقليمي وفّر فرصة لمزيد من المعلومات للباحثين في ظاهرة التكامل ، كما أن تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات أضاف بعداً جديداً لدراسات التكامل وأصبحت هذه الشركات موضع دراسة متزايدة من قبل المهتمين بدراسات التكامل الدولي .

وتدين دراسات التكامل بقسط كبير لدراسات القومية والسبرانية ونظرية النظم ، كما أن دراسة ظاهرة الوحدة السياسية قدمت نماذج خاصة وحالات تصلح للمقارنة في دراسات التكامل على المستويين الدولي والاقليمي ، ويتقاطع التكامل ـ كما هو شأن الصراع ـ مع معظم جوانب العلوم السياسية ويربط بين الجهود النظرية في علوم شتى ، ويبدو أن مشكلة مدى الارتباط بين الظواهر التي تدرسها العلوم الأخرى وبين العلاقات الدولية هي مشكلة أقل في العلاقات الدولية منها في العلوم السياسية وإن كان الاتجاه الحديث نحو التركيز على الجوانب السياسية في العلاقات الدولية .

ومن المأمول فيه أن يولي الباحثون في التكامل اهتماماً أكبر لدقة المفاهيم المستخدمة ثم العمل على وضع النماذج النظرية الموجودة موضع الاختبار الامبريقي ، إذ لا بد من الاتفاق بين الباحثين على مفهوم التكامل ، مكوناته الرئيسية ، مراحله ،

القواعد الرئيسية التي يتمّ على أساسها التحول من مرحلة لأخرى ، . . . وهذه كلها ستساهم في تفهم أعمق لأسباب وحدة أو تفكك المجتمعات السياسية .

القوى عبر القومية

ركّـز الباحثون في ظاهرة التكامل ـ من ميتراني حتى دويتش ـ على القوى عبر القومية وان كانت معلوماتنا الدقيقة حول أثر هذه القوى على السياسات الخارجية غير كافية ، بل ان بعض الباحثين ينكر أثرها على صانع القرار وبالتالي لا داعـي لإدخالها في مجال الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية ، غير أن من المتوقع أن تشهد الحقبة التالية التزايد في تأثـير الشركات متعـددة الجنسية سواء من حيث النفـوذ أو العدد ، فإذا علمنا أن الجزء الأكبر من الدول القومية يقلّ دخلها القومي عن دخل بعض الشركات متعددة الجنسية الكبرى نستطيع أن ندرك أثرها ، مع العلم أن هذا ليس إلا مؤشراً واحداً على ذلك ، وسواء كانـت هذه الشركات من أدوات تحقيق التكامل الدولي أو لتعزيز بعض الدول فإن دورهـا سيؤثـر على السياسـات المالية والتحالفات بين الدول القومية ، ولا ريب أن هذه المسائل ستـكون أحـد محـاور الاهتمام الرئيسية للباحثين .

القوى دون القومية

يبدو أن اهتمام الباحثين السياسيين بدراسة بنـاء الوحـدات السياسية خارج نطاق الحدود القومية جعلهم يغفلون أثر القوى المركزية الداخلية في المجال الدولي ، فلا الدول المتطورة أو المتخلفة محصنة من احتمالات الصراع العرقي أو اللغوي ، بل ان مجتمعات مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة التي تجاوزت دراسات العلوم السياسية فيها ظواهر التفكك على أساس افتراض التجانس السكاني ووجود الوعاء الذي تذوب فيه التباينات شهدت بعض عوامل التفكك ، كما أن دولاً أخرى مثل كندا ، بلجيكا ، نيجيريا ، الهند ، باكستان ، قبرص ، واجهت أوضاعاً مضطربة نتيجة لوجود الحركات الانفصالية ، وإذا كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثـانية اتسمت بالتوجـه نحـو المنـظمات الاقليمية كما عبـر عنهـا في دراسـات العلاقـات الدولية ، فإننا ندخل الآن مرحلة تشهدها معظم دول العالم تتمثل في عدم رضـا الفرد عن الدولة التي يعيش فيها ، وبالرغـم من تعقيد هذه الظاهرة الا أن « غـير الراضين » عن الوضع يسعون الى :

١ ـ الحصول على المزيد من التأثير في صنع القرار .

٢ ـ الحصول على مزيد من اللامركزية .

٣ ـ إستبدال الوحدات القائمة ببنى جديدة ، بل يبدو أننا ندخل مرحلة معارضة الوحدات الكبرى التي تعكس نفوذ البيروقراطية والتكنولوجيا على حساب الانسان ، ومع اقتراب عام ٢٠٠٠ يمكن الإشارة الى مجموعة من القوى المتصارعة مثل التكنولوجيا ، الدفع نحو الوحدات الكبرى ، القوى التي تسعى لإبقاء القوى القائمة ، ثم هناك من القوى التي تسعى لتفتيت القوى القائمة ، ومن هنا فإن صنّاع القرار والباحثين في العلاقات الدولية سوف يواجهون هذه الموضوعات لا سيما التوفيق بين الدفع نحو القوى الأكبر والرغبة في اللامركزية للحصول على مزيد من الحرية .

ثم إن الجهود الساعية لبحث العلاقات بين السياسة الداخلية والخارجية وتحديد العوامل الرئيسية الداخلية والدولية التي تحدد السياسة الخارجية لدولة ما . . . كلها أمور تعكس التزايد في الاهتمام بالدراسات المقارنة لا سيما مجال السياسة الخارجية المقارنة على أن لا يعني أن هذا التوجه جديد على العلاقات الدولية ، لأن دراسات صناعة القرار تعود الى جيل سابق منذ دراسات ريتشارد سنايدر إضافة للدراسات الحالية مثل دراسات ولغرام هانريدر وجيمس روزينيو .

وثمة موضوع مرتبط الى حد كبير بهذه النقطة وهو الحاجة الى دراسات مقارنة في مجال النظرية الاستراتيجية المقارنة ، ومع أن دراسة الاستراتيجية العسكرية وتطور النظريات الاستراتيجية شغلت اهتمام الدارسين منذ الحرب العالمية الثانية ، ومع أن دور القوة في العلاقات الدولية كان محور الاهتمام لمعظم التنظيرات في المجال الدولي ، فإن قليلاً من الجهود التي بذلت لوضع إطار للدراسات المقارنة في الاستراتيجية ، ومن الممكن أن تتم هذه الدراسة سواء كجزء من نموذج موسع للتفاعل الدولي أو كجزء رئيسي في دراسة نظرية صناعة القرار ، ويمكن القول بأن المزيد من المعرفة عن العلاقة بين القوة العسكرية والإمكانيات الأخرى في الدولة أو تطور المبادىء الاستراتيجية أو ميل الدول الى استخدام شكل معين من أشكال القوة

منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى . . . كلها ستساهم بشكل كبير في تطور نظرية العلاقات الدولية ، فإذا استمرت الدراسة المقارنة في مجال السياسة الخارجية فليس ثمة من صعوبة تحول دون تطبيق ذلك في السياسات الأمنية أو الاستراتيجية .

الدراسات الدولية المقارنة للظواهر المحلية

شهدت مرحلة تزايد الدراسات المقارنة في العلاقات الدولية الاهتمام بالدراسات المقارنة للظواهر المحلية ، مثل التغير البيئي وأثره على النظام السياسي والاجتماعي ، العلاقة بين المدينة والعنف ، دراسات القيم السياسية لدى النخبة ، ثم إن تزايد جوانب الاهتمام المشتركة للمجتمعات الصناعية أو التي في طور التصنيع أو مجتمعات ما بعد الصناعية سيسارع في التوجه نحو الدراسات المقارنة لبعض المشكلات التي لم تكن توضع حتى وقت قريب في نطاق العلاقات الدولية ، ونلاحظ الآن نتيجة هذا الاهتمام بمثل هذه الموضوعات بروز ما يسمى بالدراسات الدولية .

وكما كان الوضع في السابق ، سيواجه الباحثون مشكلة « قلة ووفرة » المعلومات التي تساعد على التثبت من صحة النظرية ، وبشكل عام فإن معلومات وفيرة توفرت دائماً للباحثين السياسيين ، غير أن تطور تقنيات البحوث الكمية وزيادة تحديد الإطارات النظرية للبحث سوف تدعو الى المزيد من المعلومات ، ويلاحظ في هذا المجال أن ليس من السهل تجميع المعلومات الهامة الخاصة ببعض الدراسات مثل السياسة الخارجية ـ مثل معرفة الحالة الصحية لصنّاع القرار ـ بل ربما لن تكون مثل هذه المعلومات متوفرة يوماً ما ، وهو ما يدعو للمزيد من الأدوات غير المباشرة لدراسة السلوك السياسي .

تقنيات تخزين واسترجاع المعلومات (Storage and Retrieval of Data)

لا ريب أن تطوير تقنيات جديدة لتخزين المعلومات وتحليلها سيساعد على تذليل مشكلة توفر المعلومات الى حد ما ، إذ أن « بنوك المعلومات » أتاحت المزيد من المعلومات للباحثين في شتى أرجاء العالم ، ثم ان التطور التقني في مجال تخزين واسترجاع المعلومات زاد من امكانية الحصول على المعلومات الحكومية غير الحساسة ، كما أن إنشاء أرشيف وطني يضم المعلومات المتوفرة من مصادر حكومية

سيساهم الى درجة بعيدة في بحوث العلاقات الدولية وغيرها من المجالات العلمية ، ففي الولايات المتحدة مثلاً ، قدرت نسخ المعلومات الأصلية أو المصورة في سنة واحدة بحوالي ٦٤ مليون نسخة ، ومثل هذا الأرشيف سيسهل على الباحثين كثيراً جمع معلوماته لا سيما إذا كان البحث يقوم به شخص واحد ، كذلك تحسن الإشارة الى توفر المزيد من الموارد المالية التي ساهمت بشكل كبير في تنشيط البحوث ، وإذا أردنا تقليص النفقات على البحوث سواء من قبل الحكومة أو الجهات الخاصة فلا بد من التوسع في إنشاء أرشيف المعلومات .

ومن الواضح أن الكومبيوتر ساهم في تعزيز قدرة الباحثين السياسيين في مجال البحوث الكمية والكيفية ، وتعزيز القدرة في اختبار النظريات القائمة ، ويتّسم الاتجاه الحالي باستخدام المناهج والتقنيات الحديثة في دراسة بعض الظواهر مثل العنف من خلال تجميع معلومات عن بعض القوى داخل الدولة موضع الدراسة أو داخل الدول التي تجري دراستها ، الى جانب ـ بالطبع ـ دراسة العلاقات بين الدول ، وإن كان الإتفاق في الأوساط الأكاديمية حول فعالية هذه التحليلات ما زال دون مرحلة الاجماع .

التحليل المركب « كمي ـ كيفي » ، وأثره في تطور العلاقات الدولية أكاديمياً :

يمكن لنا أن نتوقع جهوداً أكبر نحو تحديد أدق للمؤشرات وإدخال عناصر كيفية أكبر في الدراسات الكمية ، وربما تؤدي الدعوات الى مزيد من التوازن بين الكم والكيف في بناء النظرية الى التأثير على تدريس العلاقات الدولية ، فعلى سبيل المثال التوضيحي ، شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماماً من قبل الجامعات الامريكية سواء في أقسام العلوم السياسية أو العلاقات الدولية بما يسمى بدراسات الاقليم ، وقد تطورت هذه الدراسات في فترة تزايد الاهتمام الامريكي الرسمي والخاص بالشؤون الدولية . وحيث أن هذه الدراسات تركّز على النظم الحكومية والتاريخ الثقافي والسياسي ، والأدبي ، واللغة ، والمشكلات الاقتصادية في إقليم معين ، فإنها جذبت العديد من الباحثين من فروع علمية مختلفة إضافة الى جذب انتباه العاملين في المؤسسات الخاصة والعامة ، غير أن السنوات الأخيرة شهدت توجهاً من قبل الباحثين في العلاقات الدولية نحو الدراسات الميدانية والمقارنة والتحول عن دراسات الاقليم ، إضافة لزيادة الاهتمام بتطوير مناهج وتقنيات

البحث لدراسة بعض الظواهر السياسية مثل الصراع والتكامل ، ومع ذلك فإن دراسة الاقليم تفيد الى الحد الذي تكون فيه المعلومات عن المشكلات التي ندرسها موجودة فقط في إقليم واحد ، فمثلاً ، دراسة التطور التاريخي السياسي والتكامل على المستوى الدولي أو سلوك الدول المتحالفة . . . كلها تستند الى حد بعيد على التجارب التي شهدتها منطقة شمال الأطلسي .

وربما تحلّ بدلاً من النظرة التشاؤمية بخصوص دراسات الاقليم نظرة أخرى متنبهة الى إمكانية مساهمة مثل هذه الدراسات في الجوانب الكمية والكيفية للظواهر السياسية ، فعلى سبيل المثال نجد أن المتخصص في إقليم معين يمكن أن يساهم في تقديم الفرضيات أو تفسير الظواهر التي يتوصل اليها باحث يقوم بدراسات مقارنة لإقليمين أو أكثر ، ثم ان المتخصص في إقليم واحد يستطيع أن يعطي معنى لعلاقات الترابط بين الجوانب الكمية والكيفية في بعض الظواهر مثل التكامل والصراع والتحالف ، ثم ان الدراسات الاقليمية تزيدنا معرفة بما يجري في الواقع الدولي وتبين لنا حدود القدرة على التعميم للنتائج التي نتوصل اليها .

العلاقة بين البحث الأكاديمي والممارسة السياسية

في المرحلة الثالثة من تطور العلاقات الدولية ، ساهم التركيز على البحوث التجريبية في تقليص الاهتمام من قبل الباحث والسياسي بالمشكلات الآنية التي يواجهها الآخر على الرغم من أن الجزء الرئيسي من تمويل البحوث في العلوم الاجتماعية تقدمت به الحكومة الامريكية . فصانع القرار المنهمك في اتخاذ قرارات يومية ومعالجة مشكلات ملحة لا يجدُ في البحوث الأكاديمية ما يقدم له الحل لهذه المشكلات بالرغم من أن هذه البحوث تتركز على موضوعات الحرب والسلام التي تهمّ صانع القرار أو السياسي ، وبالمقابل فإن الباحث السياسي معني بالبحوث ذات الصبغة العامة أو التي تتسم بطول المدى أكثر من انشغاله بالمشكلات اليومية ، ولذا فإن الكثير من البحوث تبدو غير ذات صلة بالنسبة للسياسي ، ومع أن ثمة صعوبة في تقديم تقويم دقيق لأثر البحوث الأكاديمية على الممارسة السياسية إلا أن ثمة بعض الدلائل على أن سياسة المجتمع استندت عند وضعها لبعض البحوث الأكاديمية لا سيما في بعض الميادين الفرعية مثل الموضوعات الاستراتيجية ، خاصة ما يتعلق منها بالدفاع والردع .

إن الهدف النهائي للبحوث الأكاديمية الرئيسية سواء في بناء النظرية أو اختبارها هو ـ شريطة أن تبقى هذه البحوث تسير الى الأمام ـ توفير كم معلوماتي يساعد على التفسير وربما التنبؤ بالظواهر السياسية ، فمثلاً يمكن في النهاية أن نحدد الشروط الرئيسية للتكامل السياسي سواء في البيئة الدولية أو على المستوى المحلي ، بل ويمكن أن نحدد والى درجة بعيدة من الدقة الظروف التي قد تؤدي لبروز شكل معين من أشكال الصراع الدولي . . . وإذا استطاعت نظرية العلاقات الدولية أن تصل الى هذه المرحلة سنكون قد توصلنا الى تفهم لبعض الظواهر السياسية الهامة بالنسبة للباحث السياسي ، ثم ان علينا أن نعمل على تطوير نظريات تكون لها أهميتها في بناء علم علاقات دولية جديد ، غير أن المستقبل المنظور لا يدلّ على أن النجاح سيكون أكثر من نجاح محدود .

وكما أشرنا الى أنه في اللحظة التي يمكن للعلاقات الدولية أن تصل الى مرحلة اختبار وتطوير النظريات الخاصة ببعض الظواهر مثل التكامل السياسي أو الصراع الدولي ، نكون قد وصلنا الى مرحلة « إذاً ـ فإن » «If-then» التي تهم كلاً من الباحث السياسي والسياسي الممارس ، فمثلاً ، سيمكن الفهم الأفضل لظاهرة التكامل أو الصراع من التعرف بشكل أدق على مختلف النتائج المترتبة على مختلف الخيارات التي يجدها صانع القرار أمامه لا سيما وإن بعض السياسات المحددة تؤدي الى نتائج محددة ، وباختصار فإنه مع تطور البحث التحليلي التجريبي ستصبح المشكلات التي يدرسها الباحث أكثر جذباً لاهتمام السياسي ، وبالتالي سيتمّ وضع صياغة للعلاقة الجديدة بين نظرية العلاقات الدولية وتشكيل السياسة الفعلية .

نظرية العلاقات الدولية ورسم السياسة

تتضمن ادبيات العلاقات الدولية سواء التقليدية أو المعاصرة ، الكمية أو الكيفية ، فرضيات ونتائج قد تهمّ السياسي ، فالقرارات السياسية تمليها في الغالب قناعات صناع القرار ، ومن هنا ثمة حاجة لمزيد من دراسة الفرضيات ـ القناعات ـ التي لدى صانع القرار وتوجههم عند اتخاذ قراراتهم ، وبالتالي لا بد من تحليل الخطابات والمذكرات التي يضعها صنّاع القرار لتحديد الأبعاد التي توجه تفكيرهم السياسي ، ثم نقوم فيما بعد بالمقارنة بين هذه البيانات والسياسات الممارسة مع أدبيات العلاقات الدولية . لذا يحسن بنا بذل المزيد من الجهود لجعل أدبيات العلاقات

الدولية موضوعاً هاماً بالنسبة للسياسي لا سيما بذل جهد منظم لتحليل كتابات الجيل السابق بشكل خاص من السياسيين ، ومثل هذه المسائل تجعل الجهود النظرية ـ القائمة على دراسة الظواهر الدولية من خلال البيانات والخطب السياسية ـ أقرب الى احتياجات صانع القرار ، ومثل هذا الاتجاه الجديد سيساهم في فهم أفضل لوضع نظرية العلاقات الدولية الحالي وسيساعد على تحديد الجوانب التي تحتاج الى المزيد من البحوث المركزة فيها ، وبالتالي فإن ذلك سيلقي مزيداً من الأضواء على النظريات ـ العلنيةأو الضمنية ـ التي توجه صنّاع السياسة ومن ثم زيادة فهم نظريات العلاقات الدولية التي لها التأثير الأكبر على الفكر السياسي .

التنظير للمستقبل

من بين أهم الجوانب في دراسة العلاقات الدولية تلك التي تتعلق بتطوير المفاهيم وأدوات البحث الخاصة بتوقع حدوث التغير ليمكن التحكم في هذا التغير بما يفيد ، وقد أصبحت سرعة التغير بفعل التكنولوجيا إحدى المشاغل الرئيسية للزعماء السياسيين أينما كانوا ، فالتغير الذي يشمل الآن طبيعة الدول القومية والتحول في النظام الدولي يستدعي بشكل عاجل تطوير المعرفة المنظمة عن المستقبل ، ثم إن تطور النظم العسكرية ورسم السياسات سواء الخارجية أو الداخلية جعل من تصور التطورات التقنية المستقبلية مسألة ذات أهمية بالغة . . . كل هذه المعلومات أصبحت الدول في حاجة إليها إذا أرادت أن تتحكم في التغيرات المستقبلية .

وبالرغم من أن الإنسان سعى لقرون خلت لتحديد تصوراته حول المستقبل ، غير أن مسألة التنبؤ بهذا المستقبل وعلى أساس منظم تزايدت أهميتها مع تناقص الوقت المتاح للتخطيط السياسي وتعقد الظواهر التي تواجه صانع السياسة وتزايد الحاح المشاكل عليه ، ومن هنا ظهرت العلوم المستقبلية(Futurology) حيث سعى الباحثون في هذا الميدان الى استخدام التكنولوجيا للتنبؤ بالصورة التي سيكون عليها الوضع مستقبلاً[٨٩] ، وإذ كان بمقدور التنبؤ التكنولوجي أن يوضّح الخيارات المتاحة أمام الدول من خلال تخفيف حدة عدم اليقينية بما سيكون عليه المستقبل ـ فإن ذلك سيساهم بشكل فعّال في جعل الدول تضع حساباتها بشكل أدق سواء فيما يتعلق بالزمن أو الموارد المطلوبة لمختلف البدائل السياسية ، وبالتالي الى فهم أفضل للنتائج المترتبة على كل بديل . لذا فإن الحاح المشاكل التي تواجه النظم السياسية ـ

المتطورة أو الأقل تطوراً ـ ثم تحديد الميدان الأساسي لتقصّي الوقائع التي تهمّ السياسي وترتبط بها هذه المشاكل سيساهم في تحقيق دفعة قوية لتطوير « علم المستقبل » في مجال العلاقات الدولية .

على أن ذلك لا يعني أن نظريات العلاقات الدولية ستصل الى مرحلة من القدرة على التنبؤ وبالتالي التمكين من تحديد الخيارات السياسية البديلة بشكل دقيق ، لأن الطلب من نظريات العلاقات الدولية أن تؤدي هذه الوظيفة بالرغم من تعدد المتغيرات التي تدخل في نطاقها يعني دعوتها لتجاوز مستويات لم تصل لها بعد حتى النظريات الفيزيائية ، ويشير مورتون كابلان الى هذه المسألة بالقول « إن النظريات المعاصرة في العلوم الفيزيائية شيدت هذا الصرح العلمي الضخم عن طريق تحديد مشكلات يتوفر لديها ـ لدى النظريات ـ وسائل وسبل حلها ، أي أنها حددت بشكل شديد مجال نشاطها ، فهي لم تحاول التنبؤ بالمسار الذي سيأخذه كرسي منزلق ، أو المسارات التي ستأخذها أجزاء قنبلة يدوية متفجرة ، أو مسار كل جزء من جزئيات غاز منتشر داخل غرفة . . . وفي الحالة الأخيرة ثمة قوانين تتعامل مع حركة الغازات تحت ظروف معينة من الحرارة والضغط وهذه القوانين تتناول الغاز ككل لا كجزيئات ، وهذا يعني أن الفيزيائيين لم يقدموا تنبؤات بجوانب عامة بل بجوانب محددة من المادة التي يدرسونها » .

دور النظرية المعيارية « المثالية »

قد تشهد مرحلة التطور الرابعة في العلاقات الدولية جهوداً لإقامة علاقة بين النظرية المعيارية من جهة ونظرية التحليل المخبري من جهة ثانية، ومعلوم أن مشكلة الدراسات السياسية المجردة من القيم شغلت لفترة طويلة اهتمام الدارسين بالرغم من أن هذا المطلب أدى الى تلاشي النظرية المعيارية أو المثالية ، فإذا اختار علماء السياسة التأكيد على النظرية التجريبية واهمال المعيارية ، فإنهم يكونون بذلك قد خلصوا أنفسهم من مشكلة شغلت حيّزاً من تفكيرهم لمدة طويلة ، بمعنى أنهم في هذه الحالة سيتجاهلون إشغال أنفسهم بتعريف معنى الحياة الجيدة «Good life» أو تحديد معايير للإنسان في مستقبل يتسم بتزايد مريع في مشكلاته ، غير أن المشكلات الملحة التي نجمت عن تأثير التكنولوجيا على المؤسسات السياسية ، أو المشكلات الناجمة عن التغير في البيئة السياسية بسبب التغيرات التقنية ، أو مشكلات القومية

والايديولوجية وتزايد الضغط السكاني وتزايد المطالب التي على النظم السياسية أن توفرها . . . أدت الى زيادة اهتمام طلاب العلاقات الدولية بالنظرية المعيارية ، إذ أن النظرية التحليلية المخبرية لن تكون قادرة بالضرورة على تقديم إجابات عن أسئلة تدور حول طبيعة المؤسسات والمعايير المناسبة للمستقبل بالرغم من أن تلك الدراسات ـ المخبرية ـ ستوفر لطلاب السياسة وصنّاعها المزيد من المعرفة بحلول المشكلات التي يواجهونها .

بل ان أكثر نقاد ما يسمى بالثورة السلوكية لا سيا أولئك الذين يؤكدون على ضرورة « تسييس » «Politicization» دراساتهم [أي ابعادها عن الموضوعات الأخلاقية] ، تجدهم يبدون اهتماماً بموضوعات مثل القيم والأهداف والأولويات ، وتتمثل « الثورة الجديدة » أي مرحلة ما بعد السلوكية والتي تكتسح علم السياسة في عدة جوانب مثيرة للجدل لخّصها ديفيد ايستون في الآتي :

١ ـ إن من الأهم لنا أن تكون الدراسات مرتبطة بالاحتياجات المعاصرة أكثر من أن تكون متطورة منهجياً .
٢ ـ إن العلم السلوكي يخفي أيديولوجية قائمة على النزعة المحافظة المستندة للدراسة التجريبية أي [العمل على إبقاء الوضع الحالي من خلال دراسات تؤكد قيم هذا الواقع] .
٣ ـ إن تركيز البحوث السلوكية على التجريد يجعلها بعيدة عن الواقع .
٤ ـ إن على عالم السياسة التزام بجعل معلوماته في متناول الجميع لتحقيق المنفعة العامة منها .

وحيث أن العلاقة وثيقة بين العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فإن من غير الممكن تصور عدم تأثير المدرسة ما بعد السلوكية في العلوم السياسية على العلاقات الدولية ، إذ خلال الجيل الماضي شهدت العلاقات الدولية على غرار العلوم السياسية تحولات في جوانب الاهتمام المنهجية والنظرية ، ولا يمكن اعتبار بعض الدراسات مثل نظريات الردع والرقابة على التسلح أو المفاوضات حول التسلح أو تكامل المجتمعات السياسية مؤشرات كافية على عدم ترابط العلمين ببعضهما .

ففي حقل العلاقات الدولية ، نجد دائماً مجموعات من الباحثين الذين يولون عناية أساسية بتطور وتحليل السياسة العامة ، وسواء في المرحلة المثالية أو الواقعية

ركزت دراسة العلاقات الدولية على السياسة ، وفي الفترة القليلة الماضية أدت الجهود التي حاولت خلق إطار نظريٍ ومنهجي خاص بالعلاقات الدولية الى نتيجة معاكسة تمثلت في زيادة الاهتمام بالمشكلات السياسية ، ولا ريب أنه جرى تطوير لتقنيات تحليل السياسة العامة لا سيما من خلال نظرية النظم ، وكان الهدف من ذلك في العلاقات الدولية هو المساعدة في اختيار وتقويم السياسات أو الاستراتيجيات البديلة أو المزج بين سياسات واستراتيجيات متعددة بهدف تحقيق أغراض معينة ، أي أن الهدف هو الوصول للنتيجة أو الحل الأمثل من بين عدة حلول انطلاقاً من مدى الربح والخسارة في كل منها وباستخدام النماذج الرياضية أو نظريات اللعب أو آراء الخبراء ، وهذه العملية ـ اختيار البديل على أساس موازنة المكسب والخسارة ـ تمثل رد فعل على الاعتماد على سياسات تستند الى فرضيات غير مؤكدة في اختيار البديل الأنسب ، غير أن عجز التحليل في نظرية النظم عن التعامل مع بعض الموضوعات التي تتمثل في جوانب غير عقلانية مثل الكارزما والايديولوجيا أو نزوع شخص [من صنّاع القرار] للمغامرة أو نزوعه لعدم المغامرة يدعو الى المزيد من الجهود في الفترة القادمة لتطوير علم سياسي سواء في إطار العلاقات الدولية أو في إطار منفصل عنها .

ومع احتمال التزايد في المشكلات السياسية الملحة ، فإن من الأفضل أن نسعى لتحقيق توازن بين النظرية التجريبية والمعيارية وبين البحوث الجزئية والكلية في هذه المرحلة الرابعة من تطور العلاقات الدولية ، وبالرغم من النزوع للتقليل من أهمية النظرية المعيارية في الجيل السابق ، فإن ما أردنا أن نشير اليه في هذا الفصل هو أنه ليس صحيحاً أن النظريات التجريبية والمعيارية والبحوث الكلية والجزئية ليست متجانسة في كل جوانبها ، إذ يمكن للنظرية المعيارية أن تقترح أهدافاً بديلة أو تقدم سلم أولويات للمؤسسات السياسية كما يمكنها تقديم بعض الفرضيات لاختبارها ، في حين يمكن للنظرية التجريبية أن تقدم التوجيه بخصوص نوع السلوك السياسي الأفضل لتحقيق الأهداف المرجوة . وتشهد الفترة الحالية مداً يسير لصالح التحليل المعياري [الأخلاقي] ، لا سيما ما يتعلق منه بمشكلة الحرب .

ومن خلال التركيز على بناء النظريات في مجال الصراع والتكامل وصناعة القرار ، يكون الباحثون قد اختاروا موضوعات مركزية لا لدراسة العلوم السياسية

فقط بل ولتطوير السياسة نفسها ، ونتيجة هذه البحوث ستكون من الأهمية بمكان لكل من الباحث والسياسي .

وهكذا ، بمثل ما انتقلت دراسة العلاقات الدولية من الانشغال الزائد بالنظرية المعيارية خلال العشرينات من هذا القرن الى الاهتمام بالنظرية التجريبية في الستينات منه فإن من المأمول أن يسعى الجيل القادم من الباحثين الى تحول نحو توازن أفضل وأقل اهتزازاً وتأكيد الإرتباط بمختلف المشكلات التي تواجه المجتمع الدولي ، وفي نفس الوقت تكريس الحاجة لنظريات أشمل تفسر وتتنبأ بالسلوك السياسي على المستوى الدولي ، وبذا ستكون العلاقات الدولية ، أو الدراسات الدولية ، قد أنجزت في مرحلة تطورها القادمة عملية تركيبية كبيرة بين هذه الجوانب التي تميزت بأهميتها خلال المراحل التي اجتازها علم العلاقات الدولية منذ بدايته في مطلع هذا القرن .

المراجع

(١) Martin wight- why is there no international theory - international relation , II, April, 1960, pp. 35-48, 62.

(٢) The twenty year's crisis, 1919- 1939: an introduction to the study of international relations, New York, harper and row, 1964.

(٣) Nicolas J. Spykman- methods of approach to the study of international relations» Proceeding of the fifth conference of teachers of international law and related subjects, washington, carnegie endowment for international peace 1933, p. 60.

(٤) David easton- The Political system- New York, Alfred A. Knoph, 1959, pp. 129- 131.

(٥) Morton A. Kaplan- macropolitics: selected essays on the philosophy and science of politics, chicago, Aldine Publishing company, 1969, p. 68.

ويعتقد كابلان أن السياسة تحدث في إطار نظام سياسي له ـ كما هو حال مختلف النظم الاجتماعية ـ مصلحته الذاتية غير المتطابقة بالضرورة مع مصلحة أعضاء النظام وفي إطار هيئات وسبل لإتخاذ القرار في نطاق هذا النظام .

(٦) Martin Wight- Power politics, looking forward, pamphlet No. 8, London, Royal institute of international affairs, 1946, p. 11

(٧) Arnold Wolfers- The actors in international politics, in william T.

R. Fox, Ed, theoretical aspects of international relations, univ. of notre Dame pross, 1959.

(٨) يلاحظ أن توينبي في البداية ـ لا سيما في فترة ما بين الحربين العالميتين أكّد على أهمية الدولة القومية غير أنه في مرحلة تالية تحوّل نحو الحضارات والأديان العالمية :

أنظر :

Kenneth w. Thompson- «Toynbee and the theory of international politics, political science quarterly , LXXXI, sep. 1956 pp. 365-386.

(٩) George modelski- agraria and industria : Two models of the international system, knorr and verba , eds, the international system: theoretical , world politics, XIV, oct. 1961.

(١٠) J. David singer- The behavioral science approach to the international relations: payoff and prospects, SAIS Review, John Hopking univ. X , summer, 1966- pp. 12- 20.

(١١) وإضافة الى هذه الأصول للعلاقات الدولية ، يشير رايت كما سنرى في الفصول القادمة الى أصول أخرى مثل القانون الدولي ، التاريخ الدبلوماسي ، والعلوم العسكرية ، والسياسة الدولية ، والتنظيم الدولي ، والتجارة الدولية ، والعلاقات الخارجية ، والتاريخ ، والجغرافيا ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي ، ودراسات السكان ، والتكنولوجيا . . . الخ .

انظر :

Quincy wright- The study of international relations, N.Y. Appleton - century - crofts, 1955, p. 11

(١٢) Ernast B. Haas- The balance of power as a guide to policy making, Journal of politics, XV, August, 1953, pp. 370- 398.

(١٣) يعتبر تحليل العامل وسيلة تستخدم الإحصاء ويتم من خلالها وضع عدد كبير من المتغيرات في مجموعات على أساس العلاقة أو الترابط بينها ، وهذا التحليل يمكن الباحث من تحديد النماذج من خلال هذه المجموعات ، ويطلق على العوامل

التي تحدد مختلف النماذج اسم الأبعاد .

انظر :

Harry H. Harmon- modern Factor analysis- Chicago univ. Press, 1967.

Jonathan wilkenfeld- Domestic and Foreign conflict behavior of (١٤)
nations, Journal of peace research, 1, 1968, p. 66.

Henry thomas Buckle- History of civilization in England, (١٥)
London, green and company, 1903, pp. 39- 151.

Harold and margaret sprout. The Ecological Perspective on (١٦)
human affairs with special reference to international politics,
princet on univ. press, 1965, pp. 9, 15, 140, 28, 8.

Robert T . Holt, John E. Turner- insular politics , James (١٧)
Rosenau, ed, linkage politics, N. Y. Free press, 1969- pp. 199- 236.

Richard L.Merritt, Noncontiguity and political Integration, in (١٨)
Ibid., pp. 237- 272.

Harry K. Davis and Robert C. Good- eds, - Reinhold niebuhr on (١٩)
politics , New York, Charles scribnar's sons, 1960, p. 75.

Frederick L. Schuman- International politics, 4th Ed., N.Y, mc (٢٠)
graww Hill Book co, 1969, p. 63.

Hans J. morgenthau- Politics Among Nations , 4 th, Ed, N.Y. (٢١)
Alfred Knoph, 1967, p. 4.

George F. Kenan - Realities of American Foreign Policy , N.Y., (٢٢)
W.W. Norton company, 1966, p. 11

Arnold wolfers- Discord and Collaboration- John Wopkins (٢٣)
Press, Baltimore, 1962, p. 9.

Henry A. Kissinger- A world Restored- Europe After Napoleon, (٢٤)
the politics of conservation in a revolutionary Age, N.Y. Grosset
and Dunlap- 1964. p. 1- 4.

Robert Strausz- hupè and stephen T. possony' international (٢٥)

Relations, N.Y. Mc- graw Hill Book company, 1954, p. 11.

(٢٦) Raymond Aron- Peace and war- N.Y. Doubleday, 1966, p. 2.

(٢٧) Kenneth E. Boulding- The Image : Knowledge in lif and society, univ. of michigan press, 1956, p. 8.

(٢٨) Talcott parsons and edward A shils, Eds,- Toward a general theory of action, N.Y., harper and row, 1962, p. 53.

(٢٩) ويرى بارسونز أن محور الاهتمام التقليدي للعلوم السياسية هو بعض الظواهر المحددة مثل الحكومة والدستور أكثر من الاهتمام ببعض الجوانب المفاهيمية مثل النظام ، وقد عنيت النظرية السياسية التقليدية بالمشكلات التي تواجه الحكومة من خلال نظرة فلسفية ومثالية بدلاً من الاستناد للبحث التجريبي لعمل ومحددات النشاط الحكومي ، ويرى بارسونز أن الحكومة التي تمثل في رأيه أحد أهم البنى الاجتماعية داخل النظام الاجتماعي ككل تشكل أحد الميادين الرئيسية للدراسات في العلوم الاجتماعية ، ولذا فإنه يدعو للتحول في النظرية السياسية للتأكيد على مزيد من التجريبية فيها .

انظر : Ibid., - p. 29

(٣٠) Charles A. Mcclelland- System theory and human conflict, Elton B. mc Neil, Ed., the nature of human coflict, N. J. prentice-Hall, 1965, p. 258.

(٣١) يقول أوران يونغ ، أن ثمة نوعين من النظم ، نظم العضوية التي يكون فيها الأعضاء أفراداً حقيقيين وهي عبارة عن تكتل أفراد ، أما النظم التحليلية فهي نظم تجريدية تستهدف فقط التركيز على بعض مظاهر السلوك الانساني ، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين عدد من النظم التحليلية مثل الإقتصادية والسياسية الدينية .

أنظر :

Oran Young- Systems of political science- N.J. Prentice- Hall, 1968, pp. 37- 38.

(٣٢) Charles A. Mcclelland- Theory and the international system, N.Y., Macmillan co. , 1966, p. 90.

(٣٣) إشارة الى عملية صنع القرار السياسي وما يرافقها من ملابسات وغموض .

(٣٤) وقد وضع روزكرينس النظم الدولية السابقة على النحو التالي :ـ
١ ـ القرن الثامن عشر ـ ١٧٤٠ ـ ١٧٨٩
٢ ـ السلطة الثورية ـ ١٧٨٩ ـ ١٨١٤
٣ ـ الإتفاق الأوروبي ـ ١٨١٤ ـ ١٨٢٢
٤ ـ الإتفاق الضيق ـ ١٨٢٢ ـ ١٨٤٨
٥ ـ الإتفاق المتعثر ـ ١٨٤٨ ـ ١٨٧١
٦ ـ الإتفاق البسماركي ـ ١٨٧١ ـ ١٨٩٠
٧ ـ القومية الامبريالية ـ ١٨٩٠ ـ ١٩١٨
٨ ـ العسكرتاريا الشمولية ـ ١٩١٨ ـ ١٩٤٥
٩ ـ بعد الحرب الثانية ـ ١٩٤٥ ـ ١٩٦٠

(٣٥) ويشير كابلان الى ان نماذجه لا تقوم على أساس التوازن بمفهومه البارسونزي ، وهي ليست جامدة ولكنها تستجيب للتغيرات إذا كانت في حدود معينة .
أنظر :

Marton A. Kaplan, Ed., New aproaches to international Realtions, N.Y., St. Martin's Press, 1968, p. 388.

(٣٦) وأدخل الباحث الحروب الدولية [التي يكون طرفاها دولتين مستقلتين على الأقل] التي كانت الخسائر البشرية فيها تفوق الألف قتيل ، ثم وضعت هذه الحروب في درجات طبقاً لمدتها وقوتها وحدتها ، وميّزت الدراسات بين التحالفات على أساس بعدين هما :
١ ـ طبيعة الالتزام في التحالف ، هل هو دفاعي ، حلف محايد . . الخ .
٢ ـ طبيعة مراكز القوى داخل الحلف : هل هو بين قوة عظمى وقوة عظمى ، أو قوة صغرى وقوة صغرى ، أو قوة صغرى وقوة كبرى . . . بعد ذلك وضعت الأحلاف في خانات ثم وزعت البيانات عليها على شكل نسبة مئوية :
١ ـ ٪ ـ لكل الأطراف في أي تحالف
٢ ـ ٪ ـ لكل الأطراف في حلف دفاعي .

٣ ـ ٪ ـ للقوى الكبرى في أي تحالف .
٤ ـ ٪ ـ للقوى الكبرى في حلف دفاعي .
٥ ـ ٪ ـ للقوى الكبرى في أي تحالف مع القوى الصغرى .

(٣٧) Oran Young - Political Discontinuities in the international system, world politics, XX April, 1968, 369.

(٣٨) يرى دارندورف أن بارسونز كان مهتماً بالحفاظ على البنى الاجتماعية أكثر من اهتمامه بالتغير ، وقد ركّـز بارسونز على مشكلات التكيف أكثر من مشكلات التغير ، ولذا فإن البارسونـزيين يعتبـرون الصراع الاجتماعـي أداة اضطـراب وخلل وظيفي ، بينما ركّـز دارندورف على التغير ، فهو يركز على الصراع لا على التكامل أو على الخلاف لا على الاجماع ، وهو لا يهدف بذلك لهـدم النظـرية البارسونزية بل لتكميلها لأن أي من النظريتين تبقى عاجزة عن تفسير الواقع الاجتماعي لوحدها .
أنظر
Ralf Dahrendorf- Toward a theory of social conflict, Journal of conflict resolution II, June, 1958, pp. 170- 183.

(٣٩) أسـوكا : امبراطـور هنـدي عاش في القـرن الثالـث قبـل الميلاد وامتــدت امبراطوريته من أفغانستان الى معظم القارة الهندية ، وبعد ندمه على الحروب التي خاضها تحول للبوذية ورفع هذا المذهب من مجرد مذهب لقطاع بسيط من الشعب ليصبح الدين الرسمي للامبراطورية [المترجم] .

(٤٠) إذا كان المسيحيون لم ينخرطوا بأعداد كبيرة في الجيش الروماني ، فإن السبب في ذلك ليس محصوراً في الميول السلمية لديهم ، فأحياناً لم يكونـوا مؤهلـين للجندية ، وأحياناً أخرى كانوا يرفضون أداء اليمين لكي لا يفسر ذلك بأنه نوع من البيعة الدينية للامبراطور ، ثم إنهم كانوا يرفضـون الجنـدية في مؤسسـة تمارس الارهاب والتعذيب ضد المسيحيين .
أنظر :
Jules Lebreton and Jaques Zeiller- the history of the primitive church, N.Y. Macmillan co. 1949. II, 1159

(٤١) John U. Nef- War and human progress- Cambridge: Harvard

univ. Press, 1950, pp. 250- 259.

(٤٢) ومـن بـين الطروحـات التـي يقدمهـا انغيل للفصـل بـين القـوة العسكرية والازدهار الاقتصادي إشارته الى أن السندات الوطنية في الدول الصغيرة وغير العسكرية تجذب المستثمرين كونها أكثر ضماناً من السندات للدول العسكرية الكبرى ، ولكن ج . هـ. جونز يرد على ذلك بقوله ان القوة العسكرية للدول الكبرى هي التي تخلق الاستقرار الدولي الذي تعتمد عليه الدول الصغرى .

أنظر :

J. H. Jones- The Economics of war and conquest, London, 1915, p. 25.

(٤٣) Bertrand Russell - A History of Western Philosophy, N.Y. Simon and schuster, 1945, p. 42.

(٤٤) يؤكد وليم جيمز على أن دوافع الحـرب تضرب بجذورهـا في أعماق النفس البشرية ، وهو لا يرى إمكانية للتخلص من الحرب الا بتحويل الطاقـات أو الدوافع الداخلية لها ـ في نفس الانسان ـ نحو نشاطات غـير الحـرب ، مثـل مقاومة الأمراض أو الفيضانات أو الفقر والجهل . . . الخ ، أماالدونس هكسلي فيرى أن الحرب تتيح الفرصة لأفراد يعيشون حالة سلام محبطة بالنسبة لهم ، ويرى في الحرب أداة للتخلص من هذا الموقف ، إلا أن هكسلي يرى أن الحرب الحديثة جعلت من هذه المسألة أكثر خطورة وتعقيداً من ظاهرة الحرب القديمة :

أنظر :

William James- The moral equivalent of war, N.Y. Longmans, 1912.

أيضاً :

Aldons Huxley- Ends and means , N.Y. Harper and brothers, 1937.

(٤٥) ينظـر هولمز الى الحـرب كأداة لتخليص الشبـاب المعـاصر من عدم الشعـور بالمسؤ ولية :

أنظر :

Edward Mcnall Burns- Ideas in conflict, N.Y.W.W. Norton

company, 1960. p. 54.

(٤٦) J. A. Hobson- Imperialism, A study- London, George Allen and Unwin, 1902, p. 85- 59, 61.

(٤٧) يمكن القول ان التأثير السياسي للدول الاستعمارية كان أكثر من التأثير الاقتصادي ، إذ أن بعض المفاهيم مثل الاستقلال وحق تقرير المصير والحرية والمساواة والسيادة التي طالب بها الأسيويون والأفارقة بعد الحرب العالمية الثانية هي مفردات غربية نقلها الزعماء الوطنيون للمستعمرات الذين تلقوا دراساتهم في الدول الاستعمارية .

أنظر :

Robert Strausz - hupè and harry w. hazard- Ed- The Idea of colonialism, New York, Frederick A. Praeger, 1958 pp. 6- 14.

اما هارولد لاسكي الذي تبنى خلال إحدى مراحل حياته بعض الطروحات الماركسية ، فإنه يرى أن الرأسماليين يرفضون التخلي عن أهدافهم حتى لو أن تحقيقها لا يتم إلا بالحرب .

أنظر :

Harold Laski- The state in theory and Practice, N.Y. Viking Press, 1935. pp. 202- 204.

(٤٨) ويعزو الكثير من المؤرخين الأوروبيين الحرب لنظام التحالفات في أوروبا لا سيما الجوانب العسكرية والمنافسات السياسية والقومية ودور وسائل الاعلام والمشاعر تجاه الدول الأخرى وأثر الأبعاد الشخصية لصنّاع القرار .

(٤٩) Régis Debray- Revolution in the Revolution N.Y. grove Press, 1967, pp. 116- 107.

(٥٠) يمكن القول ان نظرية التعايش السلمي تمثل إجابة على هذا التساؤل .

(٥١) يقول كوينسي رايت ان الاقتصاديين يميلون لاعتبار السلوك الانساني عقلانياً في معظم جوانبه حيث تتم عملية الربط بين الوسيلة والهدف المراد انجازه ثم تجري عملية اختيار بين البدائل - بينما يرى السياسيون أن جانب اللاعقلانية في السلوك الانساني جانب هام ويبحث هؤلاء في السلوك السياسي بالعودة للجذور الاجتماعية والنفسية للفرد والمجتمع .

أنظر :

Quincy wright- the study of international Relations, N.Y. Appleton- century- crofts, 1955, pp. 237- 238.

(٥٢) ويربط هيب بين التطور العقلي للفرد وحالات التهيج ـ الاثـارة الناتجـة عن دوافع معينة ـ، ولكنه يرى أن التكرار في الاستجابة للدافع قد يؤثر على هذه العلاقة بين الجانبين .

أنظر :

D.O. Hebb- The organization of behavior, New York , John wilay and Sons, 1944, pp . 224- 234.

(٥٣) ويرى البعض من الباحثين أن مفهوم الصراع الطبقي والسعي لتدمير الدولة ـ كما يطرحهما الفكر الماركسي ـ يتضمنان بعداً سيكولوجياً يتمثل في افتراض أن العدوانية هي رد فعل للاحباط ، حيث يكون سبب الاحباط هم البرجوازيون ويكون الصراع الطبقي هو التعبير البروليتاري عن السلوك العدواني الناجم عن الإحباط .

أنظر :

John Dollar, Leonard W. Doob- Frustration and aggression, New Waven, Yale unov. Press, 1939, p. 23.

(٥٤) يميّـز علماء الاجتماع بين سلوك الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة ، بل ان هربرت بلومر دعا للتمييز بين السلوك الجماعي المستنـد لقواعـد مستمـدة من الثقافة المجتمعية وبين السلوك غير المحدد الذي يدفع الأفراد بعضهم البعض فيه نحو التهيج أو الاستجابة من خلال التحريض الفردي ، وهنـا يبـرز دور الإحباط بالرغم من أن علماء الاجتماع لا يشيرون لذلك ، ولكن بلومـر يرى إمكانية تحوّل هذا الشكل من السلوك الجماعي غير المنظم الى شكل منظم فيما بعد .

أنظر :

Herbert Blumer- collective behavior , in J.B. Gitter, Ed., Review of sociology, N.Y. John wiley and sons, 1957, p. 130.

(٥٥) يعيد دارندورف التركيز في العلوم الاجتماعية على الاستقرار الاجتماعي بدلاً من

الصراع الاجتماعي الى بارسونز ومنهجيته البنائية الوظيفية التي تتضمن :
١ ـ ان في كل مجتمع عناصر تحدد شكل المجتمع .
٢ ـ ان هناك تكاملاً جيداً بين العناصر هذه في كل مجتمع .
٣ ـ إن كلاً من هذه العناصر يؤدي وظيفة .
٤ ـ إن بقاء المجتمع يستند الى التوافق بين أفراده .
غير أن دارندورف ـ عالم الاجتماع الألماني ـ يعتقد أن مفهوم التوازن الاجتماعي هذا لا ينسجم مع دراسة الصراع الاجتماعي ، إذ أن هذا النموذج البارسونزي لا يفسّر التغير والصراع بل انه يستبعدهما ، والمدرسة البارسونزية من هذه الزاوية تنظر لحالات التغير أو الصراع بأنها « غير طبيعية أو ظاهرة مرضية » . . . . أما دارندورف فيقترح نموذجاً مغايراً :
١ ـ ان كل مجتمع معرّض للتغير في كل لحظة .
٢ ـ إن كل مجتمع يمكن أن يتعرّض للصراع في أية لحظة .
٣ ـ إن كل عنصر من مكونات المجتمع يساهم في تغيره .
٤ ـ إن بقاء المجتمع مرهون بإكراه بعض افراد المجتمع لبعض الأفراد الآخرين [السلطة] ، وهو يرى أن هذا النموذج لا ليحل مكان النموذج البارسونزي بل ليستكمله .
أنظر :

Dahrendorf- Op. Cit., pp. 173- 175.

(٥٦) James H.Meisel-Counter revolution: How Revolutions Die, N.Y. Atherton Press, 1966, pp. 3- 16, 209- 220.

(٥٧) Stephen Maxwell- Rationality in Deterrence, Adelphi Papers, No. 50, London, Institute for strategic studies, 1968, p. 1.

(٥٨) Raymond Aron- The great debate, theories of Nuclear strategy, trans Ernst Pawel, N.Y. Doubleday and co., 1965. p. 26.

(٥٩) بعد التقليل من شأن القدرات العسكرية التقليدية للكتلة السوفييتية في بداية الأزمة المجرية ، ثمة نوع من الخلط في أوروبا بين مشكلة الدفاع عن أوروبا الغربية وبين المشكلة الأكثر خطورة وهي الدفاع عن برلين الغربية .

(٦٠) William A. scott- Rationality and non-Rationality of international

Attitudes, Journal of conflict Resolution, II, March , 1958, pp. 8-16.

(٦١) Thomas J. Wilburn- The concept of Deterrence, Journal of social Issues XVII, No. 3, 1961- p. 3- 11.

(٦٢) V. Berezhkov- The Automobile Accident , theory of war, New Times , moscow, April 18, 1962.

(٦٣) ويرى أيكل أن سعي الدول النووية الكبرى للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية مسألة يمكن تفهمها غير أن هذه الدول قد لا تستطيع ذلك ـ وربما يكون من الأسهل ضبط القوى النووية الصغرى بدلاً من السعي لمنع انتشار هذه الأسلحة .

أنظر :

Fred Charles Ikle- Nth countries and Disarmement, Bulletin of the Atomic Scientists XVI, Dec. 1960, pp. 391- 394.

(٦٤) لاحظ ما يثيره دويتش في دراسته عن القومية بخصوص التاريخ المشترك والاختزان المعلوماتي والاستدعاء . . . الخ .

أنظر :

Karl W. Deutsch- Nationalism and social communication, Cambridge, Mit press, 1953, p. 96.

(٦٥) Amitai Etzioni- The active society, N.Y. Free Press, 1968, pp. 585- 599.

(٦٦) غير أن ثمة امكانية لنموذج معاكس لما يقوله هاس ، إذ أن التكامل القائم على أسس براغماتية مثل ما يسمى بالتعاون الفني هو أكثر ديمومة من نماذج التكامل الأخرى .

أنظر :

James A Caporoso- Functionalism, spillover and international inegration.

Doctoral Dissertation in political science, univ. of pennsylvania 1968.

(٦٧) Bruce M. Russet International Regions and the international system, chicago, Rand mc Nally and co. 1967, pp. 7- 34.

(٦٨) George F. Liska- Nations in Alliance, Daltimore , John Hopkins press, 1962, pp. 12, 175, 27.

(٦٩) Karl W. Deutsch- France, Germany , and the western Alliance, N.Y. Charles scribner's son, 1967, pp. 218- 22.

(٧٠) Stanley Hoffman- Gulliver's Troubles, or setting of American Foreign policy, N.Y. McGraw-Will Book co., 1968, p. 401.

(٧١) Harold hasswell- The Decision Process, college pank, univ. Maryland press, 1956.

(٧٢) Charles O. Herche, Abdul said- concepts of international politics, Englewoods cliff. N.J. Prentice- Hall, 1963. p. 31.

(٧٣) Glenn D. Paige- The Korean Decision, June 24- 30, 1950, N.Y. Free press , 1968.

(٧٤) Ole R. Holsti, Robert C. North and Richard A brody- Perception and action in the 1914 crisis, in J. David Singer, Ed, Quantitative international politics, N.Y. Free Press, 1968, pp. 136- 138.

(٧٥) Thomas C. Shelling- The Strategy of conflict, N.Y. Oxford Univ. Press, 1963, PP. 9- 10.

(٧٦) John Von neumann and oskar morgenstern- Theory of games and economic behavior, princeton, princeton univ. Press, 1944.

(٧٧) Anatol Rapoport- Various meanings of theory - American Political science Review, LII, Dec . 1958, pp. 973- 982.

ويلاحظ أن رابوبورت يشدد على أن الأخذ بلا عقلانية السلوك تستوجب الأخذ بعدم إمكانية التنبؤ به ، وهنا يشير الى أن نظرية اللعب قائمة على أساس عقلاني - ولكن حيث أن الصراع يتضمن في بعض جوانبه البعد السيكولوجي فإن ذلك مؤشراً على أن نظرية اللعب عاجزة كونها لا تأخذ بهذا البعد رغم عقلانيتها .

(٧٨) Martin shubik- Game theory and the study of social behaviour N.Y., John wiley and Sons, 1964. pp. 15- 17.

(٧٩) ولكن شيلنج نفسه يشير الى أن اللعبة الصفرية تعاني من بعض المشكلات لا سيا في قيمة الخسارة والربح ، ويضرب مثالاً لذلك بالقول لو أن شخصين لعبا على أن يفقد أحدهما عينه والآخر أصبعه إذا خسر الأول أو الثاني تباعاً . . . فالخسارة هنا لا تمثل مكسباً للآخر بل ليس ثمة من مكسب في هذه اللعبة .

(٨٠) Robert Radlow - An Experimental study of cooperation in the prisonner s Dilemma Game, Journal of conflict Resolution, IX , June , 1965, p. 223.

تعرض هذه الدراسة سلسلة من التجارب التي أجراها طلبة بعض الجامعات بخصوص نظرية اللعب .

(٨١) James New man- The world of mathematics, N.Y. Simon and schuster, 1956, II, 1265.

ونشير في هذا المجال الى أن دراسات صنع القرار تجري على قرارات يصعب تكرارها ، مثل قرار اليابان ضرب بيرل هاربور ، أو القرار الامريكي للتدخل في كوريا الجنوبية ، أو نصب الصواريخ السوفييتية في كوبا . . الخ .

(٨٢) Thomas C. schelling- National income behavior, N.Y. McGraw Hill Book co. 1951.

(٨٣) Richard C. snyder- some Perspectives on the use of Experimental techniques in the study of international relations- In Harold Ghetzkow and others, simulation in international relations, Eglewoods clift, N.J., 1963, pp. 2- 5.

(٨٤) Bernard C. cohen- political gaming in the classroom, Journal of politice, XXIV, May, 1962, p. 374.

(٨٥) Eugene J. meehan- Contemporary political thought, Hame wood III, Dorsey Press, 1967, pp. 31- 32.

(٨٦) David Easton- The New Revolution in political Science,

American Political science Review, LXIII, Dec. 1969, pp. 1051-1061

(٨٧) من الصعب في ظل التباين في المدارس الفكرية الاتفاق على معيار يجري البحث على أساسه .

(٨٨) انظر العلاقة بين العلوم السياسية والعلاقات الدولية ومقارنة ذلك بالعلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع في :

Johan Galtung- Small group theory and the theory of international relations, in Morton Kaplan, Ed, New approaches to international relations, N.Y. st. Martin's press, 1968, p. 271.

(٨٩) Eric Jantsch- Technological forecasting in perspective, Paris, OECD Publication, 1967.

محتويات الكتاب